العالم العربي الحديث



منذ الحرب العالمية الثانية

دكتور جلال يحيى

١٩٨٥



دار المعارف





العالم العربى الحديث

العالم العربي الحديث

★ ★ ★

منذ الحرب العالمية الثانية

دكتور جلال يحيى

أستاذ ورئيس قسم التاريخ

ووكيل كلية الآداب ـ جامعة المنيا

١٩٨٥



دار المعارف

مقدمة

تعتبر الفترة العاصرة فى تاريخ العالم العربى من أخصب وأصعب فترات تاريخ هذه المنطقة فى نفس الوقت .

فهى فترة خصبة إذ أنها مليئة بالأحداث والتطورات التى جاءت نتيجة للموقع المتوسط الذى يحتله العالم العربى بين قارات العالم ، ونتيجة لتعدد المصالح ، وتنافرها وتناقضها فى حالات كثيرة مع بعضها ، مما أدى إلى إصطدامات هامة هناك . كما أنها فترة أظهرت المتناقضات الموجودة فى داخل المجتمع العربى بشكل واضح . نتيجة لعوامل التطور والنمو التى بدأت بتطور وسائل الانتاج . واستمرت مع إزدياد الرأسمالية ونموها فى المنطقة ، إلى أن بدأت طلائع الحركة الاشتراكية فى الظهور فى أهم عواصم هذا العالم العربى .

ولقد أدى التفاعل بين هذه المتناقضات العديدة ، مع التعارض بين المصالح الأساسية ، إلى انعكاس هذه المتناقضات على البناء الفوقى ، أو السياسى ، الذى بنى فى الأقاليم العربية المختلفة . وإذا كانت الحرب العالمية الأولى قد انتهت بانشاء عدد من النظم والحكومات العربية هنا وهناك ، وكانت هذه النظم والحكومات قد اختلفت عن بعضها ، نتيجة لاختلاف شخصيات الحكام ، ومصالح المستعمرين ، فان أحداث الفترة الممتدة من الحرب العالمية الثانية حتى الآن ستعمل على زيادة الوعى العربى ، وظهور تكامل وترابط بين الحكومات العربية ، بدأت بمشروعات الاتحاد العربى وإنشاء جامعة الدول العربية ، واستمرت بعد ذلك فى تقويتها لروح الوحدة العربية ، التى توجت لأول مرة بالوحدة المصرية — السورية سنة ١٩٥٨ ، وبانشاء الجمهورية العربية المتحدة .

وهكذا يتضح أن وحدات العالم العربى قد أخذت شكلا واحداً أو موحداً ، وسيسمح لها ذلك بالتالى بالنزول إلى معارك واضحة لا يمكن للتاريخ إهمالها .

مثل حرب فلسطين سنة ١٩٤٨ ، وعمليات تحرير بلاد المغرب العربى ، وأخيراً ذلك الترابط الواضح بين الدول العربية المتحررة فى كل ما يمس سياسة المنطقة ، ويمس مستقبل هذا العالم العربى .

ولكن نفس الأحداث قد أدت إلى إظهار كثير من المتناقضات الموجودة داخل وحدات هذا المجتمع ، وحدات هذا العالم حتى وإن كانت جميلة فى شكلها ، ومتكاملة فى ألوانها . ويمكن لمن يراقب تطور الأحداث فى هذه المنطقة الهامة من العالم ، ومن يحاول تفسيرها : أن يصل فى محاولاته إلى معرفة تأثير تغير الاوضاع الاجتماعية — الاقتصادية على ذلك البنيان الفوقى : الذى يشتمل على النظم السياسية الموجودة فيها . ذلك أن هذا العالم العربى قد أصبح يوحد بين أهالى يختلفون فى مستوى إرتقائهم فى ميدان الانتاج الاقتصادى ، إذ أنه أصبح يشتمل على مجتمعات تعمل على الرعى ، وأخرى تعمل فى الزراعة ، ولاتزال كثير من العلاقات الاقطاعية تربط من يملك ومن يكدح فيها ؛ ومجتمعات ثالثة ، حتى وإن كانت صغيرة ومركزة فى المدن . وتتسم بالطابع الرأسمالى الذى يقوم أساسا على التجارة وعلى الاستغلال . هذا علاوة على ظهور طلائع اشتراكية تدين بمبدأ العمل والحرية الاجتماعية ، وصممت على إنهاء رواسب العلاقات الاقطاعية ، وعمليات الاستغلال الرأسمالية .

ولقد انعكس هذا التباين — فى الأسس التى يقوم عليها هذا المجتمع — على عمليات الصراع الداخلى الموجودة فى العالم العربى . وبعد أن كان على وحدات هذا العالم أن تعمل ، وكل فى منطقتها ، للتخلص من المستعمر الأجنبى ، وخاصة فى الفترة الواقعة بين الحربين العالميتين ، وتعتقد أن هذه العملية ستوصلها رأسا إلى تحقيق أمانيها فى الاستقلال والوحدة — ظهرت ضرورة التقارب فى البنيان الاجتماعى والاقتصادى ، كأساس للوصول إلى

الوحدة . ذلك أنه كان من الصعب على وحدات أجبرها الزمن على الاحتفاظ بنفسها تحت نظم يغلب عليها الطابع الاقطاعى . أن تتعاون وتتكامل وتتحد مع وحدات يسودها النشاط الرأسمالى ، فما بالك بتلك الوحدات الحديثة التى نقلتها قياداتها إلى معركة التحول الاشتراكى ؟ .

إن صاحب المصلحة الحقيقية فى التغير فى كل مرحلة من هذه المراحل الخاصة بالتطور التاريخى للمنطقة كان يختلف من إقليم لاقليم داخل هذا العالم العربى : فالحكم الاقطاعى فى إقليم معين يحاول الاحتفاظ بامتيازاته ، ولكنه يواجه فى نفس الوقت تحديات واضحة من الطبقة الرأسمالية النامية ، والتى تعتبر فى هذه الحالة طلائع لحركة ثورية فى الاقليم . ولكن النظام الرأسمالى يعتبر فى إقليم آخر مجاور هو صاحب المصلحة الفعلية فى ابقاء الأوضاع على ما هى عليه ، ويواجهه فى اقليمه قوة جديدة تعمل على تغييره ، ووضع حد لعملياته الاستغلالية . وهى قوة الطليعة الاشتراكية . ويصعب على أصحاب رؤوس الأموال المتطورين فى الاقليم الأول أن يتحالفوا ويتعاونوا مع الطلائع الاشتراكية فى الاقليم الثانى . رغم أنهم كلهم من العرب . بل ومن قادة الثورة العربية . وسيكون أمر التغلب على هذه المتناقضات الداخلية فى المنطقة أساسا لامكانية انشاء البناء الفوقى السياسى ، أى بمعنى آخر يحتاج العالم العربى الآن إلى وحدة الصف ، ووقوفه فى مستوى واحد حتى يتمكن من رؤية الهدف من بعد واحد ، ومن السير بسرعة موحدة حتى يصل إلى هدفه الذى يتمثل فى الوحدة ، والدخول بمجتمعه إلى نطاق الرفاهية الاجتماعية .

ولقد إشتملت هذه الفترة من تاريخ العالم العربى على معارك واضحة خاضها ونزل إلى غمارها ، أو أجبر على أن يحاربها ، معارك اشتركت فيها أكثر من وحدة من الوحدات الاقليمية للعالم العربى ، واعطتها صفة الشمول ،

وبشكل يسمح لنا بتسمية هذا المجموع من الوحدات الاقليمية بأسم العالم العربى ، إذ أنه قد أصبح عالما متميزاً بنفسه ، رغم اختلافه عن الوحدات العالمية الأخرى .

ولقد خصصت الباب الأول لفكرة الوحدة العربية ومحاولات الاتحاد التى تمت بانشاء جامعة الدول العربية . وتحدثت فى هذا الباب عن المشروعات الأولى للوحدة العربية ، ومحاولات الهاشميين مع مشروعات الهلال الخصيب وسوريا الكبرى ، ثم المشاورات الخاصة بالوحدة ، والتى تركزت فى أيدى القيادة المصرية فى ذلك الوقت ، والتى كانت أقوى وأصلح قيادة يمكنها أن تنزل إلى الميدان . وينتهى هذا الباب بشرح أعمال اللجنة التحضيرية ، ووضع بروتوكول الأسكندرية ، وعمل اللجنة الفرعية السياسية ، والوصول إلى توقيع ميثاق الجامعة العربية .

أما الباب الثانى فقد خصصته لمشكلة فلسطين التى تأزمت منذ الحرب العالمية الثانية بشكل واضح ، ونتيجة لمكاسب اليهود فيها وتعضيد بريطانيا ثم الولايات المتحدة الأمريكية لعملية إنشاء الوطن القومى لليهود فى هذا الاقليم العربى ، وخاصة فى مشروع قبول المهاجرين الجدد ، ومشروعات تقسيم فلسطين . وإذا كان الجانب العربى قد حاول أن يصل إلى حل لهذه المشكلة عن طريق الجامعة العربية فان تطور الأحداث قد أدى إلى حرب فلسطين سنة ١٩٤٨ بما اشتملت عليه من مد وجزر ، وعمليات دفع وجذب ، عملت على زيادة بلورة الموقف فى الأقاليم العربية المجاورة لفلسطين . وساعدت على قرب وقوع تغيير سياسى فى عدد منها ، نتيجة لوضوح عدم صلاحية قياداتها ، للاستمرار فى قيادتها لأقاليمها .

وأما الباب الثالث فقد خصصته للثورة المصرية ، والتي كانت أهم ثورات المنطقة ، وأثرت فيها أكبر تأثير ، فمن زيادة وضوح المتناقضات داخل المجتمع الاقليمي المصري منذ سنة ١٩٤٨ بشكل واضح ، نصل إلى ظهور القيادة الجديدة التي تمكنت من البدء في عملياتها مع ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ ، وعبرت بذلك عن رغبات الملايين من المصريين . وسارت على سياسة التحرر ثم سياسة التحرير ، ووضعت نفسها فى خدمة الطلائع الثورية فى جميع أنحاء هذا العالم العربى ، ووصلت بذلك إلى محققات سجلها لها التاريخ ، إذ أنها قد لعبت دوراً هاما فى عملية تصفية بقايا الاستعمار فى العالم .

وأما المشكلات الخاصة بكفاح بلاد المغرب فقد خصصت لها الباب الرابع ، وشرحت فيه زيادة الترابط بين بلدان هذا الجناح الهام للعالم العربى وبين بقية الأقاليم العربية فى المشرق ، ثم إنشاء جبهات التحرير فى كل من تونس والمغرب والجزائر ، وما تلى ذلك من عمليات تحرير ، مهدت للمفاوضات مع كل من تونس والمغرب ، وخاصة بعد أن أعلنت الجزائر ثورتها التحررية الكبرى فى فاتح نوفمبر سنة ١٩٥٤ . ولقد استمرت ثورة الجزائر مدة سبع سنوات ، وكانت أولى الثورات العربية التى تستمر لمثل هذه الفترة الطويلة ، والتى ضحت بمليون شهيد ، كتبت أسماءهم كجنود مجهولين بحروف من نور ، وفى أروع معركة خاضها العالم العربى الحديث .

وأخيراً نصل إلى الباب الخامس . وهو الخاص بزيادة المتناقضات بين وحدات العالم العربى ، وزيادة ظهور العقبات فى سبيل الوصول إلى وحدة عربية شاملة ، سواء أكانت هذه الصعوبات الناتجة عن هذه المتناقضات تظهر فى شكل اختلاف بين القيادات الملكية والقيادات الجمهورية ، أو تتضح على أنها تناقض بين نظم اقطاعية ، وأخرى رأسمالية ، وخاصة حينما بدأت

الجمهورية العربية المتحدة بالنزول إلى ميدان التطبيق الاشتراكى . وهى فترة خصبة بدأت بقوانين يوليو الاشتراكية سنة ١٩٦١ ، واستمرت مع عملية الانفصال الرجعى فى سوريا ، وهزت كيان العالم العربى الذى تجاوبت به الثورات فى العراق وفى السودان ، وحتى فى اليمن . ومازالت هذه الفترة مفتوحة أمامنا حتى الآن .

ولقد استمر هذا التطور ، ونزل العرب فى هذه المعارك فى الوقت الذى لم تنته فيه بعد عوامل الضغط الخارجية ، ولم تتضح فيه بعد العوامل الاقتصادية — الاجتماعية الداخلية ، وتماثل فى أقانيم هذا العالم العربى .

وإذا كان كتابة هذه المرحلة لا تعتمد على كثير من الوثائق الرسمية ، خاصة وأنها فترة معاصرة ، فإن ذلك لا يمنع المؤرخ من زيادة الاعتماد على التحليل والتفسير ، واستخدام المنطق وسيلة أساسية له فى العمل .

وأرجو أن أكون قد وفقت فى كتابة هذه المحاولة لتاريخ العالم العربى الحديث ، وقمت ببعض الواجب على حيال القارىء العربى والمكتبة العربية . وما التوفيق إلا من عند الله . ،

دكتور جلال يحيى

الاسكندرية فى ٣ فبراير ١٩٨٤ .

الباب الأول

الوحدة العربية وإنشاء جامعه الدول العربيه

الفصل الأول

الوحدة العربية قبيل الحرب العالمية الثانية

كانت فكرة الوحدة العربية قد تبلورت فى أثناء الحرب العالمية الأولى مع الثورة التى نبتت فى أقاليم المشرق العربى بشكل عام ، وفى الأقاليم الشامية بشكل خاص . وتمكنت هذه الفكرة من أن تستند إلى قيادة عربية ، وإن كانت تختلف عنها فى طبيعة التكوين ، وفى الطبقة الاجتماعية ، وأعلنت ثورتها على الدولة العثمانية ، وحملت السلاح ، وشاركت مشاركة فعالة فى إنهاء الحرب فى صالح الحلفاء . وكانت هذه الحركة العربية حركة وحدوية ، فى نفس الوقت الذى كانت فيه حركة انفصالية عن بقية أقاليم الدولة العثمانية . ذلك أنها كانت تسعى إلى إنشاء دولة عربية واحدة ، تشتمل على كل الشام والعراق وشبه الجزيرة العربية ، وإن كان نظام الحكم فيها قد يكون لامركزيا . وإذا كانت هذه الحركة قد نجحت فى إخراج الحكم العثمانى عن البلاد ، إلا أنها قد فشلت فى تحقيق الوحدة العربية الفعلية . وإذا كان العرب قد قاموا بعد ذلك بالكفاح الوطنى فى أقاليمهم ، وداخل الحدود التى فرضها المستعمر عليهم ، فليس معنى ذلك أن فكرة الوحدة العربية قد انتهت أو اندثرت ، بل لقد بقيت هذه الفكرة قوية فى نفوس العرب ، رغم قوة العوامل المعارضة ، وستظل هذه النار مشتعلة تحت الرماد ، وفى كل الأقاليم العربية المكافحة ، إلى أن تتغير الظروف الدولية قبل الحرب العالمية الثانية ، وبشكل يسمح لها بالظهور .

(١) بقاء الفكرة للوحدة العربية :

كانت الوحدة العربية مطلباً أساسياً من مطالب الثورة العربية فى سنة ١٩١٦ ، وكانت لا ترتبط بمطلب آخر يوازيها ويعادلها إلا مطلب الاستقلال .

ولذلك فان الاستقلال والوحدة كانا هدفاً للثورة العربية ، ومنذ اليوم الذى قرر فيه العرب الوصول إليهما بثورة مسلحة . وكانت فكرة الوحدة قد اختمرت فى عقول العرب ومشاعرهم ، سواء كانوا من المفكرين أوالمتعلمين والذين استندوا فيها إلى عوامل فكرية ومعنوية ، أو حتى أولئك الذين وجدوا فيها مكاسب مادية وإقتصادية ، تأتى من النمو الاجتماعى ، وتزايد مصالح الطبقة الوسطى ، وتسهيل التجارة والاستيراد والتصدير . بل إن هذه الفكرة قد وجدت قبولا كذلك من تلك القيادات الطموحة التى وجدت فيها ميداناً خصباً لازدياد ميدان عملها إتساعاً ، ونفوذها وسيطرتها قوة على المنطقة .

كانت فكرة الوحدة العربية عزيزة على قلوب من يسير وراء المشاعر من العرب ، وهدفاً لتلك الطبقة البورجوازية النامية التى حاولت التخلص من الحكم العثمانى الاقطاعى ، وإفساح المجال أمامها . وأصبحت مطلباً أساسياً لكل عرب المشرق .

وكانت فكرة الوحدة العربية قد ظهرت ، ووضحت مع نمو الجمعيات العربية السرية . وخاصة فى الأقاليم الشامية ، فى الفترة السابقة لاعلان الحرب العالمية الأولى . واتفق رجال هذه الجمعيات جميعاً عليها فى مجموعها ، حتى وإن كانوا قد اختلفوا مع بعضهم على بعض التفصيلات ، أو على الوسائل المؤدية إليها . وتشترك فى ذلك الجمعية القحطانية . والجمعية العربية الفتاة ، وجمعية العهد ، وحزب الإدارة اللامركزى العثمانى . اتفقوا جميعاً على ضرورة الوصول إلى وحدة البلاد العربية ، سواء أكان ذلك للوصول إلى دولة واحدة أو دولة موحدة ، واتفقوا على أن يكون هناك لوناً واضحاً ، وشخصية إقليمية متميزة لمجموع الأقاليم العربية فى الشرق الأدنى . هذا من حيث العناصر

الثورية والمفكرة ، والتى كانت تسير فى تفكيرها طبقاً لعوامل عديدة،ثقافية ومعنوية واقتصادية ، وحتى إدارية وعسكرية .

وكانت نفس فكرة الوحدة موجودة عند عدد من قادةالعرب وحكامهم ، حتى وإن اختلفوا فى درجة ثوريتهم ، ودرجة ثقافتهم عن رجال الجمعية العربية الفتاة والضباط العرب فى الجمعية القحطانية وجمعية العهد . ويمكننا استعراض الزعامات والرئاسات والقيادات العربية الموجودة فى ذلك الوقت لإثبات هذه النتيجة .

كانت الزعامات النامية فى شبه الجزيرة العربية تتمثل فى عبد العزيز بن عبد الرحمن ، شيخ قبائل نجد وسلطانها ، وفى الشريف حسين بن على بن عون فى الحجاز ، علاوة على بعض الرئاسات المحلية فى الكويت والعسير وفى اليمن. الذى تميز بأوضاع وخصائص لا يشبهه فيها كثير من البلدان العربية .

أما بالنسبة لعبد العزيز آل سعود . فأنه كان يعمل على توسيع منطقة نفوذه فى وسط الجزيرة العربية ، وتوسيعها غربا وشمالا وشرقاً ، فى الوقت الذى كانت فيه صحراء الربع الخالى تمنعه من التوسع صوب الجنوب . وكان معنى هذا التوسع هو توحيد أكبر عدد من الأقاليم أو المناطق العربية تحت سيطرته . ودل ذلك من ناحية على أن نجد قد أصبحت لا تكفى لإشباع طموح هذه القيادة ، كما دل من ناحية أخرى على أن نشاطها سيؤدى إلى توسيع بقعة عربية تخضع لقيادة عربية واحدة . وكانت محاولاته فى إقليم الاحساء قبيل الحرب العالمية الأولى ، ومحاولاته مع شمر ثم مع الحجاز والعسير بعد نهاية الحرب العالمية الأولى ، تدل على رغبة فى إنشاء وحدة عربية تسيطر على شبه الجزيرة العربية . وكاد أن يصل بها فى سنة ١٩٣٤ إلى اليمن . وإذا كان

عبد العزيز بن عبد الرحمن قد وافق على تسوية مشكلاته مع الهاشميين الأشراف فى كل من شرقى الأردن وبغداد فان ذلك كان يدل على وصوله إلى مرحلة تحولت فيها حركته مع حركة ثورية متوسعة إلى دولة لها بنيانها ولها حقوقها والتزاماتها فى نفس الوقت . لقد تجمدت ثورة الاخوان الوهابيين وتحولت إلى نظام ، إلى ملك . المملكة العربية السعودية فى سنة ١٩٣٢ . ولقد أثر هذا التحول فى فكرة الوحدة العربية عند الاخوان الوهابيين ، والذى استعان عبد العزيز بن عبد الرحمن عليهم بقوة السلطات البريطانية فى العراق وشرقى الأردن لإخضاعهم للنظام ، ولاجبارهم على احترام القانون الدولى ، والمعاهدات والاتفاقيات التى كانت تقسم جسد الأمة العربية . ولكن فكرة الوحدة العربية لم تختف من عند عبد العزيز بن عبد الرحمن نفسه ، بل لقد حولها من فكرة لوحدة مطلقة إلى مشروع لتعاون وتضامن من بين بلاد عربية متجاورة . وخاصة بعد اتفاقه مع العراق وشرقى الأردن ، وكانت هذه المرحلة ضرورية ، ونتيجة للقوى الموجودة فى الميدان ، ونتيجة لأهمية القيادة . وتعدد القيادات العربية . ووصولها إلى مرحلة رفضت فيها ترك الرئاسة لغيرها . أو عملت على فرض نفسها على غيرها من الرئاسات . ونصل هنا إلى مشكلة حاسمة ستؤثر فى فكرة الوحدة ولمدة سنوات طويلة ، وهى تعدد القيادات ، وتحول معركة الوحدة إلى معارك مرتبطة بهذه القيادة أو بتلك .

وليس معنى هذا أن العوامل السياسية والمعنوية هى التى كانت وحدها أساس الوصول إلى هذه المرحلة ، بل إن نمو هذه القيادات قد استند إلى تطور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية فى أقاليمها ، وتغير البنيان الاجتماعى الاقتصادى لهذه الأقاليم ، وبدء ارتباط كل إقليم من هذه الأقاليم بمصالح اقتصادية معينة مع إحدى الدول العظمى ، وخاصة فى مسألة البترول ، حتى

وإن كان هذا العامل لم يظهر على أنه العامل الأساسى فى هذا التطور . وإذا كانت مصالح شركة آرامكو قد وضحت فى الظهران والدمام ، فإن مصالح بريطانيا كانت هى السائدة فى نفط العراق .

وعلى أى حال فان عبد العزيز بن عبد الرحمن كان من أنصار الوحدة العربية ، وصرح برأيه فى ذلك أكثر من مرة ، وبأنه يسعى إليها ويستعد للاجتماع بغيره من أجلها (١) وأعلن ذلك لأمين الريحانى ، ولكنه رفض أن يخضع لزعامة غيره ، وحين أطلعه الريحانى على ملخص حديثهما ، وكان قد ذكر فيه أنه إذا بايع العرب غيره فهو يقبل ذلك ، أخذ ابن سعود القلم ، وضرب على هذه الفقرة قائلا : «أسأت فهمنا ... نحن نعرف أنفسنا ولانقبل الرئاسة فى غيرنا» (٢) .

وهكذا كان ابن سعود من أنصار الوحدة العربية ، وعلى الأقل فى الجزيرة العربية ، ولكن على أساس أن يكون السعوديون هم رؤساء هذه الوحدة .

وكانت فكرة الوحدة العربية موجودة كذلك فى الحجاز ، ومع الشريف حسين بن على ، الذى قام بخطوات واضحة للوصول إلى تحقيقها . حقيقة أنه قد أخطأ فى التنفيذ ، وأخطأ فى اعتماده على حلفائه البريطانيين ، وفى الثقة بهم ثقة تكاد تكون مطلقة ، ولكنه هو الذى دخل فى مفاوضات ومحادثات مع السير هنرى مكماهون هادفا قبل كل شىء اعلان استقلال العرب ووحدة دولتهم ، وهو الذى أبلغ ذلك للدول العظمى ، وإن كانت لم تعترف به إلا ملكا على الحجاز فقط ، وهو الذى قام بمطالبة بريطانيا بعد سنة ١٩٢٢ بتنفيذ

---

(١) أنظر : أمين الريحانى : تاريخ نجد الحديث ص ١٩٦ — ١٩٧ .

(٢) أنظر : أمين الريحانى : ملوك العرب . الجزء الثانى الطبعة الثانية . بيروت ١٩٢٥ ص ٩٥ .

عهودها ووعودها ، وأخذ فى اتهامها بالتخلى عن العرب وللتراجع فيماوعدت به ، وهو الذى أصر على ضرورة اشتمال الدولة العربية على كل الشام وكل العراق وكل الجزيرة العربية . وإذا كانت هذه الزعامة قد فشلت فى تحقيق ما هدفت إليه ، إلا أنها جاهدت فى سبيل هذه الفكرة ،وحتى نهايةامكانياتها. ولقد تكاتفت العوامل الداخلية مع العوامل الخارجية ، بالاضافة إلى أخطاء الشريف حسين . لكى تعزله ثم تخرجه من المعركة . ولكنه بقى يمثل الثورة العربية سنة ١٩١٦ بأهدافها من استقلال ووحدة للعرب . وإن كان ذلك تحت رئاسته وزعامته .

وكذلك الحال بالنسبة لدمشق التى كانت تكافح من أجل وحدة العرب واستقلالهم . مستندة فى ذلك إلى وعى يفوق بكثير ما ظهر فى بقية الاقاليم العربية . ومظهرة ذلك فى شكل ايمان واضح وحماسة جارفة . تقف حتى فى وجه الموت . كما حدث فى معركة ميسلون . واستندت سوريا فى ذلك إلى عدد من المفكرين العرب وإلى نمو وتطور الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية فى اقليمها . كما استندت كذلك إلى قيادة فيصل بن الحسين . الذى قاد جيوش العرب من الحجاز شمالا . وأسهم بذلك مساهمة فعالة فى تغيير الأوضاع السياسية فى المنطقة . وإذا كانت قيادة فيصل بن الحسين قدتطورت مع الزمن . من قائد لثوار يأتون من الصحراء إلى أمير فملك . فان شخصية عرب سوريا لم تتطور ولم تتغير مثله . وإن كانوا قد ظلوا يعتزون بقيادته لهم وبالمحققات التى وصلوا اليها سوياً ؛ حتى وإن كانت ناقصة . وتحت قيادته . واعتزوا بذلك بعد أن أصبح ملكا فى بغداد كذلك ، وظلت أعينهم تتجه إليه فى الوقت الذى كانت عواطفه تسايرهم من بغداد . ويعلم الله والتاريخ أسرار تلك الحادثة التى أودت بحياته فى سنة ١٩٣٣ فى سويسرا ، وفى وقت كان

تمهد فيه لبدء نزول جديد فى ميدان الوحدة والاستقلال العربى ، وباتفاق مع بعض القادة السوريين ، ورجاله المخلصين .

ورغم أن فرنسا قد استخدمت وسائل قوية ضد الحركة الوطنية العربية فى سوريا ، وعملت على تقسيم السوريين ، مستندة فى ذلك إلى أسباب واهية . وحاولت اعطائها أهميتها ، كما اعتمدت على الناحية العنصرية والدينية والناحية الثقافية أسلحة لها فى هذا الميدان ، رغم ذلك ورغم تحول جزء من المعركة السورية العربية إلى مجرد الدفاع عن نفسها ضد الأخطار الخارجية والكفاح من أجل الاستقلال ، والنزول إلى معركة الدستور ، رغم كل ذلك لم ينسى السوريون قضية الوحدة ، وإن كانوا قد أجلوها حتى يصلوا إلى إستقلالهم ، وبشكل يسمح لهم بتكتيل كل قوتهم ضد المستعمر ، والتخلص منه ، قبل النزول إلى الميدان المحيط بسوريا . وكانت كتابات الأمير شكيب أرسلان واضحة جلية ،وتصر على ضرورة كفاح عرب كل اقليم فى اقليمهم ، والتخلص من المستعمرين والمستغلين فى بلادهم ، كأساس أول للوصول إلى مرحلة الوحدة العربية . وتعتبر أراء الأمير شكيب أرسلان فى ذلك الوقت تمثل آراء تلك الطليعة الثورية العربية ، وخاصة فى الاقاليم السورية فى الفترة الواقعة بين الحربين العالميتين . ومن جنيف وباريس أثرت هذه الآراء فى عرب المشرق ، كما أثرت فى عرب المغرب ، وساعدت على تجميع السوريين لمجهودهم فى مشكلة الاستقلال ، تمهيدا للنزول إلى ميدان الوحدة ، كما أشارت إلى الطريق الذى يجب على عرب المغرب سلوكه للوصول إلى أهدافهم والتكامل فى وحدة واتحاد مع اخوانهم عرب المشرق .

وكذلك الحال بالنسبة للعراق ، رغم أن بعض القيادات العربية فيه كان عسكرياً أكثر من كونه سياسياً ، وكان يهتم بالنظم والأشكال العامة للدولة

أكثر من اهتمامه بالفكر وبالمجتمع . ولكن وجود الملك فيصل الأول فى بغداد كان رمزا لوحدة عربية ، وممثلا لفكرة الثورة التى قاد رجالها من الحجاز إلى سوريا ، وإذا كان رجاله فى كل من سوريا والعراق قد أخذوا فى انتظار صدور الأوامر منه ، فان ظروف العراق الداخلية ، ومشكلاته التى إمتدت مع بريطانيا بشأن المعاهدة ، ومع تركيا بشأن الموصل حتى سنة ١٩٢٢، ١٩٢٦ قد منعته من العودة إلى النزول إلى الميدان العربى قبل هذا التاريخ . ولقد حاول أن ينزل بمشروعات عربية جديدة تدعم الحركة الاستقلالية فى سوريا بعد ذلك . وان كانت فرنسا قد خشيت من أن يكون اتصاله من جديد بالميدان السورى هو توسع النفوذ البريطانى . وجاءت الأخبار بالحادثة التى أودت بحياته فى سويسرا سنة ١٩٣٣ . ومعنى ذلك أن القيادة العراقية كانت تحتفظ كذلك بفكرة الوحدة العربية . رغم انشغالها بمشكلاتها الداخلية . ومع المستعمر الجديد فى بلادها .

وأخيرا فهناك فلسطين شهيدة العروبة والانسانية فى القرن العشرين. ورغم أن القيادات العربية فى هذا الاقليم كانت صغيرة وضعيفة وخضعت لهجمات قوية من أكثر من مستعمر . وافتقرت إلى شعب قوى تستند إليه فى الكفاح من أجل حقوقها . ورغم إفتقارها إلى مراكز تجمع ديموجرافية كبيرة تمثل نمو الطبقة الوسطى ، واعتمادها على البادية ورجالها من المنتجين الزراعيين — رغم كل ذلك . ورغم عدم نضوج القيادات العربية فى فلسطين فى ذلك الوقت ، فان ذلك لم يمنع اتجاه هذه القيادات إلى عواصم العالم العربى والإسلامى للحصول على التأييد اللازم «لقضيتهم» . وكانوا يقبلون الحل الذى يقبله العرب لاقليمهم . فأثبتوا أنهم وحدويون . ودون أن يصروا على الرئاسة والقيادة . ويتنازعوا عليها مع غيرهم من العرب فى أثناء المعركة . ويدل

تطور المشكلة الفلسطينية (١) على تبلورها . وخاصة ابتداء من حادث البراق سنة ١٩٢٩ . وبشكل أملى على القيادة الفلسطينية طرحها أمام الرأى العام العربى . مستندين فى ذلك إلى تأييد العالم الإسلامى لحقوقهم . وحينما زاد تبلور الموقف . وزادت حركات الجهاد انتشارا فى فلسطين . ووصل هذا الاقليم إلى الأضراب الكبير سنة ١٩٣٦ استمع الفلسطينيون إلى كلمة الملوك والرؤساء العرب . والتى تتمثل فى الصيحة بإنهاء الاضراب . والاخلاد إلى الهدوء والسكينة . وترك هؤلاء الرؤساء والملوك العرب يواصلون «المساعى» من أجل «قضية» فلسطين . رغم أن هذه السياسة كانت تدل على التراجع فى حركة لها قوتها ولها أهميتها . وعلى أى حال فان ترك المشكلة الفلسطينية أمانة فى عنق ملوك العرب ورؤسائهم لهو اتجاه وحدوى عربى ، لا يجادل فيه اثنان.

وزاد الدور الذى لعبته الدول العربية فى مشكلة فلسطين مع مرور الزمن، وأصبحت هى المشكلة الاولى فى العالم العربى ، نتيجة للاهمية الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية والمعنوية لهذا الاقليم . وبالنسبة لكل الأقاليم العربية . ازدادت على مر الأيام وضوحا ، وأصبحت تدل على ذلك التحول فى مركز الثقل بين العواصم العربية ، حين خرجت من القدس إلى بلدان الهلال الخصيب ثم إلى الرياض . ومنها أتت إلى القاهرة سنة ١٩٣٩ حيث أجتمع ممثلوا العرب قبل ذهابهم للاشتراك فى مؤتمر المائدة المستديرة فى لندن .

إذن فالمشكلة الفلسطينية لا يمكنها أن تنفصل عن مشكلة الوحدة العربية ، بل إن إزدياد أهميتها جعلها الأساس فى تحول مركز الثقل ، إن لم يكن مركز القيادة العامة بين البلدان العربية ، فى كفاحها ضد الاستعمار .

---

(١) أنظر مشكلة فلسطين والاتجاهات الدولية ، المؤلف — الاسكندرية منشأة المعارف ١٩٦٥ .

لقد ظلت فكرة الوحدة العربية إذاً باقية ومشتعلة في عقول القادة العرب وفى قلوبهم ، رغم اضطرارهم إلى تأجيلها مؤقتاً للتفرغ لمشكلات أسرع ، وهى ضرورة مواجهة العدو الخارجى وإبعاده عن البلاد . وإذا كانت بعض العوامل الداخلية المتعلقة بنمو القيادات العربية وتكوينها ، ومنافستها لبعضها ، ووجود بعض الاختلاف بين البنيان الاجتماعى والاقتصادى لهذا الاقليم العربى أو ذاك ، ووجود بعض التفاوت بين المعاملات الخارجية لبعض هذه الاقاليم ، ودرجة نمو الطبقة الوسطى ، ووصول أبنائها إلى مستوى معين من الثقافة — إذا كانت كل هذه العوامل ، بالاضافة إلى عوامل الفرقة العنصرية والنزعات القبلية ، وكلها عوامل داخلية ، قد أثرت فى اظهار مسألة الوحدة بلون واحد فى كل الأقاليم العربية ؛ فان عوامل خارجيـــــة قوية تدخلت فى الميدان ، واضطرت العرب إلى أن يتركوا مشكلة الوحدة مؤقتاً ، حتى يتمكنوا من مواجهة الأخطار الأجنبية ، وكل فى اقليمه .

(٢) العوامل المعارضة الخارجية :

لقد كانت طبيعة المعركة التى نزل إليها العرب فى أثناء الحرب العالميـة الأولى تجبرهم على مواجهة أكثر من عدو ، وفى نفس الوقت . وحتى فى أثناء الوقت الذى أعلنت فيه الثورة العربية فى سنة ١٩١٦ لم تكن هذه الثورة تمثل رأى العرب فى كل مكان . بل مثلت رأى تلك الأقاليم التى خضعت للحكم العثمانى . وحاولت أن تتحرر منه ، وبشكل يتعارض مع نمو الحركة فى بعض البلاد العربية الأخرى المجاورة ، والتى كانت لها أهميتها ، مثل مصر . كما أن نشوب هذه الثورة ضد الدولة العثمانية ، دولة الخلافة الاسلامية، وفى وقت الحرب ، جعل الرأى العام فى دول إسلامية أخرى يقف معارضا لهذه

الحركة . وخاصة فى الهند وفى ايران . وبذلك بدأت الثورة العربية حركتها ضد العثمانيين وافتقرت إلى تأييد كل العرب والمسلمين . وحتى فى داخل البلاد العربية نفسها ظهر وكأن هذه الحركة تساير المذهب التحررى العربى . والذى يؤمن بأن الدين لله والوطن للجميع ، وتعارضت بذلك مع الحركات العربية الاسلامية الأصيلة ، والتى كانت واضحة فى وسط الجزيرة العربية ، وحتى فى اليمن ، وكذلك فى أقاليم شمال افريقية العربية . ولذلك فيمكنناعتبار هذه المعارضة ضد فكرة الثورة العربية ، وفى نطاق الأوضاع الدولية ، نوعا من المعارضة الخارجية ، إن جاز هذا التعبير .

وبعد سير وتطور الثورة العربية واعلان الشريف حسين بن على نفسه خليفة على المسلمين فى سنة ١٩٢٤ هدف إلى الحصول على تأييد الرأى العام الإسلامى لحركته ، وتدعيمه لها أمام الاطماع الاستعمارية . ولكن الرأى العام الإسلامى رفض الوقوف إلى جانبه فى هذه العملية ، وظهر ذلك واضحاً من موقف مصر ومن موقف المسلمين فى الهند ، كما ظهر متبلوراً فى وسط الجزيرة العربية نفسها حين بدأ عبد العزيز بن عبد الرحمن . سلطان نجد ، فى هجومه على الحجاز .

وكانت طبيعة الحركة العربية التى قادها الشريف حسين بن على منذ سنة ١٩١٦ تتطلب الوصول إلى مثل هذه المعارضة ، حتى من العرب ومن المسلمين . وبشكل يهدد بانقسام القيادة وتعددها ، وضرب كل قيادة للقيادة الأخرى ، وفى وقت كانت المعركة تحتم على العرب فيه توحيد الجهود ، بل وتوحيد العمليات ، أمام هجمات الأعداء المستعمرين الأجانب .

وكان تحالف هذه الحركة مع عدد من «الحلفاء» ذوى الأطماع الواضحة فى المنطقة ، وعدم تحديد علاقاتها المقبلة بكل من هؤلاء الحلفاء ، وافتقارها

إلى القوة المادية ، المالية والحربية ، للوقوف أمامهم ، كان كل ذلك يهدد بتعدد المعارضين لهذه الثورة ،وتعدد وسائلهم فى محاربتها ، بل وللقضاء عليها.

ولقد وجدت الثورة العربية نفسها محتاجة إلى المعونة المادية الخارجية ، وخاصة فى الميدان المالى والميدان العسكرى ، بما يشتمل عليه من تدريب وتسليح . وأجبرتها هذه الحاجة على الخضوع إلى ما تفرضه عليها الدولةالحليفة وهى بريطانيا فى شأن البعثات العسكرية اللازمة لتدريب القوات ، وفى شأن مد إدارتها على بعض المناطق ، كما حدث فى لبنان مع حادثة العلم ، وكما ظهر فيما بعد مع المناوشات بين القوات العربية والقوات البريطانية فى العراق، فى منطقة دير الزور . وحتى فى كفاحها من أجل حقوقها التى حصلت بشأنها على عهود ووعود اضطرت الدولة العربية إلى أن تلتجأ إلى العدالة البريطانية ، وإلى شرف الامبراطورية التى لا تغيب عنها الشمس ، لتحقيق أمانى العرب . وكان هذا الموقف لا يحمل كثيراً من الثورية . فى الوقت الذى تطلبت فيه فكرة الثورة عملا وبذلا وتضحية ، وعلى طول الخط . وتكاتفت هذهالعوامل فى اظهار الحركة العربية بشكل باهت هزيل ،ويعجز عن انتزاع حقوقهبيديه.

ولقد وجد العرب أنفسهم مع تسويات الصلح أمام أعداء متعددين ، وأقوياء وتترابط مصالحهم، وضد مصالح العرب،وجدوا أنفسهم فىمواجهة الأطماع الاستعمارية لكل من بريطانيا وفرنسا والصهيونية العالمية ،وكانت كل هذه القوى المعادية خارجية واستعمارية فى نفس الوقت . حقيقة أن الموقف الدولى كان يمنى العرب بالإستناد إلى بريطانيا ضد فرنسا فى المشكلة السورية ، ولكن الاستناد إلى بريطانيا كان يحرمهم من سلاح قوى للوقوف ضد اليهود فى فلسطين. هذا علاوة على أن المصالح الفعليةلكلمن بريطانياوفرنساوالصهيونية

العالمية كانت أكثر ترابطا فيما بينها عن المصالح بين أى من هذه القوى . وبين العرب ، خاصة وأنها كانت تمثل طوراً معيناً من أطوار التقدم والانتاج الاقتصادى ، يعتمد على الآلة ، وعلى رأس المال ويحتاج إلى الأسواق وإلى المواد الخام . فى الوقت الذى كان الشكل العام فيه للمجتمع العربى هو العمل فى الزراعة ، والبدء فى النزول إلى ميدان التجارة ورأس المال . وحتّى هذا الميدان الاخير بدأ العرب فى النزول إليه ، وتحت رعاية الرأسمالية العالمية . وكانت فى ذلك الوقت مركزة فى كل من لندن وباريس ونيويورك . وحتّى حين فكر بعض القادة السوريين فى ضرورة الاعتماد على مبادىء الرئيس ويلسون ، وعصبة الأمم ، فى مشكلة الاستقلال السورى ، ولجنة كنج كراين، فانهم قد تناسوا فى هذه العملية أن الولايات المتحدة دولة لهابنيان رأسمالى ، وتزيد فيها أهمية اليهود ونشاطهم . وحتّى وإن كانت الولايات المتحدة لم تبدأ فى اتخاذ سياسة توسع استعمارى فعلية ورسمية فى ذلك الوقت . وكان العالم الرأسمالى الاستعمارى الغربى قد وصل إلى مرحلة من النضج سمحت لأعضائه بالاتفاق فيما بينهم على توزيع وتقسيم «الحقوق» أو الامتيازات أو مناطق النفوذ ، وعن طريق المفاوضات ، أو التراضى ، وطريق المنافسة الحرة ، وحتّى عن طريق المحاكم ، حتّى وان كانت دولية ، وكلها أدوات من وسائل الرأسمالية . وإذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية قد أيدت بعض مطالب العرب السوريين مع لجنة كنج كراين ، فانها كانت تسعى فى نفس الوقت إلى زيادة نفوذها بطريق غير مباشر فى المنطقة حين عرضت وضع الأقاليم السورية تحت الانتداب الأمريكى فى حالة رفض بريطانيا قبول مثل هذا الانتداب .

والمهم هو أن العرب قد وجدوا أنفسهم، بعد نهاية الحرب الأولى فى

مواجهة قوى متعددة طامعة فى أقاليمهم . أما إذا كان العرب قد اعتقدوا فى إمكانية اعتمادهم على إحدى هذه القوى لضرب القوى الأخرى ، فان ذلك كان يعطيهم أسلحة لا تصلح للعمل إلا فى معارك صغيرة ، ولا تؤثر على المستقبل العام الاقليم ، ولا تؤثر بالتالى على معركة الوحدة العربية .

لقد أفاد العرب بدون شك فى أثناء ثورة الدروز فى جنوب الشام من بعض المعونات البريطانية من فلسطين . كما أنها أفادوا فى أثناء اشتداد الأزمة مع فرنسا فى سوريا فى أوائل الثلاثينات من تأييد فيصل الأول لهم من بغداد . ولاشك أن بعض عمليات الكفاح المسلح التى قام بها الشيخ القسام فى فلسطين قد أفادت من بعض الأسلحة الفرنسية من الشام . ولكن هذه المعارك كانت معارك مؤقتة . ويمكن للقيادات العربية الافادة منها فى أثناء تأزم العلاقات بعض الشىء بين القوى المعارضة أو المعتدية وبعضها . ويمكننا أن نقول بشكل عام أن كل من بريطانيا وفرنسا والصهيونية العالمية كانت من الناحية القانونية تحاول تثبيت أقدامها فى المنطقة الخاضعة لها . ودون أن تعتدى كثيراً على جيرانها الأوربيين أو الغربيين . كل ذلك على حساب العرب .

لقد قامت بريطانيا بتقسيم منطقة نفوذها فى العالم العربى إلى وحدات إدارية وسياسية جديدة تتمثل فى العراق وشرقى الأردن وفلسطين . وسمحت بذلك لنفسها بالسيطرة استراتيجيا على الطريق البرى المؤدى إلى الهند . ومن حيفا حتى البصرة ، وخاصة عن طريق الممر الصحراوى التى إحتفظت به فى شمال نجد لوصل شرقى الأردن بالعراق . واحتفظت لنفسها كذلك بمخارج على البحر المتوسط لبترول الموصل الذى تزايدت أهميته فى الصناعة كل يوم . وسمح ذلك لها بضرب هذه القوى الثلاث ببعضها . مادامت قد فرقت بينها .

وحتى تستمر لها السيادة . ويستمر الاستغلال لصالحها . وعملت بريطانيا على تأييد نفسها إقتصاديا ومعنويا فى العالم العربى كل حين وضعت فلسطين تحت تصرف اليهود . وعملت بذلك على إنشاء قوة جديدة يمكنها أن تضرب بها العرب جميعا فى حالة وقوفهم فى وجهها . أو ضد مصالحها فى المنطقة . ثم عمدت بريطانيا بعد ذلك . وفى داخل كل اقليم من هذه الاقاليم الخاضعة لها . إلى تفتيت المشكلة الإقليمية . وذلك عن طريق جرها فى التفاصيل . واجبار الوطنيين على تناسى المجموع . فمشكلة الاستقلال تتحول قبل كل شىء إلى مشكلة الدستور أو الاشتراك فى الحكم ، مع ما يستتبعه ذلك من ضرورة نشأة أحزاب سياسية . وضرورة الإتفاق على دستور معين . يعطى لكل ضمانات معينة . وما يؤدى إليه ذلك من النزول إلى المعارك الانتخابية . وإلى اختلاف وجهات الرأى ، ونشأة المعارضة ثم المناقشة والتطاحن داخل دار البرلمان نفسه وعلى التفاصيل والمشكلات الصغيرة ، وفى الوقت الذى يتناسى فيه الوطنيون المشكلات العامة لأقاليمهم . هذا من ناحية . وتقوم بريطانيا من ناحية أخرى بمساعدة الدولة على إنشاء أجهزة حكمها ، من شرطة وجيش وإدارة ووزارات ومديريات ، وتساعد بذلك على نشأة قوة إدارية تخضع لرأس الدولة ، وبحاول عن طريقها استمرار حكمه للبلاد وتحت النفوذ الاجنبى . أما التعارض بين الوحدات الاقليمية أو الادارية . وكذلك التنافس بين القيادات والزعامات فى العالم العربى فهى مادة خصبة لبريطانيا ، تعمد إليها لاخافة فيصل الأول من عبد العزيز بن عبد الرحمن ، لارهابه من النفوذ الفرنسى فى سوريا . والذى قد يحاول الوصول إلى الموصل ، والتى كانت اتفاقية سايكس بيكو قد تركتها لفرنسا . وهناك الترغيب فى نفس الوقت ، خاصة وأن فيصل الأول كان لايزال يحلم بعرش دمشق ، والذى فقده نتيجة لهجوم الفرنسيين عليه . هذا

من ناحية السياسة ، وهى تسمح لبريطانيا باستمرار بقاء نفوذها فى المنطقة ، وعلى حساب فكرة الاستقلال والوصول إلى الوحدة العربية .

أما من الناحية الاقتصادية فان بريطانيا لا تهدف أساسا إلى زيادة التعليم المتحرر أو إنشاء صناعة فى البلاد ، خاصة وأن التوسع فى التعليم سيؤدى بالتالى إلى اخراج قيادات عربية واعية ، ستقف حتما وجه الاستعمار . وحتى إذا كانت هذه القيادات غير مكتملة النمو فان استلامها لمسئوليتها سيحرم عدداً كبيرا من البريطانيين من مناصبهم ورواتبهم الكبيرة ، ومن ضمان أشرافهم على إدارة يخضعونها للمصالح البريطانية .

وكان الميدان خصباً أمام بريطانيا إذ أن هذه الاقاليم العربية التى خضعت لها كانت تمثل — علاوة على كونها طريقا بريا يوصل إلى الهند — مناطق لإنتاج المواد الخام اللازمة لتصنيعها ولاستهلاكها من المواد الاولية والزراعة. وسوقا هاما لتوزيع المنتجات الصناعية البريطانية . هذا علاوة على أن مشروعات التنمية للاقليم تعتبر سوقا هاما للاستغلال الرأسمالى البريطانى ، بما تشتمل عليه من إنشاء خطوط سكك حديدية وبرق وهاتف ، وحتى فى شق الترع وبناء القناطر . ولذلك فيمكن لهذه المناطق أن تتكامل فى اقتصادها الزراعى مع الاقتصاد البريطانى ، وعلى أساس التخصص فى الانتاج . ودون أن تبدأ فى النزول إلى ميدان التصنيع . فكانت هذه السياسة الاقتصادية البريطانية الخاصة بالحصول على المواد الاولية من منطقة نفوذها ، وتصدير المصنوعات إليها . عاملا يساعد من ناحية على زيادة التخصص فى إنتاج المواد الاولية والمواد الخام عند العرب . ولكنه يحرمهم فى نفس الوقت من البدء فى النزول إلى ميدان التصنيع ، مع ما يحمله هذا النزول من مصاعب ولكن مع ما يعود به من مكاسب فى نفس الوقت . ولقد شجعت بريطانيا إنتاج النفط فى العراق

فى الوقت الذى كانت تشجع فيه إنتاج نفس الشيء فى مصر ، وإن كان ذلك للاستهلاك المحلى ، وشجعت زراعة القطن فى العراق ، وشجعته فى أقـاليم الجزيرة فى السودان ، لكى تنافس به القطن المصرى طويل التيلة ، وهكذا فى كل ميدان . أن بريطانيا تعمد إلى اقامة تنافس إقتصادى بين الاقاليم العربية المنتجة لنفس السلعة أو لنفس المادة الخام ، ولصالحها هى . وبعد أن أقامت نفس هذا التنافس بين الأقاليم والزعامات العربية فى الميدان السياسى . وإذا كان وجودها قد ساعد على بعض التطور ، وخاصة فى الميدان الرأسمالى وعند الطبقة البورجوازية . فان مستحدثات الدستور والحزبية كانت وبالا عـلى المنطقة . وأخيراً فان دفاعها عن النظام الرأسمالى الحر ، وخوفها من انتشار الآراء والأفكار الاشتراكية فى المنطقة ، جعل بريطانيا تقوم بأقوى هجمات عرفها العالم على هذه الأفكار ، وأعطت لها صورة مشوهة ، تتمثل فى الاباحية وفى اللا دينية ، إذ أنها كانت دولة رأسمالية بوجوازية استعمارية ، وشعرت بأن أكبر عدو لها هو الاشتراكية . واعتمدت بريطانيا فى هذه الحركة على العناصر التقليدية والرجعية من بين رجال الدين . والذين حصلوا على المناصب وأصبحوا أبواقا ضد الاشتراكية فى العالم العربى ، وفى المنطقة الإسلامية . وتناسوا أن الاسلام هو دين الاشتراكية ، وساعد هذا العامل على تأخير نمو التفكير المتحرر والطبيعى والفطرى فى المنطقة ، وإلى أن يخرج الاستعمار منها .

أما فرنسا فانها قد عملت كذلك على تقسيم المنطقة التى تحكمها فى الشام إلى دويلات متعددة . فهناك دولة لبنان الكبرى ، وهناك دولة حلب ، ودولة العلويين فى اللاذقية ، ودولة الجبل للدروز ، والباقى يسمى دولة سوريا ، وعاصمته دمشق . علاوة على لواء الاسكندرونة الذى ستساوم عليه فيما بعد مع الجمهورية التركية . استخدمت فرنسا هذا السلاح الادارى وسيلة للتفرقة

بين العرب وفى أقليم عرف بأنه سوريا وبأنه الشام واستتبعت هذه العملية أقامة إدارات مختلفة ، وصرف الجهود للوصول إلى الوحدة الإقليمية ، بعد أن أصرت فرنسا على ضرورة التراجع فيها ،وأنزلت المعارك إلى مستوى محلى بحت . وهناك بعد ذلك مشكلات الاستقلال والدستور والأحزاب.وضرورة الاتفاق على كل ذلك مع الفرنسيين . وضرورة موافقة حكومة باريس حتى يبدأ فى النفاذ . وهناك بعد ذلك العامل العنصرى . إذ أن فرنسا قد استندت إلى الدين وسيلة للتفريق بين العرب السوريين . بين المسلمين والمسيحيين ، وبعد ذلك بين العناصر المختلفة الإسلامية ، من سنة وشيعة ودروز وبعضهم ، وبين العناصر المسيحية المختلفة من كاثوليك وأروام وأرثوذكس وبروتستانت. وهناك محاولة بعث الحضارات والقوميات المندثرة والسابقة لظهور الإسلام . ويستخدم التاريخ وسيلة للتوجيه . ولمحاولة طمس العروبة فى الإقليم ، مادام قد وضع فى خدمة الاستعمار . ولذلك فان الحضارات السورية ترجع إلى السريانيين . أما اللبنانيون فهم أحفاد الفينيقيين . ويحدث هذا التدليس فى توجيه فكرة القومية العربية . فى نفس الوقت الذى تحاول الثقافة الفرنسية نفسها ربط الفكر العربى وطريقته ومنهجه بالفكر الفرنسى . والإهتمام بدراسات البحر المتوسط التى تربط الشام بايطاليا وفرنسا . وكأننا فى عصور روما القديمة . وتفصل بينه وبين الإتجاه العام القومى فى بقية الأقاليم العربية .

وعلينا أن نذكر كذلك أن وجود فرنسا فى سوريا ولبنان كان وسيلة لاغاية . إذ أنه هدف الوصول إلى امتيازات ومصالح اقتصادية وعسكرية ومعنوية فى الاقليم ، وعلى حساب العرب .

والمهم هو أن هذه الدولة الإستعمارية ، بالاضافة إلى الصهيونية العالمية فى

فلسطين ، قد ساعدت على اخفاء فكرة الوحدة العربية ، نتيجة لتقسيمها الإقليم والنزول بالمعارك إلى المستوى المحلى . وكان على العرب أن ينجحوا فى كسب هذه المعارك المحلية ،ويصلوا إلى المستوى الإقليمى ،حتى يتمكنوا من البدء فى الدخول فى المستوى القومى .

ولقد استندت القوى الاستعمارية فى العالم العربى فى ذلك الوقت إلى عصبة الامم وإلى نظام الإنتداب لكى تعطى نفسها شكلا قانونيا للوصاية على الإقليم ، والإشراف عليه والاستمرار فى استغلاله ، كقاصريعجز عن مناقشتها الحساب. ولذلك فان عصبة الامم بقراراتها تعتبر فى هذه المرحلة إحدى العقبات أمام الوحدة العربية ، وأمام وصول العرب إلى إستقلالهم ووحدتهم،حتى وإن كانت قد هدفت الوصول بمناطق الإنتداب إلى المستوى اللازم لإدارة شئونها بنفسها . وكان التجاء عدد من القادة والساسة العرب إلى هذه المنظمة الدولية مطالبين بحقوقهم المشروعةمن استقلال ووحدة،يصرف جهودهم بغير طائل ،ويموه على البعض بأن هناك عدالة دولية تشرف عليها هذه العصبة من جنيف .

ورغم ذلك فان العالم العربى قد امتلأ فى الفترة الواقعة بين الحربين العالميتين بحركات تحررية أصيلة ، امتازت بوضوح الرؤيا وبساطة السياسة ، وتميزها بين الحق والباطل ، فنزلت إلى ميدان الكفاح المسلح لتغيير المنكر بأيديها ، وأن كره الظالمون . وإذا كانت إحدى هذه الحركات قد وضحت فى وسط الجزيرة العربية مع عبد العزيز بن عبد الرحمن فى كفاحه ضد الحسين بن على والذى اعتبر حليفا للاستعمار ، فان هذه الحركات ستزداد وضوحا فى كل من ليبيا والريف ، وبقيادة السيد عمر المختار والأمير عبد الكريم الخطابى . لا نقاش ولا جدال فى هذا الميدان ، فالحق واضح ولا يحتاج إلى دفاع أو مرافعة ، وليست هناك قضية ، بل هناك اعتداء دولة استعمارية على وطنيين

فى بلادهم ، وليست هناك إلا القوة لاخراجهم . لقد كان هذا الاتجاه عميقا رغم بساطته ، قويا بايمانه مع عنفه فى تنفيذ أهدافه وثورته ، وكان هذا الاتجاه يختلف عن الإتجاهات التى سادت فى كل من الهلال الخصيب،ووادى النيل فى الفترة الواقعة بين الحربين العالميتين . ويدل كذلك على إختلاف التكتيك فى كل أقليم عربى أمام القوى المعارضة الخارجية ، ونتيجة لنمو العوامل الداخلية فى كل اقليم . ولكن الأوضاع ستساعد من جديد على زيادة التقارب بين العرب ، وقبيل إعلان الحرب العالمية الثانية .

(٣) ازدياد أهمية القاهرة :

ولقد زادت أهمية القاهرة فى الفترة السابقة لإعلان الحرب العالمية الثانية بشكل واضح فى كل منطقة العالم العربى . وذلك نتيجة لتطور الأوضاع الداخلية فيها وبسرعة . ووصولها إلى مرحلة ثقافية وإجتماعية ظهرت فيها أكثر تقدما عن غيرها من دول المنطقة .

حقيقة أن الإتجاه المصرى كان منذ الحرب العالمية الأولى يربط نفسه بوادى النيل وبالسودان . ظهير مصر الطبيعى . والذى ربط النيل بينهما . أكثر من ربطه نفسه ببقية البلدان العربية . ولكن مصر كانت تشعر بعروبتها كذلك فى نفس الوقت التى تشعر بروابطها مع السودان . وإذا كانت الحركة القومية فى مصر قد ظهرت مستندة إلى الإسلام إلى حد كبير . فان ذلك لا ينفى عنها صفة العروبة . لقد كان لوجود الأزهر فى القاهرة ، وشعور المصريين بمسئوليتهم الجسيمة فى الميدان الإسلامى . وخاصة بعد قضاء الكماليين على الخلافة الإسلامية فى القسطنطينية يعتبر تدعيما للفكرة العربية الإسلامية ، ويميز بينها وبين الفكرة العربية العلمانية ، والتى سادت بشكل واضح فى الأقاليم

الساحلية من سوريا . فاذا أضفنا إلى ذلك طبيعة المعركة التى كانت مصر تواصلها ضد الاحتلال البريطانى «والحلفاء» منذ سنة ١٨٨٢ ، وكذلك فشل الحركة العربية العلمانية التى تحالفت مع الغربيين فى الوصول إلى الإستقلال والوحدة ، لوجدنا أن اتجاه المصرى كان أكثر اصالة فى اعتماده على الاسلام أساساً للعروبة نفسها ، خاصة وأن التجربة قد أثبتت ذلك . وقد كان لنمو حركات الكفاح العربية الإسلامية فى كل من ليبيا وشمال المغرب تأييداً لمصر فى هذا الاتجاه . ومن الطبيعى أن تتأثر مصر بهذا الاتجاه العربى الاسلامى الذى ساد كل شمال إفريقية . وظهر واضحا فى كل بلدان المغرب العربى . أكثر من تأثر الأقاليم السوريه به ، إذ أنها كانت متصلة بهذه الأقاليم . وكانت رباط الوصل بينها وبين بلدان المشرق العربى . والمهم هو أن هذا الاتجاه العربى الاسلامى أظهر المعسكر العربى وكأنه يشتمل على قوتين متميزتين ، قوة دينية وقوة علمانية .

وكانت مسئولية مصر فى الحجاز منذ زمن طويل ، والتى تتلخص فى إرسال الامداد والتموين . وإرسال المحمل ورعاية الحجاج . دافعا لمصر على ألا تتنازل عن مسئولياتها فى الأراضى المقدسة ، وهى مسئوليات إسلامية ، رغم كونها عربية فى نفس الوقت . ولقد دفع ذلك مصر إلى تسوية علاقاتها مع عبد العزيز بن عبد الرحمن بعد عشر سنوات من حادثة المحمل ، كما أنها عملت على الاتصال بالعراق واتفقت معه . وأصبح لمصر قوتها ووزنها فى الميدان العربى . وخاصة بعد سنة ١٩٣٦ ، والتى تمكنت فيها من عقد معاهدة مع بريطانيا لتنظيم العلاقات بين البلدين . ثم جاء العام التالى لكى يشهد تخلص مصر من الإمتيازات الأجنبية ، وبدء وضع الأسس للتخلص من صندوق الدين الدولى . وكان مجىء شاب صغير إلى العرش يحمل فى أول الامر معنى

إعطاء الاستقرار اللازم للاقليم ، ولفترة طويلة ، خاصة وأنه قد أظهر من بوادر الاستقامة فى أول الامر ما يبشر بالنجاح والتوفيق . وجاء توطيد العلاقات الأسرية بين القاهرة وطهران تدعيما لمركز القصر فى القاهرة ، رغم أن زواج الشاه محمد رضا من الأميرة فوزية لم يكن يحمل شروطا سياسية . هذا فى الميدان الدولى .

أما فى الميدان الداخلى فقد سمحت معاهدة سنة ١٩٣٦ لمصر فى البدء فى أخذ مسئولياتها . وفى تنمية وسائلها ومشروعاتها . فبدأ الاهتمام فى التزايد بالمدرسة الحربية التى أصبحت كلية ، وإهتمت الحكومة بزيادة عدد الضباط وحسن تدريبهم . حتى تتمكن عن طريقهم من إنشاء جيش قوى لازم للبلاد . وكان التزايد فى التسلح والعمل على إنشاء جيش حديث يزيد من هيبة مصر فى أعين جيرانها . وكان التعليم قد أخذ فى الانتشار فى مصر بشكل واضح فى هذه الفترة . وإن نظرة واحدة إلى عدد الطلاب فى جامعة القاهرة فى ذلك الوقت ليدل بوضوح على تضاعف الدارسين . وبالتالى على عدد القيادات العالية التى يمكنها تحمل مسئولياتها فى البلاد . والعمل على رفع شأنها . وإذا كان الأزهر قد إعتبر ملكاً لكل الدارسين الإسلاميين ، ومن المحيط الأطلس حتى اندونيسيا . فان جامعة القاهرة قد بدأت فى أن تأخذ مركزها كجامعة أم فى كل منطقة الشرق العربى كذلك . ومع تطلع عدد من الزملاء فى الاقطار الشرقية والعربية إلى الدراسة العالية ، ونقص هذه الامكانيات فى بلادهم ، زاد عدد من توجهوا منهم إلى القاهرة للدراسة والافادة . ويعتبر هذا العامل الثقافى هو الأساس الأول لاعطاء الأهمية للقاهرة فى كل الاقاليم العربية ، إذ أن جامعتها ستساهم بنصيب وافر فى تكوين عدد من القيادات العربية افتقرت إليها هذه البلاد . ولقد ساعد رجال هذه الجامعة فى وضع الأسس الأولى

للتعليم العالى فى معظم الاقاليم العربية المحيطة ، وفى كل مكان ، وأسهموا بذلك فى إنشاء القيادات العربية العالية ، وحتى خارج حدود مصر . كما أصبحت كتبهم مراجعا أساسية للدراسة فى الفقه والعلم والادب والتراث .

وعلينا أن نذكر كذلك زيادة النمو الإقتصادى والمالى فى مصر فى هذه الفترة ، وزيادة عملها فى ميدان التصنيع ، مما ساعدها على تكوين عـدد من العمال لهم خصائصهم وعقليتهم ، وحتى مطالبهم فى الحياة . ان هذا النمـو الواضح فى الطبقة المتعلمة ، والطبقة الوسطى ، وفى نفس الوقت فى الطبقة الكادحة فى مصر ، جعل القاهرة تظهر فى الميدان الثقافى والاجتماعى على أنها عاصمة الشرق العربى . وجاء بعد ذلك تركيز السياسة البريطانية فى القاهرة أساساً وإعترافا بتقدم هذه المدينة على غيرها من المدن الشرقية ، وخاصة فى وقت كان نفوذ بريطانيا فيه قد أصبح هو النفوذ الاول فى المنطقة بأكلها .

ولقد أصبحت مصر هى المركز الرئيسى لاجتماع المؤتمرات العربية، واتخاذ القرارات ، وخاصة التحررية ، إذ أن هذا النمو الثقافى والإجتماعى كان يسمح لها بمرحلة واضحة من حرية الفكر . افتقرت إليها كثير من البلاد العربية الأخرى فى ذلك الوقت ، وخاصة فى مناهضتها للاستعمار .

لقد كانت القاهرة هى المكان الذى صدرت منه الصرخات الأولى محتجة على فرنسا حين ضربت دمشق بالقبائل سنة ١٩٢٥ ، وكانت هى مركز الدفاع عن عرب ليبيا مع حركة السيد عمر المختار ، ولسنوات طويلة ، وارتفعت منها كذلك أصوات التأييد لثوار الريف ، وأصوات الاستنكار لسياسة فرنسا البربرية فى المغرب ، ثم أصبحت القاهرة بعد ذلك مكان إجتماع المؤتمـرات ومناقشة المشكلات العربية ، وبشكل تزايد على مر الايام .

ولقد كان لتطور المشكلة الفلسطينية ، وهو الإقليم المجاور لمصر ، واتجاه زعامته إلى الاسلام أساسا للكفاح ضد الاستعمار ، ولربـــط قيادته الاسلامية بين العامل الديني والعامل العربي . ما يقرب الكثير بين أبناءفلسطين وأبناء مصر فى الإتجاه . وبالتالى فى وسائل العمل . ومع نمو العامل الثقافى ، أخذت مصر تقوم بدورها كشقيقة كبرى للتوفيق بين الاتجاهات العربية المتعددة . وأخذت المؤتمرات الطبية . مؤتمرات المحامين العرب . تجتمع فيها إبتداء من سنة ١٩٣٧ . ثم جاءت المؤتمرات الإسلامية والمؤتمر الفلسطيني لكى تدعم من هذا الاتجاه . خاصة وأن مندوبى كل من العراق والحجاز واليمن . والمهتمين بهذه المشكلة . قد جاءوا إليها للاتفاق سويا . قبل الاشتراك فى مؤتمر المائدة المستديرة فى لندن سنة ١٩٣٩ .

وإذا كانت ظروف إعلان الحرب العالمية الثانية . ووقوع صدام بين الاتجاه الغربى البرلمانى . والاتجاه الغربى الفاشستى . قد أثر على القوى الموجودة فى الميدان . فى المنطقة العربية . إلا أنه لم يتمكن من أن ينال من أهمية القاهرة كمركز للحركات الهامة فيها . وإذا كانت كل من بغداد ودمشق وعمان . والرياض تعتز بنفسها . فان القاهرة تعتز بها كذلك . ولكن كشقيقات أصغر منها . وإستعدت لتحمل مسئوليتها عنها وعنهم . وخاصة فى مشروعات الوحدة العربية .

الفصل الثاني

الحرب العالمية الثانية

وأولى مشروعات الوحدة العربية

لقد زادت العوامل التي تقرب بين العرب وبعضهم في الثلاثينات وضوحا وخاصة مع نمو الثقافة . وزيادة سهولة المواصلات . وزيادة أهمية لبنان كمركز للسياحة والاصطياف لعدد كبير من القادة والزعماء العرب . ومع هذا النمو الاجتماعي والاقتصادي والثقافي المستمر . وزيادة التقارب بين وجهات النظر العربية ، وإرتباط كثير من البلدان العربية بمعاهدات صداقة وتحالف وأخوة عربية وإسلامية ، تزايدت فكرة الوحدة العربية قوة وإعتزازاً . وتدعم موقف الحركات السياسية التي كانت تكافح من أجل الوصول إلى الاستقلال وبالتالي إلى الوحدة . ولكن هذه العملية كانت تحمل في نفس الوقت نمو القيادات العربية وتركزها في أقاليمها ومع جيرانها . وبشكل يدفع كل منها في نموها إلى محاولة السيطرة على رئاسة أو زعامة العالم العربي . وكان عدد من بلدان العالم العربي لايزال يكافح للحصول على إستقلاله من الدول المستعمرة السابقة . أو لاكمال هذا الاستقلال والوصول به إلى إستقلال فعلي . ولذلك فان بعض الأقطار قد اتجهت إلى المعسكر المعادي لانجلترا وفرنسا . مادامت هاتين الدولتين قد واصلتا عملية إستغلالهما للعالم العربي . ولذلك فان الحرب العالمية الثانية ستعطى العرب قوتين كبيرتين متطاحنتين في مواجهتهم ، وفي الوقت الذي حاولت القيادات العربية فيه تدعيم حكمها ونفوذها والتوسع فيها . وإن قصة التفاعل بين هذه العوامل الداخلية والخارجية هي التي ستؤثر على خط سير الحركة العامة للوحدة العربية .

(١) الحرب العالمية وتأثيرها على العرب :

لقد بدأت الحرب بهجوم ألمانى سريع على بولندا ، وباتساع نطاق العمليات الحربية بعد ذلك فى غرب أوربا ، وباجتياح القوة الألمانية للأراضى المنخفضة ، وفرنسا والنرويج . ولم يأت شهر يوليو سنة ١٩٤٠ ، حتى خرجت فرنسا من ميدان العمليات ، بتوقيعها على الهدنة ، وبشكل ترك بريطانيا وحدها فى الميدان .

وكانت فرنسا تحتفظ بنفوذ كبير فى العالم العربى ، وتستخدم القوة المادية والعسكرية وسيلة للاحتفاظ به . ولذلك فان انهيارها قد أدى إلى زيادة أمل كثير من العناصر العربية المكافحة فى سوريا ولبنان . ولكن القوات الفرنسية الموجودة فى هذين الاقليمين أعلنت خضوعها لحكومة فيشى . وعملت على الاحتفاظ بالأوضاع كما هى وبالقوة فى هذين الاقليمين العربيين رغم عجزها عن إستخدام القوة فى بلادها نفسها . وأمام هذا التحول فى ميزان القوى العالمية . ظهر إنقسام فى الرأى العام العربى . بين أولئك الذين يتمنون هزيمة بريطانيا نفسها . وبين أولئك الذين يخشون من إنتصار دول المحور . ولا يمكننا هنا أن نتهم هذا الجانب أو ذلك بعمله من أجل النفوذ الغربى أو من أجل انتصار النظام الفاشيستى . بل نكتفى بأن كل معسكر قد حاول أن يتخذ «تكتيكا» معينا يصل عن طريقه إلى إستقلال بلاده فى هذه الظروف ، إذ لا يمكننا أن نتصور عربيا يفضل رؤية الألمان فى بلاده على رؤية الانجليز والفرنسيين ، ولا أن نتصور عربى آخر يفضل بقاء البريطانيين والفرنسيين ، إلا إذا كانت مصالحه المادية قد ربطته بها ، ولازالت الوثائق الخاصة بهذه الفترة غير ميسرة للدراسة . هذا علاوة على أن هذا الاتجاه يتعارض بشكل

واضح مع عملية النمو الطبيعى فى البنيان الاجتماعى والاقتصادى ، ولكل البلاد العربية .

لقد رأى بعض رؤساء العرب وزعمائهم أن إنتصار دول المحور قديساعدهم على الوصول إلى الاستقلال ، ورأى غيرهم أن إنتصار النظام الفاشيستى يمثل خطراً واضحاً على بلادهم ونظمها وبنيانها ؛ فتمنوا إنحسار الموجة الفاشيستية ، حتى يتمكنوا باعتدال وعلى درجات من استمرار النمو . ولقد حدث هذا فى الوقت الذى تباينت فيه الأوضاع السياسية فى البلاد العربية . خاصة وأن بعضها لم يكن قد وصل بعد إلى الاستقلال الرسمى ، مثل سوريا ولبنان وفلسطين. والمهم هو أن أحداث هذه الحرب قد أثرت على كل البلدان العربية . وعلى الاوضاع السياسية الموجودة فيها .

أما بالنسبة لمصر ، فنلاحظ أن وزارة محمد محمود قد استقالت فى أغسطس سنة ١٩٣٩ ، لكى يتولى الحكم بعدها على ماهر . وعلينا أن نعترف بوجود قطاع هام من الرأى العام المصرى كان يتمنى هزيمة البريطانيين فى ذلك الوقت ، وبعد كفاح طويل ضد مرونة السياسة البريطانية وميوعتها ، أمل كثير من المصريين فى مجىء الفرج بهزيمة البريطانيين أمام الألمان ؛ وأخذ المصريون يستمعون إلى الإذاعات الألمانية ، وإلى الدعاية الألمانية ، ويتتبعون انتصار الألمان ؛ وكأنه إنتصار لمصر . حدث ذلك فى الوقت الذى إرتبطت فيه بريطانيا بمصر بمعاهدة سنة ١٩٣٦ ، والتى إضطرت مصر نتيجة لها إلى وضع كل إمكانياتها فى خدمة الامبراطورية التى لا تغرب عنها الشمس . ولقد أعلنت مصر الرقابة على الصحف والأنباء . وأعلنت حالة الطوارىء ، ووضعت الموانى والمطارات ووسائل النقل تحت تصرف حليفتها . ولم يكن

من مصلحة بريطانيا أن تقوم مصر باعلان الحرب رسمياً على ألمانيا ، كما لم يكن من مصلحة مصر إعلان هذه الحرب ، نظراً لاتجاه هذا القطاع الهام من الرأى العام من ناحية ، وخوفا من تعرض مصر لهجمات ألمانية قوية . فاكتفت حكومة القاهرة بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع ألمانيا ، وبمصادرة أملاك رعاياها فى البلاد . ولكننا نلاحظ من ناحية أخرى أن حكومة القاهرة قامت بتعيين الفريق عزيز على المصرى رئيساً لأركان حرب الجيش . وكان معروفاباتجاهه الوطنى المعادى لبريطانيا . منذ أن كان مفتشا عاما للقوات المصرية ؛ ولم يحجم عن نقدها أمام الجنود . وحتى فى حضور أعضاء من البعثة العسكرية البريطانية . وسلمت مصر كذلك منصب وزير الحربية اللواء محمد صالح حرب ، وكان إتجاهه العربى الإسلامى قد وضح وثبت ، وضد البقاء الاستعمارى البريطانى فى مصر منذ سنة ١٩١٥ . وكانت هذه العوامل كلها تخيف بريطانيا ، وخاصة فى الوقت الذى إنتشرت فيه الاشاعات بشأن سوء نيات بريطانيا تجاه مصر ، ومحاولتها إرغامها على إعلان الحرب . وإنتشار الأفكار الخاصة بضرورة تحديد مساحة الأراضى المزروعة قطنا ، وهو المحصول الأساسى للبلاد ، والتوسع فى زراعة الحبوب اللازمة لإطعام الاستراليين والهنود وجنود وسط افريقية وجنوبها ، الذين توافدوا على البلاد. ولقد رأى قطاع من الرأى العام المصرى أن الموقف الدولى يسمح للبلاد بالضغط على بريطانيا ، حتى تصل مصر إلى تمام إستقلالها ، وتصفى مشكلة السودان ؛ ولكن الحكومة المصرية رغم ذلك أوفت بتعهداتها ، وأعلن على ماهر أن مصر هى حليفة بريطانيا وصديقتها ، وأنها ستعمل كل ما فى وسعها لمعونتها .

ومع زيادة تطور الأحداث الدولية ، ودخول إيطاليا الحرب ، وسقوط فرنسا ، إضطرت مصر إلى قطع علاقتها كذلك مع إيطاليا . ولكن الشعور

تزايد بين المصريين بعدم ضرورة اتخاذ مواقف متطرفة مع بريطانيا ـ خاصة وأن انتصارات الفاشستيين أخذت فى التزايد ؛ ورغم أن ايطاليا كانت قد بدأت غاراتها الجوية على السلوم وعلى بعض نقط القوات العسكرية المصرية فى الصحراء الغربية ـ فان وزارة على ماهر قد وجدت أنه يمكن تسوية هذه المشكلات بالطرق الدبلوماسية . ثم أعلن على ماهر فى مجلس النواب فى ١٩ يوليو سنة ١٩٤٠ أنه قد أمر بسحب بعض القوات المصرية وسلاح الحدود إلى مسافات قريبة ، حتى لا تتعرض لتوريط البلاد فى حالة حرب : ورأت السفارة البريطانية فى ذلك أن الحكومة المصرية لا تخضع لها تمام الخضوع ؛ وأدى ذلك إلى نشوء أزمة انتهت باستقالة وزارة على ماهر ، وبتأليف حسن صبرى باشا لوزارة جديدة فى يوم ٢٣ يونيو . ولقد شرح على ماهر أمام البرلمان الخطوط العامة لهذه الأزمة ـ وذكر أن سياسة الحكومة بالنسبة للحرب الدائرة بين بريطانيا وإيطاليا مستمدة من روح الشعب ورغباته ؛ ولكن البريطانيون أرادوا «الاشتراك فى الحرب» ، وذلك فى الوقت الذى أعلنت فيه إيطاليا أنها لا ترغب فى أن تجر مصر إلى مثل هذه الحرب . وحتى فى هذه العملية ، كان من اللازم أن يرجع على ماهر إلى البرلمان ـ مادام الحكم دستوريا فى البلاد . ولقد تزايدت طلبات بريطانيا على مصر ـ وبشكل رأى فيها على ماهر أنها تؤدى إلى حالة الحرب المقرر تفاديها ، فنشأ الخلاف ؛ ثم قال : «وفى الوثائق الرسمية المودعة فى محفوظات رئاسة مجلس الوزراء ووزارة الخارجية ـ الكثير من هذه المطالب ، ويتلخص جوهر الخلاف فى التعارض بين مصلحة الدولتين ، فكل منا يعمل مما عليه عليه الولاء والاخلاص لوطنه . وأخيراً فوجئت البلاد بطلب تغيير الحكومة ، باعتبار أنها لا تعبر عن رأى الشعب ـ ولا عن شعور المصريين ، ولا تصدر عن مصلحة مصر ، ولاتعمل

بروح المعاهدة ، وترتب على ذلك أن التجأ ممثل الخليفة .. إلى الوسائل العتيقة التى كانت تعرفها هذه البلاد قبل إمضاء المعاهدة ؛ وجمع الملك رؤساء الوزراء السابقين ورئيس الشيوخ والنواب الحاليين ورؤساءهما السابقين . ورؤساء الأحزاب المصرية . وأتيحت لى فرصة لعرض تفاصيل الحوادث التى وقعت فى الأسابيع الأخيرة . فكان رأيهم أن عمل الخليفة تدخل فى شئون مصر يمس استقلالها ، ورأوا — لاعتبارات شتى — أن تقبل إستقالة الوزارة(١).

ولقد كان الاتجاه الوحيد الذى يشجع على دخول مصر الحرب بين رؤساء الأحزاب فى ذلك الوقت هو اتجاه أحمد ماهر ، والذى كان يرغب فى إنتهاز هذه الفرصة لتسليح الجيش المصرى . واتخاذه وسيلة فعالة بعد ذلك أمام بريطانيا ، وفى مشكلة فلسطين ؛ ولكن الأوضاع لم تكن تسمح للقصر ولرؤساء الأحزاب بتسليمه الوزارة فى ذلك الوقت : وكانت حكومة لندن تفضل تولى مصطفى النحاس الحكم . وأعلنت أسفها لعدم تسلمه الوزارة ، رغم أنه لم يكن من أنصار إعلان الحرب فى ذلك الوقت . والمهم هو أن وزارة حسن صبرى قد أعيد تشكيلها بعد وفاته . فى نوفمبر سنة ١٩٤٠ ، وخرجت فى شكل وزارة حسين سرى . وحملت هذه الفترة أخبار تراجع الايطاليين داخل برقة . ولكن سرعان ما نزلت ألمانيا إلى ميدان شمال إفريقية بالفيلق الإفريقى بقيادة روميل . ولنجدة إيطاليا وإجبار بريطانيا على التقهقر من جديد . والدفاع عن نفسها مع خطوط الدلتا وقناة السويس . وكان هجوم الماريشال روميل سريعا وعنيفا فى نفس الوقت . وحدث فى ربيع سنة ١٩٤١ ، وفى الوقت الذى تمكنت فيه ألمانيا من النزول إلى ميدان البلقان وإكتساح

(١) أنظر مضابط مجلس الشيوخ ، مضبطة الجلسة الرابعة والأربعين ، يوم الاثنين ٢٤ يوليو ١٩٤٠ . ص ٩٤٧ — ٩٤٨ .

يوغوسلافيا ومهاجمة اليونان واحتلال جزيرة كريت .وبعمليات حربيةمليئة بالجرأة . لقد شعرت بريطانيا بأن موقفها قد أصبح مهدداً فى كل الشرق العربى ،.وعجزت دعايتها عن أن تجد أذنا صاغية ، وجنودها يتقهقرون على طول الخط ، وفى الوقت الذى يصل فيه الالمان إلى مسافة ١٢٠ كم من الأسكندرية . وأخذ راديو برلين يواصل حملاته على بريطانيا . وعلى سياستها فى تقسيم العالم العربى . وعلى سياستها فى تسليم أراضى فلسطين لليهود ، ويصر على ضرورة العمل على إخراجها من المنطقة . وعجزت بريطانيا عن الرد على ذلك ، خاصة وأن سياستها فى العالم العربى كانت معروفة ومفضوحة عند الجميع . وجاءت أحداث العراق لكى تزيد المصاعب أمام بريطانيا فى العالم العربى .

وكانت حكومة العراق قد قطعت كذلك علاقاتها مع ألمانيا . وألقت القبض على الألمان المقيمين فيها ، ووضعت أملاكهم وأموالهم تحت الحراسة . وتعاونت حكومة بغداد مع دول حلف سعد أباد لمواجهة الموقف ؛ ولكن أتجاه الرأى العام العراقى كان يأخذ على البريطانيين والفرنسيين مواقفهم فى فلسطين ، ومواقفهم فى سوريا ولبنان . وحضر فى ذلك الوقت إلى العراق الحاج أمين الحسينى ، مع وفد من المكافحين الفلسطينيين ، بعد أن ضيقت عليه السلطات الفرنسية فى سوريا النطاق ، وبعد أن قاسى من تضيق البريطانيين عليه فى فلسطين . واستقالت وزارة نورى السعيد . وألف رشيد عالى الكيلانى وزارة جديدة فى مارس سنة ١٩٤٠ . وحاولت بريطانيا أن تضغط على هذه الوزارة الجديدة لاعلان الحرب على إيطاليا ، ولكنها إحتجت بأن تركيا ، حليفة بريطانيا ، لم تقم بمثل هذه العملية ؛ وهى حليفة للعراق فى حلف سعد أباد ، وحليفة لبريطانيا ، منذ سنة ١٩٣٩ . وتدخلت حكومة بغداد من ناحية

أخرى . للوصول إلى اتفاق بين الفلسطينيين وبين البريطانيين ؛ للوصول إلى تعاون بين الطرفين ، وعلى أساس الكتاب الأبيض ، بعد أدخـــال بعض التعديلات عليه . وبناء على هذا الاتفاق أعلنت حكومة بغداد إستعدادها لاعلان الحرب . والانضمام إلى الحلفاء . وإرسال فرقتين عسكريتين إلى الجبهة الليبية . ولكن الحكومة البريطانية لم تصادق من ناحيتها على الاتفاق العربي البريطاني الخاص بفلسطين . خاصة وأن ونستون تشرشل كان يعتبر دعامة من دعائم الصهيونية العالمية فى فلسطين العربية ، وكان قد بدأ فى عملية تسليح اليهود فى فلسطين نفسها ؛ فرفض المشروع العراقى . ومع هذا الرفض البريطانى لمجهود عربى صادق . وفى موضوع متصل بفلسطين ، وفى وقت تزايد فيه عدد الفلسطينيين فى العراق . مع كل ذلك . أخذت بريطانيا فى الضغط على العراق . فكانت الأزمة .

ولقد وقع ذلك فى وقت أكدت فيه ألمانيا ضرورة منح الاستقلال لكافة الشعوب العربية . وذكرت فى إذاعاتها أنها تتابع نضال هذه الأمم من أجل إستقلالها . وأن هذه الأمم يمكنها وهى تجاهد أن تعتمد على عطف ألمـانيا وتضمنه . وتدخلت بريطانيا وعن طريق الأمير عبد الآله الوصى على العرش لتحطيم الوزارة بسحب نورى السعيد من وزارة خارجيتها : وأدت هذه العملية إلى إستقالة ثلاث وزراء نتيجة للضغط . ورفض الوصى حل البرلمان . كما طلب رشيد عالى الكيلانى . وترك بغداد إلى الديوانية . فاضطر الكيلانى إلى الاستقالة . وقبل الوصى إستقالة رشيد عالى الكيلانى . وتألفت وزارة الفريق طه الهاشمى . ولكن هذه العملية لم تعجب الضباط الأحرار . الذين رأوا فيها تدخلا بريطانيا واضحاً للسيطرة على البلاد . فأصروا على ضرورة بقاء رشيد عالى الكيلانى فى الحكم ؛ وتحركت قوة بقيادة أربعة من العقداء ، وأرغمت

الهاشمى على الاستقالة ، فاضطر عبد الاله إلى الفرار إلى قاعدة الحبانية ، ومنها لى البصرة . وتألفت حكومة الدفاع الوطنى برئاسة الكيلانى ، وأعلنت أنها ستفى بتعهداتها الدولية ، وخاصة التزاماتها مع بريطانيا . وفى نفس الوقت إنتخب البرلمان الشريف شرف وصياً على العرش ، بدلا من الأمير عبد الاله.

ولقد رأت بريطانيا فى هذه العملية تهديداً لنفوذها فى منطقة حيوية بالنسبة إليها ، من النواحى الاستراتيجية والنواحى الاقتصادية ، فصممت على إرسال قوات جديدة إلى العراق ، وإنشاء قاعدة كبيرة فى البصرة ؛ وطالبت بحرية هذه القوات فى الحركة صوب بقية العراق ، أو صوب فلسطين ، دون تقديم أى تفسيرات لحكومة بغداد عن ذلك . وكانت نصوص المعاهدة تصر على سحب إحدى الفرق البريطانية قبل إنزال فرقة أخرى مكانها ؛ ومادامت بريطانيا لم تتحدث عن سحب إحدى فرقها ، فلم يكن هناك داع لموافقة العراق على نزول فرقة جديدة ، ولكن بريطانيا أبلغت عن مجيء فرقة يوم ١٧أبريل ثم فرقة أخرى يوم ١٩ منه . ورغم تعارض ذلك مع شروط المعاهدة،نزلت القوات إلى البصرة . ولكن الأوامر صدرت إلى القوات العراقية المحيطة بقاعدة الحبانية بمنع الطائرات من التحليق فى الجو ؛ فطلبت بريطانيا سحب هذه القوات العراقية ، وإلا فانها ستقوم بضربها من الجو ، وهو ما حدث بالفعل يوم ٢ مايو ؛ وما تسبب فى إشتباك بين القوات العراقية والبريطانية عندقاعدةالحبانية. ومع هذا الالتحام وجدت الوزارة العراقية ، كوزارة وطنية ، تفاهة فكرة الابتعاد عن ألمانيا ، فى الوقت الذى تعتدى فيه القوات البريطانية على جنودها وعلمها ؛ فاتصلت بوزيرها المفوض فى أنقره ، وكلفته بأبلاغ الوزير المفوض الألمانى هناك برغبتها فى إعادة العلاقات بين البلدين ، ورغبتها الشديدة فى معاونتها . ولقد أسرع دكتور فريتز جروبا بالاجابة بأنه سيعود حالا إلى بغداد.

رغم أن ألمانيا كانت تتمنى لو تأخر هذا الصدام العراقى البريطانى قليلا ، خاصة وأنها كانت مشغولة فى البحر المتوسط ، وتستعد بالنسبة لروسيا . ولقد أثبتت هذه الحادثة أن رشيد عالى الكيلانى لم يكن عميلا لألمانيا ، بل كان يدافع عن إستقلال العراق ، وكرامة الجنود العراقيين ، أمام إعتداء إستعمارى على بلاده .

ولقد واصلت بريطانيا سياستها ، فحشدت قوتها فى البصرة ، ورفض السفير البريطانى الجديد كورنواليس تقديم أوراق إعتماده للوصى على العرش . وفى الوقت الذى لم تتمكن فيه ألمانيا من إمداد العراق بالاسلحة والذخائر ، خاصة وأن سلطات حكومة فيشى فى سوريا ولبنان رفضت نزول ، ومرور الطائرات الالمانية فيها أو عبرها صوب العراق . وقام البريطانيون بهجومهم من جنوب العراق ، ومن شرق الأردن ، بقوات الفيلق العربى الخاضعة للأمير عبد الله ، وفى وقت تمكنت فيه من السيطرة على موارد البترول الخاضعة فى العراق ، وتمكنت بذلك من التفوق فى العراق .

وكانت بريطانيا فى صعوبات أخرى بالنسبة لسوريا ولبنان منذ أن وقعت فرنسا على الهدنة ، وسيطرت سلطات فيشى على الموقف فى هذين الإقليمين العربيين . وإذا كان كل من بيو وملتهوزر قد أظهرا فى أول الامر عزمهما على متابعة القتال مع البريطانيين ، واتفقا على ذلك مع السلطات البريطانية فى فلسطين ، إلا أنهما عادا وأعلنا خضوعهما لحكومة فيشى ، وللماريشال بيتان . وخشيت بريطانيا من إمكانية نزول قوات ألمانية فى سوريا ولبنان ، وخاصة بعد مجيء لجنة رقابة ألمانية إيطالية إلى هذين الاقليمين ، للاشراف على تنفيذ شروط الهدنة مع فرنسا ، ولإقامة إتصال مع هذين الاقليمين . وخشيت بريطانيا من أن تتخذ ألمانيا سوريا قاعدة للزحف على

آبار البترول فى شمال العراق وفى إيران ، كما كانت تخشى من إزدياد النفوذ الالمانى والدعاية الالمانية ضد بريطانيا فى الشرق الاوسط ، خاصة وأن الالمان كانوا يصرون على جريمة البريطانيين فى تسليم فلسطين إلى الصهيونيين. ولذلك فان موقف بريطانيا فى العالم العربى فى صيف سنة ١٩٤١ كان موقفاً صعباً ، وفى كل ميدان .

ولقد خشيت بريطانيا من أن تقوم حركات فى فلسطين ، تشبه تلك الحركات التى قامت فى العراق ، كما خشيت من زحف العراق على سوريا . ومن تقدم قواتها صوب فلسطين . وبشكل يقضى على النفوذ البريطانى ، وقد يقضى على أعوانها وعملائها اليهود . وكانت بريطانيا غير مستريحة إلى الموقف فى فلسطين نفسها ، وخاصة بعد أن أصدر المفتى فى مايو سنة ١٩٤١ منشوراً يدعو فيه العرب والمسلمين إلى الجهاد ضد الانجليز . فاضطرت بريطانيا إلى عدم سحب أى قوات من قواتها من فلسطين . ورغم أن الأحوال ظهرت ، وكأنها هادئة فى شرق الأردن ، بفضل ولاء أميرها ، وتعيشه من المعونة المالية البريطانية ، فان حكومة لندن لم تكن فى وضع يسمح لها حتى بضمان إستمرار الأحوال كما هى فى هذا الإقليم . ذلك أن الأوامر كانت قد صدرت إلى الفيلق العربى بالزحف صوب العراق ، وبقيادة عدد من الضباط البريطانيين وجلوب باشا ، ورغم ذلك فقد سرت روح التمرد بين الجنود العرب، وخاصة عند وصولهم إلى حدود العراق . وحينما أصدر الضباط البريطانيين أمرهم إلى الجنود العرب بمواصلة الزحف ، رفضوا تنفيذ الأوامر ، وأداروا رشاشاتهم عليهم ، وتوعدوهم بالرمى ، إن لم يسمح لهم بالعودة إلى قواعدهم فى شرق الأردن .

هذا علاوة على أن الأزمة الاقتصادية التى سادت الأقاليم العربية فى أثناء

الحرب أعطت بريطانيا مسئوليات كبيرة ، وهددت باظهارها بمظهر المعتدى ، وفى وقت تجهم فيه الجو أمام البريطانيين فى النواحى العسكرية والسياسية . وكان الحصار البريطانى لسواحل سوريا ولبنان يؤثر على الأوضاع الاقتصادية فيها ، ويعمل بالتالى على تقليل الواردات ، وإرتفاع الأسعار ، وإنهيار سعر العملة . وكان قطع المواصلات بين سوريا ولبنان وبين بقية البلاد يؤثر على السوق ، ويجبر السوريين على الشراء بالذهب ، فى وقت لم يتوفر لهم فيه إلا العملة الورقية . وإرتفعت أسعار الحبوب والقمح فى سوريا إرتفاعا كبيراً . وزادت الأحوال الاقتصادية سوءاً فى معظم الأقاليم العربية الأخرى ، خاصة وأن تزايد عدد الجنود البريطانيين فيها ، وحاجتهم إلى السلع والمواد التموينية، وكثرة إنفاقهم ، عملت على إغراق هذه الأسواق العربية بكميات كبيرة من العملة ، وعلى إرتفاع الاسعار نتيجة لازدياد الطلب ولانخفاض سعر العملة ؛ فاختفت السلع من الأسواق ، وإزدهرت السوق السوداء . ودون أن تتمكن بريطانيا من تقديم حل عملى للمشكلة . ولقد كان هذا العامل الاقتصادى ، بالاضافة إلى العامل المعنوى وقوة الدعاية الألمانية ، تتكاتف جميعا فى وضع بريطانيا فى مركز حرج ، وفى كل البلدان العربية . ولذلك فان بريطانيا قد إضطرت إلى بذل مجهود واضح للسيطرة على الموقف ، وخاصة فى تلك المنطقة التى تمر فيها قناة السويس ، والتى تشرف على مياه الخليج العربى ، مياه الهند ، والمنطقة التى تشتمل على موارد البترول فى العراق وايران . ولا يمكن لبريطانيا مواصلة الحرب بدونها .

(٣) المجهودات البريطانية :

إضطرت بريطانيا إلى أن تقوم بمجهودات إقتصادية وإدارية وسياسية فى منطقة الشرق الأدنى ، حتى تتمكن من مواجهة الموقف .

أما فى الميدان الاقتصادى فانها قد بدأت بانشاء مركز تموين الشرق الأوسط ، خاصة وأن عملية النقل البحرى قد إضطربت نتيجة للعمليات الحربية والهجوم على السفن فى أعالى البحار ؛ كما أن تركز عدد كبير من القوات المحاربة فى مناطق معينة كان يتطلب مجهودات كبيرة لتزويدها بما يلزمها من قوت . وكان نشاط الطائرات والغواصات الألمانية يهدد المجهودات البريطانية فى الشرق الأدنى ، وخاصة بعد أن إقتربت قواعد المحور من هذه المنطقة ، بزحفها من ليبيا ، وباستنادها إلى كريت . وكان على مركز التموين الجديد أن يسهل كل هذه المهمات ، وفى هذا الوقت الصعب ، وبشكل لا يهدد أقوات الأهالى فى منطقة إحتاجت بريطانيا فيها إلى رضاهم . ولذلك فان مركز تموين الشرق الأوسط قد بدأ منذ شهر أبريل سنة ١٩٤١ فى الاشراف على إقتصاد المنطقة بأكملها ، وبشكل يضمن إستمرار المصالح البريطانية . ولقد عمل هذا المركز على تخفيف الاستيراد من خارج المنطقة ، ووضع تخطيط لتوزيع الانتاج المحلى أو الاقليمى ، وتخطيط للتجارة اللازمة للشعوب العربية ، وعمل بذلك على تخفيف الأعباء الملقاة على السلطات العسكرية ، ووفر لبريطانيا ملايين الأطنان فى عمليات النقل البحرى على السفن ، قامت هذه الدولة باستغلالها لنقل المهمات والذخائر والمواد الحربية . وستعمد بريطانيا بعد ذلك إلى أن تجر الولايات المتحدة الأمريكية وتضمها إلى هذا المركز ، خاصة وأن أمريكا كانت لازمة للمجهود الاقتصادى فى الحرب بشكل عام ، وفى منطقة الشرق الأدنى بشكل خاص ؛ هذا علاوة على أنها كانت تسيطر على إنتاج البترول فى العربية السعودية ، وفى بلاد طويل العمر .

ولقد نجح هذا المركز فى تحقيق عمليات هامة ، وعمل على تنشيط التجارة بين دول الشرق الأدنى فى فترة الحرب ، بعد أن كانت هذه الدول قد شاهدت

[illegible] ومشكلاتها ، وكل منها على إنفراد ، مع إحـــدى الدول الأوربية فى الفترة الواقعة بين الحربين العالميتين ، ونتيجة لتقسيمها ووضع حدود بينها ، ونظم تصعب من الاتصال بين العرب وبعضهم . وكان لهـذا التكامل بين الاقتصاد العربى ، حتى وإن كان قد بدأ بشكل مبدئى ، أثر كبير فى بدء الاعتماد على النفس ، وخاصة مع تشجيع المركز البريطانى على ذلك ؛ وأدى إلى بدء ظهور بعض صناعات محلية إحتاجت اليها الأقاليم العربية ، وخاصة فى صناعات السكر ، والأنابيب والبطاريات والزجاج والأحذية والمعلبات . وبعض المواد الكيماوية والأدوية البسيطة .

وقام هذا المركز بعقد بعض المؤتمرات إشترك فيها عدد من مندوبى الدول العربية للتشاور فيما بينهم فى الشئون الزراعية والمالية والنقل ومكافحة الجراد وخزن الحبوب والتشريعات اللازمة لذلك . وأسهم هذا المركز فى دفع دول الشرق الأدنى إلى التعاون فيما بينها . وفى الميدان الإقتصادى . ومحاولة وضع تخطيط لعملياتهم فى هذه الفترة العصيبة من حياتهم .

وأصبح هذا المركز ابتداء من يونيو سنة ١٩٤١ خاضعا لوزير الدولة البريطانى المقيم فى الشرق الأوسط ؛ وأخذت أهميته فى الظهور ، فى الوقت الذى تركت بريطانيا لهذا الوزير المقيم فى الشرق الأوسط مسئوليات واضحة . وسمح هذا التكامل لبريطانيا بادخال كثير من مجهودها وإهتمامها باقتصاد كل إقليم عربى على حدة . كما سمح لها باشباع الاسواق المحلية من بعضها ، ودون أن تظهر عليها دلائل الأزمات الاقتصادية .

هذا من الناحية الاقتصادية ؛ أما من الناحية السياسية فنلاحظ أن بريطانيا ستحاول النزول بأفكار سياسية جديدة إلى المنطقة . وبأسلوب سياسى جديد،

وبشكل يزيد من نفوذها فيها ، ويضمن ولاءها لها ، ويقضي على القوات المعارضة لها فيها . وكانت هذه السياسة هي سياسة تأييد فكرة التقارب بين مختلف الدول العربية فى المنطقة ، وعلى أساس أن تقوم الدول العربية نفسها بهذا التقارب الذى طالما فكر العرب فيه وحلموا بالوصول اليه . وكان تقارب الدول العربية فى ظروف الحرب يضمن سلامة قوات بريطانيا المحاربة فى المنطقة ، ويخفف على بريطانيا أعباء الاتصال بكل دولة على حدة ، ويضمن لبريطانيا تأييد العرب لها ، مادامت قد أيدتهم فى الطريق الذى قد يؤدى بهم إلى الوحدة . وكان لبريطانيا أن تعتمد على هذه السياسة لكى تمحو بعض الشيء من مساوئها السابقة التى قامت بها فى العالم العربى ، والتى كان لها الضلع الأكبر فى تقسيمه إلى دويلات ، ومحاولة إظهار قوميات محلية أو إقليمية فيه .

ولقد أدلى ايدن — وزير الخارجية البريطانية — يوم ٢٩ مايو سنة ١٩٤١ ، وفى الوقت الذى كانت فيه بريطانيا قد جمعت كل جهدها للقضاء على ثورة رشيد عالى الكيلانى فى العراق ، بتصريح هام وضح به الخطوط الأولى لهذه السياسة الجديدة ، التى كانت فى صالح بريطانيا ، وكانت فى صالح العرب .

«إن لهذه البلاد — بريطانيا — تقاليد طويلة من الصداقة مع العرب ، وهى صداقة أثبتتها الأفعال لا مجرد الاقوال . ولنا بين العرب عدد لا يحصى ممن يتمنون الخير لنا ، وكذلك الحال فلهم أصدقاء كثيرون هنا ، ولقد ذكرت منذ أيام فى مجلس العموم أن حكومة جلالته تعطف كثيراً على أمانى سوريا فى الاستقلال ، وأود أن أكرر ذلك الآن ، ولكنى سأذهب إلى أبعد من ذلك ، فأقول أن العالم العربى قد خطى خطوات عظيمة منذ التسوية التى تمت عقب الحرب الماضية ، ويرجوا كثيرون من مفكرى العرب للشعوب العربية درجة من الوحدة أكبر من تلك التى تتمتع بها الآن . وإن العرب ليتطلعون إلى

الحصول على تأييدنا فى مساعيهم للوصول إلى هذا الهدف ، ولا ينبغى علينا إغفال الرد على هذا الطلب من جانب أصدقائنا ، ويبدو لى أنه من الطبيعى ومن الحق وجوب تقوية الروابط الثقافية والاقتصادية بين البلدان العربية ، وكذلك الروابط السياسية أيضا ، وحكومة جلالته من ناحيتها سوف تبذل تأييدها التام لأية خطة تلقى موافقة عامة (١)» .

ويظهر من ذلك واضحاً أن بريطانيا لم تجبر العرب على السير فى هذا الطريق . بل شرحت لهم أنها تؤيد السير فى هذا الطريق . وكان عليهم أن يتفقوا فيما بينهم على خطة معينة للوصول إلى هذه الاهداف . حتى يتمكنوا من الحصول على تأييد بريطانيا للمشروع . حقيقة أن بريطانيا كانت فى موقف عالمى صعب . ولم تكن الولايات المتحدة الامريكية قد دخلت الحرب إلى جانبها ، كما أن فرنسا كانت قد وقعت على الهدنة مع الالمان . وكانت روسيا بعيدة فى ذلك الوقت عن تقديم أى معونة تذكر لبريطانيا . خاصة وأنها لم تكن قد إنقلبت على النازيين بعد . وكان الوصول إلى مثل هذه السياسة سيساعد على ضمان صداقة العرب لبريطانيا . وعلى إبعاد كثير من عناصر الدعاية النازية عن المنطقة العربية . وخاصة بعد أن أخذت حملات راديو برلين وبارى أسلوباً قوياً وفاضحاً للاستعمار البريطانى فى العالم العربى بشكل عام . وفى مشكلة فلسطين بشكل خاص . وكانت بريطانيا تخشى . بعد التجاء كل من رشيد عالى الكيلانى والحاج أمين الحسينى إلى برلين . من أن تقوم ألمانيا بنشر تصريح تؤيد فيه الوحدة العربية . فتقص العشب من تحت أقدام بريطانيا فى الشرق الاوسط . ولذلك فان بريطانيا أقدمت على هذه السياسة حتى تدعم من موقفها . وتسبق الألمان . وتقوى من موقف العناصر

---

(١) أنظر : جريدة التايمز عدد ٣٠ مايو سنة ١٩٤١ .

المعتدلة فى منطقة العالم العربى . وهكذا يظهر أن هدف بريطانيا من هـــذا التصريح كان هدفاً سياسياً واستراتيجياً فى نفس الوقت . ويتمشى مع عملية ربط الدول الخاضعة للنفوذ البريطانى فى الشرق الأوسط ببعضها ، وتسهيل عملية إتصال بريطانيا بالمجموع عن طريق الوزير البريطـــانى لشئون الشرق الأوسط ، وهو المنصب الذى سيعين فيه ونستون تشرشل منذ شهر يونيو الكابتن أوليفر ليتلتون ، ليخفف عن كاهل القيادة كثيرا من المهمات . ويتفرغ للاتصال بالقوى الموازية فى الاقليم . الموازية للنفوذ البريطانى . وخاصة الفرنسيين وإمبراطور الحبشة ، ويقوم كذلك بالنظر فى العمليات الخاصة بإدارة المناطق الجديدة المحتلة . والاشراف على عمليات الدعاية ، والعمليات الاقتصادية .

لقد كان الهدف الأول إذاً من هذا التصريح هو الوصول إلى تقارب بين الدولة العربية يسهل عمليات بريطانيا فى المنطقة . أما الهدف الثانى فكان هو محاولة كسب السوريين واللبنانيين إلى جانب بريطانيا ، وبشكل يساعد على زيادة منطقة النفوذ البريطانى من ناحية . ويبعد فرنسا بالتالى ، ويضمن بعد ذلك عدم تهديد العمليات البريطانية فى هذه المنطقة الهامة من العالم .

وكان هذا التصريح مناورة سياسية بارعة ، وترك أثراً كبيراً فى نفوس كل العرب ، وإستندت بريطانيا إليه لكى تقف إلى جانب سياسة منح سوريا ولبنان إستقلالهما ، وإجبار الجنرال كاترو . ممثل الجنرال ديجول وحكومة فرنسا الحرة فى شرق البحر المتوسط ، على إعلان إعتراف فرنسا باستقلال هذين البلدين العربيين . ولقد صدر هذا الاعلان الذى نشره كاترو باسم فرنسا الحرة فى ٨ يونيو ، وفى الوقت الذى بدأت فيه قوات فرنسا الحرة فى الهجوم على سوريا ولبنان مع بعض القوات البريطانية للقضاء على نفوذ حكومة فيشى

فيهما ؛ وأعلن الغاء الانتداب ، ومنح هذين البلدين الاستقلال والسيادة ، والحق فى تأليف دول أو دولة واحدة ، وعلى أساس توقيع معاهدة بينهما وبين فرنسا تحدد العلاقات ، وتضمن فى نفس الوقت هذا الاستقلال وتلك السيادة . ورغم أن فرنسا لم ترحب كثيراً بضمان بريطانيا لهذا البلاغ . وخشت من أن تكون هذه العملية بداية لزيادة النفوذ البريطانى فى سوريا ولبنان . إلا أن بريطانيا لم تأبه كثيراً لها ، خاصة وأنها هى التى كانت تقدم كل ما يلزم لفرنسا الحرة والجنرال ديجول ، وفى الميادين الاقتصادية والعسكرية . ولكن المهم هو أن فرنسا قد رأت فى هذه العملية توسعاً للنفوذ البريطانى فى الشرق الأوسط . أما ألمانيا فانها قد عملت على تذكير العرب بوعود بريطانيا وعهودها لهم فى الحرب العالمية الأولى . لاستغلالهم فى صالحها وفى صالح اليهود . وعلينا أن نذكر أن هذه الدعاية الألمانية قد لقيت أذنا صاغية عند كثير من العرب ، وخاصة بعد التجارب السابقة مع بريطانيا . وكان على العرب أن يتوقعوا إتمام مثل هذا التقارب العربى بقيادات يعرف عنها أنها موالية لبريطانيا . وفى الوقت الذى يكافح فيه العرب الاحرار ضد بقاء هذا النفوذ فى المنطقة . كما أن العرب قد دهشوا لمثل هذا التقارب فى الوقت الذى كانت بريطانيا قد أسلمت فيه فلسطين لليهود ، ودون أن يتعرض تصريح إيدن لهذه المشكلة الأساسية . والتى تعتبر جريمة إرتكبت فى مركز العالم العربى ،وبشكل يسيء إلى الإنسانية . فعلينا أن نتوقع إذاً درجة معينة لتجاوب العرب بشكل عام مع مثل هذا التصريح البريطانى .

كما أن هذه العملية كانت تستتبع إختيار قيادة معينة لاتمام العملية . فأى قيادة عربية ستتقدم لتولى المسئوليات ، وتنجح فى فرض نفسها على غيرها ؟ هناك الأمير عبد الله فى شرق الأردن ، وهناك الأمير عبد الآله ، أبن الملك

على السابق فى الحجاز . والوصى على عرش العراق ؛ وهما أميران هاشميان ، وظهر إرتباط تكوينهما ومصالحما ببريطانيا . ولكن هل يسهل الوصول إلى إتحاد عربى بغير الجزيرة العربية ، حتى وإن كانت سعودية ؟ وهل ترتاح بريطانيا إلى عبد العزيز بن عبد الرحمن . طويل العمر ، أكثر من إرتياحها إلى الهاشميين ؟ ومن الذى يقبل من هذين المعسكرين قيادة الآخر له،ورئاسته على كل العرب ؟ هذا علاوة على أن الأحوال كانت غير مستقرة فى كل من سوريا ولبنان . ولم يكن من السهل على هذين الاقليمين الخضوع لحكم ملكى مادامو ا يعرفون معنى الحرية . والديمقراطية ويتطلعون إلى الجمهورية .وهناك مصر . مركز الحركة العربية ، وشقيقة للعرب الكبرى ، التى كانت لهـــا مشاغلها مع هجمات إيطاليا والمحور فى صحرائها الغربية ، وتطلعاتها صـوب السودان ، وحنقها من بقاء البريطانيين فى البلاد . فهل يمكنها السير مع هذه الحركة أو مسايرتها ؟ .

لقد كان هناك تردد فى كل بلدان العالم العربى . وباستثناء إمارة شرق الأردن . الذى أسرع أميرها بالاستجابة بمذكرة إلى بريطانيا فى ٢ يوليو سنة ١٩٤١ طالب فيها بتحقيق وحدة أقطار سوريا الكبرى ، وبشكل يتمشى مع وحدتها الجغرافية والاقتصادية . وليس هناك ما يقال على وحدة الإقاليم السورية ، ولكن المراقب السياسى لا يغيب عنه تقدم هذه القيادة الهاشمية ، وإنتهازها للموقف ، ونزولها إلى الميدان قبل غيرها . فعلاوة على الصالح العام هناك الصالح الخاص ، ويمكن للأمير أن يصبح ملكا . وباسم العروبة .

وكان الأمير عبد الله قد أظهر منذ بعض الوقت استعداده للزحف على سوريا ولبنان . بمساعدة البريطانيين ، لإخراج حاميات وقوات حكـومة فيشى منها ؛ وإن كانت الحكومة البريطانية لم تشجعه على السير فى هذا الاتجاه ،

ثم قام بعد ذلك بارسال مذكرة أخرى بعد مرور أسبوع على المذكرة الأولى ، أشار فيها إلى حقوق عرب فلسطين ، وضرورة حصولهم على الاستقلال . ولكن الواقع أن مشروع إيدن كان يهدف المناطق الأخرى من العالم العربى . ولا يهدف الربط بينها وبين فلسطين ، وإذا كان الأمير عبد الله قد واصل مجهوداته فى هذا السبيل ، وبشأن كل الأقاليم السورية ، فان بريطانيا لم تشجعه ، إذ أنه لم يكن الشخصية أو القيادة التى تتمكن من تسهيل انعملية على البريطانيين ، والتى يمكنها أن تقف فى وجه فرنسا أو العراق أو العربية السعودية ، حتى فى إستبعاد مصر عن مثل هذا التحالف العربى . ومع إنشغال مصر بالعمليات الدائرة فى صحرائها ، وعدم وثوقها فى البريطانيين ، وبعدم وجود وزارة قوية فى الحكم ، وإنشغال العراق بتصفية رجال رشيد عالى الكيلانى فيه ، وبقاء عبد العزيز بن سعود يترقب الخطط البريطانية الجديدة ، وينتظر المفاجآت . وبقاء الامام يحيى فى عزلته التامة عن كل ما يحيط به ، وعن كل ما يمت إلى القرن العشرين بأية صلة ، مع كل ذلك ، لم تعط هذه الدعوة البريطانية الأولى أية نتائج مباشرة . وإن كانت قد ساعدت على سرعة تبلور الموقف فى كل من سوريا ولبنان . وإذا كانت فرنسا الحرة قد خشيت من مثل هذا المشروع ومن أطماع البريطانيين فى كل من سوريا ولبنان ، إلا أن بريطانيا كانت محتاجة للمجهودات التى تقوم بها فرنسا الحرة إلى جوارها فى أثناء الحرب ، وخاصة فيما يتعلق بالممتلكات والمستعمرات الفرنسية فى إفريقية . ولذلك فان بريطانيا قد طمأنت الجنرال ديجول فى هذا الاتجاه . فى الوقت الذى عمل فيه تصريحها على تقوية النزعة الإستقلالية والوحدوية فى سوريا . وإذا كانت فرنسا قد إستندت إلى تأكيدات بريطانيا لها فانها قد شاهدت زيادة مطالب الوطنيين تجاهها . وحينما طالب وزير الدولة البريطانى فى الشرق الأوسط

حكومته فى شهر سبتمبر سنة ١٩٤١ بدراسة موضوع الاتحاد بين الدول العربية ، قررت لجنة الشرق الأوسط أنه يصعب وضع برنامج محدد للاتحاد السياسى ، وأنه من الواجب قصر مجهودات السلطات البريطانية على تسهيل التعاون الاقتصادى بين سوريا ولبنان وفلسطين وشرق الأردن ، وعلى تشجيع العلاقات الثقافية بين الدول العربية ؛ ولم يكن هذا القرار يعنى تراجع بريطانيا فيما كانت تهدف إليه ، بل إن الظروف السياسية الخاصة بالقيادات العربية وخاصة بمصر ، والظروف المتعلقة بالبقاء الفرنسى فى سوريا ولبنان ، هى التى أجبرت بريطانيا على الاكتفاء بهذا القدر ، وفى هذا الوقت .

وإذا كانت مقالات الصحف البريطانية المحبذة لهذا المشرع قد خلفت نفوراً فى قيادة فرنسا الحرة ، فان هذا النفور قد إنعكس على العلاقة بين القيادة الفرنسية فى سوريا ولبنان وبين الجنرال سبيرز ، قائد البعثة البريطانية هناك ، وبشكل قلل من التعاون بين الدولتين الأوروبيتين الاستعماريتين ، وساعد بالتالى على إزدياد قوة الحركة الوطنية فيهما . وإذا كانت بريطانيا قد إعترفت باستقلال سوريا فى ٢٨ أكتوبر ، فان الولايات المتحدة قد تباطأت فى الاعتراف به ، واستندت إلى أن علاقاتها لاتزال قائمة مع حكومة فيشى ، برئاسة بيتان ، الذى إعتبر الجنرال ديجول متمرداً ، وفاراً من الخدمة العسكرية منذ أن قام بحركته . أما مصر والعراق فانها قد تباطأت كذلك فى الاعتراف باستقلال هذين الإقليمين . ولكن على أساس ضرورة قيام حكومات وطنية فيهما ، توافق على الشروط التى وضعت مع الاستقلال ، وتكون فى نفس الوقت ممثله لرأى الشعب فيهما . والمهم هوأنهذه الأوضاع ، بعد التصريح البريطانى ،قد عملت على تدعيم الحركة الوطنية ، وبشكل واضح ، فى كل من سوريا ولبنان .

أما فى عمان فان الامير عبد الله قد واصل مجهوداته ، وجمع مجلس وزرائه وقرروا فى ٦ يناير سنة ١٩٤٢ طلب رفع الانتداب البريطانى عن الإقليم ، حتى يصل إلى مستوى البلاد العربية الأخرى ، ويتمكن من مواصلة السعى للوحدة مع البلاد المجاورة ، وخاصة بعد أن صرحت بريطانيا بتأييدها لمثل هذه الوحدة وعطفها عليها . حقيقة أن هذا القرار قد ندد بمساوىء الإنتداب والتحكم الفرنسى فى كل من سوريا ولبنان . وفى كل الميادين السياسية والاقتصادية والثقافية والإدارية؛ وندد بتعيين فرنسا لرئيس الدولتين الجديدتين ، ولكنه لم يذكر أى شىء عن مساوىء الحكم البريطانى . فى إقليم عربى آخر . أو تعينه هو نفسه أميراً على عباد الله الصالحين . ولقد أصر هذا القرار على أن «الوحدة السورية» هى مطمح كل «الأردنيين» . وطلب إلى بريطانيا أن تعمل مع حليفتها فرنسا الحرة بشكل يسهل من التفاهم مع السوريين واللبنانين على «ما تقتضيه مصالحنا المشتركة» ؛ وعلى بذل كل التسهيلات فى هذا السبيل لرعاية الوعود والتصريحات الرسمية التى تأمل حكومة شرقى الأردن وأهله أن تبذل صديقتهم بريطانيا العظمى كل جهد فى سبيل تنفيذها . لقد ظهر أن الأمير يطمع فى عرش سوريا الكبرى ، ويدفع بريطانيا دفعاً فى هذا السبيل . ويحاول إعادة مجهودات قام بها المرحوم والده منذ جيل . ولكن هل تسمح بريطانيا من جديد بتكرار مثل هذه العمليات ، وفى وقت إنتشرت فيه المدارس والثقافة . وإرتفع مستوى الوعى عند العرب . وفى كل مكان؟وهل يمكن للأمير عبد الله أن يصل إلى رأس مثل هذه الحركة . وخاصة مع السوريين واللبنانيين ؟ .

لقد كانت بريطانيا تمر بأزمة خطيرة فى ذلك الوقت فى العالم العربى ، خاصة وأن قوات روميل كانت قد وصلت إلى العلمين ، وتبلور جزء هام

من الرأى العام المصرى ضد البقاء البريطانى فى البلاد . وكانت الوزارات الإدارية عاجزة عن انسيطرة على الموقف . وخشيت بريطانيا على موقفها فى مصر ، فأخذت فى إتهام الحكومة المصرية بعدم مسايرتها لها . وكان الرأى العام المصرى يضغط على هذه الوزارات من جانب آخر ، ويتهمها بالتقصير فى إعانة ضحايا الغارات الجوية على الاسكندرية ، واسعافهم . وإضطر رئيس الوزراء المصرى إلى أن يصرح بأنه يأمل فى أن تفهم ألمانيا وإيطاليا بأن مصر دولة غير محايدة . ولكن بعض النواب طالب الحكومة بأن تعلن أن مصر بلداً مفتوحاً ؛ وكان هذا يعنى ضرورة خروج الأسطول البريطانى من الاسكندرية حتى لا يقوم الألمان بتحطيمها ، أو يقوم البريطانيون بنسف الميناء فيها . كعملية من العمليات الحربية ، ومنعاً للاعداء من الافادة منه . وفى هذا الوقت سارت بعض المظاهرات فى الشوارع تنادى : «إلى الامام يا روميل» ، فزاد حنق السلطات البريطانية فى مصر ، وزاد ضغطها على الوزارة من ناحية أخرى . وأدى ذلك ببريطانيا إلى أن تتدخل فى الأزمة الوزارية التالية . والتى رفض فيها مصطفى النحاس الاشتراك فى وزارة إئتلافية ، وإلى أن تطلب إلى القصر تكليف مصطفى النحاس بتشكيل وزارة وفدية . لقد كانت حياة الامبراطورية البريطانية مهددة ، فإضطرت إلى إستخدام كل وسائلها من ضغط وتهديد وإرسال للدبابات لمحاصرة القصر الملكى . وإرغام فاروق على قبول وزارة وفدية ، حتى وإن كان ذلك يعتبر ضربة قوية لأكبر رأس فى مصر فى ذلك الوقت . حدث ذلك فى ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ ، وضمنت به بريطانيا تسليم الحكم إلى أكبر حزب سياسى موجود فى مصر ، وأكبر من يتمتع بتأييد سياسى شعبى ، حتى وإن إتهم بفرض عبادة الشخصية ، وفرض ديكتاتورية الأغلبية ، وبالتغاضى عن الاستثناءات . وكان تشكيل هذه

الوزارة الوفدية مع مصطفى النحاس يمكن بريطانيا من حرية العمل التامة فى مصر ، ويسمح لها بأن تواصل مجهودها فى عملياتها الحربية ، وكذلك فى الميدان السياسى ، وفى كل الإقليم العربى . ورغم كل نقد يوجه إلى حكم الوفد فى ذلك الوقت فى مصر ، فان مقارنته من الناحية السياسية ، وبإستناده إلى قاعدة شعبية كبيرة ، مقارنته بأى قيادة أو زعامة سياسية فى الشرق العربى ، كان غير ذات موضوع ، وكان يصعب على أى زعيم حزب عربى فى ذلك الوقت أن يقف إلى جواره . هذا علاوة أن مصر فى هذه المرحلة لم تكن لها أية أطماع فى زعامة العالم العربى ، بل كانت ظروف نموها الطبيعية ، وفى الميادين الاقتصادية والثقافية ، هى التى تؤهلها للقيام بدور الشقيقة الكبرى لبلدان العالم العربى ، وأن تعمل على التوفيق بين وجهات نظرهم ، وعلى تزويدهم بالنصح والرعاية ، وحتى فى مشروع الاتحاد العربى . ولذلك فان المشروعات التالية والتى ستجيء من بغداد ومن عمان ، والخاصة بالهلال الخصيب ، وبسوريا الكبرى . ستعتبر مراحل مؤقتة ، ودون كبير نتيجة إيجابية فى سبيل الوحدة العربية ، وإلى أن تقوم مصر باستشاراتها من أجل التوفيق بين إمكانيات العرب وأهدافهم المشروعة .

الفصل الثالث

محـــــاولات الهاشميين

قبل أن تقوم حكومة القاهرة باستشاراتها من أجل الوصول إلى معـرفة وجهات نظر العرب فى شأن الوحدة العربية أو الاتحاد الممكن بين دول العرب ظهرت مشروعات خاصة بهذه الوحدة فى كل من بغداد ثم عمان . والملاحظ هو أن هاتين العاصمتين كانتا تخضعان لنفوذ بريطانى واضح ، كما أن الأسرة الحاكمة فيهما كانت واحدة . ولقد تقدم كل من نورى السعيد من بغداد ، والأمير عبد الله من عمان بهذه المشروعات ؛ وتقدما بها إلى بريطانيا العظمى . ويعطى هذا التصرف لمثل هذه المحاولات لونا سياسياً خاصاً ، يتعارض مع فكرة إستقلال الدول العربية وتمام سيادتها . وظهرت من هذه المشروعات الرغبة فى كسب بريطانيا إلى جانبها ، كما ظهر فيها ميل هذه القيادات إلى توسيع ملكها وحكمها ، وفى توافق مع توسع النفوذ البريطانى فى المنطقة ، وخاصة بعد الصدمات التى أصابت فرنسا . فهل كان فى وسع هذه المشروعات أن تتحقق ؟ وما هو موقف كل من بريطانيا والعرب تجاه هذه القيادات التى تحاول تغيير المعركة العامة ، وتحويلها إلى معارك خاصة وشخصية ؟ .

(١) مشروع الهلال الخصيب :

يعتبر مشروع الهلال الخصيب مشروعاً من تلك التى حاولت الوصول إلى وحدة أو إتحاد البلاد العربية ، فى أثناء فترة الحرب العالمية الثانية . وهو مشروع قد صبغ بصبغة واضعه ، نورى السعيد ، الذى رجع إلى حكم العراق كرئيس للوزراء فى شهر أكتوبر سنة ١٩٤١ . ونورى السعيد معروف فى

الأوساط البريطانية بأنه معتدل ، ومعروف فى الأوساط العربية بأنه من أكبر أصدقاء بريطانيا فى الاقليم . وكان نورى السعيد قد شارك فى حكم العراق لمدة سنوات طويلة،ويدل ذلك على رضاء البريطانيين عنه ، كما يدل على رضاء الملوك الهاشميين عنه كذلك . ولم يكن نورى السعيد هو أول من فكر فى بغداد فى ضرورة الوصول إلى وحدة البلاد العربية أو إتحادها ، بل كان هناك فيصل الأول ، ملك سوريا الأول ، وملك العراق ، والذى حاول أن يقوم بمجهود فى هذا السبيل لم يكتب له النجاح . وكان كثير من الوطنين العراقين يرغبون جاهدين فى إمكانية قيام وحدة أو إتحاد مع سوريا ، وخاصة فى وقت الأزمات التى تعرض لها هذا الاقليم العربى تحت حكم الفرنسيين . ولكن مشروع الهلال الخصيب الذى قدمه نورى السعيد كان يمتاز عنها بأنه مشروع عملى ، وقدمه بشكل رسمى وهو رئيس للوزراء ، وظهر بلون خاص مادام قد قدمه لبريطانيا .

وكانت الأوضاع فى سوريا قد بدت وكأنها قد تغيرت بعد أن قضى على سلطات حكومة فيشى فيها ، واضطر كاترو ممثل الجنرال ديجول إلى أن يوافق على مبدأ استقلال سوريا ولبنان ، وإن كان قد تحدث فى نفس الوقت عن ضرورة إرتباطهما بفرنسا بمعاهدة تعقد فيما بعد . لقد ظهر أن سوريا ولبنان قد وصلا بالفعل إلى مرحلة الاستقلال دون تقييدهما بمعاهدة تشبه المعاهدة العراقية البريطانية سنة ١٩٣٠ ، أو المعاهدة المصرية البريطانية سنة ١٩٣٦ . ولقد رفض الوطنيون السوريون الارتباط مع فرنسا بأية معاهدة تشبه هاتين المعاهدتين السابقتين . وأصروا على موقفهم ، وظهروا على أنهم أحرار ، ويمكنهم الوصول إلى مستوى من الحرية والاستقلال يتفوق على ذلك المستوى الذى وصلت إليه كل من العراق ومصر . ورغم ذلك فإن نورى

السعيد يبدأ فى هذه الفترة العمليات الأولى لمشروعه عن الهلال الخصيب .

ولقد زار نورى السعيد القاهرة فى أوائل سنة ١٩٤٢ ، وتحدث مع كيزى ، وزير الدولة البريطانية لشئون الشرق الأوسط ، وتباحث معه فى أمر مستقبل البلاد العربية ، مستنداً فى ذلك إلى التصريحات التى كان إيدن قد أدلى بها فى مجلس العموم البريطانى من ناحية ، وإلى أن بريطانيا هى التى كانت تنفرد بتصريف شئون الشرق العربى من ناحية أخرى ، وخاصة بعد سقوط فرنسا ؛ ولذلك فإن عبء تحقيق أمانى البلاد العربية فى الاستقلال والوحدة كان يقع عليها تجاه أصدقائها العرب . ولقد نصحه وزير الدولة البريطانى بوضع مذكرة عن الموضوع ، تمثل وجهات نظره فيه ، وتشتمل على توصياته ، وبصفته رئيس حكومة حليفة لبريطانيا ، وبصفته كذلك خبيراً فى شئون العالم العربى ؛ وكانت هذه هى بداية ميلاد مشروع الهلال الخصيب .

ولقد زار نورى السعيد القاهرة فى شهر ديسمبر سنة ١٩٤٢ ، ورافقه فى هذه الزيارة الأمير عبد الآله ، الوصى على العرش فى العراق . وتقابل فى هذه المرة مع مصطفى النحاس . ومما لاشك فيه أن نورى السعيد قد إستعرض الموقف العام فى البلاد العربية مع رئيس الوزارة المصرية ، خاصة وأن تصريح ايدن كان يحبذ قيام مشروع «يلقى قبولا عاماً من الدول العربية» ؛ وكان تجاهل مصر قبل وضعه لمشروعه يعتبر نقصاً فى هذا المشروع ، ويبعد بينه وبين الخطوط العامة التى أعلنت بريطانيا إستعدادها للموافقة على المشروع التى يشتمل عليها . ولكن الوثائق التاريخية ناقصة حتى الآن ، ولا تشفى غليل المؤرخ عن مضمون هذه الزيارة . كما أن إصطحاب الوصى على عرش العراق كان يحمل فى نفس الوقت معنى خاصاً ، إذ أنه كان من الممكن ترشيحه لأحد المناصب العربية الجديدة التى ستنتج عن مثل هذا المشروع الوحدوى .

أو الافادة بوالده ، الملك على بن الحسين ، ملك الحجاز سابقاً فى مثل هذا المشروع ، وخاصة بالنسبة لعرش سوريا ، فى حالة رفض العرب إمتداد حكم أخيه ، الأمير عبد الله ، أمير شرقى الأردن ، على هذه البلاد .

ولقد وضع نورى السعيد مشروعه عن الهلال الخصيب بمجرد عودته إلى بغداد . وكان قد صرح فى القاهرة بأن الوحدة العربية هى أمنية من أمنيات العرب ؛ وصرح بأنه لا يستطيع التصريح بالزمان الذى ستتم فيه ، أوبالطريقة التى ستتم طبقا لها ؛ ولكن المهم بالنسبة إليه هو أن يستعد الجميع لمثل هذه الامكانية ، وبكل ما لديهم من قوة . أعلن ذلك ثم عاد إلى بغداد ، لكى يعلن الحرب على دولتى المحور فى ١٦ يناير سنة ١٩٤٣ . وصحب ذلك نشر عدد من مقالات الصحف التى أيدت أعلان الحرب . وشرحت صعوبة بقاء العرب بعيدين عن النزاع العالمى . وضرورة العمل من أجل إرضاء أمانيهم القومية والوصول إلى الاستقلال .

ولقد بعث نورى السعيد بمذكرة إلى كيزى ، أرسلها إليه مع رسالة شخصية ، شرح له فيها أخطار الصهيونية على العالم العربى . وأخطار إستجابة بريطانيا لمطالب اليهود بإنشاء دولة لهم فى فلسطين . ولقد أشار نورى السعيد إلى إزدياد الدعاية الصهيونية فى كل من بريطانيا والولايات المتحدةالأمريكية ، وحذر هاتين الدولتين من إظهار العطف على هذه الحركة الصهيونية ،وطالب حكومتيهما بضرورة إصدار تصريح بشأن مستقبل البلاد العربية التى كانت فيما مضى أجزاءاً وأقاليماًفى الدولة العثمانية . ودعا نورى السعيد هاتين الدولتين إلى التمسك بالسياسة التى نص عليها الكتاب الأبيض فى سنة ١٩٣٩ . وكان ، يرى إمكان ضمان مستقبل الوطن القومى اليهودى على وضعه الراهن فى فلسطين وذلك مع قيام حكم شبه ذاتى ، يتطور فى المستقبل فى نطاق سوريا الكبرى ،

وجامعة عربية . وطلب إلى بريطانيا البدء فى دراسة هذه المشروعات التى تهم العالم العربى ومستقبله ، خاصة وأن استمرار تأييد بريطانيا وأمريكا لليهود كان يقوى نزعة العرب للعمل ضد هاتين الدولتين ، ويعطى للمحور إمكانيات كبيرة للعمل على إثارة المشكلات بين بريطانيا والعرب .

أما المذكرة فقد بدأها ببيان موجز للأحداث العامة فى العالم العربى فى فترة الأربع والعشرين سنة السابقة ، وما منحته بريطانيا من وعود وعهود للعرب . وشرح أن العراق يشترك مع جيرانه فى رغبته فى ضرورة تحقيق فكرة الوحدة العربية ، وإن كان الوصول إلى هذه الغاية يتطلب وصول كل إقليم إلى مرحلة الاستقلال التى تسمح له باختيار شكل الوحدة أو الاتحاد الذى يضمن مصالح الجميع . ومرة جديدة عاد نورى السعيد إلى ذكر الحيف والظلم الذى وقع على العرب فى فلسطين ، والذين كانوا يكونون حتى ذلك الوقت ثلثى سكان الاقليم ، وإستعرض الوثائق التى تثبت حقوق العرب ، وتأثير سياسة بريطانيا فى فلسطين على علاقاتها مع بقية الدول العربية .

ولقد أصر نورى السعيد على المنافع المتبادلة التى تعود على كل من العرب وحلفائهم فى حالة قيام إتحاد بين الدول العربية الصغيرة ؛ ورأى أن إرضاء الحقوق والآمال السياسية المشروعة للعرب سيساعد على عودة السلم ،وبشكل يؤدى خدمات جليلة للحلفاء فى فترة الحرب العصيبة . وأشار إلى أخطار بقاء دول صغيرة فى المنطقة ، خاصة وأنها دول صغيرة ، فى الوقت الذى يسير فيه الاتجاه نحو تجميع مثل هذه الدول فى إتحادات إقليمية ، حتى يمكنها أن تدافع عن نفسها . ورأى أن فكرة الوحدة بين أقاليم العالم العربى ستسمح لحلفائهم من الدول الكبرى بمطالبتهم بالقيام بمساهمة أكبر فى خدماتهم الدفاعية ، ولذلك فإن تطور الأوضاع العالمية تملى على العرب وعلى حلفائهم ضرورة

الانصراف عن فكرة الاحتفاظ بدول تسمى سوريا ولبنان وفلسطين وشرقى الاردن . ومادامت فرنسا قد وافقت — بتصريحات عديدة — على إستقلال سوريا ولبنان ، كما أن إنجلترا لا تمانع فى إستقلال العرب ووحــــدتهم أو إتحادهم ،فان ذلك يسمح بالاعتراف بحق العرب الطبيعى فى سوريا التاريخية ، لكى يتعاونوا فى إنشاء دولة إتحادية ، أو يجتمعوا سويا فى جامعة إقليمية . هذا علاوة على أن بلاد العالم العربى تكون جماعة واحدة من حيث اللغة والثقافة والاقتصاد .

ولقد نصح نورى السعيد فى مشروعه بعودة فلسطين إلى مكانها الطبيعى ، كجزء من سوريا التاريخية ، حتى يسهل إنشاء دولة متحدة أو إتحادية بين كل من سوريا ولبنان وفلسطين وشرقى الاردن . ورأى أن هذه النتيجة ستبعد خوف العرب من التوسع اليهودى ، كما أنها ستساعد اليهود المقيمين فى فلسطين على الشعور بطمأنينة أكبر ، ويمكن إن إقتضى الأمر أن يمنح إقليم فلسطين قدراً أكبر من الحكم الذاتى المحلى ، حتى يساعد إلى الوصول إلى مثل هــذه النتيجة . ونلاحظ هنا أن نورى السعيد قد لوح بالفائدة التى تعود على اليهود حتى يصل إلى تحقيق مشروعه . ولقد إنتقل بعد ذلك إلى مسألة الامكانيات الاقتصادية . وأظهر فوائد التعاون بين البلاد العربية داخل نطاق هذا الاتحاد المقبل ، وذكر أن إكتشاف البترول واستغلاله فى العراق يتطلب إيجادمخارج له على سواحل البحر المتوسط . كما أن فلسطين تحتاج إلى أسواق لمنتجاتها الصناعية النامية ، وإلى بترول يأتيها من الداخل . والمهم هو أن نورى السعيد عند تحدثه عن سوريا التاريخية قد تحدث عنها كأقليم قائم بذاته . أما بالنسبة للبلاد الأخرى ، مثل مصر والمملكة العربية السعودية ، فيذكر نورى السعيد أنه رغم تقارب دول شبه الجزيرة العربية مع العراق ، فى عناصر اللغــة ،

والعادات والدين ، إلا أن اقتصادياتها مختلفة . وأما بالنسبة لمصر ، فيرى نورى السعيد أن تعداد سكانها يزيد كثيراً عن تعداد سكان دول الهلال الخصيب ، ورأى أن لها مشكلاتها الخاصة بها فى السودان وغيره . وكأن نورى السعيد قد حاول بذلك إبعاد كل من المملكة العربية السعودية ومصر عن مشروعه فى الخطوة الأولى منه ، وإن كان قد رجح إنضمامهما إلى المشروع فيما بعد ، وبعد أن تنجح الوحدة بين العراق وسوريا التاريخية .

ولقد طلب نورى السعيد فى نهاية مذكرته أن تصدر الأمم المتحدة تصريحاً يشتمل على توحيد سوريا ولبنان وشرقى الأردن فى دولة واحدة ، وعلى أساس أقرار أهالى هذه الدول أنفسهم لنظام الحكم الجديد ، سواء أكان ملكيا أو جمهورياً ؛ وأن تقوم جامعة عربية تنضم إليها كل من العراق وسوريا بصفة مبدئية ، ويمكن أن تنضم إليها الدول العربية الأخرى متى شاءت . وإقترح أن يكون لهذه الجامعة مجلس دائم يعين أعضاؤه الدول الأعضاء ، ويرأسه أحد حكام الدول الذين يختارون بطريقة تتفق عليها الحكومات المسئولة فيما بينها . أما عن إختصاصات مجلس الجامعة ، فقد رأى نورى السعيد ضرورة تكفله بشئون الدفاع والشئون الخارجية والمواصلات والجمارك والنقد ومسألة حماية الأقليات . واقترح نورى السعيد منح اليهود فى فلسطين نظام حكم شبه ذاتى ، ويكون لهم الحق فى إدارة أقاليمهم فى المدن والريف ، بما فى ذلك المدارس والمستشفيات والشرطة ، مع خضوعهم لاشراف الدولة السورية . وإقترح أن تكون القدس مدينة مشتركة يدخل إليها للحج والعبادة جميع معتنقى الديانات السماوية ، وتشرف عليها لجنة مؤلفة من ممثلى الأديان الثلاثة . أما بالنسبة للبنان ، فيمكن منح أهله نظاماً خاصاً ، مثل ذلك الذى تمتعوا به فى أواخر عهد الحكم العثمانى ، إذا طالبوا بذلك ، ويمكن للدول أن تضمن لهم مثل هذه الوضعية .

ولقد ظهر المشروع من أول وهلة على أنه يمثل إغراءاً كبيراً لبريطانيا ، التى سترى به إجتماع خمسة دول عربية بمعونتها لإنشاء إتحاد إقليمى أو جامعة عربية ، فى مفترق الطرق العالمية . وبدأ المشروع على أنه هام فى أوقات الحرب ، ومن النواحى الاستراتيجية ، مثل أهميته الإقتصادية الواضحة . كما أنه كان فرصة فريدة للتخلص من مشكلة الوطن القومى لليهود ، والتى عجزت بريطانيا بعد تعقيدها لها عن أن تجد لها حلا سليماً يرضى جميع الأطراف المعنية ، ويرضى مصالحها فى هذا الإقليم . كما أن هذا المشروع كان يعنى إمتداد النفوذ البريطانى على كل من سوريا ولبنان ، وإكمالا لمجهودات بريطانيا ضد سلطات حكومة فيشى فى هذين الإقليمين . ولكن علينا أن نذكر من ناحية أخرى . أن هذا المشروع كان لا يضمن لبريطانيا السيطرة على كل الشرق الأدنى ، وأنه قد ترك كل من المملكة العربية السعودية ومصر خارج نطاقه . ولم يكن من السهل على السعوديين أن يروا إمتداد سيطرة الهاشميين وإنشائهم لدولة واحدة أو متحدة إلى الشمال من مملكتهم . كما كان من الصعب على المارونيين فى لبنان الخضوع لهذا الحكم الممتد من الداخل . وكان معنى التلويح بمثل هذا المشروع هو زيادة إرتماء المارونيين فى أحضان الفرنسيين . وأخيراً وليس آخراً . فلم يكن هناك كثير من بين السوريين الذين يوافقون على الخضوع لنظام ملكى ، وهم الجمهوريون الأصلاء . لذلك فان هذا المشروع قد ظهر وله فوائد كثيرة لكل من الهاشميين والبريطانيين ، ولكنه فى نفس الوقت تناسى الرأى العام ، ورأى الحكام فى كل من مصر والسعودية ، كما تناسى إتجاه السوريين واللبنانيين . أما بالنسبة لفلسطين ومحاولته إيجاد حل لمشكلتها ، فقد كان إبعاده لعامل الخوف عن الفلسطينيين واليهود بادماجهم فى كل سوريا ، يحمل أخطار جديدة وكثيرة أمام العرب ، خاصة وأنه سيسمح

للحركة الصهيونية بالعمل فى ميدان واسع ، والسيطرة على إقتصاديات سوريا بأكملها ، وخاصة إذا ما أيدتهم الرأسمالية فى كل من أوربا وأمريكا: فنقضى هنا على عامل نفسانى هو الخوف ؛ ونصل إلى حل سياسى ، هو الإدماج والتخلص من تضارب الوعود وقرارات اللجان المتتالية والكتب البيضاء ؛ ولكنا نفتح سوريا بأكملها ، سوريا التاريخية ، على مصراعيها ، أمام النشاط اليهودى . والمهم هو أن هذا المشروع يمثل مرحلة معينة فى تاريخ الوحدة العربية ، ويمثل كذلك نقطة إنقسام واضحة فى الرأى بين القيادات العربية الموجودة فى ذلك الوقت ، وتنافسها فيما بينها للوصول إلى توسيع حكمها . وزيادة إمتيازاتها . فهل كان لمثل هذا المشروع أن يلقى قبول العرب الآخرين ويلقى قبول بريطانيا كذلك؟ لقد قدم نورى السعيد نسخاً من هذه المذكرة إلى زعماء العرب ، وبصفتهم الشخصية ؛ ثم قام بعد ذلك بنشر هذه المذكرة فى كتاب أزرق صدر فى بغداد فى سنة ١٩٤٣ . ولكن نورى السعيد لم يكن بمفرده فى الميدان العربى ؛ وحتى بريطانيا التى التجأ إليها لم تكن ترغب فى الوصول إلى وحدة جزئية فى العالم العربى ، تساعد على زيادة التنافس بين القيادات، مع الرياض ومع القاهرة ،ودون أن تتمكن من أداء الغرض منها ، حتى فى مساعدة بريطانيا . وحتى فى حالة التنافس البريطانى الفرنسى فى العالم العربى فى ذلك الوقت ؛ فقد كان على كل من هاتين الدولتين الاستعماريتين أن تحسب حساب الأخرى .

(٢) موقف بريطانيا وفرنسا :

لقد وجدت بريطانيا فى هذا الوقت أن أسهمها قد أخذت فى الارتفاع فى العالم بشكل عام ، وفى منطقة الشرق الأدنى العربى بشكل خاص ؛ ذلك أن بريطانيا كانت قد تمكنت من وقف الزحف الألمانى ، وأبعدت هذا الخطر

الكبير عن منطقة نفوذها فى العالم العربى ؛ كما أخذت قوات الحلفاء فى الإنتقال من نصر إلى نصر . وشعر العرب بذلك ، وشعروا بصعوبة لعبهم على هذا العداء بين الغربيين ودول المحور . كما شعر العرب فى نفس الوقت بتزايد الأخطار الصهيونية فى فلسطين ، وزيادة قوة اليهود فيها نتيجة لمعونة بريطانيا لهم ، ولتكوينهم فرق عسكرية إشتركت مع البريطانيين فى الحرب . ولكن كان يصعب على العرب الاتجاه إلى فرنسا لتخويف بريطانيا مثلا ؛ خاصة وأن القوات الفرنسية كانت لاتزال موجودة فى سوريا ولبنان . وساعدت كل هذه العوامل على أن تزيد من إرتفاع قيمة أسهم البريطانيين فى العالم العربى . ولكن ، هل كان معنى ذلك أن توافق بريطانيا على مشروع الهلال الخصيب الذى تقدم به نورى السعيد ؟ أو بمعنى آخر ، هل كان مثل هذا المشروع يضمن مصالح بريطانيا أكثر من غيره ؟ .

لقد كانت فكرة الوحدة العربية المبنية على أساس وصول كل الأقاليم العربية إلى إستقلالها موجودة فى عقول كل القادة والزعماء العرب . وفى قلوب الشعب . وإذا كان رجل الدولة يفكر فى ذلك الوقت فى هذه المسألة على نطاق الأوضاع الدولية ، ورجل الاقتصاد يفكر فيها داخل حدود التكامل بين الأسواق ومصادر المواد الأولية ، والجندى يفكر فيها كضرورة لتطور الأوضاع الاستراتيجية فى العالم ، فان رجل الشعب العربى كان يدين بها لكل هذه العوامل ، مضافا إليها عوامل معنوية ومنطقية ، ولا تقبل نقاش ولا جدل ؛ فلم يكن دور بريطانيا إذاً فى هذه العملية إلا رسم الخطوط العامة لسياسة معينة يمكن لبريطانيا الافادة منها فى وقت معين وفى أوضاع معينة .

ولكن بعد تصريح أيدن الأول إضطر هذا الوزير البريطانى إلى تقديم تصريح ثان فى ٢٤ فبراير سنة ١٩٤٣ عن عطف بريطانيا على أمانى العرب

الخاصة بالوحدة والاتحاد . ولقد أصدره فى وقت ثبتت فيه دعائم السياسة البريطانية فى العالم العربى على ركائز قوية . وبعد أن كان تصريحه الأول قد صدر فى وقت لم يكن فيه مصطفى النحاس قد وصل إلى الحكم بعد فى مصر ، وكانت الأوضاع فى العراق غير مستقرة بالنسبة للعلاقات مع بريطانيا ، كما كانت سوريا ولبنان لاتزال تحت سيطرة الحكومة المهادنة للألمان — جاء التصريح الثانى فى وقت تدعم فيه مركز بريطانيا فى كل الاقليم ، وإبتعد عنها فيه نفوذ أعداء بريطانيا .

لقد توجه أحد أعضاء مجلس العموم البريطانى بسؤال إلى أيدن عما إذا كانت الحكومة البريطانية قد قامت بأية مجهودات لزيادة وتنمية التعاون بين البلاد العربية ، تمهيداً لاقامة إتحاد بينها ؛ وأجاب أيدن : «إن الحكومة البريطانية تنظر بعين العطف إلى كل حركة بين العرب لتعزيز الوحدة الاقتصادية والثقافية والسياسية ؛ ولكن من الواضح أن الخطوة الأولى لتحقيق أى مشروع يجب أن تأتى من العرب أنفسهم ؛ والذى أعرفه أنه لم يوضع حتى الآن مثل هذا المشروع الذى ينال إستحساناً عاماً» .

لقد كان معنى ذلك أن وزارة الخارجية البريطانية لم تنظر إلى مشروع الهلال الخصيب الذى تقدم به نورى السعيد على أنه كفيل بتحقيق الهدف الذى وضع من أجله ، لا بين العرب وبعضهم ، ولكن حتى بين العرب فى مجموعهم وبين بريطانيا . كان معنى ذلك أن بريطانيا رغم تأييدها للحكم الهاشمى فى العراق ، والحكم الهاشمى فى شرقى الأردن ، كانت لا ترحب بفرض هذا الحكم ومده على سوريا ولبنان ، أو فرضه ومده على فلسطين . حقيقة أن بريطانيا كانت قد أيدت هاتين القيادتين الهاشميتين فى كل من بغداد وعمان ، ولكنها كانت تشعر بأن العرب ينظرون إلى أمارة شرقى الأردن على أنها ولاية

على التخوم ، تنفق عليها بريطانيا لكى تحرس لها الصحراء ، التى تفصل فلسطين عن رجال ابن سعود . ولم يكن فى وسع مثل هذه القيادة أن تتولى أمر أقاليم تتفوق عليها فى النواحى الثقافية ، وتزيد أهميتها بكثير عن أهمية الاقليم الذى تحكمه . وحقيقة ثانية هى أن بريطانيا هى التى دعمت حكم الهاشميين فى بغداد ، وساعدت على نشأة دولة العراق الحديثة ، وربطت بين مصالحها ومصالح هذه المملكة الهاشمية . ولكن بريطانيا كانت قد شعرت بأن دعائم هذه المملكة كانت غير مدعمة فى بغداد نفسها . ودلت حركة رشيد على الكيلانى على أن العملية ليست مجرد قيادة تولى أمور عباد الله الصالحين ، وخاصة فى وقت نما فيه الوعى القومى ،وإشتد فيه ساعد العروبة فى كل مكان. فلم يكن من مصلحة بريطانيا ، رغم صلاتها الوثيقة بالهاشميين . فرض حكمهم على مناطق جديدة ، وبشكل يتعارض مع طبيعة الأشياء فى سوريا ولبنان ، ويتعارض معها فى وسط الجزيرة العربية ، كما يتعارض مع مصر ، التى أصبحت مركز العالم العربى وقلبه النابض ، ويصعب على أى حركة وحدوية عربية أن تتجاهل عشرين مليونا من المصريين فى وادى النيل فى ذلك الوقت . لذلك فان بريطانيا قد صرحت على لسان وزير خارجيتها بأنه لم يوضع حتى ذلك الوقت أى مشروع ينال إستحساناً عاماً .

والمهم هو أن هذا التصريح فى لندن كان مناسبة فريدة أمام العرب ،وفى ذلك الوقت الذى صعب عليهم فيه التعامل إلا مع بريطانيا ، لكى يبدأوا فى التحدث عن الفكرة ، ومناقشتها على صفحات الجرائد ؛ فخرج المشروع بذلك من نطاق المذكرات التى تقدم لوزارة الخارجية البريطانية إلى نطاق الرأى العام العربى . ويعتبر ذلك نقلة هامة فى تاريخ مشروعات الوحدة العربية ، وناقش العرب أسسه وإمكانياته ، ووسائل تحقيقه والشكل العام الذى يمكن

أن يتخذه . وظهرت المقاولات فى الجرائد العربية ، وخاصة فى مصر وفى سوريا ، حول هذا الموضوع . وشارك فى كتابتها كثير من رجال العرب والمهتمين بالمشكلات العربية . كما بدأت التصريحات فى الظهور فى مجلس النواب فى القاهرة ، وفى المؤتمرات ؛ وأصبحت القضية ملكا للعرب أجمعين. ولقد كانت بعض هذه التصريحات من جانب العرب تهدف الوصول إلى ضمان تأييد بريطانيا للعرب، حتى تتم هذه الوحدة، وعلى الأقل فى الميدان الدبلوماسى، خاصة وأن الحكومات التى كانت السلطات الفرنسية قد عينتها فى كل من دمشق وبيروت كانت لا تمثل الرأى العام فيهما ، وكان من الضرورى إيجاد تضامن بين العرب والبريطانيين لإرغام الفرنسين على التقليل من ضغطهم على هذين الإقليمين العربيين . وكانت بعض التصريحات الأخرى تهدف الوصول إلى عدم تأييد بريطانيا للحركة الصهيونية وللاطماع اليهودية فى فلسطين. ولكن المهم هو أن كل هذه التصريحات والمقالات دلت على إتجاه جديد فى الرأي العام العربى ، ومهدت للنزول بالتالى إلى ميدان العمليات الايجابية .

وإذا كانت بريطانيا بتصريح إيدن قد نظرت إلى مشروع نورى السعيد الخاص بالهلال الخصيب ، وعلى أنه لم ينل إستحساناً عاماً ، فان الموقف الخاص بفرنسا من هذا المشروع كان يختلف عن موقف البريطانيين بعض الإختلاف .

لقد كانت فرنسا تخشى من إشتراك أبناء سوريا ولبنان مع إخوانهم فى العروبة وجيرانهم فى العالم العربى فى مؤتمرات تناقش فيها المشكلات القومية . وكانت تسير على سياسة التفرقة بين أبناء هذين الاقليمين ، وأبناء بقية الأقاليم العربية ؛ بل أكثر من ذلك على سياسة التفرقة بين السوريين وأنفسهم ، واللبنانيين وبعضهم ، وحتى داخل الحدود الإدارية التى وضعتها لهم ؛ وإستندت فى ذلك إلى عوامل دينية وعنصرية وإقتصادية ، إلى آخر ذلك .

ولذلك فان موقفها من فكرة الوحدة العربية كان موقفاً معادياً صريحاً ، إذ أنها فكرة تتعارض مع سياستها المرسومة فى العالم العربى كل التعارض . ولكن ، هل كان فى وسع فرنسا أن تعلن عداءها لفكرة الوحدة العربية بشكل واضح صريح فى ذلك الوقت ؟ ولازال نفوذها مزعزعاً ، وخوفها واضحاً من بريطانيا ، التى تساير فى مصالحها الأمانى القومية للعرب ؟ .

كانت السلطات الفرنسية فى سوريا ولبنان تخشى من نفوذ مكتب القمح البريطانى ، وتخشى كذلك من نفوذ وسيطرة الجنرال سبيرز ؛ فكان عليها أن تسير بحذر فى معاملاتها مع السوريين واللبنانيين ، وخاصة بعد التصريح الثانى الذى أصدره إيدن فى ٢٤ فبراير سنة ١٩٤٣ .

لقد أرسل الجنرال كاترو برقية إلى الجنرال ديجول فى ٨ مارس سنة ١٩٤٣ ، بشأن المعاهدة المقترحة بين فرنسا وكل من سوريا ولبنان . واقترح ممثل فرنسا الحرة فى شرق البحر المتوسط أن تستخدم فرنسا العامل العاطفى الذى يربط اللبنانيين بفرنسا ، وغريزة خوف اللبنانيين على أنفسهم من أن يهضموا فى دولة عربية كبيرة ، وتستند كذلك إلى النزعة اللبنانية المحلية . لكى تعمد إلى تدعيم العلاقات بين اللبنانيين والفرنسيين ، وعلى أساس ضمان فرنسا لسلامة دولة لبنان المقبلة . إقترح كاترو ذلك بالنسبة للبنان ، وعلى أساس أن تبقى هذه الدولة موالية لفرنسا ، ومدخل لها مستمر إلى منطقة العالم العربى . أما بالنسبة لسوريا ، فلقد أشار كاترو إلى ضرورة تلويح فرنسا للسوريين بالأخطار الخارجية ، وخاصة الأخطار التركية من الشمال ، والصهيونية من الجنوب ، حتى تبقى سوريا على علاقات ود مستمرة مع فرنسا . وتناسى فى هذا الموقف أن فرنسا قد أعطت لواء الأسكندرونة إلى تركيا ، ووافقت على إنشاء الوطن القومى لليهود فى فلسطين . والمهم هو أن الجنرال كاترو

كان يخشى من ذلك التيار الذى يدفع السوريين نحو البريطانيين، مع مشروعات الوحدة والإتحاد العربية . ولذلك فانه قد نصح حكومته الحرة بألا تظهر عداءاً لمثل هذا المشروع ، بل تصر على ضرورة تدعيم أواصر اللغة والثقافة والإقتصاد التى توحد بين البلاد العربية . ولكن على فرنسا فى نفس الوقت أن تشير إلى أن مثل هذا الاتحاد أو تلك الوحدة العربية يجب أن يكون لسوريا فيها دور القائد الموجه ، ولأسباب تاريخية وثقافية وجغرافية ، وأن تشير إلى أهمية دمشق التى يجب أن تكون مركز مثل هذه الحركة . ولقد كان يهدف أن يضرب القيادة الهاشمية فى بغداد بقيـــادة عربية سورية فى دمشق . وصرح لحكومته بأنه لكى يدعم هذا التفوق السورى تجاه البلدان العربية الموالية لإنجلترا فانه سيعلن أن سوريا محتاجة لتأييد فرنسا ومساندتها . ولقد نظر إلى أن الإرتباط بين سوريا وفرنسا بمعاهدة جديدة لن يمثل عقبة أمام مشروعات الإتحاد العربية ، تلك المشروعات التى يجب عليها أن تخدم إستقلال كل الدول المشتركة فيه . وهكذا ظهرت السياسة الفرنسية فى العالم العربى وعلى أنها تحاول الإحتفاظ بلبنان خارج نطاق هذه الوحدة ، وتسعى فى نفس الوقت إلى نقل الزعامة أو مركز القيادة من بغداد إلى دمشق ، وعلى أساس إحتفاظ فرنسا بنفوذ مؤيد للدولة سوريا العربية ، وكذلك على أساس إحتفاظ كل دولة عربية بإستقلالها التام .

وهكذا نجد أن موقف كل من بريطانيا وفرنسا تجاه مشروع الهــلال الخصيب الذى تقدم به نورى السعيد لم يكن مشجعاً له ، فى نفس الوقت الذى لم يؤيده فيه بقية العرب فى الأقاليم الأخرى . رغم أن أمير شرقى الأردن إنتهز هذه الفرصة للتقدم بمشروع آخر مماثل لمشروع بغداد ؛ وإن كان يهدف سوريا كخطوة أولى ، يصل منها إلى كل الهلال الخصيب .

(٣) مشروع سوريا الكبرى :

تقدم الأمير عبد الله بمذكرة إلى الحكومة البريطانية بشأن حل المسألة السورية بوجه خاص ، والمسألة العربية بوجه عام ؛ وإستند فى ذلك إلى إجتماع عقده عدد من المكافحين القدماء فى يومى ٥ ، ٦ مارس سنة ١٩٤٣ فى عمان ، وتشاوروا فيه حول موقف فرنسا فى كل من سوريا ولبنان ، وتباطؤ السلطات الفرنسية فى تنفيذ وعودها التى قطعتها على نفسها ، والخاصة بإستقلال هذين الإقليمين العربيين : ذلك أن سلطات فرنسا الحرة كانت لاتزال تستأثر بالسلطة ، وكان الدستور لايزال معطلا ، والحالة الفعلية فى البلاد هى حالة الإنتداب السافر . ولقد أجمع رأى هـــذا الإجتماع على ضرورة الإحتفال بذكرى ٨ مارس ، والمطالبة بتحقيق الأمـــانى القومية ، والتى تتمثل فى الإستقلال التام وفى الوحدة . ولقد كتبوا مذكرة بهذا المعنى رفعوها إلى الأمير عبد الله ، وإستند إليها الأمير فى وضع مشروعه الخاص بسوريا الكبرى .

ولقد بدأت مذكرة الأمير للحكومة البريطانية مستندة إلى وعود بريطانيا السابقة للعرب ، وإلى عجز الحكومة الفرنسية عن القيام بمهمتها فى سوريا ولبنان ، تلك الوكالة التى حصلت عليها من جمعية الأمم ؛ كما إستندت إلى تمتع سوريا بإستقلال ودستور شرعيين ، وإستندت أخيراً إلى تصريحات إيدن فى مجلس العموم البريطانى . وبناء على كل ذلك رآى الأمـير أن يتقـدم بمشروعين لتسهيل مهمة الديموقراطيات فى الشرق الأدنى ، وإعادة توثيق روابط الصداقة التقليدية بين العرب والبريطانيين ، وضمان الإستقرار فى البلاد العربية التى تحررت منذ الحرب العالمية الأولى . ولقد نشر هذا المشروع بعد ذلك بكامله فى كتاب أبيض أردنى ، وبمشروعيه .

أما المشروع الأول فهو مشروع الوحدة السورية ، أو الدولة السورية الموحدة ، ويشتمل على ضرورة الاعتراف بإستقلال الدولة السورية الموحدة ، وهى التى ستشتمل على كل من سوريا الشمالية وشرق الأردن ولبنان وفلسطين؛ ونص هذا المشروع على إقامة إدارة خاصة فى لبنان القـــديم ، وكذلك فى فلسطين ، وذلك لحفظ حقوق الأقلية اليهودية وإلغاء وعد بلفور . أو تفسيره بطريقة جديدة ، تزيل مخاوف العرب والمسلمين . وإشتمل هذا المشروع على دعوة سمو الأمير لتولى رئاسة الدولة السورية الموحدة ، إستناداً إلى ماضيـه المجيد ، وخدماته للعرب والعروبة ! ! كما إشتمل على ضرورة تكوين إتحـاد عربى تعاهدى ، أو فيدرالى ، يتشكل من كل من سوريا والعراق ، وهى بلاد الهلال الخصيب . وأخيرا فان هذا المشروع كان يترك الباب مفتوحا ، بعد ذلك ، لدخول أى دولة عربية أخرى ترغب فى الانضمام إلى هذا المجموع .

أما المشروع الثانى فهو مشروع الدولة السورية الاتحادية ، ويمكن تنفيذه فى حالة رفض المشروع الأول . ويشتمل هذا المشروع على ضرورة قيام دولة إتحاد مركزية فى سوريا الطبيعية . تضم كذلك حكومات شرقى الأردن وسوريا الشمالية ولبنان وفلسطين ، وعلى أن تكون عاصمتها دمشق ، وعلى أن يعين الأمير عبد الله كذلك رئيساً لها . أما فى حالة تراجع لبنان عن الإنضمام إلى مثل هذه الدولة الاتحادية المركزية ، لسبب أو لآخر ، فمن الواجب على لبنان فى هذه الحالة أن تعيد إلى سوريا كل الأراضى السورية التى ألحقت بها دون رغبة من السكان ، وعلى أساس إستخدام الاستفتاء فى هذه العملية . ولقد إشترط هذا المشروع فى إنضمام فلسطين إلى الاتحاد السورى ، وبالتالى إلى الاتحـاد العربى العام ، أن تقوم فيها حكومة وطنية دستورية ، وأن يبقى العمل فيهـا مؤقتا طبقا لسياسة الكتاب الأبيض ، وإلى أن تقوم بريطانيا بتقديم تفسير جديد

لوعد بلفور ، ولمستقبل العرب واليهود . وطالب هذا المشروع بأن يكون هذا التفسير البريطانى الجديد هادفا إلى إزالة مخاوف العرب والمسلمين ، ومؤكداً لحقوق عرب فلسطين فى النواحى السياسية والقومية ، وفى وطنهم الذى توارثوه عن آبائهم وأجدادهم ، وأن يشتمل كذلك على أمر وقف الهجرة اليهودية إلى فلسطين . ولقد إقترح هذا المشروع إعطاء نظام إدارة لا مركزية لليهود فى المناطق ذات الأكثرية اليهودية . وإقترح قيام تعاون إقتصادى بين المواطنين العرب فى كل هذا الاتحاد العربى وبين اليهود ، وذلك فى حالة قبول اليهود وقف الهجرة والاكتفاء بعملية الادارة اللامركزية فى بعض مناطق فلسطين . وهددت المذكرة بأنه فى حالة رفض بريطانيا حل المشكلة الفلسطينية على هذا الأساس ، فإن فلسطين ستظل خارج نطاق الاتحاد السورى ، ويظل العرب تبعا لذلك غير معترفين بشرعية الوضع القائم فى فلسطين ، يواصلون مطالبهم الخاصة بإلغاء وعد بلفور . وفى تسميم العلاقة العامة بين العرب وبريطانيا .

ولقد أشار كثير من الكتاب إلى أن الكتاب الأبيض الأردنى الذى نشر هذا المشروع قد نشره مبتوراً ، ولم يذكر فقرات هامة أصر على عدم وجودها فى المشروع الأصلى أكثر من مسئول ، وهى الفقرات الخاصة بضرورة صيانة المصالح البريطانيه والأجنبية فى المنطقة التى ستشتمل على سوريا الكبرى ، وعلى الاتحاد العربى . بل لقد ذهب بعض الكتاب إلى أكثر من ذلك، وأشاروا إلى المكان الفعلى لهذه الامتيازات التى تعطى لبريطانيا وللأجانب فى نص المشروع الأصلى . وبالنسبة لبقية الفقرات . والمهم هو أن هذا الاتجاه يحدد أن الأمير عبد الله قد نص فى مذكرته على ضرورة صيانة المصالح البريطانية والأجنبية فى الدولة السورية المتحدة ، بمعاهدة تشبه المعاهدة المصرية الانجليزية

سنة ١٩٣٦ ، والمعاهدة العراقية البريطانية سنة ١٩٣٠ (١) .

ولقد إختتم الأمير عبد الله مشروعه بذكر إتفاق العرب جميعا على أمانيهم التى تتلخص فى الاستقلال التام والوحدة ، وذلك بدليل تقديم رئيس الوزراء العراقى لمشروع سابق منذ بضعة أشهر إلى وزير الدولة البريطانى المقيم فى الشرق الأوسط ، وهو مشروع يتفق تماماً مع ما يراه الأمير ، ومع مايطالب به . والمهم هو أن الحكومة الاردنية قد طالبت حليفتها بريطانيا ، صديقة العرب ، بأن تغير آراءها ، وطالبتها بزيادة العناية بالمنطقة التى تشترك فيها مع العراق وسوريا .

ولم يكن هناك أى تضارب فى الشكل العام بين مشروع نورى السعيد الخاص بالهلال الخصيب ، ومشروع الامير عبد الله الخاص بسوريا الكبرى . ولكن علينا أن نذكر أن مشروع الهلال الخصيب قد ترك بعض التفاصيل لكى تحل فيما بعد ، وخاصة تلك التى تتعلق بنظام الحكم وتعيين رئيس معين لمثل هذا الإتحاد ؛ وكذلك مسألة الأقضية السورية الأربعة ، التى كانت فرنسا قد ضمتها إلى لبنان بعد نزول قواتها إلى هذا الاقليم ، والتى حاول الأمير عبد الله إتخاذها سلاحا مسلطا على لبنان فى حالة رفضه التجاوب مع مشروعه الوحدوى أو الاتحادى . كما أن مشروع الهلال الخصيب لم يدخل فى تفاصيل العلاقة المقبلة بين هذا الإتحاد وبين بريطانيا ، فى الوقت الذى حدد فيه مشروع سوريا الكبرى هذه العلاقة ، وربطها بمعاهدة العراق سنة ١٩٣٠ والمعاهدة المصرية سنة ١٩٣٦ .

---

(١) أنظر كتاب : الدبلوماسية العراقية والاتحاد العربى، لجلال الأورفة لى. بغداد : ١٩٤٤ ، ص ٢٢١ — ٢٢٩ — عن أحمد طرابين : الوحدة العربية . ص ٢٧٦ .

ولاشك فى أن مثل هذا المشروع كان يجد تجاوباً خاصاً فى بعض الدوائر البريطانية ، التى كانت ترى مد نفوذها عن طريقه ، على كل سوريا وعلى لبنان ، فى حالة تجاوبها معه . كما أن هذا المشروع كان يجد تجاوباًلدى الدوائر الصهيونية المعتدلة ، خاصة وأنه كان سيضمن لهم نظام إدارة لا مركزية فى بعض المناطق من فلسطين ، ويفتح أمامهم فى نفس الوقت ميدان العمل على مصراعيه فى شرقى الأردن وفى سوريا وحتى فى العراق ، وتحت تاج الأمير الأردنى .

ولكن ، هل كان فى وسع بريطانيا أن ترحب بمثل هذا المشروع ، رغم أنه كان يرهب لبنان من ناحيـــة ، ولا تضمن بريطانيا به قبول السوريين الجمهوريين لرأس متوجة عليهم . وفى الوقت الذى لا تضمن فيه موقف كل من الرياض والقاهرة تجاه المشروع ؟ لقد وجدت بريطانيا أن مشروع نورى السعيد نفسه لا يجد قبولا عند بقية الدول العربية ، رغم صدوره من بغداد ، عاصمة العباسيين وعاصمة الرافدين . وإستناده إلى أمة يبلغ تعدادها ما يزيد على خمسة ملايين من الأنفس . فما بالك بهذا المشروع الذى يأتى من عمان ، ومن أمير عرف بأنه يحتاج إلى بريطانيا فى ميزانيته إلى حد كبير . ويضع قوات فيلقه العربى فى خدمة الامبراطورية البريطانية ، ولا يصل عدد سكان دولته وإمارته إلى ثلاثة أرباع مليون نسمة ؟ وإذا كانت بريطانيا قد صرحت على لسان إيدن بأنه لم يصل إلى علمها حتى ذلك الوقت إن العرب قد توصلوا إلى وضع مشروع للوحدة يلقى إستحساناً عاماً من العرب ، وذلك بالنسبة لمشروع نورى السعيد الخاص بالهلال الخصيب ، فإن هذا التصريح ينطبق كذلك على مشروع سوريا الكبرى ، الذى تقدم به الأمير . ويمكننا إعتبار أن موقف بريطانيا الرسمى تجاه هذا المشروع هو الانتظار لرؤية نتيجة المساعى

التى يبذلها زعماء العرب وقادتهم فى كل إقليم ، وللوصول إلى مشروع يمكن أن يكتب له النجاح ، خاصة وأنه كان يصعب تجاهل كل من المملكة العربية السعودية ومصر فى مثل هذا الموضوع .

(٤) فشل المشروع :

تكاتفت كل هذه العوامل فى إبعاد المشروعات العراقية والمشروعات الأردنية ، أو فى فشلها . ولم يكن معنى ذلك فشل خطة العمل نحو الاتحاد أو الوحدة بين البلاد العربية ، بل إن فشل هذه المشروعات الهاشمية كان يستتبع ظهور مجهودات أخرى فى ميدان العمليات ، تكون لها إمكانيات أكبر من أجل النجاح .

والواقع أن الحكومة المصرية هى التى ستأخذ على عاتقها هذه المهمة الجديدة ، وتقوم بها دون أن تفكر فى أطماع ، أو نفوذ معين بين أخواتها العرب . وكانت المقومات التى إجتمعت لمصر على مر السنوات الأخيرة ، سواء من حيث نمو المجتمع نفسه ، أو إزدياد أهميتها فى العالم العربى ، هى التى ترشح مصر للقيام بدور التوفيق بين وجهات النظر العربية ، وللوصول إلى مشروع يرضى عنه الجميع .

ولقد صرح محمد صبرى أبو علم ، وزير العدل المصرى ، وعلى لسان مصطفى النحاس ، أمام مجلس الشيوخ فى القاهرة فى ٣٠ مارس سنة ١٩٤٣ مجيبا على سؤالين بشأن موقف الحكومة من تصريح إيدن الخاص بإنشاء إتحاد عربى ، وبشأن حقيقة دعوة الحكومات العربية وزعماء العرب لعقد مؤتمر عام فى القاهرة ، ببيان يعبر عن خط سير حكومة القاهرة فى هذه المسألة . لقد صرح بأن رئيس الحكومة يهتم منذ فترة بأحوال الأمم العربية ، وضرورة

مساعدتها على تحقيق أمانيها القومية ، والتى تتلخص فى الحرية والاستقلال ؛ وشرح الخطوات التى إتخذتها حكومة القاهرة لكى تدعم الحكم الشعبى الصحيح فى هذه الأقاليم . وصرح بأن التفكير مستمر منذ تصريح إيدن ، وأن الطريقة المثلى للوصول إلى أمانى العرب هى ترك هذا الموضوع للحكومات العربية الرسمية . وشرح رئيس الحكومة المصرية — على لسان وزير العدل— ضرورة المبادرة بإتخاذ خطوات رسمية فى هذا السبيل ، خطوات تبدأ بإستطلاع آراء الحكومات العربية ، كل على حدة ، وذلك كأساس لبذل الجهود للتوفيق والتقريب بين آرائها ، ما أمكن ذلك ، والتمهيد بعد ذلك لدعوتهم إلى مصر سويا ، حتى يتمكنوا من السير صوب الوحدة العربية . وفى حالة نجاح هذه الخطة ، فإنه سيعقد فى مصر مؤتمراً ، وبرئاسة رئيس الحكومة المصرية . ولإكمال بحث الموضوع وإتخاذ القرارات اللازمة .

وقد شرح هذا البيان إستقبال رئيس الحكومة المصرية فى يوم ١٧ مارس أى منذ أيام ، لتحسين العسكرى ، وزير داخلية العراق ، وجميل المدفعى رئيس الوزراء السابق فى هذا الاقليم ؛ وأنه قد شرح لهم خطته وبدأ فى تنفيذها وذلك بتحميل تحسين العسكرى دعوة رسمية إلى نورى السعيد رئيس وزراء العراق لمعرفة وجهات النظر العراقية فى الموضوع ، ومن كل زواياه ، سواء أكانت سياسية أو إقتصادية أو إجتماعية ، وخصوصاً من الناحية السياسية . وكانت حكومة القاهرة قد قررت ، بعد ذلك ، أن تتجه نحو تقديم الدعوة للحكومات العربية المختلفة ، ومعرفة وجهات نظرها . وإذا كانت هذه المباحثات التمهيدية ، أو المشاورات ، ستحمل ما يبشر بالنجاح ، فستقوم حكومة القاهرة ، بعد ذلك ، بالدعوة لعقد مؤتمر عربى فى مصر .

وهكذا يظهر أن مصطفى النحاس قد إفترض سلفاً قيادة مصر لهذه الحركة وتركيزها فى القاهرة ، وإتخاذ نفسه عاملا أساسياً فى الوصول إلى تهيئة الجو العربى اللازم لها . ولكن مصطفى النحاس قد إستند فى ذلك إلى عوامل فعلية موجودة فى الميدان ، وتتعلق بعلاقات القوى الاقليمية وقياداتها ببعضها من ناحية ، وعلاقاتها كذلك مع الدول العظمى خارج حدود الوطن العربى . وإذا كان بعض خصوم مصطفى النحاس قد ربطوا بين هذا الموقف وبين وصوله الأخير إلى رئاسة الوزراء ، مع حادثة ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ ، فإن أحداً لا يمكن إنكار موقفه من مشكلة فلسطين ، ومشكلات سوريا ولبنان ، علاوة على أن موقف مصر من هذه المشكلات كان لا يهدف طمعاً ولا زيادة نفوذ فى أى من الأقاليم العربية .

ونلاحظ كذلك أن هذا التصريح قد حدد البدء بالتشاور مع العراق ، ولاشك أن الدور الذى قام به نورى السعيد مع مشروع الهلال الخصيب كان يتطلب من مصطفى النحاس البدء بالتشاور معه لمعرفة كل وسائله وأهدافه ، ومعرفة إمكانية موافقة الآخرين عليها ، وبشكل يساعده على دراسة الموضوع منذ البداية .

وعلينا أن نذكر أن مصطفى النحاس قد ذكر أن هذه المشاورات ستكون مع الدول العربية المستقلة . لقد إستبعد بذلك عرب فلسطين ، وعرب المغرب العربى ؛ ولكن مما لاشك فيه أنه هدف بذلك الوصول إلى قرارات سليمة ، يمكن لأبناء هذه الأقاليم تنفيذها ، ودون تدخل من الدول ذات المصالح والنفوذ فى الاقليم ، وبشكل ينشىء قوة مدعمة فى العالم العربى ، يمكنها الوقوف إلى جانب الأقاليم الأخرى ، حتى تحصل على إستقلالها وتنضم إلى المجموع .

ولم تكن المهمة التى حاول النحاس أن يقوم بها سهلة أو هينة ، وخاصة نتيجة لإختلاف الاتجاهات بين زعماء العرب ورؤسائهم وملوكهم وأمرائهم ، وكل ذلك نتيجة لطبيعة تكوينهم ، ولاختلاف مصالحهم ، فى نفس المنطقة التى يحاولون أن يصلوا بها إلى الوحدة أو الاتحاد .

ولقد زار مصطفى النحاس فلسطين لمدة أسبوع ، هو الأسبوع الثانى من شهر يونيو سنة ١٩٤٣ ، وقابل خلال هذه الرحلة عدداً كبيراً من الرجال الوطنيين العرب من كل من سوريا وفلسطين . ولاشك أن هذه الرحلة كانت لدراسة القوى على الطبيعة . وقبل البدء فى عمليات المشاورات الرسمية.وأثبت مصطفى النحاس بذلك أن عملية الاستطلاع تبدأ من ذلك الاقليم العربى الذى كان يواجه أكبر خطر عرفه إقليم فى التاريخ الحديث والمعاصر ؛ وكانت هذه الزيارة تدعيما للروح العربية والوطنية لرجال فلسطين ، وأمام تزايد الاخطار الصهيونية فى بلادهم ، بل لقد كانت هذه الزيارة بمثابة تحذير للدول المؤيدة للصهيونية ، إذ أن معناها هو إهتمام العرب الأول بمشكلة فلسطين ، ومحاولة حلها بطريقة عربية ، وربما إستخدام وسائل العرب أجمعين فى مثل هذه العملية.

ولاشك أن مصطفى النحاس قد عاد من هذه الرحلة بحصيلة هامة ، وخاصة فيما يتعلق بعلاقات العرب وبعضهم فى هذا الاقليم والاقاليم المجاورة ، وموقف العرب من مشروعات الهلال الخصيب وسوريا الكبرى . والأمير عبد الاله ونورى السعيد والامير عبد الله . حقيقة أن الموقف فى فلسطين لم يكن يبشر فى ذلك الوقت بكبير أمل فى توحيد صفوف العرب ، وفى الوقت الذى تزايدت فيه أطماع الهاشميين من عمان وبغداد فى فلسطين نفسها . ووكان الأمير عبد الله قد ذهب فى أثناء هذه الزيارة إلى ميناء العقبة . فإتصل من هناك بمصطفى

النحاس ودعاه إلى زيارة عمان إذا كانت إقامته ستمتد إلى حين عودة الامير ؛ ولكن مصطفى النحاس إعتذر عن هذه الزيارة بضيق الوقت. ولاشك فى أن مصطفى النحاس كان قــد بدأ بذلك عمليات جس النبض الأساسية للبدء فى المشاورات ، واستطلاع الرأى العام العربى عن هذه المشكلة ، وعن الأخطار التى تواجهها من الداخل ، فى نفس الوقت الذى كان يعلم فيه الأخطـــار الخارجية المحيطة بكل الاقليم . وكان تقرير بدء المشاورات مع العراق بشكل رسمى يسمح له بعد ذلك بتحطيم المناورات العراقية التى كانت تسعى للحصول على مصالح شخصية أو أسروية فى الاقليم . كما أن إعتذاره عن زيارة عمان كان عاملا يثبت أنه لا يستجيب بسهولة لتلك القيادات التى نصبتها بريطانيا موالية لها فى المنطقة .

وهكذا بدأت عملية التقارب العربى فى شكل مشاورات مع الدول العربية ، الواحدة بعد الأخرى ، لتقرير الطريق اللازم إتخاذه للوصول إلى خير العرب.

الفصل الرابع

مشـــــاورات الوحـــدة

لقد بدأت المشاورات من أجل الوحدة العربية منذ شهر يوليو سنة ١٩٤٣ وبدأت بالعراق ، كما ذكرنا ، لكي تستمر بعد ذلك مع ممثلي إمارة شرق الأردن ، وهما قوتان هاشميتان كانتا قد تقدمتا بمشروعات خاصة من أجل الوحدة العربية ، في شكل الهلال الخصيب وسوريا الكبرى . وتعتبر هذه المشاورات مع هاتين الدولتين مرحلة خاصة ، إذ أنها كانت مع دولتين هاشميتين . ثم بدأت بعد ذلك المشاورات مع المملكة العربية السعودية ،وسارت على خطوط واضحة متميزة عن الخطوط السابقة مع كل من العراق وشرق الأردن . وتلى ذلك مشاورات مع سوريا ثم مع لبنان ، وخاصة بعد انتصار الجبهة الوطنية فيهما . وأخيراً جاء دور المشاورات مع اليمن . وكانت هذه المشاورات تمثل مراحل مختلفة ؛ وكانت القوى التي تتشاور فيما بينها لهامصالح معينة في أقاليمها ؛ ولها أمنيات معينة أو مخاوف واضحة من تغير الأوضاع ، أو تغير توازن القوى في المنطقة . بطريقة أو بأخرى . فما هو لب المباحثات مع كل مجموعة وكل قوة ؟ وكيف يمكن لمصطفى النحاس أن يوفق بين الجميع ، رغم أنهم جميعاً من العرب ؟ .

(١) المشاورات مع الهاشميين :

لقد بدأت المشاورات مع الهاشميين بجلسات مباحثات عقدهـــا مصطفى النحاس مع نوري السعيد ، رئيس وزراء العراق في ذلك الوقت ، لدرس مشروع التعاون اللازم للوصول إلى تلك الوحدة العربية ، والتي ستضم البلاد

العربية المستقلة . ولقد عقدت أربع جلسات مع رئيس الوزراء العراقى ، بحثت فيها موضوعات التعاون فى الميادين السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية.

وشرح نورى السعيد فى هذه الجلسات أن وسيلة التعـــاون تتلخص فى ضرورة إيجاد إتحاد بين البلاد العربية يأخذ شكل حكومة مركزية ، ولكن هذا الشكل غير ممكن التنفيذ فى المرحلة الحالية ، وخاصة أمام الصعوبات الخارجية وظروف البلاد العربية نفسها ومشكلاتها الداخلية وما بينها من تفـــاوت فى نواحى التنمية الاقتصادية والارتفاع على السلم الثقافى . ولذلك فان نورى السعيد كان يتصور بصعوبة إنشاء حكومة مركزية واحـــدة للجميع . إذا فالوحدة غير ممكنة ، يصرح بذلك من كان قد تقدم بمشروعات لبريطانيا لتوحيد البلاد العربية . ولهذا فلنقتصر المباحثات على إمكانية الإتحاد ، مادامت الوحدة عزيزة المنال .

ولقد رأى نورى السعيد إمكان قيام تعاون بين البلاد العربية المستقلة فى كل من النواحى السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية ، ويمكن لمثل هذا التعاون أن يأخذ شكلا من شكلين : الأول هو تكوين إتحاد له سلطة تنفيذية ، ويكون له جمعية تمثل فيها كل الدول العربية الداخلة فى هذا الاتحاد بنسبة عدد سكانها وبنسبة ميزانياتها ، وحسب ما يتفق عليه الجميع . أما رئيس هـــذا الاتحاد فيمكن أن ينتخب أو يعين كذلك وفقا للنظام الذى يلقى قبولا من العرب ، ويكون لهذا الاتحاد لجنة تنفيذية لقراراتها قوة ملزمة على جميع الدول الداخلة فى الاتحاد . وفى هذه الحالة يجب على جميع الدول الداخلة فى الاتحاد أن تلتزم بتنفيذ جميع القرارات التى تتخذها اللجنة التنفيذية ، حتى ولو كانت مخالفة لرأى مندوبها فى هذه اللجنة . ويستتبع ذلك بطبيعة الحال ، من ناحية القانون الدولى ، تنازل كل دولة من الدول الأعضاء عن جزء من سيادتها التامة .

أما الشكل الثانى فهو يتلخص فى تكوين إتحاد دون أى سلطة تنفيذية ، وفى هذه الحالة لا تكون قراراته ملزمة إلا لمن يقبلها من الأعضاء . وفى هذه الحالة ترتبط القرارات بالسلطة التنفيذية فى كل إقليم عربى أكثر من إرتباطها بالمجموع ؛ ولذلك فليس هناك داع للتمييز بين الدول المشتركة طبقا لعدد سكانها أو لقيمة ميزانياتها . بل يمثل الجميع فى هذا المجلس بنسبة متساوية بين الدول الأعضاء .

لقد كان الشكل الأول يمثل نوعاً من الاتحاد ذا السلطة التنفيذية ، أما الشكل الثانى فقد كان يشتمل على التعاون دون أى إلزام . ورأى مصطفى النحاس أن الشكل الثانى يقرب فى شكله من نظام جامعة الاتحاد الأمريكية الموجودة بين الولايات المتحدة الأمريكية وبين دول أمريكا الوسطى والجنوبية ، وإن كان يتفوق عليه بالنزول إلى ميدان التعاون السياسى ، فى الوقت الذى يقتصر فيه عمل الجامعة الأمريكية على الميادين الاقتصادية . وعلى أى حال فان العملية لم تكن أكثر من مجرد مشاورات . ولذلك فان مصطفى النحاس لم يعط أى تفضيل لأى وجهة نظر ؛ بل كان عليه أن يستمر فى مشاوراته . حتى يحصل على إتجاه القوى التى يعنيها الأمر . فانتهت المشاورات مع العراق لكى نبدأ مع الدولة الهاشمية الثانية . وهى شرق الأردن .

وبدأت المشاورات فى ٢٨ أغسطس بين مصطفى النحاس وتوفيق أبو الهدى ، رئيس وزراء شرق الأردن ؛ وإستعرض مصطفى النحاس لأبى الهدى ملخص مباحثاته مع نورى السعيد، وأوجه التعاون التى يمكن للعرب أن يبدأوا بها . وكانت ميادين هذا التعاون تشتمل على الميدان السياسى ، بما يتضمنه من شئون الدفاع والعلاقات الخارجية ومسألة حماية الأقليات ؛ وعلى الميدان الاقتصادى ، بما يتضمنه من شئون العملة والمواصلات والجمارك والتعاون

التجارى ؛ وعلى الميدان الثقافى والاجتماعى بما يشتمل عليه من تعليم وعلاقات ثقافية وضرورة التقريب بين تقنين الدول العربية المختلفة .

لقد كان النحاس يهدف الوصول إلى مرحلة معينة من التعاون بين البلاد العربية المستقلة ، والإكتفاء بها فى هذا الوقت ؛ وسأل أبا الهدى عما يراه من إمكانيات لتعاون شرقى الأردن مع غيره من البلاد العربية فى هذه الميادين . ولكن أبا الهدى لم يكن مستعداً لكى يساير هذا التكتيك فى المشاورات ، إذ أنه قد أتى من عمان بأفكار معينة ، بل بمشروعات محددة . ولذلك فأنه إقترح قبل الإجابة أن يعرض موقف شرقى الأردن فى المشكلة العربية العامة ، وبصفته جزءاً من سوريا الكبرى . إذاً فلنعد إلى الوراء .

لقد ذكر أبو الهدى أن مصر دولة لها سيادتها وأهميتها السياسية ، وكذلك العراق ؛ ومن السهل أن يتم الاتفاق بين هاتين الدولتين على جميع أوجه التعاون السابقة ؛ وكذلك الحال بالنسبة للمملكة العربية السعودية ؛ أما بالنسبة لأقاليم سوريا الكبرى الأربعة فالأمر يختلف قليلا . وأخذ يشرح إحتفاظ الفرنسيين ببعض المصالح لهم فى سوريا ، وعدم وجود تمثيل دبلوماسى لهذه الدولة فى الخارج ، وأصر على ضرورة حصول السوريين على إستقلالهم الفعلى والتخلص نهائياً من بقايا نظام الإنتداب وعصبة الأمم ، حتى يتمكنوا من التعاون مع غيرهم ؛ هذا بالنسبة لسوريا . أما بالنسبة لشرقى الأردن ، فان بريطانيا قد عاملتها معاملة تختلف عن معاملة فلسطين ، وبشكل يعطيها وضعية خاصة ، تسمح لها مثل سوريا بالمطالبة بالتخلص من الإنتداب البريطانى كذلك. ورأى بالنسبة لفلسطين أن الانجليز قد أعطوا وعوداً فى الكتاب الأبيض سنة ١٩٣٩ ، وأنهم سيوفون بها ؛ ويمكنهم منح هذا الإقليم نظاما دستورياً ، ويعملوا على تشكيل حكومة وطنية فيه . ولذلك فان أبا الهدى كان يرى :

كما يرى نورى السعيد ، ضرورة السعى لإنشاء سوريا الكبرى ، حتى تكون وحدة إقليمية يمكنها بالتالى أن تتعاون فى الميدان العربى مع مصر والعراق ؛ والعربية السعودية . حقيقة أن الفلسطينيين كانوا يخشون من إزدياد الخطر الصهيونى ،وأن السوريين كانوا على أحر من الجمر لإنتزاع إستقلالهم الفعلى ، وأن قادة الأردن كانوا لا يرغبون فى رؤية إقليمهم « كما هو ... صغيرا فقيراً يعتمد فى نفقاته على معونة الانجليز » . ولكن المهم هو أن شرقى الأردن أراد فى هذه المشاورات إعادة بعث مشروع سوريا الكبرى كأساس للنزول إلى ميدان التعاون مع الدول العربية الأخرى . وأما بالنسبة للبنان ، فان شرقى الأردن كان يرى إمكان مسايرته للمشروع . ووضح أن القيادة الهاشمية فى عمان تحاول الافادة من الدور الذى يلعبه مصطفى النحاس ، والذى يمثل مصر . لكى تصل إلى أهدافها ، كخطوة أولى للنزول إلى ميدان التعاون العربى .وعلينا أن نذكر أن مشروعات الأمير عبد الله قد فشلت مع بريطانيا ، كما شعر بقلة إمكانيات نجاحها مع العرب أنفسهم . وكان الأمير قد حاول فى شهر أبريل سنة ١٩٤٣ أن ينشر بياناً عاماً على «أهل الشام حاضره وباديه ومن خليج العقبة إلى البحر المتوسط إلى أعالى الفرات» ، وبدأه بقوله أنه «بلاغ للناس» وأنه يتعلق بالدولة السورية الكبرى والاتحاد العربى ، ودعا فيه إلى عقد مؤتمر فى عمان يتفق فيه قادة العرب على وضع خطة للوصول إلى وحدة سوريا الجغرافية ، بعد أن كان قد تحدث مع البريطانيين عن وحدة سوريا التاريخية ؛ ولكن السلطات البريطانية فى الشرق الأوسط لم ترحب بنشر هذا البيان ، وبمثل هذه الدعوة ، خاصة وأن الامير عبد الله كان معروفا بأنه يكاد يصل إلى مرحلة أحد الموظفين البريطانيين فى المنطقة ؛ وإذا كانت مصلحة بريطانيا هى أعطاء إستقرار للمنطقة فى شكل إتحاد عربى ، فان مجرد رؤية الامير عبد الله على

رأس مثل هذا المشروع كان يهدد نجاحه عند بقية العرب الاحرار . وكذلك وقفت فرنسا ضد هذه الدعوة ، ومنعت سلطاتها نشر هذا البلاغ ، رغم إحتجاج الامير عبد الله على ذلك . ولهذا فان الامير قد حاول الافادة من بدء المشاورات لكي يحصل على تأييد مصر لهذا المشروع ، الذي كان عزيزا عليه وهاما بالنسبة لمصالحه .

ولكن النحاس لم يكن جديداً على الميدان ، ولا على المفاوضات ، والمباحثات السياسية ؛ وكان له باع طويل في المناقشات ، وحتى في المعارك الانتخابية ؛ فساير أبا الهدى في إتجاهه ، وسأله عن كيفية تحقيق الوحدة أو الاتحاد بين سوريا والاردن وفلسطين ولبنان ؛ فهل تندمج في دولة واحدة لها رئيس واحد وحكومة واحدة ؟ أو يكون لها رئيس واحد وحكومات متعددة ؟ أو تكون كل دولة من هذه الدول مستقلة عن الدول الاخرى ، وتتفق بينها على نظام لاتحاد معين ؟ فما هي الخطوط العامة لمشروعاته ومشروعات سيد شرقي الاردن .

ولقد شرح أبو الهدى أن الأمر سهل بالنسبة للوحدة بين سوريا وشرقي الاردن ، لأن الاختلاف على نظام الحكم ، ملكي أو جمهوري ، لن يكون سبباً لتعطيل تلك الوحدة . ولم يكن ذلك يعني أن الأمير عبد الله كان يستعد لخلع عمامة الامارة ويصبح رئيسا لجمهورية ، بل على العكس كان يعتقد في إمكانية الوصول إلى فرض النظام الملكي على سوريا ، بدعوى أنهم سيرحبون بمثل هذا النظام ، لكي يحصلوا على إستقلالهم ويساهموا في مشروعات الوحدة العربية ؛ وكان يعتقد في ذلك قبل أن يصبح ملكا حتى على شرقي الاردن بمفردها .

ولكن ، إذا كانت سوريا سهلة بالنسبة للأمير عبد الله ، فما هو الأمر

بالنسبة لفلسطين . وبالنسبة للبنان ؟ لقد كان أبو الهدى يرى بعد وحدة سوريا وشرق الاردن دعوة كل من لبنان وفلسطين للاتحاد معهما ثلاثيا . ولكن مصطفى النحاس لم يكن قد إقتنع بعد بفكرة الوحدة بين سوريا وشرق الاردن مادامت آتية من عمان ، فعاد إلى السؤال عن الشكل الذى ستأخذه مثل هذه الوحدة أو الاتحاد . فكانت إجابة الجانب الاردنى هو النظام الذى ترضيه الأغلبية ، وإن كان قد صرح بأنه يعتقد أن هذا النظام سيكون ملكيا . ولكن سوريا جمهورية كما حدد له المفاوض المصرى . فكانت الاجابة بأنه يمكن استبدال النظام الملكى بالجمهورى أو العكس . وأدعى علمه بأن الكثير من السوريين يميلون إلى النظام الملكى . إذاً فهدف الاردن هو خلق تاج هاشمى للامير عبد الله يفرضه على رؤوس الجمهوريين الأحرار فى دمشق . وبكل وسيلة ممكنة . وإذا كانت المشاورات قد سارت بعد ذلك صوب مسألةطريقة الاتحاد الثلاثى بين سوريا وشرق الاردن من ناحية وكل من فلسطين ولبنان من ناحية أخرى . فانها قد إتجهت إلى ذلك لمسايرة المفاوض الاردنى . إذ أن أساسها . وهو الخاص بالوحدة أو الاتحاد بين شرق الاردن وسوريا . لم يكن معقولا بهذا الشكل . وزود مصطفى النحاس أبا الهدى بآراء نورى السعيدحول الوحدة أو الاتحاد . حتى يستأنس بها قبل إستمرار المباحثات . وكانت قد تركت مشروع الوحدة جانباً . ونتيجة لأسباب إقتصادية وثقافية وسياسية تختلف من اقليم إلى إقليم . وإكتفت بالاتحاد . أو بالتعاون بين الدول العربية فى ميادين مختلفة . وكان معنى ذلك أن مصطفى النحاس قد أفهم أبا الهدى بأن حكومة بغداد الهاشمية نفسها كانت قد تراجعت عن مشروعات الوحدة . وإكتفت بمجرد مشروعات التعاون بين البلاد العربية المستقلة .

ولقد كانت لهذه العملية تأثيرها على المفاوض الأردنى . الذى عاد وأعلن

أنه قد فكر ملياً فى الأمر ، وفيما يختص باعادة تأليف سوريا الكبرى ، وأنه قد وجد أن أحسن ترتيب عملى هو تكوين وحدة من الأقـــاليم الأربعة ؛ وإذا اعترضت مشكلة فلسطين هذا الطريق ، يمكن إعطاء اليهود فى هذا الاقليم إستقلالا إداريا ؛ ولكنه لم يتحدث عن إمكانية إعتراض لبنان ، وتحدث ، وكأن سوريا مضمونة بالنسبة إليه . والمهم بالنسبة إليه هو أنه حتى فى حالة قيام موانع فى وجه الوحدة الشاملة لسوريا التاريخية أو الجغرافية فانه يمكن تكوين وحدة بين سوريا وشرقى الاردن . وتكوين إتحاد بين هذه الوحدة الجديدة وبين كل من فلسطين ولبنان . وفضل نظام الاتحـــاد الموجود فى الولايات المتحـــدة الأمريكية أو النظـام السويسرى على غـيره من أشكال الاتحادات ، وإن كان لا يرغب فى فرض خط معين وعلى أساس ترك الأمر لكى يقرر عن طريق ذوى الشأن فى الأقاليم الأربعة .

ولقد حاول أبو الهدى أن يقنع المفاوض المصرى بالمجهودات الكبيرة التى قام بها شرقى الاردن من أجل إستقلال العرب ووحدتهم ، وكفاحهم من أجل ذلك ، ومراسلاتهم مع البريطانيين ، وذلك لتدعيم مركزهم كقيادة موجودة فى الميدان . وإدعى أكثر من ذلك بأن بريطانيا لا تمانع أبداً فى أن تتحد شرقى الاردن مع سوريا ، بل وأنها تساعد على ذلك . وأخيراً ، وبالنسبة لميادين التعاون التى يمكن لشرقى الاردن أن تشترك فيها مع بقية الاقاليم العربية ، فهى تتلخص فى الميدان السياسى ، وخاصة إذا ما وقفت إلى جانبها الدول العربية الأخرى ، حتى تتخلص من قيود معاهدتها مع بريطانيا ؛ ويمكنها كذلك أن تتعاون فى أمور الدفاع والاقتصاد والثقافة ، وفى كل الميادين الاجتماعية. والمهم هو أن يصل الأردن إلى الاتحاد مع سوريا ، أو توحيد سوريا معه ، وأن يقف العالم العربى إلى جواره حتى يصل إلى الاستقلال ، ويمكنه بعد ذلك أن يتعاون

مع الجميع وعلى طول الخط . لقد كان استجداءاً ، بل لقد كان إبتعاداً عن الخط الأساسى للمفاوضة والمشاورات ، والتى كانت تهدف فكرة الوحدة العربية فى مجموعها ، وبين عرب أحرار ، وبعيدة كل البعـــد عن إرضاء نزعات شخصية أو إنشاء تكتلات إقليمية ، وعلى حساب شعوب كافحت وقاست وضحت وموه عليها من الاستعمار ومن حلفاء الاستعمار ، وحتى من الانتهازيين ، ومن الهاشميين .

يمكننا تصور هذا المجموع العربى الذى يسير نحو الوحدة أو الاتحاد . بعد المباحثات المصرية الأردنية ، على أنه يسعى إلى إنشاء كتلة عبدلية هاشمية فى الشام ، وكتلة فيصلية هاشمية فى بلاد الرافدين . يستندون إلى قوتين عربيتين آخرتين : عربية سعودية فى بلاد العرب . ومصرية عربية على ضفاف النيل . وكان من السهل على الهاشميين إبتلاع سوريا الكبرى أو إنشاء الهلال الخصيب وبشكل لا يخدم إلا مصالحهم الأسروية ، وعلى حساب الغير .

ولكن هل كان فى وسع مصطفى النحاس أن يوافق على مثل هذا الاتجاه ، خاصة وأنه كان قد فرض نفسه مركزاً للمشاورات ومحوراً لها . وفرض مصر دعامة وموئلا ورسولا للسلام بين إخوانها العرب ؟ وكان هناك كذلك عبد العزيز بن عبد الرحمن . قائد الاخوان الوهابيين . وسيد الجزيرة ، وعدو الهاشميين اللدود ؛ وكان هناك أحرار سوريا ، وأبناء لبنان ، فليقولوا كلمتهم فى الموضوع .

(٢) المشاورات مع السعوديين :

بدأت المشاورات مع المملكة العربية السعودية بعد أن وصل ممثلها الشيخ يوسف ياسين ، سكرتير عبد العزيز بن سعود الخاص إلى القاهرة فى ١٠ أكتوبر ،

ودارت هذه المشاورات فى خمس جلسات ، عقدها مصطفى النحاس مع الوفد السعودى .

ولقد أوضح الوفد السعودى مبادىء عامة يجب الاستئناس بها للوصول إلى أى وحدة أو اتحاد، أو حتى للوصول إلى تقارب فعلى وعملى بين الدول العربية. وتتلخص هذه المبادىء أولا وقبل كل شيء فى تأييد العلاقات وتوثيق الصلات بين المملكة العربية السعودية ومصر بصفة خاصة ، وإتخاذ ذلك أساساً للبحث فى كل ما من شأنه أن يؤدى إلى خير الأمة العربية كلها . ووضح من هذا المبدأ أن إتجاه السعوديين هو تدعيم الصلات بمصر ، مادامت القوى الهاشمية تحاول خلق كتلة داخل هذا التجمع الجديد . أما المبدأ الثانى فهو ضرورة الاتفاق على هدف معين ، هو العمل من أجل مصلحة الأمة العربية جمعاء ، ودون نظر لمغنم ، أو دون أن يكون العمل على حساب الغير . وأن هذا الاتجاه الذى ينشد الصالح العام من أجل العروبة ولوجـــه الله كان يمثل فى نفس الوقت كذلك خوف القيادة السعودية من تكتلات الهاشميين . أما بقية المبادىء فهى ضرورة إتقاء المخاطر والمشكلات التى تضر بالأمة العربية ، وضرورة توحيد الخطى حتى يسير المجموع فى توافق وإنسجام . ولاشك أن دراسة الأوضاع الخاصة لأقاليم الأمة العربية هى أساس لشرح أى علاج وللابتعاد عن كل إصطدام قد يقع . وأخيراً فان العربية السعودية كانت تفضل أن يكون إشتراك الأقطار العربية على قدم المساواة مع بعضها ، أى على أساس الاستناد إلى الوحدات الدولية الاقليمية الموجودة ، قبل غيرها من العوامل .

أما بالنسبة للتعاون مع البلاد العربية ، فان المملكة السعودية كانت مستعدة للتعاون مع الجميع . وعلى طول الخط ، فى الميدانين الإقتصادى والثقافى ؛

وأما بالنسبة للميدان السياسى فانها ترى ضرورة تأجيله مؤقتاً إلى أن تتغير بعض الظروف الموجودة فى هذا الاقليم أو ذاك . ولقد صرح الشيخ يوسف ياسين بأن الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن يتمنى كل عز وإستقلال لبلاد الشام ، وفى حكمها الجمهورى ، وهو ملك ، وفى كل من سوريا ولبنان . ولذلك فان هذه النقطة تعتبر قطعاً لخط الرجعة على الأمير عبد الله فى مشروع سوريا الكبرى ، وتستند فى ذلك إلى موقف مصر ، وإلى الاتجاه الحر الموجود فعلا فى كل من سوريا ولبنان . وأما بالنسبة لفلسطين ، فان العربية السعودية تبذل كل ما فى وسعها من أجل خلاص هذا الاقليم ، وإن كانت ترى ضرورة وصول أبناء هذا الاقليم أنفسهم إلى قرار معين يحدد مستقبلهم .

لقد ظهر من هــذه المفاوضات المركزة أن السعوديين لا يوافقون على مشروعات الهاشميين ، سواء أكانت هذه المشروعات قد جاءت من بغداد أو من عمان ؛ بل لقد ظهر كذلك خوف السعوديين من مشروعات الهاشميين بالنسبة لسوريا ولبــنان ، ومن إنتهاز الهاشميين فرصة إستمرار السوريين واللبنانيين فى كفاحهم ضد الفرنسيين لكى يعملوا عــلى زيادة مصالحهم وامتيازاتهم فى المنطقة . ووضح أن ابن سعود ، وهو الملك المستقل ، كان لا ينظر بين المجموعة العربية ، وفى ظل هذه الأوضاع السياسية ، إلا لمصر ، لكى يبنى سياسة عربية يكتب لها النجاح فى المنطقة . ولاشك أن المندوب السعودى قد شعر بتجاوب مصطفى النحاس معه فى مسألة الأطماع الهاشمية ، ومشروع تيجان جديدة من الهلال الخصيب لكى تبتلع سوريا ، أو من عمان وباسم سوريا الكبرى لكى تدعم حكم الهاشميين فى منطقة الهلال الخصيب ، ولمصلحة البعض ، وعلى حساب الأغلبية ، حتى وإن كانت باسم الحرية والوحدة والعروبة . ولقد كانت ألفاظ الشيخ يوسف ياسين والخاصة «بالمغانم» و «المخاطر» و «الحبائل» ، وكذلك تدعيمه للاتجاه الجمهورى فى سوريا ولبنان ،

تعبر صادقة عن إتجاه واضح من مملكة تجاه جيرانها العرب ، حتى وإن كانوا من المفكين ، إذ أنهم كانوا من الهاشميين . وهنا يمكننا أن نقول بأن طبيعة الشخصية القيادية وطبيعة تكوينها ونظرها إلى مهمتها فى العالم العربى ، هى التى أملت على كل قيادة موقفها المعين ، وأجبرتها على العمل من أجل أهدافها .

والواقع أن عبد العزيز بن عبد الرحمن لم يكن فى هذا الوقت يتفائل بالوصول إلى إتفاق الدول العربية على نظام إتحادى ، وكان يحاول من جانبه تحطيم المشروعات الهاشمية والاطمئنان من ناحيتها . وكان ابن سعود يعتز باستقلاله . وبعدم وجود نفوذ سياسى أجنبى فى بلاده ، حتى وإن كانت مشروعات البترول مع أرامكو قد بدأت فى ربطه إقتصاديا ، وبالتالى سياسيا ، بعجلة معينة . كما كان يرى من حوله أقاليم تخضع للنفوذ الأجنبى ، أو عجزت عن الوصول إلى إستقلالها التام . وأخيرا فقد كان من الصعب على عبد العزيز بن عبد الرحمن أن يلقى بنفسه فى هذه المعمعة ، وباسم العروبة ، رغم أنه عربى ، مادامت لأقاليمه وضعاً خاصاً ، نظراً لاشتمالها على الأراضى المقدسة ، ورعايتها للاسلام . لقد كانت هناك قيادات عربية هاشمية ، يمكننا أن نقول ، دون كبير خطأ ، بأنها قيادات إقطاعية ، وتتمثل فى الهاشميين ؛ وهم الذين يعتمدون على حسبهم ونسبهم للحصول على إمتيازات فى البلاد العربية ؛ وكان هناك إتجاه آخر علمانى متحرر ، إنتشر فى سوريا ولبنان ، ويسوى بين المسلم والمسيحى مادامو جميعاً من المواطنين العرب ؛ وهناك مصر التى إشتملت على الاتجاهين فى ذلك الوقت ، وإستندت إلى العروبة مثل إستنادها إلى الاسلام ، وهناك العربية السعودية ، وقلب الجزيرة العربية والحجاز بما يشتمل عليه من الكعبة وقبر الرسول عليه الصلاة والسلام . إذن إختلاف التكوين الثقافى والذى يستند إلى إختلاف العامل الاقتصادى هو الذى أملى مثل هذ

المتباينة على العرب . وكان لا يسهل على عبد العزيز بن عبد الرحمن أن يلقى بأقاليمه مع بقية الأقاليم الأخرى العربية ، ولم تكن قد مرت ثلاثون عاما على محاولة توطين بعض البدو فى الصحراء ، وتحويلهم من مجتمع يعتمد على الرعى إلى مجتمع يعتمد على الزراعة — لم يكن يسهل عليه أن يزيد قوات الدفع ، والجذب الشديد حول أقاليمه ، وفى فترة لا تتجاوز عمر جيل واحد . لقد كانت الآراء الخاصة باستخدام وسائل الحضارة والمدنية ، من برق وهاتف ، لاتزال تلقى معارضة عند أبناء إقليم نجد ، فهل كان يسهل إدماجهم فى دولة واحدة ، وبسرعة . مع إخوانهم اللبنانيين ؟ .

إذا لم تكن العربية السعودية من أنصار قيام تعاون سياسى بين البلادالعربية فى ذلك الوقت ، نظراً لاختلاف الأوضاع الدولية والارتباطات الخاصة بكل إقليم ، وإن كانت مستعدة للتعاون فى الميدانين الثقافى والاقتصادى . ولقد ترك المندوب السعودى القاهرة . لكى يمر على دمشق قبل عودته إلى الرياض. حقيقة أنه كان يحمل معه تهنئة طـــــويل العمر إلى شكرى القوتلى برئاسته للجمهورية السورية . ولكن مما لاشك فيه ، وخاصة بعد مشاورات القاهرة مع مصطفى النحاس . أن هذه الزيارة كانت تهدف تدعيم الوضع الجمهورى فى سوريا ولبنان . ضد الأطماع الهاشمية من بغداد وعمان . وإذا كانت الوثائق التى تصل إلى أيدى المؤرخ فى هذه الفترة المعاصرة لازالت فقيرة وضحلة ، فإن الاعتماد على المنطق وعلى الاستنتاج ليشير إلى أن هدف السعودية لم يكن ليسمح بنمو سلطة الأمير عبد الله . وبشكل يسمح له بابتلاع كل الشام ، حتى وإن إقتضى الأمر أن تعمل الملكية السعودية على تدعيم النظام الجمهورى فى هذا الاقليم .

ومادامت الزيارة قد إتجهت صوب دمشق فلنعرض لوجهة نظرالسوريين فى مشاوراتهم من أجل الوحدة . ومع القاهرة .

(٣) المشاورات مع السوريين:

بدأت المشاورات مع الوفد السورى فى ٢٦ أكتوبر فى قصر أنطونيادس بالاسكندرية . وإستعرض مصطفى النحاس الموقف على أساس أنه قد تجمعت لديه كثير من الآراء بشأن وحدة الأقطار الأربعة التى تؤلف سوريا ، وإن كان المرجع فى ذلك كله هو أبناء سوريا أنفسهم . شرح مصطفى النحاس أن هناك صعوبات تعترض أمر إدماج هذه الأقطار الأربعة ، وذكر للوفدالسورى أنه قد صارح بها من تحدثوا إليه فى أمر مثل هذه الوحدة السورية ، وإدماج الأقاليم الأربعة إدماجاً تاماً فى داخلها ؛ ثم شرح بعد ذلك العقبات التى تعترض الاتحاد الثلاثى الذى قد ينشأ بين سوريا وشرق الأردن المندمجتين وبين كل من لبنان وفلسطين ، خاصة وأن نظام الحكم يختلف فى سوريا عنه فى شرق الأردن ، كما أن للموارنة موقف خاص ، وإمتيازات معينة فى لبنان؛وكذلك الأمر بالنسبة لليهود فى فلسطين . وطلب مصطفى النحاس من أعضاء الوفد السورى أن يشرحوا له وجهة نظرهم بالنسبة لمركز سوريا تجاه العراق ، وهو القطر المجاور لهم ، والذى يحاول أن يزيد من إتصاله بهم ، ويوجد لنفسه مخرجا على البحر المتوسط ، خاصة وأن مثل هذا المخرج يلزمه من الناحية الاقتصادية . كما طلب مصطفى النحاس معرفة مركز سوريا بالنسبة للمملكة العربية السعودية ، «ومركز هؤلاء وهؤلاء فى المجموعة العربية كلها،وكيف يتم التعاون المنشود بين الجميع ، وإلى أى مدى نسير ، وأى الوجوه يشتمل ؛ وهل يقتصر على التعاون الاقتصادى والثقافى والاجتماعى أو يمتد إلى التعاون السياسى أيضا» .

كان مصطفى النحاس قد تباحث مع العراق ومع شرق الأردن ، ومع المملكة العربية السعودية . وظهر من إتجاهه أنه قد إستبعد سلفاً مشروع الاتحاد

السياسى ، وكان يرغب فى معرفة وجهة نظر السوريين ، قبل أن يبدأ بمعرفة وجهة نظر اللبنانيين . حقيقة أن فرنسا كانت تطمع فى الاحتفاظ بمركز متفوق فى سوريا ، ولكن مصطفى النحاس كان قد أفهم الجنرال كاترو أن الظروف لا تسمح بعقد معاهدة نهائية مع سوريا تشبه معاهدة بريطانيا مع العراق سنة ١٩٣٠ ، أو معاهدتها مع مصر سنة ١٩٣٦ ، وأفهمه أن كل ما يمكن عمله هو عقد إتفاق مؤقت يساعد على سير الأمور العملية إلى أن يحين الوقت لعقد معاهدة نهائية ، وذلك لكى تتمكن الحكومتان السورية واللبنانية من تسلم المصالح الوطنية المشتركة التى يشرف عليها الفرنسيون . ومعنى ذلك أن مصطفى النحاس كان يفضل تدعيم الكيان الوطنى السورى قبل أن يرتبط بمعاهدات مع الدولة صاحبة الإنتداب . وكان من الممكن الاستناد إلى موقف كل من بريطانيا وأمريكا لمناوءة النفوذ الفرنسى فى سوريا ولبنان ، وكذلك إلى نفوذ مصر الوصول إلى مثل هذه النتيجة .

ولقد إستعرض الرئيس الجابرى موجز تاريخ الأقطار السورية الاربعة ، منذ الحرب العالمية الأولى ، وضم بعض قطاعات سوريا إلى لبنان ، وفصل شرق الأردن عن سوريا ، وإدخال اليهود فى فلسطين . ثم شرح أن فى وسع اليهود أن ينتشروا من فلسطين إلى بقية الأقطار العربية المختلفة فى حالة قيام الوحدة فى الشام ، وهو أمر خطير بالنسبة لمستقبل العرب . ومعنى ذلك أن السوريين مضطرين ، أمام إزدياد الخطر اليهودى ، إلى عدم التفكير فى توحيد الأقاليم السورية الاربعة .

وإستمر الرئيس الجابرى بعد ذلك فى شرح سياسة سوريا حيال مسألة الوحدة ، وشرح أنها تستند إلى أساسين : الاول هو حرص سوريا على إقامة أحسن الروابط بينها وبين بقية البلاد العربية ، والثانى هو تسليمها بزعامة مصر

لهذه الحركة . فوضح من ذلك أن سوريا تعتز باستقلالها ، وتخشى من النفوذ الهاشمي الذي يزداد وضوحاً مع مشروع سوريا الكبرى ومشروع الهلال الخصيب ؛ وتحاول تدعيم إستقلالها بالاستناد إلى زعامة مصر لهذا المجموع العربي الجديد . لقد كانت سوريا تشعر — أكثر من غيرها — بضرورة تدعيم الروابط بين البلاد العربية ، ولكن الظروف الاقليمية ، والقوى الداخلية والخارجية ، هي التي أملت عليها هذا الاتجاه . وكان هذا الاتجاه يتفق تماما مع النتائج التي توصل إليها مصطفى النحاس بعد مباحثاته السابقة .

وكانت الجلسة الثانية جلسة سرية ، ولم ينشر أي شيء عنها ؛ ولاشك أنها قد إشتملت على الاقل على تبادل وجهات نظر عامة حول موقف ومصالح الدول العظمى ، وحول موقف القيادات العربية الاخرى ، ومحاولتها توحيد العالم العربي بشكل أو بآخر .

أما الجلسة الثالثة فقد حاول فيها الجابري أن يشرح طريقة الحل السورية للموقف العربي أمام مشكلة الوحدة ، وشرح أن الأحوال الموجودة في الأقطار السورية الاربعة تدعو إلى توحيدها ، وأن سوريا نفسها أول من يطلب مثل هذه الوحدة ، ولكن على أساس أن تكون دمشق هي العاصمة ، ويكون النظام الجمهوري هو الأساس ، ويقرر الشعب الصبغة النهائية لمثل هذا الاتحاد ولا يغرب عن بال أحد أن سكان سوريا كانوا يزيدون في عددهم على كل سكان شرقي الاردن ولبنان وفلسطين مجتمعين .

أما بالنسبة للبنان فلأن معظم سكانه يرغبون في الانضمام إلى سوريا ، وخاصة في الأجزاء التي ضمت إلى لبنان بعد الحرب ؛ ولكن السوريين كانوا يخشون من أن تؤدي هذه الوحدة إلى إرتماء بعض قادة الرأي في لبنان في أحضان فرنسا من جديد وذلك خوفا من أن يهضموا في داخل دولة إسلامية كبيرة . وكان

هذا هو الذى دفع سوريا نفسها إلى الاعتراف باستقلال لبنان ، حتى تقضى على عامل الخوف عند الأقلية المسيحية ، وتعمل على تدعيم العلاقات بين الاقليمين الشقيقين . وأدت هذه السياسة إلى نتائج إيجابية ، فتعهد كل من رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء فى لبنان بألا يسمحوا للأجنبى بالسيطرة على إقليمهم ، سواء أكان ذلك لإستعمار لبنان نفسها ، أو لاتخاذه ممراً لإستعمار سوريا فى الداخل . وصرح رياض الصلح بك بذلك علناً فى مجلس النواب اللبنانى . وإذا كانت سوريا ترى فى الماضى ضرورة المطالبة بتلك الأقضية التى ضمت إلى لبنان ، فإن الأوضاع الجديدة تحتم عليها أن تقيم صلات تعاون مع لبنان ، وأن تعمل على تدعيم إستقلال هذا الاقليم ، وتسوية المشكلات الماضية عن طريق التعاون والاتفاق . وبهذه الطريقة قفلت سوريا نفسها الباب أمام إمكانية إستخدامها وسيلة للضغط على لبنان فى حالة رفضه السير مع مشروع توحيد كل سوريا ، ووضعت أسساً جديدة تهدف الاتفاق فى ظل التعاون .

أما بالنسبة لمستقبل الوحدة بين البلاد العربية ، فإن سوريا كانت مستعدة لتقبل كل القيود التى قد تنتج عنها ودون أى تراجع . وكانت سوريا تفضل أقوى أداة تنفيذية للوصول إلى ذلك ، إذ أنها كانت تفضل الحكومة المركزية رغم أنها كانت لا تجهل ما يقوم فى سبيل ذلك من عقبات . فاذا تعذر ذلك فيمكن إنشاء نوع من الاتحاد أو الاتفاق أو الحلف . وتحدث رئيس الوفد السورى فى هذا الموضوع محدداً أنه يتحدث باسم سوريا الحاضرة ، وسوريا المستقبلة ، وحتى باسم سوريا الكبرى . وكان الوفد السورى يرى أن الاتحاد العربى يجب أن يشتمل على كل من مصر والشام والعراق والمملكة العربية السعودية ، وحتى اليمن ، وكذلك الأقطار التى ينبغى أن تدخل فى سوريا الكبرى كلبنان ، وفلسطين ، وأخيراً شرق الأردن .

ولقد صدر بيان مشترك بعد ذلك عن هذه المحادثات ، والتى ظهر فيها وضوح السياسة السورية ، وتمثيلها لفكرة القومية العربية ، ومثلها العليا، دون أن يشوبها فكرة إقليمية أو مصلحة شخصية .

وجاءت هذه المشاورات مع سوريا لكى تدعم وجهة النظر المصرية من ناحية ، وتدعم وجهة النظر العربية السعودية من ناحية أخرى ؛ وان كانت لا تسمح باتخاذ سوريا تكئة لإنشاء عروش جديدة ، وتوسيع مناطق نفوذ الأسر ، وعلى حساب العرب ، وباسم وحدتهم .

(٤) المباحثات مع اللبنانيين :

تأخرت مباحثات مصطفى النحاس ومشاوراته مع الوفد اللبنانى ، نتيجة للأحداث التى وقعت فى لبنان فى شهر نوفمبر سنة ١٩٤٣ ، وكانت هذه الأزمة قد بدأت حينما قرر الجنرال ديجول أن فرنسا الحرة لا تعترف بانسحاب فرنسا من عصبة الأمم ، وأنه يعتبر نفسه ممثل هذه الدولة ، ويعتبر نفسه عضواً فى هذه المنظمة الدولية ، وله بالتالى ما لفرنسا من حقوق ، وعليه ما عليها من التزامات . وكان الجنرال ديجول يعنى بذلك عدم ترك الانتداب الفرنسى على سوريا ولبنان ، وخاصة فى وقت ظهر فيه إزدياد الأطماع البريطانية والأمريكية فى كل مناطق النفوذ الفرنسية . وكانت الانتخابات قد جرت فى لبنان بعد ذلك فى شهر أغسطس ، وإشتدت المنافسة بين جبهة الوطنيين الدستوريين مع بشارة الخورى ورياض الصلح ، وجبهة ترأسها إميل إدة وأيدها الفرنسيون . وكانت هذه الجبهة الأخيرة تستند إلى الطائفية وتتهم الجبهة الأخرى بأنها قد إنحازت إلى السياسة العربية الإسلامية ، وأنها تفرط فى حقوق إستقلال لبنان ؛ وإستندت إلى ذلك لكى تدعى محافظتها على إستقلال لبنان وعلى كيانه، مستندة إلى قومية تغلب عليها الناحية العنصرية ، كما يغلب عليها اللون المسيحى الواضح :

ولقد نتج عن هذه الانتخابات إنتصار الجبهة الوطنية الدستورية ، وبشكل أدى إلى تشكيل وزارة برئاسة رياض الصلح ، وهو من رجال العروبة القدماء المعروفين . وكان بيانه أمام المجلس النيابي يعتمد على ضرورة الوصول إلى الاستقلال التام ، وتسلم السلطات التي كانت لاتزال في أيدي رجال الانتداب . وزاد تحديده من برنامجه حين قال : «نحن لا نريده للاستعمار مقراً ، وهم ، أي أبناء الدولة العربية ، لا يريدونه للاستعمار ممراً» . ثم تفاهمت كل من حكومة بيروت الوطنية ، وحكومة دمشق العربية ، حول مصالحها المشتركة ؛ وقدمتا مذكرة إلى هيللو الذي حل محل الجنرال كاترو في شرق البحر المتوسط بشأن هذه المصالح ، وبشأن تحويل المندوبية الفرنسية إلى بعثة دبلوماسية . ولكن السلطات الفرنسية خشيت على إمتيازاتها من هذا الاتجاه ، وكانت غير راضية عن نتائج الانتخابات في لبنان ، فأعلنت أنها لا تعترف بإدخال أي تعديل في الدستور اللبناني من جانب اللبنانيين وبرلمانهم وحكومتهم ، إلا إذا وافق على ذلك ممثل فرنسا في الاقليم . وكان معنى ذلك محاولة فرنسا تقييد الحركة الوطنية في لبنان . فلم يكن من أحرار هذا الاقليم إلا أن عقدوا مجلسهم النيابي ، وصدقوا على مشروع تعديل الدستور ، وخاصة في المواد المتعلقة بالانتداب ، وبعلم البلاد ولغتها . فلم يكن من فرنسا إلا أن استخدمت الشدة ، وإعتقلت في يوم ٢١ نوفمبر رئيس الجمهورية اللبنانية ، ورئيس الوزراء ورئيس المجلس اللبناني ، وعدداً من النواب والوزراء ، وشكلت حكومة موالية لها برئاسة إميل ادة .

لقد كانت هذه العملية تمثل تحدياً واضحاً من جانب فرنسا لتلك الروح العربية التي كانت تطالب بالاستقلال والوحدة ، وكانت منلعبة لكي يظهر العرب شعورهم ويحاولوا التعاون فيما بينهم ، خاصة وأن موقف عرب لبنان كان لا يحتمل التأويل . حقيقة أن نطاق عمليات «الدول» العربية كان محدوداً ،

ولكن العواصم العربية إمتلأت بالمظاهرات الحماسية . وأخذت تنادى بسقوط فرنسا وبالحرية للبنان . وسارت هذه المظاهرات فى دمشق والقاهرة وبغداد ، وفى كل مدينة عربية . وحتى الملوك والرؤساء إضطروا إلى تقديم الاحتجاج على إنتهاك حرمة الحكومة اللبنانية المستقلة والعبث بدستور شعب لبنان . وأرسل مصطفى النحاس برقية إحتجاج شديدة اللهجة إلى اللجنة الفرنسية العليا فى الجزائر ، هدد فيها باعادة نظره فى علاقات مصر مع هذه اللجنة ، التى لم يمض وقت طويل على الاعتراف بها ؛ كما احتج البرلمان العراقى وطالب بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية بتخليص لبنان من نفوذ الفرنسيين . وإحتج الأمير عبد الله ؛ وإحتج الملك عبد العزيز آل سعود ، كما استنكر الامام يحيى هذه العمليات الاستعمارية .

لقد كانت فرصة فريدة بالنسبة لبريطانيا وأمريكا للضغط على فرنسا ، وعلى أسلس أنها قد خرقت ميثاق الأطلنطى . وكانوا يسعون من وراء ذلك إلى إبعادها عن منطقة الشرق الأدنى حتى يخلو لهم الجو . وجاء الجنرال كاترو بسرعة لعلاج الحالة ، خاصة وأن ونستون تشرشل كان قد أعلن دهشته عن عدم التفات الفرنسيين إلى الأمانى الاستقلالية لهذا الشعب ، فى الوقت الذى ترزخ فيه بلادهم تحت وطأة المحتلين .

والمهم هو أن وقوف الدول العربية متضامنة إلى جانب لبنان قد عمل على تدعيم الاتجاه الوحدوى العربى ، وجعل اللبنانيين يقدمون على مشاورات الوحدة العربية . كما إن انتصار القوى الوطنية فى لبنان قد عمل على تخفيف النزعة الاقليمية والطائفية التى سادت عند بعض الأقليات فيه . ورغم ذلك فان مباحثات اللبنانيين من أجل الوحدة العربية كان يسودها نوع من التحفظ

وخصوصا نتيجة للأوضاع الداخلية فى الاقليم . وأطماع القوى الاستعمارية من حوله ، وعلاقتها ببعض الاتجاهات الداخلية .

ولقد وصل الوفد اللبنانى إلى مصر فى يوم ٥ يناير سنة ١٩٤٤ ، وبدأ مباحثاته ومشاوراته مع مصطفى النحاس فى الاسكندرية . وأظهر هذا الوفد أن بلاده تعمل فى سبيل التعاون والتكاتف بين البلاد العربية ، وأشاد بتفهم البلاد العربية الأخرى لموقفه المتحفظ من الوحدة العربية ، وبشكل جعلها تعترف بكيانه وحدوده الحالية . كدولة مستقلة ذات سيادة تامة . وإذا كان لبنان يفهم ضرورة التعاون مع بقية البلاد العربية فانه يفهم كذلك أن الذى يهمهم منه هو ألا يكون أداة للاجنبى ، يستخدمها للاضرار بمصالح البلاد العربية الأخرى . ولقد تعهدت أول حكومة دستورية للبنان بذلك أمام المجلس النيابى فى أكتوبر سنة ١٩٤٣ .

ولبنان يؤمن بفائدة التعاون المشترك . وكانت أولى خطواته العملية هو إقامته لصلات واضحة وثابتة مع سوريا . وظهر ذلك التعاون فى تأسيس مجلس مشترك لإدارة المصالح المشتركة فى النواحى التشريعية والتنفيذية ، وبشكل يؤدى إلى وحدة اقتصادية . ولكن لبنان يؤثر الانفراد بشئون الدفاع والشئون الخارجية ، فى الوقت الذى يمكن فيه أن يتعاون مع سوريا فى النواحى الثقافية والنواحى الإجتماعية والتعليم .

أما موقف لبنان من مسألة الوحدة العربية فسيكون مماثلا لموقف مصر . ويرغب فى أن يكون تعاونه مع جميع الأقطار العربية على أساس السيادة والمساواة . ومن الطبيعى أن تكون الأقطار المستقلة أقدر على التعاون وتبادل المنافع فيما بينها بحرية .

والواقع أن إحتفاظ لبنان بمسألتى الدفاع والشئون الخارجية . وانفرادها بها حتى فى ميدان التعاون مع سوريا . وبالتالى عن بقيةالدول العربيةالأخرى، كان يعنى التحفظ فى مسألة إنشاء جهاز تنفيذى للدولة العربية . ويشبه هذا الموقف فى أساسه موقف المملكة العربية السعودية فى مشاورات الوحدة ، حين فضلت تأجيل البحث فى موضوع التعاون السياسى . كما أن موقف لبنان فى محاولة التشبه بموقف مصر كان يشبه إلى حد كبير موقف العربية السعودية حين أظهرت رغبتها فى تدعيم علاقاتها بمصر بشكل خاص ، وكان هذا يعنى أن لبنان تنظر إلى مشروع الوحدة العربية على أساس تكوينه وأساس تكوين العالم العربى من وحدات دولية واضحة : فلبنان وموقفه يشبه موقف مصر : ومن الناحية الأخرى كانت هناك العربية السعودية . وكانت تحاول تدعيم علاقاتها بمصر . فالعلاقة إذاً ستنشأ بين دول كاملة السيادة ، وفى داخل حدود السيادة والمساواة . ولاشك أن مشروعات الهاشميين المتعلقة بالهلال الخصيب وسوريا الكبرى كانت ترهب اللبنانيين ، وترهب المسيحيين منهم قبل المسلمين . وكان هذا الخوف السياسى من مشروعات الهاشميين المتعلقةبسوريا الكبرى ، والهلال الخصيب كان يشبه شعور السعوديين من نفس هـذه المشروعات ، رغم كون المملكة العربية السعودية وحدة إسلامية،وفى الوقت الذى كان فيه لبنان يجمع عدداً من المسيحيين مع بقية من المسلمين ، ويسير على سياسة حديثة متحررة . والمهم هو أن عدد الدول التى حاولت الاقتصار على موقف التعاون ، مع الاحتفاظ بسيادتها ، وبمساواتها بغيرها ، قد زاد بمعرفة وجهة نظر اللبنانيين .

(ه) المشاورات مع وفد اليمن :

وأخيرا جاء دور اليمن السعيد فى مشاورات الوحدة . وبعد طويل عزلة وخوف من الاحتكاك بالخارج ، حضر مندوب شخصى عن الإمام إلى القاهرة للتشاور فى أمر العرب أجمعين . ودارت هذه المشاورات فى الأسبوع الأول من شهر فبراير سنة ١٩٤٤ . ولقد ظهر منها ترحيب اليمن بفكرة التعاون مع البلاد العربية الشقيقة ، وفى الميادين الثقافية والاقتصادية ؛ ولكن على أساس إحتفاظ كل دولة من الدول العربية بكامل حقوقها وسيادتها ، وعدم تقييدها بأى قيد تكون أية دولة أخرى قد قيدت نفسها به تجاه الدول الأجنبية ، وخاصة فى مسألة المعاهدات والاتفاقيات مع الدول الأوربية . ولقد أصر مندوب اليمن على ضرورة كون هذا التعاون قائماً على أساس المساواة التامة بين كل الدول العربية ـ لا فرق بين كبير وصغير ، وكأنها مساواة بين القيادة . وإحتفظ المندوب الشخصى بحقه سلفاً فى عرض فكرة تأليف هيئة من الدول العربية المتعاونة على الإمام ، حتى يعرف وجهة نظره فيها ـ وحتى يستقر الموقف الأخير للمملكة المتوكلية . ولكن المندوب اليمنى أظهر غيره عربية واضحة فى مسألة التعاون العسكرى . وذكر أنه إذا حدث — لا سمح الله — اعتداء على أى بلد عربى مرتبط بهذا الاتفاق الاتحادى ، أو حتى تهديد بالاعتداء عليه ، فان من حقه أن يطلب مساعدته بكل ما يمكن . وحتى إذا كان البلد العربى غير مرتبط بهذا الاتفاق ، فلكل دولة عربية أن تطلب نفسها مساعدته ، وعلى جميع الدول العربية فى الحالتين أن يقوموا بتلبية هذا الطلب وتقديم كل ما يمكن من المساعدات المادية والمعنوية .

وظهر من ذلك بوضوح أن اليمن كانت بعيدة كل البعد عن التفكير فى قيام تعاون سياسى بين الوحدات العربية الواقفة فى الميدان الدولى ؛ وكان

هذا الموقف يشبه إلى حد كبير موقف المملكة العربية السعودية التى لم تفكر فى إقامة سلطة تنفيذية إقليمية للدول العربية . ولكن علينا أن نعترف بأن اليمن قد تفوق على السعودية فى مسألة الدفاع العربى ، أو الضمان الجماعى العربى . وإذا كان اليمن مستعداً للتعاون فى الميادين الثقافية والاقتصادية ، فقد كان له الحق إذ لم يكن على اليمن أن يقدم معونات إقتصادية أو ثقافية لأى إقليم عربى آخر . أما فى الميدان السياسى فنلاحظ أن اليمن لن تشارك فى المحادثات السياسية التالية المتعلقة بالوحدة ، وسيثبت ذلك أنها لا ترغب فى تغيير الأوضاع القائمة من الناحية السياسية ؛ وسيكون مندوب اليمن هو الوحيد الذى سيحضر هذه الجلسات وبصفته مستمعاً .

لقد كانت هذه المشاورات تمثل مرحلة هامة فى تاريخ إنشاء جامعة الدول العربية ؛ وستكون أساساً للمفاوضات والمباحثات فى الأدوار التالية مع اللجنة التحضيرية ، التى مهدت لوضع بروتوكول الاسكندرية ، واللجنة الفرعية السياسة التى عملت على وضع ميثاق جامعة الدول العربية .

وأخيراً فعلينا أن نذكر أن موقف جميع الدول العربية فى أثناء هذه المشاورات كان وطنياً وكريماً ، فيما يتعلق بمشكلة فلسطين ؛ ذلك أن جميع الوفود قد أظهرت عطفها على هذا الاقليم العربى وأبنائه ، وأظهرت تأييدها له ولهم ، وعلى طول الخط . ولكن مسألة تمثيل فلسطين فى مؤتمرات الوحدة العربية ، وبشكل رسمى ، لم تتم فى هذه المرحلة . وكان النحاس يرغب فى إشراك عرب فلسطين معه ومع إخوانهم العرب فى مباحثات الوحدة ، وذكر لرئيس الوزراء العراقى ، حمدى الباجه جى ، أنه لايزال يعلق أهمية كبيرة على أن تجرى كذلك مشاورات مع من يمثلون عرب فلسطين تمثيلا صحيحا ؛ وكان لا يرغب فى الانتقال إلى الخطوة التالية من خطوات الوحدة العربية

حتى يتم له ذلك . ولكن بريطانيا كانت تحتفظ بكل من جمال الدين الحسينى وأمين التميمى فى معتقلهما فى جنوب افريقية ؛ وكان من الصعب تأليف هيئة عربية يرضى عنها الرأى العام الفلسطينى ، وتمثل الرأى العام العربى فى هذا الاقليم ، قبل الافراج عن هذين الزعيمين . ولذلك فان مصطفى النحاس قد بذل المساعى لدى السلطات البريطانية للافراج عنهما ؛ وكان يشعر بالحيرة فى هذا الموقف ، خاصة وأن الامبراطورية رفضت تلبية طلباته . ولقد كان هناك الحاج محمد أمين الحسينى ، فى برلين فى ذلك الوقت . والمهم هو أن شعور العرب أجمعين كان يمكن أن يمثل شعور الفلسطينيين فى هذه المباحثات حتى وإن كانت مصالح هذا الاقليم المادية بعيدة نوعاً ما عن تصور القادة العرب فى الأقاليم المجاورة .

ولقد سارت الأحداث العالمية بسرعة فى أوائل سنة ١٩٤٤ ، وبشكل أملى على زعماء العرب وقادتهم ضرورة الإسراع فى الوصول إلى إعلان اتحادهم وتضامنهم . فلقد كانت قوات المحور تتراجع فى شمال إفريقية بسرعة مع نهاية سنة ١٩٤٣ ، وجاء مؤتمر طهران بين أقطاب الحلفاء الثلاثة ، بريطانيا وأمريكا وروسيا ، لكى يدفع بالعرب إلى سرعة العمل ، وقبل ضياع الوقت . وكان نشاط الصهيونيين قد زاد وضوحاً وخطراً فى فلسطين ، وخشى زعماء العرب وقادتهم من أن يؤدى ضغط اليهود إلى سير كل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية على سياسة فى صالح اليهود ، ومخالفة لوعود بريطانيا فى كتابها الأبيض الأخير . وكان ونستون تشرشل يترأس حركة هامة لتغيير الانتداب البريطانى على فلسطين إلى كومنولث يهودى فى هذا الاقليم ؛ وكانت السنوات الخمس التى حددها الكتاب الأبيض كمرحلة تسمح بالهجرة اليهودية إلى فلسطين تقترب من نهايتها مع شهر مارس سنة ١٩٤٤ . لقد كانت ظروف الحرب

العامة إذاً ، مع ظروف الأوضاع فى فلسطين ، تدفع بالعرب دفعاً إلى تكتيل الصفوف ، وخاصة فى ذلك الوقت الذى ظهر فيه إتجاه أمريكى ، وداخل الكونجرس نفسه ، يطالب بضرورة مساندة الصهيونيين . وكان العرب قد أثبتوا تحررهم فى موقفهم الذى وقفوه أمام أزمة لبنان فى سنة ١٩٤٣ ؛وتوالت إحتجاجات الدول العربية ، وبشكل أجبر الولايات المتحدة إلى أن تكرر ما أعطته من وعود لعبد العزيز آل سعود ، وهو أنها لن تبدل الأوضاع القائمة فى فلسطين دون إستشارة كل من العرب واليهود . وكان هـذا الخطـر الاستعمارى على فلسطين أكبر حافز للعرب على توحيد الصفوف .

وأمام تعدد الاتجاهات العربية فى شأن مشروع الوحدة ، سارت القافلة صوب وجهات النظر المصرية والسعودية ، وهى وجهات النظر التى كانت تحاول ألا تصل إلى مغنم خاص ، بل تسعى إلى تمهيد الطريق إلى وحدة فعلية ، تقوم بين الدول العربية ، وعلى قدم المساواة . ويتحدث بعض القادةعن مقابلة حدثت فى شهر نوفمبر سنة ١٩٤٤ بين ملك مصر وملك العربية السعودية فى ينبع ، رغم أن الأنباء لم تتحدث عن أكثر من زيارة سياحية بحرية قام بها ملك مصر لبعض القرى ومراكز البترول المصرية على سواحل البحر الأحمر. وإذا كانت هذه المقابلة قد تمت بالفعل ، أو أنها كانت مجرد إستقراء لمجريات الحوادث فان ذلك لم يمنع من وضوح زيادة التقارب بين الاتجاهين المصرى والسعودى ، وخاصة أمام أطماع الهاشميين . وبالنسبة للمصالح الحقيقية لأبناء سوريا ولبنان .

ولقد صرح السيد صبرى أبو علم ، وزير العدل المصرى ، فى ١٢ يوليو سنة ١٩٤٤ فى مجلس الشيوخ ، وعلى لسان رئيس الوزراء بأن مشروع الوحدة العربية لايزال موضع إهتمام كبير ، وأن المجهودات تبذل فيه للوصول إلى

تحقيقه ، وأن الرأى العام قد إستقر بعد المشاورات التى وقعت مع حكومات بغداد وعمان والرياض وبيروت وصنعاء عسلى عقد لجنة تحضيرية لتسجيل الاتجاه العام لوجهات النظر ، والتمهيد بذلك لعقد مؤتمر عربى عام . وكانت حكومة القاهرة قد إقترحت عقد هذه اللجنة التحضيرية فى مصر فى أواخر شهر يوليو وأوائل شهر أغسطس . والظاهر أن المصالح الاقليمية أو المصالح الشخصية كانت لاتزال تلعب فى الميدان ، إذ أن هذا الاجتماع قد تأخر عن ميعاده ، وكتب الأمير عبد الله — أمير شرقى الأردن — يطالب مصر بضرورة تمثيل فلسطين فى هذا المؤتمر . وخاصة أمام زيادة وضوح الأخطار الصهيونية فى فلسطين . وشهد صيف سنة ١٩٤٤ نشاطا واضحا فى مداولات غير رسمية وخاصة فى مصايف لبنان . كما أن السيد صبرى أبو علم إشترك فى مؤتمر المحامين العرب فى دمشق فى هذه الفترة . وإتصل بجميل مردم ، وبالسيد الجابرى ، وكانا معه بصفة شبه مستمرة . كما إجتمع الوزير المصرى فى صوفر بعد ذلك برياض الصلح ، رئيس وزراء لبنان . وإجتمع بالسيد حمدى الباجه جى . رئيس وزراء العراق . والشيخ يوسف ياسين السكرتير الشخصى للملك عبد العزيز بن عبد الرحمن . ولاشك فى أن هذه المقابلات قد مست من بعيد ، إن لم يكن من قريب ، موضوع الوحدة العربية . كما أنه مما لاشك فيه أن موضوع الوحدة كان هو الموضوع الأول الذى يشغل الرأى العام العربى فى ذلك الوقت . خاصة وأن رياض الصلح ، رئيس لبنان ، أصدر أكثر من تصريح فى ذلك الوقت بأن لبنان سيدخل مباحثات الوحدة العربية . وعلى أساس ضمان إستقلال كل بلد عربى .

إذا كانت هناك إتجاهات هاشمية بشأن الهلال الخصيب وسوريا الكبرى وكان هناك إتجاه مصرى ، تمشى مع الموقف السعودى ، والموقف الموجود

بالفعل فى كل من سوريا ولبنان ، وعلى أساس إقامة تعاون وتضامن يقوم على المساواة ، ومن أجل الصالح العام .

لقد كانت هذه المشاورات الأولى أساساً لجلسات اللجنة التحضيرية ، التى إنعقدت فى الأسكندرية ، وبرآسة مصطفى النحاس ، من ٢٥ سبتمبر إلى ٧ أكتوبر من هذه السنة ، والتى إنتهت بالتوقيع على بروتوكول الاسكندرية .

الفصل الخامس

بروتوكول الاسكندرية وميثاق جامعة الدول العربيه

أخذت المباحثات بين مندوبى الدول العربية شكلا رسمياً وجماعياً إبتداء من الأسبوع الأخير من شهر سبتمبر سنة ١٩٤٤ ، وهدفت هذه المباحثات وضع الأسس العامة لإقامة مشروع التعاون والاتحاد بين هذه الدول.والحقيقة هى أن هذه المباحثات التى كانت أساسا لوضع بروتوكول الاسكندرية كانت إلى حد كبير تشتمل على نفس النقط الأساسية التى كانت قد دارت حولها المشاورات بين مصر ، ويمثلها مصطفى النحاس ، وبين بقية الدول العربية الأخرى ، مبتدئة بالعراقيين ثم الأردنيين ، والتى إستمرت بعد ذلك مع السعوديين ثم السوريين واللبنانيين ، وتمت مع وفد اليمن . وكان بروتوكول الاسكندرية خطوة أساسية مهدت لعمل اللجنة السياسية الفرعية ، وهى التى أتمت وضع ميثاق الجامعة . فعلينا أن نسير مع هذه العملية خطوة بخطوة ، حتى نصل إلى النتيجة التى أنشأت وحدة عربية ، وبشكل معين ، ولأول مرة فى التاريخ الحديث .

(١) اللجنة التحضيرية :

إجتمعت اللجنة التحضيرية فى الاسكندرية فى ٢٥ سبتمبر برئاسة مصطفى النحاس ، رئيس الوزراء المصرى ، ووزير الخارجية ، وإشتملت على مندوبين لكل من سوريا وشرقى الأردن والعراق ولبنان ؛ وكان الجميع يأملون فى قرب وصول مندوبين عن المملكة السعودية وعن اليمن . وتعتبر محاضر جلسات اللجنة التحضيرية ، للمؤتمر العربى العام ، والتى قامت جامعة الدول

العربية بنشرها فيما بعد ، أساساً لمعرفة سير العمل في هذه المباحثات ، وتتبع المشكلات التي عالجتها هذه اللجنة ، الواحدة بعد الأخرى .

ولقد رغبت بعض الوفود في معرفة محاضر مشاورات الدول الأخرى الخاصة بالتمهيد للوحدة ، وسأل رياض الصلح عن آراء الوفد المصرى بشأن هذه المسألة ، إلا أن مصطفى النحاس أجابه بأن مصر لم تدل بآرائها في مرحلة المشاورات ، بل إكتفت بتسجيل وجهات نظر الحكومات المختلفة في المسائل المعروضة على البحث . ومن المرجح أن مصطفى النحاس قد رضى لمصر بموقف الوسيط الذى يجمع شمل إخوانه العرب ، وعلى الخير ، قبل أى شئ آخر . كما أن إكتفاء مصر بمثل هذا الموقف كان يدل على غيرتها ، ويدعم من موقف قيادتها . ولقد تركت مصر الإتجاهات السياسية للدول العربية الأخرى تزيد في وضوحها ، وإمتنعت عن تأييد هذا الجانب أو ذاك ، حتى تتمكن من التوفيق بين الإتجاهات المتعارضة . وكانت مصر تعرف تمسك أنصار كل من الاتجاهين برأيه ، فأجلت الأدلاء برأيها ، حتى يصل المجموع إلى موقف سليم ، ودون أن يتمكن أحد الفريقين من التحامل على الفريق الآخر ، في حالة إنضمام مصر إليه ، وشعور المعسكر الثانى بنوع من الهزيمة .

وحضر السيد حسين الكبسى الجلسة الثانية ، بصفته مندوبا عن إمام اليمن ، وبصفته مستمعا . وفسر الجميع تأخره على أساس بعد المسافة ، وصعوبة المواصلات ، ويمكننا أن نضيف إلى ذلك نزوع إمام اليمن إلى العزلة ، وخوفه على سيادته وعلى سلطته التى كان يمارسها في إقليمه . وحضر الوفد السعودى في الجلسة الثالثة ، وأعلن أنه لن يتمكن من التقيد بأى شئ إلا بعد عرضه على طويل العمر في الرياض ، وإتخذ موقفا متحفظا في أثناء جلسات هذه اللجنة

واقترح مصطفى النحاس على اللجنة قبول موسى العلمي — عضو مؤتمر لندن سنة ١٩٣٩ ، وممثل الأحزاب العربية فى فلسطين — للاشتراك فى أعمال اللجنة ثم بدأت اللجنة فى عملها .

. . .

وقام مصطفى النحاس بتلخيص المسائل التى يجب العمل على تقريب وجهات النظر فيها ؛ وسرد رأى كل وفد فى كل مسألة منها . وبدأ ذلك بمسألة التعاون السياسى ، بما تشتمل عليه من شئون للدفاع والشئون الخارجية ووجد أن العراق وشرق الأردن يوافقان على هذا التعاون السياسى ؛ أما المملكة السعودية فكانت ترى تأجيل البحث فى هذا الموضوع حتى تتغير الظروف القائمة ؛ أما سوريا فكانت تقبل كذلك هذا التعاون السياسى ؛ ولكن لبنان كان يرى الانفراد بشئون الدفاع والشئون الخارجية . أما اليمن فكانت ترى صعوبة تحقيق التعاون السياسى بين الدول العربية فى ذلك الوقت .

وأما النقطة التالية فكانت هى إنشاء حكومة مركزية للبلاد العربية كلها . ولكن حكومات العراق وشرق الأردن والمملكة السعودية واليمن ولبنان إستبعدت هذه الفكرة . فى الوقت الذى كانت فيه سوريا تفضل أقوى أداة للتعاون المشترك ، وفى حالة تعذر ذلك ينشأ نظام آخر من الاتحاد أو الاتفاق أو الحلف .

. . . . . .

وأما عن أداة التعاون فقد كان كل من العراق وشرق الأردن يميل إلى تكوين إتحاد له سلطة تنفيذية . وجمعية تمثل فيها كل الدول المشتركة ، ويعاون هذا الإتحاد لجنة تنفيذية تمثل جميع نواحى التعاون السياسى والاقتصادى والثقافى والاجتماعى . ويكون لقراراتها قوة تنفيذية على الدول الداخلة فى الاتحاد . هذا من جانب . ونجد من جانب آخر أن اليمن لم يبد رأياً بالموافقة

على تكوين إتحاد له سلطة تنفيذية ، أو حتى على تكوين إتحاد بغير سلطة تنفيذية . وصرح الوفد اليمنى بأنه سيعرض على حكومته فكرة إنشاء هيئة من الدول العربية ، تعمل على تقوية الروابط بين هذه الدول ، وتتبادل الآراء بين أعضائها فى مختلف النواحى غير السياسية ، وعلى أساس أن يكون عملها عملا إستشارياً . هذا من الجانب الآخر . وهناك موقف سوريا بعد ذلك، وكانت ترى أنه يجب — فى حالة إستبعاد فكرة الحكومة المركزية — إنشاء نظام آخر تستمد قواعده ونظمه من أوضاع مشابهة عند الدول الأخرى ، أو تؤسس على طريقة جديدة ، تتفق مع رغبات الأقطار العربية وحاجاتها .

وبدأت المناقشة بعد ذلك على أساس الدخول فى موضوع أداة التعاون ؛ ولكن مندوب العراق حاول تأجيل المناقشة ، فى الوقت الذى أصر فيه جميل مردم بك ، رئيس وزراء سوريا ، على ضرورة البحث فوراً فى الموضوع . ولكن رياض الصلح أخذ فى التحدث ، وفى لب الموضوع ، وكشف حديثه عن إنقسام واضح فى الرأى العربى ، وعن موقف خاص فى داخل لبنان نفسها ، ويكاد يؤثر على كل المجموع العربى . لقد نقل رياض الصلح إلى المجتمعين كلمة بطريرك الموارنة فى إمكانية قيام حكومة واحدة فى البلاد العربية ، ولكنه أشار إلى ضرورة الالتفات إلى بعض الظروف الموجودة بالفعل ، ونصح بأن تبحث اللجنة أولا مشكلة الاستقلال ، لأنها والوحدة لازم وملزوم .

«فاذا تقرر بيننا أن يقوم عملنا على إحترام إستقلال كل بلد وسيادته فان قضية التعاون وأداتها يهون أمرها . ولقد صرحنا فى مجلسنا النيابى بأننا نحرص على إستقلال لبنان ، وكذلك نطلب تعاونا كاملا شاملا مع البلاد العربية ...» إذاً فلبنان يعتز باستقلاله كخطوة أولى يصل عن طريقها إلى التعاون مع العرب، وعلى أساس الاحتفاظ بحقوق السيادة الإقليمية . ولقد أثار هذا التصريح

مناقشة إشترك فيها بعض المندوبين المصريين وبعض المندوبين السوريين ، وظهر فيها إستعداد سوريا للتنازل عن كل سيادتها لكى تصل إلى الوحدة . وإعترض الهلالى بأن الاستقلال لا يمنع من أن تتبنى الدول العربية إتجاهاً سياسياً واحداً ؛ وذكر أنه يمكن الاتفاق على التعاون فى الدفاع إزاء الاخطار التى قد تعترضها أية دولة عربية . وأشار إلى الاتفاق الموجود بين المملكة السعودية والعراق ، وبينها وبين اليمن ، وأشار إلى إمكانية مد مثل هذا الاتفاق إلى جميع البلاد العربية ، وبشكل يمنع فكرة التخاصم فيما بين هذه البلاد ، ويقرر مسألة التحكيم ، ودون أن يؤثر ذلك على إستقلال البلاد العربية . واحترام كل منها لاستقلال الأخرى . وأظهر رياض الصلح موافقته على إيجاد صيغة توفق بين كل هذه الأغراض ، وإن كان قد كرر دائماً ضرورة تدعيم الاستقلال ، والوصول عن طريقه إلى التعاون . والمهم هو أن رياض الصلح قد ذكر أن هناك ظروفا خاصة فى لبنان ، يعرفها الجميع ، كما يعرفون مركز لبنان وإتصالاته مع الخارج . ومع ذلك فان اللبنانيين يعتبرون بلادهم أرضا عربية ، ووقف لبنان مع سوريا يرفض عقد معاهدة مع فرنسا تعيد إليه الإنتداب فى لون جديد . لقد رفض لبنان أن يكون للاستعمار مقرا ، أو لاستعمار شقيقاته العربية ممراً ؛ وكان لا يرغب فى أن يقال عنه أنه هو العقبة الوحيدة فى سبيل الوحدة العربية . ولذلك فان لبنان يريد الاستقلال، ويريد التعاون مع الدول العربية جميعاً .

والواقع هو أن جميع الدول التى اشتركت فى اللجنة التحضيرية كانت دولا مستقلة ، وكانت كلها قد إعترفت باستقلال سوريا ولبنان . ولكن رياض الصلح كان يرغب فى الحصول على قرارات تلقى موافقة عامة من مختلف الطوائف الموجودة فى لبنان ، والتى كانت قد إتفقت فيما بينها ، وفى الميثاق الوطنى سنة ١٩٤٣ ، على أن يعود لبنان إلى الحظيرة العربية، ويتعاون

مع دولها على وجه محدد ، ولكن بضمان إستقلاله التام وسيادته الكاملة . ولا ننسى أن قبول رياض الصلح التخلى عن جزء من سيادة لبنان كان يعطى لفرنسا فرصة كبيرة فى هذا الاقليم ، ويزيد من نفوذ أعوانها الذين كانوا يبالغون فى رؤية أخطار الوحدة العربية ، واتهام هذه الحركة بأنها تهدف إبتلاع لبنان ، وبشكل يؤدى إلى ضياع كيانه المسيحى ، وسط بحر كبير من العرب المسلمين . وهكذا يؤدى هذا التنازل من جانب رياض الصلح إلى إضعاف معسكر الوحدويين العرب داخل لبنان نفسها . كما أن خروج رياض الصلح عن الميثاق الوطنى كان يهدد بإنهاء حياته كزعيم سياسى فى إقليمه .

ولقد كانت هذه المسألة بمثابة وضع للنقط على الحروف ، وإظهار للطريق السليم الذى يمكن للمجموع العربى أن يسير فيه إذا ما كان يرغب فى رؤية لبنان معه .

وإتفقت اللجنة بعد ذلك على ميادين التعاون ، وكان ذلك يتمثل فى الشئون الاقتصادية والمالية ، بما فى ذلك التبادل التجارى والجمارك والعملة ؛ وأمور الزراعة والصناعة ، ويتمثل فى شئون المواصلات من سكك حديدية وطرق وطيران وملاحة وبرق وبريد ؛ وشئون الثقافة ، ومسائل الجوازات والجنسية وتسليم المجرمين ؛ وكذلك الشئون الاجتماعية والشئون الصحية . ثم عمدت اللجنة بعد ذلك إلى تأليف لجنة فرعية من الخبراء فى كل ميدان لاعداد مشروع عن قواعد هذا التعامل .

ووافق المندوب السعودى على مبدأ التعاون فى الميادين الاقتصادية والثقافية ولكن على أساس ملاحظة ظروف كل بلد وحالته ؛ وطلب الرجوع إلى بلده وعرض الأمر على عبد العزيز آل سعود . وهكذا أبعدت نهائيا فكرة تشكيل

حكومة مركزية للبلاد العربية ، لتعارضها مع فكرة إستقلال بعض البلاد العربية ، ولتعذر تحقيقها . وبدأ الجميع فى دراسة إمكانية التعاون .

ولقد كان الشكل العام الذى سيضم الدول العربية أساسياً لمعرفة إمكانية مثل هذا التعاون وفاعليته . فاذا فرضنا مثلا أن هناك هيئة للدول العربية . فهل يكون رأيها ملزما أو غير ملزم ؟ وإذا ما اتفق رأى خمس دول منها ، من سبع على موضوع معين ، فهل من اللازم تنفيذ الدولتين الأخريين لقراراتها ، حتى وإن كان هذا القرار يضر بمصالحها ؟ ووضح من هذا النقاش أن هناك طريقان : الأول يتلخص فى إنشاء إتحاد عربى له سلطة تنفيذية ، ويكون له جمعية تمثل فيها الدول العربية بنسبة معينة تتعلق بعدد السكان والميزانية . وتعاونه لجنة تنفيذية ، مسئولة أمام الجمعية . وتكون لقراراتها قوة تنفيذية ملزمة . ولقد تقرر بالاجماع رفض هذه الفكرة لنفس الأسباب التى رفضت من أجلها فكرة إنشاء الحكومة المركزية . أما الرأى الثانى فكان يتلخص فى تأليف إتحاد لا تكون لقراراته صفة الالزام إلا لمن يقبلها ، ويستتبع ذلك مساواة الدول المشتركة فيه ، وعلى أساس الواحدات الاقليمية ، أى على الأساس الدولى . ولقد وافقت على هذه الفكرة جميع الوفود ، فيما عدا الوفد السعودى ، الذى رأى تأجيل البحث فى موضوع التعاون السياسى إلى أن تتغير الظروف القائمة . وتلا بعد ذلك مصطفى النحاس صيغة وضعها للاتحاد الذى لا يتمتع بسلطة تنفيذية :

«تؤلف جامعة للدول العربية من الدول العربية المستقلة التى تقبل الانضمام إليها ، ويكون لهذه الجامعة مجلس يسمى مجلس جامعة الدول العربية ، تمثل فيه الدول المشتركة فى الجامعة على قدم المساواة ، وتكون مهمته مراعاة تنفيذ ما تبرمه هذه الدول فيما بينها من إتفاقات ، وعقد إجتماعات دورية للنظر بصفة

عامة فى شئون البلاد العربية ومصالحها ، وتوفيق الصلات بينها ، وتنسيق خططها السياسية ، تحقيقاً للتعاون فيها .

«وتكون قرارات هذا المجلس ملزمة لمن يقبلها . فيما عدا الأحوال التى يقع فيها خلاف بين دولة عربية وأخرى ، فى هذه الأحوال تكون قرارات مجلس الجامعة ملزمة . وتؤلف منذ الآن لجنة فرعية من أعضاء اللجنةالتحضيرية لاعداد مشروع لنظام مجلس الجامعة ، ولبحث المسائل السياسية التى يمكن إبرام إتفاقات فيها بين الدول العربية» .

ولقد دارت مناقشة حول كثير من ألفاظ هذه الصيغة . وإنتهى الأمر إلى النزول من جديد إلى ميدان الالزام ، وإلى ميدان ضرورة التخلىعنبعض السيادة والاستقلال من أجل السيادة العربية العامة . وأخيرا تعدلت الفقرة الأخيرة من صيغة مصطفى النحاس وأصبحت : «... ولا يجوز فى أية حال إتباع سياسة خارجية تضر بسياسة جامعة الدول العربية أو أية دولة منها . ويتوسط المجلس فى الخلاف الذى يخشى منه وقوع حرب بين دولة من دول الجامعة وبين أية دولة أخرى من دول الجامعة أو غيرها ، للتوفيق بينها» .

وتقدم رياض الصلح بسؤال خاص يتعلق بالفقرة التى تقول «لا يجوز فى أية حال إتباع سياسة خارجية تضر بسياسة جامعة الدول العربية أو أية دولة منها ...» ، وقال أن لبنان مثلا غير متعاقد مع دولة كبرى . فهل إمتناع اللبنانين عن عقد مثل هذه المعاهدة مع دولة ، لأكثر الدول الممثلة فى هذه اللجنة عقود معها ، يفهم منه أن اللبنانين يتبعون سياسة تضر بالجامعة ؟ ولقد أجاب الجميع بالنفى . وفهم من هذا السؤال حقيقة موقف لبنان ، الذى لا يرغب فى التعاقد مع فرنسا ، ولا يرغب فى الارتباط بانجلترا ، رغم أنمعظم الدول المجتمعة كانت مرتبطة بها . ولقد أثبت رياض الصلح أنه لن يتنازل عن

إستقلال لبنان ، سواء أكان ذلك بالنسبة لفرنسا ، أو بالنسبة لبريطانيا ، أو حتى بالنسبة للبلاد العربية الأخرى . وكان هذا السؤال يعني أن يهتم الآخرون بشئون أقاليمهم وبقية النفوذ الأجنبي الموجود فيها ، قبل أن يجبروا لبنان على إتخاذ موقف خاص يحددونه له . والمهم فى هذه المرحلة هو أن مندوب العربية السعودية قد أعلن تحفظه كذلك على نص المشروع السابق ، وإلى أن يحيط حكومته علماً به . وكان هذا التحفظ يسرى كذلك على مندوب اليمن السعيد الذى كان يراقب حوله ، وبكل إنتباه .

وإنتقل النقاش بعد ذلك إلى مسألة سوريا الكبرى ، ثم مسألة فلسطين . وذكر نورى السعيد أنه يمكن تكوين وحدة فى حالة إتفاق أصحاب الشأن ؛ ولكن جميل مردم شرح أن السوريين يرغبون فى وحدة شاملة لكل البلاد العربية ، فمن باب أولى أن يرغبوا فى تحقيق هذه الوحدة لسوريا الكبرى ؛ ولكن هناك قضية لبنان وظروفه الخاصة ، والسياسة الاستقلالية التى ينتهجها ، والسوريون يوافقون على هذه السياسة ، ويتضامنون مع لبنان فى السراء والضراء ، وفى كل ما يعود بالخير على البلاد . أما شرقى الأردن فقد فصل عن سوريا بعد أن كان يمثل متصرفيه منها ؛ وأما فلسطين فقد كانت كذلك جزءاً من سوريا . وأكد جميل مردم وجود الرغبة الحقيقية فى الوحدة السورية رغم تعذر البت فى المسألة ؛ فاذا كانت سوريا الحالية هى الجزء المستقل منها ، والقادر على التعبير عن رأيه ، فان شرقى الأردن كان لايزال مقيداً بانتداب بريطانيا التى توجه سياسته الخارجية بشكل يصعب عليه معه أن يبدى رأيه فى الاشتراك مع سوريا . وينطبق ذلك على وضع فلسطين كذلك . وإلى أن يتمتع شرقى الأردن بالاستقلال التام ، ويرتفع الحيف عن فلسطين ، فان كل بحث فى أمر الوحدة السورية يعتبر سابقا لأوانه . ولقد عقب على ذلك توفيق أبو

الهدى بأن بلاده — شرق الأردن — تعتبر من جهة دولة مستقلة ، ومن جهة أخرى دولة مقيدة بالانتداب ؛ وأشار إلى التصريح الذى رحبت فيه بريطانيا بعقد معاهدة مع شرق الأردن ، وبشكل يضعه على قدم المساواة مع بقية الدول العربية . وإقترح قيام إتصال بين حكومتى عمان ودمشق للتباحث فى المشروع حتى يخرج إلى حيز التنفيذ فى الوقت المناسب . ولكن جميل مردم رد بأن هناك أسباباً فنية تحول دون إتفاق سوريا مع شرق الاردن ، وأنه يصعب على شرق الأردن عقد إتفاق مع سوريا ، مثل إتفاق لبنان معها ، لأن الأمر ليس بأيديهم . وحينما أصر توفيق أبو الهدى على أن المعاهدة مع بريطانيا تجيز للأردن عقد الاتفاقيات الاقتصادية الجمركية دون التصرف فى السياسة الخارجية ، تدخل مندوب السعودية فى النقاش ، وسأل عما إذا كان المقصود بهذا الاتصال الأردنى السورى هو تأليف حكومة مركزية للبلدين . ولقد رد كل من المندوب السورى والأردنى بأنهما يهدفان الوحدة . فذكر الشيخ يوسف ياسين بأنه فى حالة قرارهم إنشاء حكومة مركزية للبلدين فانه يهم العربية السعودية معرفة شكلها . فتدخل مندوب العراق ذاكراً أن هذه المسائل لا ترجع إلى أعضاء اللجنة التحضيرية ، بل تتعلق بسكان البلاد . ولكن المندوب السعودى أصر على سؤاله . ورغم أن جميل مردم قد طمأنه بأن السوريون جمهوريون ، فانه قد ذكر له بأن السعودية قد إعترفت باستقلال سوريا على أنها جمهورية . ووجد نورى السعيد أنه لا يحق لأعضاء اللجنة التحضيرية النزول إلى نقاش مثل هذه المسائل ، أو التدخل فى نظم الحكم . إلا أن مصطفى النحاس رد عليه بأن المسألة خطيرة ، ويجب إيضاحها ، ويمكن لأى عضو أن يظهر تحفظه منها ، وخاصة المملكة العربية السعودية ؛ إذ أنها جارة للأردن ، ومن حقها الاستفسار عن شكل الوحدة أو الاتحاد ، وعن

إمكانية إنشاء حكومة مركزية للبلدين . ولا ينسى الجميع أن اللجنة التحضيرية قد إستبعدت هذا النوع من النظام فى علاقة أفرادهـــا ببعضهم ، وقصرت مجهودها على تقرير مبدأ التعاون بين الجميع . أما الغد فلا يعلم أحد ما يأتى به ، إلا الله . وأكد مندوب سوريا بعد ذلك أنه لايزال يرى وجود مانع قائم فى شرقى الأردن للوصول إلى إنشاء سوريا الكبرى . إذ أن إرسال القناصل وإعتماد براءاتهم لا يفيد معنى الاستقلال . كما أن السوريين قد ذكروا صراحة أنهم جمهوريون . وسيظلوا جمهوريين ، ويطالبون بضم الأجزاء الأخرى إليهم . ولكن إذا كانت سوريا قد طالبت فيما مضى بالأقضية الأربعة التى أقتطعتها فرنسا منها فى سنة ١٩٣٠ ، وضمتها إلى لبنان ، فهى تـرى الآن ضرورة تدعيم إستقلال لبنان وتدعيم سيادته . فاقترح جميل مردم على اللجنة إقرار نص يعلن إحترام إستقلال لبنان وسيادته بحدوده القائمة . ووافق الجميع على هذا الاقتراح .

وأخيراً ناقشت اللجنـة التحضيرية مسألة فلسطين ، ودعت موسى العلمى مندوب أحزاب هذا الاقليم العربى — للتحدث . وسرد العلمى ملخصاً مؤثراً لوضع العرب فى فلسطين ، ومساعيهم للاستقلال ضمن الوحدة العربية ، ومجابهتهم للحكم البريطانى المباشر ، المبنى على حبل الانتداب . وعلى سياسة إنشاء الوطن القومى لليهود . وتحدث عن هجرة اليهود وإستيلائهم على أجود الأراضى الزراعيـة . وعـن سياسة الكتاب الأبيض التى تعهـدت بريطانيـا بتنفيذها ، ولم تنفذ أى شيء منها . وشرح إستمرار هجرة اليهود ووصولها إلى أربعة أضعاف ما كان مقرراً لها فى السنوات الخمس الأخيرة . وذكر أن بريطانيا قد ألغت هذا التحديد الذى وعدت به فى الكتاب الأبيض ، ووعدت بانهائه فى مارس سنة ١٩٤٤ . وذكر موسى العلمى أنه فى وسع البلاد العربية

أن تعمل من أجل فلسطين . ومن أجل المحافظة على عروبتها ، وصيانة ما تبقى من الأراضى فى أيدى العرب : ولقد حمل موسى العلمى كل العرب مسئولية ترك أبناء فلسطين وحدهم فى هذه المعركة ، وأمام اليهود الذين إمتلكوا السهول والوديان وأكثرية الأراضى الزراعية الخصبة ، وأخذوا جهة البحر ، وأخذوا جهة الشمال ، وسدوا بين الفلسطينيين وبين سوريا ولبنان وأخذوا الشرق ، وكادوا يسدون بينهم وبين شرقى الأردن والعراق . وهاهم يأخذون الجنوب ليقطعوا بينهم وبين المصريين . ولقد إقترح موسى العلمى إنشاء صندوق قومى عربى عام ، تشترك فيه جميع البلاد العربية . وتشرف على إدارته ، فتوقف للعرب أراضى فلسطين الباقية قبل أن تضيع منهم .

وشرح موسى العلمى نشاط اليهود وصناعتهم وتسويقها فى الأسواق العربية ، وكذلك قيام هجرة اليهود عن طريق بعض الدول العربية . ووازن بين أحوال الزعماء العرب المشردين والمنفيين ، وبين نشاط زعماء اليهود وإتصالاتهم بأوربا وأمريكا ؛ وذكر أن هناك مفاوضات بين اليهود والبريطانيين تهدف تقسم فلسطين . أو جعلها كانتونات بين العرب واليهود ، أو إبقاء فلسطين وحدة كاملة ، ولكن على أساس فتح باب الهجرة الواسعة ، وعلى أن تبقى للعرب الأكثرية الاسمية . واقترح العلمى على اللجنة التحضيرية إرسال وفد يمثل الدولة العربية إلى لندن وواشنطون وموسكو للاتصال بالدول الحليفة ، وليبين لها أخطار هذه السياسة . ولكن هذا الاقتراح لم يلق تأييدا من اللجنة . وكان فى وسع الدول العربية أن تظهر تضامنها وتعاونها فى هذا الأمر الذى كان حيوياً وخطيراً بالنسبة للجميع . ولكن مما لاشك فيه أن هذه اللجنة قد خشيت من الاحراج بالنسبة للدول الأجنبية عامة ، وبالنسبة لبريطانيا بشكل خاص ؛ وكان بعض الملوك والرؤساء قد اتصل بالحلفاء فى شأن فلسطين

والمهم هو أن العطف العربى على فلسطين قد ظل عطفاً أفلاطونياً . ووافقت اللجنة على وضع ملحق للبروتوكول يتعلق بفلسطين .

(٢) بروتوكول الاسكندرية :

إنعقدت الجلسة الأخيرة للجنة التحضيرية يوم ٧ أكتوبر سنة ١٩٤٤ ، وأنجزت المهمة التى كلفت بها ، ووضعت بروتوكولا يتضمن المسائل التى تمت الموافقة عليها ، وأعدته لتوقيع أعضاء اللجنة . وإتفق فى هذه الجلسة على إذاعة بيان يلحق به نص البروتوكول .

وكان مندوب السعودية يرغب فى تأجيل نشر البروتوكول والبيان إلى ما بعد إحاطة حكومتى السعودية واليمن علماً بالأمر ، وذلك حتى لا ينشر ،وقد لا توافق أى من هاتين الحكومتين عليه ؛ ورأى أن اللجنة التحضيرية قد إجتمعت لإجراء مباحثات تعدها للمؤتمر ، وأن بلاده قد إشتركت فى هذه اللجنة على هذا الأساس ، وأنه لم يكن يتوقع أن هذه اللجنة ستضع قرارات نهائية ، وتوقع عليها ، أى أنها ستقوم بعمل المؤتمر . وبشكل لا يتطلب عقد مؤتمر آخر بعد ذلك . وعلى أثر ذلك أدخلت بعض تعديلات بسيطة على النص ووافقت اللجنة — فيما عدا وفدى السعودية واليمن — على نص البيان ، ونص البروتوكول .

ولقد نص البيان على التالى : «إنتهت اللجنة التحضيرية للمؤتمر العربى العام من أعمالها كما بدأتها فى جو رائع من الثقة المتبادلة والأخوة الصادقة والود الصميم والشعور بالمسئولية المشتركة فى هذه الظروف الخطيرة التى يتحول فيها مجرى التاريخ ، تحدوها الرغبة الملحة فى جمع شملها وتوحيد جهودها وتوجيهها إلى ما فيه خير البلاد العربية قاطبة وصلاح أحوالها وتأمين مستقبلها وتحقيق أمانيها وآمالها ، وقد كان من أعظل دواعى الغبطة والسرور أن ينضم إلى اللجنة

حضرة الأستاذ موسى العلمي العضو الممثل لعرب فلسطين ، لما لقضية هذا القطر العربي الشقيق من الخطورة البالغة والأهمية الكبرى عند العرب أجمعين(١).

«ولقد اتخذت اللجنة باجماع الوفود السورية والاردنية والعراقية واللبنانية والمصرية الكثير من القرارات الحيوية ، سواء من الناحية السياسية أو من النواحي الاقتصادية والثقافية والاجتماعية وغيرها. وإثباتا لاتفاق هذه الوفود على القرارات المذكورة ، وقع رؤساؤها وأعضاؤها البروتوكول المرافق لهذا البيان .

«أما وفدا المملكة العربية السعودية واليمن فقد ارجآ إبداء الرأى إلى مابعد عرض القرارات المذكورة على ... الملكين ... عبد العزيز آل سعود والأمام يحيي حميد الدين . ويسر اللجنة أن تنتهز هذه الفرصة السعيدة ، والتي هي بحق من أعظم الصفحات وأمجدها في تاريخ العرب ، فتزف إلى البلاد العربية ، قاصيها ودانيها ، أطيب تهانيها وأصدق أمانيها ، وترفع إلى حضرات أصحاب الجلالة والفخامة والسمو ملوك الدول العربية ورؤسائها وامرائها العظام أسمى آيات ولائها وأبلغ عبارات ثنائها ، مؤمنة أن أعمالها وآمالها والنتائج التي وصلت باذن الله إليها تحظى منهم بأوفر العطف ، وأبلغ التشجيع والتأييد» .

ولقد غلف هذا البيان بطريقة دبلوماسية ما يوجد بين البلاد العربية من تناقض في السياسة ، وتنافس داخل الحدود الإقليمية وخارجها .

أما البروتوكول فقد اشتمل على النقط الهامة ، التي دارت حولها مباحثات ومداولات ومناقشات اللجنة التحضيرية ، كما ذكرت خطوة بخطوة . وكان آخرها هو القرار الخاص بفلسطين :

---

(١) أنظر : محاضر اللجنة التحضيرية . ص ٧٠ . وأنظر : محمود كامل المحامى : الدول العربية الكبرى . القاهرة . دار المعارف . ص ٥٥٦ .

«ترى اللجنة أن فلسطين ركن مهـم من أركان الدول العربية ،وأن حقوق العرب لا يمكن المساس بها من غير إضرار بالسلم والاستقرار فى العالم الغربى ؛ كما ترى أن التعهدات التى إرتبطت بها الدولة البريطانيـة ، والتى تقضى بوقف الهجرة اليهودية ، والمحافظة عـلى الأراضى العربية ، والوصول إلى إستقـلال فلسطين ، هى مـن حقوق العرب الثابتة التى تكون المبادرة إلى تنفيذها خطوة نحو الهدف ونحو إستتباب السلم وتحقيق الاستقرار . وتعلن اللجنـة تأييدهالقضية عرب فلسطين بالعمل على تحقيق أمانيهم المشروعـة ، وصون حقوقهم العادلة. وتصرح بأنها ليست أقل تألما من أحـد لمـا أصاب اليهود فى أوربا من الويلات والآلام عـلى يد بعض الدول الأوربية الدكتاتورية . ولكن يجب ألا يخلط بين مسألة هؤلاء اليهود وبين الصهيونية ، إذ ليس أشد ظلماً وعدوانا من أن تحـل مسألة يهود أوربا بظلم آخر يقع عـلى عرب فلسطين عـلى إختلاف أديانهم ومذاهبهم .

«وبحال الاقتراح الخاص بمساعـدة الحكـومات والشعوب العربية (فى صندوق الأمة العربية) لإنقاذ أراضى العرب فى فلسطين إلى لجنـة الشئـون الإقتصادية والمالية لبحثه ... وعرض نتيجة البحث على اللجنـة التحضيرية .

«وتفوض الرئيس مصطفى النحاس مواصلـة مساعيه للافراج عن الزعيمين جمال الحسينى وأمين التميمى وغيرهما من المبعدين» .

وهكذا أتمت اللجنة التحضيرية أعمالها ، ومر عدد كبير من المشكلات فى هدوء ولفترة من الزمن ،سمحت للقيادات العربية باعادة النظر فى مواقفها وفى مصالحها وفى آمالها ،وحتى فى أطماعها .لقد إنتهت أعمال اللجنة التحضيرية وصدر البيان وتمت صياغة البروتوكول دون اصطدام بين الوحدات العربية حول مشروع سوريا الكبرى أو مشروع الهلال الخصيب . والواقع أن هذه

المرحلة من مراحل تجمع القوى العربية لم تكن ملزمة لأى من الأطراف ، وفى أى نص من النصوص . وشهدت الفترة التالية إجتماع مصرى سعودى فى رضوى ، بين فاروق وابن سعود ، فى أواخر ديسمبر سنة ١٩٤٤ ؛ ثم اجتماع شكرى القوتلى مع عبد العزيز بن عبد الرحمن فى مكه فى ٩ فبراير سنة ١٩٤٥. ومن الجانب الآخر إجتمع عبد الآله ومعه نورى السعيد مع عمه الأمير عبدالله فى بلدة الشونة فى شرق الأردن فى ٥ فبراير سنة ١٩٤٥ ؛ كما وقع اجتماع آخر بين شكرى القوتلى وفاروق فى مصر فى ١٢ فبراير من نفس السنة .

وأخيراً تم إجتماع كل من ابن سعود والقوتلى وفاروق فى مؤتمر الفيوم ، الذى درست فيه السياسة العربية بين هؤلاء القادة قبل إجتماعهم بروزفلت وتشرشل فى ٢٠ فبراير سنة ١٩٤٥ .

وعلينا أن نذكر أنه رغم وصول العرب إلى إصدار هذا البيان ، وإلى توقيع البروتوكول ، فإن آمال القوميين العرب قد صدمت صدمة كبيرة . ذلك أن هذا البروتوكول قد أخرج لهم جامعة «دول» عربية مستقلة ، بدلا من أن يقدم لهم كتلة عربية واحدة ، أو إتحاد عربى قوى متكامل بين الأجزاء. ولكن مما لاشك فيه أن تباين وجهات النظر بين القادة العرب قد أملت عليهم بشكل عام ، وعلى ممثلى مصر بشكل خاص ، ضرورة الإقتناع بهذه المرحلة، تمهيداً للأوضاع فى مرحلة قادمة ، ودون أن يكون تسرعهم فى مسألة الوحدة أو الاتحاد مساعدا على نمو قيادات معينة تعمل لمصلحتها ومصلحة أسرها قبل أن تعمل لمصلحة العرب المباشرة .

ولقد كانت الفرحة كبيرة ، وفى كل مكان ، بالوصول إلى هذا البروتوكول . وبقى أن يوافق عليه ملكا السعودية واليمن ؛ وتمت هذه الموافقة فى ٧ يناير بالنسبة للسعودية ، وفى ٥ فبراير بالنسبة لليمن .

وكان مصطفى النحاس قد سار فى أثناء مشاورات الوحدة ، ومع اللجنة التحضيرية ، خطوات واضحة نحو الاتحاد العربى ، وبذل جهوداً للتوفيق بين الوجهات المتناقضة ، والآراء المتضاربة ؛ وعمل علي تذليل العقبات ،ومحاولة الوصول إلى تفاهم . ولقد ساعد كل ذلك على زيادة نفوذ هذا الزعيم ،وخارج حدود مصر ، وفى الوقت الذى كان منافسوه يخشون نفوذه داخل مصرنفسها . وكان فاروق لا يرتاح إلى وجود مصطفى النحاس على رأس الوزارة المصرية ، إذ أنه كان قد إستلمها مع حادثة ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ ، وتحت ضغت السياسة والقوة البريطانية السافرة . وكانت هذه الحادثة أهانة لفاروق ، وفى عقرداره ، فقرر ألا يستمر مصطفى النحاس فى انتصاراته . وكانت السفارة البريطانية قد أصبحت فى غير حاجة إلى الاصرار على وجودذلك الرجل الذى يمكنه تنفيذ شروط معاهدة ١٩٣٦ فى الحكم ، خاصة وأن ميدان عملياتها الحربية كان قد إمتد فى ذلك الوقت بعيدا عن حدود مصر ، وكانت قوات الحلفاء قد نزلت إلى أوربا نفسها ، وأخذت فى الوصول إلى نصر بعد آخر . ووقعت الوفود العربية بروتوكول الاسكندرية يوم ٧ أكتوبر . وأقال فاروق مصطفى النحاس فى اليوم التالى . وكان إنفصال مكرم عبيد عن الوفد ، وإنشائه حزب الكتلة ، ونشرة للكتاب الأسود ، وإتهامه مصطفى النحاس بالعمل فى الميدان العربى حتى يحول أنظار المصريين إلى الخارج ، وحتى ينسى المصريين سجله وتهديمه لمصر . كان كل ذلك من الأسباب التى إستند إليها الملك الشاب لإستعادة سلطته ، وبشكل لا يسمح لأى قيادة وطنية بالنمو إلى جواره .

ولقد إستلم الوزارة فى مصر بعد مصطفى النحاس أحمد ماهر ، وأصبح عليه أن يشرف على رئاسة اللجنة التحضيرية . ولقد أظهر أحمد ماهر من الغيرة على القضية العربية ما أظهره مصطفى النحاس من قبل ، وأخذ فى دراسة الاتجاهات . وتعهد بأن يضع السياسة العربية فوق كل إعتبار ، ويتحمل

مسئوليتها ، وبصفتها سياسة عربية . حقيقة أن وصوله إلى الحكم لم يكن يعنى تراجع مصر عن السير فى السياسة العربية ، ولكن هذا التغير فى وزارة مصر قد أجل النشاط فى هذا الميدان لفترة من الزمن . وكان من المفروض أن يجتمع وزراء خارجية الدول العربية فى اللجنة الفرعية السياسية فى منتصف نوفمبر سنة ١٩٤٤ ، ولكن ردود كل من السعودية واليمن الخاصة بالموافقة على البروتوكول لم تكن قد وصلت بعد ، فأخر ذلك من إجتماع اللجنة الفرعية السياسية . ولكن إشتراك عبد الرحمن عزام فى الوفد المصرى الخاص باللجنة التحضيرية ، وتعيينه فى وزارة الخارجية المصرية كمسئول عن السياسة العربية ، وإرساله بعد ذلك كأمير للحج ، سهل بعض الشىء ، وساعد على التخلص من هذه العقبات . ولقد ذهب عبد الرحمن عزام إلى الحج يحمل خطابات من الملك ورئيس الوزراء إلى ابن سعود ، وسرعان ما صدرت أوامر الملك السعودى إلى مندوبه الشيخ يوسف ياسين بتوقيع البروتوكول ؛ كما إتصل بامام اليمن وطلب منه القيام بنفس الشىء . والمهم هو أن بروتوكول الاسكندرية سيمهد الطريق أمام عمال اللجنة الفرعية السياسية ، التى كان عليها أن تضع ميثاق الجامعة .

(٣) اللجنة الفرعية السياسية :

بدأت اللجنة الفرعية السياسية إجتماعاتها فى وزارة الخارجية المصرية منذ ٤ فبراير ، وفى وقت تطورت فيه الأحداث بسرعة ، نتيجة لاغتيال بعض الارهابيين الصهيونيين للورد موين ، وزير الدولة البريطانى فى الشرق الأوسط ، ولاتخاذ اليهود عامة هذا الحادث سلاحاً للضغط على بريطانيا ، ولارهابها بمصير كل وزير بريطانى قد يتشدد فى موقفه تجاه الأطماع الصهيونية . وكانت القوات الغربية مع قوات الاتحاد السوفيتى تواصل إنتصاراتها فى كل الجبهات ، وشعر

العرب بضرورة توحيد الصفوف ، حتى يتمكنوا من إنشاء جامعتهم، والدفاع عن مصالحهم ، حتى وإن كان ذلك بأضعف الإيمان .

والواقع أن اللجنة الفرعية السياسية كان عليها أن تسير حسب الخطوط العامة التى وضعها بروتوكول الاسكندرية ، وتحاول أن تضع نظاماً أوبرنامجاً أو ميثاقاً يترجم هذه المبادىء من الناحية العملية . وكان ذلك هو ما رآه جميل مردم بك ، رئيس وزراء سوريا ، فى أهداف هذه اللجنة الفرعية السياسية ؛ وإن كانت الأحداث قد تكاتفت ، مع تفاعل القوى الموجودة فى الميدان ، وأدت إلى عدم الوصول إلى كل هذه الأهداف كاملة ، خاصة وأن موقف بعض الدول العربية كان قد بدأ فى التأثر بموقف الدول العربية الأخرى ، ورأت بعض الوفود التقدم سريعاً بسلسلة من التحفظات ، كانت قاسية على خط سير العرب ، وكانت تعرقله ، أكثر مما أن تعمل على تسهيل الطريق أمام هذا الركب العربى .

ولقد بدأت الجلسات بخطاب ترحيب من محمود فهمى النقراشى ،وزير الخارجية المصرية ، ورئيس اللجنة الفرعية السياسية ؛ ثم تلاه هنرى فرعون مندوب لبنان ، وأكد إستعداد دولته للتعاون المجدى مع جميع الدول العربية . وجاء بعد ذلك عبد الرحمن عزام ، عضو اللجنة ، لكى يعرض على المجموع برقية أمام اليمن التى يشكر فيها الجميع على حسن سعيهم ، ويذكر فيها أن موضوع إشتراك اليمن السعيد فى الجامعة هو قيد الدرس والبحث . وصحب ذلك برقية أخرى من الأمام تتضمن موافقته على بروتوكول الاسكندرية،وبرقية ثالثة منه كذلك بعدم حضور مندوبه عن اليمن فى اللحظة الفرعية السياسية ، نظراً لضيق الوقت . ثم إنتقلت اللجنة بعد ذلك إلى أعمالها .

وعرض على اللجنة الفرعية السياسية مشروعان للميثاق الخاص بجامعة

الدول العربية : الأول قدمه نورى السعيد ، والثانى قدمه هنرى فرعون ؛ وكل يلخص فيه وجهة نظر بلاده ، ويقدمه باسم الوفد الذى يرأسه. وسيكون عمل اللجنة الفرعية السياسية هو محاولة واضحة للتوفيق بين هذين المشروعين ، وبالاضافة إلى تلك المبادىء التى تقدمت بها المملكة العربية السعودية، وطلبت ضرورة الاستئناس بها فى أثناء المناقشات .

ولقد طلبت اللجنة الفرعية السياسية كذلك دعوة مرسى العلمى لحضور جلساتها ، رغم عدم إمكان تقيده بقرار خاص بفلسطين فى أثناء المناقشات . ولكن الوفود العربية أجمعت على عدم تمكنها من تجاهل رأى فلسطين من ناحية ، كما أجمعت من ناحية أخرى على ضرورة تأييد عرب فلسطين بكل وسيلة ممكنة . فدعى موسى العلمى دون ذكر أن رأيه سيكون إستشارياً .

وكانت المملكة العربية السعودية قد تقدمت بأسس ثابتة ترى ضرورة مسايرة مناقشات اللجنة السياسية لها فى أثناء عملها لصياغة الميثاق ، ومن اللازم سردها ومعرفة كهنها حتى نتمكن من معرفة تأثيرها على المشروعين العربيين الآخرين ، التى تقدم بهما كل من العراق ولبنان .

كان المبدأ الأول ينص على عقد حلف بين الدول العربية يهدف تكافلها وتعاونها ، لسلامة كل منها ، وسلامة مجموعها ، ويتضمن حسن الجوار بينهم ، وكانت المملكة السعودية قد خطت فى هذا الطريق خطوة واضحة، باتفاقياتها السابقة مع كل من العراق واليمن . ولكن هذا المبدأ يزداد وضوحاً بذكر أنه من المفهوم أن لكل دولة الحق فى أن تعقد مباشرة ، مع أى دولة عربية أخرى، إتفاقيات لسلامتها ، ومن غير أن تكون هذه الاتفاقيات ضارة باحدى الدول العربية ، ويكون هدفها هو ضمان حسن الجوار ، والتعاون الأخوى بين الجميع. وهكذا جاء المبدأ الثانى لكى يزيد شرح المبدأ الأول ، ويزيد من إيضاحه .

أما المبدأ الثالث فكان ينص على أن تكافل العرب ، وتحالفهم وتضامنهم ، ليس موجهاً إلى أية غاية عدائية نحو أية أمة أو دولة أو جماعة من الدول ، وإنما هو أداة للدفاع عن النفس ، ولإقرار السلم وإستمراره ، ولتأييد مبادىء العدل والحرية ، وللجميع . أما المبدأ الرابع فقد نص على أن الحرب محرمة بين الدول العربية ، وأن كل خلاف قد ينتج بين طرفين فى المجموعة العربية يجب أن ينظر إليه بطريق الاصلاح والتوسط أو بالتحكيم على أصول العدل والقسط بين الأخوين ، وللوصول إلى إنفاذ مالم ينفذ من تعهدات ، وحل كل خلاف وفى حالة إمتناع أحد الطرفين عن قبول التحكيم ، أو عن الاذعان لما حكم به ، فللدول العربية نصيحته ودعوته للحق ؛ فاذا بغى واعتدى ، فلها بعد التشاور أن تقرر ما تراه لإيقاف الاعتداء ، وإقامة القسط فى ساحة الأمة العربية .

والواقع أن هذه المبادىء كانت تقرب فى شكلها إلى المطالب عنها إلى المقترحات ، وكانت تنص على شكل الجامعة وتحاول الحصول على ضمانات وقائية تواجه بها هذه الدولة ما قد ينجم عن إشتراكها فى مثل هذا الحلف أو الجامعة العربية من أضرار أو أخطار قد تصيب سلامتها . والواقع أنه قد وضح منها أنها كانت ضمانات موجهة ضد الهاشميين ، وضد ما تخشاه من نياتهم وخططهم فى الأيام القادمة . ووكذلك كانت السعودية تحتاط مما قد ينشأ بين العراق وشرقى الأردن من إتفاق ، قد يضر بمصالح المملكة العربية السعودية وترى هذه المملكة تحريم الالتجاء إلى القوة والحرب ؛ وتطالب بفرض مبدأ التحكيم الجبرى بين العرب .

ولقد إستمرت بعد ذلك المبادىء التى تقدمت بها السعودية ، فنص المبدأ الخامس على ضرورة الاتفاق منذ البداية على أن نظام سوريا ولبنان

كجمهوريتين سيستمر مع فى نفس الوقت الذى يستمر فيه تمتع هاتين الدولتين بالاستقلال التام ؛ وذلك تجنبا للمشاكل بين الدول العربية . وجاء هذا المبدأ صريحاً فى الالحاح على النظام الجمهورى ، وكان يهدف الحيلولة دون بلوغ الأمير عبد الله فى عمان ، أو غيره من الأمراء الهاشميين ، السيطرة على عرش سوريا . وأثبت ذلك أن السعودية كانت لاتزال تخشى ، وحتى بعد التوقيع على بروتوكول الاسكندرية ، من أن تقوم الدول الهاشمية بمحاولات جديدة لإنشاء سوريا الكبرى ، أو مشروع الهلال الخصيب . والواقع أن الأمير عبد الله كان لا يظهر إلا مناوءة واضحة للسعودية ، وكان يظهرها بطريقة أكثر وضوحا من الهاشميين فى العراق ، خاصة وأن هؤلاء الأخيرين كانوا قد إرتبطوا بعاهل الجزيرة بمعاهدة واضحة . ولقد كان الأمير عبد الله لا يعترف حتى ذلك الوقت بما يسمى بالمملكة العربية السعودية ، ولا حتى بشرعية حكم السعوديين للحجاز ، ويظهر ذلك واضحا من مذكراته التى نشرها ، والتى ذكر فيها أن المملكة الحجازية المنضمة إلى نجد «هى عقدة العقد لدى العالم الإسلامى بأجمعه» ، وبنى ذلك على أنه محظور على هذا العالم العربى الكريم أن يقوم بواجبات معتقداته كما يريد ، وأن الاقلية المتعصبة المتحكمة فيه ليس لها فى قديم الإسلام ولا جديدة من فضل. كما أن الوقت لم يكن قد مر سريعا على خطاب الأعير عبد الله إلى المندوب السامى فى فلسطين ، فى ٥ أبريل سنة ١٩٤٤ ، والذى نعى فيه على ابن سعود ما يعمله الأمريكيون فى البلاد المقدسة فى أثناء التنقيب على المعادن ؛ وهو نفس الخطاب الذى أهاب فيه بابن سعود، وبصفته حامى الحرمين ، أن يتصرف كمسلم ، حتى لا يغير الأمريكيون من أخلاق أهل البلاد المقدسة ، فيصرفونهم لأعمال الدنيا — وكأنه هو كان يعمل للآخرة .

أما بقية المبادىء التى تقدمت بها المملكة السعودية فكانت تذكر أن المسعى لتوحيد الثقافة ، وتوحيد التشريع بين الدول العربية كلها هو عمل مشكور ؛ إلا أن ظروف المملكة السعودية ، ووجود البلاد المقدسة فيها ، يجعل لها وضعاً خاصاً ، ويجبرها على الامتناع عن تنفيذ أى مبدأ فى التعليم أو التشريع يخالف قواعد الدين الإسلامى وأصوله . وثبت بذلك أن المملكة السعودية لا يمكنها مسايرة الأقاليم المتحررة ، إذ أنها قد ربطت نفسها بالمحافظة على بلاد الإسلام ، وعلى تطبيق المبادىء الاسلامية فيها .

أما فيما يتعلق بمعاملات الدول العربية وتجارتها وتقوية إقتصادياتها ، وباعتبارها أمة واحدة ذات مصلحة مشتركة ، فان السعودية قد نصت على ضرورة ألا يحرم هذا التعاون أحداً من حريته فى إدارته المالية والاقتصادية لبلاده ، وداخل حدود دولته ، وبكامل سلطته ، وحسب الظروف التى تقتضيها مصالحه .

ولقد كان من حق السعودية أن تتقدم بهذه المبادىء ، وهذه التحفظات ، حتى وإن كانت أساسية ، خاصة وأن الأمير عبد الله كان يواصل المساعى ، ودون توقف ، للوصول إلى عرش سوريا ، وكخطوة أولى لزيادة النفوذ الهاشمى فى كل منطقة الهلال الخصيب . وكان قد أعلن أنه من الواجب على كل من بغداد وعمان أن يسيرا على سياسة هاشمية واحدة ، وتكتيل الجهود للقضاء على من يريد إخراج القضية العربية عن مبادىء النهضة الأولى ، أى النهضة التى قام بها الشريف حسين بن على فى أثناء الحرب العالمية الأولى . وكان الأمير يخص بهذه الخطة العمل فى الاقليم السورى ، ويدعى قيام تفاهم سعودى سورى لبنانى خطير ، ويصرح بضرورة إعادة الدعوة الهاشمية إلى هذه المناطق . إن مثل هذا الموقف ومثل هذه التصريحات التى نشرها الأمير

فيما أسماه بمذكراته لكفيلة بأن تجعل بقية المجموع العربى ينظر إليه على أنه طالب ملك وعز وجاه فى أقاليم مجاورة ، بعد أن فشل فى الوصول إليها فى إقليمه ؛ ويطالب بها وبشكل يتعارض مع مصالح جيرانه الذى يحاول إتخاذ إجتماعهم تكئة للوصول إلى تحقيق أغراضه الشخصية والأسروية . ويدل ذلك على إنعدام الثقة تماماً بين القيادات العربية ، التى إجتمع ممثلوها لوضع ميثاق الجامعة ، وحتى بعد أن قاموا بالتوقيع على بروتوكول الاسكندرية . ولكن ، هل كان فى وسع هذه القيادات أن تصل إلى نتيجة إيجابية ، إذا ما كانت قد وصلت إلى جلسات اللجنة الفرعية السياسية ، وبعضها قد أعد خناجره لطعن الآخرين؟ حتى وإن كانت هذه الخناجر قد أخفيت تحت العباءات العربية الفضفاضة ؟ .

لقد بدأت المناقشات ورأى مندوب لبنان إتخاذ مشروعه أساساً للمناقشة ، خاصة وأنه كان قد إشتمل على جانبى من المشروع العراقى ، وفى نفس الوقت الذى إقترب فيه عنه من الملاحظات السعودية ، ومن أحـــكام بروتوكول الاسكندرية . وإقترح نورى السعيد تلاوة المواد المتشابهة فى كل المشروعين اللبنانى والعراقى . والتباحث فى كل مادة منها قبل الاستمرار مع المادة التالية . وإتفق الجميع على أن يكون عملهم هو وضع «ميثاق جامعة الدول العربية» . وجاءت بعد ذلك الديباجة ونصت على :

«تنفيذاً للبروتوكول الموقـــع عليه يوم السبت ٢٠ شوال سنة ١٣٦٣ (الموافق ٧ أكتوبر سنة ١٩٤٤) من ممثلى كل من الدول المصرية والسورية والأردنية والعراقية والعربية السعودية واللبنانية واليمنية ، والذى نص على تثبيت الصلات الوثيقة والروابط العديدة التى تربط بين البلاد العربية جمعاء ، وتوطيد هذه الروابط وتدعيمها ، وتوجيهها إلى ما فيه خير البلاد العربيـة قاطبة ، وتأمين مستقبلها وتحقيق أمانيها وآمالها ، وذلك إستجابة للرأى العربى العام فى جميع الأقطار العربية ، إتفق المندوبون المفوضون على ما يأتى ...» .

ولقد سارت المناقشات بعد ذلك حول شروط العضوية فى الجامعة ، وإجراءات الإنضمام التى تسرى على الدول فى المستقبل ؛ واشترط لذلك العروبة والاستقلال ، وتصريح يصدر من الدولة فى هذا الشأن ، وموافقة مجلس الجامعة على ذلك . وهكذا تألفت الجامعة فى مادتها الأولى من: «الدول العربية المستقلة الموقعة على هذا الميثاق ، ومن الدول العربية الأخرى ، التى ترغب فى الانضمام إلى الجامعة . بطلب يودع فى السكرتارية الدائمة . والتى يقرر مجلس الجامعة قبولها فى أول إجتماع يعقد بعد تقديم الطلب» . وإتفق على أن مجلس الجامعة يتخذ مقره الدائم فى مصر ، وإن كان له أن يجتمع فى أى مكان آخر يعينه ؛ وعلى أن ينعقد مجلس الجامعة إنعقاداً عادياً مرة فى كل عام ، وينعقد بصفة غير عادية كلما تدعو الحاجة ، بناءاً على طلب دولتين من دول الجامعة ؛ ويكون إنعقاده العادى فى كل من شهرى مارس وأكتوبر من كل سنة . وهى المواد الرابعة والخامسة من الميثاق . أما المادة السادسة فقد نصت على تكوين سكرتارية دائمة للجامعة ، تتألف من أمين عام . ومساعدين ، وعدد كاف من الموظفين ؛ وعلى أن يعين مجلس الجامعة الأمين العام الذى يكون فى الوقت نفسه أمينا للمجلس . وإتفقوا على صياغة ملحق لهذا الميثاق ، يعين أول أمين عام للجامعة ، ويعطيه السلطة لتعيين الموظفين اللازمين للقيام بأعمال الجامعة ؛ وعلى أن ينص هذا الملحق على وضع مجلس الجامعة للنظام الخاص بأعمال السكرتارية ، وشئون الموظفين . وأصبح على الأمين العام أن يضع فى بداية كل سنة مشروع ميزانية الجامعة ولجانها الدائمة ، ويعرضه على مجلس الجامعة للموافقة عليه . ويتحدد فى ميزانية كل سنة نصيب كل دولة من دول الجامعة من المصروفات . ولقد أعطت المادة الثامنة لأعضاء مجلس الجامعة وموظفيها وأعضاء لجانها الامتيازات والحصانة الدبلوماسية أثناء قيامهم

بعملهم ، ونصت على أن يكون الأمين العـــــام بدرجة سفير ، والأمناء المساعدون بدرجة وزراء مفوضين ؛ وسينعقد المجلس للمرة الأولى بدعوة من رئيس الحكومة المصرية ، ثم بعد ذلك بدعوة من الأمين العام ، ويتناوب ممثلوا دول الجامعة رئاسة المجلس فى كل إنعقاد .

لقد كان من السهل الإتفاق على العموميات ؛ ولكن الأمر بدا أكثر صعوبة مع الدخول فى الخصوصيات ، أو فى العلاقات الخاصة بين الـدول العربية وبعضها. ولقد جرت مجادلة عنيفة مع مناقشة المادة العاشرة ، والتى كانت تتعلق بسيادة الدولة وبمسألة التحكيم وبسلامة الاستقلال . وظهر فى أثناء هذا النقاش تمسك كل من العربية السعودية ولبنان بمبدأ السيادة الكاملة والاستقلال التام ؛ وذكر المندوب اللبنانى فى أثناء النقاش أنه : «لا يستبعد إعتداء دولة عربية على أخرى» ؛ وأدى ذلك إلى ضرورة إحتراس العربى من العربى ، وفى وقت إجتمعوا فيه باسم الوحدة أو الإتحاد . وثار جدل كذلك حول المنازعات وإجراءات التحكيم . وإمكانية إنشاء محكمة عدل عربية ؛ وكان لبنان يخشى تحكيم الجامعة إجبارياً بين العرب ، وبشكل قد يحرم لبنان يوما من بعض مظاهر سيادته . أو يوقعه تحت حكم لا يتمشى مع إتجاهاته ، حتى وإن كان نتيجة لتحكيم دول عربية .

ولقد حاولت المملكة العربية السعودية بعد ذلك أن تحتفظ لكل دولة من الدول المشتركة بحرية عقد الاتفاقيات مع الدول الأخرى ، وإتفق الجميع على ذلك ، وعلى حق كل من الدول العربية فى الاشتراك فى أية جامعة أو مؤسسة دولية أخرى ، وعلى أساس ألا يتعارض ذلك مع نصوص هذاالميثاقوروحه. كما إقترح مندوب السعودية وضع لفظ يعنى إلتزام كل دولة من دولالجامعة بألا تقوم بأى عمل تمس بالأوضاع القائمة فى إحدى الدول الموقعة على الميثاق، وكان ذلك أساس المادة الرابعة عشر ، التى نصت على أن : «تتعهد كل دولة

من دول الجامعة أن لا تقوم بعمل يرمى إلى تغيير الأوضاع القائمة فى إحدى الدول المشتركة فيها» .

وجاء بعد ذلك دور التعاون فى الشئون الاقتصادية والاجتماعية ، وإن كان هذا التعاون ، وهو الاساس ، قد جاء «بقدر ما تسمح به نظم كل دولة وأحوالها» . ورأوا تشكيل لجان دائمة من الخبراء ، تمثل فيها الحكومات المشتركة ، لوضع قواعد التعاون ومداه .

وجاءت فى أثناء هذه الجلسات حادثة إغتيال الدكتور أحمد ماهر ، رئيس الوزراء المصرى ؛ فأرجأت اللجنة الفرعية إجتماعاتها . ثم رأسها عبد الرحمن عزام ، نتيجة لتولى محمود فهمى النيراشى رئاسة الوزارة . وفى أثناء ذلك تقدم نورى السعيد بمذكرتين : الأولى خاصة بإستقلال الدول العربية وحقوقها وإرتباطها مع الدول الأجنبية ؛ والثانيه خاصة بالتحكيم بين البلاد العربية وبعضها ؛ وكان ذلك رجوع بأعمال اللجنة السياسية إلى الوراء.ووقف سمير الرفاعى . مندوب شرقى الأردن ، يشرح وجهة نظر زميله رئيس وزراء بغداد فى أثناء غيابه . وطالت المناقشة ، وظهرت منها الرغبة فى التقدم بتحفظات جديدة . وإضطر جميل مردم بك إلى أن يذكر أن الموقف لا يستدعى النزول إلى موضوعات لا تمس عمل الجامعة ، وخاصة إذا كانت تتعلق بإمتيازات الشركات ... وما إلى ذلك . ولما كانت هذه الملاحظة غير كافية للعودة إلى صلب عمل اللجنة ، إضطر جميل مردم إلى أن يعلق من جديد بأنه يندهش لرؤية العراق ، وهو البلد الذى كان يسير فى مضمار التضامن العربى أكثر من الكل ، يتحفظ الآن أكثر من الكل . وقال : «مسألة لبنان ، أنا حقيقة أقدر الحالة القائمة فيها حق قدرها ، وأرى من الواجب علينا أن نطمئنهم ، ولكنهم سايرونا الآن وتركوا التحفظ ، ولم يكن منتظرا من العراق

أن يتحفظ ، وهو أول بلد نادى بالقضية العربية وسعى لتحقيقها ، وعمل على هذا الاجتماع » . لقد كان أولى بالوفد العراقى أن يتجنب ذلك ، وأن يعين على تدعيم الروابط ويكون رائدة فيها التقدم والتوسيع ، لا التراجع والتضييق . ولقد سرى فى هذا الوقت مفهوم خاص يحاول ربط موقف العراق بالمصالح البريطانية فى المنطقة ، وخوف بريطانيا فى أن يرتبط العراق بجامعة عربيةقوية تلزمه بتنفيذ قراراتها ؛ وينقاد بذلك إلى السياسة العربية المتحررة التى كانت تهدف محاولة تخليص البلاد العربية من المعاهدات التى تربطها بالدول الغربية . والواقع أن هذا المفهوم كان له نصيب من الصحة ، وإن لم يكن بالنسبة لبريطانيا ، فبالنسبة للمصالح والأطماع الشخصية والأسروية التى ربطت نفسها بالغرب ، وعلى طريقة الزواج الكاثوليكى . وأدى ذلك إلى إضعاف سلطة الجامعة العربية ، حتى قبل تنشأ ، وفى غير صالح العرب . وأخيراً ، فان كثرة التحفظات كانت تثير الشكوك فى أذهان العرب ، وبشكل جعل من كل دولة عربية تحتاط من الدولة الأخرى ، بدلا من التقارب بين الجميع .

وإستمرت المناقشات بعد ذلك حول إمكانية توسع الدول أعضاء الجامعة فى علاقاتها مع بعضها ، وإشتراكها فى منظمات دولية أخرى ، وفى تنفيذ قرارات مجلس الجامعة فيها . ونص فى نهايتها على أن نظام الحكم فى كل دولة من دول الجامعة هو حق من حقوقها ، وتتعهد كل دولة من دول الجامعة أن لا تقوم بعمل يرمى إلى تغيير نظام الحكم فى إحدى الدول المشتركة فيها .

وجاء بعد ذلك إعادة قراءة مشروع الميثاق ، وأثيرت معه مشكلة فلسطين وضرورة تمثيلها ، وإشتراك ممثلها فى مجلس الجامعة . ثم أثير بعد ذلك موضوع إشراك العناصر العربية الأخرى غير المستقلة فى الجامعة . وناشد عبد الرحمن عزام اللجنة ألا تقفل باب الأمل والرجاء فى وجه هؤلاء ، لأن هذا الميثاق

يعمل لأمة آنية ، وأنه ليس هناك معنى لحرمان ثلاثين مليونا من هذه الشعوب من الاشتراك فيها . فاستقر الرأى على وضع نصوص خـاصة بفلسطين ، وبالشعوب العربية غير المستقلة ، فى ملاحق للميثاق .

(٤) ميثاق الجامعة :

بعد أن إنتهت اللجنة الفرعية من وضع ميثاق الجامعة ، أصبح عليها أن تعرض المشروع على الحكومات المشتركة فى الجـامعة لاقراره ، أولابداء ملاحظاتها عليه ؛ ثم دعوة اللجنة التحضيرية للاجتماع . لنظر مشروع الميثاق وتوقيعه ، ثم إنعقاد هذه اللجنة التحضيرية بعد ذلك بهيئة مؤتمر لإعلان ميثاق الجامعة رسميا ، والقيام بعد ذلك بابرام الميثاق من الدول أعضاء الجامعة . وإيداع وثائقه فى وزارة الخارجية المصرية ؛ ثم يقوم رئيس الحكومة المصرية بعد ذلك بدعوة مجلس الجامعة إلى الانعقاد ، وبعد وصول الإبرام من أربع دول من دول الجامعة .

ولقد إجتمعت اللجنة التحضيرية للمؤتمر العربى العام فى قصر الزعفران فى ١٧ مارس سنة ١٩٤٥ ، وبرئاسة محمود فهمى النقراشى ؛ واشترك فيها وفود جميع الدول العربية ، باستثناء وفد اليمن . وإتصل المؤتمر برقياً بالأمام ، وأحاطوه علما بانعقاد إجتماعهم ، وطمأنوه على أنهم سيبلغونه ما يصلون إليه من نتائج ، خاصة وأن مندوبه لم يكن قد وصل بعد . وحصل الأعضاء على مشروع للميثاق ، بعد أن كان الدكتور عبد الحميد بدوى ، وزير الخارجية المصرية ، والفقيه فى القانون الدولى ، قد قام بلمسات قانونية ضرورية فيه . وتمكن الأستاذ عبد الحميد بدوى من تقديم تفسيرات هامة ومطمئنة لأعضاء بعض الوفود ، الذين كانوا لا يصلون إلى درجة الخبرة فى الشئون القانونية ، رغم إجتماعهم لصياغة ميثاق دولى ، وله لون سياسى واضح . وتم الأمر بعد

مناقشات على موافقة الجميع على مشروع الميثاق ، وعلى الملاحق الخاصة بفلسطين وبالبلاد العربية غير المستقلة . كما استقر الرأى على تعيين عبدالرحمن عزام أول أمين للجامعة العربية .

أما الملحق الخاص بفلسطين فقد جاء فيه :

«منذ نهاية الحرب العظمى الماضية ، سقطت عن البلاد العربية المنسلخة عن الدولة العثمانية ـ ومنها فلسطين ـ ولاية تلك الدولة ، وأصبحت مستقلة بنفسها غير تابعة لأية دولة أخرى ؛ وأعلنت معاهدة لوزان أن أمرها لأصحاب الشأن فيها . وإذا لم تكن قد تمكنت من تولى أمورها ، فان ميثاق العصبة فى سنة ١٩١٩ لم يقرر النظام الذى وضعه لها إلا على أساس الاعتراف باستقلالها . فوجودها واستقلالها الدولى من الناحية الشرعية أمر لاشك فيه ، كما أنه لاشك فى إستقلال البلاد العربية الأخرى . وإذا كانت المظاهر الخارجية لذلك الاستقلال ظلت محجوبة لأسباب قاهرة فلا يسوغ أن يكون ذلك حائلا دون إشراكها فى أعمال مجلس الجامعة . ولذلك ترى الدولة الموقعة على ميثاق الجامعة العربية أنه نظراً لظروف فلسطين الخاصة ، وإلى أن يتمتع هذا القطر بممارسة استقلاله فعلا ، يتولى مجلس الجامعة أمر إختيار مندوب عربى من فلسطين ، للاشتراك فى أعماله» (١) .

وأما الملحق الخاص بالبلاد العربية غير المستقلة فقد نص على أنه: «نظراً لأن الدول المشتركة فى الجامعة ستباشر فى مجلسها وفى لجانها شئونا يعود خيرها وأثرها على العالم العربى كله ، ولأن أمانى البلاد العربية غير المشتركة فى المجلس ينبغى له أن يرعاها ، وأن يعمل على تحقيقها ، فان الدول الموقعة يعنيها بوجه

(١) أنظر : محمود كامل المحامى : الدولة العربية الكبرى . القاهرة . دار المعارف . ص ٥٦١ .

خاص أن توصى مجلس الجامعة ، عند النظر فى إشراك تلك البلاد فى اللجان المشار إليها فى الميثاق ، بأن يذهب فى التعاون معها إلى أبعد مدى مستطاع ؛ وفيما عدا ذلك بألا يدخر جهداً لتعرف حاجاتها ، وتفهم أمانيها وآمالها ، وبأن يعمل بعد ذلك على إصلاح أحوالها وتأمين مستقبلها بكل ما تهيئه الوسائل من أسباب» (١) .

ولقد إجتمعت اللجنة التحضيرية فى شكل مؤتمر فى جلسة علنية لتوقيع الميثاق رسميا يوم ٢٢ مارس سنة ١٩٤٥ ، فى قصر الزعفران بالقاهرة ؛ وكان الاجتماع برئاسة محمود فهمى النقراشى ، وإشتمل على وفود كل الدول العربية ، ومعهم موسى العلمى بصفته ممثلا لعرب فلسطين ، رغم تغيب مندوب اليمن . وأعلن فى هذا المؤتمر ميلاد جامعة الدول العربية . وتوالى الخطباء على المنبر ، وإستمرت التهانى ، للوصول إلى هذه المرحلة الهامة فى تاريخ الدول العربية . وتحدث عبد الرحمن عزام قائلا بأنه يرجو أن يكون ميلاد هذه الجامعة بشيراً يبعث المبادىء التى عاش لها رسلنا وحماها آباؤنا الأولون ... «ولا أريد أن أشق عليكم بالقاء أشعة متعددة على نواح كثيرة من رسالة الأمة العربية ، التى تعتبر هذه الجامعة رمزها ... فالحقيقة هى أن الجامعة وميثاقها ليست إلا عنوانا لميثاق غير مكتوب ، أخذه علينا آباؤنا ورسلنا من قبل ، وأخذناه على أنفسنا اليوم ... وإذا كان الميثاق الذى أمضيتموه الآن هو عنوان الكتاب ، فان الرسالة المطلوبة فى الكتاب هى المقصودة فى هذا العهد ، والعنوان يؤدى غرضه فى توجيه الرسالة إلى قدرها السعيد ، قدر هذه الأمة فى عالم جديد ... وإنى أكرر الشكر لحضراتكم إذ

---

(١) المرجع السابق — نفس الصفحة .

تفضلتم فأكرمتمونى أكون حرفا فى هذا العنوان ؛ فلتبدأ الجامعة عملها ، ويد الله تباركها وترعاها» (١) .

لقد كانت حقيقة واضحة مع هذا المولود الجديد ، إلا أنه كان يحمل من اللفظ والمعانى أكثر مما يحمله من القوة والمادة ، وأن كانت هذه هى إمكانيات الجامعة العربية يوم صدور الميثاق . وسيكون نجاح هذه الجامعة فى الميدان المعنوى أقوى بكثير من نجاحها عند نزولها إلى ميدان العمليات ، وخاصة حينما تصطدم بعقبات مادية واضحة ، تظهر ما فيها من متناقضات ، وما لبعض قياداتها من طموح وأطماع ، وخاصة مع حرب فلسطين ، ثم مع نشوب الثورة فى مصر .

(٥) الجامعة وأهميتها :

لقد تولت جامعة الدول العربية كثيراً من المشاكل التى تهم العالم العربى ، سواء من النواحى المعنوية أو الاستراتيجية أو السياسية أو المادية . وعملت الجامعة العربية فى مشكلة فلسطين ، وخاصة فى السنوات الأولى من عمر هذه الجامعة ، ورفعت صوت عرب فلسطين ، وخاصة فى كل أنحاء العالم العربى ، وأوصلته إلى مسامع القوى المستغلة الاستعمارية والصهيونية فى كل مكان . وعملت كذلك فى مشكلة إستقلال ليبيا ، وأثبتت فى هذه العمليات وجودها وقوتها وفاعليتها ، مادامت العوامل الداخلية التى تتكون هى نفسها منها لم تكن تتعارض من أجل الكفاح فى هذه المشكلات . وكانت الجامعة بهذه الطريقة أداة للتوفيق بين المتناقضات والتقليل من تعارض العوامل والأطماع ، ومن أجل الخير العام لعباد الله الصالحين .

---

(١) أحمد طرابين . الوحدة العربية : القاهرة . معهد الدراسات العربية العالية ١٩٥٩ ص ٣٨١ — ٣٨٢ .

ولكن علينا أن نذكر أن هذه المتناقضات التى حاولت جـــامعة الدول العربية أن تغطى عليها أو توفق بينها ، كانت موجودة بالفعل ،وكانت تتعلق بالقيادات العربية ، والأسر المالكة لها والحاكمة عليها ، أكثر مما تتعلق بشعوب هذه المنطقة العربية ، وكان الأمر أعمق من تباين بين نظم الحكم الموجودة فى هذا الإقليم أو ذاك ، إذ أنه كان يرتبط قبل كل شىء بالمصالح الفعلية ، والمصالح المادية ، لهذه القيادات . وفى وقت حاولت فيه القيادات الهاشمية بشكل خاص أن تزيد من إمتيازاتها ومن منطقة نفوذها . ولقد وضح ذلك أكثر الوضوح فى حرب فلسطين سنة ١٩٤٨ . وفى المـــوقف الذى وقفته القيادات الهاشمية فى شرقى الأردن والعراق فى أثناء المعركة الحربية نفسها ، وتجاه القوات المصرية . وذلك فى الوقت الذى لم تشترك فيه العربية السعودية أو المملكة المتوكلية اليمنية بقوة حربية لها قيمتها . وكان هذا التناقض بـين المصالح الفعلية للقيادات العربية فى معركة فلسطين سبباً من أسباب فشل العرب فى هذه الحرب .

وإذا كانت القوات المصرية فى حرب فلسطين قد حاولت القيام بدورها فى تحرير هذا الاقليم العربى من العصابات الصهيونية . ولوجه الله والعروبة ، فان الأمر كان يختلف عن ذلك حين بدأت مشكلة إستقلال ليبيا فى الظهور . وظهر فيها نوع من التعارض . أو التناقض بين القيادة المصرية . وقيادةالأمير محمد ادريس المهدى السنوسى فى برقة . وكان الأمر كذلك بالنسبة لموقف مصر من السودان وفى السودان . وفى السنوات التالية لانشاء جامعة الـدول العربية : ذلك لأن سياسة القصر فى مصر فى ذلك الوقت قد حاولت بدورها إستخدام جامعة الدول العربية وسيلة لفرض وصايتها على ليبيا ، ولفرض التاج الملكى على أبناء السودان . وباسم وحدة وادى النيل .

والمهم هو أن هذه المتناقضات كانت موجودة بالفعل ، رغم عمل جامعة الدول العربية على إخفائها . ونجحت فى ذلك ، وخاصة أمام أعين العرب ، وفى وقت لم تعجز فيه القوى الاستعمارية الطامعة فى المنطقة عن رؤية هـذه المتناقضات ، وعملها بالتالى على الافادة منها ، لاعبة فى هذا الميدان على هذه القيادة أو تلك من القيادات العربية النامية ، والمجتمعة سويا داخل مجالس الجامعة العربية . ولكن علينا أن نذكر كذلك أن طبيعة الأوضاع هى التى أملت على جامعة الدول العربية أن تذكر دائما فى بلاغاتها : «إن القرارات قد إتخذت باجماع الآراء» ؛ وأنه لم يكن دائماً فى الامكان الوصول إلى أحسن مما كان .

ولقد ظهر نشاط جامعة الدول العربية وأهميتها بوضوح فى الميدان الثقافى ، وتمكنت فى ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٤٥ من إقرار المعاهدة الثقافية بين الدول التى وقعت على الميثاق . ولقد نصت هذه الاتفاقية الثقافية على ضرورة تبـادل المدرسين والأساتذة والموظفين الفنيين بين البلاد العربية ، وعلى ضرورة توثيق الصلات والتعاون بين العلماء والأدباء ورجال الصحافة وأهل الفن والتمثيل والموسيقى فى البلاد العربيـة ؛ وكذلك عـلى تشجيع الرحلات الثقافية والرياضية بين هذه البلاد ، وتوثيق الصلات بين المعاهد العالية والتعليمية لتستفيد كل منها من طرائق الأخرى وأعمالها ، وتضع وسائل بحثها العلمى ومختبراتها تحت تصرف علماء البلاد الأخرى . ونصت هذه الاتفاقية الثقافية كذلك على ضرورة توثيق الصلات بين دور الكتب والمتاحف ، بتبادل النسخ المكررة فى محتوياتها وتنظيم إستفادة بعضها مـن بعض بالتصوير والاستعارة . وكذلك نصت على ضرورة إحياء التراث الفكرى والفنى العربى ، والمحافظة عليه ، ونشره وتيسره للراغبين ؛ وتنشيط الجهود التى تبذل لترجمة عيون الكتب الأجنبية ، وتنشيط الانتاج الفكرى فى البلاد العربية ، وإنشاء معاهـد للبحث العلمى والأدبى ،

وإقامة معارض دورية للفنون والمنتجات الأدبية ، ومهرجانات عامةومدرسية، وأخيرا العمل للوصول باللغة العربية إلى تأدية جميع أغراض التفكير والعلم الحديث .

ولقد عملت هذه المعاهدة على توحيد الاتجاه التعليمي والتربوي بين البلاد العربية ، ونصت على تعادل مراحل التعليم ، والشهادات التي تمنح للطلبة ؛ كما نصت على ضرورة إدخال دول الجامعة تاريخ البلاد العربية وجغرافيتها وأدبها في مناهجها التعليمية ، وبشكل يكفي لتكوين فكرة واضحة عن حياة هذه البلاد وحضارتها . وكان من نتائج هذه المعاهدة الثقافية إنشاء اللجنة الثقافية ، والمكتب الدائم لها ، والادارة الثقافية ، وكذلك شعباً قوميةفي البلاد العربية لهذا النشاط (١) .

وتمكنت جامعة الدول العربية بعد ذلك من إنشاء «معهد إحياءالمخطوطات العربية» في سنة ١٩٤٦ . وذلك للاهتمام بما يقرب عدده من مليون مخطوط عربي مبعثرة في أنحاء العالم . وتمهيداً لاختبارها وفحصها ونشر اللازم منها ، وتصوير ما يمكن تصويره . حفظا لتراث العرب .

كما تمكنت الجامعة كذلك . وفي هذا الميدان . من عقد المؤتمر الثقافي العربي الأول في النصف الأول من شهر سبتمبر سنة ١٩٤٧ : ثم من عقد المؤتمر الأثري العربي الأول في أواسط هذا الشهر نفسه في دمشق ، وذلك تسهيلا لتعاون المواطنين ، دون نظر إلى إختلاف أديان ، وللوصول إلى روح التعاون والتضامن ، تمهيداً للتكتل والاتحاد . وأصبح على علماء الآثار العرب أن يبدأوا حفرياتهم في كل من العربية السعودية واليمن .

---

(١) محمود كامل المحامي : الدولة العربية الكبرى . ص ٥٦١ — ٥٦٢ .

وإذا كانت الجامعة العربية قد فشلت فى الوصول إلى حل حاسم فى مشكلة فلسطين ، إلا أنها نجحت فى ١٧ يونيو سنة ١٩٥٠ فى عقد معاهدة «الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى» بين سوريا والعربية السعودية ولبنان ومصر واليمن . ونلاحظ هنا من جديد عدم إشتراك القيادات الهاشمية فى هذه المعاهدة. ومهما يقال فى هذه المعاهدة فانها قد نصت على أن : «تعتبر الدول المتعاقدة كل إعتداء مسلح يقع على أية دولة أو أكثر منها ، أو على قواتها ، إعتداء عليها جميعاً ، ولذلك فانها — عملا بحق الدفاع الفردى والجماعى عن كيانها — تلتزم بأن تبادر إلى معونة الدولة أو الدول المعتدى عليها ، وبأن تتخذ على الفور ، منفردة ومجتمعة ، جميع التدابير ، وتستخدم جميع ما لديها من وسائل ، بما فى ذلك إستخدام القوة المسلحة ، لرد الإعتداء ولاعادة الأمن والسلام إلى نصابهما» .

وبذلك دخلت الجامعة العربية دوراً جديداً ، هو دور التنفيذ العملى ، أو التلويح به فى وجه المعتدين ؛ خاصة وأن التصريح الثلاثى ، الذى أصدرته كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا ، لضمان عدم تغيير الأوضاع القائمة فى الشرق الأدنى العربى ، كان يعتبر إعتداءاً واضحاً على سيادة العرب ، وتثبيتاً لحكم الاستعمار الصهيونى فى فلسطين ، ولنفوذ الغرب الاستعمارى فى كل المنطقة .

الباب الثانى

حرب فلسطين

الفصل السادس

إزدياد الضغط الإستعمارى

تمكنت القوى الاستعمارية فى فلسطين ، والتى تهدف الاستيلاء على هذا الاقليم من أبنائه العرب ، أن تزيد من قواها الفعلية الموجودة فى الميدان ، وتكتل إمكانياتها الخارجية للوصول إلى أهدافها ، فى أثناء فترة الحرب العالمية الثانية . وكان اليهود هم المسئولين أولا وقبل كل شىء عن هذه العملية ، وبصفتهم القوة التى تعمل على تغيير الأوضاع فى هذا الاقليم العربى لصالحها . وقامت الدول الاستعمارية ، وخاصة بريطانيا ثم أمريكا من بعد ، برعاية المصالح الصهيونية هناك ، وفى تضارب مع مصالح العرب . وكان المعسكر العربى قد إزداد ضعفاً فى هذا الوقت . نتيجة لوجود عدد كبير من زعماء وقادة عرب فلسطين فى المنفى . أو التجائهم إلى دول المحور ؛ أما بقية الأقاليم العربية فقد كانت خاضعة خضوعاً واضحاً فى ذلك الوقت لنفوذ بريطانيا ، ودول المعسكر الغربى . ولقد إستند اليهود إلى السياسة البريطانية الموجودة فى فلسطين ، كما استندوا إلى ضعف العرب لكى يزيدوا من قوتهم . وحينما وجدوا أن الحرب تنتهى ، وبشكل يزيد من قوة الولايات المتحدة الأمريكية، عملوا على جر هذه الدولة وربط سياستها بسياستهم الإستعمارية فى فلسطين ، وذلك مع نهاية الحرب العالمية الثانية . وأعطوا لهذه العملية لوناً إنسانياً كاذباً، بعد أن ربطوا مسألة التوطن فى فلسطين بمسألة المشردين فى أوربا ، وضحايا الارهاب النازى .

(١) ازديادقوة اليهود :

كانت السياسة التى زعمت بريطانيا بأنها ستنفذها فى فلسطين هى سياسة الكتاب الأبيض الصادر سنة ١٩٣٩ ، سواء أكانت هذه السياسة مقبولة أو

مرفوضة من العرب أو من اليهود . وعملت بريطانيا على أن تتقيد بنصوص هذا الكتاب الأبيض فى المرحلة الأولى من مراحل هذه الحرب . ولاشك فى أن هذه السياسة كانت فى صالح اليهود ، إذ أنها كانت تعمل على تقويتهم فى مسألة الحصول على الأراضى ، وكذلك فى مسألة الهجرة إلى فلسطين ، حتى وإن كانت هذه الهجرة محددة ومقيدة .

أما فيما يتعلق بالأراضى ، فان الحكومة البريطانية قد أصدرت تشريعات ووضعت نظما لإنتقال الأراضى فى فلسطين إلى اليهود فى ٢٨ فبراير سنة ١٩٤٠ . وقسمت هذه النظم فلسطين إلى ثلاث مناطق : المنطقةالأولىإشتملت على القسم الجبلى الداخلى وعلى الجليل الغربى وعلى جزء من منطقة غزة . ومنع فيها إنتقال الأراضى إلى غير العرب ؛ والمنطقة الثانية إشتملت على الحولة وسهل بيسان ومرج ابن عامر ومنع إنتقال الأراضى التى يملكها الفلسطينيون العرب إلى غير الفلسطينيين العرب . أى اليهود . إلا بموافقة المندوب السامى ؛ وكان هذا يعنى إمكانية إنتقال الأراضى التى تملكها عناصر عربيةغير فلسطينية إلى اليهود . وكانت هذه المنطقة تتميز بوجود كثير من الملاك السوريين واللبنانيين فيها ؛ وأما المنطقة الثالثة فكانت تشتمل على السهل الساحلى الممتد من عكا إلى حيفا إلى يافا إلى غزة . وسمحت السلطات البريطانية بانتقال ملكية الأراضى فيها إلى اليهود . ولاشك فى تقسيم التعامل فى ملكية الأراضى بهذا الشكل كان يتمشى مع الخريطة التى وضعت لتقسيم فلسطين . إذ أنها أباحت إنتقال الأراضى فى المناطق التى كان مشروع التقسيم قد أشار باعطائها لليهود، ولكى تنشأ فيها دولة يهودية . ومنع فى المناطق الجرداء التى كان مشروع التقسيم قد تكرم بتركها للعرب . ورغم ذلك فان اليهود لم يقصروا نشاطهم على التعامل فى الأراضى الواقعة داخل المناطق المحددة لهم . بل ظهرت شراهيتهم

للاستيلاء على الأراضى فى جميع أنحاء فلسطين؛ وهكذا جاء التشريع البريطانى لكى يخدم مشروعات الإستعمار الصهيونى فى فلسطين ، رغم إدعاء بريطانيا بأنها تلتزم فى ذلك خطة الكتاب الأبيض الصادر سنة ١٩٣٩ ، والذى ينص على منع إنتقال ملكية الأراضى من العرب إلى اليهود . هذا فيما يتعلق بالأراضى

أما فيما يتعلق بالهجرة ، فان بريطانيا قد أعلنت أنها ستنفذ ما جاء فى الكتاب الأبيض سنة ١٩٣٩ بحذافيره . ولكن الأيام أثبتت أن تصريحات الحكومة البريطانية وسلطات الانتداب لم تكن تتطابق مع الواقع ، خاصة وأن سلطات الانتداب كانت تغمض أعينها عن عمليات تهريب المهاجرين ، والتى كانت تقع تحت سمعها وبصرها . ورغم غياب عدد كبير من قادة فلسطين العربية فى ذلك الوقت عن البلاد ، سواء فى المنفى أو لوجودهم فى البلاد الأجنبية ، فإن ذلك لم يمنع المنظمات العربية . وقيادات العرب الباقية فى البلاد ، من الضجيج والشكوى من هذه الهجرة غير المشروعة ، والتى كانت الجمعيات اليهودية والصهيونية تشرف عليها . وخشيت الحكومة البريطانية وسلطات الإنتداب من أن تظهر فى فترة الحرب ، بمظهر العاجز عن مواجهة الموقف ، فأصدرت بيانات أدعت فيها بأنها لن تبقى فى فلسطين من يقع فى أيديها من بين أولئك المهاجرين اليهود غير الشرعيين ، وأنها ستقبض عليهم وتبعدهم عن فلسطين ، وإلى أى اقليم آخر من أقاليم الامبراطورية التى لا تغرب عنها الشمس . وقامت هذه السلطات بالفعل بالقبض فى أوائل نوفمبر على باخرتين كانتا قد جاءتا تحملان ما يقرب من ألف وثمانمائة مهاجر غير شرعى ، وقامت بترحيلهم إلى جزر موريس ؛ ثم قامت باعتقال المهاجرين الذى أتوا فى نهاية هذا الشهر ، ولكنها أبقتهم فى بعض المعسكرات فى فلسطين نفسها . وعلينا أن نذكر هنا أن هذه العملية الخاصة بالاشراف على المهاجرين اليهود كانت تخضع

فى ذلك الوقت لجنسية هؤلاء المهاجرين ، وأصل البلاد التى يأتون منها ؛ ولا شك أن بريطانيا كانت تخشى من مجىء عناصر يهودية من الأقاليم الخاضعة للمحور وللنازيين ، بصورة مباشرة ، أو بصورة غير مباشرة . وخاصة مثل رومانيا وبعض أقاليم أوربا الشرقية ، إذ أن مجىء هذه العناصر كان يهدد بدخول عملاء النازى ووكلائه وبعض رجاله فى إقليم يعتبر فى غاية الأهمية بالنسبة للمواصلات البريطانية ، وبالنسبة لقناة السويس فى ذلك الوقت . وإعتقد العرب أن بريطانيا تحاول بالفعل تقييد الهجرة إلى فلسطين ، وكأنها تفعل ذلك فى صالحهم ، أو للاحتفاظ بكلمتها ، ولكن ظروف الحرب نفسها وظروف الامبراطورية هى التى كانت تتحكم فى هذه العملية أكثر من مصلحة العرب . ولاشك أن وضع التشريعات الخاصة بالأراضى ، مع مرونة النظم الخاصة بالمهاجرين ، كانت تقدم مصالح اليهود على مصالح أبناء البلاد الشرعيين . ولقد عمدت بريطانيا إلى تحديد الهجرة اليهودية الآتية من الأقاليم الخاضعة لنفوذ المحور ، ولكنها سمحت بها كذلك . وعلى أساس أن يكون سن هؤلاء المهاجرين فيما بين الحادية عشر والسادسة عشر ؛ وكأنها كانت تعدهم طلائع للعمل بعد فترة تقرب من خمس سنوات . وظلت على هذه السياسة حتى سنة ١٩٤٣ ؛ وحينئذ أعلن وزير المستعمرات فى مجلس العموم بأنه قد دخل إلى فلسطين فى هذه الفترة المحددة فى الكتاب الأبيض ما يقرب من ٤٤,٠٠٠ مهاجر . من مجموع الـ ٧٥,٠٠٠ الذى نص الكتاب الأبيض على إدخالهم إلى فلسطين . وأضاف وزير المستعمرات على ذلك بأنه لن يعتبر المدة التى نص عليها الكتاب الأبيض على أنها قد إنتهت . وستظل أبواب الهجرة مفتوحة ، حتى يتم دخول العدد المذكور . وأنه سيسمح بدخول ٣١,٠٠٠ يهودى آخرين إلى فلسطين . وإذا كانت تصريحات الهجرة الرسمية قد أشارت بتمام وصول هذا العدد . وبالطرق المشروعة قبل ديسمبر سنة ١٩٤٥ . وإذا كان

العرب قد توقعوا أن تعلن بريطانيا وقف دخول المهاجرين الجدد ، إلا أن شيئاً من ذلك لم يحدث . وكان إنشاء جامعة الدول العربية ، وإزدياد توسع النفوذ الأمريكي فى منطقة الشرق الأدنى ، وإزدياد إرتباط المصالح الأمريكية بمصالح اليهود ، عواملا تدفع بريطانيا إلى إستمرار دخول المهاجرين اليهود ، وبمعدل ١٨,٠٠٠ مهاجر فى السنة ، وإلى أن تتم اللجنة الانجليزية الامريكية وضع توصياتها عن المشردين واللاجئين وضحايا الحرب فى أوربا ، وتنفذ «الإنسانية» على حساب العرب .

أما فى ميدان الحكم الذاتى فان بريطانيا قد قضت هذه الفترة دون أن تسلم أية سلطة إلى العرب ؛ وإستندت إلى ظروف الحرب ، ومقتضياتها ، لكى تواصل حكم فلسطين ، وعلى أنها مستعمرة لا أكثر ولا أقل . وعلينا أن نذكر أن إختفاء القيادات العربية من الميدان خلال هذه الفترة ، بعد فشل الحركات المناهضة للحكم البريطانى فى المنطقة ، جعل عرب فلسطين يسالمون السياسة البريطانية فى بلادهم ، وينتظرون كشف الغمة ونهاية الحرب ، لكى يبدأوا فى عملهم . وكان هذا الموقف السلبى من جانبهم يزداد خطورة فى الوقت الذى عمل فيه اليهود فى فلسطين وفى بريطانيا وفى أمريكا ، وبنشاط واضح ، وبامكانيات كثيرة ، وبخطط موضوعة ومدروسة ومنسقة . وأفادالصهيونيون من سياسة بريطانيا ، حتى وأن كانت تحدد نشاطهم فى فلسطين ، لكى يزيدوا من قوتهم ، وبكل طريقة ممكنة . وأفادوا كذلك من الولايات المتحدة ، كما عملوا على تجنيد وتسليح اليهود فى فلسطين ، وقاموا بالضغط على بريطانيا ، وعن طريق الارهاب ، لاجبارها على تغيير سياستها فى فلسطين .

أما فى الولايات المتحدة فان اليهود قد تمكنوا من إستدرار كثير من العطف على قضيتهم ، وإستندوا إلى سوء معاملة السلطات النازية لأبناء دينهم

فى وسط أوربا وشرقها ، لكى يربطوا بين هذه المعاملة ، وبين مستقبل الوطن القومى لليهود فى فلسطين . ووصلت هذه الحركة إلى درجة من القوة ، ظهرت حين قدم عدد من الشيوخ والنواب الامريكيين مذكرة إلى روزفلت ، رئيس الولايات المتحدة فى ٢ نوفمبر سنة ١٩٤٣ ، وبمناسبة مرور ربع قرن على صدور وعد بلفور . وأعلنوا فيها أن الغاية من هذا الوعد هو فتح باب الهجرة أمام المشردين . والتمهيد لإقامة «دولة يهودية» فى فلسطين . وأصروا على أن هدف العالم المتمدن عند نهاية الحرب يجب أن يكون هو التمهيد لعودة اليهود إلى وطنهم . وطالبوا الرئيس روزفلت بتبنى القضية اليهودية . وطالبوه بضرورة عمل الولايات المتحدة على إلغاء سياسة الكتاب الابيض البريطانى .

وكان يهود الولايات المتحدة الأمريكية قد قاموا بعقد عدد من المؤتمرات هناك فى فندق بلتيمور فى نيويورك منذ شهر مايو . وأيدوا فيها قرارات الصهيونيين بضرورة الإسراع بانشاء دولة صهيونية يهودية فى فلسطين ، كجزء لا يتجزأ من العالم الديمقراطى الجديد . ورفضوا الكتاب الأبيض لسنة ١٩٣٩ وطالبوا باطلاق الهجرة اليهودية للتوطن فى فلسطين . وجعلها تحت إشراف الوكالة اليهودية ؛ وقرروا كذلك إنشاء جيش يهودى ، له أعلامه ووحداته . وتعترف به الدول المحاربة . وساند اليهود الأمريكيون الحركة الصهيونية . ووافقت الجمعيات الصهيونية على مواقف اليهود الامريكيين ؛ فظهر التساند بينهم . وبشكل يصعب عملية الفصل بين الامريكى اليهودى ، وبين اليهودى الصهيونى . الذى يطالب بالهجرة إلى فلسطين . وإنشاء دولة يهودية فيها .

وإزداد النشاط الصهيونى فى الولايات المتحدة الامريكية . وبشكل واضح ، حين تقدم بعض أعضاء الكونجرس الامريكى بطلب لكى يصدر البرلمان الأمريكى قراراً باطلاق الهجرة ، وإقامة دولة يهودية فى فلسطين . ثم

زاد تنافس الحزبين ، الجمهورى والديمقراطى ، على خطب ود اليهود ؛ وخاصة فى أثناء الحملة الإنتخابية ، الخاصة برئاسة الجمهورية . فى خريف سنة ١٩٤٤ . وإستتبع ذلك تقديم الوعود لهم ، وخاصة من ترومان ، فى ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٤ ، حين أصدر بياناً دعا فيه إلى ضرورة فتح أبواب فلسطين للهجرة التامة المطلقة ، والإستعمار اليهودى ، وبشكل يؤدى إلى انشاء دولة يهودية «ديموقراطية» . وسيكون لهذا العامل ، أى لتأييد رؤساء الولايات المتحدة الامريكية لليهود ، أثراً كبيراً فى إزدياد قوتهم ، وفى وقت أخطأ فيه زعماء العرب فى تقدير أهمية هذه المعونة الامريكية لليهود .

وكان نشاط اليهود فى هذا المجال السياسى ، أو داخل هذا البنيان الفوقى ، يعتبر دليلا على نشاطهم الاقتصادى الرأسمالى ، ورغبتهم فى تركيزه فى هذا الجزء الهام من أجزاء العالم العربى . ولاشك أن العناصر اليهودية العالمية كانت فى صلب تكوينها تدخل فى نطاق الرأسمالية المتاجرة أكثر من دخول كثير من العرب فى هذا الميدان من ميادين النشاط . ولم يمنع ذلك النشاط اليهود من أن يعملوا بطرق عادية ، وتحت سطح الارض ، وفى ميادين التنظيم والتسليح ، وذلك لإنشاء قوة عسكرية ، مادية ، يمكنها أن تخلق لهم مصالح إقتصادية فى فلسطين ، ويمكنها أن تواجه القوى المعارضة لها هناك ، حتى وإن كانت هذه القوى إستعمارية كذلك . وأفاد اليهود من نشاطهم السياسى لإنشاء أولى وحداتهم المحاربة والارهابية فى فلسطين ، ومنذ فترة الحرب العالمية الثانية .

وكانت الوكالة اليهودية قد تمكنت من إنشاء قوة عسكرية تابعة لها ، منذ الفترة السابقة لإعلان الحرب العالمية الثانية ، وسمتها باسم «الهاجانا» وضمت هذه القوة عدداً كبيراً من الشبان الذين تدربوا على أيدى الانجليز واليهود . ومع إعلان الحرب قامت الوكالة اليهودية باغراء عـــدد كبير من الضباط

البولنديين اليهود على الفرار من الجيش بأسلحتهم ، وذلك للافادة منهم فى الإلتحاق بقواتهم ، وفى تدريب اليهود . وتمكنت هذه الوكالة من إنشاءإدارة للتجنيد فى فلسطين ، ومن فرض التدريب العسكرى على اليهود ،رغم معارضة ذلك لنظام الانتداب وللقوانين السارية فى هذا الاقليم فى تلك الفترة.وجعلت هذه الإدارة الخدمة الإجبارية سنة ، وبالنسبة للفتيان والبنات على السواء ، ومنذ سن ١٧ سنة . ولم تقدم سلطات الإنتداب على أى عمل تجاه هذا التنظيم العسكرى فى البلاد ! .

ثم قامت الوكالة اليهودية بمجهودات فى مدة الحرب ، لكى تحصل على موافقة بريطانيا على إنشاء جيش يهودى ، يحارب إلى جانب الحلفاء.وكانت حكومة الحرب فى بريطانيا ، حكومة ونستون تشرشل ، تحاول فى ذلك الوقت الحصول على كل معونة ممكنة . والافادة من كل عامل يساعدها على الانتصار ضد قوات المحور ؛ فوافق ونستون تشرشل فى سبتمبر سنة ١٩٤٤ على إنشاء هذا الجيش اليهودى ، بقيادته وضباطه وجنوده وأعلامه . وسمح ذلك للوكالة اليهودية بالاشراف على عملية واسعة لتهريب الاسلحة ، ولشرائها وحتى من القواعد البريطانية ؛ وكذلك الاتصال باليهود فى أماكن مختلفة من العالم ، وحتى فى بريطانيا نفسها ، وحتى فى فلسطين . وتمكنت من جمع عدد كبير من الجنود ، ومن تنظيمهم وتدريبهم . وشهدت هذه المرحلة تعدد حوادث السرقة فى قواعد القوات البريطانية ، وفى صالح القوات اليهودية . وإذا كانت بعض هذه العمليات قد وضحت أمام البريطانيين ، ومع تلك الكتائب التى ساهم اليهود بها فى الحرب ، فان معسكرات كثيرة للتدريب ، ومخازن سرية ، قد بقيت بعيدة عن أعين البريطانيين ؛ وسيستغلها اليهود فى محاربة السلطات البريطانية نفسها ، وفى فلسطين .

وسرعان ما وجدت بريطانيا أن جماعات الهاجانا تكون ستاراً تختفي ورائها منظمات سرية يهودية إرهابية ، تعمل ضد السياسة البريطانية الخاصة بالكتاب الأبيض سنة ١٩٣٩ ، وضد بقاء بريطانيا نفسها فى فلسطين . وبدأت الألسن تتحدث عن عصابات الأرغون وشترن ، التى عملت على إقامة دولةصهيونية فى فلسطين ، وبقوة السلاح . وإذا كانت الوكالة اليهودية وجماعات الهاجانا قد رفضت الاعتراف بالكتاب الأبيض سنة ١٩٣٩ ، فان عصابة شترن كانت تعمل ودون أن تعترف بشرعية الإنتداب البريطانى على فلسطين ، ومن أجل إقامة دولة يهودية صهيونية تعتمد على اليهودية كدين وجنس ولغة ، ورغم أنف الجميع . ولقد حاولت الوكالة اليهودية أن تتبرأ من أعمال هاتين العصابتين الارهابيتين ، حتى لا تقوم السلطات البريطانية بوقف نشاطها فى فلسطين ؛ ونجحت بذلك فى أن تكون ستاراً يحمى هاتين العصابتين المتطرفتين ،وتحصل على وسائل ضغط واضحة على الدولة الاستعمارية المنتدبة .

وتكررت حوادث الارهاب ، ومحاولات النسف منذ بداية سنة ١٩٤٤ ، أى قبل أن يوافق ونستون تشرشل على إنشاء القوات اليهودية بستة أشهر . وكانت هناك محاولات تدمير كاتدرائية سان جورج وقت مرور المندوب السامى ، ومحاولة نسف إدارة الهجرة فى القدس وتل أبيب وحيفا ، وهى العملية التى تمت بنجاح ، وفى نفس الوقت ، فى الأماكن الثلاث . ثم إستمرت بعد ذلك عمليات إغتيال الضباط والجنود البريطانيين ، ثم عمليات تدمير نقط ومراكز الشرطة ، وقتل عدد من أفراد الشرطة ، البريطانيين . وحاولت هذه العصابات إغتيال المندوب السامى البريطانى فى فلسطين ، هووزوجته ، مكمايكل ، الذى كان سيترك فلسطين إلى السودان فى ذلك الوقت . وتتالت كذلك عمليات الهجوم على الورش والمخازن ، وتخصصت فيها عصابات

الأرغون . أما عصابة اشتيرن ، والتى كانت تضم العناصر الفدائية المتطرفة ، فانها قد أرسلت إثنين من رجالها إلى القاهرة ، وقاما باغتيال اللورد موين ، وزير الدولة البريطانية المقيم فى الشرق الأوسط فى ذلك الوقت . ولقدتمكنت قوات الأمن المصرية من إعتقالهما بعد إرتكابهما للجريمة ، وقدما للمحاكمة ونفذ فيهما الحكم . ولكن هذه العملية دلت على أن هذه العصابات الصهيونية المتطرفة قد أصبحت تمثل تهديداً للأمن فى البلاد العربية المجاورة ، وحتى فى أقوى هذه البلاد . ولكن الملاحظ أن سلطات بريطانيا لم تكن تضرب على أيدى اليهود بنفس الشدة التى كانت تضرب بها على أيدى العرب . ورغم إعتراف البريطانيين بأن هذه العمليات الارهابية تهدد السياسة البريطانية ، وتهدد مجهودات الحرب فى هذه الفترةوفى تلك المنطقة ، إلا أن عملها قد إقتصر على إصدار عدد من البيانات والنداءات ، تطلب فيها معونة اليهود أنفسهم على مساعدتها على وقف هذه العمليات . وكان موقف السلطات البريطانية هذا عاملا مساعداً على إزدياد نمو قوة اليهود ، وإستمرار عملياتهم الارهابية ضد البريطانيين ، وفى سبيل سياسة جديدة ، تسمح لهم بانشاء دولة يهودية فى فلسطين . وإذا كانت القوى العربية قد عملت على تحسين وسائلها ، وجمع إمكانياتها فى ذلك الوقت ، إلا أنها عجزت عن السيربنفس السرعة ، وبنفس نسبة القوة التى تمت بها إمكانيات اليهود فى فلسطين فى ذلك الوقت .

(٣) العرب وجامعتهم :

كان العرب قد تمكنوا فى ذلك الوقت من التوقيع على بروتوكول الاسكندرية ، فى ٧ أكتوبر سنة ١٩٤٤ ، ووقع عليه ممثلون عن الحكومات

المصرية والعراقية والسعودية والسورية واللبنانية والأردنية ، وألحق بهذا البروتوكول قرار خاص بفلسطين :

«ترى اللجنة أن فلسطين ركن مهم من أركان البلاد العربية ، وأن حقوق العرب لا يمكن أن تمس من غير إضرار بالسلم والاستقرار فى العالم العربى ؛ كما ترى اللجنة أن التعهدات التى إرتبطت فيها الدولة البريطانية ، والتى تقضى بوقف الهجرة اليهودية والمحافظة على الأراضى العربية ، والوصول إلى إستقلال فلسطين ، هى من حقوق العرب الثابتة ، التى تكون المبادرة إلى تنفيذها خطوة نحو الهدف المطلوب نحو إستتباب السلم وتحقيق الاستقرار . وتعلن اللجنة أنها ليست أقل تألماً من أحد لما أصاب اليهود فى أوربا من الويلات والآلام على يد بعض الدول الاوربية الديكتاتورية . ولكن يجب ألا نخلط بين مسألة هؤلاء اليهود وبين الصهيونيين ؛ إذ ليس أشد ظلماً وعدواناً من أن تحل مسألة يهود أوربا بظلم آخر يقع على عرب فلسطين على إختلاف أديانهم ومذاهبهم» .

وتم بعد ذلك وضع ميثاق الجامعة العربية ، فى القاهرة ، فى ١٢ مارس سنة ١٩٤٥ ؛ وتألفت بذلك جامعة الدول العربية من الدول الموقعة على هذا الميثاق ، وكانت فلسطين من أولى الأقاليم العربية التى كان لها الحق فى الانضمام لهذه الجامعة ، بعد أن تصبح دولة عربية مستقلة . ولذلك فان ميثاق الجامعة قد إشتمل كذلك على ملحق خاص بفلسطين :

«منذ نهاية الحرب العظمى الماضية سقطت عن البلاد العربية المنسلخة عن الدولة العثمانية ، ومنها فلسطين ، ولاية تلك الدولة ، وأصبحت مستقلة بنفسها غير تابعة لأية دولة أخرى ؛ وأعلنت معاهدة لوزان أن أمرها لأصحاب الشأن فيها . وإذا لم تكن قد مكنت من تولى أمورها فان ميثاق العصبة فى سنة ١٩١٩ لم يقرر النظام الذى وضعه لها إلا على أساس الاعتراف باستقلالها ؛ فوجودها

واستقلالها الدولى من الناحية الشرعية أمر لاشك فيه، كما أنه لاشك فى إستقلال البلاد العربية الأخرى . وإذا كانت المظاهر الخارجية لذلك الاستقلال ظلت محجوبة لأسباب قاهرة ... فلا يسوغ أن يكون ذلك حائلا دون إشتراكها فى أعمال مجلس الجامعة . ولذلك ترى الدول الموقعة على ميثاق الجامعة العربية أنه نظرا إلى ظروف فلسطين الخاصة ، وإلى أن يتمتع هذا القطر بممارسة إستقلاله فعلا ... يتولى مجلس الجامعة أمر إختيار مندوب عربى من فلسطين للاشتراك فى أعماله .

وكان هـذا الموقف من الدول العربية التى دخلت فى الجامعة يعتبر موقفاً صريحاً من ناحية القانون الدولى ، وهو الاعتراف بشخصية فلسطين العربية ، وبوجود وضع شاذ فيها ، وهو وضع الانتداب ، ووجود مكان لها داخل نطاق الجامعة بمجرد حصولها على الاستقلال . ولكن هذا الموقف القانونى لم يكن لهمن القوة المادية ما يسمح له بفرضه على دولة الانتداب ، أو بفرضه على القوى المادية الموجودة داخل فلسطين نفسها فى ذلك الوقت . وكان المبدأ والقانون فى حاجة إلى قوة لتدعيمه . أو لتنفيذه ، حتى لا يقتصر على كونه أفلاطونيا .

حقيقة أن جامعة الدول العربية قد جعلت من مشكلة فلسطين شغلها الشاغل وأحد أهدافها الرئيسية ، فى الفترة التالية لإنشائها ؛ ولكن طريقة إنشاء هذه الجامعة ، وعدم التزام الدول الأعضاء بتنفيذ قراراتها إلا إذا ما كان لها صفة الاجماع ، وإلا إذا وافقت كل حكومة على تنفيذ التوصية التى تتقدم بها الجامعة لها ، عملت على إضعاف قوة تنفيذ قرارات هذه الجامعة . أما الاتفاق على المبادىء ... فكان يخطى منافسة واضحة بين القيادات العربية الموجودة فى ذلك الوقت ؛ وكانت هناك مشكلات عميقة تتصل بامتداد سلطة هذه الأسرة أو

تلك ، تؤثر على علاقات هذه القيادات ببعضها ، قبل أن تجعلها تخلص في إيجاد حل لمشكلة فلسطين . وكان هذا التنافس الواضح بين القيادات العربية ، الهاشمية والسعودية والمصرية والسورية ، وفي وقت تكتل قوى اليهود ، ومساندة الولايات المتحدة الأمريكية لهم ، تمهد بالوصول إلى هزيمة العسكرية العربية .

ولكن الجامعة قامت بما كان في وسعها أن تقوم به ، وفي حدود امكانياتها وبوسائلها المشروعة ، وهي القرارات ، وخاصة في مسألة مقاطعة اليهود في فلسطين اقتصاديا . وأصدرت قراراً في ٢ ديسمبر سنة ١٩٤٥ بأنه من غير المرغوب إدخال المنتجات والمصنوعات اليهودية في فلسطين إلى بقية البلاد العربية ، وشرحت أن إباحة دخولها إلى هذه البلاد سيؤدي إلى تحقيق الأغراض السياسية الصهيونية . «فلكي أن تتغير هذه الأغراض يقرر مجلس الجامعة أن تتخذ كل دولة من دول الجامعة الاجراءات التي تتناسب وتتفق مع أصول الادارة والتشريع فيها بمنع هذه المنتجات من دخول بلادها بعد اليوم الأول من يناير سنة ١٩٤٦ ، سواء جاءتها من فلسطين مباشرة أو من طريق آخر .» ودعا مجلس الشعوب العربية غير الممثلة في مجلس الجامعة إلى أن تتضامن ، وتتعاون مع دول الجامعة في تنفيذ هذا القرار ، فتمتنع الهيئات والتجار والوسطاء والأفراد فيها عن التعامل والتوزيع والاستهلاك للمنتجات الصهيونية في فلسطين والبلاد العربية . وألفت الجامعة لجنة من الدول الممثلة فيها للاشراف على تنفيذ هذه القرارات . ولقد قامت الحكومات العربية بوضع التشريعات الخاصة بهذه المقاطعة ، وعمل ذلك على إرهاب اليهود ، وظهر الخوف على سلطات الانتداب البريطانية ، التي إعتبرت نفسها في ذلك الوقت مسئولة عن رفاهية «كل سكان فلسطين» وأخذت في التشاور مع وزارة المستعمرات البريطانية في لندن ، للتقليل من شدة وطأة هذه القرارات .

ومع نهاية الحرب ، إزداد خطر الصهيونية على فلسطين وضوحاً فى كل البلاد العربية ، وأصبح يمثل تهديداً واضحاً لهذا الشعب العربى ، وتهديداً للمنطقة بأكملها من الناحية الاقتصادية والاستراتيجية ، بل وأكثر من ذلك تهديداً لفكرة الوحدة العربية نفسها ، مادامت فلسطين ، وهى همزة الوصل بين مصر والسعودية والأردن وسوريا ولبنان . قد أصبحت مهددة بأن تخضع لنفوذ ولسلطة غير عربيتين .

وكانت الطلائع المناضلة فى العالم العربى فى ذلك الوقت تتمثل فى الطلاب وفى تلك المجموعات من العمال ، والتى كانت قد إختمرت فى أذهانها فكرة الوحدة العربية ، وفكرة ضرورة الكفاح للقضاء على الاستعمار فى كل المنطقة . ولقد قام الطلاب بدور واضح فى جميع العواصم العربية فى ذلك الوقت ، لاظهار غضبتهم من تزايد النفوذ اليهودى فى فلسطين ، ومن تهديد فلسطين بانشاء وطن قومى لليهود فيها . وخرجت المظاهرات فى القاهرة والاسكندرية ودمشق وبغداد تنادى بعروبة فلسطين ، وفى ذكرى إصدار وعد بلفور لليهود . وإذا كانت وسائل العمل الخاصة بهذه الطلائع الوطنية قد إقتصرت فى تلك الفترة على النطاق السياسى ، وإفتقرت إلى التنظيم والتدريب ، والقوى المادية اللازمة للتغيير ، إلا أنها كانت تمثل قوة وطنية جديدة ، لها خطرها فى الميدان . ولاشك فى أن بعض القيادات العربية قد حاولت فى ذلك الوقت أن تفيد من حسن علاقاتها بالدول المستعمرة ، لكى تصل إلى وعد يسمح بتأجيل إنشاء الوطن القومى لليهود فى فلسطين ، أو تأجيل ذلك التغيير السياسى الذى سينتج فى المنطقة ، والذى كان يهدد بقيام صدام بين الطلائع الوطنية ، وبين القوى الاستعمارية المستغلة للمنطقة ، ويهدد بالتالى إستمرار التكامل ، فى عملية الاستغلال الاقتصادى بين هذه القيادات الوطنية وبين قوى الإستغلال الأجنبية

ويدخل فى هذا النطاق تلك المحاولات التى قام بها طويل العمر ، عبد العزيز آل سعود ، مع روزفلت ، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية ، حين كتب له فى ١٠ مارس سنة ١٩٤٥ . ولاشك أن محاولة جذب الولايات المتحدة الامريكية إلى جانب العرب ، أو بعيداً عن نفوذ الصهيونية ، كان أمراً هاماً بالنسبة للعرب . ولكنه كان أمراً هاماً كذلك بالنسبة لإستمرار عملية إستغلال البترول من الظهران لعبد العزيز آل سعود وللأمريكيين فى نفس الوقت .

وكانت مبادىء الديمقراطيات قد أعلنت على العالم . ومعها حقوق الشعوب فى تقرير مصيرها والحصول على الاستقلال . وكانت دعاية اليهود والصهيونيين قد إشتدت فى جميع أنحاء العالم فى ذلك الوقت ، وإستخدمت كل الوسائل الممكنة للتشويش على الرأى العام العالمى ، ولإثبات أن اليهود جنس واحد وشعب واحد . وأنهم من فلسطين ، وإلى فلسطين . وحاولت هذه الحركة الصهيونية إظهار العرب ، أصحاب البلاد ، بأنهم هم المستعمرون ؛ وأنهم أخذوا البلاد من شعبها . شعب الله المختار . وعمل اليهود كذلك فى هذه الفترة على محاولة الربط بين مشكلة اليهود المشردين فى أوربا ، والذين قاسوا من حكم النازى . وبين فلسطين ، وبصفتها مكان الوطن القومى الذى يمكنه أن يحل مشكلة هؤلاء المشردين . ولذلك فان عبد العزيز آل سعود قد عمل على إظهار حق شعب فلسطين العربى فى بلاده ، وإستعرض تاريخ فلسين منذ أقدم العصور حتى ذلك الوقت ، لكى يثبت عروبة فلسطين . وعمل على الفصل بين قضية اليهود المشتتين ، وبين مشكلة فلسطين ، وبصفتها قائمة بذاتها ، وإنتهى بإظهار خطر تأييد أمريكا للصهيونية على عرب فلسطين ، وعلى كل العرب ، وعلى علاقات العرب بالولايات المتحدة الأمريكية .

لقد وصف هذا الكتاب اليهود بأنهم يعدون العدة لخلق تنظيم نازى

فاشستى جديد فى وسط بلاد العرب ، وتحت سمع الديمقراطية وبصرها :
وذكر حق كل شعب فى أن يعيش فى بلاده ، وتأكيد مبادىء الإنسانية
وميثاق الاطلنطى لذلك . ثم إستعرض تاريخ فلسطين حتى يثبت أن دعوى
الصهيونية هناك لا تقوم على أساس تاريخى صحيح . ثم ذكر أن «حل قضية
اليهود المضطهدين فى العالم تختلف عن قضية الصهيونية الجائرة ، فان إيجاد
أماكن لليهود المشتتين يمكن أن يتعاون عليها جميع العالم ، وفلسطين قدتحملت
قسطا فوق طاقتها . أما نقل هؤلاء المشتتين ووضعهم فى بلاد آهلة بسكانها
والقضاء على أهلها الأصليين فأمر لا مثيل له فى التاريخ البشرى .

«وإنا نوضح بصراحة ووضوح أن مساعدة الصهيونية فى فلسطين لايعنى
خطراً يهدد فلسطين وحدها فحسب بل إنه خطر يهدد سائر البلاد العربية .
وقد أقام الصهيونيون الحجة الناصعة على ما ينوونه فى فلسطين وفى سائر البلاد
المجاورة ، فقاموا بتشكيلات عسكرية خطيرة ، ومن خطأ القول أن يقال أن
هذا عمل شرذمة متطرفة منهم ، وأن ذلك قوبل باستنكار من جمعياتهم . وانا
نقول أن أعمال الصهيونيين فى فلسطين وفى خارجها صادرة عن برنامج متفق
عليه ، ومرضى عنه من سائر الدوائر اليهودية الصهيونية . وقد بدأ هؤلاء أعمالهم المنكرة
فى الإساءة للحكومة التى أحسنت اليهم وآوتهم — وهى الحكومة البريطانية —
فاعلنت جمعياتهم الحرب على بريطانيا ، وأسست لذلك تشكيلات عسكرية
خطيرة ، تملك فى فلسطين ... كل ما تحتاجه من الأسلحة والمعدات الحربية
ثم قام أفراد بشتى الإعتداءات ، وكان من أفظعها الإعتداء على الرجل الذى
كان ... وكان من أشد من يعطف على اليهودية المضطهدة وهو اللورد موين ،
ومما يدل على أن فعلتهم المنكرة كانت مؤيدة من مجموع اليهود . هى المظاهر

والمساعى التى قام بها رجال الصهيونية فى كل مكان . فى طلب تخفيف العقوبة عن المجرمين ليجرأوا على أمثالها .

«فهذه أفعالهم مع الحكومة التى أحسنت إليهم كل الأحسان ، فكيف يكون الحال لو مكنوا من أغراضهم ، وأصبحت فلسطين بلاد خالصة لهم يفعلون فيها وفى جوارها ما يريدون ؟ .

«لو ترك الأمر بين العرب وبين هؤلاء المعتدين ربما هان الأمر ، ولكنهم محميون من قبل الحكومة البريطانية صديقة العرب . فاليهودية الصهيونية لم تراع حرمة هذه الحماية ، بل قامت بتدبير حبائل الشر . وبدأتها ببريطانيا . وانذرت العرب بعد بريطانيا بمثلها وأشد منها . فاذا كانت الحكومات المتحالفة التى تشعر العرب بصداقتها تريد أن تشعل نار الحروب والدماء بين العرب واليهودية . فان تأييد الصهيونية سيوصل إلى هذه النتائج .

«وإن أخشى ما تخشاه البلاد العربية من الصهيونية هو أنهم سيقومون بسلسلة من المذابح بينهم وبين العرب . وثانيا ستكون اليهودية الصهيونية من أكبر العوامل فى إفساد ما بين العرب والحلفاء . وأقرب دليل على ذلك قضية اليهوديين فى مقتل اللورد موين فى مصر . فقد قرر اليهود أن يخفى فاعلوا الجريمة فيقع الخلاف بين الحكومة البريطانية ومصر . وثالثا أن مطامع اليهود ليست فى فلسطين وحدها . فان ما أعدوه من العدة يدل على أنهم ينوون العدوان على ما جاورها من البلاد العربية . ورابعا ، لو تصورنا إستقلال اليهود فى مكان ما فى فلسطين . فما الذى يمنعهم من الاتفاق مع أى جهة قد تكون معادية للحلفاء ، ومعادية للعرب ، وهم قد بدأوا بعدوانهم على بريطانيا ، بينما هم تحت حمايتها ورحمتها .

لاشك أن هذه أمور ينبغى أخذها بعين الاعتبار فى إقرار السلم فى العالم ،

عندما ينظر فى قضية فلسطين . فضلا على أن حشد اليهود فى فلسطين لايستند إلى حجة تاريخية ولا إلى حق طبيعى ، وأنه ظلم مطلق ، فهو فى نفس الوقت يشكل خطراً على السلم وعلى العرب وعلى الشرق الأوسط .

«وصفوة القول أن تكوين دولة يهودية بفلسطين سيكون ضربة قاضية لكيان العرب ومهدد للسلم باستمرار ، لأنه لابد وأن يسود الاضطراب بين اليهود والعرب . فاذا نفذ صبر العرب يوماً من الأيام ، ويئسوا من مستقبلهم ، فانهم يضطرون للدفاع عن أنفسهم وعن أجيالهم المقبلة . إزاء هذا العدوان . وهذا بلاشك لم يخطر على بال الحلفاء العاملين على سيادة السلم وإحترام الحقوق . ولانشك بأنهم لا يرضون هذه الحالة المقلقة لسلام الشرق الأوسط ...» (١) .

ولاشك أن هذا التحليل قد إستند إلى الحق التاريخى ، ولكنه إستند كذلك إلى اظهار تهديد الصهيونية للعلاقات العربية الامريكية . ومن سيد الجزيرة . وصاحب البترول . أو صاحب أكبر موارد للبترول الذى يستغله الامريكيون فى الشرق الاوسط .

ولقد كان لهذا الخطاب رد فعل واضح على رئيس الجهاز التنفيذى للولايات المتحدة الامريكية . روزفلت ، الذى أسرع بالرد على سيدالجزيرة وبصفته الصديق الطيب العظيم . ورغم أن مصلحة «الرئاسة» الامريكية كانت فى ذلك الوقت موزعة بين المصالح الاقتصادية التى تمثلها شركة «أرامكو» . وشركة «التابلاين» ، وبين عمليات الانتخاب اللازمة للاستقرار فى البيت الأبيض ، فان أحداً لم يكن يجرؤ فى ذلك الوقت على أن يعلن تضحيته بالمصالح الاقتصادية ، وخاصة بالبترول ، ويتخذ موقفاً معيناً يتأثر بالتكتيك الانتخابى

---

(١) أنظر الوثائق الرئيسية فى قضية فلسطين ، المجموعة الأولى (١٩١٥ — ١٩٤٦) نشر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية . القاهرة . ١٩٥٧ .

بمفرده . ولذلك فان رد روزفلت كان يهدف إلى طمأنة عبد العزيز آل سعود على مستقبل فلسطين . ومستقبل العرب فيها ، ولكن دون أن يرتبط برباط يفصل بينه وبين آمال اليهود فى فلسطين . كما أنه قد أفاد من خطاب عبدالعزيز آل سعود لكى يعطى لنفسه صفة الحكم بين مجموع العرب وبين المصالح اليهودية . والمهم هو أن هذا الرد جاء مؤيدا لمصالح العرب فى فلسطين فى ذلك الوقت .

«تتذكرون جلالتكم أنه فى مناسبات سابقة أبلغتكم موقف الحكومة الامريكية تجاه فلسطين ، وأوضحت رغبتنا بأن لا يتخذ قرار فيما يختص بالوضع الاساسى فى تلك البلاد بدون إستشارة تامة مع كلا العرب واليهود . ولاشك أن جلالتكم تذكرون أيضا أنه خلال محادثاتنا الأخيرة ذكرت لكم أنى سوف لا أتخذ أى عمل بصفتى رئيسا للفرع التنفيذى لهذه الحكومة يبرهن عن عدائى للشعب العربى .

«وأنه لمما يسرنى أن أجدد لجلالتكم للتأكيدات التى تلقيتموها سابقاً بشأن موقف حكومتى وموقفى كرئيس للسلطة التنفيذية فيما يتعلق بقضية فلسطين . وأن أعلمكم بأن سياسة هذه الحكومة فى هذا الشأن غير متغيرة» (١) .

وكانت الولايات المتحدة الامريكية فى ذلك الوقت قد وضعت الخطوات الأولى مع حكومة لندن . فى أمر إرسال لجنة تحقيق إنجليزية امريكية إلى كل من فلسطين ودول أوربا الوسطى . لكى تربط بين اليهود فى المنطقتين ، وتكون ستاراً لإدخال عدد كبير من اليهود إلى فلسطين ، والتمهيد لتقسيم فلسطين ، ولانشاء دولة يهودية فيها . وهكذا جاء الرد يحاول أن يجعل من

---

(١) أنظر المرجع السابق . وثيقة رقم ٤٣ . ص ٣٥١ .

الولايات المتحدة حكماً بين العرب واليهود ، ودون أن يعطيها أحد هذا الحق في الحكم أو التحكيم . أما هذا الرد فانه قد خدم حقوق عرب فلسطين ، وحقوق العرب ، من حيث أنهم سيبدون وأنهم ، وعلى قدم المساواة مع اليهود ، قبل أن تقرر الولايات المتحدة موقفها في المشكلة . وعلى أي حال فقد كان هذا الرد سلاحاً ، وأن كان غير ذي كبير قيمة ؛ وحاول العرب من أصدقاء الولايات المتحدة ، ومن ذوى المصالح المرتبطة أو المتكاملة مع المصالح الامريكية ، أن يلوحوا به لتهدئة العرب ، ولتأجيل نزولهم إلى الميدان ، في الوقت الذى كان فيه اليهود قد إحتلوا مواقعهم وحصنوها ، وتسلحوا لمعركة مؤكدة . وجاء تشكيل لجنة التحقيق الانجليزية الامريكية كخطوة واضحة في سبيل تطور مشكلة فلسطين ، وفي صالح اليهود وضد مصالح العرب .

(٣) تحيز أمريكا إلى جانب اليهود :

كان وصول ترومان إلى رئاسة الولايات المتحدة الامريكية يعتبر دليلا على إنتهاج البيت الابيض الامريكي لسياسة تتمشى مع أماني اليهود ومطامعهم بدرجة أكبر من تلك كان روزفلت قد سار عليها . ولاشك أن صلات روزفلت الشخصية بعبد العزيز آل سعود وبمحمد الخامس ، وبغيره من رؤساء العرب وملوكهم كان يجعله يقلل من تطرفه في دفاعه عن المصالح الصهيونية ؛ كما أن زياراته المتعددة لعدد من المناطق العربية ، وإشتراكه في مجهودات الحرب ، جعله يفكر كثيراً في الامكانيات المادية الموجودة عند العرب ، واللازمة للاقتصاد الغربي . وحين تولى ترومان السلطة كان يفتقر إلى هذين العاملين .

وإتصل ترومان بأتلي ، رئيس وزراء بريطانيا ، في نهاية شهر أغسطس

سنة ١٩٤٥ ، وأيد فكرة فتح أبواب فلسطين أمام من يرغب من يهود ألمانيا وأوربا الوسطى ، والاسراع بقبول مائة ألف مهاجر يهودى إلى أرض الميعاد. وكان هذا التحيز الواضح من جانب الولايات المتحدة يعتبر نذيراً للعرب ، بأن أكبر قوة سياسية واقتصادية فى العالم فى ذلك الوقت ، وهى الولايات المتحدة ، قد أعلنت فى الدفاع عن مصالح الصهيونية ، رغم ترابط جزء هام من إقتصاديات العالم العربى بهذه الدولة ، ورغم أهمية العالم العربى الاستراتيجية بالنسبة للولايات المتحدة المنتصرة فى ذلك الوقت . ولقد قامت الحكومات العربية بتقديم الاحتجاجات الرسمية إلى البيت الابيض . وعملت بذلك داخل نطاق «المشكلة السياسية» ، وأيدها فى ذلك الطلاب والصناع والتجار العرب فى جميع العواصم العربية ، وقامت المظاهرات وأغلقت الحوانيت ، وظهرت غضبة العرب حيال التدخل الامريكى السافر . وإضطرت الولايات المتحدة الامريكية إلى أن تعلن أنها لن تبدل سياستها النهائية حول الوضع الاساسى فى فلسطين بغير التشاور مع زعماء العرب واليهود ؛ وأذنت بنشر نص الخطابات المتبادلة بين عبد العزيز بن عبد الرحمن وروزفلت حول المشكلة الفلسطينية ، وهى الخطابات التى كانت قد نصت على أنه لن يتخذ أى عمل يبرهن على أنه عدائى للشعب العربى .

ولكن الاتصالات ظلت مستمرة ، وبنتيجة للضغط الصهيونى على كل من البيت الأبيض وداوننج ستريت ، لتأييد الأطـــماع الصهيونية فى فلسطين ، وتأييدها بطريقة تضع العرب أمام الأمر الواقع ، وتتخذ من مشكلة مشردى ومعذبى أوربا الوسطى سبباً وإدعاءاً لتزويد فلسطين بعناصر يهودية جديدة ، وبشكل يهدد حقوق العرب ومصالحهم .

وظهر الموقف واضحاً حين أدلى بيفين ، وزير الخارجية البريطانية ،

بتصريح فى ١٣ نوفمبر سنة ١٩٤٥ ، فى مجلس العموم البريطانى ، ظهر منه أن بريطانيا قد جعلت الولايات المتحدة الامريكية مسئولة معها فى محاولة إيجاد حل لمشكلة فلسطين . وكانت قنبلة ، إذ أن أحداً لم يكن يتوقع أن تقوم دولة الانتداب باشراك دولة أخرى غيرهـــا فى عملية تغيير الشكل الاجتماعى والاقتصادى والسياسى لمنطقة الإنتداب ، وبدون موافقة الهيئة التى كلفتها بهذه المهمة ، ودون موافقة أبناء البلاد .

وبدأ هذا التصريح أو البيان بشرح إهتمام بريطانيا بالمشكلة اليهودية ، التى نتجت عن إضطهاد النازيين لليهود فى ألمانيا وأوربا الوسطى ، ورغبتها فى الاسهام فى التخفيف من هذه الويلات عن اليهود . ووصف هذا الوضع فى أوربا بأنه مصيبة ليس لها نظير فى تاريخ العالم ، كما وصف المشكلة اليهودية بأنها مشكلة إنسانية عظمى . ومهد بذلك لكى يتحدث عن الطلبات التى وصلت للحكومة البريطانية للسماح بهجرة واسعة النطاق إلى فلسطين . حقيقة أنه ذكر أن فلسطين كانت تعجز عن أن تكون بامكانياتها حلا للمشكلة اليهودية فى العالم ، وإعترف بأنه من الواجب على كل دولة فى العالم أن تسهم فى الوصول إلى مثل هذا الحل ؛ ولكنه خرج من ذلك إلى مشكلة فلسطين ذاتها ، وذكر أنها مشكلة شاقة ، خاصة وأن صك الانتداب قد ألزم الدولة المنتدبة بتسهيل الهجرة اليهودية وتشجيعها إلى فلسطين ، مع ضمان عدم إلحاق ضرر بحقوق ووضع الطوائف الأخرى . وشرح أن هناك إلتزام مزدوج على بريطانيا ، إزاء اليهود من ناحية ، وإزاء العرب من ناحية أخرى . وشرح كذلك أن عدم وجود تفسير واضح لهذا الالتزام المزدوج كان هو السبب الرئيسى لما قاسته فلسطين من عناء خلال الست وعشرين سنة الماضية ، والفشل فى الوصول إلى حل يعيش فيه كل من العرب واليهود فى وئام . وإعترف بيفن باستمرار

وقوع الاضطرابات الخطيرة فى فلسطين نتيجة للاختلاف الواضح ، وفى جميع النواحى الثقافية والسياسية اللغوية والدينية ، وحتى إختلاف المصالح ، بين الطرفين المتنازعين على فلسطين ، وهما العرب واليهود . ثم أظهر كيف أن المشكلة قد خرجت عن حدود إقليم فلسطين نفسه ، وإعترف بأن للصهيونية أنصار أقوياء فى الولايات المتحدة وفى بريطانيا وفى الممتلكات المستقلة ، وأن هناك حركة من أجل يهود أوربا المضطهدين . كما أن العالم العربى بأسره قد تبنى مشكلة عرب فلسطين . وأن العالم الاسلامى . ومنهم تسعين مليونا فى الهند ، وقفوا إلى جانب عرب فلسطين فى معركتهم ، وأن كل ذلك يتطلب إيجاد حل للمشكلة .

ولكن المهم هو أن بيفن قد ربط فى هذا البيان بين مسألة اليهود المشردين فى أوربا وبين مشكلة فلسطين ، هذا من ناحية ؛ كما أنه قد قام من ناحية أخرى بادخال الولايات المتحدة الأمريكية عضواً أساسياً مع بريطانيا فى محاولة إيجاد حل للمشكلة ، بعد أن ربطهما الواحدة بالأخرى .

«وبعد النظر بعين الاعتبار إلى الحالة من جميع نواحيها ، وإلى ما أثارته من هذا الاهتمام العالمى الذى يمس كلا من العرب واليهود ، قررت حكومة جلالته أن تدعو حكومة الولايات المتحدة للتعاون معها فى تأليف لجنة تحقيق إنجليزية — أمريكية مشتركة ، تكون الرئاسة فيها دورية ، لبحث مسألة يهود أوربا ، والقيام باستعراض آخر لمشكلة فلسطين على ضوء ذلك البحث . ويسرنى أن يكون فى وسعى أن أنهى إلى المجلس أن حكومة الولايات المتحدة قد لبت هذه الدعوة .» والواقع أن حكومة بريطانيا كانت قد خضعت لضغط ترومان ، والذى كان مسيراً من ناحيته بالجمعيات الصهيونية فى الولايات المتحدة ذاتها .

أما عن إختصاص هذه اللجنة فقد إتفقت عليها بريطانيا مع أمريكا ، وكانت تتلخص فى إختصاصات أربعة :—

أولا :— فحص الاحوال السياسية ، والإقتصادية ، والإجتماعية لفلسطين بالنسبة لتأثيرها فى مشكلة هجرة اليهود إليها وإستيطانها وإلى رفاهية الأهالى المقيمين بها الآن .

وثانيا :— فحص حالة اليهود فى الأقطار الأوربية حيث كانوا ضحية للاضطهاد النازى والفاشى . والتدابير العملية التى إتخذت ، أو التى ينوى إتخاذها فى تلك الأقطار : تمكينهم من العيش فى نجوة من التمييز والعسف ، وتقدير عدد أولئك الذين يودون النزوح أو الذين تضطرهم أحوالهم إلى النزوح إلى فلسطين ، أو إلى بلدان أخرى خارج أوربا .

وثالثا :— سماع آراء شهود من ذوى اللياقة ، والإستشارة بآراء ممثلى العرب واليهود بشأن مشاكل فلسطين ، وتقديم التواصى إلى حكومة جلالته وحكومة الولايات المتحدة لمعالجة هذه المشاكل معالجة مؤقتة ، وإيجاد حل دائم لها .

ورابعا :— تقديم أية تواصى أخرى للحكومتين البريطانية والامريكية قد تكون ضرورية لتلافى الاحتياجات العاجلة ، أو لتسهيل الهجرة إلى بلاد خارج أوربا وإستيطانها .

وأعلن بيفن أنه يمكن لهذه اللجنة أن تعالج مسائل إختصاصها بمنتهى السرعة وبخاصة مع صفة وإتساع نطاق المشكلة التى نجمت عن الحرب . وستقوم اللجنة بتحقيق فى الأحوال السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، التى تحد من الهجرة إلى فلسطين . أما الحكومة البريطانية فانها ستقوم باستشارة العرب حتى

تتمكن من وضع نظام يضمن عـــدم تعطيل الهجرة اليهودية حسب المعدل الشهرى ، ريثما تقدم لجنة التحقيق توصياتها المقـــدمة ، ثم ستقوم بعد ذلك باستقصاء إمكان وضع ترتيبات مؤقتة أخرى لمعالجة مشكلة فلسطين ، ثم تقوم بعد ذلك باعداد حل دائم لعرضه على الأمم المتحدة .

لقد إختفت بريطانيا وراء هذا الحل التقليدى . وهو إرسال اللجان الخاصة بالتحقيق ، لكى تنفذ سياستها ، وقبلت أن تقوم الولايات المتحدة بالإشتراك فى تقرير الأوضاع الجديدة معها ، وكانت فى وضـــع اقتصادى وسياسى لا يسمح لها كثيراً بمعارضة الولايات المتحدة الأمريكية . وكانت مشكلة الهند تمر باحدى أزماتها الواضحة ، فحاولت بريطانيا أن تستند إليها لمحاولة إيجاد حل لفلسطين ، وإن كان على حساب العرب . وادعت بريطانيا أن هذه الطريقة تتمشى مع تعهداتها ، وتتمشى مع صك الانتداب ، وتتمشى مع مسألة الاحتفاظ بالشرف البريطانى . وإن كانت كل هذه الالفاظ لا تغير من حقيقة الأمر فى شىء . وإذا كان بيفن قد تشاور فى الامر سلفاً مع وزير المستعمرات ، والذى كانت شئون فلسطين من إختصاصه ، فانه قـد إعترف «بتدويل» مشكلة فلسطين ، وتناسى مسئوليته فى إدخال الولايات المتحدة بالذات عضواً فى لجنة التحقيق . ومن الواضح أن هذا الإتجاه البريطانى كان يعتبر تغيراً واضحاً فى السياسة البريطانية ، وتهرباً من تطبيق سياستها التى أعلنتها فى كتابها الابيض سنة ١٩٣٩ ، وتخلياً عن مسئوليتها السياسية تجاه العرب ، وتجاه الانسانية .

وأرسل بيفن نص بيانه إلى الدول العربية ، وطلب رأيهـــم فى مسألـة إستمرار الهجرة اليهودية إلى فلسطين ، بمعدل ألف وخمسمائة مهاجر فى الشهر ، رغم أن فلسطين كانت قد قبلت الـ ٧٥,٠٠٠ مهاجر يهودى التى نص عليها

الكتاب الأبيض ، وذلك تمهيداً لقرارات اللجنة الانجليزية الامريكية. وكانت جامعة الدول العربية منعقدة فى ذلك الوقت . فرد الأمين العام لهذه الجامعة بأن إنتصار الديمقراطيات يسهل على اليهود المضطهدين فى أوربا العودة إلى أوطانهم ، وتساءل على الأساس الذى وضع عليه عدد ١٥٠٠ مهاجر فى الشهر ، وذكر أنه مخالف للكتاب الابيض . وطالب بوقف الهجرة اليهودية إلى فلسطين. وكانت اللجنة العربية العليا قد أعيد تشكيلها باسم الهيئة العليا : فدعت لعقد مؤتمر عربى فى فلسطين ، وفندت بيان بيفن ، وشرحت أنه مناقض لسياسة بريطانيا التى أعلنتها بألا تستأنف الهجرة اليهودية إلى فلسطين إلا بموافقة السكان العرب . وأظهرت الهيئة العليا أن إستمرار الهجرة فيه إجحاف واضح بحقوق العرب ومصالحهم .

«إن العرب يعارضون بكل قواهم دخول مهاجر يهودى واحد إلى فلسطين وإن فلسطين ملت سياسة إيفاد لجان تحقيق . ولا تنظر بعين الارتياح إلى إيفاد لجنة جديدة . والعرب يعتبرون أن قضية فلسطين قضية قائمة بينهم وبين بريطانيا ولا يعترفون لاى فريق بحق التدخل فى هذه القضية ، ولا يقرون لأى شعب آخر أو دولة أخرى بحق تقرير مصيرهم ومصير بلادهم . ولذلك فأنهم يستغربون إشراك بريطانيا العظمى للولايات المتحدة فى هذه القضية ، إذ لا شأن مطلقا للولايات المتحدة فى قضية فلسطين ، ولا يوجد أى مسوغ شرعى أو قانونى لإدخالها إلى هذه القضية ... إن العرب لا يمكنهم أن يرضوا ببيان المستر بيفن . معلنين تمسكهم بمطالبهم القومية الإنسانية» .

وإذا كان ترومان وعدد من ساسة الولايات المتحدة قد أخذوا فى ذلك الوقت فى إصدار البيانات التى تؤيد الصهيونية . فان ذلك قد أدى إلى أن ينظر

إليهم الرأى العام العربى نظرة المتحيز . وأرسل الأمين العام للجامعة العربية بمذكرة إلى البيت الأبيض فى ٤ ديسمبر سنة ١٩٤٦ ، وبناء على قرار مجلس الجامعة ، لفت نظر الحكومة الأمريكية فيها إلى نتائج هذه التصريحات التى تؤدى إلى «إنزعاج كبير فى البلاد العربية والعالم الإسلامى ، وإلى ما يترتب عليها من إساءة ... للعلاقات بين دول الجامعة والحكومة الامريكية» . وأشار إلى أن مناطق الإحتلال الأمريكية فى أوربا تشجع وتسهل الهجرة الصهيونية إلى فلسطين . وطلب إلى الحكومة الأمريكية أن تعمل على «وضع حد لهذه التصرفات التى لا يمكن أن تفسر إلا بالتحيز لأحد طرفى نزاع فى القضية القائمة ، بين العرب واليهود» .

ولكن هل كان فى وسع الولايات المتحدة أن تتراجع فعلا ، عن تأييدها للحركة الصهيونية ؟ لقد كانت فترة الحرب العالمية الثانية فترة نمو وتضخم الرأسمالية الأمريكية ، وعلى حساب الجميع ، وحتى على حساب الرأسمالية الأوربية ؛ ولاشك أن عناصر رأس المال الأمريكى كانت خاضعة فى ذلك الوقت لنفوذ عدد من اليهود ؛ كما أن الحرب النفسية التى وقعت بين الرأسمالية «الحرة» فى العالم الغربى والرأسمالية «الموجهة» فى الدول النازية ، قد نتج عنها إحتضان العالم العربى لليهود وبصفة أن مشكلتهم تكون إحدى العناصر «الإنسانية» ، التى تؤدى بالحلفاء إلى كسب الحرب . وكانت حركة الرأسمالية الأمريكية تحاول فى الفترة التالية لنهاية الحرب العالمية الثانية أن تزيد من مناطق إستغلالها ، ومناطق الحصول على المواد ومناطق التسويق ، وحتى على حساب حلفائها الذين أنهكتهم الحرب . وكانت فلسطين بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية تمثل رأس جسر لازم للحصول على الموادالأوليةفىالشرقالأوسط ؛ ويمكن اتخاذها قاعدة لتوزيع المنتجات الأمريكية فى كل بلاد العالم العربى .

وكان تزايد المصالح ، وبالتالى تزايد النفوذ الأمريكي فى فلسطين يسلح الولايات المتحدة بجميع الأسلحة التى حاولت بريطانيا أن تحصل عليها فى الشرق الأوسط ، من عملية تثبيت أقدامها فى هذا القطر العربى . كما أن بيانات وتصريحات الساسة الأمريكيين كانت تدل على أنها نتاج لهذه المصالح الجديدة والإمكانيات التى حاولت أمريكا أن تفيد منها فى هـــذه المنطقة . وكانت المصالح الأمريكية التى أخذت فى الوضوح فى العالم العربى منذ سنة ١٩١٩ ، والتى تبلورت بعد ذلك مع عملية إستغلال البترول من السعودية ، آخذة فى زيادة النمو ، وبشكل يدفع أمريكا إلى التوسع إقتصادياً وسياسياً فى كل المنطقة وعلى هذا الأساس ، كان من الصعب على الولايات المتحدة الأمريكية أن تتراجع فى مسألة أهمية فلسطين بالنسبة إليها . وباعتبار أنها ستصبح رأس حربة موجهة إلى كل العالم العربى .

ووضح تزايد المصالح الامريكية ، وإرتباطها بمصالح اليهود،مع ترومان الذى رد على الجامعة العربية فى منتصف يناير سنة ١٩٤٧ قائلا بأنه قد علم بتأثير التصريحات الأمريكية على البلاد العربية ؛ ولكنه شرح أن حكومته قد أيدت وعاضدت ، ومنذ نهاية الحرب العالمية الأولى ... «فكرة الوطن القومى اليهودى فى فلسطين . وحكومة وشعبا . فتصرفها اليوم جاء مطابقا لسياستها التقليدية عندما تدعوا إلى اتخاذ التدابير الرامية إلى ابراز هذه الفكرة إلى حيز الوجود . وأما بشأن تشجيع الهجرة اليهودية إلى فلسطين ، من مناطق الاحتلال الأمريكية فى أوربا ، فان الكثيرين من هؤلاء المضطهدين يتطلعون أثر ما أصابهم من إضطهادات إلى فلسطين كملجأ ، وأنه يبدو مخالفـــاً للمبادىء الإنسانية لجميع الشعوب إنكار حق الباقين الآن فى مراكز المشردين فى أوروبا فى البحث عن مأوى لهم فى بلاد أخرى ومنها فلسطين» .

ووضح من ذلك أن الولايات المتحدة الأمريكية قد إتخـــذت جانب

الصهيونية ، وأنها تدافع عن مصالحهم التى يحاولون الوصول إليها فى فلسطين ، وعلى حساب الشعب العربى . وكانت أسماء أعضاء اللجنة الانجليزيةالأمريكية للتحقيق قد أعلنت . وظهر منها أن معظم الأعضاء كانوا من غلاة أعضاء الصهيونية . كما ظهر أن هناك حركة فى الكونجرس الامريكى للتأثير على هذه اللجنة ،قبل أن تبدأ تحقيقها ، وذلك بالقرار الذى أتخذ بمطالبة الحكومة بالتدخل لدى بريطانيا «لفتح أبواب فلسطين لهجرة يهودية مطلقة ، فى نطاق إمكانية الاستيعاب الاقتصادى للبلاد ، وقيام دولة يهودية ديموقراطية فى فلسطين» . كما أن المندوب السامى البريطانى فى فلسطين قام من ناحيته باصدار بيان يتضمن عدم وقف الهجرة اليهودية . وإستمرارها بالمعدل الحالى ، وإلى أن تضع لجنة التحقيق توصيتها وتتقدم بها ، وإدعى أنه لا يمكن لبريطانيا أن تتنصل من واجباتها ومسئوليتها ، التى فرضها عليها نظام الانتداب . وإذا كان المندوب السامى قد ذكر أن بريطانيا ستتشاور مع العرب فى ذلك إلا أن هذا القرار كان يعنى سلفاً بأنه لن تكون لهذه الاستشارة أية قيمة فعلية ، مادام المبدأ هو مسئولية بريطانيا والهدف هو إستمرار دخول اليهود إلى فلسطين .

ووضح من ذلك أن بريطانيا قد ألغت قراراتها التى أعلنتها فى الكتاب الأبيض لسنة ١٩٣٩ . وأن هناك سياسة جديدة للاستمرار فى الهجرة ،وإتخاذ لجنة التحقيق ستاراً لتغليف هذه القرارات الجديدة .

وإذا كان عرب فلسطين قد قاموا بالاضرابات وتقدموا بالاحتجاجات ، ونظموا المظاهرات ، مع إخوانهم العرب فى البلاد المجاورة ، وإذا كانت برلمانات الدول العربية قد أعلنت إستنكارها وإحتجاجها على السياسةالبريطانية الجديدة ، فان كل ذلك لن يغير من المسألة فى شىء ، خاصة وأن العملية كانت قد أخذت شكلا دوليا ، وإستندت إلى دعاية واسعة حين ربطت

نفسها بمشردى أوربا ، فى الوقت الذى عجز فيه العرب عن مسايرة الصهيونية فى هذا الميدان . وفى الوقت الذى قصر العرب فيه مجهوداتهم على الميـدان السياسى ، أستمر اليهود فى عملية تهريب المهاجرين . وفى التزود بالأسلحة والذخائر ، وفى تنظيم قوات العصابات ، وفى تحصين المستعمرات ،وبشكل يسمح لهم بالسيطرة الفعلية على فلسطين .

(٤) اللجنة الانجلنزية الامريكية :

بدأت هذه اللجنة عملها فى ٤ يناير سنة ١٩٤٦ ، وعقدت إجتماعاتها فى واشنطن ، قبل أن تسافر إلى لندن ؛ ثم إنقسمت إلى لجان فى أوربا للبـدء فى عملهـا .

وإستمعت فى أمريكا إلى شهادة اليهود . وخاصة أولئك الذين يطالبـون بفتح باب الهجرة إلى فلسطين ، وبانشاء دولة يهودية . واستمعت كذلك إلى آراء بعض عرب المهجر ، وهم الذين فندوا مزاعم اليهود ، وأثبتوا شرعية حقوق العرب . وفى لندن إستمعت اللجنة إلى ممثلى الحكومات العربية لدى الأمم المتحدة ، وكانت الأمم المتحدة تجتمع فى هذا العام هناك ؛ وسمعـت كذلك إلى آراء عدد من العرب ومن الشخصيات اليهودية ، وذلك قبـل أن تنقسم إلى لجان فرعية ، تعمل فى ألمانيا وبولندا وتشيكوسلوفاكيا والنمسـا وايطاليا واليونان . ثم حضرت فى آخر شهر فبراير إلى القاهرة ، حيث استمعت إلى تصريحات الأمين العام للجامعة العربية ، وإلى غيره من رجالات العرب . وسافرت إلى فلسطين بعد ذلك ، وظلت فيها من ٦ مارس حتى يوم ٢٨ حيث استمعت إلى بيانات الهيئة العربية العليا ، والمكتب العربى فى القدس وشهادات بعض اليهود . ثم إنقسمت إلى فرق : زارت الفرقة الأولى منها دمشق وبيروت وقامت الثانية بزيارة بغداد والرياض ، والفرقة الثالثة بزيارة عمان . ثم عادت

وإجتمعت كلها فى لوزان فى سويسرا ، حيث وضعت تقريرها فى ٣٠ مارس سنة ١٩٤٦ .

وعلينا أن نذكر أنها قد إستمعت فى البلاد العربية إلى كثير من الهيئات الشعبية والرسمية ، وأعضاء النقابات وإلى رؤساء الدول العربية . وكان الجميع يعتقدون أن الدفاع عن فلسطين هو دفاع عن كيان الأمة العربية بأكمله ؛ وفندوا حجج اليهود ، ودعموا وجهة نظر العرب ، وطالبوا بضرورة حل مشكلة فلسطين دون ربطها بالمشكلة اليهودية العالمية ؛ ونصحوا بضرورة إقامة دولة مستقلة فى فلسطين ، يتمتع جميع السكان فيها بالحقوق والضمانات الدستورية . ولقد لمست هذه اللجنة تأجج الشعور العربى وقوته فى كثير من العواصم العربية ، حين شاهدت المظاهرات الصاخبة تنادى أمامها بعروبة فلسطين وضرورة إستقلالها ، وتنادى كذلك بضرورة وقف الهجرة اليهودية ، ووقف عمليات إنتقال الأراضى إلى اليهود . أما يهود أمريكا وفلسطين ، فقد ظهر حسن تنظيمهم . ودل تركهم حرية العمل لأمريكا على أنهم قد أصروا على أن هدفهم هو تحقيق برمانج بلتيمور لسنة ١٩٤٢ ، مع أصدار مائة ألف شهادة إلى فلسطين فى الحال .

ولقد أصدرت هذه اللجنة توصيات عشرة . تتعلق بالمشكلة الأوربية ، وبهجرة اللاجئين إلى فلسطين ، وبمبادىء الحكم فى هذا الاقليم ، وبالانتداب ووصاية الأمم المتحدة . وبالمساواة فى مستوى المعيشة بين العرب واليهود ، وبسياسة الهجرة المستقبلة ، وبسياسة الأراضى ، وبالأراضى ، وبالتطور الإقتصادى وبالتعليم ، وأخيراً بالحاجة إلى إستتباب السلم فى فلسطين . وظهر من ذلك أنها تمهد بالمشكلة الأوربية «كمدخل» للوصول إلى فلسطين ، وأنها تربط بين المشكلتين . وفى صالح اليهود ، وبشكل يستمر فى وضع فلسطين فى خدمة الصهيونية ، وكأقليم يخدم إنشاء الدولة اليهودية .

أما عن المشكلة الأوربية ، فان اللجنة قد أعلنت يقينها من أن جميع البلدان ، ما عدا فلسطين ، لايمكن الاعتماد عليها فى إعداد مساكن لليهود الذين يرغبون فى ترك أوربا . ولكنها إعترفت بأن فلسطين وحدها تعجز عن إستيعاب جميع اليهود ، وضحايا الاضطهاد النازى والفاشى ، مما يحتم ضرورة التعاون مع البلاد الأخرى ، لإيجاد مساكن جديدة لجميع المشردين ، بقطع النظر عن عقيدتهم أو جنسيتهم . ويدل هذا على أن الهجرة لن تحل مشكلات كثير من ضحايا الاضطهاد ؛ فأوصوا بضرورة تنفيذ ميثاق الأمم المتحدة الذى ينص على «تشجيع الاحترام الشامل لحقوق الانسان مع المحافظة على الحريات الأساسية للبشر أجمع دون تمييز فى العرق أو اللغة أو الدين» . ولكنهم ذكروا المجهودات التى كانت تبذل فى هذا الوقت فى أوربا ، وذكروا أنه من اللازم تمكين اليهود من إعادة بناء جماعاتهم المشتتة ، وذلك بالسماح بهجرة من يرغب منهم فى ذلك ؛ وعن طريق إرجاع أموال اليهود اليهم ، وعن طريق دفعات مالية تقدم لليهود كتعويض عما أصابهم .

ولكن اللجنة أوصت بضرورة إصدار قرارات تسمح بدخول فلسطين لليهود الذين كانوا ضحية إضطهاد النازية وتعسف الفاشية .

كما أوصت بأن تمنح هذه التصاريح خلال نفس السنة ، وأن تتم هجرة هذا العدد الفعلى بأسرع وقت تسمح به الظروف .

وكان هذان القراران يتعلقان بهجرة اللاجئين إلى فلسطين ، ويهدفان وضع فلسطين فى خدمة قضية اليهود المشردين . وحاولت اللجنة تدعيم وجهة نظرها ، فذكرت أن هناك ما يزيد على مائة ألف شخص من بين من قاسوا إضطهاد النازية والفاشية ، وأن الكثير منهم يعيش فى معسكرات التجمع فى

ألمانيا والنمسا ، ومن الضرورى إنهاء هذه المعسكرات ووضع حد لبقائها . وتركهم يهاجرون إلى مواطن جديدة .

«ولا تعرف بلاد أخرى يمكن للأكثرية الساحقة من هؤلاء اليهود أن تهاجر اليها فى المستقبل القريب غير فلسطين ، وفضلا عن هذا فكلهم تقريباً يرغبون فى الذهاب لفلسطين ، وذلك لأنهم على ثقة من أنهم سيستقبلون هناك بالترحاب الذى لا يحلمون بالحصول عليه فى أى بلد آخر ، وأنهم يأملون أن يعيشوا بأمان ويجددوا أمانيهم فى الحياة ... وقد أكد لنا زعماء الوكالة اليهودية أن هؤلاء المهاجرين سيجدون كل عناية ومساعدة وعطف . ولذا فأننا نوصى باعطاء مائة الف رخصة لدخول فلسطين تحقيقا لهذه الغاية ، ونشعر بأن التنفيذ العاجل لهذا الأمر يكون له أعظم تأثير على الموقف برمته . ومما لاريب فيه أن هذا العدد الوافر من المهاجرين سيكون عبئاً ثقيلا على فلسطين . ولكننا على ثقة من أن السلطات المختصة ستحمل ذلك على عاتقها ، وأنها ستحصل على معاونة الوكالة اليهودية التامة فى حمل هذا العبء . وسيواجه المسئولون عن تنظيم هذه الهجرة والقائمون بها مشاكل عسيرة ، غير أنه مما لاريب فيه أن المنظمات الأوربية العديدة ـ الخاصة والعامة ، ولاسيما مؤسسة الانعاش والتعمير التابعة لمنظمة الأمم المتحدة ـ ستمد يد المعونة الممكنة ؛ ذلك لأن التعاون الإجتماعى ضرورى جداً فى كل شىء وفى جميع المراحل ، ونحن متأكدون من أن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية ، التى أبدت إهتماما كبيرا فى هذا الأمر ، ستساهم بقوة وبسخاء مع حكومة بريطانيا العظمى فى العمل على تحقيقه ...» .

وأما من حيث مبادىء الحكم فى فلسطين ، فان اللجنة قد أوصت بضرورة

التصريح بمبادىء معينة هى أن لا سيادة لليهود على العرب ، ولا للعرب على اليهود فى فلسطين ؛ وكذلك أن لا تكون فلسطين دولة يهودية ولا دولةعربية ؛ وكذلك وعدتبأن الشكل النهائى للحكم فى فلسطين . والذى سيضمن بضمانات دولية ، سينص على حماية ورعاية المصالح المسيحية والإسلامية واليهودية على السواء فى الأراضى المقدسة ، وبشكل يجعل من فلسطين فى النهاية دولة ترعى وتحمى حقوق ومصالح الجميع على السواء ، وتمنح السكان كلهمأكبر نصيب من الحكم الذاتى الذى يتفق وأحكام هذه المبادىء الأساسية الثلاث . وكان هذا يتطلب غض الطرف عن أن تصبح الكلمة العليا للأغلبية العددية،مادامت اللجنة قد هدفت إقامة حكم ذاتى لكل من الطرفين . وكانت بذلك تعطى حقوقاً جديدة لليهود ، وتسلب العرب حقهم الأساسى فى كونهم الأغلبية العددية فى البلاد ، وحتى ذلك الوقت . وأوصت بوضع دستور يجعل نضال كل من الكتلتين للسيطرة على الكتلة الأخرى أمراً عديم الجدوى .

أما التوصية الرابعة فإنها كانت بشأن الإنتداب ووصاية الأمم المتحدة : فرفضت فكرة إنشاء دولة أو دول مستقلة فى فلسطين فى ذلك الوقت : وعلى أساس أنه سيؤدى إلى نزاع داخلى قد يهدد السلام العالمى . وأوصت «باستمرار الحكم فى فلسطين على ما هو عليه تحت الانتداب ، إلى أن يتم الاتفاق على تنفيذ وصاية الأمم المتحدة عليها» . واستعرضت اللجنة تطور السياسة البريطانية فى فلسطين منذ سنة ١٩٣٧ ، وقرارات لجنة بيل . وإعلان بريطانيا سنة ١٩٣٩ إستعدادها لإنهاء الإنتداب وإنشاء دولة مستقلةفىفلسطين ولكنها ذكرت أن هذه السياسة لم تكن تلقى قبولا من الطرفين المتعارضين ، ورأت ضرورة إبقاء نظام الانتداب . إلى أن تتولى هيئة الأمم المتحدة الأمر ، وعن طريق الوصاية .

وأما عن المساواة فى مستوى المعيشة فان هذه اللجنة قد اعترفت بوجود تفاوت كبير بين هذا المستوى لدى كل من العرب واليهود، ورغم أن ظروف الحرب قد عادت على بعض العرب بمنافع مالية ، إلا أنها لم تقرب ذلك التباعد الموجود بين المجموعتين . كما أن الخدمات الاجتماعية اليهودية كانت تتم بمساعدة المنظمات اليهودية الموجودة فى الخارج . وإذا كان من اللازم استمرار مجهودات اليهود ، فان اللجنة قد إقترحت ضرورة اعتماد العرب أكثر من اليهود على مساعدة الحكومة المنتدبة مالياً ، وضرورة موافقة يهود فلسطين على إنفاق جزء من الضرائب التى يدفعوها على رفع مستوى العرب . ووجدت اللجنة أن هذه العملية ضرورية للوصول إلى الحكم الذاتى اللازم لكل من العرب واليهود فى فلسطين .

وأما عن سياسة الهجرة المقبلة فانها كانت موضوع التوصية السادسة التى تقدمت بها هذه اللجنة ، وإتخذت فى ذلك موقفاً مؤيداً لليهود ، وعلى طول الخط : «ربما تحال قضية فلسطين قريباً إلى منظمة الأمم المتحدة ، وينفذ فيها نظام الوصاية ؛ فاننا نوصى بوجوب إدارة فلسطين من قبل الدولة المنتدبة بموجب أحكام نظام الانتداب الذى يصرح بشأن الهجرة بأن إدارة فلسطين مكلفة بتسهيل الهجرة اليهودية فى أحوال ملائمة ، مع مراعاة عدم الاضرار بحقوق الطوائف الأخرى ومركزها» . وبنت اللجنة على ذلك توصياتها بضرورة قبول مائة الف مهاجر من ضحايا الاضطهاد النازى ، بالسرعة الممكنة ، ومواجهة الموقف بعد دخول هذا العدد . وبعد أن كانت اللجنة قد أصرت على فشل بريطانيا فى الوصول إلى سلم بين العرب واليهود . إدعت بامكانية الوصول إلى عهد سلم لم تعرفه الاراضى المقدسة من قبل بعد دخول هذا العدد من المهاجرين الجدد ، وتنبأت بأنه سيتحقق نوع من التعاون بين الطرفين ،

وإن كانت لم تبين العوامل التى بنت عليها مثل هذا التكهن . ورغم اعتراف اللجنة بضرورة ربط عدد المهاجرين بالامكانيات الإقتصادية لفلسطين فانها قد اشارت إلى أن لجنة بيل قد قررت ضرورة عدم زيادة المهاجرين اليهود عن ١٢,٠٠٠ مهاجر فى السنة ؛ وعادت بعد ذلك لكى تعلن عن وضع حد أعلى لعدد المهاجرين فى السنة ، وحاولت بذلك فتح الباب لدراسة جديدة لإمكانيات فلسطين الإقتصادية ، وبالتالى لوضع حد أعلى لدخول اليهود إلى الأراضى المقدسة . واعترفت اللجنة بحق كل دولة فى تقرير عدد المهاجرين ، واستندت إلى ذلك لكى تعطى المندوب السامى فى فلسطين حق تقرير هذا العدد ، وكان يخضع لحكومة لندن ، التى تخضع بالتالى لتوجيهات البيت الأبيض . وأصرت اللجنة من جديد على أن فلسطين تشتمل بالفعل على الوطن القومى اليهودى . واستندت إلى ذلك لكى تستنتج بأنه لا يحق لأحد أن يقتل مثل هذا الوطن أو يعمل على وقف نموه . وكلفت الحكومة المنتدبة بضرورة رعاية هذا الوطن القومى الناشىء فى الاقليم التى هى مسئولة عنه . ثم عادت اللجنة ورأت أن استشارة بريطانيا للعرب قبل فتح باب الهجرة من جديد يعنى . من الناحية النظرية ، سيطرة العرب على اليهود ، وهو أمر يتنافى فى نظرها مع الحقوق الدموقراطية . ولذلك فانها رفضت هذا الاتجاه ، ورفضت فى نفس الوقت ضرورة الخضوع لرأى اليهود القائل بضرورة فتح أبواب الهجرة على مصراعيها وإنشاء دولة يهودية فى فلسطين فى الحال ، وكأنها تساوى فى هذا بين مطالب اليهود والعرب . والواقع أنها قررت تأجيل مطالب اليهود . وعلى حساب تجريد العرب من حقوقهم المشروعة ، وفى بلادهم . وأصرت اللجنة على أن فلسطين أرضاً مقدسة للأديان الثلاث . ويجب ألا تصبح أرضاً لأى منها دون الآخرين . وكأنها كانت ترى فى سيطرة العرب على اقليمهم أبعاداً

لليهود عن أماكنهم المقدسة أو تجريداً للمسيحيين من أماكن حجهم . ولاشك فى أن نظرة اللجنة للعرب كانت تعنى نظرتها للمسلمين ؛ وأنها تجاهلت فى ذلك مصالح العرب المسيحيين ، بل حتى مصالـــح المسيحيين الغربيين فى الأماكن المقدسة فى فلسطين . وأوصت بضرورة السماح لكل يهودى يدخل فلسطين وفق قوانينها باكتساب حق الاقامة فيها ، وإن كان ذلك دون ربط بمسألة إنشاء الدولة اليهودية هناك .

ولقد اشتملت توصيتها السابعة مسألة الأراضى ، واشتملت على توجيه بالغاء القوانين الصادرة فى سنة ١٩٤٠ ، والخاصة بانتقال ملكية الأراضى ، واستبدالها بقوانين تستند إلى سياسة حرة فى بيع الاراضـــى واستئجارها . والانتفاع منها ، بغض النظر عن الجنس أو العقيدة ، مع حماية صغار الملاك والزراع المستأجرين . واشتملت كذلك على ضرورة إتخاذ التدابير لابطال ومنع الاحكام المتعلقة بنقل الملكية وإجارات الأراضى التى تنص على جواز استخدام أفراد عنصر أو طائفة أو دين واحد دون غيرهم فى تلك الاراضى . ونصت على ضرورة ممارسة الحكومة لرقابة دقيقة عـــلى الأماكن المقدسة كبحيرة طبرية وما جاورها ، مما يضمن عدم إنتهاك حرمتها واستعمالها فى أوجه لا يرتاح اليها ضمير أهل الدين .

ولقد استندت اللجنة فى ذلك إلى أن قوانين سنة ١٩٤٠ ، والتى كانت تنص على ضرورة بيع الاراضى للعرب الفلسطينيين فى بعض المناطق، وتقييد هذه البيوع فى منطقة ثانية ، وتسمح ببيعها بصورة حرة فى منطقة ثالثة — كانت تشتمل على بعض التحيز ضد اليهود ، وتؤدى إلى فصل العرب عن اليهود . وإدعت كذلك أن هذه العملية تؤثر على مستوى معيشة العرب ، خاصة وأنها كانت تحرمهم فى بعض المناطق من الحصول على أثمان معقولة

لأرضهم . وأعلنت خوفها من أن تكون هذه السياسة السابقة سببا فى إزدحام بعض مناطق فلسطين بالسكان ، وقلة السكان فى مناطق أخرى . وإستندت إلى كل ذلك لكى تعلن معارضتها لأى تشريع يقيد حرية العرب أو اليهود ، أو يظهر تحيزه لهذا الجانب أو ذاك . ولكنها إعترفت بأن أراضى فلسطين لا تقوى على إحتمال زيادة كبيرة فى السكان ، ما لم يطرأ تبديل ملحوظ على اساليب الزراعة المتبعة فيها ، وبأن أراضى المنطقة الجبلية قد أصبحت مزدحمة بالسكان منذ ذلك الوقت ، وبنت على ذلك ضرورة حصر اليهود فى أجزاء خاصة من فلسطين . وكانت هذه هى السياسة التى نادت بها لجنة بيل من قبل لكى تصل عن طريقها إلى التقسيم ؛ ولكن اللجنة الانجليزية الامريكية إتخذتها أساساً لسياسة جديدة خاصة بها ، ولا تشتمل على التقسيم .

وعارضت اللجنة الانجلو أمريكية التحيز الواضح التى كانت موجودة فى عقود الايجار التى يعقدها «الصندوق الوطنى اليهودى» ، والتى كانت تتضمن نصا بعدم إستخدام المستأجر لعمال غير يهود ، وإن كانت قد حاولت تبرير ما فعله هذا الصندوق اليهودى فى الماضى بأنه كان يهدف ضمان استخدام اليهود المهاجرين .

وكانت لجنة بيل قد أعربت عن رأيها فى أن تتريث حكومة الإنتداب فى بيع الأراضى الأميرية ، لكل من الصندوق الوطنى اليهودى ، وللمجلس الإسلامى الأعلى ، والذى كان يحول هذه الأراضى إلى أوقاف . ونصحت اللجنة الانجلو أمريكية بضرورة مراقبة هذه العملية ، وعلى أساس أنه ليس من مصلحة الأهالى أن يصبح قسم كبير من أراضى بلادهم غير قابل للانتقال ، بل ان من مصلحتهم أن تستثمر جميع الأراضى وتستعمل على أكمل وجه .

أما التطور الاقتصادى فكان هو موضوع التوصية الثامنة . وكانت اللجنة

قد عرفت بوجود مشروعات مختلفة ، وتدخل فى نطاق الزراعة والصناعة ، ويمكنها أن تؤثر على مستقبل فلسطين الاقتصادى . وأعلنت اللجنة أنها ليست فى وضع يؤهلها لتقدير مدى صحة هذه المشروعات . وذكرت أنها ستنتهى إلى الاخفاق مالم يكن هناك سلما مستتباً فى فلسطين . هذا علاوة على أن نجاحها يستلزم مؤازرة الدول العربية المجاورة لها ، إذ أنها ليست مشاريع فلسطينية صرفة . وكان الاقتصاد اليهودى قد إمتاز بمساندة قوة رؤوس الأموال له ، وبشكل لم يتوفر للعرب . ورأت اللجنة أنه ليس من الحكمة أن تقوم إحدى المؤسسات الخاصة بمشاريع كبيرة ، مثل مشروع وادى الاردن ، حتى وإن كانت هذه المؤسسة مستعدة لتقديم الضمانات ، وضمان المنافع للعرب . ورأت اللجنة أن هذه المشروعات الكبرى تقع داخل نطاق أعمال الحكومة،ويمكن فى حالة وجود عقبات مالية ، الوصول إلى حل وسط يجمع بين التمويل اليهودى والمسئولية والمراقبة الحكوميتين . ويمكن استخدام القروض سلاحاً فى أيدى حكومة فلسطين ، لكى تتمكن من القيام نفسها بمثل هذه المشروعات . ونصحت اللجنة بالاستمرار فى دراسة الموارد الاقتصادية ، وإستخدام المياه الجوفية ، كأساس للتطور الاقتصادى ، وإن كانت قد إعترفت بقلة الموارد الطبيعية لهذا الاقليم . ونصحت اللجنة بضرورة القيام بتبادل فى البضائع ، والخدمات مع الاقطار المجاورة تبادلا حراً كاملا ، وضرورة الحصول على مؤازرة تلك الأقطار بصورة فعالة ، وخاصة فى مشروعات المياه ، وكأساس للتطور الاقتصادى . كما أن اللجنة رأت أن المادة الثامنة عشر من صك الإنتداب تعرقل التطور الاقتصادى لفلسطين ، فأوصت بالغائها ، والتمهيد لعقد إتفاقيات جمركية وتجارية ، وبشكل يمكنه أن يؤدى فى النهاية إلى شىء من قبيل «الإتحاد الجمركى» ، وإن كانت لم تذكر مع من سيكون هذا الاتحاد.

ولاشك أنها كانت تعنى إقامة إتحاد جمركى بين حكومة فلسطين وبين الدول العربية المجاورة .

وإنتقلت اللجنة بعد ذلك إلى شئون التعليم ، فأوصت باصلاح نظام التعليم لكل من اليهود والعرب ، وعلى أن يشتمل ذلك إدخال التعليم الإجبارى خلال فترة معقولة . ورأت اللجنة تفاوتاً كبيراً بين المبالغ التى تنفق على تعليم كل من العرب واليهود ، ورأت أن نظام التعليم فى فلسطين يقوم فى هذا القطر على أسس قومية من هذا الجانب أو ذاك . ولاحظت أن المدارس اليهودية ، وهى التى كانت تدار باشراف الطائفة الإسرائيلية ، قد أصبحت «مشبعة بروح قومية ملتهبة ، وغدت وسائل فعالة — بالغة الأثر — لبث الروح القومية العبرة الاعتدائية» ، ولذلك فان اللجنة قد أوصت بضرورة سيطرة الحكومة على نظم التعليم الجانبين ، والقضاء على تلك الروح العنصرية ، وعلى محاولة إستخدام التعليم وسيلة للدعاية القومية . ونصحت اللجنة بتأليف طائفة عربية تشرف على التعليم العربى ، وبنفس طريقة الطائفة الإسرائيلية . كما نصحت بزيادة نصيب التعليم من ميزانية الإنتداب ، وإنفاق الجزء الأكبر من هذه الاعتمادات على تعليم العرب . وكان من الصعب تحقيق هذا الهدف إلا إذا خففت الإعتمادات المرصودة للأمن العام بشكل واضح .

ويصل بنا هذا التسلسل إلى التوصية العاشرة وهى الخاصة بالعمل على إستتباب السلم فى فلسطين ، وأن يوضح لكل من العرب واليهود بصورة لاتقبل الشك أن كل محاولة من أى فريق ترمى عن طريق التهديد باستعمال العنف أو عن طريق الارهاب أو عن طريق تنظيم جيوش سوف تقمع بالحزم والشدة . ونصحت الوكالة اليهودية بأن تتعاون تعاوناً فعالا مع سلطات الإنتداب ،

لقطع دابر الارهاب والهجرة غير المشروعة ، ولصيانة الأمن والنظام فى جميع أنحاء فلسطين ؛ إذ أن ذلك ضرورى لها ، ولمصلحة الجميع ، بما فيهم المهاجرون الجدد .

كان هذا هو تقرير اللجنة الانجلو أمريكية ؛ ووضح التحيز فيه إلى جانب اليهود ضد العرب ، وفى معظم نقاطه ؛ ولذلك فان الجامعة العربية لم تسكت على هذا التقرير ولم توافق عليه .

(٥) موقف الجامعة العربية :

وضح أمام العرب والعالم أجمع بعد تعيين أعضاء اللجنة الانجلوأمريكية تحيز عدد منهم للجانب الصهيونى . خاصة وأن بعضهم كان من غلاة دعاة الصهيونية قبل تعيينهم فى اللجنة ؛ كما اتضح أن اللجنة قد جاءت ، أو على الأقل بعض أعضائها ، لإقرار سياسة مرسومة سلفا . مثل اقرارها هجرة مائة الف فى ذلك العام بدون زيادة أو نقصان ، وهو الرقم الذى كان قد اقترحه ترومان . ووضح أن اللجنة قد قامت بدراسة سريعة لم تصل إلى بعض النقاط الأساسية الخاصة بالموقف فى فلسطين . ولم تعرها الاهتمام الكافى ؛ كما أنها لم تعر نشوء القومية العربية وحقها فى تنظيم العلاقات والمصالح الاقليمية العناية اللازمة ، وثبت ذلك من أنها قد تقدمت بتوصياتها ، وهى تعلم أنها تتعارض ومصلحة كل دولة من دول الجامعة العربية . ولم تكن اللجنة عملية فى توصياتها بل انحرفت بتيارات عاطفية قبل أن تدرس المشكلات الاقتصادية والعسكرية والادارية التى تنجم عن توصياتها : فقد بنت هذه التوصيات على مشروعات إقتصادية تستند إلى أسس من التعاون بين العرب واليهود لا يمكن أن تتحقق ؛ كما أنها أوصت بالهجرة قبل أن تتحقق من امكان تنفيذ ذلك ، أو من أثره على حياة العرب وحقوقهم الطبيعية الشرعية . وثبت أن اللجنة تناقض نفسها بنفسها

فى مواضيع عدة ، ولا سيا فى المبادىء والاسس ، خاصة وأنها قد إدعت تمسكها بالمبادىء الديمقراطية الحديثة ، وبمبادىء ميثاق الامم المتحدة،وعملت فى الوقت نفسه على فرض سياسة معينة بالقوة على شعب له حقه فى أن يتمتع فى هذا العصر بالمعيشة الديمقراطية ، وبتقرير مصيره السياسى بنفسه .

ورأت جامعة الدول العربية أن التوصية الأولى لهذه اللجنة جاءت متميزة فى مسألة عدم وجود بلاد غير فلسطين يمكنها أن تأوى اليهود الراغبين فى مغادرة أوربا ، إذ أنه كانت هناك مساحات شاسعة ووسائل متوفرة فى مختلف بلدان العالم ، وخاصة فى الامبراطورية البريطانية . وفى الولايات المتحدة الامريكية يمكنها أن تأوى أى يهودى يرغب فى ترك أوربا . وكان تعامى اللجنة عن ذلك يعتبر سيراً صوب تضحية فلسطين على مذبح الشهوة الصهيونية السياسية . وباسم الواجب الانسانى . وهو أمر يتناقض فى نفس الوقت مع ما تتظاهر به هاتان الدولتان من عطف على ضحايا النازيين والفاشستيين .

وبينما إقترحت اللجنة مائة الف شهادة هجرة لليهود . إعترفت صراحة بأن ذلك سيكون عبئا ثقيلا على فلسطين . وإعترفت أن كثافة السكان عالية جدا . وبلغت ٢٣٦ فى الميل المربع ، باستثناء صحراء بئر السبع المجدبة . وستزيد هذه النسبة بعد أربع عشرة سنة . وبدون هجرة يهودية . إلى ما يقرب من ٤٥٠ فى الميل المربع . ومادام القسم الأعظم من أراضى فلسطين صحراوى وجبلى وفقير فى صناعته وموارده فانه من الواضح صعوبة تحمل فلسطين لأية هجرة يهودية جديدة .

كما أن توصية اللجنة باصدار تصريح بأن لا تكون فلسطين دولة يهودية ولا عربية . ولا يسود العرب اليهود ولا اليهود العرب فيها . وأن يعطل أى

نظام دستورى يعطى الأغلبية المطلقة سلطة الحـــكم ، وأن قولها أن فلسطين ليست ولا يمكن أن تكون فى يوم ما أرضاً يستطيع أى شعب أن يدعى بأنها ملك له — مستنكر كل الاستنكار ، لأن فيه تسوية ظالمة فى المركز والحق بين العرب الذين تعترف اللجنة أن حقهم فى فلسطين مستند إلى حق الاستقرار الممتد إلى أكثر من الف سنة ، والذى مايزال حقيقة واقعة ، وبين اليهود الذين كل ما يستندون إليه صلة تاريخية واهية إنقطعت عمليا منذ الف سنة . ويظهر التحيز ضد العرب واضحاً مادام يرمى إلى حرمان عرب فلسطين ، أصحـاب البلاد الشرعيين ، من حق طبيعى لهم قد ناله إخوانهم فى البلادالعربيةالأخرى.

وكذلك توصية اللجنة باستمرار الحكم فى فلسطين على ما كان عليه ريثما يتلاشى العداء بين العرب واليهود ، فانه كان هدما للأسس التى قام عليهانظام الإنتداب . خاصة وأن اليهود كانوا مسوقين بفكرة الحصول على أكثرية ودولة يهودية . وإستمرار الهجرة حسب توصية اللجنة لن يخفف غلوائهم ؛ كما أن العرب كانوا مسوقين بفكرة الدفـــاع عن الذات والكيان ، ولن يستسلموا لتحقيق الامنيات اليهودية .

وكان الاختلاف بين مستوى معيشة العرب واليهود سبباً للصدام بين الجانبين فى فلسطين ، وإن لم يكن هو السبب الرئيسى ؛ خاصة وأن المشكلة أخذت لوناً قومياً واضحاً ، نتيجة لادخال عناصر غريبة إلى ذلك الاقليم ؛ وكان نظام الانتداب نفسه هو المسئول عن خفض مستوى معيشة العرب ، إذ أنه لم يرصد للتعليم إلا ٥٪ من الميزانية العامة ، ونفس هذه النسبة للصحة العامة ، فى الوقت الذى كان ينفق فيه ٣٠٪ من الميزانية على الأمن العام .

ولقد تجاهلت اللجنة باقتراحها إستمرار تسهيل هجرة اليهود ، وفقاً

لقواعد الإنتداب — التي تنص على مراعاة حقوق باقي السكان وعدم الاضرار بهم — أن هذا الشرط لا يمكن تحقيقه في حالة دوام الهجرة ؛ إذ أن أضراراً قد وقعت بفعل تحول نسبة العرب من ٨٧٪ في سنة ١٩٢٢ إلى ٦٩٪ سنة ١٩٤٤ ؛ هذا علاوة عن إمكانية تبدل هذه النسبة ونزولها إلى ٦٥٪ بعد هجرة السنة الأخيرة . وتجاهلت اللجنة كذلك أن الحكومة البريطانية — حين قررت وقف الهجرة اليهودية في كتابها الأبيض لسنة ١٩٣٩ — كانت مقتنعة تماماً . ومستندة إلى دراسات عديدة ، بأن الهجرة اليهودية قد أضرت بمركز وحقوق العرب .

وكذلك تجاهلت اللجنة ، حينما اقترحت الغاء قانون الأراضي لسنة ١٩٤٠ أن بريطانيا كانت مقتنعة عند وضعه بأن الخطر قد أحدق بالعرب ؛ واجابت مطالب الصهيونيين ، وموهت على حقوق العرب .

وكذلك أشارت اللجنة إلى مشروعات لرفع مستوى العرب واليهود ، وذكرت أنه يلزم لنجاحها تعاون الدول العربية المجاورة . وتجاهلت أنه لا يمكن لأى حكومة عربية أن ترحب بالتعاون في أى مشروع قد يؤدى إلى توسع يهودى . إذ أنه يهدد كيان العرب وحقوقهم في بلادهم . ولم يكن في وسع الحكومات العربية أن تلبي أية معونة في هذا الميدان مالم تضمن بقاء الصبغة العربية لفلسطين .

وكان من ساقط القول أن أى اصلاح في التعليم لن يؤتى ثماره ملدامت الإدارة السياسية لهذا الاقليم على ما كانت عليه ؛ ولذلك فان وصول فلسطين إلى الاستقلال كان أساساً لاصلاح التعليم ولاصلاح غيره من المرافق والخدمات.

. وأخيراً فقد تعامت اللجنة عن الفرق في المعاملة التي كانت بريطانيا تعامل

بها كل من العرب واليهود ، فعاملت العرب حين يدافعون عن كيانهم ، وحقوقهم المشروعة بمنتهى القسوة ، تقتيلا وشنقاً وحبساً وإعتقالا ومصادرة وغرامة . ولكنها كانت تقابل إعتداءات اليهود بكل هوادة وتساهل ، مما أدى إلى إستمرار هذا العدوان ، وإزهاق كثير من الأرواح ، وتدمير ممتلكات الحكومة . وكذلك كانت السلطات البريطانية قد نزعت ما بأيدى العرب من سلاح ، رغم أنهم كانوا لا يملكون أى تنظيمات عسكرية ، وقد ثبت وجود جيوش يهودية منظمة ومسلحة وتقوم بأعمال عدوانية على نطاق واسع ، ولم تحاول الحكومة جدياً تجريدها من السلاح . وكذلك الأمر أيضا حين أقدمت الحكومة البريطانية على حل اللجنة العربية العليا ، وإعتقال أعضائها ونفيهم ، ودون أن يثبت عليهم أى صلة بالاضطرابات ؛ وقامت بريطانيا بذلك ولكنها لم تقدم على عمل مماثل مع الوكالة اليهودية التى تتحداها وترفض التعاون معها وتتعاون مع الإرهابيين . ولذلك فان محاولة اللجنة المساواة فى ذلك بين العرب واليهود كانت مغالطة واضحة .

ولقد أثار تقرير اللجنة الانجلو أمريكية سخط العرب ونقمتهم ، فأضربت المدن فى فلسطين وفى غيرها من البلاد العربية ، وأخذت البرلمانات تندد بهذا التقرير ، وتطالب الحكومات بموقف حازم . وإضطرت هذه الحكومات إلى الاحتجاج لدى بريطانيا والولايات المتحدة ، وأبرق الملوك والرؤساء العرب باستنكارهم الشديد إلى ملك الانجليز وإلى ترومان .

وإنعقد فى أنشاص مؤتمر حضره ملوك ورؤساء مصر وشرق الأردن ، وسوريا ولبنان والوصى على عرش العراق وولى عهد المملكة السعودية وابن إمام اليمن ، وذلك فى ٢٨ مايو ١٩٤٦ . وتذاكر الملوك والرؤساء فى مشكلة فلسطين ، وإتخذوا قرارات بالاجماع ، على أن فلسطين قطر عربى لا يمكن

أن ينفصل عن الأقطار العربية الأخرى « إذ هو القلب فى المجموعة العربية وأن مصيره مرتبط بمصير دول الجامعة كافة ، وأن ما يصيب فلسطين يصيب شعوب الجامعة بذاتها ، وأن الصهيونية خطر دائم لا على فلسطين وحدها بل على البلاد العربية والشعوب الإسلامية جميعا ، وأن أقل ما ترتضيه فى سبيل حماية فلسطين هو : وقف الهجرة الصهيونية وقفاً تاماً ، ومنع تسرب الأراضى العربية فى الأيادى الصهيونية منعاً باتاً ، والعمل على تحقيق إستقلال فلسطين ، وتشكيل حكومة تضمن فيها حقوق جميع سكانها الشرعيين من غير تفريق بين عنصر ومذهب ، وأن الأخذ بتوصيات لجنة التحقيق تعتبره دول الجامعة عملا عدائيا موجها ضدها ، وأنه يقضى أن تتخذ كل الوسائل الممكنة للدفاع عن كيان فلسطين الذى هو جزء لا يتجزأ من كيان البلاد العربية الأخرى .

وأجمعوا كذلك على ضرورة مساعدة عرب فلسطين بالمال . وذلك للدعاية ، ومن أجل حفظ الأراضى بيد العرب ، وغير ذلك مما يقوى الكيان العربى فى فلسطين . ودعم عرب فلسطين فيما إذا إضطروا إلى الدفاع عن أنفسهم عند استمرار الغزو الصهيونى . ومساعدتهم بكل الوسائل الممكنة .

وجاء فى البيان الذى صدر بهذه المناسبة أنهم : «تداولوا فى قضية فلسطين من شتى نواحيها ، فرأوا أن قضيتها ليست قضية خاصة بعرب فلسطين وحدهم بل هى قضية العرب جميعاً ، وأن فلسطين عربية يتحتم على دول العرب وشعوبها صيانة عروبتها ، وأنه ليس فى إمكان هذه الدول أن توافق بوجه من الوجوه على أى هجرة جديدة . ويعتبرون ذلك نقضاً صريحاً للكتاب الأبيض الذى إرتبط به الشرف البريطانى ، ولهم عظيم الأمل ألا يعكر صفو علائق المودة القائمة بين الدول والشعوب العربية من جهة . والدولتين الديموقراطيتين الصديقتين من جهة أخرى ، أى تشبث من جانبيهما يرمى إلى إقرار تدابير

ماسة بحقوق العرب فى فلسطين ، حرصا منهم على دوام هذه الصداقة ، وتفاديا لرد فعل ينشأ بسبب ذلك ، ويفضى إلى إضطرابات قد يكون لها أسوأ الأثر فى السلم . أما فيما رأوا زيادة على ذلك . فقد كلفوا الامين العام لجامعة الدول العربية أن يحمل إلى مجلس الجامعة نتائج أبحاثهم ومداولاتهم وتوجيهاتهم فى هذا الشأن ، ليتخـذ أفضل الوسائل لصيانة مستقبل هـذا الوطن العزيز عـلى قلوب العرب أجمعين» (١) .

ولقد كان من نتيجة إنتشار روح العداء ضد بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية أن أسرع رئيس الوزراء البريطانى إلى القاء بيان ذكر فيه أن التقرير يحتاج إلى دراسة وإستشارات متعددة ، وأن تواصى اللجنة ذات صفة إستشارية وليس لها أى نوع من أنواع الالزام ، وأن حكومته قد أرسلت التقرير إلى الحكومات العربية . وللجنة العربية العليا والوكالة اليهودية . لتبدى آراءها فيه قبل أن تتخذ أية خطوة . وكذلك أعلنت الولايات المتحدة الامريكية أنها لن تتخذ خطوة جديدة فى هذه المشكلة دون استشارة العرب والتشاور معهم .

وعقدت جامعة الدول العربية إجتماعا غير عادى فى بلودان بلبنان من ٨ إلى ١٢ يونية سنة ١٩٤٦ ، ونظرت فى تقرير اللجنة . وإتخذت قرارات علنية وقرارات أخرى سرية .

وكان أولى هذه القرارات العلنية هى نقد لجنة التحقيق وتحيزها ، وإرسال مذكرات لكل من الحكومتين الانجليزية والامريكية . ومن الجامعة ومن كل حكومة عربية على إنفراد . وقدمت هذه المذكرات التى إعتبرت الاخـــذ

---

(١) أكرم زعيتر : القضية الفلسطينية . القاهرة ، دار المعارف — ١٩٥٥ . ص ١٧٦ — ١٧٧ .

بتوصيات اللجنة عملا غير ودى موجها إلى الحكومات العربية ، ويقصد به القضاء على كيان الشعب العربى الفلسطينى ، ويعرض البلاد إلى مشكلات لا حد لنتائجها ، وإلى إضطرابات تعكر صفو السلم والعلاقات الطيبة بين أمريكا وانجلترا وبين البلاد العربية . وورد فى المذكرة المرسلة إلى حكومة الولايات المتحدة شرح لنشاط اليهود فيها : «الذين يجمعون الأموال لإنفاقها فى فلسطين لأغراض سياسية تهدف لاقامة وطن قومى ودولة يهودية ، رغم حقوق سكان البلاد الأصليين . ومن ثم فتدخل طائفة من رعايا الحكومة الامريكية فى شئون أمة أخرى ، بما يعارض حقوق تلك الأمة ، يجر الولايات المتحدة إلى النزاع مع ملايين البشر الذين يضعون فى شعب الولايات المتحدة وحكومتها ثقتهم وآمالهم الكبيرة ، تلك الحكومة التى ضحت أكبر التضحيات لسيادة مبادىء ميثاق الاطلنطى ، والتى أعلنت الحريات الاربع . والتى وضح فى الخطوط الرئيسية لسياستها العالمية رغبتها الأكيدة فى إقامة عالم جديد غايته العدل والرخاء. وفضلا عن أنه لن يكون فى فلسطين حل المشكلة اليهودية ، فانه قد نتج عن هذه الدعوة السياسية ، التى تحاط بسياج من العاطفة والرحمة ، إضطهاد جديد لقوم آخرين من العرب فى وطنهم ... إن الخلط بين مشكلة اليهود العالمية وبين آمال الصهيونية السياسية فى إقامة وطن قومى لهم ودولة فى بلاد الغير وضد إرادة العرب قد زاد الأمور تعقيداً ... وقد ترتب على المعونات التى ترد من الولايات المتحدة على الصهيونيين ، سواء كانت مادية أو أدبية ، أن تفاقم الأمر وظن الصهيونيون أنهم يستطيعون الاعتماد على أكبر دول العالم لاملاء إرادتهم على شعب فلسطين الأعزل ، فنظموا قوات مسلحة هى نواة الجيش اليهودى الجديد ، وجمعيات إرهابية هى أداة القتل والتدمير ، لتحقيق أغراضهم بالقوة ، وليس مما يساعد على التهدئة هذا العطف الذى تبديه جماعة من مواطنى

الولايات المتحدة على أغراض الصهيونية السياسية . إننا نشعر بأن السياسة الصهيونية توشك أن تحدث صدام عنيف بين مصالح شعوب الشرق العربى ، وسياسة الولايات المتحدة ومصالحها . وإذا إستمر التسليح الصهيونى والارهابى وإتخاذ القوة وسيلة لاعلاء ارادتهم فى فلسطين ، فاننا نخشى ألا يقف العرب ، وهم قوم فخورون بتاريخهم ، مكتوفى الأيدى أمام تحدى القوة ، وهم الذين قبلوا كل زمن من الأزمان النضال عن حقهم بقطع النظر عن عدة خصومهم أو عددهم ، وأشد ما نخشاه كذلك ألا تستطيع الحكومات العربية حصر النزاع فى نطاق ضيق . وقد أخــــذ يتجسم فى نظر الشعوب العربية خطر التسليح الصهيونى وعجز الحكومة البريطانية المسئولة . وإستمر كذلك تدخل اليهود الامريكان وأنصارهم فى شئون فلسطين . ووجدوا التأييد الكافى فى الولايات المتحدة ...» (١) .

وإشتملت قرارات مجلس الجامعة فى بلودان كذلك على طلب المفاوضة مع الحكومة البريطانية لأجل إنهاء الحالة القائمة فى فلسطين . حتى إذا لم تنتهى المفاوضة . مع بريطانيا إلى حل مرضى . عرضت القضية على هيئة الأمم المتحدة — إذ أن ميثاقها يقضى بألا يرفع اليها من المسائل إلا ما يتعذر حله مباشرة وحلا سلمياً .

وكذلك إشتملت على قرار بانشاء مكاتب للمقاطعة فى كل دولة من الدول العربية . ومنع تصدير المواد الأولية المساعدة للأنتاج اليهودى الصهيونى . وإتخاذ الاجراءات الجمركية الكفيلة بالتأكد من جنسية البضائع المستوردة ،

---

(١) أنظر : الوثائق الرئيسية فى قضية فلسطين — نشر جامعة الدول العربية — المجموعة الأولى سنة ١٩١٥ — سنة ١٩٤٦ . وثيقة رقم ٤٨ ص ٣٨١ .

ومقاطعة المؤسسات الصهيونية كالمصارف والشركات والوكالات والبيوت التجارية ، ووسائل النقل والمقاولين والخبراء اليهود .

وإشتملت هذه القرارات العلنية أيضا على ضرورة وضع تشريع فى كل دولة عربية يعتبر بموجبه بيع العقار إلى الصهيونيين ، وتهريب اليهود اليها . والمساعدة على ذلك جريمة جنائية . وإشتملت على قرار لإنشاء لجان دفاع عن فلسطين فى كل دولة عربية ، وإصدار طابع باسم فلسطين يرصد دخله للانفاق على هذه المشكلة .

أما القرارات السرية . فانها لم تعرف إلا فيما بعد . وكانت تهدف بصورة خاصة إلى تهديد مصالح بريطانيا والولايات المتحدة الاقتصادية والمتعلقة بالبترول ، وذلك باعتبار أن تنفيذ توصى اللجنة الانجليزية الامريكية يؤدى إلى سوء العلاقات بين هاتين الدولتين من ناحية ، وبين البلاد العربية من ناحية أخرى . ولذلك فانه من الواجب على البلاد العربية أن تدافع عن نفسها . وذلك باتخاذ التدابير الضرورية . التى كان منها عدم السماح للدولتين أو إحداهما أو رعاياها بأى امتياز إقتصادى جديد ، والإمتناع عن تأييد مصالحها الخاصة فى الهيئات الدولية . ومقاطعتهما مقاطعة أدبية . والنظر بعد ذلك فى الغاء ما يكون لهما من إمتيازات فى البلاد العربية . وشكواهما إلى مجلس الأمن وهيئة الأمم المتحدة .

وإذا كان موقف الجامعة يحاول الاحتفاظ بعروبة فلسطين والوصول إلى بها إلى مستوى الدول العربية المستقلة ، ويرفض قرارات وتوصيات اللجنة الانجليزية الامريكية . فعلينا أن نعترف بأن جميع الأسلحة التى لوح العرب باستخدامها فى وجه الغرب المستعمر كانت أسلحة سياسية . إذ أنه كانت هناك صعوبات كبيرة من أجل تطبيق الاجراءات المادية الحاسمة . وأضعف

ذلك موقف العرب . فى الوقت الذى عملت فيه مشكلة فلسطين على تجميع آرائهم . والتقريب بين مصالح ملوكهم ورؤسائهم . والتى كانت تشتمل على كثير من التناقضات والمنافسات .

ونلاحظ من الناحية الاخرى أن اليهود قد رحبوا بتقرير اللجنة ،وطالبوا بسرعة تنفيذه ، وخاصة التوصيات المتعلقة بالهجرة وبالأراضي . ولكنهم كانوا قد صمموا على عدم التراجع فى أمر إنشاء دولتهم ، واستخدموا فى ذلك قواتهم التى كانوا قد نظموها لإجبار بريطانيا على التراجع فى هذه المسألة . فزادوا من أعمال العنف والارهاب . وخطفوا عدداً من الضباط البريطانيين وأعتقلوهم . ثم قاموا . بعد نهاية إجتماع مجلس الجامعة العربية فى بلودان ، بنسف الجسور العشرة التى كانت تربط فلسطين بسوريا ولبنان وشرق الأردن ومصر ، وتحدوا بذلك جامعة الدول العربية بأكملها ، ثم أخذوا فى مهاجمة القطارات ومراكز الشرطة . ومستودعات الأسلحة والذخائر ؛ ثم قاموا بعملية نسف فندق الملك داود فى القدس . وكان مقر الحكومة العامة .ومقر الانتداب . وراح ضحيته مائة وثلاثين من الموظفين .

وأمام هذه العمليات الاستفزازية التى جرحت كرامة بريطانيا ، اضطرت حكومة لندن إلى أن تعلن ثبوت اشتراك الوكالة اليهودية فى هذه العمليات ، مادامت الهاجانا وعصابات البالماخ التابعة لها هى التى قامت بهذا الارهاب . حقيقة أن بريطانيا قد ألقت القبض على بعض اليهود . وفتشت مقر الوكالة اليهودية وإستولت على بعض الأوراق . ولكنها لم تقرر حل هذه الوكالة ، كما كانت قد فعلت من قبل مع اللجنة العربية العليا . وثبت بذلك التفريق فى المعاملة . رغم عدم ثبوت أى شيء على اللجنة العربية ، وثبوت الجريمة على الهيئة اليهودية . وفى جرائم لا يمكن السكوت عليها .

وعلى أى حال فلقد تحدث أتلى . رئيس الوزارة البريطانية ، أمام مجلس العموم فى ٢ يوليو ، وذكر أن الثورة اليهودية مدبرة مرسومة ، وتنفذها هيئة عسكرية مجهزة . وتحدث عن الهاجانا ، وقدر عدد أفرادها بسبعين الف ، وقال أن لها قوة آلية متحركة كبيرة ؛ وتحدث عن البالماخ وعصابات الأرغون وإشترن . وكان من اللازم أن تتشدد بريطانيا مع المنظمات الارهابية اليهودية وبصفتها مسئولة عن ممارسة السلطة التنفيذية ، ومسئولة عن سيادة الأمن والنظام فى هذا الاقليم . ولكن شيئا من ذلك لم يحدث . ورد حايم وايزمان على أتلى وذكر أن اليهود قد هدأ بعض غليانهم حينما علموا بتوصيات اللجنة الانجلو أمريكية ؛ ولكن تباطؤ السلطات فى تنفيذ هذه التوصيات هو الذى أثارهم . وطالب بالاسراع فى إدخال المائة ألف مهاجر جديد حتى تصل بريطانيا إلى تهدئة الأمور فى فلسطين . وطالب كذلك بالاسراع فى الافراج عن المعتقلين .

وكان ما طلب وايزمـــان ، إذ أن السلطات البريطانية أطلقت سراح المعتقلين اليهود . وأخلت دار وكالتهم . ودفعت نفقات ترميمها بعد إحتلال الجنود البريطانيين لها . وتمت بذلك مرحلة من مراحل تاريخ فلسطين . ظهر فيها التحيز الإستعمارى . وإزدياد الضغط على العرب .

الفصل السابع

مؤتمر لندن سنة ١٩٤٦

كان الإتجاه صوب عقد مؤتمر لندن سنة ١٩٤٦ يدل على استمرار بريطانيا فى سياستها الخاصة بعقد المؤتمرات ، واستشارة ماتسميه بالأطراف المعنية ، حتى تتنصل من تحمل مسئولية عملياتها التاريخية . كما أن خضوع بريطانيا لضغط اليهود والولايات المتحدة الأمريكية كان يجبرها على أن تناقش مع العرب ما وصلت إليه من إتفاق مع الحكومة الأمريكية . وكان قرار جامعة الدول العربية الذى إتخذته فى بلودان . بالدخول فى مباحثات مع بريطانيا بشأن مستقبل فلسطين . قد حصل على موافقة بريطانيا على بحث هذه المشكلة مع ممثلى العرب . ولاشك أن بريطانيا كانت محتاجة ، لكى تحتفظ بماء وجهها فى النطاق السياسى ، وتحتفظ كذلك بما يمكنها أن تحتفظ به من مصالح وإمتيازات إقتصادية وإستراتيجية كانت لها فى العالم العربى ، وكانت فى غاية الأهمية بالنسبة لإمبراطوريتها . ويعتبر هذا المؤتمر مرحلة من المراحل السياسية التى مرت بها مشكلة فلسطين ، وكانت مراحل عديدة وطويلة .

(١) المؤتمر :

أنجلبت الحكومة البريطانية على دول الجامعة العربية بالموافقة على عقد مؤتمر يفاوض من أجل محاولة إيجاد حل لمشكلة فلسطين ؛ وكان ذلك فى أوائل شهر أغسطس سنة ١٩٤٦ . وحددت الحكومة البريطانية لهذا المؤتمر يوم ٩ سبتمبر ، كما حددت لندن مكاناً لإنعقاده .

وكانت الحكومة البريطانية على إتصال مستمر مع حكومة الولايات المتحدة ، بشأن التوصيات التى تقدمت بها لجنة التحقيق المشتركة . وكان رئيس الولايات المتحدة قد أكد للعرب أنه لن يتخذ أى قرار جديد دون إستشارة كل من العرب واليهود . وكانت حكومة بريطانيا كذلك تحاول أن تتفاوض مع العرب . ولكن مع اليهود فى نفس الوقت . وكأن لهم ماللعرب من صفة ، أو بمعنى أدق ، لهم ما للعرب من حقوق فى فلسطين . وظهرت هذه المناورات واضحة أمام رؤساء الحكومات العربية ، وخشوا على «الشكل» الذى تحاول بريطانيا أن تعطيه لهذا المؤتمر ، أو بمعنى أدق خشوا من الوضعية القانونية التى قد يحصل اليهود عليها من مثل هذه المفاوضات ؛ ولذلك فانهم قد عقدوا إجتماعا لوزراء خارجية الدول العربية فى الاسكندرية ، وقررت فيه هذه الحكومات ألا يجلس العرب مع اليهود على مائدة واحدة. وألا يعترفوا لهم بحق فى المفاوضة . ولا لأمريكا كذلك بأى حق فى التدخل ؛ وألا يقبلوا أى مشروع يؤدى الى التقسيم .

ووجدت بريطانيا أن الأمور تزيد فى تعقدها مع العرب . وأن العلاقات تتوتر مع الدول العربية ، فإضطرت إلى أن تعترف بالحق وتعامل هذه «الدول» معاملة تختلف عن معاملة الممثل للوكالة اليهودية أو لعصابات الصهيونيين . ووافقت على ألا يكون اليهود جانباً أو طرفاً فى هذه المفاوضات . وأن تكون الأبحاث حرة غير مقيدة بأى مشروع .

وبدأ هذا المؤتمر بكلمة من أتلى . رئيس الوزراء . رحب فيها بوفود البلاد العربية . وإدعى فيها صداقة بريطانيا للعرب خلال ربع قرن،ورعايتها وإهتمامها بالنهضة القومية فى المنطقة ، وبعد أن قامت الجيوش البريطانية بانهاء الحكم العثمانى عنها فى أثناء الحرب العالمية الأولى . كما أنه لم ينس التنويه بما

قامت به بريطانيا من أجل النهضة السياسية فى كل من العراق وفلسطين وشرق الأردن ، ووصول العراق إلى الاستقلال منذ عام ١٩٣٠ . ووصول شرق الأردن إلى نفس الصفة أخيراً . ولاشك أنه كان يبحث عن الحصول على تأييد من صاحبى العرشين فى هذين الإقليمين ، للسياسة البريطانية فى المنطقة كلها .

ورحب باستقلال كل من سوريا ولبنان . كما رحب بنشأة جامعة الدول العربية ، وبمساهمتها فى محاولة إيجاد حل للمشاكل الإقليمية . وأما بالنسبة لفلسطين فقد أعلن أتلى أسفه لعدم إرسال عرب هذا الاقليم مندوبين عنهم لتمثيلهم فى المؤتمر ؛ كما أظهر أسف الحكومة البريطانية لحالة القلق والاضطراب التى سادت فى هذه البلاد . والتى من اللازم العمل على تسويتها . وعن طريق هذا المؤتمر . وكان فى وسع الجميع ؛ ماداموا يستخدمون السياسة ، أن يصلوا إلى حل . خاصة إذا ما كان الهدف هو الوصول إلى أى حل . وقدم أتلى مشروعاً خاصا ، كان روبرت موريسون . رئيس مجلس اللوردات ، قد تقدم به ، وذكر عدم وجود حاجة لمناقشة تفاصيله إلا بعد قراءته والتباحث فيه ؛ وإن كان قد إقترح على الوفود عدم الاسراف فى مناقشة الماضى ، وضرورة مواجهة الحقائق . كما أصبحت فى ذلك الوقت . كذلك أعلن أنه من الصعب الوصول إلى أية تسوية فى فلسطين «ما لم يظهر كل من الفريقين إستعداده لمراعاة مصالح الفريق الآخر ، ولمنح كل ما يتطلبه حفظ السلام فى البلاد من ضمانات» . وكأنه كان يطالب الوفود العربية بانصاف حلول ، أو بالتخلى عن الجزء حتى يحصلوا على الباقى . وكان أى رضاء بأى تنازل من جانب العرب يعنى بالمنطق مكسباً لليهود ، وعلى حساب العرب .

ورد عليه فارس الخورى معترفاً بتلك الصداقة العربية البريطانية ؛ ولكنه

أعلن أنه لا يسعهم رغم ذلك إلا أن يأسفوا أشد الأسف لما أصاب فلسطين من عائق أثقل جناحيها عن اللحاق بأخواتها ؛ فهى فى الجهاد شريكة لسوريا ولبنان وشرق الأردن والعراق ... ثم هى لهؤلاء صنو فى مركزها الاجتماعى والثقافى ، ومع هذا كله تخلفت عنها فى تحقيق أمانيها السياسية لأسباب خارجة عن إرادتها ، وإرادة العرب جميعاً :

«لقد طولبت فلسطين بعمل المستحيل ، إذ أريد منها وحدها أن تحقق أحلام الصهيونية السياسية وأطماعها . فألقى بذلك على عاتقها عبء ثقيل أنقض ظهرها ، فكأنما أريد لأهلها أن تقتلع جذورهم من بلادهم إقتلاعا ليحل غيرهم مكانهم ؛ ولقد كان للخلط بين مشاكل اليهود العالمية وفلسطين أسوأ الآثار .

«فمشاكل كل اليهود عالمية ولابد لها من حل عالمى . ولا شأن لفلسطين بها ولا حل لها فيها ، وينبغى أن يعنى بها العالم كله» .

ولقد أشار إلى التعاون الإقتصادى بين العرب وبريطانيا لن يؤدى إلى نتيجة إذا ما إعترف لليهود فى فلسطين بأى نوع من أنواع الكيان السياسى المستقل . وأعلن أن كل عربى فى كل وفد من الوفود العربية يمثل فلسطين ويتحدث بأسمها . وشرح أن حل المشكلة الفلسطينية واضح وطبيعى وتمليه البداهة . وهو ضرورة الاعتراف لأهل البلاد بحق العيش فى أرضهم وحق تقرير مصيرهم . وخاصة بعد أن ضمنت هذه المبادىء الأمم المتحدة وميثاق الاطلنطى والحريات الأربع . ثم ندد باضطراب الأمن فى فلسطين نتيجة لتسليح اليهود وقيام العصابات الصهيونية بعمليات الارهاب . وبشكل يهدد حياة الاهالى وأمنهم . ويهدد بأنه إذا لم تقم الدولة المنتدبة بواجبها فى حزم سريع فان الأمور قد تتطور إلى أسوأ . حين يضطر الأهالى إلى الالتجاء إلى وسائلهم الخاصة للدفاع عن أنفسهم . وكانت هذه بداية طيبة للمؤتمر ، إذ

أنها أظهرت تفاوت الوسائل ، وتعارض الأهداف ، التى يهدف إليها كل من الفريقين ، الاستعماريين البريطانيين ، والوفود الممثلة للعرب .

(٢) مشروع موريسون :

وكان مندبوا الحكومة البريطانية ومندوبوا الولايات المتحدة قد إتخذوا لنفسهم صفة الخبراء حين فحصوا توصيات اللجنة الانجليزية الامريكيةللبحث فى مشاكل اليهود فى أوربا ، ومشاكل فلسطين . ووضع هؤلاء «الخبراء» توصيات عن السياسة التى يجب إتباعها،والتى تبلورتأخيراً فى شكلمشروع موريسون .

وكان هؤلاء الخبراء قد بدأوا بمعالجة مسألة مركز اليهود فى أوربا ، وعلاقة الحكم النازى بازدياد أهمية الوطن القومى لليهود ، كملجأ لمن يرغب فى الوصول إلى فلسطين من يهود أوربا . وأدى ذلك إلى إزدياد تعقيد المشكلة الفلسطينية نتيجة لزيادة ضغط الهجرة الأوربية على هذا الاقليم . وإذا كانت اللجنة قد إعترفت بأن فلسطين وحدها لن تتمكن من إيجاد حل لهجرة ضحايا الحكم النازى . فان الخبراء قد أوصوا رغم ذلك بأن تقوم الدولة بتهيئةأحوال مناسبة لتوطين عدد وافر من المشردين فى أوربا ، وذلك كخطوة أولى فى سبيل إيجاد مواطن جديدة فيما وراء البحار لكثيرين من هؤلاء المشردين ، وكانوا يعنون بذلك الالتفات إلى فلسطين .

لقد نصح الخبراء بانشاء هيئة دولية للآجئين ، وأن تعضد الجمعيةالعمومية للأمم المتحدة مسألة قبول دول أوربا لعدد منهم ، وكذلك توطين عدد آخر فى بريطانيا والولايات المتحدة ودول الدومنيون وأمريكا اللاتينية ، وفى نفس الوقت توجيه عدد من المهاجرين إلى فلسطين .

ولكن الخبراء كانوا قد إعترفوا بأن فلسطين فى مجموعها لا يمكن أن تكون دولة يهودية ولا دولة عربية ، وأن لا حق لأى الجاليتين فى فلسطين أن تسيطر على الأخرى ؛ وبنوا على ذلك صعوبة التوفيق بين المطامح السياسية للفريقين ، وخاصة مع هذا النزاع المعلن . وصعوبة الوصول إلى تعاون يمكنه أن يؤدى إلى إنشاء حكومة موحدة فى فلسطين . ولذلك فانهم قد أوصوا بالاتجاه السريع نحو أنظمة الحكم الذاتى ، ووضع دستور لفلسطين يعطى لكلا الفريقين قسطاً كبيراً من السلطة لإدارة شئونه الخاصة . وأدى ذلك بالخبراء من جديد إلى أن ينصحوا بانشاء مناطق عربية . ومناطق يهودية ، تتمتع بقسط وافر من الحكم الذاتى تحت إشراف حكومة مركزية ؛ وكان معنى ذلك أنهم قد خرجوا من فكرة الاتحاد أو النظام الفدرالى إلى فكرة التقسيم السابقة ؛ والتى كان العرب قد رفضوها ؛ وكانت بريطانيا قد رفضتها كذلك . حتى وان كان هذا التقسيم قد وضع على أسس جديدة . وفى خدمة المصالح اليهودية أكثر من المشروعات السابقة التى ظهرت فى نهاية الثلاثينات .

وإقترح الخبراء تقسيم فلسطين إلى أربعة مناطق : منطقة عربية ، ومنطقة يهودية ، ومقاطعة للقدس . وأخرى فى النقب . أما المنطقة اليهودية فكانت تشتمل على الجزء الأعظم من مساحة الأراضى التى إستقر فيها اليهود، ومساحة كبيرة حول المستعمرات . وتشتمل مقاطعة القدس على مدينة أورشليم وبيت لحم وضواحيها المباشرة . وتؤلف مقاطعة النقب من مثلث الأرض الفضاء القاحلة وغير المسكونة . والكائن جنوبى فلسطين . وأما المنطقة العربيةفتشمل باقى فلسطين . وتكون بذلك عربية محضة فى غالبيتها . من ناحيتى الأرض والسكان .

ونصحت اللجنة بأن تكون الحدود بين هذه المناطق وبعضها حدوداًإدارية

بحتة ، تعين المنطقة التى يقع فى داخلها مجلس نيابى محلى له سلطة سن القوانين ، ولكن فى أمور معينة ، وهيئة تنفيذية تقوم بتطبيق هذه القوانين . ولن يكون لهذه الحدود أية أهمية من ناحية الدفاع أو الجمارك أو المواصلات . وتخول الحكومات الاقليمية ، علاوة على سلطة التشريع والادارة السابقة داخل مقاطعاتها ، السلطة اللازمة لتحديد عدد الأشخاص الراغبين فى الاقامة الدائمة فى أراضيهم ؛ وعليها أن تضمن الحقوق المدنية والمساواة لجميع السكان ، وتضمن كذلك حرية الانتقال والتجارة بين المناطق . أما الحكومة المركزية فتنفرد بالسلطة فيما يتعلق بالدفاع والعلاقات الخارجية والجمارك والضرائب ، وكذلك تحتفظ بسلطتها فى تطبيق القوانين والمحافظة على النظام بما فيها البوليس والمحاكم وعدد من الأمور التى تهم فلسطين بأجمعها . وتحتفظ الحكومة المركزية بالسلطات التى لم تمنح للحكومات الأقليمية : فبعد إنتخاب مجلس نيابى لكل منطقة يقوم المندوب السامى بتعيين عدد من بين أعضاء هذا المجلس النيابى فى شكل هيئة تنفيذية تتألف من وزير رئيسى ومجلس الوزراء . ومن اللازم أن يوافق المندوب السامى على القوانين التى تقرها المجالس النيابية ، وله حق رفض التصديق فى حالة تعارض هذه القرارات والقوانين مع سلطات أداة الحكم المركزية .

ولقد احتفظ هذا المشروع للمندوب السامى البريطانى بسلطات كبيرة ، وخاصة فيما أسماه بحالة الطوارىء ، وحالة عجز أى حكومة إقليمية عن القيام بواجباتها ، أو حالة تجاوزها إختصاصاتها . وللمندوب السامى أن يعين مجلساً تنفيذياً مركزياً لمعاونته ، ويمارس الوظائف التنفيذية والتشريعية للحكومة المركزية . أما منطقة القدس فيعين لها مجلس بلدى بعضه بالانتخاب والباقى باختيار المندوب السامى — وأما منطقة النقب فقد أوصوا ببقائها تحت سلطة المندوب السامى .

ورأى الخبراء أن مثل هذا النظام سيسهل عملية الهجرة : فرغم بقائها فى سلطة المندوب السامى ، إلا أنه سيشرف عليها بناء على توصيات الحكومة الاقليمية «اليهودية» . ولما لم تعد هذه الهجرة طاقة التشبع الاقتصادى . فان على الحكومة المركزية أن ترخص بالهجرة التى تقترحها الحكومة الاقليمية . أى أن المندوب السامى سيحتفظ بمجرد حق التصديق على طلبات الحكومة الاقليمية اليهودية . مادامت لا تعترف بقلة الامكانيات اللازمة لهؤلاء المهاجرين الجدد . ورأى الخبراء فى نظير ذلك أن يعطوا للحكومة الاقليمية العربية حق ممارسة السلطة لمنع هجرة اليهود وتوطنهم فيها . وكان معنى ذلك أنه يمكن للحكومة الاقليمية أن تدخل أى عدد من اليهود إلى منطقتها ومن حق الحكومة الاقليمية أن تمنع توطنهم «بصفة مستمرة فيها» ، ولكن دون أن تمنعهم من الاقامة بشكل مؤقت فيها .

وكذلك ظهر تحيز الخبراء حين قرروا ضرورة الاسراع بادخال مائة ألف مهاجر يهودى فى الحال إلى فلسطين . وباستمرار حركة الهجرة بعد ذلك . بل أنهم قد جهزوا مشروعاً بنقل هؤلاء اليهود . وبمنح تأشيرات الهجرة . وفى مدة لا تزيد عن سنة . ووضعوا الأسس التى يتم عليها إختيار المهاجرين . والاولويات التى تمنح . وخاصة من بين الصناع والزراع والعناصر الشابة . ودعوا حكومة الولايات المتحدة لكى تتحمل مسئولية نقل المهاجرين إلى فلسطين . فتقدم البواخر اللازمة . وتقوم بدفع مصاريف الانتقال ، وكذلك بتقديم الطعام لهم مدة الشهرين الأولين من وقت وصولهم إلى فلسطين . وكذلك أوصت بالاسراع فى صرف تعويضات الحرب لليهود . وللهيئات اليهودية ، والسماح لهم بفتح الاكتتابات . وبعقد القروض حتى يتمكنوا من القيام بهذه العملية .

وإذا كان الخبراء قد رأوا ضرورة زيادة الخدمات المقدمة للعرب فإنهم قد أوصوا حكومة الانتداب بالقيام بذلك ، وأوصوا حكومة الولايات المتحدة بأن تقدم منحاً لحكومة فلسطين فى حالة إحتياجها لمشروعات الانعاش الاقتصادى . ولكن الخبراء ربطوا بين مشروعات التنمية الاقتصادية الكبيرة اللازمة لفلسطين . وتلك المشروعات التى كانت الحكومات العربية المجاورة تحاول القيام بها . وأن ترخص الولايات المتحدة بعقد قروض للمنطقة.وعن طريق هيئة تشرف على تقدم شئون الشرق الأوسط بأكمله . بما فيه فلسطين . ومن الضرورى لذلك أن يحصلوا على معاونة شرق الأردن ، وإذا أمكن سوريا ولبنان ، فى القيام بأغلب المشروعات الكبيرة الذى يمكن أن تستفيد فلسطين منها . وإقترحوا البدء فى زيارة المهندسين الخبراء لموارد المياه المشتركة بين فلسطين وشرق الأردن ، للقيام بتنفيذ المشروعات المائية اللازمة للزراعة فى فلسطين .

ولقد إقتنعت الحكومة البريطانية بآراء هؤلاء الخبراء ، فاتخذتها أساساً للمفاوضة . كما أن ترومان رئيس الولايات المتحدة قد أعلن رغبته فى إستيفاء بعض النقط الخاصة بها مع خبراء أمريكيين فى أقرب وقت . وكانت بريطانيا تنوى بعد موافقة العرب واليهود على المشروع أن تدخل بنوده فى أية إتفاقية للوصاية على فلسطين . وإدعت بأن هذا المشروع يترك الطريق مفتوحاً للوصول إلى تقدم سلمى وتطور دستورى إما نحو التقسيم ، أو نحو وحدة إتحادية فيدرالية . وبمعنى أن يشترك ممثلوا الطرفين فى إدارة الشئون المركزية وبشكل قد يؤدى إلى وضع دستورى إتحادى فيما بعد .

ولاشك أن هذا المشروع كان يخدم المصالح اليهودية على حساب العرب

وظهر من ردود الوفود العربية خطورة مثل هذا المشروع على مستقبلهم ، ومستقبل فلسطين العربية .

(٣) ردود العرب :

كان عبد الرازق السنهورى هو أول المتحدثين من العرب ، وعن مصر ؛ ولخص مقترحات لجنة الخبراء فى ثلاث نقط : الأول هى تقسيم فلسطين إلى أربعة مناطق ، والثانية هى أن يكون للحكومات الاقليمية الحق فى التحديد العددى والتعيين الوصفى للأشخاص الذين يستوطنون أراضيها مع قبول إدخال مائة ألف مهاجر يهودى إلى فلسطين فى الحال ، والسماح باستمرار الهجرة ، وكذلك إلغاء النظم الخاصة بانتقال الأراضى . والنقطة الثالثة عن ترك هذا المشروع المجال مفتوحاً فى المستقبل نحو التقدم السلمى . والتطور الدستورى نحو التجزئة أو النظام الاتحادى . وإن إشتراك ممثلى المقاطعتين فى إدارة الحكومة المركزية قد ينتهى إلى نظام إتحادى على درجة عالية من الرقى . ومن الناحية الأخرى إذا إتضح أن عوامل التفرقة فى غاية الشدة فان السبيل سيكون مهيئاً للتقسيم :

وفاذا تركنا جانبا المقاطعتين الأخيرتين فى هذا المشروع المقترح ، وهما القدس والنقب (وأنا لا أفهم تمام الفهم لماذا إقتطعت هاتين المنطقتين من الأراضى العربية) وقصرت بحثى على المنطقتين العربية واليهودية ، أرى أنه من الجلى أنه ستقام منطقة يهودية تتمتع بالحكم الذاتى ويسمح فيها بهجرة لا رابط لها تبدأ بادخال ١٠٠,٠٠٠ مهاجر من الآن . وفى هذه المنطقة أيضاً ستباع الأراضى لليهود بدون قيد ولا شرط . وأنه فى مثل هذا النظام من الأراضى غير المركزة سيصير سبيل التطور إما بلوغ نظام إتحادى أو للتقسيم ، ومثل هذا الوضع سينتهى حتما وفى وقت ليس ببعيد إلى نتيجتين حتميتين :

«أولا — تقسيم البلاد وليس إقامة دولة إتحادية ، إذ أن اليهود قد أعلنوا صراحة أن الهدف الرئيسى الذى يسعون إليه هو إقامة دولة يهودية مستقلة . ولقد أوضحوا مراراً أن هذا هو المثل الأعلى الذى يقوم عليه برنامجهم الرسمى الذى أطلق قليه اسم «برنامج بلتيمور» ولقد رفضوا حضور هذا المؤتمر لأنهم طالبوا أن يكون أساس البحث إقامة دولة يهودية مستقلة .

«ثانيا — سيسمح اليهود بهجرة لا حدود معقولة لها ، فتزدحم منطقتهم بالسكان إزدحاماً كبيراً ، لا يمكنها معه أن تسع المهاجرين جميعاً . وسيعينهم فى هذا السبيل أن المنطقة المقترحة أكبر كثيرا من المناطق التى يسكنونها الآن إلا أنهم سيشكون حتما بعد قبولهم لهذه الأعداد الضخمة من المهاجرين من أن منطقتهم أصغر من أن تتسع للسكان ، وأنهم فى حاجة إلى توسيعها . ومن هنا يبدأون فى الوثوب على المنطقة العربيـة المجاورة ، وربما عـلى البـلاد العربية المجاورة .

«وسيعنى هذا أمرين :— (١) أننا قد قبلنا تقسيم فلسطين ، ورضينـا باقامة حكومة يهودية مستقلة ، وبهذا نحقق البرنامج الصهيونى . (٢) أن مثل هذه الدولة اليهودية ستهدد البلاد العربية المجاورة تهديداً خطيراً ، وستكون بمثابة قاعدة تمكن اليهود من إجتياح كل العالم العربى فى الشرق .

«ولا يمكننا أن نقر بشكل ما تقسيم فلسطين أو إقامة دولة يهودية فى هذا الجزء من العالم . كما لن نقف موقفاً سلبياً حتى يصير الخطر اليهودى للعالم العربى خطراً واقعاً . إن مخاوفنا مخاوف حقيقية وليست مخاوف وهمية . ولقد أثيرت هذه النقطة فى مجلس العموم حينما عرضت إقتراحات وفود الخبراء للمناقشة . ولقد قال المستر ماننجهام بولر فى هذا الصدد (إنى أعتقد حتى يصير التقسيم

ناجزا أنه يجب أن ينعقد عليه الاتفاق بين العرب واليهود أولا) . فالتقسيم ليس حلا يمكن فرضه إلا إذا كنا على إستعداد لأن نبقى عليه بالقوة . فاذا وافقنا على التقسيم فان اليهود سيمنحون السيطرة على الهجرة إلى الدولة اليهودية . وبهذا تكون أوجه إعتراضاتنا كلها على دولة يهودية لاتزال قائمة بالنسبة للدولة التى أنشئت عن طريق التقسيم . وإنى أعتقد أن العرب سيقابلون مثل هذا الأمر مقابلة أسوأ من المقابلة التى تلقوا بها التوصية بادخال ١٠٠.٠٠٠ مهاجر ، فسيقول العرب أن اليهود سيحصلون عن طريق التقسيم على عدد غير محدود من المهاجرين يضاف إلى ذلك قطعة من الأرض . وإنى أقدر تماما — بالنسبة لليهود — أن التقسيم سيضمن السلم لبضع سنين . ولكن أرى أنه من الواضح أن يؤدى إلى مشكلة أعسر وأدق بعد هذا . فسيطالب اليهود إذ ذاك بمجال حيوى ، وربما نظموا قوات مسلحة سيكون علينا أن نواجهها . فمن الواضح أن التقسيم سيؤدى إلى حدود مصطنعة لا يمكن التحكم فيها . وإلى أوضاع نرى فيها بعض العرب يحكمهم اليهود . وبعض اليهود يحكمهم العرب .

«وما فرضته اللجنة الانجليزية — الأمريكية من أن تكون فلسطين دولة لا هى باليهودية ولا بالعربية أمر لا يمكن إدراكه . كما لا يمكن إدراك ما اقترحه بعض الخبراء من أن تصير فلسطين دولة إتحادية أو دولة منقسمة إلى دولة عربية فى ناحية يهودية فى ناحية أخرى . وهى لا يمكن إلا أن تكون دولة عربية فيها أقلية يهودية . أو دولة يهودية فيها أقلية عربية . وقد صمم اليهود على تحقيق الشطر الثانى مستخدمين فى سبيل تحقيق هدفهم هذا ثلاث طرق : الهجرة ، شراء الأراضى . التقسيم . وهذه هى نفس النقط الثلاث التى بنيت عليها توصيات الخبراء ...

ولذلك فان التقسيم المقترح والمعروف باسم مشروع C يجب أن يرفض

رفضاً قاطعاً . وقد أورد مستر مانتجهام بولر الملاحظة الآتية فى مجلس العموم البريطانى بخصوص هذا المشروع : «إن المشروع المعروض أمامنا ينصب على ٣٠١,٠٠٠ عربى و ٤٥١,٠٠٠ يهودى . وذلك فى المقاطعة اليهودية . وهو يدخل فى المقاطعة اليهودية ٦٨٪ من مزارع الموالح العربية و ٧٠٪ من الأراضى المنبسطة التى يمكن زراعتها إذا توفر الماء . وسيكون دخل المقاطعة اليهودية ٦٣٪ من الدخل الأهلى بينما دخل المقاطعة العربية سيبلغ ١٢٪ وما تبقى يذهب للحكومة المركزية» .

«لكل هذا لا يسعنا إلا أن نرفض بكل قوة هذه الوسائل التى سبق ذكرها والتى يستخدمها اليهود لإقامة حكومة يهودية مستقلة . كما نرفض دون أقل تردد اقتراحات لجنة الخبراء ...

«إن فلسطين دولة عربية خرجت عن الحكم العثمانى ، ووضعت تحت الإنتداب . كما حدث مع العراق وشرق الأردن وسوريا ولبنان ، وبنفس الطريقة التى ألغى بها الإنتداب فى هذه البلاد وأعلن استقلالها ، فان نفس الطريقة يمكن أن تتبع مع فلسطين . حتى تتمكن من الاشتراك فى الجامعة العربية ومن التمتع بحكومة ديموقراطية وبرلمان تمثيلى ...

«إن السلطة المنتدبة مرتبطة شرعياً بانهاء الهجرة فى اللحظة التى تبلغ فيها نسبة اليهود ثلث مجموع السكان . والآن وقد تجاوزت هذا الحد فان من حقنا أن نطالب بوقف الهجرة وقفاً نهائياً عاجلا» (١) .

---

(١) خطاب عبد الرازق السنهورى باشا فى مؤتمر فلسطين المنعقد فى لندن فى ١٢ سبتمبر سنة ١٩٤٦ . أنظر : الوثائق الرئيسية فى قضية فلسطين ، المجموعة الأولى . ص ٤٠٨ — ٤١٣ .

أما الدكتور فاضل الجمالى ، رئيس الوفد العراقى . فانه قد أعلن سروره لاعلان بيفن صداقته للعالم العربى ، تلك الصداقة التى تزيد فى أهميتها عن مرابطة الجيوش البريطانية فى منطقة الشرق الأوسط ؛ وأعلن خوفه من أن تتسبب مشكلة فلسطين فى إفساد تلك الصداقة العربية الانجليزية . وأعلن إهتمام العراق العميق بمشكلة فلسطين ، وإعتبار العراق لها إحدى المسائل الداخلية ، فضلا عن دلالتها الوطنية والدولية . وأعلن أن العرب يرغبون فى تحقيق السلام وكفالة الأمن ، وهما قد إضطربا نتيجة لحركات الصهيونية ؛ وقد يئس العرب من اللجان والبيانات الرسمية . كما أشار إلى أن فلسطين بلد خلو من كل جاذبية وسحر . ولها طاقة طبيعية ومادية محددة ، وإن اشتمالها على الأماكن المقدسة للأديان الثلاث فهو أمر لا يضيف الجديد إلى طاقتها الطبيعية . ولا يمكن أن يتسبب فى إثارة المشكلات والتعقيدات السياسية . وألقى فاضل الجمالى مسئولية المتاعب الموجودة فى فلسطين على طبيعة الحركة الصهيونية السياسية . وبصفتها حركة عدوانية ولا تعرف حدوداً لأطماعها ؛ وهى تقوم على العنصر والدين والقومية لتلتقى فى كثير مع الفكرة الألمانية النازية ؛ فنفس الفكرة القائلة بالشعب المختار . وأرض الميعاد لا تختلف كثيراً عن المبدأ النازى الخاص بالشعب المختار . وكانت الصهيونية أشد خطراً من المبدأ النازى . فيتسللون ويقتنصون الشعوب وينتزعون أراضيها وتجارتها . ويستخدمون الإرهاب ؛ فالعرب يواجهون بذلك خطراً وبيلا . وغزواً عاماً . وبطريقة عدوانية لا تعرف القوانين المتعارف عليها فى العمليات الحربية . وتوجه بالسؤال لبيفن عما إذا كان يرحب بخمسمائة ألف نازى يحضرون إلى بريطانيا ، وبقصد تشييد أركان وطن نازى قومى فيها . وشرح أن الدعاية الصهيونية القوية قد إستغلت الشعب الأمريكى . وهددت بالإساءة إلى علاقاته الودية مع العالم العربى .

وإذا كان العرب يقبلون تدخل الولايات المتحدة الامريكية فى المسألة فعليهم أن يمنحوا مثل هذا الحق لدول أخرى ... ولذلك فمن اللازم أن تبقى تسوية المسألة الفلسطينية أمراً يخص العرب وبريطانيا فقط .

وفصل فاضل الجمالى بين مشكلة اليهودية العالمية وبين المسألة الفلسطينية ، وطالب بتطبيق المبادىء الديموقراطية التى يشتمل عليها ميثاق الأمم المتحدة وميثاق الاطلنطى والحريات الأربع على شعب فلسطين . وذكر بريطانيا بوعودها الخاصة بعدم إنشاء دولة يهودية ، وبعدم الاجحاف بحقوق العرب ومصالحهم فى وطنهم . ومن اللازم أن يعترف الجميع بخطأ الوعد الذى أصدره بلفور منذ ربع قرن ، ووقف استمرار تنفيذه وبشكل يتنافى مع أسس هذا الوعد نفسه . وأعلن معارضته الشديدة لمشروع موريسون وكل ما جاء فيه ، ومعارضة العراق لإقامة رأس جسر صهيونى فى فلسطين يهدد السلام فى منطقة الشرق الأوسط .

أما كميل شمعون ، رئيس الوفد اللبنانى . فقد أعلن أنه يهمه فى المفاوضات نقطتين رئيسيتين : الأولى هى المحافظة على حقوق العرب فى فلسطين ، وعلى ما يصبون اليه من إستقلال وتقدم لحياتهم القومية ؛ والثانية هى المحافظة على الصداقة التقليدية التى تربط الأمم العربية والشعب البريطانى ، والزيادة فى تدعيم هذه الصداقة . وبعد استعراضه للأطوار التاريخية للقضية العربية ، ولوعود الحلفاء العرب . إستعرض أطوار المشكلة الفلسطينية ، وأشار إلى أن بريطانيا قد نقضت عهودها بعدم إلحاق أى ضرر بالعرب ، وأنها لم تنفذ من كتابها الأبيض لسنة ١٩٣٩ إلا هذا الجانب الذى يساعد الهجرة اليهودية ، وأهملت الالتزامات التى أخذتها على نفسها للسكان العرب . وإن مقترحات الخبراء التى ترمى إلى تقسيم فلسطين وإلى دخول أعداد من اليهود إليها هى أنكار للالتزامات

البريطانية . ونقض للانتداب الذى تقوم الحكومة البريطانية بمزاولة سلطتها فى ظله . ثم فندحجج لجنة الخبراء واللجنة الانجليزية الامريكية . ورفض فكرة قيام المشروع الاتحادى وأمر فرض هجرة يهودية جديدة على فلسطين ، كما رفض فكرة التقسيم ، وطالب بضرورة الإبقاء على عروبة فلسطين ووحدة أراضيها . وإستقلال هذه البلاد ودخولها فى الجامعة العربية . ووقف كل هجرة يهودية إليها .

أما سمير الرفاعى ، رئيس وفد المملكة الأردنية الهاشمية ، فقد بدأ حديثه بشكر الحكومة البريطانية لإتاحتها الفرصة لهم لتبادل الآراء معها بشأن فلسطين وناقش بعد ذلك مسألة الاضطهاد والهجرة ومبادىء حكومة فلسطين . ومسائل الإنتداب والوصاية . ثم مشروع التقسيم الجديد . وأظهر إرتباط الأردن بفلسطين من الناحية الاقتصادية . وشرح أن كل صـــدمة تصيب التقدم الاقتصادى لفلسطين سيكون لها تأثيراً كبيراً على شرق الاردن . كما شرح أن حفظ الأمن والنظام والسلام فى فلسطين هو أمر ذو أهمية كبرى بالنسبة للمملكة الهاشمية الأردنية . ووصف مشروعات اللجنة بأنها غير عادلة . وغير قابلة للتطبيق ، وتتنافى مع التزامات الحكومة البريطانية تجاه العرب . وتهدد بتهديد السلام فى البلاد المجاورة بشكل عام وفى شرق الاردن بشكل خاص . فرفض المشروع كأساس للمفاوضة .

وأما الأمير عادل أرسلان فأنه أشار إلى ضرورة التعاون السياسى مع الانجليز والاحتفاظ بصداقتهم . ولكن على أساس أن تجد إستعداداً مماثلا من الجانب البريطانى . وشرح أن أحوال فلسطين فى ذلك الوقت لاتدعو إلى التفاؤل . وحمل بريطانيا مسئولية الوصول بالموقف . على حدود سوريا الجنوبية ، إلى هذه الحالة ، وحمل بعض الساسة مسئولية التعامى عن جمع

الاسلحة بطريقة غير مشروعة لليهود ، وتعامى البريطانيين عن محطة الاذاعة الاسرائيلية السرية وأظهر شكه فى شعور بيفن لمحاولة إيجاد حل لمشكلة فلسطين مادامت على حساب العرب .

وأيد الأمير فيصل آل سعود ، رئيس الوفد السعودى ، وجهة نظر إخوانه العرب ، وذكر بأنه لا وجود لأية مشكلة أصلا ، ولو فرض بوجود مثل هذه المشكلة فالعرب ليسوا مسئولين عنها ، مادامت قد نتجت عن مساعى اليهود ومجهوداتهم منذ فترة طويلة . وأظهر أن الأمر قد خرج عن حدود فلسطين إلى كل العالم العربى ، وأن الخطر اليهودى قد أصبح يهدد الجميع ؛ ونادى بضرورة تطبيق المبادىء الديموقراطية فى ترك سكان فلسطين يقررون نظام الحكم اللائق بهم .

وأما سيف الاسلام عبد الله ، مندوب اليمن السعيد ، فانه قد شرح أن المشروع المعروض على البحث كان يهدف لإرضاء مطامع الصهيونيين وعلى حساب العرب . ويهدف إتخاذ فلسطين قاعدة يتوسعون فيها حتى يسيطروا على بلاد الشرق الأوسط . ولما كان هذا المشروع يتنافى مع الوعود السابقة للعرب . ومع الاتفاقيات الدولية ومبادىء الديموقراطية ، فهو مرفوض ، إذ أنه يظلم العرب ولا يتفق مع روح العدالة .

وشرح عبد الرحمن عزام ، الأمين العام للجامعة العربية ، أن البريطانيين كانوا دائما هم الذين يشرحون وجهة النظر اليهودية ، وكانوا دائما يجدون أنفسهم مضطرين إلى التأهل رغبة فى ملاقاة وجهة نظر البريطانيين ، وكلما دعت الحالة العرب لمقابلة البريطانيين ، تحتم عليهم فى نفس الوقت مقابلة اليهود . كما شرح أن العرب لن يقبلوا المشروع المقترح ، ويرفضون فكرة

تجزئة البلاد . وقال بعد أن تساءل عن الدافع إلى اختيار رقم مائة ألف يهودى بالذات «إن اليهود الذين يرسلون الآن إلى فلسطين من أوربا جنود منتقون مجندون خصيصاً للقتال ، فمن مصلحة البلاد إذاً أن يوقف تيار هذه الهجرة . وأن يوضع حد لهذا التجنيد ، وأن يوقف تدفق هؤلاء الجنود إليها» . وشرح أن هذا المشروع قد دبر لإغراض سياسية محضة ، وأن إعتراضات العرب عليه هى إعتراضات مبنية على أسس علمية ، مادام يهدد إستتباب الأمن فى هذا الأقليم ، ويعرض كيانه الاقتصادى للدمار .

وكان فارس بك الخورى ، رئيس وفد الجمهورية السورية ، هو آخر المتحدثين ، وشرح أن تفرقة الحكومة المعتدية فى المعاملة بين اليهود والعرب فى فلسطين مسألة تستوجب العناية ، إذ أن كثيرين من العرب كانوا لايزالون فى السجون ، لأشياء حدثت فى سنة ١٩٣٦ ، وبعضهم لم يقدم للمحاكمة، بينما معاملة اليهود إنصفت بكثير من التسامح والتساهل . وشرح التطورات التاريخية الخاصة باليهود منذ القرن السادس عشر قبل الميلاد ، وأثبت بذلك فساد إدعاء اليهود بوجود حق لهم فى فلسطين . وذكر أن الإنتداب على فلسطين كان عملا غير شرعى ، وليس له سند أخلاقى ، إذ أن نظام الإنتداب كان ينطبق على المستعمرات التى تعجز عن حكم نفسها بنفسها ، أما فلسطين فكانت تشبه بقية الأقاليم المجاورة لها . وبعد أن إستعرض فشل السياسة البريطانية فى فلسطين ، وإعتداء الاستعماريين على العرب . وخطورة المشروع الجديد على المنطقة ، أعلن رفض سوريا للمشروع البريطانى .

وكان لهذا الموقف من الوفود العربية تأثيراً على البريطانيين ، إذ أنهم وجدوا أنهم مهددون بالاصطدام بدول الشرق العربى بأكمله ، نتيجة لتعضيدهم لمشروع موريسون . فأعلن الانجليز أنهم لا يتمسكون بهذا المشروع

وإن كانوا يرونه حلا عملياً للمشكلة . وظهر إعتداء بيفن من حملته التى انتقد فيها الكتاب الأبيض لسنة ١٩٣٩ ، وحين ذكر بأنه من الواجب على العرب ألا يتجاهلوا سير الزمن . وكان فى ذلك يتناسى أن الانجليز هم الذين وضعوا الكتاب الابيض . وهم الذين تعهدوا بتنفيذه . ولكن الانجليز إضطروا إلى أن يطلبوا إلى العرب تقديم حل يكون بديلا لمشروع مورويسون . فتشاور العرب فيما بينهم . وقدموا مشروعاً يتلخص فى إعـــلان استقلال فلسطين ، دولة موحدة ، تنشأ فيها حكومة ديموقراطية ، وتحتفظ بحقوق العرب . وتعمل لخير كل سكان البلاد .

(٤) المشروع العربى :

وإشتمل هذا المشروع على ضرورة قيام المندوب السامى ، بعد إستشارة العناصر الرئيسية الفلسطينية . بتعيين حكومة مؤقتة مؤلفة من سبع وزراء عرب وثلاثة من اليهود الفلسطينى الجنسية ؛ وتتحول السلطات التشريعية والتنفيذية التى تمارسها الإدارة الفلسطينية فى ذلك الوقت إلى الحكومة المؤقتة بمجـرد تعيينها . ويحتفظ المندوب السامى بحق الاعتراض أو الفيتو على قرارات هذه الحكومة أثناء فترة الانتقال .

ويبدأ المندوب السامى فى نفس الوقت بمساعدة الحكومة المؤقتة فى تحضير سجل إنتخابى أساسه الانتخاب على درجة واحدة للذكور ، ثم تبدأ الحكومة بانتخاب جمعية تأسيسية بموجب قانون إنتخاب ، وتؤلف هذه الجمعية من ستين عضواً ، على أن تكون ممثلة للعناصر الرئيسية من المواطنين بنسبةتعدادها

ثم تعد الحكومة المؤقتة وتعرض على الجمعية التأسيسية مشروع دستور لفلسطين . وفى حالة عجزها عن التوصل إلى إقرار أحكام هذا الدستور فى

فترة ستة أشهر من تاريخ اجتماعها ، تعيد الحكومة المؤقتة النظر على ضـــوء مداولات الجمعية وتعدله إذا أقتضى الأمر ثم تصدره .

وكذلك ترتبط الحكومة المؤقتة عند إعداد مشروع الدستور أو إصداره والجمعية التأسيسية عند مناقشته والتصويت عليه . بالارشادات التى يقـدمها المندوب السامى . على أن ينص فى صلب الدستور على مبادىء رئيسية تتلخص فى كون فلسطين دولة موحدة . وكونها ذات دستور ديموقراطى ، ومجلس نيابى منتخب . وأن ينص الدستور على ضمانات لقداسة الأماكن المقـدسة . تتناول حرمتها والمحافظة عليها وحرية زيارتها وحرية العبادة طبقاللحالةالراهنة . وعلى الدستور أن يضمن ويتضمن حرية ممارسة العبادات .

أما قانون الجنسية فمن الواجب أن ينص ضمن الشروط التى يجب على الطالب استيفاؤها أن يكون قد أقام فى فلسطين إقامة شرعية متصلة لمدة عشر سنوات سابقة على تقديم طلبه . وكان من اللازم أن يحدد هذا الدستورالشروط اللازمة لكى يتمتع الفرد بحقوق المواطن فى فلسطين . وينص على الحريات العامة ، وحق اليهود فى إستعمال لغتهم العبرية ، والنص على تمثيل جميـع طوائف المواطنين فى المجلس النيابى . وبشرط ألا يزيد عدد الممثلين اليهود عن ثلث أعضاء المجلس .

وإشتمل هذا المشروع كذلك على ضرورة وقف وتحريم الهجرة اليهودية إلى فلسطين بتاتاً ، ما لم وإلى أن يصدر تشريع ينص على خلاف ذلك ، وعلى أن تبقى القيود المفروضة على نقل الأراضى بدون تغيير ، وعلى أن ينص فى الدستور على أن كل تغيير فى هاتين المسألتين يقتضى إصدار قانون ، يتطلب موافقة العرب فى فلسطين بأغلبية تمثيلهم فى المجلس النيابى .

كما إشتمل على ضرورة إصدار تصريح من دولة فلسطين المستقلةللجمعية العمومية للأمم المتحدة بالضمانات الخاصة بالأماكن المقدسة ، وتتعهد فيه بعدم تغيير هذه الضمانات بغير موافقة الجمعية المذكورة . وإشتمل على أن أى تعديل للضمانات الخاصة بحقوق المواطنين اليهود يتطلب موافقة مواطنيهم فى فلسطين بأغلبية الأعضاء اليهود فى المجلس النيابى .

وبعد أن يصدر الدستور ، تتخذ الحكومة المؤقتة التدابير اللازمة لإجراء أول انتخابات برلمانية ، ويعين بعد ذلك أول رئيس للدولة الفلسطينيةالمستقلة بأية طريقة ينص عليها الدستور لهذا الغرض ؛ وحينئذ يتمتع رئيس الدولة بكافة السلطات المخولة فى الدستور ، وتنهى الدولة المنتدبة الإنتداب ،وتعترف باستقلال فلسطين ، وتعقد معاهدة تحالف لتحديد العلاقات المستقلة بين الحكومة البريطانية وحكومة فلسطين المستقلة . وكان من اللازم للوصول إلى ذلك أن يراعى باستمرار إدخال عدد واف من الفلسطينيين فى سلك الإدارة أثناء فترة الانتقال ، وأن يحدث كل ذلك ، ولإتمام هذه المراحل فى أقرب وقت ممكن ، وبصرف النظر عن عدم تعاون أى عنصر من العناصر الفلسطينية فى هذا العمل ، يجب ألا يتأخر تسلم رئيس الدولة الفلسطينية لمقاليد منصبه عن ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٨ .

وكان هذا المشروع العربى يعنى إلغاء مشروع موريسون ، ووقف سياسة الهجرة ، وسياسة نقل الأراضى من العرب إلى اليهود ، وسياسة التقسيم ، وأحلام إنشاء دولة إتحادية بين العرب واليهود . بل كان ينص على إنهاء نظام الإنتداب بأكمله ، وفى فترة معينة ومحددة ، تصل فيها فلسطين إلى استقلالها وفى وضع يحفظ العرب نسبة الثلثين فى بلادهم . ولكن بريطانيا لم تكن مستعدة للموافقة على المشروع العربى ، فأدى ذلك إلى تدهور الموقف .

لقد قدم العرب مشروعهم النهائى إلى البريطانيين فى ٢ أكتوبر ، ولكن الحكومة البريطانية طالبت بشهرين لدراسة المشروع العربى . وفى أثناء ذلك الوقت ، إستمر الارهاب الصهيونى فى فلسطين ، وأظهر اليهود عدم موافقتهم حتى على مشروع موريسون ، وأخذوا فى مهاجمة القيادة البريطانية . وفى خطف عدد من الضباط . وقاموا بجلدهم علنا فى الشوارع . كما قاموا بوضع القنابل المتفجرة فى إحدى السفن البريطانية التى كانت تراقب سفن التهريب اليهودية ، وأغرقوها أمام حيفا . وظهر أن الصهيونيين يسيرون ترومان ، رئيس الولايات المتحدة . حين أعلن أن تنفيذ توصية قبول مائة ألف مهاجر يهودى لا تتوقف على نتائج مؤتمر لندن . وحاول ترومان أن يضغط على أتلى . إلا أن الحكومة البريطانية تعللت بضرورة إنتظار نتائج أبحاث مؤتمر لندن قبل أن تعلن لنفسها سياسة محددة جديدة .

وعقدت جامعة الدول العربية دورتها الخامسة من ٣٠ أكتوبر إلى ١٢ ديسمبر سنة ١٩٤٦ . وقرر هذا المجلس الإحتجاج على بريطانيا لسماحها باستمرار الهجرة وتهاونها فى مكافحة الهجرة غير الشرعية ، والاحتجاج على حكومة الولايات المتحدة لتدخلها فى مشكلة فلسطين بشكل يهدد كيان العرب ومطالبة بريطانيا باتخاذ موقف حازم أمام الأرهاب اليهودى . وإمداد عرب فلسطين بوسائل الدفاع عن أنفسهم . أو السماح للحكومات العربية إرسال حرس مسلح يحميهم منه .

وأضرب العالم العربى كله يوم ٢ نوفمبر بمناسبة ذكرى وعد بلفور . إستنكاراً منه لهذه السياسة ، ولإستمرار الاعتداء على حقوق العرب . وإتخذ مجلس الجامعة العربية قراراً أكد فيه من جديد عزم الجامعة العربية على مواصلة الدفاع عن حقوق عرب فلسطين ، حتى يرجع الحق إلى نصابه ، وأن مجلس

الجامعة لن يلين ولن ينثني عن عزمه على رفض أى مشروع من شأنه أن يؤدى إلى تقسيم فلسطين أو تأسيس رأس جسر صهيونى فيها ، كما أنه لن يدخر وسعاً فى القيام بكل ما تتطلبه الأحوال للاحتفاظ بصبغة فلسطين العربية وباعتبارها جزءاً حيوياً من الوطن العربى الأكبر» (١) . وأوصى مجلس الجامعة حكوماته بالإسراع إلى مساعدة عرب فلسطين بالميزات التى كانت قد رصدتها لذلك . ولقد نشط عرب فلسطين فى ذلك الوقت فى تنظيم المقاطعة والدعاية لقضيتهم ، وأرسلوا الوفود إلى البلاد الغربية والبلاد الإسلامية على السواء .

ولقد إستأنف مؤتمر لندن إنعقاده فى دورته الثانية فى الأيام الأخيرة من شهر يناير سنة ١٩٤٧ وإشتركت الهيئة العربية العليا مع بقية وفود الدول العربية فيه ؛ أما اليهود فانهم قد رفضوا الاتصال به مادام لا يعترف بمسألة إنشاء الدولة اليهودية . وأعلن الوفد البريطانى رفضه للمشروع العربى ، وتمسكه بمشروع موريسون بعد إدخال بعض التعديلات عليه . ولكن العرب وجدوا أن هذا التعديل الجديد كان كذلك فى صالح اليهود ، وكان يتلخص فى ضم مناطق من إقليم النقب إلى المنطقة اليهودية ، فكان ذلك سبباً أقوى لكى يرفضه العرب . ثم تقدمت بريطانيا بمشروع موريسون المعدل، وأسمته بمشروع بيفن. وإذا كان هذا المشروع الجديد لا يحتم التقسيم ، فانه كان يقوم على أساس استمرار الإنتداب خمس سنين أخرى ، تنشأ خلالها حكومات ومجالس محلية عربية ويهودية ، تتمتع بالاستقلال الذاتى ، على ألا يؤدى ذلك إلى التقسيم ، وعلى أن تكون الهجرة منحصرة فى المنطقة اليهودية حسب قدرة الاستيعاب الاقتصادى ، ثم يعاد النظر بعد خمس سنوات .

---

(١) أنظر : أكرم زعيتر : القضية الفلسطينية ، القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٥٥ ص ١٨٥ .

ولم يكن أمام العرب إلا أن يرفضوا هذا المشروع ، مستندين إلى حقهم في تقرير مصير بلادهم ، ومعلنين عدم مسئوليتهم في المشكلة اليهودية ، ومنددين بالأثر الذى سينتج عن إستمرار الهجرة .

وهكذا إنتهى المؤتمر . ودون أن يصل إلى تقريب بين وجهات النظر ، ودون أن يتمكن أبطال الدبلوماسية البريطانيين من الحصول على أنصاف حلول من رؤساء الوفود العربية . وكان على بريطانيا أن تعلن فشلها . وتعترف به ، بعد أن أفسدت الموقف في الشرق الأدنى . وفى كل مناطق العالم العربى . وصممت بريطانيا على أن ترفع الأمر إلى الأمم المتحدة ، ودون أن تتقدم بأى إقتراح عن أى حل ممكن . وحتى هذا الافلاس كان يدل على مناورة سياسية تؤدى إلى وقوف العرب أمام الرأى العام العالمى بعد أن كانت الدعاية الصهيونية قد أثرت فيه ، ويؤدى إلى تكتلات معينة من الدول ذات المصالح المتشابهة . وفى النواحى الاقتصادية والاستراتيجية . وفى غير صالح العرب ، إذ أن كل توصية جديدة تشتمل على أى نوع من أنواع التساهل كانت غبناً واضحا للعرب . ولكن إنسحاب بريطانيا من المشكلة السياسية بهذه الطريقة كان يبشر بزيادة إمكانية إستخدام القوة وسيلة لحلها بدلا من استخدام السياسة : إذ أن القوى الموجودة فى الميدان . وفى فلسطين والمنطقة العربية ، كانت قد أخذت فى زيادة الاهتمام بالتسليح . وفى الوقت الذى لم يكن فيه للأمم المتحدة سلطة تنفيذية . ولذلك فان مرحلة الأمم المتحدة ستكون مرحلة مؤقتة . وستكون قراراتها مجحفة بالعرب ، وستؤدى إلى صدام مسلح بين العرب واليهود فى المنطقة .

الفصل الثامن

الأمم المتحدة والتقسيم ونهاية الانتداب

كانت بريطانيا قد سارت بمشكلة فلسطين خطوة بعد خطوة حتى وصلت بها إلى ما يسمى «عنق الزجاجة» الذى لا يسمح بمرور شخصين فى نفس الوقت. وكانت المشكلة الفلسطينية قد تطورت إلى أن وصلت إلى تبلور الاتجاه اليهودى فى موقف مغاير تماما لموقف العرب . ومتعارض معه فى المصالح ، وكذلك فى الإتجاه . وفى الوقت الذى طالب فيه اليهود بإنشاء دولة يهودية ، طالب فيه العرب بوقف الهجرة وبإنشاء دولة عربية . وإذا كانت بريطانيا قد خضعت للضغط الأمريكى فى المشكلة الفلسطينية . مثل غيرها من المشكلات فى الفترة التالية للحرب العالمية الثانية ، فان مصالحها الكبيرة فى الأقاليم العربية كانت تفرض عليها ألا تتخذ لنفسها موقفاً معادياً للمصالح العربية ، حتى لا تفقد إمتيازاتها فى المنطقة . كما أن إستمرار الإرهاب اليهودى ضد البريطانيين كان لا يترك أملا كبيراً لبريطانيا فى أن تجد تعويضاً عند اليهود مما ستفقده لدى العرب . ولذلك فان بريطانيا حاولت أن تترك المشكلة فى هذه المرحلة . بعد أن تعقدت ، وتتركها للسلطة العالمية الموجودة فى ذلك الوقت . وتظهر وكأنها لم ترتكب أى إثم هناك . وأدى ذلك إلى تدويل مشكلة فلسطين . وإنتقالها إلى إختصاص الأمم المتحدة : فكانت خطوة جديدة فى سبيل الوصول إلى حل يرضى الطرفين ، أى يكون على حساب مصالح العرب . وكانت محاولة تنفيذ قرارات التقسيم هى السبب الذى أدى إلى الحرب .

(١) بريطانيا والأمم المتحدة :

كان مؤتمر لندن قد أثبت لبريطانيا أنها تعجز عن التوفيق بين مصالح العرب واليهود ، وتعجز عن أن تحصل من العرب على تصديق على تلك السياسة التى تسلبهم حقوقهم ، وتعطيها لليهود . وكان فشل بريطانيا فى عام ١٩٤٦ فى الوصول إلى تسوية لمشكلاتها الخاصة مع مصر . ومع العراق . والخاصة بإعادة النظر فى معاهدة سنة ١٩٣٦ ، ومعاهدة سنة ١٩٣٠ ، يهدد بريطانيا بفقد صداقتها القديمة ، وبالتالى مصالحها فى المنطقة . وفشلت محاولات بيفن فى الوصول إلى إتفاق مع اسماعيل صدقى فى مصر . ومع صالح جبر فى بغداد ، لتغليف المعاهدتين السابقتين بين بريطانيا وهاتين الدولتين العربيتين الكبيرتين بغلاف جديد ، وإظهارهما على أنها معاهدات صداقة . وكان هذا الفشل يرهب بريطانيا ، ويدفعها إلى بذل محاولات جديدة للاحتفاظ بصداقة العرب أو على الأقل عدم الظهور بمظهر المنضم إلى المعسكر الآخر المعادى ، معسكر اليهود . فكان من نتيجة ذلك تقرب بريطانيا من أمير الأردن . عبد الله بن الحسين ، والموافقة على إعطائه صلاحيات جديدة . تسمح له بالترقى من الإمارة إلى الملك ، حتى تدعم به وبنفوذه الجديد نفوذها الفعلى ومصالحها فى المنطقة . وكان نفس السبب يدفع بريطانيا إلى أن تظهر وكأنها قد نفضت أيديها من المشكلة الفلسطينية .

ووقف بيفن فى مجلس العموم البريطانى فى ٢٦ فبراير سنة ١٩٤٧ خطيباً . وتحدث عن تعقد المشكلة الفلسطينية ، وأرجع ذلك إلى زيادة المتناقضات داخل نظام الانتداب نفسه . وبسبب الوعود المتضاربة التى تمت فى أثناء الحرب العالمية الأولى ، وفى الفترة التالية لها ، وخاصة مع مجهودات تشرشل وحزب المحافظين فى هذه الفترة . وأشار إلى أن السماح لليهود بغزو فلسطين

أو بإستيطانها ، يتعارض مع فكرة عدم الاضرار بمصالح العرب . وهكذا تخلى زعيم العمال البريطانيين عن دور حزبه فى هذه المشكلة ، وأرجعها فى غالبيتها إلى سياسة المحافظين . كما أن بيفن لم ينس الاشارة إلى دور الولايات المتحدة الامريكية فى تعقيد المشكلة . وذلك عن طريق الضغط والتدخل وتصريحات ترومان نفسها . وحاول بيفن ألا يتخذ موقفاً معادياً من الاتجاه الانسانى الذى كان يطالب بإدخال مائة ألف يهودى جدد إلى فلسطين ، ويغطى بذلك موقف الحكومة التى كانت قد وافقت سلفاً على دخول هذا العدد إلى البلاد ، وقال أنه لو إقتصر الأمر على ذلك لهانت المشكلة ، وخرج من ذلك لكى يشرح أن اليهود يتحدثون عن الملايين . مما يؤدى إلى تناقض واضح وتام بين مصالح العرب واليهود . وبالتالى عجز بريطانيا عن إيجاد حل للمشكلة أمام مثل هذا التناقض بين مصالح الطرفين : «إن بريطانيا لا تستطيع أنة تفرض حلا نهائياً بالقوة لأنها منتدبة إنتدابا . ولذلك أصبح واجبها رفع الأمر إلى هيئة الأمم لتقدر وتفرض الحل الذى تراه» .

وعقدت جامعة الدول العربية مجلسها فى القاهرة فى ١٧ مارس . وتشاور المجلس فى المشكلة بعد فشل مؤتمر لندن . وفيما أذيع من أن الأمانة العامة لهيئة الأمم تفكر فى تعيين لجنة تحقيق فى مشكلة فلسطين . وجدد مجلس الجامعة إحتجاجه الشديد على بريطانيا ، وعلى إستمرار الهجرة . رغم أنها سمحت بها لفترة مؤقتة ، وإحتج على ضعف الوسائل التى إتخذت حتى ذلك الوقت لمنع الهجرة غير المشروعة . ولكن هذا الاحتجاج لم يكن كافيا لكى تتراجع بريطانيا عن سياستها ، أو ترفض هيئة الأمم التدخل فى المشكلة .

وطلبت بريطانيا من الأمين العام لهيئة الأمم فى أول أبريل عرض قضية فلسطين فى دورة خاصة ، فدعيت الدول إلى إجتماع غير عادى لانتخاب

لجنة تحقيق جديدة ، وكان هذا الانعقاد يوم ٢٨ أبريل . وطالبت الوكالة اليهودية بأن تمثل فى الاجتماع ، فتقرر منحها حق الكلام أمام اللجنة السياسية للهيئة ، فى نفس الوقت الذى حرمت فيه الهيئة العربية من مثل هذا الحق . وظهر بذلك التحيز الواضح فى الأمم المتحدة . ومنذ أول خطوة . وأعلن مندوبوا الدول العربية عزمهم على عدم الاشتراك فى المناقشات أمام هذا الظلم وهذا التحيز ، وإلى أن يصحح الموقف ، فقررت الهيئة السياسية منح الهيئة العربية العليا الحق الذى منحته لوكالة اليهود . وتحدث ممثلا الهيئة العربية العليا والوكالة اليهودية ، وأعلن مندوبو العرب أنهم سيعارضون جميع السلطات التى تمنح للجنة التحقيق ، ونتائج هذا التحقيق ، إذا كانت معارضة لأمانيهم وحقهم فى بلادهم ؛ وعارض مندوبوا الدول العربية مسألة إنتخاب لجنة تحقيق ، ولكن اللجنة السياسية قررت إنتخاب مثل هذه اللجنة . ثم حاول مندوب الهيئة العربية العليا جعل إعلان إستقلال فلسطين من مهام اللجنة ، ولكن مندوبوا انجلترا وأمريكا وفرنسا عارضوا هذا الاقتراح . وقررت اللجنة السياسية منح لجنة التحقيق سلطات واسعة للتثبت من الحقائق، ولعرض وجهات نظرها على الأمم المتحدة .

ولقد تشكلت لجنة التحقيق من ممثلين عن أستراليا وكندا وتشيكوسلوفاكيا ويوجسلافيا وجواتيمالا والهند وهولندا وايران والسويد وأورجواى ؛ ولم يكن الكثير من بين هذه الدول من ذوى المصالح التى تربطهم بمصالح العرب . وكان تشكيلها بهذا الوضع لا يخدم مصالح العرب فى فلسطين . ولكن الدول العربية عجزت . وبصفتها أعضاء فى الأمم المتحدة ، عن إتخاذ موقف واضح ضد هذه اللجنة ؛ وفى الوقت الذى قررت فيه الهيئة العربية العليا مقاطعة لجنة التحقيق ، إستناداً إلى أن مهمتها لا تتضمن إعلان استقلال فلسطين ، ودعت

فيه إلى تنظيم إضراب عام يوم وصولها إلى القدس .وفى نفس هذا الوقت عجزت الحكومات العربية ، الممثلة فى اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية ، عن أن تتخذ مثل هذا الموقف ، إذ أن حكوماتها كانت أعضاء فى هيئة الامم المتحدة ، وإتخذت قراراً مخالفاً لقرار الهيئة العربية العليا . وقررت أن يقابل ممثلوها اللجنة ، ويقابلوها مجتمعين . ويقدموا لها مذكرة واحدة .

(٢) لجنة الامم المتحدة وتوصياتها :

وصلت لجنة التحقيق الدولية إلى القدس فى يوم ١٧ يونيو سنة ١٩٤٧ ، وكان هذا اليوم هو يوم إضراب عام فى فلسطين . وفى بعض البلاد العربية المجاورة . ولقد قضت هذه اللجنة بضعة أيام فى فلسطين . وإستمعت فى خلالها إلى عدد من الهيئات والشخصيات اليهودية . ثم طافت فى بعض أنحاء البلاد ؛ وكان العرب يرحبون بها . ولا يتحدثون اليها . ثم قامت اللجنة بزيارة عمان . وذهبت بعد ذلك إلى لبنان . وفى بيروت تلا عليها وزير الخارجية اللبنانية فى ٢٢ يوليو مذكرة إجماعية باسم ممثلى الدول العربية . وكانت هذه المذكرة تستنكر عملية العودة إلى إجراء تحقيق بعد أن كانت المشكلة قد قتلت تحقيقاً ودرساً وبحثاً . وإشتملت هذه المذكرة على الحجج والمستندات السياسية والتاريخية والطبيعية . التى تثبت عروبة فلسطين إن كان الأمر يحتاج إلى إثبات. وأصرت على حق فلسطين فى الحرية والاستقلال ، وحقها فى الوصول إلى السيادة . وفندت هذه المذكرة مزاعم الصهيونيين . ومطامع اليهود. وإشتملت على إنذار بالاخطار التى ستنتج عن مسايرة اللجنة ، أو حتى الأمم المتحدة ، لليهود فى مزاعمهم ، وما سيؤدى اليه ذلك من إضطراب فى الأمن ، وتهديد للسلام فى المنطقة . وإنتهت بتقرير أن الحل الوحيد للمشكلة هو قيام حكومة مستقلة ، يتمتع فيها العرب واليهود الموجودين فعلا فى فلسطين بالحقوق

الدستورية . وتلتزم بنفس الواجبات وفى ظل حكم ديموقراطى يستند إلى نسبة كل من الطائفتين فى البلاد . كان هذا هو موقف العرب .

أما بالنسبة لليهود فقد ظهر منذ بداية الأمر أن أى توصية توصى بهااللجنة كانت فى صالح اليهود إذ أنها ستؤخذ من العرب . ورغم ذلك ، ورغم التحيز الواضح الذى كان بعض أعضاء اللجنة يبدونه تجاه اليهود . فان اليهود قد إستمروا فى ثورتهم وعنفهم . والتشدد فى مطالبهم أثناء وجود اللجنة فى المنطقة وإتخذوا ذلك وسيلة من وسائل الضغط العملية لاظهار الحركة اليهودية و كأن لها حق تحاول أن تصل إليه . وبكل وسيلة ممكنة . فلقد إستمر اليهود فى عمليات الارهاب والتدمير وإستخدام العنف . وفى جميع أنحاء فلسطين . فى الوقت الذى حاول فيه العرب أن يكون موقفهم قانونى دستورى . و كان هذا التباين بين موقف كل من المعسكرين المعتدى وصاحب الحق . يمثل فى نفس الوقت «الوسائل» المادية أو المعنوية التى كان يمكنه أن ينزل بها إلى ميدان المعركة . فكان اليهود يستندون إلى السياسة ويدعمونها بالقوة المادية . أماالعرب فكانوا يستندون إلى القانون . وإلى «الحق» ودون أن تكون لهم قوة تنفيذية لإحقاق هذا الحق .

دمر اليهود ناديا للضباط الانجليز . ونسفوا قطارا عسكريا . وإقتحموا سجن عكا ، وأطلقوا سراح المسجونين فيه . وقتل فى هذه العمليات كثير من الضباط والجنود البريطانيين . وظهر أن اليهود قد أخذوا يعاملون سلطات الانتداب على أنها ند لهم فى السلطة . وحين قامت إحدى المحاكم بالحكم على ثلاثة من الإرهابيين اليهود بالإعدام . نتيجة لهذه العمليات . قامت المنظمات الصهيونية بخطف جنديين من القوات البريطانية من إحدى مقاهى تل أبيب . وشنقتهما على إحدى الأشجار . وعلى أساس أن وجودهما كان إعتداءاً على

الوطن القومى اليهودى . وحين جاء ممثل السلطات البريطانية لاستلام الجثتين ، إنفجرت فيه بعض الألغام ، وبشكل أظهر البريطانيين وكأنهم قد أصبحوا تحت رحمة اليهود فى فلسطين . وكانت سلطات الانتداب البريطانى فى فلسطين تعرف وتعلن أنه فى وسعها وقف الإرهاب الصهيونى إذا ما أعطيت السلطة لذلك ، وتحافظ بهذه الطريقة على الأقل ، على سلامة أرواح رجالها فى الاقليم ، ولكن حكومة لندن كانت ترغب فى أن تنسحب من الاقليم دون أن تثير عليها الرأى العام اليهودى ؛ وكانت ترغب فى أن تنسحب وكأنها مجبرة على هذا الانسحاب ، حتى تغطى بذلك الروح من الضعف ما قامت به فى فلسطين حتى ذلك الوقت .

ولاشك فى أن كل ذلك قد أثر فى اللجنة الدولية ، علاوة على التوجيهات التى كانت قد حصلت عليها من حكوماتها قبل القيام بالتحقيق . وغادرت لجنة التحقيق لبنان إلى جنيف ، حيث وضعت تقريرها ، ثم قدمته لهيئة الأمم فى شهر سبتمبر سنة ١٩٤٧ . وجاء هذا التقرير مخيباً لكل آمال العرب فى وجود عدالة ، حتى فى الأمم المتحدة .

ولقد إتفق جميع الأعضاء فى اللجنة على توصيات عامة ، رغم أنهم إختلفوا بين أكثرية وأقلية فيما يختص بمسألة التقسيم . أما ما إتفق عليه أعضاء اللجنة ، فقد تقدموا به فى شكل توصيات عامة ، تتلخص فى ضرورة إنهاء نظام الانتداب على فلسطين ، ومنحها الاستقلال ، بعد مرحلة إنتقالية قصيرة تكون فى خلالها مسئولة أمام منظمة الامم المتحدة ، مع بقاء الصبغة الدينية للأماكن المقدسة ، وعلى أن يبنى النظام السياسى للدولة أو للدولتين الجديدتين والدستور ، على أساس ديمقراطى تمثيلى ، يضمن حقوق الانسان الأساسية ، والمحافظة على حقوق الأقليات ، وعلى أن تسجل المبادىء الأساسية لميثاق

الأمم المتحدة فى الدستور ، بما فيها واجب تسوية المشكلات الدولية بالطرق السلمية . ومن غير إلتجاء إلى التهديد . وعلى وجوب قبول مبدأ المحافظة على الوحدة الاقتصادية فى فلسطين . كبناء أساسى وضرورى لحياة البلادوسكانها. أما فيما يتعلق بإختلاف أعضاء اللجنة بين أكثرية وأقلية فقد تبلور فى شكل المشروعين اللذين تقدم كل منها بواحد منهما .

وكان مشروع الأكثرية يقضى بأن تقسم فلسطين إلى دولتين : دولة عربية . ودولة يهودية . وتتألف الدولة العربية من الجليل الغربى ومنطقة نابلس الجبلية والسهل الساحلى الممتد من أسدود فى الجنوب حتى الحدود المصرية . وتدخل فى هذه الدولة منطقة الخليل وجبل القدس وغور الأردن . وكانت مساحة المنطقة العربية بهذا الشكل تبلغ ١٢.٠٠٠ كيلو متر مربع . ولا تشتمل إلا على ١١.٠٠٠ يهودى يقابلهم ٦٥٠.٠٠٠ عربى ، ولا يملك اليهود فيها إلا نحو ١٠٠.٠٠٠ دونم . وأما الدولة اليهودية فكانت تتألف من الجليل الشرقى ومرج بن عامر والقسم الأكبر من السهل الساحلى . ومنطقة بئر السبع التى تضم النقب . وكانت مساحتها تصل إلى ١٤.٢٠٠ كيلو متر مربع . فيها نحو ٤٦٠.٠٠٠ عربى ولا يزيد عدد اليهود فيها على ٥٣٠.٠٠٠ يهودى ، وكان العرب يمتلكون فيها ثلثى الأراضى . وثلثى العقارات ! ! ونص المشروع على أن تصبح الدولتان مستقلتين بعد مرحلة إنتقال تدوم سنتين تبدآن من أول سبتمبر سنة ١٩٤٧ . ومن الواجب عليهما الموافقة على دستور كل منهما . وتوقيع معاهدة توطيد النظام والتعاون الاقتصادى . وإنشاء إتحاد إقتصادى يهدف إستثمار المرافق العامة . كالسكك الحديدية والطرق . ضمن نطاق المصلحة المشتركة ، وأحداث وحدة فى الرسوم الجمركية والعملة . وإلى تهيئة الأسواق العالمية لصادرات فلسطين كلها . وعلى أن تتابع بريطانيا فى مرحلة الانتقال إدارة الحكم فى فلسطين تحت إشراف هيئة الامم المتحدة ، وعليها فى

خلال هذه المرحلة أن تتخذ التدابير لتحقيق هذا المشروع . وبصورة خاصة قبول ١٥٠,٠٠٠ مهاجر فى الدولة اليهودية المقترحة بمعدل خمسة آلاف مهاجر كل شهر . وإذا إمتدت مرحلة الانتقال أكثر من سنتين ، تحدد عن المهاجرين بستين ألفا فى السنة الواحدة . تنتقيهم الوكالة اليهودية ، وتنتخب فى كل من الدولتين مجلس تأسيسى لوضع الدستور ، ويقوم المجلس التأسيسى فى كل من الدولتين بتعيين حكومة مؤقتة . تمنح حق توقيع معاهدة الاتحادالاقتصادى وإصدار بيان ينص على حماية الاماكن المقدسة . وعلى الحقوق الدينية . وحقوق الأقليات . أما منطقة القدس فتوضع تحت نظام الوصاية الدولية . ويعين مجلس الوصاية التابع لهيئة الأمم المتحدة حاكماً عاماً للقدس . على ألا يكون عربياً أو يهودياً ، وعلى أساس أن تدخل القدس كذلك فى الاتحاد الاقتصادى المقترح . كان هذا هو مشروع الاكثرية فى اللجنة .

أما مشروع الاقلية . والتى كانت مؤلفة من ممثلى الهند وإيرانويوغسلافيا فقد إقترحت أن تقوم فى فلسطين حكومتان مستقلتان إستقلالا ذاتياً . وتتألف منهما دولة إتحادية مستقلة . عاصمتها القدس . وتنتخب مجلس تأسيسى لوضع الدستور ، وتتناول سلطة الحكومة الاتحادية مسائل الدفاع والشئون الخارجية والمصالح الاقتصادية المشتركة ، وتنتخب رئيس الدولة من قبل مجلس الاتحاد ؛ وتنحصر الهجرة اليهودية فى المنطقة اليهودية . على أن تكون فى نطاق استيعاب تقدره لجنة مشتركة مؤلفة من تسعة أعضاء . يكون منهم لكل من العرب واليهود وهيئة الأمم ثلاثة مندوبين .

وكان كل من مشروع الأكثرية ومشروع الأقلية يعطى حقوقا لليهود ، حقوقاً لم يكونوا قد مارسوها من قبل ؛ ولم تكن نسبتهم العددية ، وحتى ذلك الوقت ، تسمح لهم بالحصول على مثلها . كما أن هذه القرارات كانت تستند

إلى تغيير الوضع الدولى لفلسطين ، بتقسيمها أو تفتيتها ، وبشكل يتعارض مع مصلحة فلسطين ، ويتعارض مع نظام الانتداب ، الذى كان يحتفظ لهذا الاقليم بمميزاته ؛ بل كان من الواجب عليه أن يضع نفسه فى خدمته ؛ وإلى أن يصل به إلى مرحلة الاستقلال ، كما دل على ذلك نص وروح نظام الانتداب الذى وضعته عصبة الأمم نفسها . كما أن هذه التوصيات كانت ، رغم إستنادها إلى سلطة القانون الدولى ، تعمل على تحطيم جميع أركان القانون الدولى فى هذه المشكلة ؛ وفى الوقت الذى يسير فيه العالم العربى صوب الوحدة أو الاتحاد ، وتجتمع فيه دول العالم أجمع فى منظمة الأمم المتحدة ، تقرر فيه هذه اللجنة تحطيم أحد الأقاليم إلى دويلات .

وما أن نشر تقرير اللجنة الدولية حتّى قامت الهيئة العربية العليا برفضه وإستنكاره ، وأعلنت عزمها على مقاومة تنفيذه . وتكاثرت الجموع فى الشوارع ، وأخذت شكل المظاهرات ؛ وإرتفعت من حناجرها أصوات الاحتجاج ، وهتافات المعارضة لهذه السياسة الإستعمارية ، التى تتخذ باسم إنقاذ الإنسانية . وإرتفعت الهتافات بحياة فلسطين العربية ، وبضرورة العمل على إنقاذها والاحتفاظ بها ، وإرغام الحكومات العربية على السير فى هذا الطريق ، وإعطاء الحق العربى قوة مادية ودولية تعمل على حمايته وتدعم كيانه.

(٣) موقف الجامعة العربية :

ما أن صدر تقرير لجنة التحقيق الدولية حتّى إنعقدت اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية ، فى صوفر بلبنان فى ١٦ سبتمبر سنة ١٩٤٧ . وظهر أمام اللجنة السياسية أن مقترحات لجنة التحقيق كانت تضحى بحقوق عرب فلسطين الطبيعية فى الإستقلال ، وتخرق جميع العهود التى قطعت للعرب ؛ وكذلك تخرق نفس المبادىء التى تقوم عليها منظمة الأمم المتحدة . ورأت

اللجنة السياسية أن تنفيذ هذه المقترحات يعتبر خطراً محققاً يهدد أمن فلسطين . كما يهدد الأمن والسلام فى البلاد العربية جميعا . ولذلك فانها قد وطدت العزم تحقيقاً لإستقلال فلسطين وحريتها ودفاعا عن كيان الدول العربية نفسها ، على أن تقاوم بجميع الوسائل الممكنة والفعالة تنفيذ هذه المقترحات . وتنفيذ أى تدبير آخر يتناسى مسألة إستقلال فلسطين ، وإنشاء دولة عربية فيها . هذا من جانب .

وعالجت اللجنة السياسية من جانب آخر مسألة إنشاء دولة يهودية فى فلسطين . وكانت الحكومات العربية قد قررت مراراً أن إنشاء مثل هذه الدولة أمر مرفوض شكلا وموضوعاً ، إذ أنه يتعارض مع المصالح الفعلية للعرب . ويتعارض مع طبيعة الأشياء نفسها . وكانت الدول العربية قد حذرت لجنة التحقيق مما سيؤدى إليه ذلك من إضطرابات تعم منطقة الشرق الأدنى . خاصة وأن عرب فلسطين لن يقبلوا أى تدبير يقضى على وحدة بلادهم وعلى إستقلالهم . بل أنهم سيعلنون حرباً لا هوادة فيها لدفع هذا العدوان عن بلادهم . لا سيما وأنهم كانوا يعرفون أن البلاد العربية جميعا ستقف من ورائهم ، تناصرهم وتمدهم بالرجال والمال والعتاد اللازم للدفاع عن كيانهم ؛ وأن الحكومات العربية نفسها لا تستطيع أن تكبت شعور شعوبها الثائرة من جراء الظلم عليها ، ولا أن تقف مكتوفة الأيدى أمام خطر يهدد البلاد العربية جميعها ؛ بل أنها ستضطر إلى مباشرة كل عمل لازم لدفع العدوان وإعادة الحق إلى نصابه . وشرحت اللجنة السياسية أن مثل هذا الموقف من جانب الشعوب العربية ومن جانب حكوماتها لن يكون أمراً شاذاً بعد أن ثبت لديها ، وفى مناسبات عديدة . أن الصهيونيين يعتمدون فى تسليحهم وحركاتهم الارهابية ونشاطهم الحربى للتنكيل بعرب فلسطين على

مساعدة مادية ومعنوية تقدمها لهم بعض الحكومات الأجنبية ، وبعض الهيئات والمنظمات التى تشجعها تلك الحكومات . وذلك فضلا عن أن مسألة نزع السلاح من اليهود . ومقاومة نشاطهم الارهابى ، كانت موضوع طلبات وإحتجاجات عديدة ومتكررة لدى هذه الحكومات المذكورة . ودون أن تؤدى هذه المساعى إلى النتيجة المرجوة . ولذلك فان اللجنة السياسية رأت أن تكاشف الشعوب العربية بحقيقة الأخطار التى أصبحت تهدد مشكلة فلسطين . وأن تدعو العرب إلى تقرير خطورة هذا الموقف . وإلى أن يقدموا لفلسطين كل ما فى وسعهم من معونة . وكل ما يلزم من تضحية . وذكرت اللجنة السياسية أنها قد إتخذت من جانبها من التدابير الفعالة ما يكفل تحقيق الأهداف العربية .

ولاشك فى أن هذا الموقف من جانب اللجنة السياسية كان يعتبر تهديداً باشراك «الشعوب» العربية فى المعركة . وكان معنى ذلك أن حكومات جامعة الدول العربية لم تكن حتى ذلك الوقت قد قررت إشتراك «الشعوب» العربية فى هذه المعركة . وكانت تأخذ موقفا «رسميا» . يعتمد على القانون الدولى . أكثر من إعتماده على القوة المادية الموجودة فى الميدان . وبشكل يظهر العرب أكثر تخلفاً فى ميدان الاعداد والتنظيم . والاستعداد للمعركة المعلنة ، أكثر تخلفاً من اليهود . وعلى أى حال فان التهديد باشراك الشعوب . أو تركها تنطلق على اليهود . كان تهديدا باستخدام القوة الفعلية اللازمة لانهاء المعركة . وفى صالح العرب .

ولقد قررت اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية كذلك ، وفى نفس اجتماع صوفر . أن ترسل مذكرة إلى كل من الولايات المتحدة وبريطانيا بهذا المعنى . وتشتمل على إعلان لهاتين الدولتين بأن إتخاذ أى قرار فى شأن فلسطين

يتنامى مسألة إنشاء دولة عربية مستقلة فيها ، يهدد باثارة إضطرابات كبيرة وخطيرة فى الشرق الاوسط ، وأن الدول العربية قد عقدت العزم ، حتى وإن كان ذلك أخيراً ، على تأييد عرب فلسطين فى كل ما يقومون به عندئذ من أعمال فى سبيل الدفاع عن عروبة وطنهم وحريتهم وإستقلالهم . وإتفقت الدول العربية على نص هذه المذكرة الموحدة والتى جاء فيها :

«بما أن لجنة التحقيق قدمت مقترحات تهدم فى مجموعها وفى مفرداتها إستقلال فلسطين كدولة عربية . فان عرب فلسطين وأهل البلاد العربية جميعاً يستنكرون هذه المقترحات ، ويرفضونها من أساسها ، ويعلنون من الآن أنه ليست هناك سلطة شرعية تملك أن تقتطع جزءاً من فلسطين العربية ، وتمنحه للصهيونية لتقيم فيه دولة يهودية ؛ كما يعلنون أنه ليست هناك سلطة شرعية تملك أن تجيز غزو فلسطين يقوم به اليهود وهم لا صلة لهم بها ولا حق لهم فى دخولها ... وإن الحكومات العربية لن تستطيع أن تكبت شعور شعوبها الثائرة من جراء الظلم الواقع عليها ، ولا أن نقف مكتوفة الأيدى أمام خطر يهدد البلاد العربية جميعاً . بل أنها ستضطر إلى مباشرة كل عمل حاسم يكون من شأنه أن يدفع العدوان ويعيد الحق إلى نصابه ... وترى اللجنة (السياسية) من واجبها أن تبصر حكومة (الولايات المتحدة) وبريطانيا بالخطر المحدق فعلا بالأمن والسلم فى الشرق الأوسط ، وتحملها مسئولية كل ما يمكن أن يتمخض عنه من أحداث إذا ما إتخذ أى قرار من شأنه أن يمس حق فلسطين فى أن تكون دولة عربية مستقلة» (١) .

وقامت اللجنة السياسية من جانب آخر بتوصية دول الجامعة بتقديم أقصى

---

(١) أنظر : أكرم زعيتر : القضية الفلسطينية . القاهرة . دار المعارف ، ١٩٥٥ ص ١٩٦ .

ما يمكن من معونة عاجلة إلى أهل فلسطين ، وذلك من مال وعتاد ورجال ، وتأليف لجنة فنية ، لكل حكومة مندوب فيها ، لتقوم بتعرف حاجات فلسطين ووسائل دفاعها . وتنظيم وتنسيق المعونة المادية التى يجب على الحكومات تقديمها . على أن تقدم تقريرها الفنى إلى مجلس الجامعة ؛ وكذلك توصى دول الجامعة بفتح أبوابها لايواء الأطفال والنساء والعجزة من عرب فلسطين . وأن تقوم بالعناية بهم إذا ما وقعت فى فلسطين حوادث تستدعى ذلك .

وكان معنى هذا أن اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية قامت برفض توصيات لجنة التحقيق الدولية . وأصرت على مذكرة الوفود العربية فى نهاية مؤتمر لندن سنة ١٩٤٦ . وكان هذا موقفاً راديكالياً من الناحية السياسية . كما أنها لوحت بخطر إشتراك الشعوب العربية فى الدفاع عن حريتهم وإستقلال بلادهم . وأنها قد بدأت فى «دراسة» ما يلزم لفلسطين . وإستعدت لخروج أفواج من «اللاجئين» إلى البلاد العربية المحيطة . وكانت هذه القرارات تدل على أن اللجنة السياسية كانت تتنبأ بقرب خروج أفواج من العرب مهاجرين عن ديارهم . كما أن تشكيل «اللجنة الفنية» من أعضاء عن الدول العربية كان يعنى بأن نفس الاختلاف فى الإتجاه بين الوفود فى الجامعة سينعكس بالضرورة داخل هذه اللجنة المشكلة لانقاذ فلسطين . خاصة وأن وفود الدول العربية داخل اللجنة الفنية ستسير طبقاً لتوجيهات حكوماتها . وبالتالى طبقاً لعلاقة القيادات العربية ببعضها . ومصالحها الأسروية والاقليمية . وتأثير إستقلال فلسطين على التوازن العربى نفسه . ولم يكن من السهل على القيادات العربية الموجودة فى ذلك الوقت أن تتناسى مصالحها أو أن تغير من تكوينها . وسيؤثر ذلك بلاشك فى مستقبل فلسطين . وإلى درجة كبيرة .

ونلاحظ من الجانب الآخر أن اليهود قد أظهروا إغتباطهم الممتزج بنوع

من الأسف لقرارات اللجنة الدولية ؛ إغتبطوا لقرارها إنشاء دولة يهودية في فلسطين . وأسفوا لعدم توصيتها بأن تشتمل هذه الدولة اليهودية كل فلسطين ، وتحصل على الاستقلال باسم اسرائيل . ولكنهم وجدوا في هذه القرارات مكسباً جديداً لهم . فعملوا على تأييدها وتأييد الأمم المتحدة في هذا الميدان ، وحتى يظهروا الدول العربية بمظهر العاصي لسلطةالأممالمتحدة. ولكن ذلك لم يمنع عصابات الهاجانا وشترن من الاستمرار في عملياتها الإرهابية ، لاجبار سلطات الانتداب على تنفيذ قرارات الأمم ، وبشكل يكون في صالح اليهود .

أما بريطانيا فانها وجدت في قرارات لجنة التحقيق الدولية ستاراً وغطاءا تنسحب من ورائه من المشكلة الفلسطينية ، وبدعوى خضوعها لما تقرره الأمم «الحرة» ، وأعلن وزير المستعمرات بأن حكومة لندن توافق بدون أي تحفظ على إنهاء الإنتداب البريطاني . وأنها آخذة بتهيئة أسباب خروجها من فلسطين في أسرع وقت ممكن .

وهنا ظهر أمام العالم أن العرب سيواجهون اليهود . علاوة على مواجهتهم لقرارات الأمم المتحدة : أي أنهم سيواجهون القوة والارهاب،وسيواجهون «وضعية قانونية» تحاول الأمم المتحدة أن تفرضها على سكان البلاد الأصليين ، وفي تناقض مع طبيعة قيام منظمة الأمم المتحدة نفسها . وكان من اللازم على العرب أن يعلنوا نزولهم إلى المعركة ، ولكنهم كانوا يحتاجون إلى تنظيم ؛ ولم يكن هناك في ذلك الوقت إلا جامعة الدول العربية ؛ فعملت هذه الجامعة ما يمكنها أن تعمله ، وفي نطاق سلطاتها وقوتها ، وتحت تأثير المتناقضات التي تعيش بها وتعيش فيها : فأخذت خطوات جديدة في إجتماع عاليه بلبنان،الذي إنعقد في الأسبوع الثاني من شهر أكتوبر سنة ١٩٤٧ ، وقررت البدءفي العمل.

وكانت اللجنة الفنية العسكرية ، التى عهدت إليها اللجنة السياسية بدراسة الموقف ، قد إجتمعت ووضعت تقريرها . وجاء هذا التقرير الفنى العسكرى يشتمل على تقييم لما لدى اليهود من قوات وتنظيم وأسلحة ؛ وذكر أن لدى اليهود منظمات عسكرية تضم مالا يقل عن ستين الف مقاتل ، رغم أن أتلى كان قد تحدث فى مجلس العموم البريطانى عمالا لا يقل عن مائة وعشرين الف مقاتل يهودى فى فلسطين . وقبل ذلك بسنة كاملة . كما تحدث هذا التقرير عما لدى اليهود من أسلحة جديدة وعتاد ومعامل وورش للذخيرة ولاصلاح الأسلحة . علاوة على وفرة المدربين . ووفرة الضباط اللازمين لقيادة اليهود. وأشار إلى ضآلة ما بأيدى السكان العرب من أسلحة خفيفة . وعدم صلاحيتها وقدمها وقلة الذخائر وتنوعها . وعدم وجود المدربين . ولقد أشار التقرير إلى خطورة مستقبل العرب . وخاصة فى المناطق التى تظهر فيها الأغلبية اليهودية واضحة على الخريطة ؛ وأشار إلى أنهم سيقاسون من اليهود بعد جلاء القوات البريطانية . ولذلك فان اللجنة الفنية العسكرية قد أوصت الدول العربية بحشد عدد من وحدات جيوشها على حدود فلسطين . من الشمال الشرق والشرق والجنوب . أى فى لبنان وسوريا وشرق الأردن ومصر ؛ كما أوصتها بالمسارعة إلى تسليح العرب . وخاصة فى المناطق المكتظة باليهود . حتى يتمكنوا من الدفاع عن أنفسهم . أوصتهم بالمسارعة كذلك إلى تدريب وتنظيم الشباب العربى ؛ وإلى تشكيل قيادة عربية عامة .

ومن إجتماع عالية بلبنان . صدرت قرارات مجلس جامعة الدول العربية. وبالاجماع التام . وإشتملت على :

أولا : — مقررات بلودان السرية واجبة التنفيذ فى حالة تطبيق أى حل من شأنه أن يمس حق فلسطين أن تكون دولة عربية مستقلة .

ثانيا : بالنسبة إلى قرار الحكومة البريطانية المعلن أخيراً وعزمها على التخلي عن إنتدابها على فلسطين وجلائها عنها مع قواتها العسكرية وجهازها الإدارى ونظراً لوجود القوات الصهيونية ومنظماتها الارهابية التى تهدد سلامة العرب فى فلسطين . فان الحالة تستلزم من جانب دول الجامعة العربية إتخاذ إحتياطات عسكرية على حدود فلسطين . ولهذا يوصى المجلس الدول العربية بأن تبادر إلى إتخاذ هذه الاحتياطات العسكرية على أن تيسر الدول المتاخمة لفلسطين سبيل الاشتراك والتعاون وهذا الواجب بالاتفاق بينها .

ثالثا : يوصى المجلس دول الجامعة بالمبادرة إلى أداء المساعدات المادية والمعنوية إلى العرب فى فلسطين . لتقويتهم وتعضيدهم فى الدفاع من أنفسهم وعن كيانهم . وأن ترصد دول الجامعة من فورها الأموال اللازمة لذلك .

وقررت جامعة الدول العربية تأليف لجنة عسكرية لتنظيم وسائل الدفاع . وتدريب الفلسطينيين وتنظيمهم ؛ كما قررت حشد بعض وحدات من الجيوش اللبنانية والسورية والعراقية والأردنية والمصرية على حدود فلسطين ، إنتظاراً لتطورات الموقف . وإستعداداً لها . وإستقرت اللجنة العسكرية فى دمشق . إذ أنها كانت أقرب إلى فلسطين عن أى عاصمة عربية أخرى.وبدأ الشباب العربى فى التطوع . وإتخذ معسكر قطنه مركزاً للتدريب ، وتولى ذلك عدد من ضباط الجيش السورى . كما أن هذه اللجنة العسكرية أخذت فى إعداد الضباط وإستعدت للتنظيم . ولتزويد العرب بما يلزمهم من أسلحة وذخائر . ولكن علينا أن نذكر أن إعداد اللجنة العسكرية نفسها كان يحمل ما يحمله تكوين جامعة الدول العربية نفسها من عوامل ضعف ، وحتى من متناقضات . كما أن عملهم خارج «أرض العمليات» كان يضعف من قواه الموجودة فى المعركة ؛ وبعكس اليهود الذين كانوا قد إستوطنوا فلسطين ،

وأقاموا فيها ، وسيطروا على الأراضى ، وتسلحوا ونظموا أنفسهم داخل البلاد . وكان من اللازم على اللجنة العسكرية العربية أن تنشىء لنفسها ركائز وقواعد داخل المناطق العربية فى فلسطين نفسها ، حتى تتمكن من مواجهة اليهود بنفس إمكانياتهم ، حتى إذا غضضنا النظر عن الاختلاف الواضح فى نوع الأسلحة ، وفى كمية النيران التى كانت تميز كل من الطرفين . ولكن الظاهر أن هذه اللجنة العسكرية العربية كانت قد حصرت إختصاصاتها فى عملية «المتطوعين» وعملية «المجاهدين» ، ولكى تستند اليهم كطلائع للعمليات ، وتترك العمليات نفسها للجيوش العربية النظامية ، ولكن دون أن يقوم هناك تنظيم بين عمليات الطلائع . وعمليات القوات النظامية . وعلى أى حال . فقد كان ذلك مجرد قرارات ، إتخذتها القيادة السياسية للعرب . أو القيادات السياسية فى البلاد العربية بشأن فلسطين . وكان من الصعب على هذهالقيادات . ولها صفة دولية ، أن تنزل إلى فلسطين نفسها ، إلا بعد انتهاء السلطة الدولية الموجودة فيها ، وهى سلطة الانتداب ؛ وجاء هنا الجانب القانونى الدولى لكى يحرم العرب ويؤخر نزولهم إلى الميدان ، وفى الوقت الذى كان اليهود فيه يزيدون من قوتهم ويعتملون على قرارات الأمم المتحدة التى صدرت بشأن تقسيم فلسطين .

(٤) قرار التقسيم :

إنعقدت هيئة الأمم فى شكل لجنة خاصة تمثل جميع الدول للنظر فى مشكلة فلسطين . وقام مندوب الهيئة العربية العليا وفند مزاعم الصهيونية ، وأعلن أن العرب سيقاومون أى مشروع للتقسيم بالدم . وأنهم يرفضون تقرير لجنة التحقيق بتوصية ، لأن توصية الأقلية كانت تدور فى نطاق التقسيم وتنتهى اليه ، وإن كانت أقل ظلما من إقتراح الأكثرية . ثم أعلن هذا المندوب أن

الحل الوحيد الذى يقبله العرب هو دولة ديمقراطية مستقلة تنشأ فى كل فلسطين . وكان معنى ذلك أن العرب قد رفضوا أنصاف الحلول . أى رفضوا التفاهم . والتنازل عن حقوقهم . ولكن اليهود كانوا يربحون فى كل حالة . فأعلن مندوب الوكالة اليهودية قبولهم لتوصية التقسيم ، واعترض فى نفس الوقت على ترك الجليل الغربى والقدس خارج الدولة اليهودية . أى أنه فتح الباب لترضيات جديدة . أو لمطالب أخرى . تضمن له أن يحصل على ما أوصت به لجنة التحقيق لليهود .

ونلاحظ ان مندوب الولايات المتحدة الأمريكية قد أعلن تأييد حكومته لتواصى أكثرية لجنة التحقيق بالتقسيم . وإن كان قد طالب باجراء بعض تعديلات . كالحاق يافا العربية بالقسم العربى . وكان يحاول بذلك أن يظهر وكأنه يدافع عن بعض مصالح العرب . حتى لا يظهر تحيز بلاده كاملا ضد العرب . ونلاحظ فى نفس الوقت أن مندوب الاتحاد السوفيتى قد أيد التقسيم كذلك . وكان اتفاق كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى على هذه النقطة أمراً مثيراً للعجب . إذ أن المراقبين السياسيين كانوا يعتقدون أن تصويت الولايات المتحدة مع المشروع سيجعل الاتحاد السوفيتى يصوت ضده . ولكن الحقيقة هى أن مصالح كل من الدولتين الكبيرتين كانت فى هذه المرحلة تتمشى مع أطماع اليهود . وتتعارض بالتالى مع مصالح العرب . وإذا كانت الولايات المتحدة تحاول كسب الرأى العام اليهودى . والذى يسيطر على الأسواق المالية والتجارية فيها . وتحاول بذلك كسب العناصر الأكثر عداءاً للنازية . فان الاتحـــاد السوفيتى كذلك كان يرى فى النظام الموجود فى البلاد العربية بقايا نظام إقطاعى متحالف مع الاستعمار . وكان من الصعب عليه أن يتناسى مجهود العناصر الاشتراكية والشيوعية من بين اليهود فى حركات المقاومة ضد الحكم النازى لأوربا . وكان يرى أن عمليات

توطين اليهود فى مستعمرات عمل «كبوتز» يعنى إنشاء وحدات منتجة على الطريقة الاشتراكية ، ويعيش أفرادها من الشباب معيشة شيوعية ، وفى كل شىء . وإذا كانت الولايات المتحدة تحاول كسب اليهود الرأسماليين ، فان الاتحاد السوفيتى كان يحاول تدعيم اليهود الاشتراكيين ضد اليهود الرأسماليين ، وضد نظم الحكم الاقطاعية والمتحالفة مع الاستعمار فى العالم العربى .

ولقد تتابع المندوبون ، وكانوا بين مؤيدين للتقسيم أو مؤيدين للعرب فى رفضهم للتقسيم . وقام المندوب البريطانى ، وهو وزير المستعمرات ، وأعلن عزم حكومته على تنفيذ الجلاء عن فلسطين . وعدم إستعدادها لتنفيذ حل لا يوافق عليه كل من من العرب واليهود فى نفس الوقت . كما أعلن إمتناعه عن التصويت حتى لا تتهم بريطانيا بالوقوف فى هذا الجانب أو ذاك . وكأنها قد إحتفظت بموقف محايد فى المشكلة التى خلقتها لنفسها والعرب .

ثم تحدث مندوبوا العرب ، ودافعوا عن وجهة نظرهم . أتوا بالحجة تلو الحجة وكأنهم يحالون إقناع الأمم المتحدة ، وكأن الأمر كان فى حاجة إلى اقناع أو إثبات ، ولكنهم قاموا بواجبهم فى المجال السياسى الدولى ، وكماأملته عليهم الظروف . ولكن المصالح السياسية والاقتصادية وعلاقات الدول ببعضها هى التى كانت تتحكم فى الأمر . بغض النظر عن الحق ، وخاصة إذا ما تعارض مع المصلحة الفعلية لهذه الدولة أو تلك . ولذلك فان اللجنة قررت تشكيل لجنتين فرعيتين ، لاعداد مشروعات مفصلة ، إحداهما تضع المشروعات التى تتفق مع تقرير الأكثرية ، وتتألف من أعضاء معظمهم من المؤيدين لهم ، والثانية لإعداد مشروعات تتفق مع تقرير الأقلية . وكان أعضاؤها من بين الأعضاء المعارضين لتقرير الأكثرية .

أما اللجنة الأولى فانها قد وضعت مشروعا يتضمن إنهاء الإنتداب على فلسطين فى فترة لا تتجاوز شهر أغسطس سنة ١٩٤٨ . ونشأة الدولتين بعد الجلاء بشهرين . وقيام لجنة إنتقال دولية تعينها هيئة الأمم للإشراف على إدارة فلسطين ، وتنفيذ التقسيم فى فترة الانتقال . ولقد حددت هذه اللجنة كلا من المنطقتين حسب ما إفترضته الأكثرية فى لجنة التحقيق ؛ ولكنها أشارت بضم يافا وبعض أقسام النقب إلى الدولة العربية ، وأرضت بذلك وجهة النظر الأمريكية ، التى حاولت إسترضاء العرب ؛ ولكنها قامت فى نفس الوقت بتصحيح الحدود لمصلحة اليهود على شواطىء البحر الميت وفى منطقة صفد عند الجليل الغربى .

أما اللجنة الثانية فأنها قد أعدت مشروعا لقيام الدولة الموحدة فى فلسطين.

وإجتمعت اللجنة الخاصة بمشكلة فلسطين للبحث فى المشروعين فى ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٤٨ . وطرح مشروع الدولة الموحدة ، فرفضته الأكثرية.فقام العرب عندئذ بتقديم إقتراح لنقل المشكلة إلى محكمة العدل الدولية فى لاهاى . ولكن إقتراحهم لم يفز . فاقترحوا إستشارة هذه المحكمة فى صلاحية هيئة الأمم لتنفيذ أى نوع من التقسيم بدون موافقة السكان ، ولكن إقتراحهم الثانى سقط كذلك . وأصبح العرب أمام أكبر هيئة سياسية فى العالم ، تتخذ لنفسها تطوير وتغيير القانون الدولى . وتنظر إلى محكمة العدل الدولية وعلى أنها تطبق ما تضعه هى من تشريع . وفى اليوم التالى . طرح مشروع التقسيم للمناقشة . وقبل هذا المشروع بموافقة ٢٥ دولة ضد ثلاث عشرة دولة وإمتناع سبع عشر دولة عن التصويت . فإنتقلت القضية إلى الهيئة العامة للأمم المتحدة للبت فيها ، وإصدار القرار النهائى . رغم أنها لم تحصل على الأغلبية المطلقة المطلوبة . أو النصاب القانونى ، وهو ثلثى الأعضاء المصوتين .

ونشط مندوبوا الدول العربية فى هذه المعركة السياسية فى الهيئة العامة ، وقاموا بجولات واضحة لاقناع الأعضاء بظلم وضرر قرار التقسيم . وبطلانه من الناحية القانونية . ولكن ترومان . رئيس الولايات المتحدة الامريكية . قام بمجهودات مضادة للتأثير على الاعضاء وفى اتجاه التقسيم . وكان يوم ١٦ نوفمبر هو يوم التصويت . وظهر أن أنصار التقسيم لا يبلغون الثلثين . فاقترح الوفد الامريكى تأجيل التصويت نتيجة للأعياد ولوجود عدد كبير من المتكلمين. ورغم أن الوفود العربية إحتجت على ذلك وعرضت إيجازها فى خطبها حتى يتم التصويت . فان رئيس الجلسة . وكان برازيليا . قد أقر التأجيل . وكان ذلك يسمح لترومان بزيادة التأثير على الدول الصغيرة لتبديل موقفها وكسبها إلى جانب التقسيم . وحينما وقع الاقتراع يوم ٢٩ نوفمبر . صوت ٣٢ وفداً إلى جانب التقسيم . وحصل العرب على ثلاثة عشر صوتا . وإمتنع عشرة أعضاء عن التصويت . وظهر هنا تغيير عدد من الدول الصغيرة لاتجاهها . نتيجة لخضوعها لضغط الامريكيين والصهيونيين . وحصل مشروع التقسيم على ثلثى الأصوات اللازمة . وحصل على تأكيد كل من الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتى .

وكانت صدمة للعرب . وصدمة لمن يعرفون الحق فى كل مكان. ووقف مندوبوا العرب يندددن بالقرار الظالم . ويعلنون بطلانه . نظرا لمخالفته لميثاق الأمم المتحدة . ولما جرى فيه من ضغط وتهديد . وإنسحبوا من الاجتماع لكى يصدروا بياناً قوياً للصحافة . ويخاطبوا الرأى العام العالمى أمام هذا القرار الظالم الذى صدر على شعب برىء باخراجه من بلاده واعطائها للغرباء . ولكن ذلك لم يغير من الأمر شيئا . وكان قرار التقسيم قراراً له قوة سياسية واضحة .

«إن الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة . بعد أن عقدت دورة خاصة .

وبناءاً على طلب الدولة المنتدبة ، بريطانيا ـ للبحث فى تأليف وتحديد صلاحية لجنة خاصة يعد إليها فى تحضير إقتراح يساعد على حل المشكلة . وبعدأن تلقت ودرست تقرير اللجنة الخاصة الذى تضمن عدة توصيات قدمتها اللجنة بموافقة إجماعها ، ومشروع التقسيم مع الاتحاد الاقتصادى الذى وافقت عليه أغلبية اللجنة ، تعتبر أن الحالة الحاضرة فى فلسطين من شأنها إيقاع الضرر بالرفاهية العامة والعلاقات الودية بين الأمم . وتأخذ علما بتصريحات الدولة المنتدبة التى أعلنت بموجبها أنها تنوى إنهاء الجلاء عن فلسطين . فى أول أغسطس ١٩٤٨ . وتوصى إنجلترا بصفتها دولة منتدبة على فلسطين . وكل دولة أخرى من أعضاء الأمم المتحدة . بالموافقة وتنفيذ مشروع التقسيم مع الاتحاد الاقتصادى لحكومة فلسطين على الشكل الآتى :

«أولا : يجب على مجلس الأمن أن يتخذ التدابير الضرورية المنوه عنها فى المشروع للعمل على تنفيذه .

«ثانيا : يقرر مجلس الأمن فى أثناء المرحلة الانتقالية ما إذا كانت الحالة فى فلسطين تشكل تهديداً للسلم . فاذا قرر أن مثل هذا التهديد موجود فعلا . فيجب عليه للمحافظة على السلم والأمن الدوليين أن ينفذ تفويض الجمعيةالعامة باتخاذ التدابير اللازمة . وذلك باعطاء الصلاحيات الضرورية للجنة الدولية للقيام فى فلسطين بالأعمال الملقاة على عاتقهم .

«ثالثا : يجب على مجلس الأمن أن يعتبر كل محاولة ترمى إلى تغيير نظام حققه وقضى به المشروع بواسطة القوة تهديداً للسلم ، وقطعاً للعلاقاتالسلمية وعملا عدوانياً» .

كان هذا هو نص القرار ، وجاء مجحفا لحق العرب فى أصله أو فرعه .

وقررت الجمعية بعد ذلك تشكيل اللجنة الدولية وتأليفها من ممثلين عن بوليفيا وتشيكوسلوفاكيا والدانمارك وبنما و الفلبين ؛ وقررت أن تذهب إلى فلسطين تحت إشراف مجلس الأمن ، وتستلم الإدارة من الحكومة البريطانية بعدجلائها. وأعلن مندوب بريطانيا أن حكومته تقبل قرار هيئة الأمم . ووعد ببذلها كل المساعدات الممكنة لتطبيقه . وهكذا جاء هذا القرار الخاص بالتقسيم،قراراً فى نفس الوقت ينهى الانتداب البريطانى على هذا الاقليم بعد فترة إنتقال محددة.

ولقد أثار هذا القرار العرب فى كل مكان . ودفعهم إلى ضرورة العمل وضرورة إنقاذ بلادهم ؛ فقاموا فى هذا الميدان بمجهود حربى . كما أن هذا القرار يعنى اعتداءاً سياسيا على فلسطين . وإضطر العرب . أو قادة العرب وملوكهم ورؤسائهم . إلى مواجهة الحالة . وإلى التصرف . وطبقاً لطبيعة تكوينهم . وتمشياً مع مصالحهم وأهدافهم . وتطورت الأمور بسرعة فى فلسطين . منذ قرار التقسيم فى ٢٩ نوفمبر سنة١٩٤٧ .وحتى إنهاءالانتداب البريطانى فى ١٥ مايو سنة ١٩٤٨ . وكانت فترة مليئة بالكفاح والجهاد . وإمتلأت كذلك بعمليات الإرهاب وسفك الدماء . التى راح ضحيتها كثير من العرب الأبرياء .

الفصل التاسع

جيش الانقاذ

كان قرار التقسيم ظالما للعرب ولكنه أجبر العرب على التصرف من الناحية العسكرية . ومن الناحية السياسية . وفى الوقت الذى سمح لليهود بزيادة أمانيهم فى الانتصار . وزيادة إستعدادهم للاستيلاء على المناطق المحددة لهم فى قرار التقسيم على الأقل . وبمجرد إنتهاء الإنتداب البريطانى ؛ فأخـــذوا يستعدون من ناحية السلاح والمواقع والذخائر . ويحاولون العمل فى توافق مع سلطات الانتداب قبل خروجها . وسيكون لهـــذا التسابق بين الفريقين . للوصول إلى إحتلال المواقع الرئيسية فى فلسطين قبل نهاية الانتداب .والتزود بما يلزم من أسلحة وذخائر . والاستناد إلى القوى السياسية اللازمة ، أكبر تأثير على سير عمليات الحرب . حرب فلسطين .

(١) إنشاء جيش الانقاذ وعملياته الاولى :

عمت موجة السخط للشعب العربى فى كل مكان ، ومن الخليج إلى المحيط. نتيجة قرار الأمم المتحدة الظالم ، وثبت أن العرب يكونون شعباً واحداً . ويتحدون فى المصالح والآمال . حتى إن كانت الأوضاع السياسية قد حرمتهم من أن يصلوا إلى وحدتهم الفعلية . وتدعم هذا الشعور فى العالم العربى بشعور مكمل له فى العالم الاسلامى . بل وعند الرجال الأحرار فى كل مكان . حينما ظهر أن هيئة الأمم المتحدة تظلم شعبا بدون وجه حق ، وبدعوى كاذبة لايجاد وطن لمن كتب عليهم التشرد إلى يوم الدين . وظهر الاستنكار على الوجوه ، وإنتشرت الاضرابات وسارت المظاهرات العنيفة فى كل مكان . وناقشت

برلمانات الدول العربية هذه القرارات الظالمة ونقدتها وهاجمتها . وأقبل الشباب العربى فى كل مكان يقدم نفسه للتطوع . وهو لا يجد منظمة ثابتة واضحة تقبله وتشرف عليه لكى يدفع ضريبة الدم ويسهم فى تحرير فلسطين. وكم من مظاهرة سارت فى الشوارع . لا تعرف لنفسها هدفا ، وتبحث لنفسها عن منظمين فى أثناء سيرها . وكم من مظاهرة أخرى إضطرت ، ونتيجة لاختفاء عامل التنظيم إلى أن تنتهى إلى الفوضى ، أو تنتهى بالاعتداء على قنصليات الدول التى صوتت فى صالح التقسيم . وانتهكت بذلك حقوق الانسان وحقوق الشعوب . وكل القيم المعروفة . وكان هذا الموقف يهدد بالكثير . وكان يدفع الحكومات والدول إلى ضرورة العمل . أو يدفعها على الأقل إلى التظاهر بالعمل . حتى لا تصطدم بشعوبها ، وتهدد بذلك كيانها . لقد كان الشباب من بين الطلاب والعمال يقدم نفسه للجهاد ويطلب التنظيم . وكان يطالب بتغيير الفساد والمنكر بأيديه ، فلم يكن أقل من أن تجتمع اللجان السياسية . التى تشتمل دول الجامعة العربية . وتقرر العمل فى المجال السياسى . وهو أضعف الايمان . ولكن هذا الضغط الشعبى أجبر الحكومات العربية على ضرورة الظهور بمظهر المتحدين فى الموقف . والمتحدين فى العمل ، وأجبرها على ضرورة الاشراف . أو على الأقل الاتفاق على عملية جيش خاص لانقاذ فلسطين . وإن التجاوب بين الدول العربية المختلفة . وعملية إنقاذ فلسطين فعليا ، ليدل على إتجاه الحكومات المختلفة . وترابط مصالحها أو تطابقها . مع المصالح الشعبية أو مسايرتها . بدرجة أو أخرى . للموقف السياسى .

لقد إنتهت كثير من المظاهرات بسفك الدماء فى فلسطين نفسها ، وإنتهت غيرها بمعارك يائسة بين الأهالى . وبين العرب واليهود ، وقبل أن يتمكن العرب من تنظيم قواتهم والإستعداد لليوم الموعود .

وإضطرت جامعة الدول العربية إلى عقد لجنتها السياسية فى القاهرة يوم ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٤٧ . وحضر رؤساء الوزارات إلى عاصمة مصر ، لكى يجدوها صاخبة غاضبة مليئة بالمظاهرات ، فقرروا أن يعملوا من أجل هذه الشعوب التى يقودونها ، وحتى لا ينفصلون عنها . ولقد قررت اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية أن تعمل على إحباط مشروع التقسيم ، ومنع قيام دولة يهودية فى فلسطين ، وأذاعوا بيانا فى ١٧ ديسمبر نددوا فيه بقرارات الهيئة التى أوصت بتقسيم هذا الاقليم العربى . وإقامة دولة يهودية فى قلب العالم العربى : «وهى بذلك قد هدرت حق كل شعب فى إختيار تقرير مصيره . وأخلت بمبادىء الحق والعدالة جميعاً . وهى قد رسمت للتقسيم حدوداً تجعله غير قابل للتنفيذ . وتجعله أيضاً مصدر الإضطرابات والفتنة ، فأدخلت فيما أسمته بالدول اليهودية أجود أراضى العرب وأوسعها رقعة . وأكبر موارد الثروة الاقتصادية فى البلاد وأخطرها شأنا . ووضعت نصف مليون من العرب من مسيحين ومسلمين — تحت نير الصهيونين وسيف إرهابهم . وهم أنفسهم لا يجاوزون عدد العرب الذين يراد وضعهم تحت سلطان الصهيونية الدخيلة . وذلك بعد أن نزعت الدولة المنتدبة من العرب سلاحهم ومكنت الصهيونية من رقابهم ...

«وحكومات دول الجامعة العربية تقف صفاً واحداً فى جانب شعوبها فى نضالها لتدفع الظلم عن أخوانهم العرب . وتمكينهم من الدفاع عن أنفسهم ، ولتحقيق إستقلال فلسطين ووحدتهم . وقد قرر رؤساء وممثلوا هذه الحكومات فى إجتماعهم بالقاهرة أن التقسيم باطل من أساسه ، وقرروا كذلك عملا بارادة شعوبهم أن يتخذوا من التدابير الحاسمة ما هو كفيل بعون الله بأحباط مشروع التقسيم الظالم ونصرة حق العرب ...

«أما وقد تغلبت الشهوات والأغراض حتى فى ساحة الأمم ، وأغلقت أبواب الحق والعدل فى وجوه العرب فانهم قد وطدوا العزم على خوض المعركة التى حملوا عليها وعلى السير بها حتى نهايتها الظافرة باذن الله . فتستقر مبادىء الأمم المتحدة فى نصابها السليم . وتسود فى الأراضى المقدسة مبادىء العدالة والمساواة بين الناس أجمعين» .

ولقد قررت اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية تقديم الأسلحة وتوزيعها على أهل فلسطين ، وخاصة من كان منهم أكثر عرضة للخطر . كما قررت إعتماد الأموال اللازمة للانفاق على حركة المتطوعين وعلى وسائل الدفاع وإجراء التسهيلات لارسال ثلاثة آلاف متطوع على الأقل إلى سوريا موزعة على فلسطين وشرق الأردن وسوريا والعراق ولبنان ومصر . وكان ذلك هو القرار الخاص بإنشاء جيش الانقاذ .

ويظهر من ذلك أن الجامعة العربية هى التى تولت مسئولية إنشاء جيش الانقاذ ، وهى التى أشرفت على العملية من الناحية السياسية . علاوة على النواحى المالية والفنية . وأعدت لذلك معسكراً للتدريب فى قطنة بجوار دمشق وأشرف على العملية كل من اللواء اسماعيل صفوت والفريق طه الهاشمى والقائد فوزى القاوقجى . كما أن مصر قد شاركت من جانبها بدور فعال فى العملية حين أعدت دورة لأركان الحرب فى فايد لضباط المتطوعين . والواقع أن الصعوبات كانت تواجه القيادات الإقليمية لفلسطين فى هذه المرحلة ،وكان الكثير من زعماء البلاد فى المنفى . وكان الحاج أمين الحسينى بعيداً عن موطنه كما أن علاقة الملك عبد الله بمشكلة فلسطين فى هذه المرحلة لم تكن لتسمح للقيادات الفلسطينية بأخذ مسئوليتها فى المعركة ، وكان وجود الملك عبد الله

بقواته العربية النظامية كعضو فعال فى جامعة الدول العربية يظهره وكأنه أكثر فاعلية عن وجود القيادات العربية الفلسطينية المجاهدة ، أو ظهر على هـــذه الصورة ، وفى تلك المرحلة من مراحل المشكلة . ولكن ذلك لم يمنع عدداً من المتطوعين الفلسطينيين من الالتجاء إلى بعض الضباط الوطنيين فى الفيلق العربى والتمرن على أيديهم سرا على عمليات الانقاذ والجهاد ؛ وكانوا يخرجون إلى الحدائق والمزارع للتمرن ، وبعيداً عن أعين البريطانيين ، وعن رقابة العناصر الموالية للسلطات الحاكمة فى عمان . وخرج من هـــذه التدريبات عدد من المناضلين ساعدوا فى كثير من العمليات التى وقعت بعد ذلك فى فلسطين ، وخاصة فى قطاع اللد والرملة ، فى الفترة السابقة لدخول الجيــوش العربية الرسمية إلى فلسطين .

وبدأ عرب فلسطين يقاتلون اليهود فى كل فرصة تسنح أمامهم ، ولكن على قدر إمكانياتهم . وشكلوا جماعات من المناضلين أخذت على نفسها أمر الدفاع عن المدن والقرى ، وجماعات أخرى لمهاجمة مواصلات الاعداء أو للقيام بأعمال التدمير وأعمال الفدائيين . وإعتمد المناضلون فى تزيدهم بالذخائر والمؤن على الهيئة العربية العليا التى أطلقت على هذه القوات اسم «الجهـــاد المقدس» ، واشترت الأسلحة والذخائر من البلاد العربية . وكان كل شيء ينقص هؤلاء المجاهدين «إلا النخوة والشجاعة وحب الدفاع عن وطنهم العزيز . ولقد حارب المناضلون فى ظروف قاسية جداً ، فقد كانوا يحاربون اليهود ، ويعرضون أنفسهم لطعن القوات البريطانية لهم من الخلف ، لأن تلك القوات كانت تهب لحماية اليهود وتقتل العرب فى سبيلهم» (١) ، وكان ذلك يدفعهم

---

(١) أنظر : عبد الله التل : كارثة فلسطين . القاهرة ، دار القلم ، ١٩٥٩ . ص ٣ .

إلى الاغارة على بعض المعسكرات البريطانية لتزويد أنفسهم بالأسلحةوالذخائر وبالكميات التى كانت لازمة لعملياتهم .

ولكن علينا أن نعرف أن قوات «الجهاد المقدس» لم تكن هى القوات المناضلة الوحيدة التى وجدت فى فلسطين فى هذه الفترة ، بل كانت هناك إلى جوارها بعض وحدات «الجيش العربى» أو «الفيلق العربى» . وقامت بعضها بالمشاركة فى عمليات النضال . وبدون أى أوامر من قيادتها فى عمان . ثم جاءت بعد ذلك وحدات «جيش الإنقاذ» التى تمرنت فى سوريا . لكى تقوم بدورها فى إنقاذ فلسطين العربية .

أما عن الجيش العربى فقد كانت ظروفه سيئة للغاية . وذلك نتيجةلوقوع المناوشات على مقربة من مواقعه . وبين العرب واليهود . وعدم تمكنهم من حماية العرب . أو حتى العمل على إستقرار الأمن والنظام فى البلاد . وأدى ذلك إلى حنق الضباط العرب فى هذه القوات . وبشكل دفعهم إلى معاونة العرب . رغم كل أوضاع موجودة . ويذكر عبد الله التل فى مذكراته أنه قد إجتمع بعدد من الضباط فى جلسات خاصة . وإتفقوا على تقديم المساعدات السرية للعرب . والتمويه على الضباط الانجليز فى وحدات الجيش العربى حتى لا يدركوا أن أية مساعدة للعرب أو إشتباك لليهود قد جاءت عن قصد منهم . بل جاءت عن طريق الصدفة وجاءت دفاعاً عن النفس . ولسلامة وأمن قوات الجيش العربى نفسها . ويذكر عبد الله التل مثالا لذلك حادثة مهاجمة إحدى كتائب الجيش العربى التى كانت مرابطة فى بيت نبالا لقافلة يهودية كانت تمر أمام مواقعها قرب اللد فى ١٤ ديسمبر ١٩٤٧ . وتحرش القوات العربية بهذه القافلة وقتلهم وجرحهم لعدد من اليهود . وإدعائهم أمام الضباط

البريطانيين فى الجيش العربى بعد ذلك بأن القافلة هى التى هاجمت مواقع الوحدة العربية ؛ ويذكر أن ذلك كان له أثراً كبيراً فى رفع معنوية عرب فلسطين ، ورفع معنوية الجنود الأردنيين أنفسهم . إذ أنهم كانوا عرباو كانت المعركة معركتهم . كما أن ذلك أدى إلى إزدياد الرعب فى قلوب اليهود .

وعجز اليهود فى هذه المرحلة عن مواجهة قوات «الجهاد المقدس» . كما عجزوا عن مواجهة قوات «الجيش العربى» . ولذلك فانهم عملوا إلى حرب الارهاب . وإلى إستخدام المتفجرات . وبطريقة لا تتمشى مع الشجاعة ، وتتنافى مع أبسط قواعد الحرب . وإرتكبوا جرائم كثيرة فى هذا النطاق . كان ضحيتها من النساء والأطفال والشيوخ أكثر من ضحيتها من بين الرجال القادرين .

ولكن إستخدام مثل هذا السلاح كان يجبر العرب على إستخدامه كذلك. وسرعان ما ظهر أن فى وسع العرب إستعمال الألغام والمتفجرات ، وقاموا بأعمال تأديبية ظهرت فيها شجاعتهم وبطولتهم . وإنفجرت الألغام العربية عند موقف السيارات العامة فى حيفا ، كما إنفجرت فى شارع ابن يهودا فى القدس ، وهدمت أبنية جريدة البالستين بوست ، وهدمت عمارة الوكالة اليهودية بالقدس ، رغم رفع العلم الأمريكى عليها . ومع إستخدام الألغام إستخدم العرب سيارات نقل مليئة بالمواد المتفجرة ؛ وظهر أن هناك عرب من الفدائيين الذين تدربوا ودفعوا دماءهم ثمنا لوقف الارهاب ووقف الصهيونيين عند حدهم .

وإذا كان اليهود قد قاموا بتصفيح معظم سياراتهم التى كانت تمر من مستعمرة أخرى ، فان المناضلين العرب قد قرروا إستخدام المتفجرات للتأثير

على المواصلات اليهودية . واضطر اليهود إلى أن يتخذوا قوافل السيارات المصفحة وسيلة لتنقلاتهم ولمواصلاتهم فى فلسطين . ولكن المناضلين العرب برعوا فى عملية إصطياد هذه القوافل . خاصة وأنها كانت تنتقل عبر مناطق عربية . وتشرح معركة كفار عصيون مهاجمة المناضلين العرب لأول السيارات المصفحة فى القافلة، ثم مهاجمة القافلة اليهودية بأكلها كبداية للاشتباك المسلح الذى إنتهى فى صالح المناضلين . وكانت وسيلة فعالة تمكن العرب من الحصول على الأسلحة والذخائر والتموين . وكانت وسيلة فعالة كذلك لهدم الروح المعنوية عند اليهود المعتدين .

وأخيراً ، فرحت فلسطين بمجىء القوة الثالثة العربية اليها . وكانت هى قوة جيش الانقاذ الذى تمرن رجاله على العمل ، وباشراف الجامعة العربية، وجاءوا إلى هذا الاقليم لدفع الظلم اليهودى والدولى عنه . وكانت جامعة الدول العربية قد قسمت فلسطين إلى أربع قيادات عسكرية : الأولى هى اللواء الشمالى الذى يمتد من الحدود السورية واللبنانية . ويشتمل على الناصرة وجنين ونابلس وطولكوم وعكا . وعهدت بقيادته إلى فوزى القاوقجى . والثانية تشتمل على القدس ورام الله وأريحا والخليل وعهدت بقيادتها إلى القائد عبد القادر الحسينى . أما المنطقة الثالثة فكانت تشتمل على اللد والرملة وقرى يافا وعهدت بقيادتها إلى حسن سلامة . وأما المنطقة الرابعة فكانت منطقة غزة والجنوب وعهدت بقيادتها إلى طارق الإفريقى . كما كانت هناك قيادتين محليتين داخل مدن يافا وحيفا .

وقررت جامعة الدول العربية ، أو اللجنة العسكرية فيها ، إرسال أول كتيبة من سوريا إلى فلسطين . وذلك عن طريق شرق الأردن ، ووصلت هذه الكتيبة إلى درعا فى ٩ يناير سنة ١٩٤٨ . وظهر ضعف موقف الحكومة

الأردنية من أنها ترددت فى مرور هذه الكتيبة فى أراضيها ، ومن أنها قد وضعت شروطاً خاصة لهذه العملية ، وبشكل يظهرها بمظهر الخاضع للسياسة البريطانية فى المنطقة . فلقد وافقت حكومة عمان ، وبعد إتصالات عديدة بين عدد من زعماء فلسطين ، وقادة الكتيبة ، والوزير المفوض البريطانى فى عمان، وجلوب باشا ، قائد الجيش الأردنى — على أن تمر الكتيبة سرا ، وبعد منتصف الليل . وعلى أن تسير فى مقدمتها وفى مؤخرتها قوة أردنية كحرس لهـا ؛ وإشترطت على رجال جيش الانقاذ ألا يمروا إلى منطقة القدس . بل يذهبوا إلى المنطقة العربية حسب مشروع التقسيم . وظهر من أول الأمر أن حكومة عمان ستكون عقبة أمام جيش الانقاذ ، سواء أكانت فى ذلك خاضعة للنفوذ البريطانى ، أو مسيرة بمصالح عبد الله فى إقليم فلسطين . ولكن سرعان ماجاء فوزى القاوقجى . فارتفعت الروح المعنوية عند رجاله ، رغم أنه كان قد تعهد عند مروره فى الأردن بألا تشتبك قواته فى معارك إلا بعد جلاء القوات البريطانية عن فلسطين .

وكان القائد عبد الله الحسينى يواصل مساعيه فى سوريا ، لدى سلطات الجامعة العربية ، لكى تزود قواته ورجال «الجهاد المقدس» بما يلزمها من أسلحة وذخائر كانت ضرورية لانقاذ القدس ، عاصمة فلسطين . ولكن الجامعة العربية كانت تفضل — سياسياً — وحتى لا تغضب الملك عبد الله ، أمر الاهتمام بجيش الانقاذ على مسألة تزويد قوات الجهاد المقدس بما يلزمها وهى فى ميدان المعركة . وكان اشراف الجامعة العربية على جيش الانقاذ يعتبر ضمانا للأمن لازما لهذه الجامعة ولدولها ، وبشكل لا يتوفر فى حالة إزدياد قوة «الجهاد المقدس» ، وكان اليهود يواصلون هجماتهم فى قطاع القدس فى ذلك الوقت على المراكز الاستراتيجية التى تسمح لهم بالسيطرة على

المدينة القديمة ، والسيطرة على كل المنطقة . وتتالت هجماتهم فى خلال شهر أبريل على تل القسطل ، وتمكنوا من إحتلاله من بعض عناصر الجهاد المقدس الموجودة هناك ، ، ولم تكن الأوامر الموجودة لدى قواد الجيش العربى تسمح لهم بالتحرك لانقاذ هذا الموقع الاستراتيجى الهام ، أو حتى بمد يد المعونة إلى إخوانهم المجاهدين ، فإحتل اليهود القسطل . وأتى البطل عبد القادر الحسينى من سوريا لكى يجد القدس مهددة ، فأسرع بجمع عدد من رجاله ، رجال الجهاد المقدس ، وتقدمهم فى عملية بطولية ، وإن كانت إنتحارية ، لتخليص القسطل من اليهود . وتم له ما أراد ، وأبعد اليهود عن المركز العربى الاستراتيجى بعد أن قاد الالتحام بنفسه ؛ ولكنه دفع حياته ثمناً لجرأته وثمناً للموقعة ؛ إذ أن إحدى القنابل أصابته فى الدور الأخير من المعركة ، وسقط هناك بطلا وقائداً للجهاد . وأثر ذلك على قوات الجهاد المقدس فى منطقة القدس ، وأجبر القوات العربية الوحيدة الموجودة فى الميدان ، وكانت هى وحدات الجيش العربى ، على أن تنزل إلى الميدان ، حتى وإن كانت غير مزودة بالأوامر من عمان ، مادام فيها رجال من العرب المجاهدين .

(٢) الجيش العربى :—

كان لإستشهاد عبد القادر الحسينى وقعاً أليماً على نفوس المجاهدين العرب . كما أن إستيلاء المجاهدين على جبل القسطل جعل اليهود يمعنون فى ارهابهم وبشكل زاد خطورته مع مذبحة دير ياسين . وكانت قرية صغيرة باغتتها عصابات الأرغون وشتيرن فى ٩ أبريل سنة ١٩٤٨ ، وفتكت بمن فيها من أهالى وأطفال وشيوخ ونساء ، ومثلت بجثث القتلى التى بلغت ما يزيد على الثلثمائة ، وألقت بها فى بئر القرية . ووقفت سلطات الإنتداب البريطانية مكتوفة الأيدى أمام هذه المذبحة ، رغم علم الجميع بأنها كانت مدبرة .

وباشراف الوكالة اليهودية . وكان اليهود يرغبون فى بث الرعب فى أهالى المنطقة ، حتى يقوم العرب بالهجرة من قراهم ، وإخلائها أمام اليهود . ولقد قام العرب بالانتقام لهذه المذبحة يوم ١٣ أبريل . وقام المناضلون بمهاجمة قافلة جبل سكوبس التى كانت تنقل المؤن والذخائر وبعض الاساتذة من الاحياء اليهودية فى القدس إلى مستشفى هداسا والجامعة العبرية . وفتك المناضلون بالقافلة وأحرقوا سياراتها ، وجاءت القوات البريطانية لحماية اليهود ولكنها وصلت متأخرة . وبعد أن قتل العرب ما يزيد على مائة شخص فى القافلة . ومن بينهم عدد من الاساتذة . ولكن مذبحة دير ياسين كانت تدفع بعض العناصر المناضلة فى القوات العربية إلى ضرورة مساعدة الاهالى العرب . وبكل طريقة ممكنة . وشارك عبد الله التل جزئياً وببعض المدرعات ، فى الهجوم على مستعمرة كفار عصيون . رغم أن الاوامر كانت محددة لديه بعدم القيام بمثل هذه العمليات . وسيكون ذلك بداية لمساعدة بعض وحدات الجيش العربى لقوات المناضلين . وللأهالى العرب فى معركتهم الكبرى . ورغم وجود أوامر صريحة بعكس ذلك .

وكانت قيادة الجيش العربى ، أى جلوب باشا ، قد عينت عبد الله التل قائدا لحرس القوافل ، مع سرية مدرعات وسرية مشاة وبضعة قطع من المدفعية وكان عليه أن يؤمن الحرس اللازم لكل قافلة ، وألا يشتبك مع اليهود أو يتعرض لهم بأى شكل من الأشكال ، بل كان عليه علاوة على ذلك ألا يشترك فى أى إشتباك بين العرب واليهود ، ويتجنب المرور فى المناطق التى تقع فيها المعارك ، وألا يعطى أمراً بتحرك القوافل ما لم يتأكد من سلامة الطريق . وإتخذ عبد الله التل قيادته فى القدس ، وكان عليه أن يؤمن طريق القدس — الخليل — بئر السبع — غزة — رفح . ولكنه صمم على أن يشارك فى القتال ،

وكان حماس ضباطه ورجاله يدفعه إلى ذلك دفعاً . فكان إشتراكه الجزئى ضد معركة كفار عصيون ، وكان إستعداده للمعركة الرئيسية فى ١٣ مايو سنة ١٩٤٨ ضد مستعمرة النبى يعقوب ، ثم معركة القطمون بعد ذلك .

وكانت مستعمرة النبى يعقوب تقع إلى شمال القدس ، وعلى طريق رام الله وفى موقع إستراتيجى يتحكم فى طريق شمال فلسطين . وكانت هذه المستعمرة اليهودية تتصيد العرب وقوافلهم ، ودون أن تتدخل القوات البريطانية لوقفهم عند حدهم . وصمم عبد الله التل عند عودته من رام الله ، ومعه خمس مدرعات ، على مهاجمة هذه المستعمرة ، خاصة وأنه كان قد شاهد إعتداءتها على بعض قوات المناضلين ، فتحرش بالمستعمرة ونشر مدرعاته فى المواقع المشرفة عليها وهدم الأبراج الرئيسية المشرفة على الطريق ، وقتل كل من كان بها وكل من كان فى الخنادق الأمامية من رجال العصابات . وحضرت بعض القوات البريطانية للتحقيق فى الحادثة ، ولكن وحدات عبد الله التل كانت قد أتمت عملياتها ، وعادت إلى القدس .

وكان القطمون هو الحى العربى ذو الموقع الاستراتيجى الهام فى القدس . إذ أنه كان يشرف على أغلب الأحياء العربية واليهودية فى القدس الجديدة . وزادت هجمات اليهود على هذا الحى الذى كان ذو قيمة حربية كبيرة ، ولم تكن تدافع عنه إلا سرية واحدة من سرايا الجهاد المقدس . وإستغل عبد الله التل وجود حرس من الجيش العربى فى القنصلية العراقية بالقطمون ، لكى يتفق مع أحد قواد السرايا فى الجيش العربى ويزيد قوة هذا الحرس ويزوده بثلاث مدرعات ، لحراسة القنصلية فى الظاهر ، ولمساعدة المناضلين فى دفاعهم عن القطمون فى الحقيقة . «وقد نفذنا الخطة ، كما يقول القائد عبد الله التل ، وأرسلت المدرعات على مسئوليتى ، ونشبت معارك حامية إشتركت فيها هذه

المدرعات والجنود الذين ألبسناهم (أوفر أول) ولكن الانجليز (حلفاء العرب!) شعروا باشتراك قواتنا مع المناضلين مما أخر إحتلال اليهود للقطمون .....»
فتدخل القائد البريطانى وهدده بأنه إن لم يسحب مدرعاته وجنوده من القطمون فى الحال ، فانه سيضرب المدرعات والقنصلية بالقنابل الثقيلة ؛ وأقفل الطرق المؤدية إلى القطمون ، فمنع الذخائر عن الجنود العرب . كما منع إتصالهم بقائدهم . وحاول عبد الله التل أن يتصل بالملك عبد الله . وشرح له أن قائد المنطقة الانجليزى قد منعه من حماية القنصلية العراقية . ومن تقديم النجـــدة والمساعدة لجنوده فى تلك المنطقة . وأنه قد هدده باستعمال المدافع ضده إذا لم يسحب المدرعات والجنود ويخلى المنطقة . وطالب الملك العربى بالسماح له بالدفاع عن النفس . وشرح أن سقوط القطمون يعنى سقوط القدس فى أيدى اليهود . ولكن أوامر الملك الأردنى جاءت من عمان بضرورة تنفيذ أوامر قائد المنطقة الانجليزى . وباعتبار أن جميع وحدات الجيش العربى فى فلسطين قد وجدت هناك بأمر من الإنجليز . وتحت إشرافهم . وكان للمندوب السامى البريطانى فى عمان دوراً كبيرا فى هذه العملية . خاصة وأنه لوح أمام الملك عبد الله بأن الهدنة ستعرض فى منطقة هذه المعركة . أى أن القطمون سيصبح يهودياً بعد إنسحاب العرب منه . وإضطرت الوحدات العربية إلى أن تقوم بالانسحاب . وأن تحمى فى نفس الوقت عملية إنسحاب المناضلين العرب من القطمون .

وكان هذا التدخل من جانب الملك عبد الله ضد رجال الوحدات العربية لا يقتصر على قطاع القدس . بل وصل كذلك إلى المناطق الشمالية فى فلسطين. وكان الجيش العربى فى جسر المجامع قد إشترك مع اليهود فى مستعمرة جيشر وجاء طلال ، ابن الملك عبد الله إلى مكان المعركة ، وشارك مع رجال الجيش

العربى فى الضغط على المستعمرة التى كادت تقع فى أيدهم . إلا أن الملك عبد الله تدخل من جديد واتصل بأبنه وذكر له أن المندوب السامى البريطانى قد تدخل ويطلب وقف العمليات ، وأنها أوامر منه ، وأن على وحدات الجيش العربى أن تمتثل للأوامر . فخفض الأمير رأسه وإنسحبت القوات العربية من معركة فى صالحها . وبأمر ملك عربى ، وبتوجيه من البريطانيين .

وإذا كانت قيادة الملك عبد الله قد أثرت إلى حد بعيد على خطوط سير العمليات الحربية فى فلسطين ، فان ذلك كان يرجع أولا وقبل كل شىء إلى طبيعة هذه القيادة العربية وتكوينها ، ومطامعها ، ويرجع كذلك إلى ارتباط مصالحها بمصالح البريطانيين . وبشكل يجعل منها منفذاً لإرادة الاستعمار . التى عملت على تهيئة الجو اللازم لانشاء دولة يهودية فى فلسطين . حتى وإن كانت قد ظهرت أمام العرب فى ذلك الوقت وكأنها قيادة عربية لها قيمتها .

(٣) بريطانيا ومساعدتها لليهود :

بلغت مقاومة العرب درجة أذهلت اليهود وأذهلت أنصارهم فى عواصم العالم حتى فى لندن ونيويورك ، ورفعت الوكالة اليهودية عقيرتها بالاحتجاج . وإنه إحتجاج فى مذله . وإشتكت بأن الدول العربية تساعد عرب فلسطين . وتعمل بالتالى على وقف قرارات التقسيم التى أصدرتها هيئة الأمم ، وطالبت الوكالة بضرورة تنفيذ مشروع التقسيم بالقوة . وتلقت الدول الكبرى هذه الشكوى وكأنها كانت تنتظرها ، فاجتمع مجلس الأمن وأطلع على مذكرة اليهودية . كما إطلع على تقارير لجنة التقسيم التى لم تسمح لها بريطانيا بدخول فلسطين قبل إبريل . وإنما سمحت لبعض موظفى اللجنة بدخولها للقيام بالدراسات اللازمة .

وكانت لجنة التحقيق الخاصة بتنفيذ التقسيم قد إنقسمت إلى لجنتين : لجنة خماسية لتنفيذ التقسيم ، ولجنة لدراسة مستقبل القدس . وواجهت اللجنة الأولى مشكلة هامة ، وهي رفض الاتصال بها . فبقيت تجتمع فى ليك ساكسس ولندن لترسم لنفسها سياسة العمل لتنفذ التقسيم . ورأت أن مهمتها مستحيلة دون الالتجاء إلى القوة ، فطلبت إلى مجلس الأمن أن يعد إرسال قوة دولية إلى فلسطين لتساعد على التقسيم .

أما لجنة مستقبل القدس وطريقة الحكم فيها . فانها قد وضعت مسودة لدستور خاص بمنطقة القدس ، إشتمل على ضمان سلامة أراضى مدينة القدس وتبليغ مجلس الأمن عن أى إعتداء يقع فيها ، وكذلك على تجريد منطقة القدس من السلاح وجعلها غير ذات صبغة حربية . وإنتخاب حاكم للمنطقة لمدة ثلاث سنوات . ومنح هذا الحاكم سلطات واسعة ولا يكون خاضعا إلا لمجلس الوصاية . وكذلك منحه سلطات حماية الأماكن المقدسة ؛ وتشكيل مجلس تشريعى ينتخبه سكان المدينة من غير رعايا الدولتين العربية واليهودية . ويتألف من أربعين عضوا . ثمانية عشر منهم لعرب القدس . ومثلهم ليهود القدس ؛ يضاف اليهم أربعة آخرين من سكان المدينة . وينشأ فى القدس نظام قضاء مستقل ، ويعين مجلس الأمن القضاة فيه . ويسمح لسكان ورعايا الدولتين دخول منطقة القدس . على أن يشرف حاكم المدينة على الهجرة اليها وير اقبها. وأخيراً فان اللجنة قد إقترحت ضم المدينة إلى الاتحاد الاقتصادى المقترح ؛ على أن تتمتع باستقلال ذاتى ، وأن تكون كل من العربية والعبرية لغة رسمية فيها ، علاوة على الانجليزية والفرنسية كلغات إضافيه .

وجاء رئيس لجنة التقسيم وأقر أمام مجلس الأمن باستحالة العمل وسط

العنف . وذكر أنه ليس أمام هيئة الأمم من سبيل إلا طريقين : فإما إرسال جيش دولى لتنفيذ التقسيم بالقوة ، وإما إهمال هذا القرار ، وعدم التشدق به . وظهرت صعوبات جمة أمام مشروع التقسيم ، وبالتالى أمام مشروع دولة يهودية ؛ وظهر أن العرب قد يتمكنون من إبطال مفعول هذه القرارات بقوة أيديهم . وتراجعت بعض الدول الصغيرة التى كانت قد صوتت فى جانب التقسيم ، وأعلنت عن قرارها بعدم جدوى التقسيم . وأمام كل ذلك ، إستقر رأى مجلس الأمن على أن يترك للدول الخمس الكبرى . وهى الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا والاتحاد السوفيتى والصين . يترك لها أمر التشاور لكى تجد وسيلة لتنفيذ قرار التقسيم . ولكن على أساس عدم إستخدام القوة .

لقد ساد هنا الموقف السلمى ، والذى كان أقرب إلى المشكلة فى أصولها من إستخدام القوة . خاصة وأن الجميع كانوا يعالجون مشكلة أرض السلام والأرض المقدسة ، ويتشدق البعض بمسألة إيجاد مأوى لمن لا موطن لهم . وأمام خوف العالم من وقوع اضطرابات فى منطقة الشرق الأدنى . تزيد من تأزم الأحوال فى العالم . وتكون مثار صراع بين الأهالى والقوى الأجنبية . وتهدد مصالح الدول الكبرى . أمام ذلك إضطرت الولايات المتحدة الأمريكية إلى التراجع عما كانت قد سارت فيه . وأعلن مندوبها فى ١٩ مارس سحب حكومته لتأييد مشروع التقسيم . إذ أنه كان يصعب تنفيذ مثله إلا بالقوة . ولكنه فتح باباً جديداً فى المشكلة ، إذ أنه اقترح وضع فلسطين تحت الوصاية . وإعادة القضية إلى هيئة الأمم ، للنظر فيها على هذا الأساس ، ودعوة العرب واليهود إلى عقد هدنة سياسية وعسكرية إنتظاراً للنتيجة .

وكان هذا التراجع من جانب الولايات المتحدة الأمريكية إنتصاراً للعرب .

واتخذت جامعة الدول العربية فى لجنتها السياسية قراراً فى منتصف أبريل برفض نظام الوصاية «لأن الوصاية نظام معقد سيكسب اليهود منه قوة ووقتاً. وفيه إضاعة لفرصة تفوق العرب الحاضر فى القتال ، تفوقا ظن أنه قضى أو سيقضى على التقسيم» . كان هذا من جانب العرب . أما اليهود فانهم قد رفضوا كذلك مشروع الوصاية إذ أنهم وجدوا فيه ما يهدد عدم تمتعهم بالتقسيم الذى كانوا قد وصلوا اليه من حيث المبدأ .

ولقد اشترط العرب لموافقتهم على الهدنة ضرورة حل الهاجانا ووقف الهجرة وتجريد اليهود من السلاح ؛ وإشترط اليهود لقبولهم إياها ألا تحول دون قيام دولتهم . فاضطر مجلس الأمن أمام ذلك إلى أن يقرر إعادة القضية إلى الجمعية العامة لإعادة النظر فيها على ضوء هذه التطورات ، وقبول اقتراح الهدنة ، ودعوة العرب واليهود إلى الالتزام بها ، وتعيين قناصل أمريكا وبلجيكا وفرنسا فى القدس لجنة مشرفة على تنفيذها .

ولكن لجنة الهدنة فشلت فى أن تصل إلى أية نتيجة . وإضطرت إلى رفع الأمر من جديد إلى مجلس الأمن . معلنة فشلها التام ؛ فقررت الأمم المتحدة عقد دورة إستثنائية جديدة فى ١٦ من أبريل للنظر فى المشكلة .

وكانت حكومة الإنتداب قد وجدت نفسها فى ذلك الوقت أمام موجة عنيفة من الاعتداءات الصهيونية ، ورفضت الوكالة اليهودية والمجلس المحلى اليهودى ، تقديم الإرهابيين وغيرهم ممن ارتكب الجرائم لها ؛ بل أنها وجدت أن الوكالة اليهودية باهمالها لمسئولياتها كانت علاوة على ذلك تلتجىء إلى الدعاية والاكاذيب الموجهة ضد قوات الأمن ، وتغطى على عمليات سرقة السيارات وإنتهاك حرمة القوانين ؛ بل إنها قد قامت بتشكيل حرس مدنى جديد .

ووجدت حكومة الانتداب أن كل ذلك يصعب من عملها ويدين الوكالة اليهودية ، فأعلنت السلطات البريطانية عزمها على مغادرة فلسطين فى ١٥ مايو ووقف الادارة المدنية وتصفيتها قبل ذلك . ولكن البريطانيين عملوا فى ذلك على مساعدة اليهود ضد العرب ، وتحت ستار ضرورة إنسحابهم أمام تزايد العدوان الصهيونى . فأخذوا يجلون عن تل أبيب والمناطق اليهودية ليتولى اليهود أنفسهم ادارة الحكم والاستيلاء على المطارات والمرافق العسكرية ، فى حين أنهم ظلوا يحتلون المناطق العربية . ويقبضون على زمام الادارة فيها ، عاملين على عرقلة تسليح العرب وتموينهم . ومانعين دخول قوات العرب المسلحة إلى فلسطين . وأعلن أتلى . رئيس الوزارة البريطانية ، فى شهر أبريل أن القوات البريطانية تتخذ التدابير لمنع دخول قوات العرب المسلحة إلى فلسطين ، كما أعلن أنها ستعيد النظر فى التزاماتها إذا ما ظهر أن الأسلحة التى تمد بها بعض دول الشرق الأوسط تتحول إلى فلسطين . وكان الانجليز قد أخذوا فى بيع معظم مخلفاتهم الحربية فى فلسطين إلى الوكالة اليهودية . وإشتملت هذه المخلفات على طائرات تدريب وعلى كثير من الأسلحة والمهمات ، ستظهر بعد ذلك فى المعركة ، ومع اليهود .

وكم من مأساة وقعت فى فلسطين وقت إنسحاب البريطانيين ؛ وكان بقاء النفوذ البريطانى ، والقوات البريطانية فى ذلك الوقت هناك هو السبب الرئيسى الذى أدى إلى وقوعها . وظهر ذلك فى مأساة حيفا ومأساة يافا ومأساة صفد .

أما فى مأساة حيفا فلقد تجلت عملية تآمر الانجليز مع اليهود بكل وضوح ، خاصة وأن الحكومة البريطانية كانت قد أعلنت بقاءها فى حيفا حتى أول أغسطس فى الوقت الذى قررت فيه إخلاء كل فلسطين فى منتصف مايو .

ورغم ذلك فان بريطانيا قد قامت بتسليم المدينة العربية إلى اليهود بطريقة بشعة ووحشية . وأبلغ القائد البريطانى السلطات العربية فى المدينة يوم ٢١ أبريل أنه قرر إخلاء جميع مواقع القوات البريطانية والتى كانت تفصل العرب عن اليهود . وكان هذا القائد البريطانى هو الجنرال ستوكويل . الذى قاد بعدذلك عملية الهجوم الثلاثى على مصر فى نوفمبر سنة ١٩٥٦ . ولاشك أن البريطانيين كانوا يعلمون بعدم إستعداد قوات المجاهدين العرب لاحتلال المواقع الجديدة اللازمة للدفاع عن أنفسهم . وإستعداد اليهود لاحتلال مواقع البريطانيين والتى تجعلهم يتحكمون فى العرب . وإنتشر الرعب فى قلوب السكان العرب . وأخذوا يهجرون المدينة بغير وعى . وعاشوا فترة ذاقوا فيها أقسى أنواع الفزع والاضطراب . وإذا كانت بعض قوات المجاهدين العرب قد حاولت الوصول إلى حيفا . فان القوات البريطانية قد منعت وصولها إلى هناك ، كما منعت قوات وحدات الجيش العربى من التحرك من أماكنها . ونزح عن هذه المدينة ما يزيد على ٧٠,٠٠٠ عربى ، لجأ معظمهم إلى لبنان تاركين حيفا العربية ، وبادئين بذلك أول فصل من فصول مأساة اللاجئين العرب الشاردين . وتحت سمع الامم المتحدة وبصرها .

ووقعت مأساة أخرى فى يافا العربية . وكما حدث فى حيفا حدث فى يافا ، التى أخلى الانجليز مواقعهم التى تفصل العرب عن اليهود فيها فجأة فى يوم ٢٤ أبريل . وكان المناضلون العرب فى هذه المدينة كذلك يعتقدون فى أن القوات البريطانية ستنسحب منها فى ١٥ مايو ، فوجدوا أنفسهم فجأة أمام اليهود ، وفى المواقع البريطانية المحصنة . وحاول المناضلون العرب أن يقاوموا لبضعة أيام ، ولكن مقاومتهم إنهارت أمام هذا التواطؤ البريطانى اليهودى ، خاصة وأن اليهود كانوا يمتلكون قوة من المدفعية وكمية كبيرة من النيران . وهجر

يافا ما يقرب من ستين ألف عربى ، وساروا منها إلى منطقة غزة وإلى شرق الاردن . وتم للبريطانيين تسليم يافا إلى اليهود قبل ١٥ مايو ؛ وكذلك كان الأمر بالنسبة لتسليم صفد وطبريا . وكانت الأولى مدينة عربية حصينة ، فيها حى يهودى بسيط ، أما الثانية فكان لها أثراً كبيراً على سير العمليات فى حرب فلسطين بعد ذلك .

وكانت قوات جيش الإنقاذ ، أو جيش التحرير ، تعرف ما لمدينةصفد من مركز إستراتيجى هام . إذ أنها كانت تتحكم فى منطقة الجليل ، وفى منطقة الحولة . وأرسل جيش الانقاذ سريتين من رجاله إلى صفد ، إلا أنهم كانوا غير مسلحين إلا بالاسلحة الصغيرة . ودامت المناوشات بينهم وبين اليهود فى هذه المدينة ما يزيد على أربعين يوما ، قتل فيها الكثير من رجال جيش الانقاذ . وقلت فيها الذخائر ، وفسد فيها كثير من الاسلحة.وعجزت قيادة جيش التحرير عن أن تمد قواتها هناك بأسلحة ثقيلة أو سيارات مدرعة ، وإن كانت قد أمدتها بعدد جديد من الرجال لم يكن تدريبهم قد تم بعد . وكان اليهود فى مواجهتهم يمتازون بسهولة وسرعة إتصالهم بقواعدهم ، ويمتازون كذلك بامكان تغيير الجنود المنهكين فى المواقع بغيرهم من الظهير . وحين ظهر الانهاك على رجال جيش الانقاذ ، بدأ اليهود هجومهم فى وقت قطعت فيه أسلاك الهاتف وإنقطع فيه التيار الكهربائى وإنقطعت فيه مواصلات المجاهدين مع قيادة جيش الانقاذ . ولاشك فى أن المجاهدين العرب قد قاموا بما جاءوا من أجله . ودفعوا حياتهم ثمنا له . ولكن يظهر عامل جديد ، هو الإهمال وسوء تقدير الموقف وقلة الامكانيات فى قيادة جيش الانقاذ ، وتأثير ذلك على سير المعركة ، بل وتكاتفه ، بطريقة غير مباشرة مع غيره من العوامل فى هزيمة العرب فى هذه المدينة وفى إستيلاء اليهود عليها . وهكذاتكاتف الجهل

والغرور وقلة الامكانيات مع تواطؤ البريطانيين مع اليهود لكى ينهزم العرب . ويخرج من صفد كما خرج من غيرها أفواجاً كثيرة من المهاجرين ، ولكى يسيطر اليهود بصفد العربية على منطقة الجليل ، ويتحكموا فى منطقة طبرية . ولقد إنتشرت الاشاعات عن أسباب مأساة صفد بالذات ، خاصة وأنها كانت مدينة معروفة بولائها للحاج أمين الحسينى ، وإشتملت هذه الاشاعات على أن الملك عبد الله قد تعاون مع جلوب باشا على أن يبقى حامية هذه المدينة ضعيفة . وتحت قيادة ضابط سابق فى الجيش العربى ، حتى يطمئن على وقوعها فى أيدى اليهود . ولكن خطط الدفاع عن هذه المدينة وضعف حاميتها وضعف أسلحتها . كانت هى الأسباب الفعلية لوقوعها فى أيدى اليهود .

ولم تكن عملية مساعدة بريطانيا لليهود تكفى وحدها لكى تسير العمليات فى صالحها ، خاصة وأن بعض وحدات الجيش العربى سمحت لها ظروفها ، منذ بداية شهر مايو سنة ١٩٤٨ ، بأن تشارك فى العمليات . ونذكر من ذلك الكتيبة السادسة الأردنية التى كانت فى أريحا . وكانت مهمتها حماية ميسرة الجيش العربى . وأصبحت هذه الكتيبة بقيادة عبد الله التل . وهو من الرجال الذين لمعت أسماؤهم فى الحرب وتميز على غيره . وخاصة فى القطاع الأردنى ، وقام بدور فعال فى معركة القدس . ولقد شاركت بعض وحدات هذه الكتيبة فى مساء يوم ١٢ مايو فى الاشتباك مع مستعمرة كفار عصيون الكبرى التى كانت تهدد المنطقة العربية جنوب القدس وساندتها فى هذه المعركة بضعة مئات من المناضلين من منطقة الخليل ، مع عدد من المدرعات ، ثم جاءت بعض فصائل المشاة لتأييدها . وحين طلبت القيادة البريطانية نفسها إلى عبد الله التل أن يذهب هناك ليوقف العمليات ، إنتهز هذا القائد الفرصة وقام باعادة ترتيب الجنود والقوات ثم بدأ المعركة بنفسه ، وتحت إشرافه . وبضرب منظم ، حتى إضطر

اليهود إلى رفع الاعلام البيضاء .. وإقتحم الجنود العرب أسلاك المستعمرة وحقول الالغام ، وأسرع وراءهم جموع من المناضلين ، وتمكنوا من الفتك باليهود الذين كانوا قد تحصنوا فى بعض المواقع ، ولم يأخذوا إلا ثلاثة أسرى من عصابة الارغون . وكان من أثر هذه المعركة أن طلبت المستعمرات اليهودية المجاورة لكفار عصيون التسليم ، وعن طريق الصليب الأحمر ،وقبلت تسليم السلاح للعرب ، وتسليم الرجال كأسرى حرب ، وتسليم النساء والأطفال للصليب الأحمر . وقد أخذت القوات العربية من هذه المجموعة من المستعمرات ما يقرب من ٣٥٠ مقاتل يهودى ، نقلوا إلى معسكر المفرق فى شرق الأردن . وعملت هذه المعركة على التخلص مما يقرب من خمسمائة مقاتل يهودى فى المنطقة ، وأضعفت بالتالى معنويات اليهود ورفعت معنويات العرب وكانت درساً عملياً للجيش العربى وللمناضلين . والمهم أنه تم بها تطويق يهود القدس بالقوات العربية . وكان هذا الموقف من جانب بعض الضباط والمقاتلين العرب يعنى أن هناك تخلخلا وتناقضاً فى تكوين القوات العربية نفسها . وأن عدداً من القوات لم يمتثل لأوامر البريطانيين ولا لأوامر الملوك والحكام . وأنهم سينزلون إلى المعارك . وبأى إدعاء ممكن . لكى يقوموا بواجبهم فى الدفاع عن أرض العرب .

ولكن مثل هذا الموقف من جانب بعض القادة وبعض القوات العربية قد أجبر الملك عبد الله وجلوب باشا على إعادة التفكير فى الموقف . وعلى إعادة توزيع القوات العربية فى فلسطين . ووضع نظام يسمح لهم بالسيطرة على سير العمليات . وفى توافق مع مصالح السادة البريطانيين .

وكان عبد الله التل قد طلب إلى جلوب باشا البقاء فى المواقع الحربية الهامة

فى القدس الجديدة ، مثل معسكر العلمين والثورى والمسكوبيه ، ومساعدة قوات الجهاد المقدس وجيش الانقاذ ، والافادة من أسلحة السرية العربية ، لبث الرعب فى قلوب اليهود ومنعهم من مهاجمة الاحياء العربية . ولكن جلوب باشا كان يدعى أن «سيدنا» الملك عبد الله . يرفض بقاء أى جندى عربى فى القدس ، وعلى أساس أن جامعة الدول العربية قد قررت ألاتتعرض لهذه المدينة ، وألا تدخلها فى نطاق عمليات الجيوش العربية ؛ وإذا كان العرب قد حاولوا البقاء هناك بغير الكساوى الرسمية . إلا أن القيادة البريطانية وملك الأردن رفضا ذلك . ولاشك فى أنهم كانوا فى هذه العملية يستجيبون للوعد الذى أعطاه مندوب بريطانيا فى مجلس الأمن بإخراج القوات المحاربة من فلسطين قبل ١٥ مايو . وبأن وحدات الجيش العربى الموجودة فى فلسطين سوف تسحب منها بمجرد إنتهاء الإنتداب . ويقول عبد الله التل : «أذكر هذا لأثبت أن الجيش العربى كان فرقة بريطانية تعسكر فى قلب العالم العربى . ولقد تحقق وعد المندوب البريطانى فى مجلس الأمن وسحب الجيش العربى من فلسطين . أو بمعنى أدق من الأماكن الحساسة الهامة فى فلسطين . وظلت بعض وحداته ترابط فى المناطق العربية المخصصة للعرب حسب قرار التقسيم . مما يوضح لنا خيطاً من خيوط المؤامرة التى حاكها الانجليز لقبول التقسيم وضم الأقسام العربية إلى شرق الأردن» (١) .

(٤) القيادة الهاشمية :

كان الملك عبد الله مسئولا عن كثير مما حدث فى هذه الفترة فى فلسطين. ولاشك أن مسألة التقسيم لذلك الأقليم العربى كانت بالنسبة اليه عبارة عن

---

(١) عبد الله التل : كارثة فلسطين . القاهرة ، ١٩٥٩ ، ص ٣٦ .

إمكانية جديدة للسيطرة على جزء من أراضى فلسطين ، بعد أن يقوم اليهود بإنشاء دولتهم فى الأجزاء التى أختاروها لها . وبعد أن صدر قرار التقسيم فى نهاية نوفمبر سنة ١٩٤٧ أعاد الملك عبد الله توفيق أبو الهدى إلى رئاسة الحكومة ، وذلك لأرهاب الشعب الأردنى . حتى يتم تطبيق السياسة المرسومة من رجال الاستعمار وأعوانهم . وكانت بريطانيا تدفع لحكومة الأردن فى ذلك الوقت مساعدة مالية قدرها مليون جنيه استرلينى فى السنة . وكانت فى نظير ذلك تحصل على نفوذ فى الاقليم . يفوق قيمة هذه المساعدة وأضعاف أضعافها . وحاولت الحكومة الجديدة أن تعمل على تعديل المعاهدة الأردنية البريطانية المعقودة فى سنة ١٩٤٦ . وأرسلت وفداً أردنياً إلى لندن برئاسة أبو الهدى . رئيس الحكومة . وكان يضم جلوب باشا الانجليزى . وبصفته مستشارا عسكريا . ولقد كشف جلوب فى كتابه «جندى مع العرب» عن أن رئيس الوفد الأردنى كان مكلفاً بمهمة سرية . ظهرت فى المحادثات بين توفيق باشا وبيفن . وزير الخارجية البريطانية . والتى عمل فيها جلوب بصفته مترجما . فذكر أن الانتداب البريطانى على فلسطين سينتهى قريبا . وأن اليهود أعدوا العدة لتأليف حكومة تشرف عليهم عقب إنتهاء الإنتداب . ولكن العرب لم يهيئوا شيئا من هذا : فاليهود لهم شرطتهم . ومجلسهم النيابى . وقد أعدوا نواة لجيشهم من جماعات الهاجانا . بينما العرب فى فلسطين لا يملكون السلاح وليست لديهم الوسائل الكفيلة بإقامة جيش يحميهم . كما أوضح توفيق باشا أن النتائج لاتزال غامضة . وقدر وقوع شيء من إثنين . فاما أن يستهزىء اليهود بقرارات الأمم المتحدة ويحتلون فلسطين بأسرها حتى حدود نهر الأردن بالقوة . أو أن يقوم مفتى فلسطين ويعلن نفسه حاكما عاما على البلاد . وذكر أن نتائج هذين الأمرين ليست فى مصلحة الأردن . وليست فى مصلحة

بريطانيا : فالمفتى يعتبر بريطانيا ألد أعدائه . وقد قضى مدة الحرب مع هتلر كما أنه عدو للاردن . ويعتبر نفسه المنافس الوحيد للملك عبد الله . وذكر أبو الهدى أن حكومة الملك تتلقى الكثير من عرائض زعماء الشعب الفلسطيني مطالبة بتدخل الجيش العربى لحماية فلسطين بعد خروج القوات البريطانية من هناك . وكان أبو الهدى لا يرى مانعاً من دخول الجيش العربى إلى فلسطين بعد إنسحاب البريطانيين . ورد عليه بيفن بأن ذلك هو الحل الوحيد المعقول . ولكن جلوب باشا أوضح للرئيس الأردنى بأنه ليس فى مقدرة الجيش العربى أن يحتل منطقتى غزة والجليل فى المنطقة الغربية . فأيد الرئيس الأردنى فكرته ثم ذكر بيفن أنه يجب على العرب ألا يذهبوا إلى أبعد من ذلك ويحتلوا المنطقة اليهودية . ورد عليه أبو الهدى بأنه ليس لديهم هذه الإمكانيات . حتى لو كانوا يتمنون ذلك . ثم تابع حديثه عن المعاهدة الأردنية البريطانية. وذكر أن على الفريقين المتعاقدين أن يتشاوروا فى حالة حدوث أية أزمة . وقال أن الأردن لن يتخذ أية خطوة إيجابية إلا بعد مشاورة الحكومة البريطانية. فشكره بيفن على وضوح موقف حكومة الأردن . وأعلن موافقته على مشروع حكومته .

وإذا كانت المظاهرات قد قامت فى الأردن نفسه ضد التعديلات الجديدة . وغير الكافية ، التى أدخلت على المعاهدة الانجليزية الأردنية . فان حكومة عمان قد إستخدمت كل وسائل الشدة الممكنة لكى تكبت أصوات الأحرار وتجعل من الأردن إحدى المستعمرات البريطانية الفعلية . وفى الوقت الذى أدعت فيه حكومة الأردن أنها أولى الحكومات العربية التى تشارك فى إعادة حق عرب فلسطين إليهم .

وكان لوجود جلوب باشا فى الأردن أثراً كبيراً فى إجبار حكومة عمان على تنفيذ أمنيات حكومة لندن . ونلاحظ أنه فى ذلك الوقت العصيب ،والذى إحتاجت فيه فلسطين إلى تجنيد العرب وتسليحهم ، قام جلوب باشا بتسريح قوة حدود شرق الأردن ، والتى كانت قد أنشئت منذ عام ١٩٢٦ ،وكانت قد قدمت خدمات كبيرة لبريطانيا فى أثناء الحرب العالمية الثانية . وكان البريطانيون قد شعروا بأنه فى وسع هذه القوة مساعدة المناضلين العرب فى المعركة القادمة . وصدرت الأوامر بحل هذه الوحدات فى ٩ فبراير سنة١٩٤٨ وصدرت من جلوب ، ورغم أنف حكومة عمان التى كانت تسهم فى نفقاتها ، ورغم قرارات الجامعة العربية ، وحاجة فلسطين إلى مثل هذه القوة . وحدث ذلك فى الوقت الذى كانت فيه القوات البريطانية تسلم كميات كبيرة من الأسلحة لليهود فى حيفا ، وتبيع لهم مستودعات بأكملها ، والذى كانت أمريكا تصدر فيه شحنات الأسلحة لليهود ، ودون أن تتدخل سلطات الانتداب البريطانية ضدها . وجاءت هذه المعونات المادية لكى تغير من كفة القوى الموجودة فى فلسطين . وتدعم النفوذ الأدبى والسياسى والدولى التى كانت الدول الاستعمارية تحابى به اليهود ضد العرب .

ورغم هذه الاستعدادات من جانب الملك عبد الله نلاحظ أنه قد واصل الظهور بمظهر قائد التحرير لفلسطين العربية ؛ مثله فى ذلك مثل نورى السعيد. الذى كان يدير دفة الأمور فى بغداد مع الأمير عبد الآله . وكانوا جميعا من المدرسة الانجليزية» وكانت لهم مطامع شخصية وأسروية فى فلسطين ، وكأنهم سيرثون الانتداب البريطانى فى المنطقة . ويحققون لادارتهم السيطرة على ذلك الحزام الممتد من الخليج العربى عند البصرة حتى سواحل فلسطين عند حيفا ويافا وغزة . وهو الحزام الذى كان يعتبر معبراً برياً بين البحر

المتوسط والهند . ويشتمل على موارد البترول ومخارجه . وكان نورى السعيد قد صرح عالياً بأن العراق لن يوافق أبداً على مشروع التقسيم . ولا على إنشاء دولة يهودية فى فلسطين العربية . وقال : «إن مشروع التقسيم خطة مخيفة لا عكن أن ترضى هذه الأمة العربية بها . وإننا مستعدون للنضال عن فلسطين لمحو هذه الخطة . وإن الحكومات العربية ستقف صفاً واحداً فى هذه الفترة التاريخية . إن أمريكا غادرة . وقد عرضت سمعتها ومصالحها فى الشرق الأوسط لأسوأ مستقبل وحاضر . أن العالم سيقف فى المستقبل القريب على ما أعده العرب ويعدونه لمقاومة التقسيم . وكل قوة تقف من ورائه . وإن الحكومات العربية قد أعدت ما يكفل أحباط التقسيم . وسوف تخوض نضالا قد يكون طويل الأمد ، لكن إمتداده سيضاعف من وسائلنا وعزائمنا» . كان نورى السعيد قد صرح بذلك فى مؤتمره الصحفى فى القاهرة فى منتصف ديسمبر سنة ١٩٤٧ . ولكنه شن الهجوم على الولايات المتحدة وحدها . وتناسى بذلك دور بريطانيا فى المشكلة . خاصة وأن بريطانيا كانت هى التى تساند حكومة العراق . وهى التى كانت صاحبة النفوذ السياسى والاقتصادى فى عاصمة العباسيين . وكانت هذه التصريحات السياسية تخفى وراءها عجزاً عن القيام بالعمل . مادامت بريطانيا مسيطرة على مصائر الأمور فى بغداد .

وكذلك كان الأمر مع الملك «الأمير» عبد الله فى عمان . إذ أن تصريحاته كانت ملتهبة وكأنها تعمل إلى طمأنة وتهدئة الرأى العام العربى . وإشعاره بأن هناك حكومات ستتولى المعركة وستخوضها بعزيمة وتصميم . ولاشك أن الملك عبد الله كان يرغب فى أن يقوم بالدور الأساسى فى عملية فلسطين . وعلى أساس أن غرب الأردن يكمل شرقها ، وأن له من الوسائل الحربية والقوات العسكرية فى فلسطين نفسها ما يسمح له بالسيطرة على الموقف ، خاصة وأن

رجال الفيلق العربى كانوا فى أريحا وفى القدس وبيت لحم. وفى كل مكان من فلسطين . وكانت لتصريحات فاروق فى القاهرة — بأن العرب سينزلون قريبا إلى فلسطين — تأثيراً واضحاً على الملك عبد الله الذى كان يعتبر نفسه أقدر من غيره على تسوية مشكلة فلسطين ؛ فكانت مباراة فى الخطب والتصريحات بين الملوك والرؤساء ، أكثر من كونها مباراة فى الاستعداد للمعركة القادمة . وأعلن الملك عبد الله أن الوقت لم يكن وقت فتح أو طمع لأية دولة من دول الجامعة ؛ وأنه إذا ما أدخلت الدول العربية جيوشها إلى فلسطين فان ذلك سيكون بالإجماع ، وسيحملها كلها المسئوليات الناتجة عن ذلك : كأنه كان يعمل على تهدئة الخواطر ؛ إذ أنه ذكر أن الكلمة الاخيرة ستكون لأهل فلسطين بعد إنقاذها من الخطر المحدق بها . وستكون لهم دون أكراه أوإجبار وإن كان قد أشار إلى أن فلسطين والاردن كانا فى كفة واحدة . «هى ساحل وشرق الاردن شرق وداخل» ومهد بذلك لفكرة الوحدة أو الاتحاد بين ضفتى الاردن .

وإستمرت تصريحات الملك الهاشمى معلنة أن الجيش الاردنى سيقاتل فى فلسطين ، ولكنه حاول إظهار أنه سيحارب الخطر الروسى اليهودى المحدق بالعالم العربى فى ذلك الوقت . والمحدق بكل العالم ؛ وكأنه كان يحاول الفصل بين اليهود والدول الغربية المعضدة لهم ، وعلى أساس أن اليهود يستعينون فى قواتهم بعدد من المقاتلين والضباط الشيوعيين . وكان الملك عبد الله يعجز عن فهم ذلك التنافس بين الغرب والشرق لمساعدة اليهود فى فلسطين . ومن المعسكرين ، الرأسمالى والاشتراكى ؛ ويعجز عن فهم أن كلامن المعسكرين لن يقف إلى جانب حكم قديم متداع . وله من صفات الاقطاع أكثر مما له من صفات الرأسمالية . وأنهم أكثر إرتباطاً بطبيعة الانتاج وطبيعة العمل لدى

اليهود . سواء أكان ذلك تحت لون رأسمالى . أو فى مستعمرات تعمل بطريقة إشتراكية متطرفة . ولاشك فى أن الملك عبد الله كان يخشى فى ذلك الوقت من أن تكون فلسطين مكانا لنشوب الحرب العالمية الثالثة إذا ما واجهت فيها القوات الغربية . وهم حلفاؤه . نشوء قوة شيوعية بدأت تنمو فى المستعمرات الصهيونية هناك . وعجز الملك عبد الله عن فهم الموقف الدولى . وإمكانية حصر الصراع بين الشرق والغرب داخل منطقة فلسطين نفسها . وجعله صراعاً إقليمياً محدداً . ووجود الرغبة لذلك لدى كل من المعسكرين .

وكانت تصريحات الملك عبد الله تصر على قدسية الأماكن المقدسة فى فلسطين . وتحاول تهديد اليهود . وإظهار أن العرب لن يقبلوا حتى بتدويل منطقة القدس . أو وضعها تحت إشراف الامم المتحدة . وكانت تصريحاته تحمل من الالفاظ والتشبيهات أكثر مما تحمل من الحقائق : «وان ذئاب العرب لكثيرة . فاذا دخلت فتكت . واذا غضبت ما رجعت . وكرامتهم معروفة . وصيحاتهم مخوفة . وبالأخص إذا أخذوا بجنبات جيوشهم . تشغل عنهم أسلحة الأعداء الجديدة . وهم يفعلون فى سعة ما عليه يقدرون ...»ولاشك أن مثل هذه التصريحات كانت تثير الحماس فى قلوب العرب . وتؤدى إلى نوع من «التسخين السياسى» والمعنوى . ولكن ذلك لم يكن كافياً لخوض المعركة .

وكان هناك مشروع روتنبرج لتوليد الكهرباء من نهر الاردن،وكان مؤسسة يهودية أقيمت على أرض شرق الاردن . وكانالسير هربرت صمويل، أول مندوب سامى بريطانى فى فلسطين،هو رئيس مجلس إدارةهذا المشروع، وكان عدد كبير ممن يعملون فيه من اليهود ، ومسلحين . ولاشك أن مسألة خروج اليهود من هذا المشروع وإنسحابهم إلى المناطق اليهودية فى فلسطين

كان موضوعاً هاماً جديراً بالبحث بين سيد الاردن وبين قادة اليهود ، ولاشك أنه كان من بين الموضوعات التى بحثها الملك عبد الله فى إجتماعاته السرية مع شرتوك . ومع جولدا مايرسون . وكان الملك عبد الله قد إجتمع بهما فى جسر المجامع . على الحدود الاردنية . ثم فى عمان بعد ذلك . . وقبيل انتهاء الانتداب البريطانى على فلسطين . وإستخدم مطار عمان وطرق القوافل لتنظيم هذه الزيارات بين الملك الهاشمى وقادة اليهود . ولاشك أن زعماء اليهود فى ذلك الوقت كانوا ينظرون إلى إمكانيـة إخراج الملك عبد الله من المعركة . وفصله عن بقية الملوك والرؤساء العرب . حتى يخبطوا الخطط العربيـة . وينظرون إلى هذه الامكانية بعين الاعتبار . خاصة وأن قرارات الجامعة العربية كانت تحتاج إلى إجماع تام من الدول العربية حتى تأخذ لنفسها الصفة التنفيذية ، وكانت أطماع الملك عبد الله فى فلسطين . أو فى أجزاء من فلسطين غير خافية على أحد فى ذلك الوقت . ولكن هل كان فى وسع الملك عبد الله أن يعلن حياده فى حالة قيام حرب بين العرب واليهود ؟ لقد كان من الصعب عليه أن يأخذ موقفاً صريحاً على أنه قد إتخذ جانب اليهود ضد العرب . حتى وإن كانت مصالحه الشخصية مع اليهود ومع التقسيم ، وكان نسب الملك وتحدثه باسم العروبة والثورة العربية . منذ عهد والده الحسين . يمنعانه من إتخاذ هذا الموقف بشكل واضح وعلنى وفاضح . ولكن مصالحه الشخصية كانت تدفعه رغم ذلك إلى عدم الاصطدام الفعلى باليهود . وفى الوقت الذى يحاول فيه تغطية هذا الموقف بأنه قد إتخذ مكانه مع بقية الملوك والرؤساء العرب داخل الصف العربى . وفى مواجهة اليهود . ولاشك أن هذه المصالح الفعلية كانت تدفع الملك عبد الله إلى ضرورة التفاهم مع جولدا مايرسون على

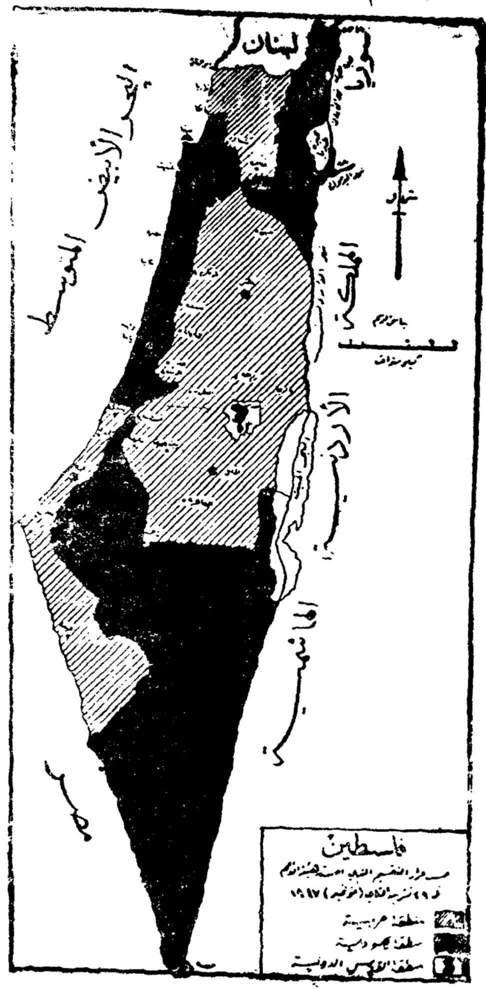
وجود مناطق عربية ويهودية فى فلسطين . أى التفاهم على تقسيم فلسطين بين العرب واليهود .

ولكن هل كان فى وسع الملك عبد الله أن يتفق أو يتفاهم على مثل هذا المخطط مع اليهود فى الوقت الذى توجد فيه جيوش عربيةأخرى تحيط بفلسطين؟ لقد كان فى وسع الملك عبد الله أن يؤثر على موقف العراق . وبالتالى على تحركات القوات العراقية المرابطة فى الجبهة الشمالية الشرقية لفلسطين ، خاصة وأن هذه القوات كانت قد مرت من أرض الاردن لكى تصل إلى مناطق عملياتها ؛ وكان من السهل على الملك عبد الله أن يقوم بالضغط على حكومة الهاشميين فى بغداد . خاصة وأنها كانت موالية للبريطانيين مثله . وكانت تخشى من تزايد النفوذ المصرى أو السورى واللبنانى فى إقليم فلسطين . وكانت الأوضاع الداخلية فى العراق نفسها تعتبر ذريعة قوية يمكن الاستناد اليها فى شل حركة القوات العراقية التى كانت ترابط على حدود فلسطين فى ذلك الوقت . وهكذا يضمن الملك عبد الله كل القطاع الشرقى لفلسطين . وفى صالحه . وصالح أطماعه . وبشكل لا يتعارض كثيرا مع مخططات الصهيونيين. أما الجبهة الشمالية . والتى كانت تتمثل فى الحدود السورية ومنطقة الحولة . والحدود اللبنانية . فقد كانت القوات العربية فيها تواجه عقبات إستراتيجية كبيرة . منها خط أيدن المحصن . والذى أقيم فى أثناء الحرب العالمية الثانية . والذى كان يسمح لليهود بمنع مرور السوريين إلا بثمن يعجز الجيش السورى فى ذلك الوقت عن دفعه . وكانت تتمثل فى بقية القطاع فى الحدود مع لبنان. وهى منطقة جبلية يعجز الجيش اللبنانى . الذى لم يبلغ عدده حتى ذلك الوقت خمسة آلاف جندى . عن القيام بأى عمل يهدد اليهود ؛ بل كانت ظروفه تجبره على أن يتخذ موقف الدفاع عن لبنان نفسها ضد خطر الهجوم اليهودى

عليها . أما فى القطاع الجنوبى فقد كانت هناك القوات المصرية ترابط فى رفح والعريش . وتستعد لدخول فلسطين رسميا يوم ١٥ مايو . وكانت قوات المتطوعين والفدائيين قد بدأت فى التسلل إلى خان يونس . وإعتبرت نفسها مقدمة تمهد الطريق أمام الجيش المصرى . ولاشك فى أن الملك عبد الله كان يرقب عمليات وتحركات الفدائيين المصريين بكل إهتمام . ولاشك كذلك فى أنه كان يأمل فى ألا تصل هذه القوات إلى بيت لحم ، وتشرف على القدس . التى كان يحلم باتخاذها عاصمة له . وعاصمة للمملكة الهاشمية الاردنية . ومهما كان الثمن الثمن الذى يدفع عرب فلسطين .

وعلى هذا الأساس يمكننا إعتبار موقف القيادة الهاشمية . والمدثلة فى ذلك الوقت فى الملك عبد الله . عاملا أساسياً فى تطور الحرب . وفى نتائج المعارك التى ستنشب فى فلسطين . وستبدأ هذه المعارك من القدس نفسها . وستؤثر على ميدان العمليات فى بقية القطاعات الأخرى . وحتى فى القطاع الجنوبى والنقب . ومع القوات المصرية .

خريطة رقم (١) :



لبنان
البحر الأبيض المتوسط
المملكة الأردنية الهاشمية
مصر
فلسطين
منطقة عربية
منطقة يهودية
منطقة القدس الدولية

الفصل العاشر

الحرب ومعاركها الأولى

تعتبر حرب فلسطين مرحلة قائمة بذاتها ، خاصة وأنها إشتملت على عمليات لها لون معين ، وارتبطت بخريطة اقليم فلسطين . وإذا كان الموقف السياسى قد أثر فى تحركات القوات العربية هناك . فمما لاشك فيه أن عوامل أخرى كانت وراء هذا الموقف السياسى ، سواء أكانت عوامل داخلية أو خارجية . وتتعلق بكل دولة من الدول العربية . وبارتباطاتها الخارجية . والمهم هو أن هذه الحرب قد بدأت بدخول عدد من الجيوش العربية إلى فلسطين يوم ١٥ مايو سنة ١٩٤٨ . ودخلتها لكى تجد فيها قوات عربيةأخرى تعمل فى قطاعات مختلفة . مثل قوات جيش الانقاذ التابعة لجامعة الدولالعربية وقوات الجهاد المقدس . وقوات الفدائيين المصريين . وإذا اعتبرنا هذه القوات العربية الموجودة بالفعل فى ذلك الوقت فى فلسطين طلائع للجيوش المتقدمة . فان مهمتها كانت أشد وأقسى من مهمة الجيوش النظامية . إذ أنها كانت ستفتح الطريق أمامها لكى تصل إلى أهدافها . ونلاحظ هنا وجود جيوش مختلفة . وإن كانت عربية ، كما نلاحظ وجود قيادات مختلفة ، حتى وإن كانت جامعة الدول العربية قد حاولت أن توحد بين عملياتها ، وتوجهها جميعا صوب نقطة التقاء ، أو هدف أخير ، تجتمع فيه خطوط تقدمها ، وكان يتمثل فى تل أبيب . ولقد كانت هذه العوامل المختلفة عوامل ضعف بالنسبة للجانب العربى : فى الوقت الذى إمتدت فيه خطوط مواصلات

وتموين الجيوش العربية إلى مسافات طويلة ، كان اليهود يمتازون بتجمع قواتهم فى منطقة واحدة ، تسمح لهم بسرعة نقل الوحدات المحاربة من جبهة لأخرى، وتجعلهم يحاربون فى أرض يحتلونها بالفعل ، ولا يقاسون من خطوط مواصلات أو تموين طويلة . ولكن الروح المعنوية الموجودة عند العرب كانت تعوضهم الكثير مما كان ينقصهم فى التنظيم ، وكان إعتداء السياسة الاستعمارية ، وثورة العرب لاهانة شرفهم ومحاولة الدفاع عن هذا الاقليم العربى مما يقوى عزيمة العرب . ويرفع من روحهم المعنوية .

(١) دخول الجيوش العربيةفلسطين :

دخلت الجيوش العربية فلسطين فى ليلة ١٥ مايو سنة ١٩٤٨.وفى وقت ثار فيه الرأى العام العربى ثورة عارمة . وكانت الشعوب العربية تقوم بعملية ضغط منتظم ومستمر على الحكومات للتدخل والعمل على إنقاذ فلسطين . وكانت الشعوب العربية قد إمتلأت غيظاً بعد ما رأت تطور السياسةالبريطانية فى هذا الاقليم العربى . وفى صالح اليهود . وبعد ما رأت الطريقة التى قامت بها قوات الانتداب البريطانى بالإنسحاب بها من حيفا ويافا وغيرها من القواعد والمراكز العربية . وبشكل أسلمها لليهود . وكانت الصحف قد أخذت فى التحدث باسهاب فى ذلك الوقت عن عملية هجرة عرب فلسطين إلى الاقاليم المجاورة ، وخروج الآلاف من النساء والاطفال والشيوخ مهاجرين من ديارهم تاركين بيوتهم وأراضيهم نتيجة لأرهاب العصابات الصهيونية . وفتكهم بكل عربى يقع فى أيديهم . ولاشك أن تحدث الصحف العربية باسهاب عن هذه المشكلة قد ساعد على زيادة إثارة الرعب فى قلوب سكان فلسطين العرب من الارهاب الصهيونى ، ولكنه عمل فى نفس الوقت على زيادة حنق العرب جميعهم لما أصاب إخوانهم فى فلسطين من مآسى على أيدى الصهيونيين .

فكان الحنق ، وكانت الرغبة فى الانتقام تغلى فى الصدور ، وتنادى بضرورة النزول إلى المعركة . ولذلك فانه من السهل التنبؤ بقوة ضغط السلاح المعنوى ، الذى تبلور فى شكل مظاهرات وهتافات ونداءات للشعوب العربية على الحكومات العربية نفسها . وبذلك وجدت هذه الحكومات نفسها فى وضع لا يسمح لها بالتراجع عن النزول إلى المعركة ، رغم سوء الأوضاع الداخلية فيها فى ذلك الوقت .

لم تكن الحكومة المصرية قد تمكنت فى ذلك الوقت من الوصول إلى تسوية مع بريطانيا بشأن إعادة النظر فى معاهدة الصداقة والتحالف المعقودة سنة ١٩٣٦ . وكان مشروع صدقى مع بيفن قد أثار غضب المصريين ، وأجمع الشعب على رفضه . وكانت عملية محاولة إقامة توازن بين النفوذ البريطانى والنفوذ الامريكى ، أو اللعب على الطرفين ، غير مجدية . كما أن نمو واشتداد ساعد المنظمات التى لها لوناً دينياً — مثل جماعة الأخوان المسلمين — يعتبر شوكة فى جانب الحكومات المدنية التى تتوالى على مقاعد الحكم . حقيقة أنه كان فى وسع مصر أن ترسل باعداد كبيرة من المتطوعين والفدائيين إلى ساحة فلسطين . وتتخلص بذلك من عدد من العناصر التى كانت متوثبة للعمل ، وممتلئة بالحماس وبروح التضحية ، وتفيد منها فى نفس الوقت فى عملية كسر شوكة العصابات الصهيونية فى فلسطين ؛ وهذا ما قامت به الحكومة فعلا مع جماعات المتطوعين الأولى وقوات الفدائيين ، التى سمحت مصر بنزولها إلى فلسطين ، وسمحت لعدد من ضباط جيشها أنفسهم بتولى قيادة هؤلاء الرجال. ولكن مسألة إرسال وحدات وكتائب ولواءات من الجيش المصرى للعمل فى فلسطين كان أمراً يحمل الكثير من المخاطر ، خاصة وأن قوات الاحتلال البريطانية لاتزال تعسكر فى منطقة قناة السويس ، وبشكل يهدد بقطع خطوط

مواصلات هذه الوحدات مع مصر . ويهدد بصعوبة إمدادها بما يلزمها وهى فى الميدان ، مادامت بريطانيا لا توافق على سياسة العرب لاسترجاع حقوقهم فى فلسطين . هذا من جانب مصر . ولكن الدور الذى كان يلعبه القصر فى ذلك الوقت كان يدفع بالملك إلى محاولة النزول إلى المعركة ، حتى يحول الرأى العام المصرى بعيداً عن المشكلات الداخلية ، خاصة وأن الشعارات ذات اللون الاجتماعى قد بدأت تسمع فى القاهرة نفسها . وكان فاروق يحاول أن يلعب دوراً رئيسياً خارج مصر . وأن ينمى سلطته الاقليمية . سواء أكان ذلك فى السودان أو ليبيا . وكانت فلسطين ميداناً جديداً يسمح له بمحاولة تحقيق هذه الآمال . ورغم شعور القصر فى القاهرة بأن هناك منافسين له ومن القادة والملوك العرب أنفسهم فى فلسطين ، فان عملية توازن القوى نفسها داخل جامعة الدول العربية كانت تدفع فاروق إلى السير فى هذا الطريق . وفى توافق مع سياسة عبد العزيز بن عبد الرحمن . وحتى يقلل من خطر سيطرة كتلة الهاشميين — أو الملك عبد الله — على فلسطين العربية .

أما سوريا فانها كانت قد بدأت الخطوات الأولى فى عهد الاستقلال . ولم يكن لها من القوات المحاربة ما يسمح لها بالنزول إلى ميدان معارك خارج حدود إقليمها . حقيقة أنه كان هناك ما يقرب من عشرة آلاف جندى فى الجيش السورى فى ذلك الوقت . وأن بعضهم كان قد تمرن مع القوات الفرنسية فى أثناء فترة الحرب العالمية الثانية . وقبل إستقلال سوريا . ولكن تدريب بقية الجيش السورى كان لايزال فى حاجة إلى مجهود . وكذلك الأمر بالنسبة لتسليح القوات السورية . والتى لم تكن فرنسا قد تركت لها الكثير من الأسلحة اللازمة للميدان . ولاشك أن سوريا كانت فى هذا الوقت لاتزال تخشى على نفسها من مشروعات «سوريا الكبرى» ومشروعات «الهلال الخصيب» . والذى

كان ينادى بها سيد شرقى الأردن ، وبقية السادة الهاشميين فى بغداد. ويحاولون بها ضم سوريا إلى تلك الكتلة الهاشمية ، وجر الجمهورية وإرجاعها كأقليم من أقاليم مملكة هاشمية . ورغم ذلك فان حكومة سوريا لم يكن فى وسعها أن تتراجع أمام هتافات الجماهير ، وإزدياد الحماس الشعبى ، خاصة وأن فلسطين كانت طوال التاريخ جزءاً من سوريا . وهكذا كان على الحكومة السورية أن تعمل وتحت ضغط الهتافات والروح المعنوية المرتفعة ، ودون أن تكون لها الوسائل المادية اللازمة لخوض المعركة .

وأما حكومة لبنان فكانت لاتزال فى مرحلة إعداد الجيش اللبنانى ، وأسرعت — تحت ضغط الرأى العام كذلك — إلى إصدار قرارات بزيادة عدد الجيش اللبنانى ، حتى يصل إلى خمسة آلاف جندى ! ! وكان من الصعب على هذا الجيش ، بعد أن يبلغ هذا العدد ، ويحصل على التدريب والتسليح اللازمين ، أن ينزل إلى جبهة قتال وعرة ، إذ أنها جبلية ، وتمتاز بكثافة تركيز وتوطين اليهود فى مستعمرات محصنة فيها .

وأما العراق فانه كان يمتاز بوجود إتجاهات مختلفة من الرأى العام فيه ، وكانت مشكلات الجنوب والوسط والشمال لاتزال قائمة ، وبين البدو ، والمزارعين ، وسكان الجبال والأكراد فى الشمال . ولكن ضغط الرأى العام قد وضح فى العراق كذلك على حكومة بغداد ، بعد أن أجمع الجميع على ضرورة الاحتفاظ بعروبة فلسطين . وكان فى وسع الجيش العراقى أن يقوم بالكثير فى ميدان الحرب ، وكانت بريطانيا هى التى نظمته ، وهى التى دربته وهى التى سلحته . وكانت القوات العراقية قد تدربت على العمليات الحربية فى الجبال ، وخاصة أمام الثوار الاكراد فى الشمال ، وظهر أن المدفعية العراقية تمتاز على غيرها من وحدات هذا السلاح فى كل منطقة الشرق الأوسط .

وكان في وسع العراق أن يقدم جحفلا عراقياً ، أو جيشاً كبيراً ويصل إلى الأردن ، وإلى فلسطين عبر الأردن ، وبكل سهولة . ولكن علينا ألا ننسى أن النفوذ البريطاني في العراق سيؤثر حتما على الموقف هناك . مثلما يؤثر كذلك موقف الاكراد الشماليين . لقد كان من مصلحة البيت الحاكم في بغداد أن يساير البريطانيين . ومن مصلحته كذلك أن يساير الملك عبد الله في شرق الأردن . وكان بقاء القوات العراقية المحاربة خارج حدود المملكة العراقية يضعف من سلطة الحكومة . وخاصة إذا ما نشبت الثورة عند الاكراد من جديد . ولذلك فاننا سنلاحظ ترابطاً بين سياسة حكومة بغداد . وسياسة حكومة عمان . ترابطاً يؤثر على عمليات وتحركات الوحدات العراقية في فلسطين . وبنفس الطريقة التي ستتأثر بها عمليات وتحركات الوحدات الأردنية هناك .

ولاشك أن كل ذلك سيؤثر في طبيعة المعركة . ويقدم للرأي العام العربي مفاجآت لم يكن يتوقعها . وخاصة أولئك الذين كانوا يعتقدون في أن قرارات الدول العربية قد أخذت بالاجماع . ومن أجل خير العروبة وحدها .

وأخيرا فان الحالة التي كانت موجودة في المملكة العربية السعودية . وإنفصال هذه الدول عن فلسطين بمملكة عبد الله . والعداء التقليدي الموجود بين الدولتين . لم يكن ليسمح بارسال قوات سعودية لها قيمتها — حتى وإن وجدت مثل هذه القوات — إلى ميدان الحرب . وكان أمر اليمن السعيد أشد صعوبة من حالة المملكة السعودية . ولذلك فان المملكة السعودية ستشترك ببضع مئات من الجنود المتطوعين . وغير الصالحين للعمل أو للتحرك . وعن طريق الجبهة المصرية . وسيقع عبء علاجهم مما بهم من أمراض على سلاح الخدمات الطبية المصري . حتى يصلحون صحيا للخدمة .

وأمام هذا التناقض بين القوى العربية . فان القرارات كانت تصدر من الملوك والرؤساء بعزمهم على النزول إلى المعركة . وتصدر من الجامعة العربية بأن الأمر جد ولا مواربة فيه . وكان الجميع يتبارون بالخطب والتصريحات . وعملت هذه الخطب والتصريحات على زيادة حماس الشعوب العربية ، وزيادة آمالها فى سرعة الانتقام وفى سرعة الانتصار . وإن كان ظهور الحقيقة فيما بعد سيمثل صدمة عنيفة للرأى العام العربى . حين يكتشف التمويه وتكتشف المصالح المتضاربة . وتكتشف الضحالة فى وضع الخطط وتنفيذها،وإرتكاب كل ذلك باسم العروبة .

وعلينا أن نذكر أن بعض قادة العرب فى ذلك الوقت كانوا يذكرون أن ١٥ الف جندى عربى تكفى لتحرير فلسطين . وإنهاء اليهود منها . والقائهم إلى البحر ، وكانوا من رجال العرب المسئولين ، وكأنهم تناسوا أن الوحدات المنظمة والمسلحة عند الهاجانا – وهى وحدات البالماخ – بالاضافة إلى قوات عصابات الارغون وشتيرون . كانت تزيد على ٩٠ الف مقاتل . ويمكن زيادة عددها إلى ضعف هذا العدد بسهولة . وعن طريق التعبئة السريعة ، هذا علاوة على أنها كانت تحارب فى أرض إستولت عليها وحصنتها وسلحتها وبأحدث الأسلحة ! ! .

ولكن المهم هو أن الرأى العام العربى كان يلتهب حماساً وإستعداداً للتضحية . وأنه قام بالضغط على الحكومات العربية ، وأن هذه الحكومات وجامعتها قررت دخول الجيوش العربية إلى فلسطين بمجرد إنتهاء الانتداب البريطانى عليها فى ليلة ١٥ مايو سنة ١٩٤٨ .

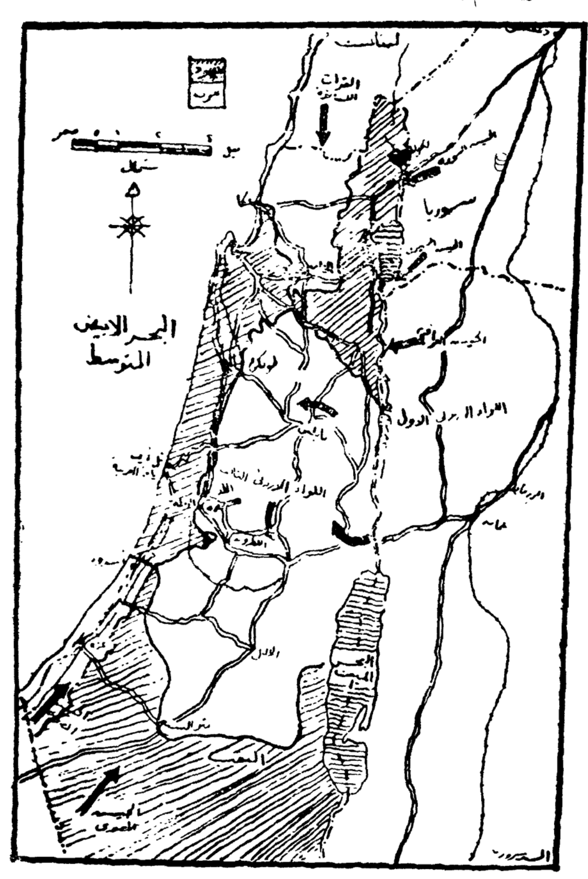
لقد رابطت القوات المصرية عند رفح والعريش ، وكانت تبلغ لوائين ،

أى ثمانية كتائب ، وزارها فاروق ، وأعطاها الأمر بالتحرك للدخول إلى فلسطين ، ولكن دون أن يدخل معها . أما الجيش العراقى ، فقد وصل إلى المفرق حيث زاره الأمير عبد الآله وباركه قبل دخوله إلى فلسطين ،وكان يشتمل على ثلاثة لواءات . وأما الجيش الاردنى فانه كان يشتمل على ثلاثة لواءات تضم ستة كتائب كذلك ، علاوة على كتيبة للمدفعية ، وإجتمع به الملك عبد الله فى الشونة قبل دخوله إلى ميدان العمليات .

وظهر من أول وهلة أن ميدان العمليات فى فلسطين سينقسم إلى ثلاث قطاعات : قطاع أردنى . وقطاع عراقى . وقطاع مصرى ، وأن هذه القوات ستسير لكى تتقابل عند البحر فى تل أبيب . وكان هذا «التعاون» بين قوات الدول العربية يثير الحماس . ويعتبره البعض أنه مقدمة للوصول إلى إتحاد أو وحدة عربية . فى يوم من الأيام ؛ وإن كان ضعف هذا التنظيم والتشكيل لا يخفى على الخبراء ، ويشتمل على ثغرات فنية . وفى صالح اليهود.

ووقفت جامعة الدول العربية فى هذا الوقت إلى جانب الجيوش.وفى نفس الوقت الذى تحركت فيه القوات العربية داخرى فلسطين ، من الشمال والشمال الشرقى والشرق والجنوب . أذاعت الحكومات العربية بياناً ذكرت فيه أسباب هذا الزحف وأهدافه . وبعثت به إلى الدول الاجنبية . وإلى الأمين العام لهيئة الأمم المتحدة . وإستعرض هذا البيان أدوار المشكلة الفلسطينية حتى إصدار الكتاب الأبيض لسنة ١٩٣٩ والذى تعهدت بريطانيا بتنفيذه ثم رجعت عن ذلك . وما كان من تأليف الجامعة العربية وإعلان ميثاقها الذى ينص على أن فلسطين بلد مستقل . وإن ظلت مظاهر إستقلاله محجوبة لأسباب خارجة عن ارادة أهله . وما كان من جهود لدى الدولة المنتدبة وهيئة الامم للوصول إلى حل عاجل للمشكلة . إلى أن كان قرار التقسيم فى ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٤٧ .

خويطة رقم (٢) :



دخول الجيوش العربية إلى فلسطين في ١٥ مايو سنة ١٩٤٨

وما فيه من مجافاة لحق شعب فلسطين . وللمبادىء الديموقراطية ، وميثاق الأمم ، وما ولده من إضطرابات علمة وتطاحن . حتى أدركت هيئة الأمم خطأ التوصية بالتقسيم ، وهى لاتزال تبحث عن مخرج من هذه الحالة . والآن «وقد انتهى الإنتداب البريطانى على فلسطين من غير أن تنشأ فى البلاد سلطة دستورية شرعية تكفل صون الأمن وإحترام القانون وتؤمن السكان على أرواحهم وأموالهم . فان حكومات الدول العربية تعلن أن حكم فلسطين يعود إلى سكانها . طبقاً لأحكام ميثاق عصبة الأمم . والأمم المتحدة . ولهم وحدهم حق تقرير مصيرهم .

«ولقد إضطرب حبل الأمن وإختل النظام فى فلسطين . وأدى العدوان الصهيونى إلى نزوح ما ينيف على ربع مليون من سكانها العرب عن ديارهم والتجائهم إلى البلاد العربية المجاورة . وكشفت الأحداث الواقعة فى فلسطين عن نيات الصهيونيين العدوانية ومآربهم الاستعمارية ، مما إرتكبوا من فظائع ضد السكان الآمنين . ولاسيما فى قرية دير ياسين وطبرية وغيرهما ؛ كما أنهم إعتدوا على قنصليات الدول العربية فى القدس . وبعد أن إنتهى الإنتداب البريطانى لم تعد السلطات البريطانية مسئولة عن أمن البلاد إلا بالقدر الذى يمس قواتها المنسحبة . مما جعل فلسطين خالية من كل جهاز حكومى قادر على إعادة النظام وتأمين السكان على أرواحهم وأموالهم . وتهدد هذه الحالة بالإنتشار إلى البلاد العربية المجاورة . حيث الشعور ثائر ، وإن حكومات الدول العربية مسئولة عن حفظ الأمن والنظام والسلم فى ساحتها بوصفها أعضاء فى الجامعة العربية . وهى ترى فى الأحداث الواقعة فى فلسطين تهديداً للسلم والأمن فى ساحتها عموما ، وبالنسبة إلى كل منها بالذات .

«لذلك ، ونظراً إلى أن أمن فلسطين وديعة مقدسة فى عنق الدول العربية ، ورغبة فى وضع حد لهذه الحالة وفى منعها من أن تتفاقم وتتحول إلى فوضى لا يعلم مداها أحد ، ورغبة فى منع إمتداد الاضطراب والفوضى من فلسطين إلى البلاد العربية المجاورة . وفى سد الفراغ الحادث فى الجهاز الحكومى فى فلسطين . نتيجة لزوال الانتداب وعدم قيام سلطة شرعية تخلفه . رأت حكومات الدول العربية نفسها مضطرة إلى التدخل فى فلسطين لمجرد مساعدة سكانها على إعادة السلم والأمن وحكم العدل والقانون إلى بلادهم وحقناللدماء. وتعترف حكومات الدول العربية بأن إستقلال فلسطين قد أصبح حقيقة واقعة لسكان فلسطين الشرعيين . وهم وحدهم أصحاب الحق فى تزويد بلادهمبالنظم والمؤسسات الحكومية بمطلق سيادتهم وسلطانهم» .

وأخيراً فان الدول العربية قد أكدت ما سبق أن أعلنته من أن الحل الوحيد العادل لفلسطين هو إنشاء دولة فلسطينية موحدة وفقاً للمبادىء الديموقراطية .

وكان معنى ذلك أن نهاية الانتداب تخلق منطقة فراغ فى الميدان الدولى . وأن إزدياد الإرهاب الصهيونى يضر بالأمن والنظام فى هذا الاقليم . ويهدد الأمن والنظام فى بقية الدول العربية . ولذلك فان هذه الدول تتدخل من أجل إستتباب الأمن والنظام فى فلسطين . وتحتفظ بالحق لأبناء البلاد الشرعيين لإقامة نظام حكم دستورى ديموقراطى لهم هناك .

وأتبعت دول الجامعة العربية بذلك عملية إعلان الحصار البحرى على سواحل فلسطين . وأخذت تفتش السفن فى المياه الاقليمية . وتصادر ما قد يكون عليها لليهود .

ولقد إستقبلت الشعوب العربية نبأ الزحف بكل سرور . وبآمال كبيرة

وأخذ الملوك والرؤساء العرب يتبادلون برقيات التهانى على ما قاموا به من أعمال .

وكانت الشعوب العربية صادقة فى شعورها ، وكانت تعتقد كذلك فى صدق حكامها وملوكها ورؤسائها . وظن الجنود العرب الأبرياء أنهم مرسلون إلى الحرب حقا ، وملاقاة اليهود ولمقاتلتهم وجها لوجه . وأن الحكومات العربية قد منحتهم هذه الفرصة . وستمنحهم الإمكانيات لإثبات غيرتهم وحميتهم على أرض العروبة . وكان الجنود يهزجون بالأناشيد ؛ ويروى عبد الله التل أن جنود الجيش العربى الأردنى كانوا يغنون «أبو طلال لا تهتم . سيفك أحمر ينقط دم» ؛ وجنود الجيش العراقى يهزجون «مال يهودا نهبها . ودم يهودا نشربها» ؛ فى الوقت الذى كان فيه رجال الجيش السورى وجيش الانقاذ يغنون «دين محمد دين السيف . خلى السيف يقول .» . وكانت هذه الجيوش والجيوش المصرية تشتمل على عزيز من كل أسرة ، وأين من أبنائها ؛ وكانوا جميعا فرحين مستبشرين للقيام بواجبهم . ودفـــع ضريبة الدم ؛ ومستعدين لتحرير بلادهم . ولكن أحداً لم يكن يعرف بحقيقة الموقف . وبحقيقة القوى الموجودة فى الميدان . وخلف الكواليس ، والتى أثـرت فى المسرحية ؛ وحولتها إلى مأساة . وبإنقلابات مسرحية متتالية .

حقيقة أن الصهيونيين أعلنوا إنشاء دولتهم — إسرائيل — فى نفس الوقت الذى دخلت فيه الجيوش العربية فلسطين . أى منتصف ليلة ١٥ مايو سنة ١٩٤٨ ، وأن حكومة الولايات المتحدة قد إعترفت بحكومة «إسرائيل» بعد دقيقة واحدة من ميلاد هذا اللقيط ؛ ولكن الحماس الشعبى ، مع التصميم على الرغبة فى العمل والبذل والتضحية . كانت تنظر إلى هذه الدولة على أنها

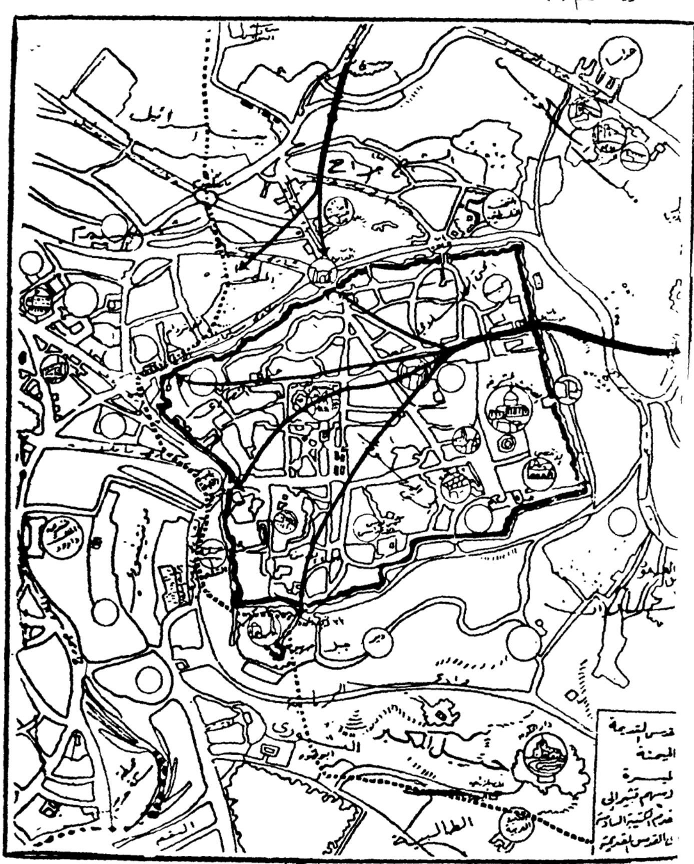
دولة مزعومة ، وأن الأمر لن يستمر طويلا حتى يقضون عليها ، ويلقون باليهود إلى البحر . وعلى قدر هذه الآمال ستكون الطامة مع خيبة الآمال . وفى جميع القطاعات .

(٢) معركة القدس :

إستعرض الملك عبد الله قوات الجيش الأردنى فى الشونة وخطب فيها . وأوصاهم بالطاعة التى هى عماد الجيش . ثم شرح جلوب باشا للضباط العظام وقادة الكتائب وأركان الحرب أن الجيش سيدخل إلى فلسطين عن طريق جسر اللنبي — أريحا . ومنها إلى نابلس . ولكنه لم يشرح الهدف من دخول الجيش العربى إلى فلسطين . وإكتفى بأن يكون لدى قادة اللواءات والكتائب علماً بالمناطق التى ستعسكر فيها وحداتهم . ووضح أن هناك شيئا فى الخطة . إذ أنها أهملت القدس . وجعلت هدف التحركات صوب نابلس ، وأهملت طريق أريحا — القدس رغم أهميته وأهمية هذه المدينة لفلسطين . ولكن قائد الجيش الأردنى كان يستند فى ذلك الوقت إلى مسألة موافقة الجامعة العربية على إستثناء القدس من خطط الجيوش العربية . وعلى وجود هدنة بين العرب واليهود فى هذه المدينة . يشرف عليها قناصل الدول الأجنبية . كما يستند إلى الوضع السياسى لهذه المدينة وإحتمال جعلها منطقة دولية . ولذلك فان أوامر جلوب كانت تهدف الوصول إلى نابلس وتهمل القدس رغم أهميتها .

وكان قادة الجيش الأردنى فى غالبيتهم من الضباط الانجليز . وكأنه وحدات بريطانية تشبه إلى حد كبير تلك الوحدات الهندية التى حاربت مع بريطانيا فى كل حرب إستعمارية . وكان لهذه القيادة بهذا الشكل لوناً يعتبر خطراً فى حرب إرتبطت بالعروبة ، وكان من المفروض أن يعمل بها العرب على تصحيح أوضاع خلقتها بريطانيا ضد مصلحة العرب . ولكن شاء الحظ

خريطة رقم (٣) :



القدس ومعاركها

أن تكون بعض الكتائب بقيادة بعض الضباط العرب . ومنها الكتيبة السادسة بقيادة عبد الله التل ، الذى ترك لنا مذكرات لها قيمة كبيرة عن معركة القدس بالذات (١) .

وصدرت أوامر جلوب للكتيبة السادسة بأن تبقى فى منطقة الغور ، ولكى تحمى الجناح الأيسر للجيش العربى . وتحول دون قطع خطوط الرجعة من قبل اليهود فى منطقة بيسان . واليهود فى القدس ؛ وكان عليها كذلك أن تحرس أريحا وجسر اللنبي المهدد من يهود مشروع البحر الميت .

وكانت معامل شركة البوتاس اليهودية الواقعة فى شمال البحر الميت . مع المستعمرات اليهودية المجاورة ، تهدد خطوط تحركات القوات الأردنية والقوات العراقية . من الأردن إلى فلسطين ؛ وكانت هذه المواقع لا تبعد عن أريحا إلا بثمانية كيلو مترات . ولكن جلوب رفض الموافقة على قيام الكتيبة السادسة بمهاجمة هذه المنشآت والتحصينات اليهودية ، والتى كانت على إتصال بطريق الجو مع تل أبيب . وبطريق الزوارق مع المنشآت اليهودية فى جنوب البحر الميت . وعلى أساس أن شركة البوتاس هى شركة انجليزية . ولكن ذلك لم يمنع قائد الكتيبة العربى من تطويق المنطقة وعلى مسئوليته ، ومن تقديم إنذار لليهود بالتسليم ؛ فأدى ذلك إلى سرعة المحادثات بين عمان وتل أبيب . ثم إنتقال المحادثات العربية اليهودية بهذا الشأن إلى إحدى المستعمرات اليهودية فى المنطقة . وسوت حكومة عمان المسألة على أساس تجريد المنطقة من الأسلحة ، وإبقاء ثلاثين بندقية ألمانية فقط فى أيدى اليود فيها مع أربعة رشاشات ألمانية وعشرة رشاشات «ستين» ، تسلم للحرس اليهودى الذى ينشأ

---

(١) أنظر : عبد الله التل : كارثة فلسطين . القاهرة ، دار القلم ، سنة ١٩٥٩ .

فى المنطقة ، وتحت اشراف فصيلة أردنية من ثلاثين جندى عربى كذلك . أما أفراد العصابات الصهيونية الموجودين فى المنطقة فينقلون بالطائرات إلى تل أبيب . ويتسلم الأردنيون الأسلحة الزائدة لدى اليهود ؛ ويشرف الجيش العربى على تموين المنطقة . ويسمحون لطائرة واحدة يهودية بالحضور اليها يوميا . وعلى أن تخضع للتفتيش . ولكن هذه الاتفاقية أعطت مهلة أربعة أيام حتى وقت تنفيذها . وكانت مهلة كافية لليهود . وتسمح لهم بسحب المقاتلين والأسلحة على الزوارق فى البحر الميت . وحتى المصانع التى تقع على جنوب هذا البحر . وتخضع لنفس الشركة . ورغم أن العرب قد عملوا على تأمين خطوط مواصلاتهم إلا أنهم فتحوا لنفسهم جبهة جديدة فى جنوب البحر الميت . ستسمح لليهود فيما بعد بالاحتفاظ بمواقع هامة تساعدهم فى الوصول إلى ميناء إيلات على خليج العقبة .

وكانت قوات الجيش الأردنى هى عبارة عن ثلاث لواءات يتكون كل منها من كتيبتين . علاوة على كتيبة للمدفعية . ووحدات المناضلين الأردنيين . وكانت تصل فى مجموعها إلى تسعة آلاف جندى تقريبا . ولكن الملاحظ أن المدرعات والمدفعية كانت تحت سيطرة الضباط الانجليز . وأن قوات المناضلين كانت غير مسلحة إلا بالأسلحة الصغيرة ، وأن الكتائب الخاضعة لقيادة عربية كان ينقصها كثير من الضباط . بل كانت تعمل بأقل من نصف عدد الضباط اللازمين لها . ووزع جلوب وحدات الجيش العربى على منطقة رام الله وصوب نابلس وحول القدس . وفى المناطق التى كان مشروع التقسيم قد أوصى بتركها للعرب . وسيقل إشتباك وحدات الجيش الاردنى ذات القيادة البريطانية مع اليهود . بل يمكننا القول بأن الجيش الاردنى لم ينزل إلى معركة

لها قيمتها سوى معركة القدس ؛ وكانت الوحدات الاردنية فيها تحت قيادة عربية مصممة على أن تحارب .

حقيقة أن الجمعية العامة للأمم المتحدة كانت قد عهدت إلى مجلس الوصاية بوضع نظام خاص للقدس . وعلى أساس ايجاد ادارة موحدة يشترك فيها العرب واليهود وممثلوا الامم المتحدة . ورغم أن العرب لم يوافقوا على دولية القدس ، وإعتبروا ذلك جزءا من التقسيم الذى يرفضونه ، إلا أنهم قد أظهروا رغبة فى تجنيب القدس ويلات الحرب . وذلك بموافقتهم على تعيين رئيس مشترك لبلدية القدس . وبموافقتهم على الهدنة التى رتبها المندوب السامى مع الأمين العام لجامعة الدول العربية لهذه المدينة فى أريحا فى ٧ مايو سنة١٩٤٨ أى أسبوع قبل نهاية الانتداب البريطانى . ولقد تمكنت لجنة الهدنة القنصلية التى عينها مجلس الأمن . من قناصل فرنسا والولايات المتحدة وبلجيكا ، من أن تحصل على موافقة العرب واليهود على مد هذه الهدنة . وخاصة بعد أن فشلت محاولات مندوب الصليب الاحمر فى إعلان القدس مدينة مفتوحة . ولكن الهدنة الجديدة لم تكد تعقد ويغادر الجنود البريطانيون القدس يوم ١٤ مايو حتى أخذ اليهود فى مهاجمة الأحياء العربية . والمواقع التى كان العرب يسيطرون عليها ، وبشكل هدد بسيطرة العصابات الصهيونية على القدس بأكملها .

وكان هناك فى القدس فى ذلك الوقت بعض وحدات من جيش الانقاذ . وبعض وحدات من رجال الجهاد المقدس ؛ ولم يكن الفريقان على استعداد عسكرى يكفى للدفاع عن المدينة . كما أن إبتعاد الجيش الأردنى عن مواقع القدس سمح لليهود بزيادة الضغط وبإحتلال المواقع الاستراتيجية الهامةالواقعة خارج أسوار المدينة ، ومنها معسكر اللنبى ، ومعسكر العلمين ، والنبى داود

والمسكوبية والمستشفى الايطالى ، ونوتردام . وباب العمود والشيخ جراح . وكانت إحتجاجات العرب للجنة الصليب الأحمر الدولى يرد عليها دائما بأن هذه العمليات يقوم بها أفراد منشقين عن الهاجانا . وغير خاضعين للوكالة اليهودية . وزاد الضغط اليهودى فى الثلاثة أيام لأولى لنهاية الإنتداب.وأسرع عرب القدس بإرسال الوفود إلى أقرب ملك عربى اليهم . إلى عبد الله فى عمان. شارحين له الأخطار التى تواجه المدينة المقدسة . أولى القبلتين وثانى الحرمين. والتى تضم قبر والده العزيز . قائد الثورة العربية الأولى . والواقع أن عرب القدس كانوا مهددين بالفناء أمام ضغط العصابات اليهودية عليهم . وكان ستين الف عربى قد تجمعوا فى حالة ذعر واضحة فى أحيائهم فى هذه المدينة ، وكأنهم يستعدون للهجرة كذلك . حقيقة أن هناك رجال ثبتوا فى الميدان . ومنهم أحمد حلمى باشا والقائد خالد الحسينى وغيرهم . ولكن الموقف كان يتطلب تدخل قوات نظامية عربية . ومن الاردن . ورغم موقف جلوب باشا . وضباطه البريطانيين . ووافق الملك الاردنى على إرسال سرية واحدة من الكتيبة السادسة إلى القدس فى يوم ١٧ مايو . ثم أجبرته طبيعة المعركة على الموافقة على دخول بقية سرايا هذه الكتيبة إلى القدس . ودون أن يستأذن فى ذلك جلوب باشا . وهكذا تطور الموقف . وأصبح على عبد الله التل أن يواجه خطر اليهود . ويشرف على القوات غير النظامية . وقوات الأمن . وقوات الجهاد المقدس وجيش الانقاذ الموجودين فى هذه المدينة .

حقيقة أن هذه الوحدات كانت قليلة فى عددها . إلا أن التعاون بين المقاتلين العرب ودراستهم للموقف وإرتفاع روحهم المعنوية أدى إلى النصر . وترك العرب قوات الهاجانا والأرغون يدخلون من باب النبى داود إلى الحى اليهودى القديم . ثم أقفلوا عليهم الباب وقطعوا خط رجعتهم . ثم وجه العرب

إلى يهود القدس إنذاراً بالتسليم ، حتى لا يقوم العرب بضرب الحى اليهودى بالمدفعية . والظاهر أن اليهود كانوا واثقين من إمداد بنى جنسهم لهم من القدس الجديدة ، أو واثقين من إمكانية مقاومتهم للعرب حتى يصلهم الامداد فرفضوا الانذار . وبدأت المعركة .

بدأت معركة القدس فعلا يوم ١٨ مايو مع ضرب الحى اليهودى فى القدس القديمة بالمدفعية . وكان الضرب لفترات متقطعة ، وبهدف التخريب والازعاج فى نفس الوقت . وأخذت المدرعات تطلق مدافعها على أهداف معينة ، أما مدافع الستة أرطال فقد إتخذت لنفسها أهدافا خارج الأسوار ، وخاصة مراكز تجمع اليهود خارج المدينة القديمة . وإستمر الضرب ،وحاول اليهود مراراً الوصول من القدس الجديدة إلى الحى اليهودى فى القدس القديمة ، ولكن مقاومة العرب لهم كانت قوية وفعالة ، وكبدتهم خسائر كبيرة . وكان الحى اليهودى لا يشتمل إلا على بعض الأزقة والحارات الضيقة ، التى تصعب فيها كل حركة ، وكان رجال العصابات قد حصنوا هذا الحى ونوافذه وأنشأوا الاستحكامات والابراج فى كل موقع منه . وكانت تعليمات حكومة تل أبيب لرجالها فى القدس القديمة تتلخص فى ضرورة المقاومة حتى النهاية . وعدم التسليم . ولكن إذا كان اليهود قد صمموا على عدم ترك الحى اليهودى . وعلى الإستناد إليه للقفز على الأحياء العربية . فان العرب كانوا قد صمموا كذلك على هدم هذا الحى على رؤوس من أختبأوا فيه . وبدأت جماعات التدمير والنسف – ومعظمها من رجال الجهاد المقدس والفدائيين وجيش الانقاذ – فى عملها المستمر لوضع الألغام تحت المنازل ، ومنزلا بعد الآخر ، حتى تتمكن قوات المشاه من الوصول ، ومن تطهير الأزقة والمنازل . وكانت العملية صعبة ، وخاصة أمام العرب فى تلك الأزقة الضيقة ، وبين المساكن القديمة المحصنة والمسلحة . ولكن عمليات النسف والتدمير كانت تقف من

وقت لآخر لكى تبدأ عمليات ضرب المدفعية ، مركزة على نفس الحى . وخطوة بخطوة تقدم العرب وزاد إنحصار اليهود فى حيهم القديم . وقلت ساعات الراحة . وزادت الخسائر فى الجانب اليهودى . وتحطمت الأعصاب وأصبحوا يعيشون فى جحيم لا يطاق .

حقيقة أن قيادة الجيش الأردنى رفضت السماح بأى تعاون بين كتائب الجيش الأردنى المشرفة على مدينة القدس . وبين رجال الكتيبة السادسة الذين كانوا يعملون داخل المدينة نفسها ؛ كما أنها أبعدت ضباط وحدات المدفعية الذين تعاونوا مع العمليات الموجهة ضد الحى اليهودى فى القدس القديمة ؛ ولكن ذلك لم يؤثر فى سير المعركة . ولم يؤثر فى الروح المعنوية عند المقاتلين .

ولقد تمكنت القوات العربية من إدخال بعض المدرعات إلى القدس لتطويق الحى اليهودى القديم وللدفاع عن الأبواب الرئيسية . وأثر ذلك تأثيرا كبيرا على سير المعركة . وإذا كان الضباط البريطانيون قد رفضوا التعاون بعد ذلك مع الوحدات العربية فى القدس القديمة لتطويق القدس الجديدة . ورفضوا مرور هذه المدرعات من القدس القديمة داخل القدس الجديدة . فان ذلك سينقص من القيمة الأساسية لمعركة القدس . وسيقلل من درجة نجاح المحاربين العرب فيها . وبشكل واضح .

وزاد الضغط على اليهود المحاصرين . وكثرت ضحاياهم . وشحت المياه ونقصت الأطعمة . وإمتلأت المستشفيات بالجرحى . وهنا تدخل الصليب الأحمر الدولى . وتدخل فى عمان ولدى جلوب . وحاول الوصول إلى هدنة لنقل النساء والأطفال بعيداً عن ميدان المعركة . ولكن فرض الهدنة . كان يهدد بقلب الموقف وتغييره إلى صالح اليهود ؛ ولذلك فان العرب قد دعوا بضرورة تسليم اليهود بلا قيد ولا شرط . وضاق الخناق على اليهود . وإنكمشت

خطوط دفاعهم حتى وصلت إلى المعبد الكبير الذى دخلوا إليه ، وتحصنوا وراء جدرانه وأبوابه السميكة . ولكنهم إحتفظوا بعنادهـــم . وإحتفظوا بكبريائهم . ورفضوا الانذارات التى قدمها العرب لهم . فعادت المدفعية إلى عملها من جديد .

ولاشك فى أن الملك عبد الله كان يأمل فى سيطرة قواته الأردنية على مدينة القدس . ويذكر عبد الله التل أنه كان يرغب فى تأدية فريضة الجمعة يوم ٢٨ مايو فى المسجد الأقصى . إلا أن ظروف العمليات منعته من ذلك . كما أن وجود الضباط البريطانيين فى خدمته حرم رجاله من الانتصار على القـدس بأكملها . وحرمهم من إستغلال إنتصارهم فى القدس القديمة للسيطرة على القدس الجديدة .

وكان الحى اليهودى قد أصابه الكثير من التدمير . وظهر أن عمليـة المقاومة لن تستمر طويلا . فاضطر اليهود إلى التسليم للقوات العربية . وعلى أساس تسليم السلاح والذخائر . وأخذ المحاربين والقادرين على حمل السلاح أسرى حرب . واحتلال الحى . ثم تسليم النساء والأطفال والمرضى والجرحى إلى اليهود عن طريق الصليب الأحمر . ورغم ما كانت عصابات اليهود قد قامت به من مذابح فى دير ياسين وغيرها . فان العرب قد أظهروا شهامة فى تلك الساعات العصيبة . ورفضوا الانتقام . فصدرت الأوامر بوقف الضرب ومنع التجول . ثم جمع سكان الحى فى وسطه . وإنتشر فيه الجنود لمنع أى عربى من الانتقام من أى يهودى .

«وفى أقل من نصف ساعة كان السلاح قد جمع ... وإحتشد السـكان اليهود ... وكأنهم فى يوم حشر» . ويذكر عبد الله التل : «وحينما أقبـلت عليهم ومعى الضباط القيتهم فى حالة يرثى لها من شدة الخوف . حتى أنهم

كانوا يلتفون حول بعضهم كالأغنام ظنا منهم بأن الرشاشات ستفتح صممها فجأة فتبيدهم إنتقاما لدير ياسين التى عرفوا عنها الشىء الكثير ، ولما كنت قد قررت بنفسى أن أحافظ على شرف الجندى المحارب ، وأن أحول دون نزول العرب إلى مستوى اليهود الأخلاقى . فقد أمرت الضباط والجنود أن يسلكوا كما عهدتهم ، ففعلوا ، تدفعهم الحمية العربية والشهامة الموروثة . وسطروا فى ذلك اليوم صفحة بيضاء فى تاريخ العرب الحافل بالشهامة والفروسية . فانتشروا بين اليهود لاتمام عملية الفرز التى أمرتهم بها . وهى إخراج المحاربين ومن هم فى سن الجندية وجعلهم صفا واحدا . فاتموا ذلك فى هدوء ولين . فذهل اليهود وكأنهم يحلمون . ولاسيما حين أخذ الجنود يقدمون السجائر والماء إلى النساء والأطفال والشيوخ . وتم بعد ذلك السماح لهم بالمرور إلى الأحياء اليهودية فى القدس الجديدة . وتحت إشراف مندوبى الصليب الأحمر «وكان الجنود يساعدون العجزة من اليهود على حمل أمتعتهم لاخراجها معهم ، وقد كانوا يحملون الكثيرين من الشيوخ والعجائز على ظهورهم من الحى اليهودى حتى الباب الرئيسى» . وبلغ عدد الأسرى ٣٤٠ نقلوا إلى عمان فى اليوم التالى .

وكانت معركة القدس أهم معركة خاضها الجيش الأردنى . وكانت من أهم المعارك التى وقعت فى فلسطين . إذ أنها وصلت إلى تحقيق هدف معين . وبقيت آثارها حتى الآن . وهى بقاء القدس القديمة وما جاورها من الأحياء العربية فى أيدى العرب . كما أنه قتل فيها ما يزيد على ثلاثمائة من المحاربين اليهود ، وسمحت للعرب بأخذ ٣٤٠ محارب يهودى أسيراً فى أيديهم . ولقد أدت إلى تدمير الحى اليهودى ، وبشكل يجعل عودة اليهود إليه أمراً مستحيلا . وطهرت القدس . وحرمت اليهود من أى طلائع لهم يبقون فيها . وأظهرت

هذه المعركة درجة تعصب اليهود . ودرجة مقاومتهم . وأظهرت أمام العرب أن حرب فلسطين لن تكون نزهة حربية . بل ستشتمل على مقاومة . وحتى النهاية ، وبكل الأسلحة . حقيقة أنها قد أظهرت العرب كجنود يعرفون معنى مشرف ، ولكن ذلك لم يغير فى القيم الاخلاقية الموجودة عند اليهود بعد ذلك. ولقد حطمت كبرياء اليهود وأذلتهم . وأرهبت مائة ألف يهودى فى القدس الجديدة . وأشعرتهم بأن مصيرهم سيكون مصير إخوانهم فى الحى اليهودى القديم.ولاشك أن هذا العامل سيؤثر على تحركات الوكالة اليهودية.والسلطات الاسرائيلية . حتى تتمكن من ترتيب خطوطها . وبشكل يسمح لهابالانتصار. ولقد أبعدت هذه المعركة اليهود عن حائط المبكى وعن الحى اليهودى.وكانت بذلك ضربة قوية تحرم اسرائيل من الاستناد اليها فى السيطرة على فلسطين . كما أنها رفعت معنويات العرب . وفى كل الاقاليم . وأذاقت العرب طعم الانتصار وشحذت عزائمهم لمواصلة العمل . وللوصول إلى النصر . وزادت هذه المعركة من أسهم الملك عبد الله . الذى ظهر وكأنه محرر القدس.وإن كان ذلك لفترة مؤقتة . خاصة وأن تصرفاته التالية ستظهر ه على حقيقته المخالفة . ولقد تعرف العرب فى هذه المعركة على أسلحة اليهود . وعلى تكتيكهم الحربى. كما أنها — بمحافظتها على القدس — جعلت من هذه المدينة دعامة للجناحين الآخرين للقوات الاردنية فى فلسطين . الايمن فى منطقة نابلس . والأيسر فى منطقة الخليل . هذا علاوة على أن خسائر العرب فيها لم تزد على ١٤ شهيداً و ٢٥ جريحا .

(٣) بقية معارك الاردنيين :

ولقد قامت القوات الأردنية بمعارك أخرى فى فلسطين . وفى قطاع شمال القدس ، الذى يمكننا إعتباره ميمنة لها ، وفى قطاع جنوب القدس .

الذى يمكننا إعتباره ميسرة لها. ونلاحظ أن هذا القطاع الأخير جعل القوات الأردنية تصل إلى مواقع طلائع القوات المصرية الخفيفة ، التى كانت قد وصلت بقيادة البطل أحمد عبد العزيز إلى بيت لحم .

أما فى شمال القدس فلقد عملت إحدى كتائب الجيش الأردنى التى إستقرت فى رام الله على طرد اليهود من مستعمرتى قلندية والنبى يعقوب . وكانت هذه المهمة سهلة ، إذ أن يهود هاتين المستعمرتين كانوا محاصرين فيها منذ فترة طويلة . وليس لديهم من الذخائر ما يسمح لهم بمقاومة طويلة . ولكن قيادة الضباط البريطانيين للقوات الأردنية أخرت الهجوم على هاتين المستعمرتين . وأعطت بذلك الفرصة الكافية لليهود للانسحاب قبل المعركة . ولكن الكتيبة العربية إحتلت هذه المستعمرات .

وكان الهدف التالى بعد ذلك هو إحتلال الشيخ جراح . الذى كان اليهود يحتلونه ، ويفصلون بذلك القدس عن الشمال . وكان الشيخ جراح حياً عربياً ، وكان هذا هو السبب فى أن يسمح الانجليز باحتلاله . وبدأت العملية فى مساء ١٧ مايو بقصف الحى بالمدفعية ، ثم تقدمت المدرعات توطئه لتقدم المشاة ، وبحماية الرشاشات . وتم للقوات العربية إحتلال هذا الحى بعد إنسحاب اليهود هاربين إلى القدس الجديدة . وسمح ذلك للقوات العربية الموجودة فى القدس بالاتصال بالقوات الزاحفة من الشمال ؛ كما أنه سمح بفصل مستشفى هداسا والجامعة العبرية عن يهود القدس .

وأمام الحاح عبد الله التل فى القدس فى طلب المساعدة لتخفيف الضغط على أبواب المدينة ، وتوحيد الخطة فى منطقتها ، أمر جلوب باشا إحدى الكتائب الأردنية المعسكرة فى رام الله — وكانت بقيادة أحد البريطانيين —

بالتقدم صوب القدس . ولكن أوامر العمليات صدرت إلى هذه الكتيبة . وكأنها تهدف إنهاكا وتقسيم قواتها ، وتشتيتها أمام اليهود ، وبشكل يجبر الملك عبد الله على سحب القوات الأردنية من القدس نفسها . وصدرت الأوامر إلى هذه الكتيبة بالتقدم لاحتلال ساحة اللنبي . ودون أن تصل نسخة من أوامر العمليات إلى قائد القدس . وقذف قائد الكتيبة بجنود إحدى السرايا . وهم من البدو . إلى الأحياء اليهودية . وهم يجهلون المدن ، ويجهلون بالتسلل العمليات اللازمة لها . كما أنه رفض السماح للمدرعات باعطاء النيران الساترة لهم . ثم تناسى تكليف المدفعية بضرب الأحياء اليهودية . حتى يشغلها عن القوة الزاحفة عليها . ولقد نزلت سرايا المشاة من السيارات فى نقطة تبعد ثمانية كيلو مترات عن الهدف . ثم أمر قائد الكتيبة أن يسير الجنود . مشيا على الأقدام . ويتركوا السيارات حيث كانت . وكان فى وسعه أن يوصل هؤلاء المشاة إلى حى الشيخ جراح . والذى كان بأيدى القوات الاردنية كذلك . ولكنه أنهك قواته . وبدون سبب . وقبل المعركة . ثم أصدر القائد أوامره بالتقدم إلى مواقع الاحتلال . فكان مصير الهجوم هو الاخفاق الذريع. وإذا كانت احدى السرايا قد تمكنت من التوغل فى أحد الطرق . إلا أنها إضطرت إلى التراجع بعد أن انهالت عليها الطلقات من كل جانب . وكانت إحدى السرايا قد كلفت باحتلال النوتردام . وكذلك دون السماح للمدرعات بسترها بالنيران . وتمكنت هذه السرية من احتلال مواقعها . ولكن القائد الانجليزى للكتيبة أمر باعادتها عن هذه المواقع . بعد أن ضحت بالكثير للوصول إلى هذا الهدف ، وذلك بدعوى إعادة تنظيم الكتيبة . وكان لقلة عدد الجنود المهاجمين ، ولاحتفاظه ببقية الكتيبة كاحتياطى والهجوم بسريتين فقط ، علاوة على إنهاك الرجال فى السير لمسافة طويلة ، وعدم إعطائهم الراحة

الكافية قبل المعركة . والقيام بالهجوم فى وضح النهار ، وعدم مساندة المدفعية للمشاة . ، والاحتفاظ بالمدرعات بعيدا عن العمليات ، وعدم التعاون مع قيادة القدس — كان لكل ذلك أكبر الأثر فى فشل الهجوم . وزيادة عدد من إستشهد ومن جرح من العرب . ووضح الأمر حين ظهر أن القوات الاردنية لم تعمل إلا فى مناطق عربية ، وإحتفظت بهداسا والجامعة العبرية فى أيدى اليهود . ولاشك أن اليهود قد أدركوا قيمة سيطرة البريطانيين على المدفعية وعلى الوحدات المقاتلة فى الجيش الاردنى . وأن القيادة البريطانية للجيش الأردنى نفسها كانت راضية بمثل هذه النتائج . إذ أنها عملت على ترقية الضابط البريطانى الذى أشرف عليها . ولكن مثل هذا التفاعل كان يحمل الكثير من المتناقضات . وكان يبشر بوقوع تخلخل بين القوات الأردنية نفسها . فنلاحظ أن عبد الله التل لا يتردد فى إلقاء تبعة مثل هذه العمليات على البريطانيين . ويوصل ذلك إلى علم الملك عبد الله . كما أن رجال الكتيبة الثالثة لم يرضوا بهذه الهزيمة . ولم يرضخوا لأوامر قائد الكتيبة البريطانى . وقاموا بشن الهجوم يوم ٢٤ مايو على النوتردام من جديد . ومهدوا لذلك بنيران المدفعية الخفيفة . ثم إحتلوا الموقع . ولكن القيادة البريطـــانية للجيش الأردنى أمرت هؤلاء الرجال بالانسحاب من النوتردام . وتنفيذ الأمر فوراً حتى لا تضربهم وتضرب مواقعهم بالمدفعية الثقيلة . ولقد إنسحب الأردنيون خوفاً من أن يقعوا بين نيران اليهود ونيران الانجليز . ولكن التخلخل ظهر واضحا بين العرب والبريطانيين فى القوات الأردنية .

ويأتى بعد ذلك ذكر جبـــل سكوبس الذى تقع عليه مستشفى هداسا والجامعة العبرية . وغيرهما من المنشآت التى تجعل منه قلعة حصينة ومنيعة . وكان اليهود قد إستطاعوا الثبات فيه . والإتصال منه بمواقع القدس الجديدة .

وكانت أوامر القيادة البريطانية للقوات الأردنية تتلخص فى ضرورة تجنب هذا الموقع ، إذ أن المؤسستين المشيدتين عليه كانتا قد أنشئتا بأموال أمريكية . ولكن بعض قوات المتطوعين العرب قامت بتطويق جبل سكوبس . وإن كانت غير مسلحة إلا بالأسلحة الصغيرة . ثم قامت قوات الكتيبة السادسة من القدس بضرب الجبل بالمدفعية ، ودون أن تحصل على أمر بذلك من القيادة فى عمان . ولقد أدى ذلك إلى تدخل قنصل الولايات المتحدة فى القدس لدى جلوب والملك عبد الله . وصدرت الأوامر للكتيبة السادسة بتجنب الاحتكاك بمنطقة هداسا والجامعة العبرية . ولما كان الضباط الانجليز هم المسيطرين على المدفعية . فان عملية الضغط على هذه المواقع كانت قصيرة المدى . وتحدث برنادوت فى مذكراته عن عملية الضغط البريطانى والأمريكى على سلطات شرق الأردن فى هذا السبيل . واعترف بالفضل للسير كيرك بيرد . الوزير المفوض البريطانى فى عمان . لمنع إستيلاء العرب على جبل سكوبس .

وهناك معركة الرادار . والتى تم لقوات الجيش الأردنى الاستيلاء على المرتفعات الخاصة بها . والتى كانت تشرف على الطريق المؤدى من القدس إلى تل أبيب . وكانت هذه المواقع داخل الأراضى العربية . وشاركت فيها المدفعية والمدرعات . وتم إحتلال المواقع فى يوم ٢٦ مايو ، وبعد تكبيد اليهود خسائر فادحة . ولكن قائد الكتيبة الأردنية التى قامت بهذه العملية — وكان بريطانيا — رفض السماح للجنود بإحتلال مستعمرة الخمسة ، والتى كانت تهدد الطريق . وتهدد مرتفعات الرادار نفسها ، وبقى بقواته بعيداً عن الطريق العام ، وتحت رحمة نيران المستعمرة اليهودية ، وأدى ذلك إلى تجشم هذه الوحدة الأردنية خسائر مستمرة فى الأرواح .

وهناك معركة اللطرون وباب الواد ، والتى كانت مواقعها تسيطر على

طريق القدس وتل أبيب كذلك . وكان اليهود يقومون بضغط مستمر على هذه القلعة العربية ، حتى يتمكنوا من الاتصال بالقدس الجديدةالتى أصبحت محاصرة . وتباطأت القيادة البريطانية فى إرسال المدد للقائد العربى هناك . والتقط اليهود إستغاثات هذا القائد . وردوا عليه بأن المدرعات فى طريقها اليه ، وأنها ستصل قريبا . وكانت خدعة من اليهود ، وتمكنوا بها من التقدم بوحداتهم المصفحة داخل مواقع العرب . ولقد قاوم المحاربون العرب حتى آخر لحظة . وبكل شجاعة وبسالة . ودون أن تأتى المدفعية العربية أو المصفحات العربية لنجدتهم . ودفع القائد العربى لهذه الوحدة حياته ثمناً للإنتصار . وثمناً للاحتفاظ بالقلعة للعرب . وكان باب الواد يشرف بعدذلك على طريق يمر بين الجبال . ويستمر من القدس حتى تل أبيب . وعين جلوب الكتيبة الأردنية الثانية — وكانت بقيادة أحد الانجليز — للسيطرةعلى هذاالباب. ولكن هذا القائد إحتل بعض المواقع التى تشرف على الطريق العام . وترك الجانب المقابل ليقيم عليه اليهود . فأصبحت بذلك القوات اليهودية وجهاًلوجه أمام القوات الأردنية . وأهمل هذا القائـــد الضفة الجنوبية . وأمر بسحب المناضلين وقوات المتطوعين منها . مما سهل على اليهود أمر إحتلالها كلها . وأدى ذلك إلى مناوشات مستمرة بين القوات الأردنية واليهودية على جانبى هذا الوادى . والمهم هو أن الكتيبة الثانية كانت كتيبة مدرعات . وكان فى وسعها أن تقوم بعمليات أخرى غير إحتلال عدد من المواقع . تواجه مواقع اليهود المحصنة .

كان هذا هو ما قامت به قوات ميمنة الجيش الاردنى .

أما قوات الميسرة فأنها كانت تقع إلى جنوب مدينة القدس ، وكانت تلتقى هناك بقوات الفدائيين والقوات المصرية الخفيفة . بقيادة البطل أحمد

عبد العزيز ، عند بيت لحم . وكانت هذه الجبهة تشتمل على مناطق النبي داود والثورى وصور باهر وبيت لحم وبيت صفافا والمالحة وعين كارم . وكان النبي داود الذى يشرف على أحياء كثيرة من القدس فى قبضة اليهود ، وكذلك الحال فى الثورى . أما بقية المناطق — إبتداء من صور باهر حتى بيت صفافا — فان القوات المصرية الخفيفة كانت قد وصلت اليها . وتعاونت مع قوات الجيش العربى وسريتين من المناضلين الاردنيين .

ولقد عزز القائد عبد الله التل موقع النبي داود بإرسال قوة من جنوده العرب إلى الدير الموجود هناك حتى يمنع اليهود من النزول من المرتفعات ؛ كما عزز رجال الجهاد المقدس فى الثورى بوحدات أخرى . وواجه بذلك قوات اليهود المرابطة هناك . ودافع عن القرى العربية . ولولا ذلك لتمكن اليهود من السيطرة على القطاع الجنوبى للقدس . ولكن هذه التحركات العربية أدت إلى إشتباكات مع اليهود فى كل من النبي داود والثورى . وأخذ اليهود هناك فى مهاجمة العرب . وإعطاء الاشارات لتوجيه ضرب المدفعية على القرى العربية . وكانت هذه المناوشات تتحول من وقت لآخر إلى هجوم لاقتحام خطوط اليهود . وكانت تستخدم فيها المدرعات . وذلك مثلما حدث فى يوم ٦ يونيو فى الثورى ، حين هجمت الوحدات العربية — وكانت بلدية — على مواقع اليهود . ولكن دون أن تفكر فى كمية الذخيرة التى يحملونها ، أومقدار عددهم ونوع سلاحهم . ولقد نجح هذا الهجوم . رغم أنه كان وليد الساعة . وتمكن المجاهدون من طرد اليهود من الدير الموجود هناك ، وأشرفوا بذلك على طريق القدس — بيت لحم الرئيسى . ولكن قائد القوات البلدية قتل فى المعركة فتراجع الرجال يحملون قائدهم ، وسمح ذلك بافلات الفرصة من أيدى العرب وعدم تمكنهم من إعادة الهجوم على هذه المواقع .

ولقد تعاونت القوات الاردنية مع القوات المصرية فى قطاع جنوب القدس ، رغم إصرار القواد البريطانيين على ضرورة عدم القيام بذلك.وإتضح هذا التعاون فى معركة رامات راحيل . وكذلك فى بيت صفافا والمالحةوعين كارم . ولكن الحديث عن هذه العمليات يدخل فى نطاق عمليات المصريين مثلما يدخل فى نطاق عمليات الاردنيين .

ومن هذا يتضح أن وحدات الجيش الاردنى التى عملت فى فلسطين قد فشلت فى القيام بأى عملية حربية لها قيمتها . خلاف الابقاء على القدس القديمة فى أيدى العرب . وأن الوحدات الاردنية ذات القيادة البريطانية لم تظهر فى عملياتها ما يدل على أنها كانت ترغب فى زحزحة اليهود عن مواقعهم ، أو توسيع منطقة الأمن اللازمة للقوات العربية . أو حتى للقوات الاردنية نفسها . وأن القيادة البريطانية لهذه الوحدات وللجيش الاردنى بأكمله،كانت تحاول الاحتفاظ بنظام هدنة فى القدس . وترك اليهود فى المناطق التى كان قرار التقسيم قد أعطاها لهم . ولولا وجود عدد من القادة العرب فى هذه القوات الأردنية . تمكنوا من تنفيذ ما أملاه عليهم ضميرهم وشعورهم القومى ، لولا ذلك لكانت عمليات الجيش الاردنى عمليات إستعمارية فى صالح اليهود ، وضد مصلحة العرب . ولاشك فى أن تحرير القوات العربية من النفوذ الاجنبى ظهر منذ هذه المرحلة كضرورة وحتمية لتخليص فلسطين من اليهود . بل وتخليص الأقاليم العربية نفسها من النفوذ الاستعمارى الاجنبى . كما أن هذا التخلخل الذى حدث بين عدد من الضباط الأردنيين والقيادة الأردنية ، التى يسيرها البريطانيين . كان يدل على حيوية متزايدة عند العرب ، ويدل على حتمية للتغيير .

(٤) عمليات الجيش المصرى :

بدأت القوات والوحدات العسكرية المصرية تدخل إلى فلسطين قبيل إنتهاء الانتداب البريطانى عليها . وكانت الوحدات الأولى تتشكل من مجموعات من الفدائيين التى تألفت منذ أوائل عام ١٩٤٨ بقيادة البطل البكباشى أحمد عبد العزيز (١) ودخلت هذه الوحدات إلى فلسطين منذ ٢٧ أبريل سنة ١٩٤٨ ولقد عملت وحدات الفدائيين كطليعة لقوات الجيش المصرى التى كان عليها أن تدخل إلى فلسطين فى ليلة منتصف مايو . وكان تسليح الفدائيين تسليحاً بسيطاً ، وبأسلحة صغيرة . وبكمية بسيطة من الذخائر ؛ ولكنهم إمتازوا على غيرهم بكونهم من الفدائيين . ويحسنون التدريب الذى يسمح لهم بالقيام بالكثير من العمليات التى تشتمل على البطولة أكثر من العمليات العسكرية العادية .

وتوغلت وحدات الفدائيين المصريين عبر الحدود إلى خان يونس . ومنها إلى غزة . ومهدت بذلك الطريق لدخول القوات المصرية إلى قاعدتها الحربية الأساسية فى جنوب فلسطين . ثم تقدمت بعد ذلك وحدات الفدائيين . وكانت أعدادها تتزايد . وكذلك أسلحتها ووسائل إنتقالها ممـــــا تأسره من اليهود ومستعمراتهم وقوافلهم . تقدمت إلى بئر السبع . ومنها شمالا حتى الخليل . ثم تقدمت بعد ذلك حتى بيت لحم ؛ حيث إلتقت بالقوات الأردنيةالتى كان يقودها عبد الله التل فى القدس . وحين دخلت وحدات الجيش المصرى رسمياً إلى فلسطين . أصبحت قوات الفدائيين مسئولة عن القطاع الجنوبى الداخلى

---

(١) عاونه فى تدريب وقيادة هذه القوات زكريا الوردانى وحسن فهمى عبد المجيد ومعروف الحضرى وكمال الدين حسين وخالد فوزى ومصطفى كمال صدقى وزغلول شلبى وحمدى واصف وأنور محمد الصبحى ومحمد سالم عبد السلام .

الممتد من بئر السبع عبر الخليل إلى بيت لحم . ثم عملت بعد ذلك متجهة غرباً وصوب الساحل من بيت لحم صوب بيت جبرين ، ولكى تلتقى هناك بوحدات الجيش التى كانت قد تقدمت على الطريق الساحلى من غزة إلى المجدل وأسدود ، وعملت على الزحف شرقاً صوب القدس وبيت لحم عن طريق بيت جبرين .

وكان إستيلاء قوات الفدائيين المصريين على بئر السبع فى يوم ٢٠ مايو . أى بعد دخول كتائب الجيش المصرى إلى غزة بخمسة أيام . وكانت هذه المدينة الصغيرة هى مفتاح منطقة صحراء النقب . والبحر الميت فى الجنوب الشرقى . ثم منطقة الخليل والقدس إلى الشمال .

وحين وصل القائد أحمد عبد العزيز إلى جنوب القدس — بيت لحم . كشف مواقع اليهود وخطوطهم الحربية التى كانت تمتد من تل بيوت الجنوبية حتى مستعمرة رامات راحيل ، ثم تنحرف بعد ذلك غربا مارة بشمال معسكر العلمين والمستعمرات التى تقع إلى الشمال من عين كارم . ونشر أحمد عبد العزيز قواته فى خط مقابل لخطوط اليهود . متعاوناً فى ذلك مع قوات الجيش الأردنى البسيطة الموجودة فى تلك المنطقة . والتى كانت تتمثل فى سرية واحدة بقت فى منطقة الخليل علاوة على سريتين من سرايا المتطوعين الأردنيين . وكان عدد الأردنيين لا يزيد على ٣٥٠ مقاتل . منهم مائتين من المتطوعين . أما قوات أحمد عبد العزيز فكانت عبارة عن نصف كتيبة من المجاهدين .

ورغم أن السرية الأردنية الموجودة هناك كانت تابعة للواء الرابع المقيم فى رام الله . ولا تخضع لقيادة عبد الله التل ، إلا أن قائد القدس جعلها تتعاون مع قوات الفدائيين المصريين ، ورغم أوامر القيادة البريطانية . ووضع هذا القائد الأردنى قواته المرابطة هنـــاك تحت تصرف أحمد عبد العزيز ، لكى

يشركها فى خططه وعملياته ، وفى تعاون تام بين الضباط والجنود المصريين والاردنيين ، خاصة وأن مواقع صور باهر وعين كارم كانت فى حاجة إلى مثل هذا التعاون .. وبذلك أصبح أحمد عبد العزيز هو القائد الفعلى لجميع القوات العربية ، المصرية والاردنية ، الموجودة إلى جنوب القدس .

وكانت أولى المعارك التى نشبت هناك هى معركة رامات راحيل ، وهى مستعمرة صهيونية محصنة ، وتحتل موقعاً استراتيجياً هاماً ، يعتبر نتوءا شديدا فى خطوط الدفاع العربية فى جنوب القدس . وكانت تقع على رابية عالية ، تشرف على صور باهر وعلى طريق القدس — بيت لحم ؛ وكانت منازلها كبيرة ومبنية بالحجر . وتكون حصناً منيعاً يضايق القوات العربية ، ويهدد خطوط مواصلاتها . ويهدد مواقعها . وقرر أحمد عبد العزيز مهاجمة هذه المستعمرة . وبمساعدة بعض جماعات من قوات الأردنيين . ووافق عبد الله التل على ضرب الأحياء اليهودية المجاورة بالمدفعية ، حتى يحول أنظار اليهود عن ميدان العمليات الأساسى . ويمنعهم من أرسال النجدات إلى مستعمرة رامات راحيل . وبدأ الهجوم فى يوم ٢٤ مايو بضرب المدفعية الأردنيةوبعض قطع المدفعية الموجودة لدى المصريين . ثم بدأ المشاة المصريون والأردنيون الزحف يتقدمهم حاملوا الألغام الذين تمكنوا من الوصول إلى أغلب أهدافهم ودمروها . وكان أحمد عبد العزيز قد صمم على هدم هذه المستعمرة ، إذ أنه كان قد أدرك صعوبة إحتلالها . وخشى من تعرض المشاة والفدائيين فى أثناء هذه العملية للخسائر . ولكن درجة تدريب الفدائيين المصريين . وطبيعتهم فى المعركة، كانت تختلف عن درجة تدريب المتطوعين الأردنيين . وطبيعتهم فى معاركهم ؛ وبعد أن نسف الجزء الأكبر من مبانى المستعمرة بدأ كثير من الأردنيين — وكانوا من متطوعى البدو — فى عملية جمع الغنائم . وإمتلأ

ميدان المعركة بمئات من الأهالى العرب . وقدموا من كل صوب لـكى يشاركوا فى عملية الاستيلاء على هذه المغانم . ونقلها إلى ماوراءخطوط القتال ، وفى دقائق معدودة تحول الهجوم عن الهدف الذى رسمه القائد . وشرع الجنود الأردنيون والمناضلون يجمعون الغنائم أسوة بغير المحاربين . وحاول القائد أن يمنع تحول المحاربين عن أهدافهم الرئيسية . وهى احتلال المستعمرة وتطهيرها من اليهود ، ثم تثبيت المراكز قبل أن يقوم العدو بهجومه المضاد . ولـكن جهوده ذهبت إدراج الرياح . لأن المحاربين بدءوا يعودون مثقلين بالغنائم . وهدفهم تأمين إيصالها إلى المؤخرة . فصار منظر الميدان محزناً ومخزياً . ولم يذق مرارته سوى القائد أحمد عبد العزيز وضباطه .

وحينما جاء الليل . بقى أحمد عبد العزيز فى المستعمرة مع حفنة من الجنود المصريين والاردنيين . ووصلت الأنباء إلى رام الله . فثار لها القائدالانجليزى . وأمر قائد اللواء الرابع الأردنى بسحب السرية الأردنية من رامات راحيل فوراً إلى مواقعها الأصلية فى بيت لحم . وعادت السرية الاردنية وتركت قوات الفدائيين المصريين بمفردهم فى الميدن.وبعد إنسحاب الجنود المتطوعين الأردنيين تغيرت خريطة العمليات . وإضطر أحمد عبد العزيز إلى سحب بقية رجاله إلى مراكزهم الأصلية . وعلى أمل أن يعود لاحتلال التل فى الصباح . ولكن اليهود إستغلوا هذه التغيرات فى خريطة العمليات وأرسلوا النجدة ليلا . وعادوا وإستحكموا فى المستعمرة . وضاعت الفرصة من أيدى أحمد عبد العزيز . إلا على أساس القيام بهجوم جديد ، وبتعاون مع القوات الأردنية . وشعر أنه حرم من مثل هذا التعاون . فاقتصرت العمليات هناك بعد ذلك على المناوشات .

لقد كانت مأساة عسكرية أن يدخل قائد عربى المعركة ويرتبها وينظمها ،

وعلى أساس تعاون بين وحدات عربية ، أردنية ومصرية ، ثم يجد نفسه بعد ذلك بمفرده فى الميدان . وإذا كانت طبيعة المنطقة ، ووقوعها على الحد الفاصل بين نطاق عمليات الأردنيين ونطاق عمليات المصريين ينذر بوقوع مثل هذه المشكلات ، إلا أن هذه المعركة أثبتت أن وحدات الجيش الأردنى كانت لا تتمتع بحرية فى الحركة ، أو حرية فى الوصول إلى الهدف الذى أدعى الملك عبد الله العمل من أجله . ولاشك أن أطماع الملك عبد الله،وخوفه من إمتداد العمليات المصرية هناك ، تكاتفت مع النفوذ البريطانى الموجود فى جيشه لكى تتغير المعركة من إنتصار إلى مأساة ، ويفيد منها اليهود قبل العرب. ولاشك أن شعور الضباط فى القوات العربية الأردنية ، وفى القوات المصرية، بوجود هذا التناقض بين القيادات السياسية فى بلادهم ، كان يفصل بينهم وبين هذه القيادات . ويشعرهم بمسئوليتهم ، وبضرورة العمل على تغيير هذه القيادات السياسية حتى يتمكنوا من الوصول إلى تحقيق هدفهم الحربى ، وهو تحرير فلسطين من اليهود . وفى الوقت الذى قل فيه ولاء الضباط المحاربين للقيادات السياسية إزداد فيه إيمانهم وعقيدتهم بضرورة تحرير فلسطين،ورغم الأوامر التى تصدر اليهم ، ورغم الأوضاع السياسية الموجودة . وبذلك سيتحول عدد من الضباط المصريين والأردنيين الموجودين فى ميدان المعركة من مجرد رجال نظام ، يمتازون بالضبط والربط ، إلى عناصر مفكرة،وعناصر ثائرة ، وثائرة على الأوضاع فى بلادها ، حتى تتمكن من الوصول إلى أهدافها العسكرية ، وكخطوة أولى لتحقيق مطالبها الوطنية . ولاشك أن هذا التغير الذى بدأ فى ميدان المعارك سيؤثر على مستقبل العالم العربى بأكمله ، ومنذ الصدمات الأولى مع اليهود ، والشعور بالمتناقضات داخل البنيان العربى نفسه، وبين القيادات السياسية وتلك الحفنة من القادة العسكريين .

حقيقة أن التعاون قد إستمر بين وحدات الجيش الأردنى ، وبين وحدات الفدائيين المصريين ، وفى نطاق التزود بكميات من الذخائر ، وبعض التموين . ولكن ذلك التعاون كان يحدث فى الفترات التى لم تكن أعين القيادة البريطانية للقوات الأردنية مسلطة على هذه الاجزاء . وكان هذا التعاون يعنى نوعاً من التمرد . وعدم أطاعة أوامر القيادة العليا للاردنيين . وكانت بريطانية ؛ كما أنه كاد يترك فى حالات كثيرة شعوراً بالمرارة لدى القواد العرب فى هذا الجانب أو ذاك . ونتيجة لسيطرة المستعمرين على مصائر الرجال العرب وهم فى ميدان المعركة . وسيزداد شعور الضباط بالمرارة . وتزداد عزيمتهم على ضرورة التغيير . مع زيادة ظهور هـــذه المتناقضات . وسيؤدى ذلك فى النهاية إلى إنفصال داخل القوات العربية نفسها وبينها وبين القيادات السياسية .

وسيحدث نفس الشىء مع ضباط الوحدات المصرية النظامية وكتائبها التى زحفت منذ ليلة ١٥ مايو عبر الحدود . وتقدمت شمالا على الطريق الساحلى صوب تل أبيب . وخاصة عندما تصل هذه الوحدات إلى مواقف صعبة . وتشعر بتقاعس وبعجز قيادتها السياسية الموجودة فى القاهرة نفسها عن مساعدتها وإمدادها وهى فى ميدان العمليات . تجابه البرود وتجابه الموت .

وكانت قوات الجيش المصرى التى دخلت إلى فلسطين تشتمل على مجموعة لواءين . مع وحداتها المعاونة والحملة . ووحدات الخدمات الطبية والمهندسين ؛ أى تقترب فى عددها من ثمانية كتائب محاربة . وتمكنت من الدخول بسهولة إلى خان يونس . ثم إلى غزة . بعد أن كانت قوات الفدائيين المصريين قد مهدت لها الطريق . وأصبحت غزة هى القاعدة الرئيسية للعمليات الحربية المقبلة فى فلسطين . ثم تقدمت وحدات الجيش المصرى بعد ذلك شمالا صوب المجدل وأسدود . وإذا كانت معركة المجدل بسيطة . إلا أن وحدات

الجيش المصرى قد إشتبكت فى معركة قاسية فى أسدود .. وفى ميدان المعركة شعرت قيادة المصريين بحاجتها إلى وحدات المدفعية الثقيلة لضرب تحصينات واستحكامات أسدود . ولم تكن مدفعية الكتائب والسرايا من الهاون تكفى للقيام بهذه العملية . ولذلك فانها إستخدمت المدفعية المضادة للطائرات فى دك استحكامات هذه المدينة المحصنة . وإستولت عليها بعد أن كبدت اليهود خسائر فادحة . وإقتربت بذلك وحدات الجيش المصرى من تل أبيب بشكل واضح .

ومن غزة خرجت بعض الواحدات المصرية متجهة شرقاً . وإحتلت بئر السبع . وبصفتها المركز الرئيسى الذى يسيطر على جنوب فلسطين . وعلى صحراء النقب . وعلى هذا الطريق كذلك كانت وحدات الجيش المصرى قد سارت وراء وحدات الفدائيين المصريين .

وعلينا أن نذكر أن الجيش المصرى كان قد دخل إلى فلسطين بقوات بسيطة . لا تتناسب مع ضخامة المهمة الملقاة على عاتقه . ولا تتناسب مع إتساع الجبهة التى عينت له . ورغم ذلك فان هذه القوات قد أدت واجبها بشجاعة وإحتلت كثير من المواقع . وبعد أسدود تمكنت من إحتلال مستعمرة دير سنيد . ومستعمرة نيتسالم . ولكن القوات المصرية إضطرت إلى ترك بعض المستعمرات اليهودية إلى الخلف . لأنها لم تكن قادرة على إحتلالها والاسراع بالتقدم فى نفس الوقت . خاصة وأن إحتلال هذه المستعمرات كان يتطلب مجهوداً كبيراً . ولذلك فان القيادة المصرية وضعت أمامها هدف الوصول إلى تل أبيب قبل هدف تطهير الطرق المؤدية إلى عاصمة اليهود من المستعمرات الصهيونية . ولقد إختلف النقاد العسكريون فى هذه النقطة . فمنهم من أيد خطة القيادة المصرية بتركها المستعمرات الجانبية إلى ما بعد . ومنهم

من إنتقد هذه الخطة ؛ وكان لكل منهم وجهات نظر معينة . ومن الصعب الحكم مع هذا الجانب أو ذاك ، خاصة وأن عوامل أخرى جانبية تدخلت فى المعركة ، وبشكل لم يكن يتوقعه أحد من الخبراء العسكرين أنفسهم ،وخاصة مع فرض الهدنة وتدخل الأمم المتحدة فى المشكلة .

وكانت المملكة العربية السعودية قد أرسلت إحدى كتائبها إلى الجبهة المصرية إلا أنها لم تتمكن من القيام بأى عمل يذكر ، أو النزول إلى معركة واضحة خاصة بها .

ولقد شاهد القطاع المصرى فى فلسطين نشاط السلاح الجوى بشكل واضح ، وأثبت فيه الطيارون المصريون جدارة وشجاعة لم يكن أحد يتوقعها منهم ، خاصة وأن أجهزتهم كانت قديمة ، ومن مخلفات الحرب . وغير صالحة لالقاء القنابل ، أو حتى لحملها . ورغم ذلك فقد قاموا بهجمات متتالية على تل أبيب ، وكبدوا هذه المدينة خسائر فادحة . كما أن وحدات السلاح البحرى شاركت فى العمليات من ناحية البحر رغم أنها كانت غير معدة لمثل هذه العمليات ، إذ أنها كانت عبارة عن عدد من الطوافات وكاسحات الالغام البطيئة الحركة ، وغير المسلحة تسليحاً يسمح كا بمهاجمة سواحل محصنة .

وكان فى وسع القوات الجيش المصرى أن تصل إلى نتائج واضحة فى حرب فلسطين ، رغم قلة عددها ، وطول خطوط مواصلاتها ، ونقص تسليحها ، وعدم تمرنها على الحرب من قبل ، ووجود القوات البريطانية وراءها فى منطقة قناة السويس ، وعدم مساندة الحكومة فى القاهرة لها وإمدادها بما يلزمها فى ميدان العمليات . ولكن الظروف السياسية وتدخل الأمم المتحدة هى التى أجبرتها على الوقوف مع الهدنة الأولى ، وعملت على تغيير خريطة العمليات نتيجة لوصول الإمدادات إلى اليهود .

(٥) بقية القطاعات :

إشتملت بقية القطاعات فى فلسطين على مناطق خاصة بكل من الجيش العراقى . والجيش السورى والجيش اللبنانى . وكانت كل من العراق وسوريا قد وافق على تقديم ثلاثة آلاف جندى لفلسطين ، فى الوقت الذى أعلنت فيه لبنان إعدادها لألف جندى .

وكانت الخطة العامة للجيوش العربية تقضى بأن يلتقى الجيشان العراقى والسورى فى حيفا . وعلى هذا الاساس وصلت طلائع الجيش العراقى إلى جسر المجامع قبل نهاية الانتداب . وتسلمت القوات العراقية منطقة مشروع روتنبرج للكهرباء يوم ١٤ مايو من القوات الاردنية . وفى اليوم التالى إشتبك العراقيون مع اليهود المرابطين فى مستعمرة كيشر على الضفة الغربية لنهر الاردن . وحاولت القوات العراقية إقتحام المستعمرة الحصينة ولكنها لم تفلح بسبب الاستحكامات المنيعة المتخلفة من خط ايدن . والذى كان البريطانيون قد بنوه فى أثناء الحرب العالمية الثانية . ووصلت إمدادات من القوات العراقية وأوشكت المستعمرة الصهيونية على السقوط . ولكن الأوامر أتت من الأمير عبد الآله بانسحاب القوات العراقية من منطقة جسر المجامع إلى منطقة نابلس. وكانت إحدى سرايا العراقين قد إحتلت قرية كوكب الهوى ذات الموقع الاستراتيجى الهام . ولكن القوات الاسرائيلية قامت بعمليات إنتحارية . وأجبرتها على الانسحاب بعد أن خسرت قائدها وربع جنودها . وإستند الأمير عبد الآله إلى ذلك لكى يأمر الجيش العراقى باخلاء جسر المجامع والتقدم صوب نابلس ، وكانت مخصصة للعرب بموجب قرار التقسيم ، فى الوقت الذى كانت فيه منطقة جسر المجامع من نصيب اليهود . وكأن عبد الآله قد

عمل على ابعاد القوات العراقية عن ميدان العمليات ضد اليهود ، وحــول الوحدات العراقية إلى مجرد حامية داخل المنطقة العربية .

ولقد إنتشرت القوات العراقية فى كل لواء نابلس ، وفى هذا المثلث الكبير الذى يشتمل على جنين ونابلس وطولكرم . والذى كان يمثل رأس حربة تتجه صوب حيفا ونيثانيا . وإنتظر العالم العربى أن يسمع المفاجآت التى كان يتوقعها من الجيش العراقى . ولكن الانتظار طال بالجميع . ودون جدوى . ولم تلبث الحيلة أن إنكشفت بعد أن وطد الجيش العراقى أقدامه فى هذا المثلث العربى ، ولم يخرج عن حدود التقسيم . ولم يشتبك مع اليهود فى أية معركة جدية طوال مدة المرحلة الأولى من الحرب . وذلك باستثناء الهجوم المضاد الذى قام به أحد الأفواج العراقيين ، وإسترد به مدينة جنين التى كان اليهود قد احتلوها فى ٢ يونيو . وحين جاءت الهدنة الأولى ، لم يكن الجيش العراقى قد تمكن من القيام بأية عملية ، وظل العرب يأملون فى قيامه بالمعجزات ولكن الأيام كشفت بعد ذلك دور القيادة السياسية الرجعية فى بغداد فى منع القوات العراقية من العمل ، أو المشاركة فى العمل ، لانقاذ فلسطين .

أما الجيش السورى فكان حديثاً فى تكوينه وتدريبه ، وضعيفاً فى تسليحه. ورغم ذلك فقد تمكن من القيام ببعض العمليات . والاشتراك فى معارك كلفته الكثير . وكانت الخطة الموضوعة للجيش السورى تدفع به صوب الفناء، حتى يخلو الجو أمام القيادات العربية المناهضة لسوريا لكى تتوسع فى المنطقة . وفى الاجتماع الذى وقع فى درعا يوم ١٩ مايو ، وحضره الملك عبد الله وشكرى القوتلى والشيخ بشارة الخورى وعبد الرحمن عزام وعبد الآله وكل من صالح صائب وطه الهاشمى وعبد القادر الجندى — طلب شكرى القوتلى أن تنفذ خطة الجيش السورى ، لكى يدخل من بيت جبيل إلى الناصرة ثم يحتل

العفولة . ويتصل بالقوات العراقية فى جنين . فيتم بذلك عزل جميع المستعمرات اليهودية الواقعة فى الغور . ولكن الملك عبد الله رفض هذه الخطة وأصر على ضرورة إرسال الجيش السورى إلى منطقة سمخ وطبرية . وكان مدخل طبرية يهدد بزج الجيش السورى فى ذلك الموقع الخطير المملوء باستحكامات الحرب العالمية الثانية . وكان الملك عبد الله يتمتع بارتفاع أسهمه فى ذلك الوقت . وكان يطمئن الجميع على أن قواته ستحتل القدس فى ٤٨ ساعة . ثم تزحف بعد ذلك إلى رأس الحية . إلى تل أبيب . وكان الملك عبد الله يعتبر نفسه القائد الأول والأعلى فى حرب فلسطين . فوافق الجميع على ما نصح به . وبقى الجيش السورى فى منطقة سمخ وطبرية . ونفذ الجيش السورى الفتى الأوامر . وإقتحم منطقة مليئة بالاستحكامات اليهودية . وإحتل سمخ بعد أن طرد اليهود منها . ثم لحق باليهود عند باب الثم . حيث استحال عليه الاستمرار فى التقدم ، نظرا لما لذلك الموقع من أهمية حربية طبيعية . وفى تلك المعركة خسر الجيش السورى عدداً كبيراً من ضباطه وجنوده . وأدى ذلك إلى سقوط سمخ فى أيدى اليهود من جديد . وكانت منطقة الجيش السورى واسعة وصعبة إلى حد بعيد . كما أنه كان مسئولا عن منطقة الغور المحاذية للحدود الاردنية . والتى نجح فيها . وبمعاونة المناضلين ، فى إحتلال مستعمرة مسادة الواقعة على الضفة الغربية لنهر الأردن .

ولقد إنتهت المرحلة الأولى من حرب فلسطين والجيش السورى يعمل فى منطقة سمخ والغور . وهو مكشوف الجناح الأيسر . بعد انسحاب الجيش العراقى . وكان هذا يعنى عجزه عن التعرض للمواقع اليهودية الهامة . مثل العفولة . والتى كان إحتلالها سيعزل جزءاً كبيراً من اسرائيل عن القاعدة الرئيسية فى حيفا . وكان هذا الموقف يهدد بامكانية القضاء على الجيش

السورى ، إلا أن إرتفاع الروح المعنوية عند الضباط والجنود السوريين ، ورغم الخسائر الفادحة التى نزلت بهم . ورغم قلة الاسلحة . ورغم عدم التعاون من جانب القيادات العراقية والاردنية . قد سمح للجيش السورى أن يحافظ على سمعته كجنود عرب صناديد . ولكن وجود مثل هذا التخلخل ومثل هذا التناقض بين القيادات العربية وبعضها . وبين مصالح وأهداف الوحدات المحاربة والقيادات السياسية التى تحركها . كانت تثير نفوس الضباط السوريين . وتدفعهم كذلك — مثل المصريين — صوب ضرورة العمل على تغيير الأوضاع السياسية فى بلادهم . وفى المنطقة . حتى يتمكنوا من تحرير فلسطين . بل حتى يتمكنوا من المعيشة فى بلادهم أحرارا آمنين . وستنتشر روح التبرم التى ستتحول إلى روح التمرد والثورة فى نفوس الضباط السوريين . ومنذ هذه الفترة من الحرب فى فلسطين .

أما الجيش اللبنانى فقد وقف يزود عن حدوده . ويتقدم من فترة لأخرى للقيام بهجمات أو مناوشات بسيطة داخل حدود فلسطين . وكانت المنطقة جبلية . ولا يزيد عدد القوات اللبنانية فيها على ألف مقاتل . وكان يصعب على رجال كتيبة واحـــدة . وفى أرض معركة مليئة بالتضاريس . وغير مسلحين إلا بالأسلحة الصغيرة . أن يؤثروا فى سير العمليات . ويعملوا على تغيير خريطة فلسطين . ولكنهم دافعوا عن حدودهم على الأقل .

• • • •

وهكذا يظهر أن عدد القوات العربية التى دخلت إلى فلسطين فى ١٥مايو لم يكن يزيد على ٢١.٠٠٠ مقاتل . نصفها من المصريين ، والنصف الآخر مقسم بين العراق وسوريا والأردن ولبنان والمملكة العربية السعودية ، وذلك لمواجهة قوات من الفدائيين اليهود يزيد عددها على ٩٠.٠٠٠ مقاتل . وعلينا

أن نذكر أن هذه الأعداد كانت أكثر من الواقع . إذ أن الحكومات العربية هدفت من ورائها إلى طمأنة الرأى العام العربى على ضخامة المجهود الحربى الذى تقوم به فى فلسطين ؛ والحقيقة هى أن عدد القوات المحاربة فى الميدان لم يزد عن ثلثى هذه القوة .

كما أن خريطة فلسطين قد قسمت إلى «مناطق عمليات» : لبنانية مع بعض وحدات جيش الانقاذ فى الشمال . ثم سورية فى قطاع طبرية . ثم عراقية فى منطقة لواء نابلس العربى . وأردنية فى قطاع القدس مع الميمنة المؤدية إلى تل أبيب والميسرة المؤدية إلى بيت لحم والخليل . وأخيرا القطاع المصرى الجنوبى والذى كان يشتمل على أكثر من نصف مساحة فلسطين ويشتمل على الخط الساحلى من الحدود المصرية حتى تل أبيب . وعلى المنطقة الداخلية عبر بئر السبع والخليل وبيت لحم حتى القدس ؛ هذا علاوة على كل المثلث الجنوبى الذى يشتمل على صحراء النقب وينتهى عند خليج العقبة .

وكان من اللازم الوصول إلى تعاون تام . بل إلى تكامل فى المعارك التى تحدث فى هذه القطاعات وبعضها . ويزيد ضغط القوات العربية على القوات اليهودية . ويزيد من فاعلية الهجوم العربى على اليهود . وفشل العرب ، ونتيجة لوجود المتناقضات بين مصالح القيادات السياسية العربية ، فى الوصول إلى مثل هذا التعاون . ومثل هذا التكامل فى العمليات . حقيقة أن العرب قد جعلوا الملك عبد الله هو القائد الأعلى لجميع القوات العربية المحاربة فى فلسطين ، ولكن ذلك كان يعنى أن سلطة جلوب باشا قد امتدت بطريقة واضحة على كل خريطة العمليات الحربية فى فلسطين ، وبشكل جعل المصالح البريطانية تزيد من قوة الأطماع الشخصية للملك الهاشمى هناك .

وكان على القوات العربية أن تحارب بعيداً عن قواعدها ، وبمئات الكيلو مترات ؛ وخاصة القوات المصرية ، التي كان يلزمها كل شيء ، وعبر قناة السويس التي كان يعسكر عليها البريطانيون . وكذلك القوات العراقية التي عسكرت في لواء نابلس . أما من الجانب الآخر فنلاحظ أن قوة اليهود كانت مركزة في منطقة صغيرة ، أو في نطاق نصف دائرة لا يزيد نصف قطرها على ١٥٠ كيلو مترا ، ومركزة حول تل أبيب ، وبشكل يسمح بنقـل الوحدات اليهودية المحاربة من أحد القطاعات إلى قطاع آخر في مدة قد لاتصل إلى ثلاث ساعات . ولاشك في أن مثل هـذه المرونة والتكامل من جانب القوات اليهودية كان يجبر العرب على ضرورة وضع خطة موحدة لعملياتهم هناك ؛ وإن كان أى شيء من ذلك لم يحدث .

وجاء بعد ذلك نفوذ الدول الاستعمارية ، ومساندتها لليهود ، وخوفها من خطورة إستمرار العمليات الحربية على مستقبل اسرائيل ، لكي يضيف عاملا جديداً في غير صالح العرب ، وخاصة حين اهتز الضمير الدولى من جديد . وتدخلت هيئة الأمم المتحدة لاجبار العرب على وقف العمليات الحربية ، وفي شكل هدنة ، وفي صالح اليهود .

الفصل الحادي عشر

الهدنة الأولى وإستئناف المعارك

كان لتدهور المركز العسكرى بالنسبة لليهود فى فلسطين أثراً كبيراً على كل من الدول العربية والدول الغربية التى ساندت اليهود حتى ذلك الوقت . وكأن العالم الغربى قد أبى أن ينتصر الحق ويسيطر أبناء المشرق العربى على مصائرهم . فعمل على التدخل . وباسم تهديد الموقف لحالة السلم فى هذه المنطقة الهامة من العالم . ولكى يسمح لليهود بالاستعداد لمعركة جديدة . بعد أن يثبتوا أقدامهم فى مناطق كانت محاولات التقسيم قد عملت على إعطائها لهم فى قلب العالم العربى . ولذلك فان الهدنة قد فرضت بهذا الشكل على القوات العربية التى كانت منتصرة حتى ذلك الوقت فى فلسطين . وفرضت فى صالح اليهود . وبطريقة تجبر العرب على الإعتراف بأن هناك جانب يحظى بتأييد دولى ويقف فى وجه فلسطين العربية .

(١) فرض الهدنة:

كانت الجيوش العربية قد تمكنت فى فترة أسبوعين من بدء دخولها إلى فلسطين . ورغم إستماتة اليهود فى الدفاع عن مستعمراتهم ، من السيطرة على المناطق المخصصة للعرب فى قرار التقسيم . وباستثناء يافا وقسم من الجليل الغربى . وأوشكت القوات العربية أن تحدق بتل أبيب نفسها ، خاصة وأنها قد أصبحت على مشارفها ، وأصبح من المتوقع أن تتمكن القوات العربية — رغم صغر وحداتها وقلة عددها — من أن تسحق المقاومة الصهيونية ، وتنهى العمليات الحربية . رغم تحصينات اليهود .

وإرتفعت أصوات اليهود فى ذلك الوقت بالاستغاثة ، وإتجهت إلى بريطانيا وإلى الولايات المتحدة ، كما إتجهت إلى الأمم المتحدة ومجلس الأمن . ولقد تدخلت الولايات المتحدة وإقترحت على مجلس الأمن أن يقرر أن الحالة فى فلسطين أصبحت تمثل تهديداً للسلم فى منطقة الشرق الأوسط . وذلك تمهيداً لمنع القتال بين الطرفين . وتطبيق العقوبات على من يرفض وقف القتال ؛ وكأن اليهود قد أصبحوا طرفا يعادل العرب فى فلسطين فى ذلك الوقت . وقرر مجلس الأمن فى ٢٠ مايو توجيه الأسئلة إلى كل من العرب واليهود عن الحالة فى فلسطين وموقفهم منها ، وبعد ذلك قبل مجلس الأمن إقتراح بريطانيا بتوجيه نداء لوقف القتال فى فلسطين مدة ٣٦ ساعة من منتصف هذه الليلة . ولم يكن وقف القتال فى صالح العرب ، فقررت اللجنة السياسية التابعة لجامعة الدول العربية رفضه «لأنه ليس فى فلسطين حرب رسمية بين دولتين ، ولأن العرب يقاتلون عصابات باغية فتكت بالآمنين وشردتهم م ولأن وقف القتال خطر على سلامة الجيوش . وفسح للغدر اليهودى . وإضرار بمركز فلسطين كوحدة سياسية . وبمركز العرب الذين صرحوا مراراً بأنهم لا يرون حلا عادلا لقضية فلسطين إلا بقيام دولة فلسطينية موحدة» .

وكانت الشعوب العربية قاطبة حريصة على أن يستقر السلم فى فلسطين ؛ ولو أنهم كانوا مقتنعين بأن وقف القتال يحول دون غارات اليهود . ويضمن حقوق العرب وسلامتهم لنفذوه . وكانوا يتساءلون عما إذا كان وقف القتال يعنى منع تدفق المهاجرين اليهود إلى فلسطين ؟ وهل كان يعنى منع تصدير الأسلحة إليهم ؟ وهل كان فى وسعه أن يجبر الارهابيين على وقف أعمال العنف ويضمن سلامة العرب ؟ .

وأمام هذا الموقف الواضح من جانب جامعة الدول العربية ، زاد اليهود وأعوانهم من الضغط على العرب .

وكانت القوات العربية تشدد الضغط فى ذلك الوقت على منطقة القدس وبشكل يظهر أمام العالم أن القدس الجديدة قد أصبحت مهددة بالسقوط فى أيدى المجاهدين العرب . وفشل اليهود فى تقديم أية مساعدة للاحياء اليهودية فى القدس الجديدة . وفشلوا فى إمدادها حتى بالطائرات . خاصة وأن السلاح الجوى المصرى كان يقلق اليهود . وكان قد خرب مطار دير ياسين . الذى حاول اليهود إستخدامه لإمداد القدس . وكانت مدفعية ووحدات الجيش الاردنى تضرب وتحاصر القدس الجديدة . فى الوقت الذى كانت فيه طلائع المجاهدين والفدائيين المصريين . وبعض وحدات خفيفة من الجيش المصرى . قدوصلت إلى جنوب القدس . وإرتفعت الأصوات معلنة أن مائة الف يهودى قد أصبحوا مهددين بقوات الغزو العربية ؛ وأخذ يهود القدس فى الاستنجاد بتل أبيب . وفى الشعور بأن مقاومتهم ستنتهى إذا لم تصل اليهم النجدة.وكان نقص المياه فى القدس الجديدة سلاحاً قويا فى أيدى العرب يبشر بسقوط هذه الأحياء بأكملها فى أيدى القوات العربية . وكان العرب يسيطرون على مياه رأس العين . وعلى محطات المياه فى اللطرون وباب الواد . وأسرع السنيور أسكراتى إلى الاستنجاد بالملك عبد الله . وبصفته مندوبا عن الامم المتحدة ؛ حتى يسمح بمرور المياه إلى القدس الجديدة ، وعلى أساس «إنسانى» مادام الأمر يتعلق باليهود .

وإرتفعت أصوات اليهود وأعوانهم فى كل مكان . وخاصة فى العواصم الغربية . مطالبة حكومات لندن وواشنطن وغيرهما بالتقدم لانقاذ مائة ألف «إنسان» من الموت عطشا . وظهرة سيطرت اليهود على وسائل الاعلام فى العالم

حين قبلت بريطانيا والولايات المتحدة العمل على إنقاذ اليهود وباسم إنقاذ الإنسانية . وإقترحت بريطانيا فرض هدنة لمدة أربع أسابيع ، إبتداء من آخر مايو . وتعيين وسيط دولى للتوفيق بين العرب واليهود . ونجح الضغط البريطانى بمساندة أمريكا وفرنسا ، وموافقة روسيا عليه ، فى صدور قرار مجلس الامن فى ٢٩ مايو سنة ١٩٤٨ بوقف القتال فى فلسطين لمدة ٤ أسابيع ، وتعيين وسيط دولى وإختيار الكونت برنادت السويدى لهذه المهمة . وكان ذلك خطوة جديدة لزيادة تعقيد المشكلة فى وجه العرب . وفى الوقت الذى بدأوا فيه فى التحرر ، وكان ذلك فى صالح اليهود . وبعد أن كانت بريطانيا قد أعلنت مراراً أنها قد فشلت فى التوفيق بين العرب واليهود . بل إن إتخاذ مثل هذا القرار والعودة إلى فكرة أفلاطونية تدعى العمل للوصول إلى «توفيق» بين الجانبين . كانت تخفى حقيقة مرة . هى ضرورة وقف تقدم العرب . وإنهاء ضغطهم على المراكز الحساسة التى كانت تهدد — إن إستمرت — بالقضاء على إسرائيل .

وكما كان لبريطانيا وسائل ضغط دولية فى مجلس الأمن . كان لها وسائل ضغط أخرى داخل العواصم العربية . وفى قصور الملوك أنفسهم . ولاشك أن الموقف الذى وقفه الملك عبد الله فى إجتماعات اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية التى إنعقدت فى عمان فى ٥ مايو . وإستناده إلى «تقدير الموقف» الذى أدلى به الجنرال الفريق جلوب باشا . كان يهدف خدمة بريطانيا . وبالتالى خدمة اليهود . وعلى حساب العرب . ومن ملك عربى . ومن عاصمة عربية . فلقد إدعى جلوب أن قوات الجيش العربى الاردنى لا يمكنها أن تستمر فى العمليات الحربية نتيجة لنقص الأسلحة والذخائر لديها ؛ وتحدث بعد ذلك توفيق أبو الهدى . رئيس الوفد الاردنى ، وأيد وجهة نظر

جلوب . وحين فندت بقية الوفود هذه الادعاءات الأردنية ، هدد الوفد الاردنى بسحب القوات الاردنية من فلسطين ، وهدد بالانسحاب من الجامعة العربية . وخشى ممثلوا العرب من إنسحاب الأردن ، إذ أنه كان يهدد بانسحاب العراق بعد ذلك ، ويهدد بتصدع الجبهة العربية ، وإنقسامها على نفسها ، وظهور معسكر بريطانى فى المعركة ، ويعمل لصالح اليهود . وأثر ذلك على موقف جامعة الدول العربية ، وقلل من حماس رجالها ، وإضطرها إلى ستر تقهقرها السياسى ، وقبولها للضغط الخارجى ، وقبولها للهدنة المفروضة عليها رغم أنفها .

وحاولت جامعة الدول العربية أن تضع شروطا معينة للهدنة ، ومن وضع المهاجرين اليهود الذين يدخلون فلسطين فى فترة الهدنة فى معسكرات خاصة ، وعدم تدريب هؤلاء المهاجرين على القتال ، وأن تتولى جمعية الصليب الأحمر عملية تزويد القدس بالماء ، وأن يمنع إستيراد أى نوع من الأسلحة لكل من الطرفين ، وألا تستغل الهدنة لتقوية النواحى العسكرية لأى من المعسكرين ، سواء أكان ذلك فى النواحى البرية أو البحرية أو الجوية . ولكن الكونت برنادوت وصل إلى الشرق الأوسط ، وحصل على موافقة من الجامعة العربية على الشروط التى فرضها هو للهدنة ، وبدون قيد ولا شرط . ومعنى ذلك هو إستسلام جامعة الدول العربية ، حتى تغطى موقفا كان يمنعها عن القيام بأية حركة ، سواء أكان هذا الموقف هو نقص الأسلحة والذخيرة إلى درجة تحتم وقف العمليات ، أو إنقسام واضح من الناحية السياسية بين القيادات العربية المحترمة . ولقد كان الضغط البريطانى والغربى على أشده فى ذلك الوقت على المعسكر العربى . وإستغل اليهود هذه الفترة لإرسال إحدى طائراتهم للاغارة على عمان ، وكأن ذلك العمل كان تبريرا لموقف الملك عبد الله خوفا

على عاصمته . كما أن بريطانيا أعلنت فى مجلس الأمن أنها مستعددة لإعادة النظر فى الإعانة التى تقدمها إلى حكومة شرق الأردن على ضوء القرارات التى تتخذها هيئة الأمم . وأنه إذا قرر مجلس الأمن فرض حظر عام على إرسال الأسلحة إلى العرب واليهود . فان بريطانيا ستكون مستعدة لوقف إرسال الأسلحة إلى مصر والعراق والأردن على الرغم من إرتباطها فى معاهدات تحتم عليها التزامات خاصة بتسليح هذه الأقطار . وبعد الاقتراح الخاص بفرض الهدنة أربع أسابيع إقترحت بريطانيا ربط هذا القرار بمنع إرسال مواد حربية إلى فلسطين . وتطبيق مادة العقوبات العسكرية والاقتصادية على من يخالف ذلك ؛ وأعلنت بريطانيا أنها ستوقف إرسال الأسلحة إلى كل من مصر والعراق والأردن . وإلى أجل غير مسمى .

وهكذا فرضت الهدنة . وإن كانت جامعة الدول العربية قد رأت فيها تعاونا مع الامم المتحدة لإيجاد حل لمشكلة فلسطين . وعلى أساس الاحتفاظ بوحدة فلسطين السياسية . ومراعاة إرادة غالبية أهالى البلاد . ولكن اليهود وافقوا على الهدنة . وتحفظوا فى نفس الوقت على أن قيام دولتهم قد أصبح أمرا واقعاً . وأمراً مفروغاً منه . ولا رجوع فيه . والمهم هو أن الهدنة قد فرضت . وفرضت لمنع العرب من وقف التوسع اليهودى . ولمنعهم من القضاء على القوة الاسرائيلية التى نشأت فى فلسطين فى ذلك الوقت ؛ أى أنها كانت هدنة فى صالح اليهود . وفى الوقت الذى ستصل فيه المياه إلى اليهود المحاصرين فى القدس الجديدة . ستصدر فيه أوامر جلوب باشا إلى وحدات الجيش العربى التى تحاصر القدس بمنع إطلاق النار ؛ وتصدر كذلك أوامره إلى القيادة الأردنية فى القدس بتجميع الاردنيين المسلحين الموجودين هناك . ونقلهم فى سيارات الجيش إلى عمان «حيث يجرى نزع سلاحهم وتسريحهم»

وكذلك بمنع الفلسطينيين من حمل السلاح إلا بتصريح ، وبالقبض على كل فلسطيني يحمل سلاحا بدون ترخيص ، ويصادر السلاح منه . وفى نفس الوقت كانت الهدنة فرصة فريدة لليهود ، يحصلون فيها على السلاح والذخائر ، ويحصنون مواقعهم ، ويستعدون لاستئناف الحرب ، وبطريقة أجدى وأوقع .

(٢) مجهودات اليهود :

كانت القدس هى مركز النشاط ، وعقدة فلسطين الرئيسية فى ذلك الوقت . وإعتقد الملك عبد الله أن بقاء القدس القديمة فى أيدى قواته يسمح له بالكلام وبالتصرف أكثر من غيره من العرب . ولكن إرتباطه ببريطانيا جعل من تقدمه العرب وبالا عليهم فى مشكلة فلسطين . ولقد حضر الملك عبد الله لزيارة القدس بعد فرض الهدنة ، وطلب منه الوجوه والأعيان ألا يفرط فى المقدسات ولا يفرط فى أرض العرب . وهناك أصدر أمره بتعيين أحمد حلمى باشا حاكما للقدس . وكان أحمد حلمى فلسطينياً ، وكان هذا التعيين يضعه تحت تصرف حكومة عمان ، ويقلل من إمكانياته للعمل كفلسطيني من الضفة الغربية .

وشهدت القدس كذلك زيارة الكونت برنادوت وترتيبه أمر خطوط الهدنة فى هذه المدينة بين العرب واليهود ، وترتيبه كذلك أمر إمداد القدس بالمياه ، أى فك حصار اليهود فيها ؛ وكان ذلك بداية لتنظيم عملية تموين القدس الجديدة وبشكل يسمح لها بالمقاومة ، أو يسمح ببقائها يهودية ؛ وبأسم الأمم المتحدة ، ورغم أنف العرب . وكان لنشاط عبد الله التل — قائد الكتيبة الاردنية السادسة فى القدس — تأثيراً كبيراً على معنوية اليهود ؛ ولاشك أن قيادة الجيش الأردنى قد خشت من أن يؤثر على الحالة العامة فى القدس ، وخاصة فى الأحياء الجديدة ، بما أعده من خطط لمنع تسرب الذخائر إلى اليهود ، ولصد عدوانهم ؛ فصدرت الأوامر بتعيينه قائداً للقوات الاردنية فى

القدس القديمة فقط . ثم فكر جلوب باشا فى سحبه من القدس نهائياً ، أو اعطائه إجازة طويلة وغير محددة . وكان ذلك أيضا فى صالح اليهود .

ولقد إنتشرت فى الأيام الأولى من الهدنة أنباء عن أن اليهود يرغبون فى شراء حائط المبكى من الملك عبد الله . وأنهم كانوا مستعدين لدفع ٥٠.٠٠٠ جنيه ثمنا لهذا الحائط . ولصندوق الزكاة الذى يشرف عليه الملك عبد الله . وإذا كان هذا الشراء يدعى السماح لليهود بزيارة مقدساتهم . فلنه كان يعنى من الناحية الاستراتيجية . السماح لهم بالدخول إلى قلب المدينة القديمة والوصول إلى أسوار المسجد الأقصى . وباسم الانسانية وبثمن يعتبر إعانة للمعوزين من المسلمين . وكان نشاط اليهود قد ظهر فى هذه الفترة وفى كل النواحى . وداخل فلسطين وخارجها . وفى الوقت الذى أخذ فيه ملوك العرب ورؤسائهم فى التزاور والاجتماع حول الموائد . فى والإدلاء بالتصريحات الرنانة عن وحدة الصف العربى . وعزيمتهم على الابقاء على وحدة فلسطين . والابقاء على عروبتها . وبدلا من أن يشرف الملك عبد الله على إعادة تنظيم وتسليح قواته الاردنية . أو التقليل من قبضة البريطانيين عليهم . ترك شرقى الاردن لكى يزور أخاه فاروق فى مصر . ويقابل أخاه الثانى طويل العمر . وعدوه اللدود . فى الرياض . وكانت الاستقبالات الملكية فى مطار ألماظه . وما فيها من تعانق بين الملوك . والتقاط للصور التى تنتشر على الجماهير يعنى تخدير العرب . وإيهامهم بوحدة القيادات . والتآخى بين القادة فى أثنــاء المعركة . وفى هذه الفترة العصيبة من تاريخ العالم العربى . ولم يعرف أحد أن اليد التى إمتدت للمصافحة فى مصر كانت قد صافحت جولدا مايرسون عشية دخول الجيوش العربية إلى فلسطين . كما يقول عبد الله التل . وبعد القاهرة ، طار الملك عبد الله إلى السعودية . وتعانق من جديد مع عبد العزيز آل سعود ؛

وكانت المحادثات تدور فى جو من الود والاخلاص والمحبة ؛ وبعد أن كان عبد الله قد أعلن أنه يتمنى هجوم المدرعات الاردنية على الاراضى السعودية . بدلا من أن تنزل إلى فلسطين . وكان الموقف يستتبع العمل ، ويستتبع الإستعداد للمعركة . واعداد قوة تدافع عن حقوق العرب . وبنفس السرعة التى كان اليهود يعملون بها .

وإذا كان العرب . أو قادتهم قد أوقفوا العمليات . وإكتفوا باظهار «وحدة الصف» . فان اليهود قد أثبتوا أنهم عمليين ومخلصين - حتى من أجل أطماعهم - أكثر من إخلاص قادة العرب لحقوقهم وحقوق شعوبهم .

وتمكن اليهود فى أثناء هذه الهدنة الأولى من القيام بالكثير : ففتحوا الطريق الذى ربط القدس بتل أبيب دون المرور على اللد والرملة . وأتموا ذلك فى بضعة أسابيع . رغم مروره فى منطقة وعرة ؛ واشتغل فى ذلك عدد كبير من اليهود لساعات معينة وبصورة إجبارية . وكان هذا الطريق يعتبر مساهمة كبيرة فى إنقاذ يهود القدس من الهلاك المحقق . وإستخدمه اليهود فى تسيير قوافل الأسلحة الثقيلة والمؤن والإمدادات العسكرية اللازمة للقدس الجديدة .

وإستغل اليهود الهدنة الأولى لتقوية مراكزهم الدفاعية . فبنوا الاستحكامات والأبراج بالاسمنت المسلح . وحفروا الخنادق والممرات التى تربط مواقعهم ببعضها ؛ كما أنهم قاموا بمد خطوط من الأسلاك الشائكة وبعمق وثبتوا وراءها حقولا من الالغام . وفى المواقع التى توقعوا هجوم العرب منها . وشعر اليهود أنهم مهددين . فعمل المدنيون مع العسكريين . واستغلوا كل مجهودهم للدفاع عن أمانيهم .

وأخذ اليهود يستوردون الاسلحة والذخائر من جميع أنحاء العالم ، وساعدهم على ذلك عملاؤهم وسماسرتهم فى الخارج ؛ ونجحوا فى شراء ذمم كثير من البريطانيين والأمريكيين . وحصلوا على مدفعية ثقيلة ، وصلت بعض قطعها إلى القدس ، وعشرات الآلاف من البنادق والرشاشات ،وآلاف الاطنان من الذخائر والمواد المتفجرة . وتمكن اليهود من شراء بعض شحنات سفن بأكملها من دول أوربا الوسطى ، وكانت مليئة بالأسلحة والذخائر . وسيظهر أثر حصول اليهود على هذه الأسلحة الثقيلة ، وعلى المدفعية الخفيفة ، بمجرد إنتهاء الهدنة فى فلسطين .

ولقد أمدت كل من انجلترا وأمريكا اليهود بالطائرات المقاتلة وقاذفات القنابل والدبابات الثقيلة والخبراء والمدربين العسكريين . وأصبح لدى اليهود —ولأول مرة— طائرات ثقيلة ، من ذات الأربع محركات . والتى كانت الحكومة الأمريكية تحظر تصديرها إلى أى مكان فى العالم فى ذلك الوقت . وحضر معها عدد من الطيارين والملاحين الأمريكيين . لقيادتها وتعليم اليهود إستخدامها .

وعمل اليهود على توحيد عصاباتهم ، أو قواتهم المقاتلة الارهابية،خاصة وأنهم قد شعروا بوجود قيادة عربية موحدة أمامهم فى منطقة القدس : فاتفقت قيادة الهاجانا مع قيادة الارغون ليومى زفاى ، ثم مع قيادة شتيرن ، على التعاون العسكرى فى العمليات الحربية ، وعلى أساس الوصول إلى إحتلال القدس . وكان هذا العمل التنظيمى يقوى من معسكر اليهود ، ويزيد من فاعليتهم . فى الوقت الذى كان يظهر فيه التفكك بين القيادات العربية،نتيجة لتضارب إتجاهاتها الشخصية ، وتعارض مصالحها فى فلسطين .

وإذا كان اليهود قد دخلوا إلى فلسطين بدون وجود جيش اسرائيلى منظم ومدرب . فانهم قد إنتهزوا فترة الهدنة الأولى لإنشاء هذا الجيش ولتنظيمه وتدريبه . وبكل ما تحمله هذه الكلمة من معانى . وعلى مستوى الجيوش الأوروبية فى ذلك الوقت . وأنشأوا معسكرات كثيرة للتدريب . وزودوها بالأسلحة والمدربين الأجانب . وبشكل أظهر فاعليتها بمجرد إنتهاء الهدنة الأولى ؛ أى فى فترة أربعة أسابيع .

كما أن اليهود قاموا بانشاء عدد من المطارات فى جميع أنحاء فلسطين . وأنشأوا مشروعا لتزويد القدس الجديدة بالمياه . واستغنوا بذلك عن مشروعات المياه التى كانت القوات العربية تسيطر عليها هناك . وكان كل ذلك يحدث تحت سمع وبصر مراقبى الهدنة . ورجال الكونت برنادوت .

حقيقة أن العرب قاموا من جانبهم كذلك بفتح طريق يربط القدس ببيت لحم . وأعادوا تنظيم الكتيبة الخامسة . وعززوا منطقة اللد والرملة بالكتيبة الأولى . ولكن مثل هذا النشاط كان يصعب مقارنته بنشاط اليهود ؛ بل كانت أخطاء العرب كثيرة ومتعددة فى ذلك الوقت . ويمكننا أن نذكر منها أمر جمع الأسلحة وشرائها من أهل فلسطين . والتى كان يثرى منها عدداً من حكام الأردن . وتؤدى إلى نزع سلاح شعب يقاتل فى المعركة . ورفع أسعار الأسلحة اللازمة للمجاهدين فى فلسطين . كما نذكر منها تقاعس السلطات العربية عن إستيراد الأسلحة والذخائر لجيوشها . وفى الوقت الذى قررت فيه بريطانيا عدم تزويد الجيوش العربية فى مصر والأردن والعراق بالذخائر . ونذكر من هذه الأخطاء كذلك أمر إهمال تحصين الخطوط الأمامية وإهمال تقوية المراكز الدفاعية على طول الجبهة . وإذا كانت الخطة العربية قد ظهرت ضعيفة . أن لم تكن قد ظهرت فاشلة ، فان القيادات العربية قد

أخفقت ، أو إمتنعت عن وضع خطة جديدة للحرب فى فلسطين ؛ ولم تكن الحرب قد إنتهت ، بل كانت الهدنة مفروضة ، ولمجرد أربعة أسابيع . ويذكر عبد الله التل أن الضباط البريطانيين فى الجيش الأردنى قد نشطوا إلى خزن أكبر كمية ممكنة من الويسكى فى قياداتهم ، بعد أن نقصت الكميات المخزونة لديهم ! وأخيرا فان العرب قد تقاعسوا فى أمر جبل سكوبس ، بما عليه من مستشفى هداسا والجامعة العبرية ، والذى إعتبرته كل من بريطانيا وأمريكا منطقة يهودية ؛ وأصبح هذا الجبل خنجراً مسلطاً على ظهر المنطقة العربية فى القدس. ووافقت حكومة عمان على ذلك ، وعقدت إتفاقا مع اليهود ، وتحت إشراف مراقبى الهدنة ، لاعتبار هذا الجبل وما بنى عليه منطقة دولية . يرفع عليها علم الأمم المتحدة ، وتجرد من السلاح . وأدخلت هذه الاتفاقية بعض المناطق العربية إلى المنطقة الدولية ، التى أصبحت يهودية ، وسمحت لليهود بتموين هذه المواقع والابقاء على سيادتهم هناك ، وتحت إشراف بوليس يهودى . وإن كان ذلك باسم الأمم المتحدة . وأخيراً وليس آخراً فان جلوب قد أقنع الملك عبد الله بضرورة سحب قوات المناضلين الأردنيين من فلسطين ، وسحب قوات الانقاذ الموجودة فى منطقة القدس وإعادتها إلى سوريا ، وكأن الحرب قد إنتهت ، أو أن بعض القيادات العربية كانت تستعد لتسليم أجزاء هامة من فلسطين إلى اليهود .

حقيقة أن هناك قيادات عربية كانت تتأجج ثورة ورغبة فى العمل . وتتمثل فى عبد الله التل فى القدس ، والقائد البطل أحمد عبد العزيز فى جنوب القدس ؛ وأن هذه القيادات قد إتفقت على ضرورة التعاون رغم تأزم الموقف ولكن الموقف كان خطيرا فى بقية المواقع وبقية القطاعات العسكرية ؛ وأما فى المجال السياسى فان ضغط الامم المتحدة قد إستمر على العرب .

(٣) برنادوت ومقترحاته :

كانت النيات العدوانية اليهودية قد ظهرت فى أثناء الهدنة الأولى، وخاصة فى مهاجمة بعض القرى العربية ، والتى كانت تمثل جيوباً للمقاومة داخل المناطق اليهودية ، وذلك فى الوقت الذى راعت فيه القوات العربية أمر وقف القتال بحذافيره .

وبعد دراسة الكونت برنادوت للموقف ، وإتصاله بالفريقين ، وجد أن العرب يرفضون التقسيم ، ويرفضون قيام دولة يهودية ؛ ووجد أن اليهود لا يقبلون أى حل لا يقوم على أساس الاعتراف بدولتهم ؛ أى أن اليهود كانوا يعملون على تغيير القوى المادية والحربية الموجودة فى الميدان ، ودون أن يتحرك العرب ؛ وأن الأمم المتحدة كانت تحاول الوصول إلى تغيير «سياسى» فى فلسطين . ودون أن تمس القوى المادية والعسكرية ، المتغيرة فى ذلك الوقت فى فلسطين . ووضع برنادوت إقتراحات فى ١٧ يونيو سنة ١٩٤٨ للوصول إلى تسوية سلمية لفلسطين . وأرسلها إلى كل من الحكومات العربية واليهود . وكانت هذه المقترحات تعتبر أساساً للبحث . وتهدف الوصول إلى إتفاق الطرفين . العرب واليهود . عليها قبل أن تنفذ ، وإلا فأن الأمر سيبسط من جديد أمام مجلس الأمن ، ليتخذ ما يراه فى الموضوع . وكانت مقترحات برنادوت تتلخص فى إنشاء إتحاد عربى يهودى فى فلسطين ، ويشمل شرقى الأردن ، ويتألف من عضوين مستقلين . أحدهما عربى ويشتمل على شرقى الأردن ، والآخر يهودى ، وتعيين حدود الدولتين العضوتين فى هذا الاتحاد بمساعدة الوسيط ، مع اقتراح ضم منطقة النقب الجنوبية إلى الاراضى العربية ، وضم منطقة الجليل الغربى كلها أو جزء منها إلى الأراضى اليهودية ؛ وكذلك ضم مدينة القدس إلى الأراضى العربية ، ومنح الطائفة اليهودية فيها استقلالا

ذاتيا ، ويبحث مركز يافا ويسوى على حدة . وإقترح برنادوت أن تكـون أهداف هذا الاتحاد ومهمته هى تدعيم المصالح الاقتصادية المشتركة . مثل الجمارك ، والاشراف على المشروعات الانشائية . وتنسيق السياسة الخارجية وشئون الدفاع المشترك ، وتكون الهجرة إلى أراضى عضوى الاتحادفى السنتين الاولتين من إختصاص كل عضو . وعلى حسب قدرته على الاستيعاب ، ومن ثم يحق لأحد الطرفين أن يطلب إلى مجلس الاتحاد إعادة النظر فى سياسة الهجرة التى يسير عليها العضو الآخر ، وإذا عجز المجلس الاتحـادى عـن الوصول إلى قرار فيمكن إحالة الخلاف إلى المجلس الاقتصادى والاجتماعى التابع للأمم المتحدة . والذى يكون قراره فيها نهائيا وملزما . وطبقاً لقدرة المنطقة الاقتصادية على إستيعاب المهاجرين . أما سكان فلسطين الذين غادروها بسبب النزاع . فلهم الحق فى العودة إلى بلادهم بلا قيد . ولهـــم الحق فى استرجاع ممتلكاتهم .

كانت هذه المقترحات تظهر لأول وهلة وكأنها تحاول تدعيم السلم . أو الوصول إلى سلم . وكذلك الوصول إلى تعاون بين الطرفين . ولكنها كانت فى واقع الأمر تحاول إيجاد تكامل بين متناقضات يصعب الوصول إلى تكامل بينها . وخاصة فى هذه المرحلة . كما أنها تقوم على أساس تقسيم داخلى . يزيد من تبلور الشخصية العربية والشخصية اليهودية . وعلى أساس إقليمى . وبدعوى لزوم ذلك للاتحاد بينهما فيما بعد . وكانت تحاول تعويض العرب من ناحية مساحة الأرض الجرداء . وفى نظير إعطاء اليهود مناطق لها أهميتها الاقتصادية . وعلى هذا الاساس قررت اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية رفض مقترحات برنادوت . مادامت تقوم أساساً على التقسيم . وعلى قيام دولة يهودية . وعلى اعتبار شرقى الأردن جزءاً متمما لفلسطين . وإذا كانت الدول العربية قد

وافقت على الهدنة لاظهار السلم ، فانها كانت قد وافقت على أساس الشروط التى إقترحها مجلس الأمن ، واحترمتها الدول العربية «مع أن الفريق الآخر خالفها مخالفات عادت عليه بفائدة كبيرة . حتى إن مئات المهاجرين اليهود فى سن الخدمة دخلوا البلاد . فضلا عن الكميات الكبيرة من الأسلحة والذخائر والمواد الحربية الأخرى التى تسربت فيها . كما عزز هذا الفريق مواقعه وحصنها واستولى على عدد من المواقع العسكرية . ونجح فى تموين بعض قواته المحاصرة . كما منع السكان العرب فى المناطق التى يحتلها من جمع محصولاتهم»

ورغم أن اليهود كانوا يعملون على تغير القوى الفعلية الموجودة فى الميدان . وفى صالحهم . فان الدول العربية قد حصرت ميدان نشاطها داخل نطاق العمل السياسى . وفى مناقشات مع الكونت برنادوت ، وداخل نطاق الامم المتحدة ، وكأن النقاش كان كافيا لارجاع الحق إلى نصابه .

لقد فندت الجامعة العربية مقترحات الكونت برنادوت وأظهرت أنها مخالفة للعدل . وأنها إحدى صور مشروع التقسيم الذى أدى إلى نزاع مسلح . والذى كان يهدف تحقيق أمانى فريق واحد . ويتجاهل حقوق أبناء البلاد الاصليين . وأظهرت الجامعة العربية دهشتها من إعتبار أراضى «مملكة» شرق الأردن الهاشمية جزءاً من فلسطين . وحاولت أن تثبت — دون داع — إنفصال شرق الأردن عن فلسطين . ووجود شخصية كاملة ومستقلة لهذه الدولة العربية . ووجدت الجامعة أن مقترحات الكونت برنادوت تعمل على تحقيق أمانى الصهيونيين فى تقسيم فلسطين وإنشاء دولة يهودية فيها . واتهمت برنادوت بأنه قد تعدى توصيات الأمم المتحدة الخاصة بالتقسيم نفسه ، حين ضم النقب إلى العرب وفى نظير ترك الجليل الغربى لليهود ، رغم إحتياج الدول العربية

إلى منطقة النقب — من الناحية الاستراتيجية — لتسهيل أمر اتصال البلاد العربية ببعضها . ومنعهم من الوصول إلى خليج العقبة والبحر الأحمر .

ووجدت الدول العربية أن مقترحات برنادوت تفسح المجال أمام الهجرة اليهودية إلى جميع أنحاء فلسطين وشرقى الأردن ، وأن الالتجاء إلى المجلس الاقتصادى والاجتماعى فى مسألة الهجرة سيطيل من أمد النزاع . وإذا كان مشروع الوحدة الاقتصادية بين عضوى الاتحاد هو معالجة التقسيم ونقائصه . فانه كان يدل على حماية مصالح الصهيونيين لكى يستمروا فى استغلال العرب . مادام هناك تفاوت بين المستوى الاجتماعى والاقتصادى لكل من العرب واليهود ؛ وأنه يسمح لليهود بأن يحيوا حياة إقتصادية مزدهرة بتعاونهم مع البلاد العربية . ولم تنس الجامعة العربية أن تظهر عيوب مشروع التقسيم الذى عين لليهود منطقة نصف سكانها من العرب . ويمتلكون فيها معظم الاراضى . وقدمت اللجنة مشروعا آخر لحل المشكلة .

أما من الجانب الآخر فان اليهود قد رفضوا اقتراحات برنادوت . وعلى أساس أنها تعطى النقب والقدس للعرب .

وظهر أن مقترحات برنادوت لمحاولة إيجاد حل سلمى للمشكلة لم تكن موفقة . وذلك فى الوقت الذى إقتربت فيه الهدنة من نهايتها . وظهر خطر استئناف القتال . وأخذ برنادوت يناشد العرب قبول مد فترة الهدنة — ولو لعشرة أيام — ولكن العرب رفضوا ذلك . إذ أن كل يوم يمضى كان فى صالح اليهود ؛ ووافق اليهود على مد الهدنة . وإتصل برنادوت بمجلس الأمن وطلب التدخل لمنع إستئناف القتال . ووجه مجلس الأمن نداءاً عاجلا إلى الطرفين . لتمديد الهدنة . مع تكرار التهديدات الخاصة بفرض العقوبات

الاقتصادية ، ورفع الحظر عن تصدير الاسلحة لليهود ، وتوكيد بريطانيا أنها لن تمد الدول العربية بالسلاح فى حالة إنتهاء فترة الهدنة .

ولكن الدول العربية أعلنت أنها لم تتدخـــل فى فلسطين إلا مضطرة . واستجابة لنداءات سكانها العرب . وهم كثرتها الساحقة . ولوضع حد للمذابح التى إرتكبتها العصابات الصهيونية ، وأنها قد إستجابت لدعوة الوسيط لوقف القتال حتى تمكنه من إيجاد حل عادل ، ولكن اليهود إستمروا فى أثناء الهدنة فى اعتداءاتهم على العرب . وتهريب العتاد والسلاح والرجال القادرين على الحرب . ورغم أن الحرب قامت أساساً ضد فكرة إنشاء دولة يهودية ، فان مقترحات برنادوت قد بنيت كذلك على نفس هذه الأسس ، ومادام وقف القتال قد عجز عن إيجاد حل سلمى . ويزيد من قوى اليهود وعدوانها فالموقف يحتم استئناف القتال على العرب . وأرسلت مذكرة فى يوم ٩ يوليو أكدت فيها هذه المعانى . وأكدت فيها تمشى حقوق عرب فلسطين مع ميثاق الأمم المتحدة «مما يصيب قضيتنا ويصيب هدفنا النهائى ، وهو إستقرار السلام فى الشرق الأوسط . ببالغ الضرر أن نمنح خصمنا الفرصة كاملة لتقـوية جنوده وتنظيمهم ليواصل تحديه الدموى للشعوب العربية . ولقد أثبتت لنا تجاربنا الأخيرة أنه حينما كانت سيول المهاجرين اليهود تتدفق على فلسطين خلال الهدنة بصورة واسعة النطاق لم يسبق لها مثيل كان اللاجئون العرب يخرجون جماعات من فلسطين هاربين من إضطهاد الارهاب اليهودى وتعسف السلطات اليهودية . فالهدنة بوضعها الحاضر هى فى صالح جانب دون آخر ؛ وفى إستطاعة الكونت برنادوت مواصلة عمله لإيجاد حل عادل دائم ، مع إستعداد العرب للتعاون معه فى سبيل إيجاده . والعرب . أصحاب البلاد الأصليين وأكثريتها الساحقة ، أول من تحمل المشاق من استمرار الحرب فى فلسطين ،

فهم يتلهفون إلى السلام أكثر من أى شعب آخر ، ويتطلعون إلى العدالة من أية ناحية أتتهم ، ومازالوا يأملون أن يحققوها عن طريق التطبيق العادل لميثاق الأمم المتحدة (١)» .

ولقد استؤنف القتال فى يوليو وفى كل الجبهات بحماس كبير ، ولكن دون أن تصل الجيوش العربية إلى إنشاء قيادة عامة لها فاعليتها ، ودون أن تتمكن الحكومات العربية فى أثناء الهدنة من تلافى النقص فى السلاح والعتاد ، وعلى حين ظهر اليهود أوفر سلاحا ومدافعا وطائرات .

ورغم ذلك فلقد تمكن العرب من زحزحة اليهود عن كثير من الأماكن التى كانوا قد استولوا عليها فى أثناء الهدنة ، وتقدموا فى نقط عديدة ،وكبدوا اليهود خسائر فادحة ، واستأنف السلاح الجوى المصرى نشاطه وغاراته على تل أبيب ، كما عاد ضرب المدفعية الأردنية على الأحياء اليهودية فى القدس . واستبسل المجاهدون العرب والفلسطينيون فى كل القطاعات . ولكن التناقض الموجود بين القيادات السياسية والعسكرية ، والتناقض الآخر الموجود بين القيادات العسكرية وبعضها . وضع العرب أمام مفاجآت كبيرة . وخاصة عندما تمكن اليهود من الاستيلاء على اللد والرملة . وكانت ضربة للعرب . وارتفعت الأصوات من كل جانب مشيرة إلى وجود «خيانة» .

(٤) اللد والرملة :

بعد أن فشل الكونت برنادوت فى تمديد الهدنة ، وأصرت الدول العربية على ضرورة استئناف العمليات . كان الجانب العربى يمتاز بضعف واضح ،

---

(١) أكرم زعيتر : القضية الفلسطينية . القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٥٥ . ص ٢٢٧ .

يتمثل فى موقف حكومة شرق الاردن ، التى كانت تخضع لنفوذ سياسى واقتصادى بريطانى . ولم يكن من المتوقع أن تحتفظ حكومة عمان بموقفها فى الصف العربى مادام أصحاب النفوذ الغربيين فيها يعارضون فى إستمرار المجهودات الحربية فى فلسطين . وكان هذا التناقض بين إعلان وحدة الصف العربى . والمصالح المادية بالنسبة لمعركة فلسطين . تملى على حكومة عمان تصرفات متناقضة كذلك . بين تصريحاتها السياسية وبين تحركات وحداتها العسكرية فى الميدان . خاصة وأن هذه الوحدات العسكرية كانت تحت قيادة جلوب باشا الانجليزى .

ولقد إدعت القيادة البريطانية للجيش الاردنى قبيل إنتهاء الهدنة بعلمها بقيام اليهود بالاستعداد للضغط على منطقة القدس ، ثم إستندت نفس هذه القيادة إلى أنباء جاءتها عن قيام تجمعات يهودية تهدف الهجوم على منطقة بيسان لكى تعمل على تغيير مواقع وحداتها المحاربة فى الميدان . والمهم هو انها سحبت بعض الوحدات الصغيرة التى كانت موجودة فى منطقة اللد والرملة بدعوى احتياجها لها للدفاع عن منطقة نيسان عند الغور الغربى . ومهدت بذلك الطريق أمام اليهود «لاستلام» منطقة اللد والرملة . ودون مقاومة تذكر . رغم أهمية المنطقة من الناحية الاستراتيجية . وبالنسبة لكل فلسطين .

وكانت اللد والرملة مدينتين عربيتين يبلغ عدد سكانها ٥٠,٠٠٠ نسمة . وازداد زيادة كبيرة نتيجة لوصـــــول المهاجرين العرب اليهما . وكان من الضرورى أن يتخذ الجيش الأردنى هاتين المدينتين قاعدة أساسية له فى مهاجمة تل أبيب نفسها . خاصة وأنهما لا يبعدان عن عاصمة أسرائيل إلا بخمسة عشر كيلو مترا . ويساعد بذلك الجيش المصرى الزاحف من الجنوب بحذاء الساحل صوب هذه القاعدة الرئيسية الاسرائيلية . ورغم ذلك فان الجيش الأردنى لم

يحتفظ فيها إلا بسرية واحدة من المشاة ، ودون أن يمدها بأية قوات مساعدة ، سواء من المصفحات أو المدفعية الخفيفة . حقيقة أن هذه المنطقة كانت فى حماية عدد من رجال الجهاد المقدس ، وعدد من المتطوعين من نفس الإقليم ، علاوة على عدد من متطوعى البدو . ولكنهم لم يكونوا مسلحين إلا بالبنادق ، وكانت تنقصهم الذخائر ، وإفتقروا إلى مساندة وحدات الجيش النظامية لهم .

وكانت المنطقة تشتمل على أكبر مطار فى فلسطين ، وهو يعتبر من أكبر المطارات فى الشرق الأوسط ؛ وكذلك على مدينة عسكرية بأكملها ، هى معسكر صرفند ، الذى إتخذه المجاهدون معسكراً للتدريب بعد أن أخلته القوات البريطانية . واشتملت المنطقة كذلك على أكبر محطة للسكك الحديدية فى فلسطين . وعلى مركز التقاء خطوط السكك الحديدية فى هذا الإقليم العربى . وكانت تهدد تل أبيب تهديداً مباشراً ؛ وكان اليهود يحتاجون إليها للسيطرة على الطريق الرئيسى المؤدى من تل أبيب إلى القدس . والذى كان إستيلاؤهم عليه يعنى سيطرتهم على ممر عريض ، يصل عرضه إلى عشرة كيلو مترات ، ويستمر حتى القدس الجديدة . ويعطيهم السلاح للضغط على القدس القديمة نفسها ، ويمكنهم من الفصل بين شمال فلسطين وجنوبها . وإدخال الفوضى فى خطوط القوات المصرية التى كانت قد وصلت إلى مشارف القدس .

وليس هناك من شك فى أن كلا من العرب واليهود والبريطانيين كانوا على علم بأهمية اللد والرملة بالنسبة «لخريطة العمليات» فى ذلك الوقت ، وأن تعامى القيادة البريطانية للجيش الأردنى عن الدفاع من هـــــذه المراكز الاستراتيجية الهامة لا يبعدها أبداً عن مسئوليتها ، والتى أثرت فى حرب فلسطين أكبر تأثير .

وصدرت أوامر جلوب باشا إلى الكتيبة الأردنية المرابطة فى منطقة اللد والرملة فى ٧ يوليو بالانسحاب منها إلى منطقة طوباس عند الغور الغربى لكى تراقب تجمعات اليهود هناك ، رغم أن منطقة طوباس كانت داخل منطقة عمليات القوات العراقية ، والتى كان فى وسعها أن تتحرك بسهولة، وبأسلحة وفيرة وفعالة دون حاجة لتغيير مواقع الوحدات الأردنية . وكان فى وسع الملك عبد الله إذا ما اقتضى الأمر أن يتدخل لدى القوات العراقية ، حتى تدافع عن المواقع العربية التى عهد إليها بالدفاع عنها فى منطقة الغور الغربى ؛ ولكن شيئا من ذلك لم يحدث . وسحبت الكتيبة الأردنية من اللد والرملة لكى تكشف واجهة المصريين ، وتفتح الطريق أمام اليهود لكى يصلوا إلى القدس، وبعد أن يسيطروا على منطقة استراتيجية هامة .

وبمجرد إنتهاء الهدنة . حشد اليهود قواتهم فى المستعمرات القريبة ، ثم أخذوا فى إحتلال القرى العربية المحيطة بهذه القواعد الاستراتيجية، الواحدة بعد الأخرى ، وبشكل سمح لهم بتطويق هذه القواعد . وإستعمل اليهود — ولأول مرة — وحدات ميكانيكية . مع قوات مساندة من المدفعية ، وقاموا بسترها بالقوات المقاتلة الجوية . وظهر حسن إستعداد اليهود ، وحسن إستغلالهم لعملية الهدنة فى إنشاء قوة ضاربة ، توجه إلى قطاع معين ، وتقوم بضربة بشدة . حتى تستولى عليه . وذلك فى الوقت الذى لم يحرك فيه العرب وحداتهم، وبشكل يسهل على اليهود إستلام المواقع الاستراتيجية التى كانوا يهدفونها .

وإستمر الزحف يوم ١١ يوليو ، ودب الرعب فى قلوب الاهالى فى المدينتين العربيتين ؛ وأخذ الرجال يحتشدون أمام مركز الجيش العربى هناك للتزود بما يلزمهم من أسلحة وذخيرة . فأرسل القائد الأردنى إلى القيادة طالبا

النجدة ، وكانت سريته لا تكفى للدفاع عن قطاع واحد من قطاعات ضواحى المدينة ؛ ثم إضطر للانسحاب بسريته إلى مركز البوليس حتى يتمكن من الدفاع عنه ، أو يضمن على الأقل إستمرار مقاومته حتى آخر رجل . ولم تصل النجدات ؛ وشعر الاهالى بانسحاب السرية الأردنية إلى ما وراء الأسوار . فأثر ذلك فى معنويتهم . وشعروا أنهم قد أصبحوا أمام الأمر الواقع . وأمام السياسة التى تؤدى إلى سيطرة اليهود . حقيقة أن اللواء الأردنى الرابع كان يحاول أن يرفع ببرقياته من الروح المعنوية عند سرية الأردنيين فى اللد والرملة . ويوهمهم أن المدد سيصل قريبا مع الأسلحة المساندة . ولكن المدد لم يصل . أما المناضلين العرب فقد شعروا أنهم قد تركوا بمفردهم للدفاع عن خطوط مكشوفة . وهم غير مسلحين إلا بالبنادق . وفى وقت إتصلت فيه الغارات الجوية اليهودية عليهم . فضعفت المقاومة . وإنتشر اليأس . وعرض الأهالى التسليم على اليهود . وكان تسليما بلا قيد ولا شرط .

دخلت القوات اليهودية اللد والرملة وراء طابور من دبابات تشرشل التى كان العرب يفتقرون إلى واحدة منها . والتى كانت من أحدث الدبابات الموجودة فى ذلك الوقت . والتى تثبت إدانة بريطانيا فيما وقع لفلسطين . وقاموا بعد ذلك بفرز الأهالى . وأخرجوا ما يقرب من ألفى شاب عربى أخذوهم كأسرى . ماداموا فى سن الخدمة العسكرية ، أما الباقين فقد طردوهم شرقاً . وسيراً على الأقدام . نساء وأطفال وشيوخ . صوب الصحراء . لكى يذهبوا إلى ملوك العرب ورؤسائهم . ويذهبوا إلى الصحراء . والمهم هو أن قيادة الجيش الاردنى البريطانية لم تنس فى ذلك الوقت أمر إعداد سيارات النقل . عند أول المنطقة العربية . لكى تنقل هؤلاء المهاجرين العرب . وتنقلهم إلى مخيمات نصبت سريعا للاجئين . وكأنها كانت تعلم بنتيجة المعركة . أو

نتيجة تسليم اللد والرملة لليهود . وكان فى وسعها أن تأمر بتحرك إحـــدى الوحدات المحاربة على سيارات النقل هذه لكى تحارب بها اليهود ، وتدافع بها عن هاتين المدينتين ؛ ولكنها قصرت مجهودها على العناية باللاجئين العرب .
ولقد صدرت الأوامر بعد ذلك من قيادة الجيش الاردنى إلى إحدى الكتائب بالتحرك صوب اللد والرملة ، ولكنها كانت أوامر محددة إذ أنها كانت تهدف إلى عدم وصول هذه الكتيبة إلى ميدان المعركة ، بل وقوفها عند طريق اللطرون — رام الله الرئيسى . وعدم مهاجمتها اليهود ، أو طردهم من أى مركز أو موقع كانوا قد إحتلوه . وقد كان فى وسع الكتيبة الأردنية الاولى . وهى من خير الكتائب الأردنية . أن تكبد اليهود على الاقل خسائر فادحة . وربما تمكنت من إعادة اللد والرملة . ولكن الأوامر الصادرة إليها كانت تحول دون نزولها إلى أرض المعركة . ولقد إدعى جلوب بعد ذلك أن الكتيبة الاولى قد فشلت وعجزت عن فك الحصار عن المدينتين العربيتين ؛ ولكن المهم هو أن جلوب لم يجد أحداً فى الاردن يناقشه الحساب ، وبصفته كما إدعى جندياً مع العرب .

ولقد تمكنت السرية الأولى — التى كانت قد التجأت إلى مركز البوليس — من الانسحاب ليلا ، وزحفاً على الارض ، حتى لا تتعرض لنيران اليهود القوية . ووصلت إلى التلال التى يسيطر عليها الجيش العربى . ولكن رجالها كانوا فى حالة فقدوا فيها السيطرة على أعصابهم ، وكانوا «يشتمون الصغير والكبير فى شرق الاردن . وقد صدرت فى ذلك اليوم بضع كلمات ...حول خيانه جلوب وحكومة عمان ...» . وشعرت حكومة عمان بخطورة الموقف . وأن بعض الجنود والضباط يتذمرون من أن الجيش العربى مقصر فى واجباته . وأنهم بذلك يشاغبون على الجهات العليا . فصدرت الاوامر من جلوب ،ومن

قيادة الجيش العربي في عمان تنص على أن «الأصول العسكرية والضبط والربط تحرم على الضباط والجنود أن يتدخلوا في المسائل السياسية والاختلاط بالمدنيين المشاغبين الذين يتطاولون على الشخصيات العالية في الحكومة .» (١) .

ولاشك أن هذه العملية قد فتحت العيون والعقول إلى سوء إدارة السلطات الأردنية لعملياتها في الميدان. وإلى وجود ترابط بين عملية الانسحاب أو تسليم هذه المواقع لليهود . وبين التضحية بحقوق العرب في فلسطين .

ولقد قضى تسليم منطقة اللد والرملة لليهود على تلك المواقع المتقدمة التي كانت خطراً يهدد تل أبيب . وسمحت لليهود بالاستيلاء على مطار اللد العالمي وفي حالة سليمة ، وعلى محطة السكك الحديدية . وكانت ملتقى الخطوط وأكبر محطة للسكك الحديدية في فلسطين . واستولى اليهود بهذه العملية على مدينتين من أكبر مدن فلسطين العربية . علاوة على مجموعة من القرى يصل عددها إلى ٥٠ قرية . وبها ثروات منقولة لاتقل قيمتها عن عشرة ملايين من الجنيهات. وتمكن اليهود من الاستيلاء على مالا يقل على ٧٥.٠٠٠ دونم من أخصب الأراضي في فلسطين . وزالت العقبة الرئيسية في وجه اليهود لكي يصلوا من تل أبيب إلى القدس . وعن طريق الممر الرئيسي في البلاد . وسهل بذلك على اليهود أمر الاتصال بالجنوب ، وخاصة بعد أن إنكشفت ميمنة الجيش المصري. وإرتفع عدد اللاجئين الفلسطينيين إلى ٤٥٠.٠٠٠ لاجيء . وزاد ضغط اليهود على القدس القديمة ، وزادت أطماعهم في الاستيلاء عليها .

ولقد أصيب العرب عامة ، وعرب فلسطين خاصة . بنكسة شديدة بعد هذه الصدمة . وعم اليأس وضعف المعنويات ، وظهر الحقد في نفوس كثير

---

(١) أنظر : عبد الله التل : كارثة فلسطين . القاهرة ، دار القلم ، ١٩٥٩ . ص ٢٥٨ .

من رجال العرب . على هذه القيادات غير الصالحة للعمل . ولقد كانت أول صدمة عنيفة أصيبت بها الجيوش العربية . وظهر أمام العالم وكأنها تدل على ضعف الجيوش العربية ، وعلى قوة اليهود . وإنتعش اليهود لهذا النصر المزعوم خاصة وأنه قد ظهر وكأنه نتيجة لمعركة بين العرب واليهود ؛ ولم يجرؤ أحد من العرب على ذكر الحقيقة . وهي أن الجيش العربي قد انسحب قبل المعركة وبتوجيه من غير العرب . ولاشك أن تسليم اللد والرملة قد عمل على إضعاف مواقع الجيش العربي في باب الواد واللطرون . بعد أن أصبح اليهود يسيطرون على المواقع الموجودة في خلفه . وفي الوقت الذى إنخفضت فيه روح العرب المعنوية . إرتفعت فيه روح اليهود ؛ وزاد تبجحهم نتيجة هذه العملية ؛ وكسبوا من ذلك الكثير . ومن الناحية السياسية . وأوهموا الأمم المتحدةبقوتهم في الميدان . وحاولوا بذلك أن يضعوها أمام الأمر الواقع . ويرفضوا التراجع عما حصلوا عليه .

وما أن إنتشرت أخبار المأساة في المدن والقرى الفلسطينية والأردنية . حتى أعلن العرب سخطهم ونقمتهم على مدبرى الأمر ومنفذى التسليم في عمان. وقامت المظاهرات في مدن فلسطين وشرقى الأردن . ونادت بسقوط الملك عبد الله وحكومته وقائد جيشه جلوب . وفي عمان نفسها قذف المتظاهرون سيارة جلوب باشا بالحجارة . وحاولوا إلقاء القنابل على منزله . ولكن حكومة الأردن كانت مستعدة لمواجهة غضب الجماهير . وبقواتها المسلحة ، بعد أن كانت قد عجزت عن إستخدام هذه القوات ضد الهجوم اليهودى على اللد والرملة . وكان تسليم اللد والرملة أول مسمار يوضع في نعش القيادة الأردنية الهاشمية في المجال العربي . وفي نعش سمعتها بالنسبة لأبناء فلسطين ؛ وستكون هي السبب الرئيسى في إغتيال الملك عبد الله بعد ذلك في سنة ١٩٥١

(٥) العمليات فى بقية القطاعات :—

ولقد إستمرت العمليات فى أثناء الفترة التالية للهدنة الأولى فى كل القطاعات فى فلسطين ، وقام العرب فيها بمجهودات كبيرة ، وبأعمال بطولة واضحة ، وخاصة عند منطقة القدس ، التى حاول اليهود أن يهجموا عليها . كما أن القوات الجوية المصرية إستمرت فى عملياتها ، وبشكل كان يرهب اليهود إلى حد بعيد .

وبدأت هذه العمليات بمأساة البرج عند باب الواد ، والتى أشرف الضباط البريطانيون فى القيادة الأردنية عليها ؛ وإختاروا لها الكتيبة الأردنية الرابعة مع إحدى سرايا المدرعات . وفى يوم ١٦ يوليو أمر القائد الانجليزى بالهجوم على قرية البرج عند الظهر . وبدأ التنفيذ فى الرابعة بعد الظهر . وكان فى وقت يجعل الجنود يواجهون الشمس الغاربة أثناء تقدمهم . ويجعل منهم هدفاً واضحاً لليهود . وبدأت العمليات من مسافة ستة كيلو مترات بعيداً عن موقع الاشتباك . وبشكل يؤدى إلى إنهاك المقاتلين . ودون أن تساعدهم القيادة بوسائل النقل اللازمة . كما أن القيادة لم تشرح للمقاتلين خطورة الخطوط التى يهاجمونها . وأهمية الاستحكامات المسلحة والموجودة داخل حقول الذرة . وسقط فى هذه المعركة عدد كبير من الضباط وضباط الصف والجنود الأردنيين . رغم أنهم كانوا ممتلئين حماساً وغيرة . ورغبة فى الإنتقام لما حدث فى اللد والرملة .

وفى هذه المرحلة بدأت القيادة الأردنية فى الغدر بوحدات الجيش المصرى الموجودة بالقرب منها ، ويتمثل ذلك فى إنسحاب القوة الأردنية من عرطوف . والتى كانت تتحكم فى طريق بيت الواد — بيت جبرين . وكانت وحدات

الجيش المصرى الخفيفة التى وصلت إلى هذا القطاع قد تعاونت مع القوات الاردنية فى الاحتفاظ بهذه القرية ، ولكن الأوامر صـــدرت للأردنيين بالانسحاب منها . ودون أن تكون مهددة . وفى الوقت الذى كانت فيه خطوط مواصلاتها مع القدس سليمة . ولم يكن فى وسع القائد أحمد عبدالعزيز أن يواصل إحتلال هذه المواقع بمفرده . ولا يمدها بمعونة من أى موقع آخر ، فاضطر كذلك إلى سحب وحداته الخفيفة. واتخذ اليهود عرطوف قاعدة لهم لتسيير قوافلهم للقدس ولجنوب فلسطين . وإستخدموها كذلك فى معركة النقب .

أما فى القدس نفسها . فقد إقتصرت العمليات الحربية على المناوشات ، إلا أن هجوم اليهود على الأحياء العربية من القدس إزداد شدة منذ ١٠ يوليو . وزاد ضرب المدفعية اليهودية للمدينة القديمة . وسقط عدد كبير من قنابل اليهود فى ساحة الحرم . وأصاب بعضها قـبة الصخرة وكنيسة القيامة ، وإضطرت القوات الأردنية فى القدس إلى الإستمرار فى ضرب منطقةالوكالة اليهودية وغيرها من مراكز اليهود . وإستنجدت بالقيادة العامة لامدادها . وخاصة مع إشتداد الإشتباكات فى كل من الثورى والنبى داود والبـــاب الجديد . إلا أن جلوب أصر على عدم زيادة القوات الأردنية الموجودة فى القدس . ورفض إكمال عدد ضباط الكتيبة السادسة المرابطة هناك . وذلك فى الوقت الذى إستعد فيه اليهود للهجوم على القدس القديمة ، وتحقيق أحلامهم التاريخية بالاستيلاء على حائط المبكى وعلى قبة الصخرة وعلى الحرم . والذى إدعوا وجوده على مكان هيكل سليمان القديم .

وبدأ هجوم اليهود فى يوم ١٢ يوليو . بعد أن مهدوا له بضرب المدفعية ،

وإن كانوا لم يحصلوا منه على أى إنتصار . وثبت رجال الكتيبة الثالثة فى المواقع الممتدة من باب العمود حتى الشيخ جراح فى مواقعهم ، وفشل اليهود فى الاستيلاء على هذه المواقع التى تسيطر على طريق القدس رام الله ، وتسمح لهم بفتح الإتصال مع جبل سكوبس ومستشفى هداسا والجامعة العبرية .ورتبت قيادة الكتيبة السادسة فى القدس أمر هجوم مضاد مع بعض وحدات الكتيبة الثالثة على اليهود ، ودون علم القيادة البريطانية ، وبشكل يضعها أمام الأمر الواقع ، أو يجبرها على النزول إلى المعركة . ولكن القيادة البريطانية تدخلت رغم فاعلية ضرب العرب لليهود . وأمرت بوقف الهجوم عليهم.وإستندت فى ذلك إلى الهدنة سارية العمل فى منطقة القدس إبتداء من يوم ١٧ يوليو ؛ كما إستندت إلى قلة ذخيرة المدفعية . فأمرت بوقف العمليات .

وقام اليهود من جانبهم بهجوم عام حاولوا به إحتلال القدس القديمة ؛ ومنذ مساء يوم ١٦ يوليو . وبدأوا ذلك بضرب المدفعية على المدينة القديمة . وبالمدافع الثقيلة والخفيفة ، وبشكل محكم ومتواصل . وكانت هذه هى المرة الأولى التى يستخدم فيها اليهود مدافع ٢٥ رطل الانجليزية ؛ وكان ذلك هو مقدمة الهجوم العام . الذى إستمر فى شكل زحف لوحدات اليهود نحو الأهداف الرئيسية . مثل الباب الجديد وباب النبى داود . وكانوا يرسمون بعد ذلك أمر إقتحام حى النصارى وحى الأرمن وإسترداد حى اليهود . لكى يصلوا منه إلى حائط المبكى والمسجد الأقصى . وكان هجوم اليهود بآلاف مؤلفة ، ويتقدمهم الفدائيون . يحملون الألغام الثقيلة لنسف السور وفتح الثغرات فيه . تمهيدا للتدفق منها إلى داخل المدينة القديمة. ولكن العرب دافعوا دفاعاً خالداً . وإنتظروا حتى إقتراب طلائع اليهود منهم ثم فتحوا عليهم النيران . وبكل ثبات ؛ فانفجرت الألغام فى الفدائيين اليهود . واجبروا على

التراجع وهم فى حالة ذعر واضح . وإذا كان اليهود قد حاولوا تكرار هذه العملية إلا أنهم كانوا يرتدون بخسائر فادحة ، وفى كل مرة .

«ولا عجب فى هذا فقد كان الجنود والمناضلون يعلمون أنهم يدافعون عن شرف العرب وكرامتهم وتراثهم الدينى ؛ وكانت الأوامر صريحة وواضحة ، وهى أن لا تراجع ولا إنسحاب حتى آخر جندى .

«ولقد كانت تلك الليلة فاصلة فى تاريخ القدس ، حيث تكسرت بها هجمات اليهود المتكررة على صخرة الثبات والصبر والشجاعة التى أبداها الجنود والمناضلون وأهل القدس أنفسهم . ولو تمكن اليهود من فتح ثغرة واحدة فى خطوط الدفاع الطويلة لوقعت مأساة أشد هولا من بقية المآسى التى مرت على فلسطين . ولو تمكن اليهود من إحتلال القدس القديمة لكان فى إستطاعتهم قطع طريق الشمال والجنوب عن شرق الأردن ، مما يرغم العرب على التسليم من غير قيد ولا شرط» (١) .

وكانت خسارة اليهود كبيرة فى عملية الهجوم على القدس . سواء أكان ذلك فى الرجال أو مستودعات الذخيرة ؛ كما أصيبوا بنكسة قوية نتيجة لاخفاقهم ، ويأسوا من إحتلال عاصمة فلسطين . وزادت ثقة أهل القدس بنفسهم وبالقوات التى تدافع عنهم ، بعد أن سلمت المدينة من إحتلال اليهود ، وبقى طريق الشمال إلى نابلس . وطريق الجنوب إلى الخليل . مفتوحين . وفى أيدى العرب . حقيقة أن المسجد الأقصى وكنيسة القيامة قد تعرضا لضرب المدفعية ، ولكن الخسائر لم تكن جسيمة ؛ والمهم هو أن هذه المعركة قد

---

(١) أنظر : عبد الله التل : كارثة فلسطين . ص . ٢٨٠

كشفت عن مقدرة اليهود الحربية الجديدة . وما وصل اليهم من معدات حربية وخاصة فى المدفعية الثقيلة .

وإذا كانت القوات العربية قد نجحت فى قطاع القدس . إلا أنها لم تنجح عند عين كارم . والتى كانت تقع على ثلاثة كيلو مترات إلى الجنوب الغربى من القدس . وكانت عين كارم مع قرية صوبا . وقرية المالحة . تشكل خطاً قوياً يهدد الممر الذى حاول اليهود الحصول عليه . لاقامة الاتصال بين تل أبيب والقدس . وإستغل اليهود قواتهم التى إنتهت من العمليات فى اللد والرملة لترتيب هجوم على هذه المنطقة الجديدة . فسقطت قرية صوبا فى أيديهم فى ٢٣ يوليو . ولم يكن بها سوى جماعة واحدة من المناضلين العرب . وتقدم اليهود بعد ذلك وإستولوا على عين كارم والمالحة . وإن كان ذلك بعد دفاع مجيد قامت به سرية المناضلين . وبمساندة مدفعية القوات المصرية فى جنوب القدس . وكان الهجوم اليهودى يشتمل على أكثر من الف مقاتل رغم قلة عدد القوات العربية فى هذه المواقع . وفشلت محاولات أحمد عبد العزيز ، وأحمد حلمى باشا . الحاكم العسكرى للقدس . لانقاذ الموقف هناك . فانتصر اليهود بعد أن أفادوا من أخطاء العرب .

والواقع أن هذه المنطقة كانت خارجة عن مسئولية كل قيادة فى فلسطين : فكانت سرية المناضلين خاضعة للواء الرابع فى رام الله . وكانت المدفعية تابعة لقيادة القوات المصرية ، وعجزت القيادة الانجليزية للجيش الأردنى عن فهم أهمية هذه المواقع بالنسبة لخريطة العمليات . كما أن القوات النظامية كانت ضعيفة فى جنوب القدس . ولم يكن فى وسع القائد أحمد عبد العزيز أن يوفر أية قوة لامداد هذه المواقع المهاجمة . وأخيراً فان تسليح المدافعين كان ضعيفا . ولذلك فان « كمية النيران » لم تكن تكفى لوقف الهجوم اليهودى ، ولم

يكن لدى العرب مدرعة واحدة ، فى الوقت الذى تمتع فيه اليهود بكمية نيران متفرقة . ولم يكن هناك مسئول عن تقوية المواقع هناك ، وتنصلت قيادة الجيش الأردنى من مسئوليتها فى هذا القطاع ، فى الوقت الذى كانت تعلم فيه أهميته ، وقرب المستعمرات اليهودية منه ، وبشكل يعمل على تهديده،ويعمل بالتالى على تهديد بقية الخطوط العربية .

أما فى قطاع القوات المصرية ، فقد تمكنت وحدات الجيش المصرى من الثبات فى جميع المواقع التى إحتلتها فى الحرب الأولى ، رغم محاولات اليهود المتكررة لزحزحتها عن أماكنها . وظلت الحرب سجالا بين الطرفين،وخاصة حول المستعمرات اليهودية الواقعة إلى الشمال من غزة ؛ وأبلى السلاح الجوى المصرى بلاءاً حسناً فى هذه المعارك ، بالاضافة إلى غاراته على تل أبيب ، والتى كان لها كبير الأثر فى تحطيم الروح المعنوية عند اليهود ، وبث الرعب فى قلوبهم . ولكن نجاح السلاح الجوى كان يستلزم زحف القوات البرية ، وكانت فترة إستئناف القتال قد قطعت كثيراً من خطوط المواصلات ، وغيرت إمكانيات العمليات فى فلسطين .

أما الجيش السورى فانه قد حافظ على مراكزه ، وزاد عليها باحتلال مستعمرة مشمار هايردن ، والتى كانت قريبة من الحدود السورية ، ورغم محاولات اليهود المتكررة إستعادتها ، فانهم قد فشلوا فى ذلك ، و لم يستلموها إلا مع اتفاقية الهدنة الدائمة فيما بعد .

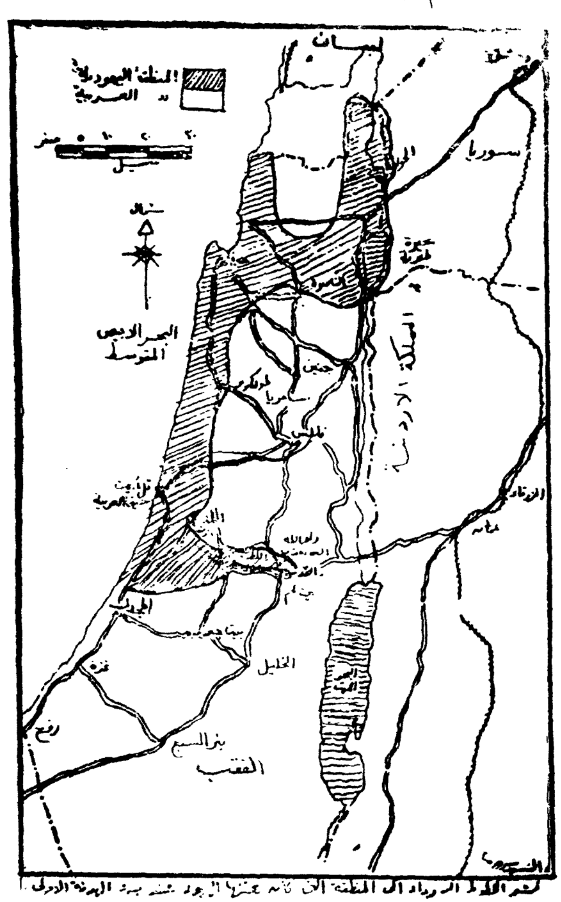
وأما الجيش العراقى فانه قد إستقر فى منطقة المثلث العربية ، بين جنين ونابلس وطولكرم ؛ ولكنه لم يحاول القيام بأى عمل لقطع طريق تل أبيب حيفا ، ولم يكن يبعد عنها إلا ببضعة كيلو مترات ؛ ولم يحاول إحتلال ناثانيا

على البحر المتوسط ، وكانت تدخل فى نطاق ضرب مدفعيته . هذا مع العلم بأن عدد القوات العراقية المرابطة فى فلسطين كان قد زاد زيادة كبيرة فى ذلك الوقت . ولكن الأوامر بالعمليات لم تكن قد صدرت اليهم بعد ؛ وكان جميع الضباط هناك يرددون «ماكو أوامر» .

وأما جيش الانقاذ فأنه كان يرابط بقيادة فوزى القاوقجى فى المنطقة الوسطى من الجليل . ومرتكز إلى مدينة الناصرة . وإستند اليهود إلى حيفا مع استئناف القتال لمهاجمة قوات القاوقجى . وكان اليهود متفوقين فى العدد والعدة ؛ وإستغلوا موقف الجيش العراقى وعدم تحركه أو مساعدته لجيش الانقاذ لكى يبدأوا عملياتهم فى هدوء وإطمئنان . رغم أن مواقع الجيش العراقى لم تبعد عن الناصرة بأكثر من عشر كيلو مترات . وزحف اليهود بمساندة المدفعية الثقيلة والدبابات على مواقع جيش الانقاذ فى ١٥ يوليو . وإستولوا على بعض القرى . ثم هاجموا الناصرة فى اليوم التالى . ولم يكن فى المدينة سوى فوج ضعيف تنقصه الأسلحة الثقيلة والدبابات ؛ ووجدت قوات جيش الانقاذ الصغيرة عدم جدوى المقاومة . فاستعدت للانسحاب بعد أن خسرت معظم مدرعاتها والكثير من جنودها ؛ فاضطر الأهالى إلى طلب التسليم . ولحقت الناصرة بأخواتها المدن العربية : حيفا ويافا واللد والرملة . وخضعت لليهود . وفشلت محاولات جيش الإنقاذ لاعادة الناصرة عربية كما كانت .

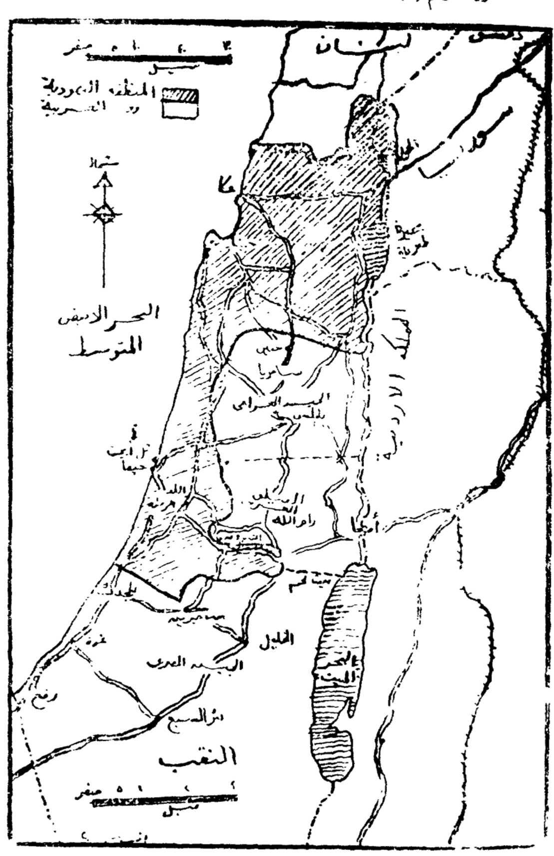
وإنتهت بذلك المرحلة الثانية للعمليات الحربية فى فلسطين ؛ وكانت كلها فى صالح اليهود . خاصة وأن مجلس الأمن قد قرر فرض الهدنة على القدس إبتداء من منتصف يوليو . وفرضها على بقية قطاعات فلسطين بعد ثلاثة أيام . وبدأت بذلك الهدنة الثانية ؛ كمرحلة جديدة من مراحل حرب فلسطين .

خريطة رقم (٤) :



فلسطين عند بدء الهدنة الأولى

خريطة رقم (٥) :



فلسطين عند بدء الهدنة الثانية

الفصل الثاني عشر

الهدنة الثانية ووقف القتال

كان لتدخل الأمم المتحدة لفرض الهدنة الثانية فى فلسطين أثراً كبيراً على الجانبين المتحاربين هناك . ومادامت القوات العربية قد صدعت للأوامر الصادرة اليها من حكوماتها ، وبقيت فى أماكنها دون حركة ، وفى الوقت الذى قام فيه اليهود بتحركات كبيرة فى فلسطين . وبالاستمرار فى تزويد أنفسهم بمعدات الحرب ، فان الهدنة الثانية كانت كذلك فى صالح اليهود وضد مصلحة العرب . ورغم أن العرب قد وقفوا موقفاً قانونياً فان اليهود لم يعترفوا بوجود مثل هذا القانون ، ولم يعترفوا بسلطة الأمم المتحدة الفعلية إلا داخل النطاق الذى يسمح لهم بانشاء دولتهم وتثبيت سلطتهم فى المنطقة . بل أنهم قد إستعملوا القوة والشدة وكل الوسائل الممكنة لفرض أنفسهم على الأمم المتحدة . وإن اعتداءاتهم على القدس ، وإغتيالهم للكونت برنادوت ، وهجومهم الكبير فى منطقة النقب ، ليدل على أنهم قد إستغلوا الهدنة أسوأ استغلال ، ولم يجدوا فى منظمة الدول من يوقفهم عند حدهم . وبذلك تكون الأمم المتحدة قد إنحازت فى حرب فلسطين إلى أحد الجانبين ، وتكون الجامعة العربية قد أثبتت فشلها فى الدفاع عن مصالح أبناء الاقليم .

(١) فرض الهدنة الثانية :

ما أن بدأ القتال ثانيا فى فلسطين حتى أسرع الكونت برنادوت وطار إلى نيويورك ، وطالب مجلس الأمن باتخاذ موقف حازم ، باصدار الأمر بوقف القتال وبتنفيذه ولو بالقوة إذا ما رفض الفريقان أو أحدهما ذلك . كما أنه

طالب بالأمر بتجريد القدس من السلاح ، وتجريد القدس من صفتها العسكرية وبارسال قوة من الحرس أو البوليس الدولى لحراسة المدينة المقدسة ؛ وطالب بفرض العقوبات على من يمتنع عن تنفيذ أوامر الأمم المتحدة . وكما نص على ذلك ميثاق هيئة الأمم .

ولقد إعترف الكونت برنادوت أمام مجلس الأمن بأن الهدنة قد أفادت اليهود . وحمل العرب مسئولية رفض هذه الهدنة .

وإستغلت بريطانيا هذا الموقف لاقناع مجلس الأمن بضرورة فرض الهدنة . وإدعت أنها تعطف على العرب عامة . وعلى الجيش العربى الاردنى خاصة . وذكر مندوبها أن الهدنة قد أنقذت ما كان فى أيدى الجيش العربى من مراكز هامة فى منطقة باب الواد واللطرون ؛ وإتخذ من مسألة اللد والرملة حجة لادعاء ضعف العرب عسكرياً أمام اليهود . وفى خلال هذا الشعور الاستعمارى بالتظاهر بالعطف على العرب ، ظهر العرب فى صورة لا يحسدون عليها . وكأنهم يحتاجون إلى قوة خارجية تساندهم . وتمنع عنهم إعتداءات اليهود . واستيلاء اليهود على المواقع العربية .

واقترح المندوب الامريكى فى مجلس الأمن فى ١٥ يوليو إعتبار الحالة فى فلسطين تهديداً للسلم . وطالب باصدار الأمر بالامتناع عن القيام بأى عمل عسكرى فيها . وبوقف النار فى موعد يقرره الوسيط . ولا يزيد على ثلاثة أيام من تاريخ صدور الأوامر . وباعتبار الامتناع عن تنفيذ الأمر قاضيا على المجلس باتخاذ الاجراءات التى ينص عليها ميثاق الامم المتحدة ، أى فرض العقوبات الاقتصادية والعسكرية ؛ وبدعوة الفريقين إلى التعاون مع الوسيط لحفظ السلام . وبالأمر بوقف القتال فى القدس فوراً . وأن يبذل الوسيط

جهوده لنزع الصفة العسكرية عنها ، وبتجريدها من السلاح ؛ وباصدار الأمر للوسيط بمراقبة الهدنة ، وتحرى حوادث خرقها ؛ وبأن يظل معمولا بها إلى أن يتوصل الجميع إلى تسوية للمشكلة الفلسطينية .

ولقد قبلت الدول العربية واسرائيل قرار مجلس الأمن . أما الدول العربية فقد قبلته لأنها كانت منقسمة على نفسها ، وتشعر بضعفها ، وتعجز عن الوصول إلى توفيق بين وجهات نظر ملوكها ورؤسائها ، وتعجز كذلك عن إصلاح الاخطاء العسكرية . ولاشك أن وجود جلوب باشا على رأس الجيش العربى الأردنى كان عاملا واضحا يدل على ضعف القوات العربية ، مادام هذا القائد يعمل ضد مصلحة العرب ، ولو بطريق غير مباشر . أما اليهود فقد كانوا يخشون من أن يؤدى إستمرار العمليات إلى أن يتمكن العرب من توحيد قياداتهم العسكرية ؛ كما أن وجود الهدنة واستمرارها كان يعطيهم فرصة للتزود بما يلزمهم من أسلحة وذخائر ومعدات . ولذلك فان اليهود قد قبلوا الهدنة كذلك . وكانت هذه الهدنة لا تمنعهم من العمل ، مادامو يحظون بتغطية سياسية ومادية من الدول المسيطرة على هيئة الامم ، والمسيطرة على مجلس الأمن نفسه .

وافقت اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية فى ١٧ يوليو على قرار مجلس الامن بوقف القتال ، ولكنها أبدت إستغرابها من موقف مجلس الأمن الذى إعتبر تدخل الدول العربية عسكرياً لسد الفراغ الناشيء عن تخلى بريطانيا عن الانتداب ، ووضع حد لأعمال العصابات الارهابية ضد السكان ، وإعادة الأمن إليهم — إعتبار ذلك اعتداءاً وتكديراً للسلام العالمى ، وخرقا للميثاق : «والحكومات العربية لاترى تعليلا لموقف مجلس الأمن إلا رغبة بعض الدول

الكبرى فى تمكين اليهود من فلسطين على حساب العرب والانسانية، تحقيقاً لمآربها الخاصة» . وإشتملت مذكرة اللجنة السياسية إلى مجلس الأمن على عرض شامل لمخالفات اليهود لشروط الهدنة السابقة وخطورتها . وذكرت أن الحكومات العربية كانت تلفت نظر مراقبي الامم المتحدة إليها . ومن دون جدوى . ثم إدعى المراقبون بأن هذه المخالفات قد وقعت فى الأيام الأولى ، وفى وقت لم يكن المراقبون الدوليون قد تسلموا فيه مراكزهم بعد . وأنه لا يمكن إعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه وقت إعلان الهدنة . وكان معنى ذلك أنه على الدول العربية أن تتحمل نتائج قصور الرقابة . ودون أن يطبق المثل على اليهود . ولذلك فان مثل هذه التجربة القاسية كانت تمنع الدول العربية من قبول تمديد الهدنة . ولا يمكن بعد ذلك إعتبار موقفها خروجاً على الميثاق وتكديراً للسلام العالمى . وطالبت اللجنة السياسية بضرورة معالجة شروط الهدنة للحالة بشكل يكفل منع تكرار ما وقع فى هدنة الأسابيع الأربعة . وفى مقدمتها وقف الهجرة التى كانت من أهم أسباب النزاع . والتى كان استمرارها يهدد بزيادة تفاقم الموقف . وخاصة فى الوقت الذى أدت فيه أعمال العصابات الصهيونية إلى تشريد ما يزيد على ثلاثمائة ألف عربى عن ديارهم . وطالبت اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية بضرورة إعادة هؤلاء المهاجرين العرب إلى أوطانهم . وتأمينهم على أرواحهم وأموالهم فى أثناء فترة الهدنة . وأعلنت الدول العربية موافقتها على قرار مجلس الامن بوقف القتال من جديد فى فلسطين . حتى لا تعتبر مسئولة عن تهديد السلم فى المنطقة . ولكنها أعلنت أن وقف القتال «لن يعيد السلم الحقيقى إلى تلك الربوع . بل ستظل النفوس قلقة والشعوب متحفزة مهما طال الزمن إلى أن يوجد الحل العادل لقضية فلسطين» .

وأذاعت اللجنة السياسية بياناً على الامة العربية بشأن إضطرارها إلى قبول الهدنة :

«إن الحكومات العربية التى تعتبر تحرير فلسطين قضية قومية تقتضى كل التضحيات لا تهيب فى سبيلها المصاعب التى يفرضها عليها ويكبدها أياها أى ظالم ، ولكن الحكومات العربية — باعتبارها هيئة إقليمية عليا أن تشترك فى حفظ السلم العالمى — رأت وقف القتال مرة أخرى . وإن اللجنة لتدرك وهى تتخذ هذا القرار ما فيه من مرارة وألم ، ومن إحتمال وصبر . ولكنها واثقة بأن ذلك لن ينال من عزمها الأكيد وإيمانها العظيم بالنصر النهائى . وستظل الجيوش العربية مرابطة فى مراكزها داخل الحـــدود الفلسطينية ، حاضرة لاستئناف عملها ، كلما دعت الضرورة إلى ذلك ، إلى أن تتحقق أهدافها التى دخلت فلسطين من أجلها» (١) .

وحدد الكونت برنادوت وهو فى نيويورك يوم ١٧ يوليو موعدا لوقف النار فى القدس ، ويوم ١٩ يوليو موعدا لوقف النار فى بقية أنحاء فلسطين .

وإذا كان كل من العرب واليهود قد وافقوا على قبول الهدنة فان إبتهاج اليهود بها كان واضحا ، فى الوقت الذى أجبر فيه العرب عليها ؛ كما أن احترام اليهود لها كا أقل بكثير من احترام العرب . وسيستغلها اليهود أسوأ إستغلال للقيام بهجمات وإعتداءات على العرب ، وفى كل مكان .

(٢) اعداءات اليهود :

كان أول إعتداء يقوم به اليهود فى منطقة القدس ، وشنوه بقوات كبيرة

---

(١) أكرم زعيتر ، القضية الفلسطينية ، القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٥٥ ، ص ٢٣١ .

على ميمنة القوات العربية فى هذه المدينة . وكانوا يحاولون إتخاذه أساساً لإعادة إحتلالهم لمناطق معينة فى القدس القديمة — وهى الحى اليهودى — لكى يصلوا منه إلى الحى العربى . وبعد أربع وعشرين ساعة من قرار وقف اطلاق النار فى القدس ، أى فى ١٨ يوليو ؛ بدأ الهجوم اليهودى بضرب المدفعية على كل القطاع الممتد من الشيخ جراح حتى باب العمود ، وركزوا هذا الهجوم على منطقة ماندلبوم التى كان العرب قد طهروها من اليهود ، ثم حاول مشاة اليهود التقدم ، ولكن العرب كبدوهم خسائر فادحة ، وإضطروهم إلى التراجع .

وكان معنى هذا أن اليهود يقومون بعمليات حربية رغم الهدنة المعلنة ، وأنهم يهدفون الاستيلاء على الأماكن المقدسة . ويهاجمون المواقع العربية ؛ ويضربون المساجد والكنائس بالقنابل . رغم نظر الأمم المتحدة ومجلس الأمن لها على أنها أساس وقف إطلاق النار . ونزع السلاح فى القدس بأكملها . ولذلك فان أحمد حلمى باشا . الحاكم العسكرى للقدس . قد وجه نداءاً إلى العالمين العربى والاسلامى ، وشرح تهديد الغزو الصهيونى المدمر لمدينة القدس . وأظهر الخطر المحدق بالوطن العربى بأكمله . وشرح أن إعتداءات اليهود على أماكن العبادة قد إشتملت على وحشية راح ضحيتها الكثير من النساء والاطفال والشيوخ والرهبان ؛ وأن ضرب المدفعية كان ثقيلا ، وساندته راجمات الألغام. وشرح أن بعض القنابل قد سقط على سطح المسجد الأقصى . وبعضها على بناية الصخرة . وعلى قبة المعراج وعلى مسجد عمر بن الخطاب . وعلى كنيسة القبر المقدس «كنيسة القيامة» . وعلى الدير المحيط بها . كما سقطت قنابل أخرى على بطريركية الأرمن الأردثوذكس . وفى دير الأرمن الكاثوليك ؛ وعلى المستشفى النمساوى . ودير القديسة حنا وعلى بطريركية اللاتين الفرنسيسكان . ولكن هذا النداء كان مجرد صيحة لم تجد لها صدى عندالعرب

الذين كانت دعايات حكوماتهم تجعلهم يخطئون فى تقدير موقف وقوة اليهود . وفى تقدير مدى صلاحية حكوماتهم لمواجهة الاعتداء اليهودى .

وبدأت فى ذلك الوقت عملية تخطيط الحدود بين المواقع العربية والمواقع اليهودية فى القدس . وقامت قيادة الجيش الأردنى بسحب بعض وحدات الجيش العربى الموجودة فى جنوب القدس إلى عمان . ودون أن تستمع إلى نداءات القائد أحمد عبد العزيز . الذى كان فى أشد الحاجة اليها هناك . وكأن عمان كانت مهددة فى ذلك الوقت أكثر من الخليل وبيت لحم ! ! .

وزار الأمير عبد الآله القدس فى ٢٨ يوليو زيارة رسمية للاستطلاع ؛ وكان يرتدى ملابس «مشير» عراقى . وكانت الاهالى تصرخ فى وجهه مطالبة إياه بالنجدة وبالعمل على وقف بغيان اليهود . خاصة وأن الجيش العراقى لم يكن قد تحرك بعد . وكان فى وسعه أن يقوم بأى شىء . ولقد وعد الأمير عبد الآله بالكثير . وحتى فى قطاع القدس . ولكن شيئا من ذلك لم ينفذ . وربما عجز الأمير عبد الآله عن الوقوف فى وجه أطماع عمه الملك عبد الله فى عمان بشأن القدس . أو يكون قد إتفق معه سلفا على ضرورة الاحتفاظ بالاوضاع كما هى . حتى تستفيد منها الأسرة الهاشمية بأكملها ، وحتى بالاتفاق مع اليهود . والمهم هو أن هذه الزيارة قد تلتها بعد ذلك زيارة وفد برلمانى عراقى لفلسطين . وأن أعضاء هذا الوفد قد إقتنعوا بضرورة إمداد القوات العراقية للقوات الاردنية فى قطاع القدس ، وفى شمال هذه المدينة بوجه خاص . ولكن شيئا لم يحدث بعد هذه الزيارات لتقوية المعسكر العربى ؛ بل أن الغريب هو أن اليهود قد قاموا بالاستيلاء على ثلاث قرى عربية هى : عين غزال وأجزم وجبع فى منطقة المثلث التى كان يحتلها الجيش العراقى ، ولم يتحرك هذا الجيش . وأثبت مراقبوا الهدنة أن هذه العملية كانت

إعتداءاً واضحاً على المدنة ، وأنها قد تمت فى شكل أخرج جميع السكان العرب من هذه القرى ؛ ثم قلعت المدفعية اليهودية بنسفها من أساسها ، ولم تتدخل الأمم المتحدة ، ولم يتحرك الجيش العراقى ، وكان من حق العرب أن يتساءلوا حينئذ عن وعود الأمير عبد الآله ، ووعود الوفد البرلمانى العراقى . ويشعروا بأن موقف الحكومة العراقية من الناحية العملية يختلف تماماً عن وعودها السياسية المطمئنة ، والتى كانت تخدم المصالح الفعلية لليهود ، أوعلى الأقل تغطى اعتداءاتهم ، وتخدر الشعب .

ووافقت الحكومة الأردنية على تجريد القدس من السلاح ، ومنذ أول أغسطس سنة ١٩٤٨ ؛ وكان هذا الأمر كذلك يخدم مصالح اليهود ، وتم فى الوقت الذى رفض فيه اليهود الموافقة على نزع سلاحهم فى القدس . وإدعت السلطات الاسرائيلية فى القدس فى ٣ أغسطس أنها قد إتصلت بشرتوك،وزير الخارجية ، وأنه ذكر أن استعداد اليهود لبحث أى خطة بشأن القدس لايستبعد إمكانية إشتمالها على تجريد القدس من السلاح ؛ ولكنه لم يذهب إلى حد القول بأن حكومته توافق من حيث المبدأ على تجريد القدس من السلاح . وعلى هذا الأساس رفضت السلطات الاسرائيلية فى القدس التباحث مع الوسيط الدولى فى مسألة تجريد القدس من السلاح ، ووعدت بعرض ما يقدمه من اقتراحات لحكومة تل أبيب ، وذلك بعد يومين من موافقة حكومة عمان على نزع سلاح العرب فى القدس العربية .

ولاشك أن حكومة عمان كانت تعمل فى نطاق يبعد كل البعدعن مواجهة خطر اليهود على القدس وعلى فلسطين ؛ بل أنها كانت تعمل من أجل نفسها كحكومة ، وبغض النظر عما قد تتمكن إسرائيل من الوصول إليه . وإذا كان هدف اليهود هو فلسطين ، فان هدف حكومة عمان كان هو امتداد

سلطتها بأى شىء تخرج به من المعركة ؛ حتى وإن كان ذلك على حساب إقتسام الاقليم ، أو حتى التفاهم مع اليهود . وعن طريق تخدير الرأى العام العربى ، إنتظاراً لاتمام العملية . ولقد شكلت الحكومة الأردنية فى ذلك الوقت وزارة للدفاع ، وإعتقد العرب أنها ستكبت جماح جلوب باشا . ولكن شيئاً من ذلك لم يحدث ، إذ أن الوزير ، ورئيس الدولة نفسها ، كان يصغى إلى جلوب باشا . وإلى الوزير المفوض البريطانى . وذهبت آمال الضباط العرب هباءاً حين إستدعاهم الملك فى عمان ، وأوصاهم بالاحتفاظ بالضبط والربط . أى احترام القيادة ، وكانت بريطانية . ولاشك أن اليهود كانوا يقدرون الموقف على حقيقته ، إذ أنهم قد إستعدوا للقيام بعمليات جديدة فى منطقة القدس ولوضع العرب أمام الأمر الواقع .

وبدأ اليهود الاستعداد للهجوم الجديد بتغيير قائدهم فى منطقة القدس فى الأيام الأخيرة من شهر يوليو . وعينوا الكولونيل موشى ديان قائداً لهذا القطاع . وكان من الرجال العسكريين النشطين الذين قاموا بدور كبير فى تدريب الفدائيين اليهود . وشارك مع القوات البريطانية فى أثناء الحرب العالمية الثانية فى عملية الهجوم على قوات فيشى فى سوريا . وكان إختيار موشى ديان لقطاع القدس يدل على التفات اليهود لهذا القطاع . ومحاولتهم توجيه ضربة قوية للعرب فيه . ولاشك أن إستعدادات اليهود فى هذا القطاع قد زادت ، وخاصة فى المدفعية ، كما سيظهر ذلك فيما بعد .

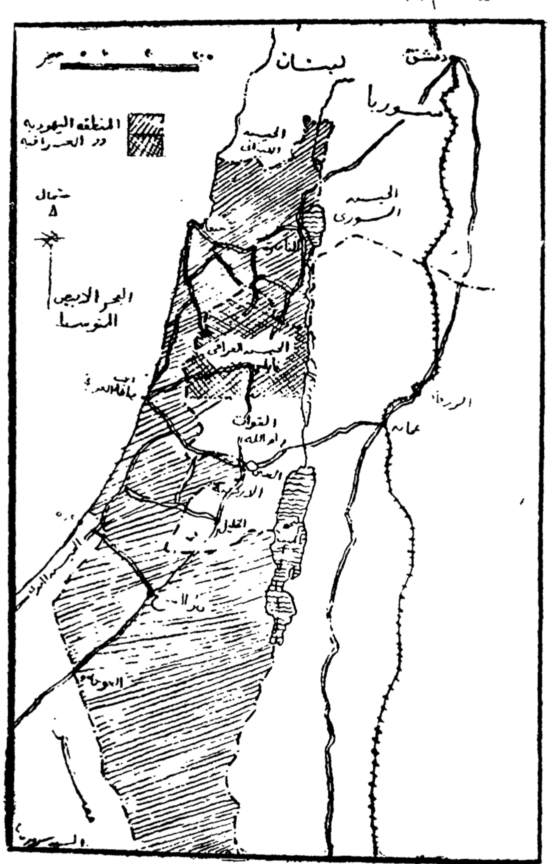
وزار الكونت برنادوت القدس فى أوائل أغسطس . وعقد إجتماعاً عسكرياً حضره جلوب ، وشرح فيه مجهوداته لاجبار اليهود على إحترام الهدنة . وأنه قد ذكر لشرتوك أن من مصلحة إسرائيل إنهاء حالة التوتر «لاسيما وأن

الدولة اليهودية قد تحققت» . وكان معنى ذلك شعور العرب بأن الوسيط قد أخذ يعمل بين دولتين . عربية من ناحية وإسرائيلية من ناحية أخرى.وحاول برنادوت . رغم إحتلال اليهود لبعض القرى العربية ، أن يعيد توصيل المياه إلى القدس الجديدة . وكان ذلك فى مصلحة اليهود ؛ وتسبب فى قيام بعض أفراد من الفدائيين العرب بعملية نسف محطة مياه اللطرون . حتى يحرموا اليهود من المياه . وكان التوتر يسود الجو . وكان العرب يشعرون بضغط الوسيط عليهم . وموافقة جلوب على كل طلباته . وإستعداد اليهود للهجوم .

وكانت نوايا اليهود لاحتلال القدس ووضع العرب أمام الأمر الواقع واضحة للعرب . وخاصة من الرسائل المتبادلة بين السلطات الاسرائيلية فى القدس وسلطات تل أبيب . والتى كان من السهل على العرب التقاطها بأجهزتهم اللاسلكية . وكان توحيد عمل العصابات اليهودية داخل القدس يعنى الاستعداد للمعركة ؛ وكذلك كانت حشود اليهود أمام أبواب المدينة المقدسة . وإعتداءات اليهود المتكررة على الهدنة . وكان قائد القوات العربية عبد الله التل . قد طالب فى ذلك الوقت بسد حاجته إلى المدفعية وتزويده بلواء من المشاة . لكى يتمكن من الدفاع عن المدينة القديمة . ويمنع بذلك خطر اليهود عنها ؛ ولكن أحداً لم يستجب إليه .

قام اليهود بالهجوم فى يوم ١٦ أغسطس . وفى وقت زيارة جلوب باشا للندن . بدعوى بذله المساعى لامداد الجيش الأردنى بما يلزمه من أسلحة ومعدات . وبدأ هجوم اليهود على المدينة القديمة بضرب المدفعية الثقيلةوقنابل الهاون ، ودون أكتراث بالهدنة أو بوجود المراقبين الدوليين فى المراكز الأمامية . وكان العرب مستعدين لمثل هذا الهجوم . وتعاون فى الرد عليه

خريطة رقم (٦) :



منطقة الجيش العراقى فى فلسطين

مدفعية الكتيبة السادسة فى القدس ، والكتيبة الثالثة فى شمالها ، مع القوات المصرية الخفيفة الموجودة فى جنوب القدس . وحين تقدم مشاة اليهود وجدوا أمامهم أبطالا لا يتزحزحون عن مواقعهم . فاضطروا إلى الارتداد خاسرين الكثير منهم . وكانت هذه هى المرحلة الأولى فى المعركة . وهدف اليهود من ورائها التمويه على العرب . والتمويه على العملية الثانية الكبيرة . والتى كانت موجهة ضد الميسرة . وضد طريق القدس أريحا . كانت تهدف عزل منطقة القدس بأكملها عن شرق الأردن .

وبدأ المرحلة الثانية . وهى العملية الأساسية . بضرب ميسرة الأردنيين بالمدافع . وفى كل المنطقة الممتدة من النبى داود حتى صور باهر . وحتى مواقع القوات المصرية الخفيفة فى جنوب القدس . وكان الهجوم شديداً . وظهر أن هدف اليهود خطيراً . ويهدف إحتلال جبل المكبر والنزول منه إلى طريق عمان . وكان يعسكر على جبل المكبر مجموعات من القوات المصرية فى الجهة الجنوبية . فى الوقت الذى كانت تحتل فيه بعض القوات الاردنية الجهة الشمالية لهذا الجبل ، وكانت القوات الفلسطينية تحتل الجهة الشرقية منه . ولكن هجوم اليهود على هذا الجبل أدى إلى تعاون تام بين الوحدات المقاتلة فى أرض المعركة ودون أن تصلها أى أوامر بالقيام بمثل هذا التعاون من قياداتها المحترمة . لقد كان ضرب المدفعية اليهودية من الشدة بحيث أنه تسبب فى تقهقر كل القوات الأردنية والمصرية والفلسطينية عن هذا الجبل . واحتلال اليهود لجميع مواقعهم واحتلالهم كذلك دار الحكومة التى أصبحت مقراً للصليب الأحمر ، واحتلالهم مبانى الكلية العربية . وإنتقل عبد الله التل إلى المشارف الجنوبية للمدينة ، ورتب بعض وحدات كتيبته مع بعض وحدات الجهاد المقدس ، كما أسرع أحمد عبد العزيز إلى مواقعه الشمالية ، ومع عدد من رجال قواته

الخفيفة وبعض فصائل الفدائيين ، واستعد المتطوعون الفلسطينيون للمشاركة فى الهجوم المضاد . وإشتد ضرب المدفعية الأردنية والمدفعية المصرية فى نفس الوقت على مواقع اليهود على جبل المكبر ، وكان ضرباً مسدداً وله فاعلية كبيرة ؛ ففقد مشاة اليهود السيطرة على أعصابهم ، وأخذوا فى الالتجاء إلى المبانى الموجودة. ثم هجم الجنودالعرب : وكان الالتحام شديداً ، وجاء من كل جانب . وأخذ العرب كثيراً من الاسرى . فى الوقت الذى أسرع فيه الكثير من اليهود بالفرار . وفى حالة ذعر واضحة . وكان تعاون القوات الأردنية ومع القوات المصرية ومع المناضلين هو السبب الأساسى فى نجاح هذا الهجوم العربى ؛ وجاءت جرأة العرب فى عملياتهم عاملا ثانيا يكتب لها النصر . وكانت خسائر اليهود تزيد كثيراً عن خسائر العرب . وكانت المعركة درساً قاسياً لليهود . ولقائدهم الجديد فى القدس ، موشى ديان . الذى سيعرف منذ ذلك الوقت خطورة التعاون بين الوحدات العربية المواجهة له على خططه. وتم بهذه المعركة إفساد خطة اليهود للاستيلاء على الطرق الموصلة بين القدس وعمان . وفشلت عملية زيادة الضغط على القدس القديمة . وبقى جبل المكبر فى أيدى العرب .

وظهر من هذه العمليات ضرورة تدعيم القوات العربية حول القدس . وكان فى وسع القوات العراقية أن تقوم بدور فى هذه العملية ؛ وزار اللواء مصطفى راغب — قائد القوات العراقية فى فلسطين — المنطقة ، وشعر باحتياجاتها . وأوصى بتدعيم الوحدات المقاتلة فيها . ثم إنتشرت الأخبار عن قرب توحيد قيادتى الأردنيين والعراقيين فى فلسطين ، وتسليمها لمصطفى راغب باشا ، أى أخضاع جلوب للقيادة العراقية . ولكن سرعان ما قدم مصطفى راغب إستقالته ، وظهر أن السلطات فى عمان وفى بغداد لا تنوى القيام بأى

عمل فى فلسطين . وكانت إستقالة تاريخية أورد فيها إتهامات واضحة ، وذكر فيها أنه لم يأت إلى فلسطين ليأخذ راتباً أو رتبة . بل جاء ليجاهد فى سبيل الله. وينقذ أو يشترك فى إنقاذ المقدسات التى حماها المسلمون أجيالا طويلة ؛ أنه يخالف بذلك السياسة التى رسمت لتقييد الجيشين الهاشميين . تلك السياسة التى غررت بالعرب وعملت على إذلالهم . وكان جلوب قد رفض الخضوع لأوامر مصطفى راغب . هذا من ناحية . كما أن الملك عبد الله كان قد خشى من تدخل الوحدات العراقية فى القطاع الأساسى والرئيسى فى فلسطين . وهو قطاع القدس . وخشى الوصى على العرش فى بغداد من عدم رضاء عمه الجالس على العرش فى عمان عليه . وخشى الإثنان من عدم رضاء حكومة لندن عليهما . هذا من ناحية أخرى . وظهر أن مصطفى راغب كان يحاول أن يمحى نقطة سوداء فى تاريخه . وهى رئاسته للمجلس العسكرى الذى حاكم رجال ثورة رشيد عالى الكيلانى فى سنة ١٩٤١ وحكم عليهم بالاعدام . فوضعته السلطات الرسمية أمام الأمر الواقع . حتى يظهر عجزه عن القيام بأى شيء ؛ ثم أفادت من استقالته لكى تسحبه من فلسطين . وتعفيه من الخدمة . ثم تنشر بعد ذلك الاشاعات عن إتصاله باليهود ومحاولته الاتفاق معهم .وخسر العرب من كل ذلك ، ولم يتحرك جنود العراق فى الوقت الذى إستمر فيه اليهود فى عملياتهم .

ولقد أدت معركة جبل المكبر إلى زيادة التعاون بين الوحدات العربية — الأردنية والمصرية — فى جنوب القدس . وزادت اللقاءات بين الضباط هناك مع إجتماعات مراقبى لجنة الهدنة . وكان عبد الله يحضر هذه الاجتماعات . ويحضرها من الجانب العربى القائد أحمد عبد العزيز والصاغ حسين فهمى واليوزباشى صلاح سالم ، كما كان يحضرها موشى ديان . وكان هناك

اليوزباشى كمال الدين حسين ، ومعروف الحضرى والملازم خالد فوزى ، الذين كانوا يدعون الاتصال مع الأردنيين ؛ وعاشوا جميعا نفس المعركة ، وشعروا جميعا بما يهدد العرب فى أغلى إقليم من أقاليمهم . وشهدت هذه المرحلة مقتل أحمد عبد العزيز الذى كان صدمة للقوات العربية فى ذلك الوقت . وبعد إحدى إجتماعات لجنة الهدنة . أسرع أحمد عبد العزيز بالعودة إلى مقر قيادته فى بيت لحم . ثم واصل السفر بعد ذلك صوب القيادة المصرية فى المجدل . ولكن أحد الحراس أطلق على سيارة الجيب التى كان يركبها النار ، وبدعوى إشتباهه فيها . وكانت تمر أمام مواقع الوحدات المصرية الموجودة فى ذلك الوقت فى الفالوجا . وخسرت حرب فلسطين قائداً كبيراً . وفى وقت كانت فى أشد الحاجة إليه . وإستلم القيادة بعده فى هذا القطاع أحمد سيف اليزل خليفه . وكانت خسارة العرب أن هذا القائد قتل بأيدى عربية .

(٣) مشروع برنادوت واغتيال الوسيط الدولى :—

كان تحيز الكونت برنادوت واضحاً إلى جانب اليهود . وضد العرب . وظهر فى فرض الهدنة الثانية . وظهر كذلك فى محاولة إخراج الجيش العربى من مراكزه التى يحتلها فى النبى داود والثورى . ورغم ذلك فان اليهود كانوا غير راضين عن عمل الوسيط الدولى . وأخذوا يشنون الهجوم عليه فى صحفهم وفى إذاعاتهم . ويتهمونه بالوقوف فى وجه إنشاء إسرائيل . واتهمه اليهود بأنه يحابى العرب فى طلب وقف الهجرة . وفى مسألة إنشاء حكومة إتحادية فى فلسطين . وفى منح الدول العربية ممراً داخل الأراضى الاسرائيلية ، وفى إعادة اللاجئين العرب إلى أراضيهم .

وإذا كان النقاد السياسيين يصفون العرب فى ذلك الوقت بأنهم كانوا

«متطرفين» فى مطالبهم ، ولا يترحزحون عنها . وخاصة فى شأن مستقبل فلسطين . فلاشك أن هذا الوصف كان ينطبق على اليهود أكثر من إنطباقه على العرب . حتى وإن كان اليهود يظهرون بعض المرونة . وعلى مراحل . حتى يحصلوا على أجزاء معينة من مطالبهم . ودون أن ينصرفوا عن الهدف الرئيسى ، وهو إنشاء الدولة اليهودية وفى أكبر مساحة ممكنة من فلسطين .

وإذا كان بعض المراقبين السياسيين يصفون العرب بأنهم قد إتخذوا من القتل وسيلة للقضاء على بعض الشخصيات المعارضة لهم ، فلاشك أن مثل هذا الاتجاه اليمينى المتطرف كان موجوداً لدى عصابات اليهود . وأنهم قد إستخدموه ضد البريطانيين . وعملوا على إستخدامه ضد الكونت برنادوت رغم كونه وسيطاً وممثلا للامم المتحدة . وقد دلت عملية إغتيال الكونت برنادوت على تهور من جانب اليهود ، وثقة فى تغطية الرأى العام العالمى لهذه الجريمة . والتى تدل على إمتهان لكل القيم . وإسهزاء بكل القوانين ، وبكل سلطة للأمم المتحدة . ولاشك أن معرفة اليهود بمشروع الكونت برنادوت كانت هى السبب الرئيسى فى إغتياله ، ولكى يتخذ منها ذريعة فى إظهار مطالبهم بدرجة واضحة من القوة . وكأنها قد أصبحت من الحقوق .

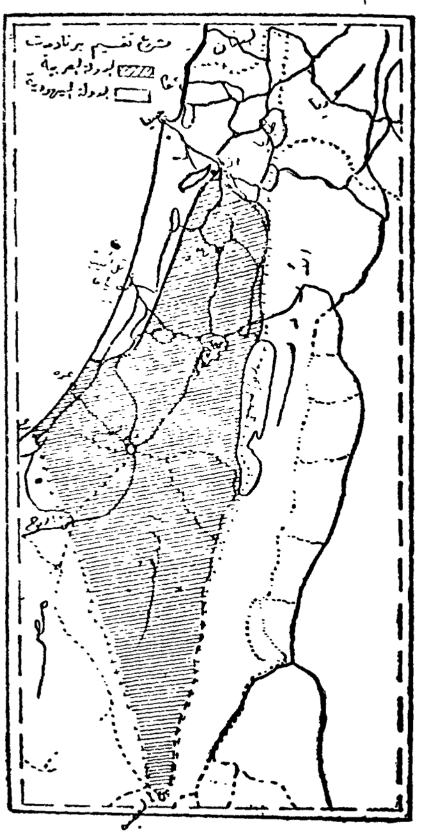
وأفادت السلطات الاسرائيلية من موقف العصابات الصهيونية ، وعلى أساس أنها لا تخضع لها ولسلطتها كل الخضوع ، مادامت لم تصل إلى تحقيق أمانيها ، وأفادت منها فى إرتكاب هذه الجريمة . ولاشك كذلك فى تواطؤ سلطات تل أبيب مع عصابات الصهيونيين ، مادامت هذه العملية كانت فى صالح اسرائيل . ورغم أنف الأمم المتحدة . وعلى حساب وسيطهافى فلسطين.

وكان برنادوت يقوم باحدى جولاته العادية فى القدس ، ومر منها إلى الأحياء اليهودية . وفى إحدى الشوارع إعترض طريق سيارته بعض اليهود

المسلحين وأطلقوا النار عليه ، وعلى مساعده الذى كان بجواره . وفى بضع لحظات فر القتلة ، وعجز الجنرال رايلى . والذى كان فى السيارة الثانية ، عن مطاردتهم . ولقد أسف العرب لمقتل برنادوت . إذ أنهم كانوا يحترمون القيم ويحترمون القانون ؛ أما اليهود فانهم قد تظاهروا بالأسف لما حدث . ووعدت سلطات تل أبيب بالقبض على الجناة . وموهت على الرأى العام . وأخذت فى التحقيق . ولمدة أيام . ولكى تدعى عجزها بعد ذلك . وبعد أن تبرد دماء القتيل . وإكتفت دول الغرب باعلان أسفها لما حدث . ودفع تعويض لأرملة الفقيد .

ولم يكن الكونت برنادوت قد تمكن من نشر مشروعه الخاص بفلسطين قبل إغتياله ؛ وأتم هذه العملية الدكتور بانش بعد ذلك فى ٢١ سبتمبر ؛وظهر أن هذا المشروع كان يشتمل على إقتراحات تعطى لليهود أكثر مما اعطتهم مقترحات برنادوت الأولى . وبدأت بالاعراب عن إخفاقه نظراً لخطورة الحالة فى فلسطين . وطالب الأمم المتحدة بالقيام بعمل سريع وحازم لفرض التسوية التى تراها على الجانبين . وذكر أنه على العالم العربى أن يعترف بأنه قدأصبحت فى فلسطين دولة يهودية ذات سيادة تدعى إسرائيل . ولا مجال للزعم بأنها لن تعمر طويلا . ويجب أن تحدد هذه الدولة بما نص عليه مشروع التقسيم فى ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٤٧ . على أن يضم النقب إلى الأراضى العربية . وتخرج اللد والرملة من الدولة اليهودية . وتضم الجليل إلى الدولة اليهودية . وإستندالكونت برنادوت إلى العلاقات الإقتصادية والتاريخية والجغرافية والسياسية القائمة بين المنطقة العربية فى فلسطين وبين شرق الاردن . لكى يوصى بضم هذه المنطقة العربية إلى شرق الاردن ؛ وأوصى باعلان حيفا ميناءاً حراً . على أن يعطى للدول العربية ذات الشأن منفذا إلى البحر . وعلى أن تتعهد الدول العربيةبضمان

خريطة رقم (٧) :



مشروع برنادوت لتقسيم فلسطين

استمرار تدفق البترول العربى فيه ؛ ويعلن مطار اللد مطارا حرا ، ويعطى للدول العربية ذات الشأن منفذاً إليه . وأوصى الكونت برنادوت بوضع القدس تحت إشراف هيئة الأمم المتحدة ، وأن تؤكد الأمم المتحدة حق الذين شردوا من ديارهم بسبب الإرهاب فى العودة إلى أراضيهم وممتلكاتهم . وبضرورة دفع تعويض عن الممتلكات لمن لا يرغب فى العودة إلى دياره . وطالب بتعيين مجلس فنى من جانب الأمم المتحدة لتعيين الحدود أولا ، ثم العمل بعد ذلك على توثيق العلاقات بين الدولة اليهودية وبين العرب .

وكانت مقترحات الكونت برنادوت تشتمل كذلك على ضرورة سحب معظم القوات العربية واليهودية من ميادين القتال ، وعدم الاحتفاظ إلا بحرس للحدود . كما كانت تشتمل على ضرورة الوصول إلى تسريح جيوش الفريقين والوصول إلى عملية نزع السلاح بالتدريج ؛ وأوصى بوضع بضعة آلاف من رجال الأمم المتحدة فى المناطق الحرام بين الطرفين ، وأن يجرى كذلك تبادل السكان فى المناطق الضرورية بين الفريقين ، وأن يبقى الطريق العام للقدس مفتوحا للمواصلات اليهودية مقابل تسليم مدينة اللد للعرب .

وكانت مقترحات الكونت برنادوت تهدف إنتزاع القدس من العرب وجعلها دولية ، كما أنها كانت تهدف ترك كل الجليل لليهود ، وبشكل يجعل منهم شوكة فى جانب سوريا وفى المنطقة الشمالية من شرق الأردن .

ولقد رفض العرب مقترحات الكونت برنادوت ، وعلى أساس أنها تقيم دولة يهودية فى قلب العالم العربى ، وعلى أساس أنها تنتزع القدس من أيديهم . أما إسرائيل فانها أعلنت أمام الأمم المتحدة رفضها لهذا المشروع ، وعلى أساس عدم قبولها إقتطاع النقب من حدودها ؛ وإدعت أن اليهود هم الشعب الوحيد

الذى يمكنه أن يحيى فى صحراء النقب ، ويحولها إلى جنة ، كما فعلوا فى فلسطين ! ! . ورفضت إسرائيل أمر إخضاع مائة الف يهودى فى القدس لسلطة الأمم المتحدة.

وعلى هذا الأساس دفع الكونت برنادوت حياته ثمنا لهذه التسوية ، التى رفضها الجانبان .

والواقع أن إسرائيل كانت تعتمد على مبدأ إستغلال التكتيك مرحلياً لتحقيق كل مطالبها ، وللسيطرة على منطقة الجليل عسكرياً ، وعلى مراحل ، ودون تدخل من الأمم المتحدة ، ودون أن تدفع النقب ثمنا لذلك ، مادام الجيش العراقى لا يتحرك فى منطقة المثلث ، جنين — نابلس — طولكوم ، ومادامت الدول العربية قد عجزت عن وضع خطة عملية لوقف إعتداء اليهود ، وقصرت عملياتها فى الميدان السياسى .

(٤) حكومة عموم فلسطين :

فى الوقت الذى قامت فيه القوات الاسرائيلية بفرض نفسها على العرب رغم الهدنة ، وغطت على عمليات العصابات الصهيونية ، قصرت جامعة الدول العربية نشاطها على المجال السياسى ، وفى تناقض وتضارب واضح بين مصالح الملوك والرؤساء العرب .

وحاولت جامعة الدول العربية أن تظهر إلى الوجود كياناً سياسياً لفلسطين العربية ، وكأنها قد حاولت بذلك موازنة الأهالى العرب بالسلطة الفعلية التى أنشأها اليهود فى تل أبيب . وكانت إجتماعات جامعة الدول العربية ولجنتها السياسية مستمرة فى خلال الأسبوع الثانى من شهر سبتمبر سنة ١٩٤٨ ، وظهر منها أن القرارات العسكرية لم تحتل المكان الذى كان يتوقعه لها المخلصون لمصالح العرب . ولاشك أن موقف حكومة شرقى الأردن ، ومصالحها فى

فلسطين . كانت هى السبب الرئيسى فى فشل العرب فى وضع خطة عسكرية موحدة هناك ؛ ولذلك فان الجامعة العربية قد حصرت نشاطها ومقرراتها داخل النطاق السياسى .

وكان جلوب باشا لا يتراجع عن وصف ضعف القوات العربيةعن تغيير خريطة العمليات فى فلسطين ، وكأنه كان يرى من وراء ذلك إلى ضرورة قبول العرب الأمر الواقع ، وقبولهم للتقسيم . حتى وإن كان ذلك على أساس المناطق التى تمكنت القوات اليهودية من إحتلالها ،والمناطق التى تركوهاللعرب. وأسفرت إجتماعات الجامعة العربية عن تشكيل حكومة عربية لتمثيل عرب فلسطين ، لتكون رمزاً لكفاح بقايا هذا الشعب فى سبيل البقاء ، ولانقاذ البلاد من خطر اليهود . ولاشك أن وصول الجامعة العربية إلى هذا القرار كان يعنى أولا محاولة إظهار تشكيل سياسى عربى يقف فى وجه دولة إسرائيل ، وكان يعنى ثانيا وصول العرب إلى نصف حل مع الملك عبد الله بشأن أطماعه الواضحة فى فلسطين . ولكن . هل كان فى وسع الملك عبد الله أن يسمح بإمتداد سلطة عطوفة أحمد حلمى باشا من غزة إلى كل المناطق العربية فى فلسطين ؟ لاشك أن الملك عبد الله قد رأى فى حكومة عموم فلسطين حكومة فى ظل الجامعة العربية ، ونشأت فى القطاع المصرى فى فلسطين ، وأنها تحد من سلطته هناك ، ويظهر ذلك من تعينه أحد الأردنين حاكما عاما على المناطق العربية فى الضفة الغربية ، وفى العمل على عقد مؤتمر أريحا ، الذى مهد به لضم الضفة الغربية للضفة الشرقية ، وتحويل مملكته من شرقى الأردن إلى المملكة الأردنية الهاشمية بضفتيها الشرقية والغربية .

وكان على حكومة عموم فلسطين أن تتحدث باسم عرب ذلك الاقليم فى الوقت الذى تعرف فيه بعدم إعتراف سلطات عمان بها ، ورفضها التعاون

معها ، وفى الوقت الذى كانت فيه حكومة الملك عبد الله تتفاوض سراً مع السلطات الاسرائيلية فى باريس ، عن طريق الياهوساسون ، وذلك للوصول إلى إتفاق مبدئى بعدم تحرك الوحدات المحاربة الأردنية والاسرائيلية ، فى فلسطين. وإنتهز الملك عبد الله تعيين أحمد حلمى باشا على رأس حكومة عموم فلسطين ، لكى يعين عبد الله التل ، قائد منطقة القدس العربية ، بدلا عنه فى منصب الحاكم العسكرى للقدس ، ويعطيه إختصاصات مدنية ، ويبعده عن الوحدات المقاتلة ، ويمهد بذلك الطريق للتفرس فى وحدات الجهاد المقدس ، وكانت من المتطوعين والفدائيين العرب ، ويعمل على نزع سلاحها ، تمهيداً لتسريحها والقضاء عليها .

ولاشك أن هذا التضارب بين المصالح العربية ، وفى نطاق الجامعة العربية ، وحول مشكلة فلسطين ، وفى أثناء المعركة ، كان يخدم مصالح اليهود ، وعلى حساب العرب ؛ وكان هذا التضارب والتناقض بين المصالح الأردنية ومصالح أبناء فلسطين يشجع اليهود فى ذلك الوقت على الحصول على موقف حياد يحترم الهدنة من جانب الأردنيين ، ويسمح لليهود بالهجوم على القوات المصرية فى فلسطين ، وخاصة فى القطاع الساحلى ، وفى منطقة النقب .

(٥) إجتياح النقب :

كان هجوم اليهود على قطاع العمليات المصرى فى فلسطين يهدف إحراج مصر ، وفى صالح اليهود ، وفى صالح البريطانيين . وكان فى وسع اليهود بمثل هذا الهجوم أن يعملوا على توسيع نطاق دولتهم ، ويصلوا إلى السيطرة على منطقة النقب التى كانت تسمح لهم بالوصول إلى خليج العقبة ، وبالاتصال بالبحر الأحمر ومناطق الشرق الأقصى دون المرور فى قناة السويس . وكان هذا الهجوم يهدف كذلك فصل مصر عن بقية الدول العربية فى المشرق ،

وإظهارها بمظهر الضعف ، فى الوقت الذى كانت تتمتع فيه بزعامة العالم العربى . وقد يضطر مثل هذا الهجوم الدولة المصرية إلى طلب معونة بريطانيا ، وخاصة فى الأسلحة والذخائر ، فتكسب بريطانيا بذلك ورقة رابحة فى علاقاتها مع مصر ، ونتيجة لهجوم اليهود . وكان ظهور مصر بمظهر الضعف والاتجاه إلى بريطانيا يعتبر سلاحاً قوياً فى يد الاستعمار ضد القوى الوطنية . وكان تهديد مصر بمجاورة القوات الاسرائيلية لها يهدد بزيادة إرتباك الحكومة ، فى الوقت الذى إحتاجت فيه للهدوء للبدء فى مواجهة مشكلاتها الداخلية ، ووقفت فى وجه القوات البريطانية المحتلة فى منطقة القناة . وكان على المعسكر العربى أن يقف إلى جوار مصر إزاء مثل هذا الهجوم اليهودى ، ولكن شيئاً من ذلك لم يحدث . وظهرت المعركة فى فلسطين وكأنها مجموعة من المعارك ، منفصلة عن بعضها ، بين الدول العربية واسرائيل . وأدى ذلك إلى أسوأ نتيجة كان العرب يتوقعونها من هذه الحرب .

لقد أدعى رجال الاستعمار ، وأعوانهم فى الشرق العربى ، عدم إمكانية صمود القوات العربية ضد اليهود ، وكان منهم جلوب باشا الذى وجد أن القوات العربية الموجودة فى الميدان لا تكفى حتى الدفاع عن مواقعها ، وأعطى بذلك سلاحا لبريطانيا تستند إليه فى مسألة منع الأسلحة والذخائر عن الدول العربية المرتبطة معها باتفاقيات التسليح فى المنطقة ، مثل العراق وشرق الاردن ومصر ، وكوسيلة لاجبار العرب على التراجع ، وعلى الاعتراف بسياسة الأمر الواقع ، وبالدولة اليهودية . ولكن ذلك الإدعاء لا ينفى مسئولية القيادة وهم فى ميدان المعركة ، ولا ينفى مسئولية الحكومات التى عهدت إليهم بالأمر .

والواقع أن نقص عدد القوات العربية المحاربة كان سبباً من أسباب هزيمة العرب ، ولكن الموقف كان يستتبع تكتيل القوات العربية ، وتوحيد القيادة

والعمليات بينها ، حتى تتمكن من إجبار اليهود على الحرب فى أكثر من جهة. فالمسئولية هنا سياسية وتنظيمية ، قبل أن تكون مرتبطة باعداد المقاتلين. وكان التعاون بين الأردنيين والمصريين ، مع نزول القوات العراقية إلى ميدان العمليات ، يبشر بتفوق العرب على اليهود فى ذلك الوقت . وكان على جلوب باشا أن يرى الوضع على هذه الصورة ، بدلا من أن يدفع بقلة عدد القوات الموجودة تحت قيادته ، ويبنى عليها حتمية تفوق اليهود على قوات الدول العربية . ولاشك أن المسئولية السياسية فى مسألة عدم التعاون بين القوات العربية المقاتلة ترجع أولا وقبل كل شىء إلى تضارب المصالح بين الملوك والرؤساء العرب فى فلسطين ، وإلى زيادة المتناقضات داخل المعسكر العربى نفسه ، وترتبط كل الارتباطات بالقيادة السياسية الموجودة فى العالم العربى فى ذلك الوقت .

وحتى إذا ما وجدنا فى عمليات هجوم اليهود فى جنوب فلسطين إفتقاراً إلى المثل وإنتهاكا للاتفاقيات، وغدراً أكثر من كونه حرباً ، فان هذا الجانب الأخلاقى يعجز عن تفسير نتائج معركة بين قوات فى ميدان العمليات.ولذلك فان المسئولية الأساسية تعود على القيادة السياسية الموجودة فى معسكرات العرب فى ذلك الوقت . ودفع العرب جميعاً ثمن هذه المتناقضات ، إذ أنها كانت جزءاً لا يتجزأ من حياتهم ، ومن تكوينهم وتشكيلهم السياسى والاجتماعى فى أثناء هذه المعركة .

كانت قوات الجيش المصرى قد وصلت عبر غزة إلى أسدود ، وأنشأت خطاً دفاعياً لها من الغرب إلى الشرق عبر عراق سويدان والفالوجا وعراق المنشية وبيت جبرين ثم إلى بيت لحم . وكانت هذه القوات تستند إلى طريقين رئيسين للاتصال بمصر : الأول هو الطريق الساحلى الممتد من أسدود إلى

المجدل فغزة وخان يونس إلى رفح والعريش ، والثانى هو الطريق الممتد من بيت لحم إلى جدون ثم بئر السبع والعوجة حتى الأراضى المصرية . وكانت القوات المصرية قد تركت بعض المستعمرات اليهودية فى المنطقة الواقعة بين هذين الطريقين دون أن تستولى عليها ، خاصة وأنها كانت تهدف سرعةالسير حتى تصل إلى تل أبيب عن الطريق الساحلى ، وتستند إلى منطقة جنوبالقدس فى الداخل . وكان اليهود يمونون هذه المستعمرات الجنوبية القوية عن طريق الطائرات ، ويحاولون إمدادها ببعض القوافل التى كانت تسير فى أثناء الليل . وظلت هذه المستعمرات اليهودية تزداد قوة يوماً بعد يوم ؛ وكانت موضوعا لنقاش دائم مع مندوبى الأمم المتحدة فى أثناء الهدنة ، خاصة وأن عملية تموينها كانت تتسبب فى حوادث مستمرة بين القوات المصرية واليهودية . وكان اليهود قد إنتهزوا فرصة الهدنة لتزويد هذه المستعمرات بالأسلحة والذخائر ، فأدى ذلك إلى بعض الاشتباكات ؛ وكان اليهود يدعون أن المصريين يحولون بينهم وبين إمداد المستعمرات بما يلزمها من مواد للتموين ، وكانوا فى حقيقة الأمر يستعدون للمعركة ضد مصر .

وإختار اليهود أوائل شهر أكتوبر سنة ١٩٤٨ موعداً للمعركة ، خاصة وأن الأمم المتحدة كانت تدرس مشروع الكونت برنادوت ، والذى كان يهدف أعطاء النقب للعرب ؛ وكان إنتصار اليهود هناك يؤيد أمانيهم فى المنطقة ، ويضع العرب والعالم أمام الأمر الواقع . وكانت نفس الفترة هى فترة قرب موعد الانتخابات الأمريكية ، وكانت فرصة مواتية لكى يضمن اليهود وقوف أمريكا وحكومتها إلى جانبهم .

ومنذ أوائل شهر أكتوبر منع اليهود مراقبى الأمم المتحدة من التقدم فى خطوطهم المواجهة للخطوط المصرية ؛ وكانوا يجمعون هناك قوات تزيد على

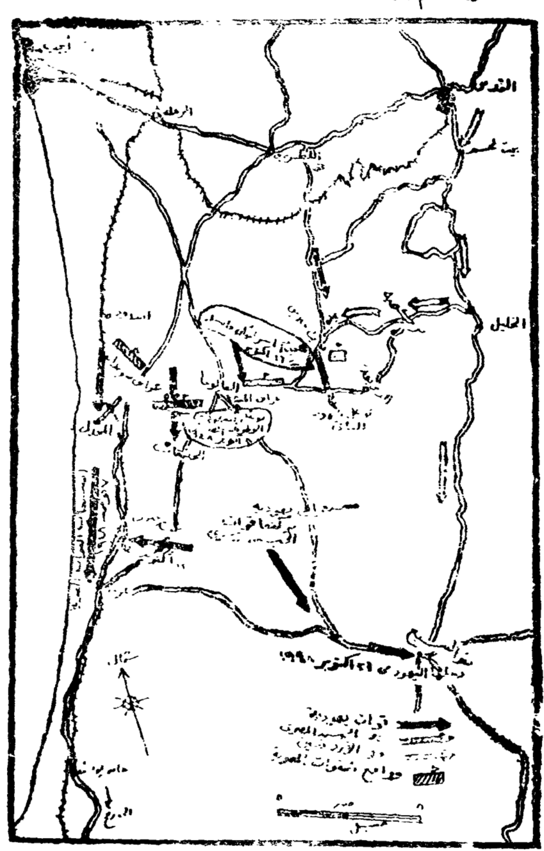
١٥٫٠٠٠ مقاتل ، ومن بينها قوات البالماخ . ثم بدأ الاشتباك إستناداً إلى أن المصريين هاجموا إحدى القوافل اليهودية ، وكانت قافلة عسكرية ، وأخذت شكل الطابور الزاحف .

ومنذ ١٥ أكتوبر قام السلاح الجوى الاسرائيلى . الذى هرب إلى فلسطين فى أثناء الهدنة : بضرب مواقع الجيش المصرى ومطاراته فى المجدل . وغزة والعريش . وذلك إستعداداً لهجوم القوات البرية فى نفس الليلة . وتقدمت قوات البالماخ . والتفت حول القوات المصرية . وقطعت خطوط مواصلاتها عن بعضها . وبدأت المعارك . وعلى جميع الخطوط .

وإشتد الضرب فى شكل معارك قوية : ولكن العمليات كانت فى صالح اليهود . خاصة وأن القوات المصرية كانت قد إتخذت لنفسها مواقع ثابتة . عملت على الدفاع عنها . وكانت منفصلة عن بعضها . فتمكنت القوات اليهودية من إختراق خطوط الجيش المصرى . ومن التوغل بينها . وسقطت فى يدها قرية العليقات يوم ٢٠ أكتوبر . وفى اليوم التالى أسرع الطابور الاسرائيلى بالزحف منها صوب الجنوب واحتل بئر السبع . وبذلك تمكن اليهودى من الاستناد إلى مفرق الطرق الأساسى فى منطقة النقب . وأصبحت قوات الجيش المصرى المرابطة من منطقة عراق سويدان حتى الشرق . وجنوب القدس . معزولة عن مركز قيادتها .

وإستند اليهود إلى بئر السبع لكى يعودوا منه إلى مهاجمة الخط الساحلى المصرى فيما بين المجدل وغزة . وعند بيت حنون . وتم لليهود الاستيلاء على هذا الموقع الأخير يوم ٢٢ أكتوبر . وعزلوا بذلك القوات المصرية عن خطى المواصلات . والتى كانت هى الطريق العام المعبد . وطريق السكة الحديدية . وإضطرت القوات المصرية بعد هاتين الهزيمتين ، فى بئر السبع وفى بيت حنون ،

خريطة رقم (٨) :



هجوم اليهود على مواقع الجيش المصرى فى ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٨ .

إلى الانسحاب صوب الساحل ، وإلى الغرب من بيت حنون ؛ وأصبحت قوات الجيش المصرى فى موقف لا تحسد عليه .

حقيقة أن القوات المصرية فى فلسطين كانت تصل فى عددها إلى مايقرب من ١٥,٠٠٠ جندى ، أى أنها كانت لا تفترق من ناحية العدد كثيراً عن القوات اليهودية المهاجمة ، ولكن توزيع قوات الجيش المصرى على خطوط مواصلات طويلة ، وإرتكازها إلى مواقع ، ودون أن تعمل عـــلى تأمين المواصلات بينها ، أضعف هذه القوات . أما اليهود فانهم قد إستغلوا مرونتهم فى الحركة فى توجيه الضربات إلى نقط معينة ، وضعيفة ، لكى يصلوا منها إلى تطويق الجيش المصرى ، وعلى مرحلتين . وإستندوا فى ذلك إلى سهولة الحركة فى الوقت الذى ثبتت فيه القوات المصرية فى مواقعها تدافع عنها . ولاشك أن القيادة المصرية فى ذلك الوقت كانت قد أخطأت فى تقدير الموقف، وعلى أساس أن اليهود سيحاولون الاستيلاء على موقع بعد موقع ، ولم تدخل فى إعتبارها إمكانية وضع اليهود لقوات عمليات ، تصل فى تعدادها إلى تعداد القوات المصرية المحاربة فى فلسطين ، وتعمل على تطويقها ، وفصل مواقعها عن بعضها ، وفصل الجيش كله عن مصر . فكانت الطامة .

وأبلغت مصر مجلس الأمن أمر الاعتداء اليهودى ، وأصدر الدكتور بنش ، نائب الوسيط ، أمراً بوقف إطلاق النار ، ولكن اليهود لم يمتثلوا لهذه الأوامر . وأصدر مجلس الأمن أمراً بوقف القتال فى النقب فى ١٩ أكتوبر ، ولكن اليهود لم ينفذوا هذا الأمر إلا بعد إتمامهم للعمليات فى يوم ٢٢؛ وكان هذا يعنى أن مجلس الأمن يساعد اليهود على وضع العرب أمام الأمر الواقع . وقام مجلس الأمن بعد ذلك بدراسة الموضوع من جديد ، وأصدر قراره فى أوائل نوفمبر ، وطلب فيه من الفريقين الانسحاب إلى المراكز التى كانت

بأيديها يوم ١٤ أكتوبر ، وذلك تمهيداً للمفاوضة لتخطيط الحدود بين الطرفين. ثم إستند مجلس الأمن إلى هذه العملية لكى يصدر قراراً جديداً فى ١٦ نوفمبر سنة ١٩٤٨ بضرورة العودة إلى مواقع ١٤ أكتوبر ، والبدء فى المفاوضة من أجل عقد هدنة دائمة فى فلسطين . وكان ذلك يعنى الاعتراف بالأمر الواقع فى ١٤ أكتوبر ، وإجبار العرب على عقد صلح نهائى مع اليهود ، أو الاعتراف بما حصل اليهود عليه . هذا فى المجال الدولى .

أما فى المجال العربى فان حكومة شرق الأردن قد أسرعت بمحاولة ضم منطقة الخليل نهائياً إلى نفوذها ، ومنذ ٢٠ أكتوبر . وأرسلت الحكومة الأردنية بعض قواتها إلى الخليل وبيت لحم بقيادة أحد الضباط الانجليز ، حيث رفعت العلم الاردنى على دار الحكومة فى الخليل ، وأنزلت العلم المصرى ، وأخذ قائدها فى إفهام الأهالى بأنهم قد أصبحوا تحت حكم الملك عبد الله ، مما أدى إلى إنقسام الأهالى على بعضهم ، وظهور منازعات كادت تؤدى إلى معارك بين الأهالى ، وحتى بين الجنود العرب الموجودين هناك . وأصدر الضابط البريطانى أمره بانزال العلم الفلسطينى ، علم رجال الجهاد المقدس ، ورفع العلم الأردنى بدلا منه . فتأزم الموقف . «لولا حكمة الضباط المصريين ... الذين إستطاعوا فى آخر لحظة حل المشكلة ، والاتفاق على رفع العلمين الفلسطينى والأردنى مع العلم المصرى . وهكذا أصبح الناظر إلى سارية العلم فى قلعة الخليل يرى ثلاثة أعلام تخفق ، المصرى ويمثل الجيش المنجد ، والفلسطينى ويمثل الجهاد المقدس ، والاردنى ويمثل قوات لوكت التى جاءت لإلتهام قطعة من الفريسة» (١) .

واجتمع رؤساء الحكومات العربية فى عمان يوم ٢٤ أكتوبر ، وفى إجتماع فوق العادة ، وأخذ النقراشى فى إتهام الدول العربية ، كما يقول جلوب ،

---

(١) عبد الله التل : كارثة فلسطين — ص ٤١٢ .

لأنها لم تبادر إلى مساعد القوات المصرية . وأيد جميل مردم بك ، رئيس وزراء سوريا ، النقراشي فى موقفه ، وإجتمعت الكلمة على ضرورة تقديم المساعدات اللازمة حال وقوع أى حادث من هذا النوع . وكان رئيس وزراء سوريا يرغب فى قيام الحكومات العربية بنصيبها فى العملية ، ولكن أحداً لم يستجب إليه ، سواء فى الأردن أو فى بغداد ، وفى الوقت الذى إنقسم الجيش المصرى فيه إلى ثلاثة أقسام : الأول فى منطقة غزة ، والثانى محاصر بين بيت لحم والخليل ، والثالث فى شكل حاميات مصرية مطوقة بالقوات الاسرائيلية وعلى الخط الممتد من عراق سويدان إلى بيت جبرين ، عبر الفالوجا وعراق المنشية : وكانت تشتمل على لواء بأكمله يعز على العرب أن يفقدوه .

ولقد دفع قادة الأردن بأن قواتهم الموجودة فى منطقة الخليل ضعيفة ولا تتمكن من القيام بأى هجوم . وإنتهز جلوب ذلك لكى يطلب إلى القوات العراقية أن توسع منطقة إحتلالها ، حتى تشتمل على اللطرون ، وبشكل يسمح للأردنيين بسحب الكتيبة الموجودة هناك ونقلها إلى بيت لحم لمساعدة الجيش المصرى . ولكن القيادة العراقية لم توافق على ذلك . وربما هدفت إلى عدم تحمل مسئولية اللطرون ، وهى مفتاح القدس من جهة تل أبيب ، علاوة على مسئولية المثلث . وربما هدفت ضرورة إرسال قوات عراقية إلى جنوب القدس وربما هدفت إلى غير ذلك ، أو هدفت عدم المشاركة فى العملية . والمهم هو أنها وافقت على أوسال بعض السرايا إلى منطقة جنوب شرق القدس ، لكى تساهم كذلك فى عملية إنقاذ الجيش المصرى !! وبذلك ستنتهى العملية بزيادة بعض سرايا إحدى الكتائب الأردنية ، وبعض سرايا إحدى الكتائب العراقية فى منطقة الخليل ، وكأن ذلك يكفى لانقاذ الجيش المصرى !! .

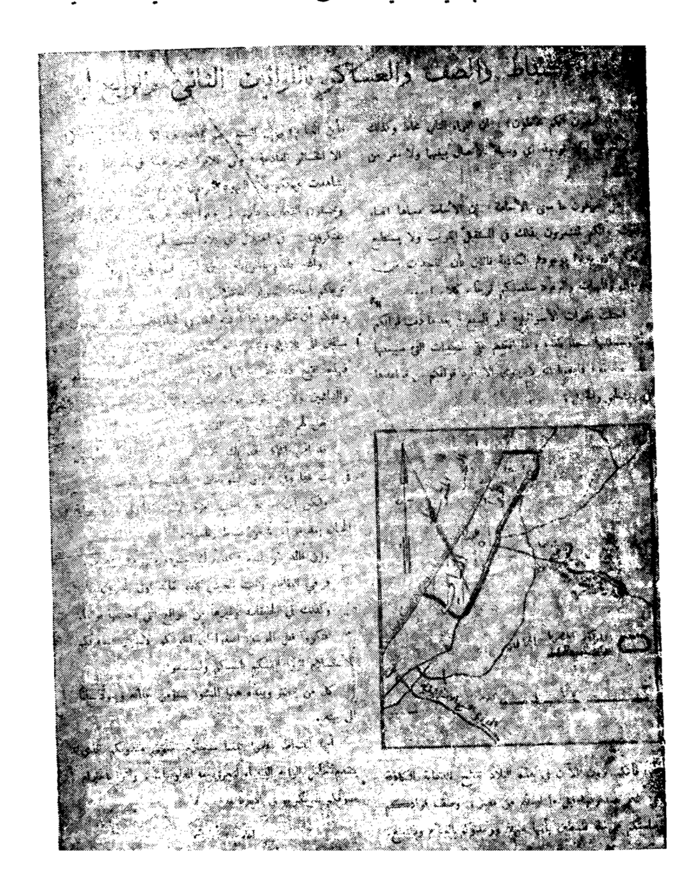
وفى خلال ذلك النقاش بين العرب إستغل اليهود الموقف ، وإنتقلوا

بقواتهم الضاربة صوب الشمال ، وهجموا على الجيش اللبناني وجيش الانقاذ، فى نهاية شهر أكتوبر وأوائل شهر نوفمبر سنة ١٩٤٨ . وتمكن اليهود من الاستيلاء على الخليل بأكمله ، بما فى ذلك قاعدة جيش الانقاذ فى ترشيحا ؛ وتوغلوا فى الأراضى اللبنانية وإحتلوا ١٥ قرية لجأ أغلب أهلها إلى الداخل . حقيقة أن الجيش الانقاذ قد تمكن من سحب بعض وحداته سليمة . ولكنه تكبد خسائر فادحة فى الرجال والعتاد . وكل ذلك والجيشان العراقى والأردنى يرقبان النتائج . ودون أية حركة . وظل اليهود فى الأراضى اللبنانية بضعة أشهر . ولم يخرجوا منها إلا بعد التوقيع على الهدنة الدائمة .

ولقد طلبت مصر رسميا من الأردن مساعدتها لفك حصار القوات المصرية الموجودة فى الفالوجا . وكان اللواء المصرى المحاصر هناك يفتقر إلى الوحدات الآلية الثقيلة . وكان يخضع لعملية ضغط شديدة من جانب اليهود . وكان مهددا بالفناء . ووصل إلى قصر رغدان أمير الآلاى سعد الدين صبور . يحمل رسالة من الفريق محمد حيدر إلى الملك عبد الله . وتشتمل على شرح مؤلم للوضع الذى كانت عليه القوات المصرية المحاصرة . وتطلب من الملك عبد الله المساعدة العاجلة . والتعاون مع القوات المصرية لفك الحصار عن لواء الفالوجا . وإنتقلت المباحثات إلى جلوب باشا . الذى وعد بالذهاب إلى بيت لحم . وإن كان لم يذهب إلى هناك .

وكانت القاهرة قد إتصلت بحكومة دمشق وبحكومة بغداد . وتم عقد اجتماع عسكرى فى الزرقاء ، وإستعد السوريون لتقديم فوجين يرابطان بدلا من فوجين عراقيين ، وبشكل يسمح بقيام الفوجين العراقيين بهجوم مفاجىء مع فوج أردنى فى منطقة بيت جبرين . لاحتلالها وللاتصال بقوات الفالوجا ولكن ما أن وصلت القوات السورية إلى درعا ، وفى طريقها إلى منطقة المثلث

أحد المنشورات التى حاول بها اليهود التأثير فى الروح المعنوية للجنود المصريين فى فلسطين



الى الضباط والعساكر المطوقين !

ماذا تنتظرون بعد ان طوقتم منذ عشرين يوماً ولم يأت احد لنجدتكم كما وعدكم ضابطكم . الى متى هذا الانتظار ؟ ومن تنتظرون ؟ هل تنتظرون اللواء الثاني الذي ولى الادبار ناجياً بنفسه هارباً من المجدل ومنطقتنا تارككم وراءه في هذا الموقف اليائس .

يقولون لكم ان مجلس الامن سينقذكم . كلا ! لن ينقذكم كما انه لم يستطع انقاذكم في الماضي عندما سقطت الضربات القاصمة القاضية على رءوسكم وكما انه لم ينقذ قوات القاوقجي في الشمال .

ان عيالكم ينتظرون عودتكم فالاوفق لكم ان تعودوا اليهم احياء من ان تموتوا في ارض ليست لكم دفاعاً عن مصالح المستعمرين البريطانيين .

فان رغبتم في الحياة استسلموا الينا فالاستسلام يضمن حياتكم وعودتكم سالمين الى دياركم .

وان لا فانكم هالكون لا محالة !

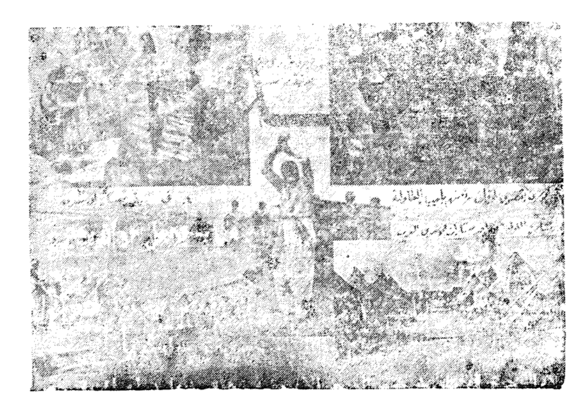
اعلموا ان ما يسمونه بمجلس الأمن لن يقدر بقراراته ان يغير موقفكم مطلقاً . ان امامكم طريقان لا ثالث لهما : الاسر او الموت .

فانتخبوا بينهما !

منشور يهودى آخر للتأثير على الروح المعنوية لأبطال الفالوجا.

منشور يهودى ثالث ... وبدون جدوى . وخلد أبطال الفالوجا إسمهم في سجل التاريخ .





حتى رفضت حكومة عمان مرور السوريين فى أراضيها ، وأعلنت أن دخول القوات السورية الحدود الأردنية سيقابل بالقوة . وأدعت حكومة عمان أن المسألة «عسكرية» وتدخل فى نطاق اختصاص جلوب باشا ، ووضع جلوب خطة لمناوشة اليهود فى منطقة بيت جبرين ، وعلى أساس أن يقوم قائد القوات المصرية فى الفالوجا فى نفس الوقت بتدمير أسلحته الثقيلة ، ويتسلل بجنوده — مشيا على الأقدام — منسحبا من مواقعه صوب الشرق ، وصوب المنطقة الأردنية . ولكن هذه الخطة كانت غير أمينة ، نظراً لاستحالة مرور عدد ضخم من الجنود دون الاشتباك مع العدو ، كما أن عملية التسلل بعد تدمير الأسلحة الثقيلة كان يهدد بتوريط القوات المصرية حين تصبح فى مكان مكشوف ، يسهل فيه تطويقها وإبادتها ، أو على الأقل أسرها ونقلها إلى تل أبيب . فرفضت القيادة المصرية هذه الخطة ، ورفضها كل من أحمد فؤاد صادق ، والسيد طه . قائد الفالوجا .

ولقد حاولت القوات المصرية أن تقوم بهجوم فى ١٩ نوفمبر على مواقع اليهود حتى تخفف الضغط عن حامية الفالوجا . واستمر هذا الهجوم حتى يوم ١٠ ديسمبر . وأخذ المصريون يضربون مستعمرة «نيريم» بالمدفعية ، ولكن هذه العملية لم تخفف من الضغط اليهودى على القوات المحاصرة فى الفالوجا ، واستعد لها اليهود بقوات جديدة . وبدأوا فى هجوم مضاد فى ٢٣ ديسمبر على القوات المصرية فى منطقة غزة نفسها . ولقد إستمر الهجوم اليهودى الثانى وإستمر القتال حتى يوم ٧ يناير سنة ١٩٤٩ ، حين بدأت المفاوضات فى رودس لعقد الهدنة الدائمة بين الطرفين .

وفى أثناء ذلك كان الملك عبد الله قد عمل على ضم المناطق الفلسطينية الخاضعة لاحتلال القوات الاردنية إلى مملكته ، ووافق البرلمان الاردنى فى

١٣ ديسمبر على قرار الضم ، وعلى تغيير الحدود الأردنية . وأدى ذلك إلى موجة من السخط فى كل العالم العربى على ملك شرق الاردن . وإنتهز الملك عبد الله المشكلات الداخلية فى العراق ، ثم بدء المفاوضات فى رودس ، لكى يضمن لنفسه خروج الجيش العراقى من منطقة المثلث . وعودته إلى بلاده ، واستلام الاردن لهذه المنطقة . كما أن مفاوضات الهدنة قد فتحت الطريق لوصول الاحتلال اليهودى إلى كل النقب ، وإلى ميناء إيلات على خليج العقبة ، ودون أن يتحرك ملك الاردن . وتمت بذلك عملية إجتياح النقب ، وتمت بذلك العمليات الحربية فى فلسطين . وكانت الهدنة ختاماً لهذه المرحلة التى أدت إلى نشأة قوة استعمارية دخيلة فى المنطقة . وأثبتت فشل القيادات العربية فى الوقوف فى وجهها ، مادامت طبيعة تكوين هذه القيادات . وطبيعة مصالحها ، تجعل منها قوة على البلاد ، بدلا من كونها قوة لها .

الفصل الثالث عشر

مخلفات حرب فلسطين

إذا كانت العمليات الحربية فى فلسطين قد توقفت فان ذلك كان يدل على نهاية مرحلة معينة عاشها العالم العربى بشكل عام ، وفلسطين بشكل خاص وإن كانت آثارها قد ظلت باقية ، وأثرت فى فلسطين وفى كل دول العالم العربى . وقفت العمليات الحربية نتيجة لتدخل الأمم المتحدة ومجلس الأمن ، وتوقفت نتيجة لضعف الدول العربية سياسياً ومادياً عن الاستمرار فى مثل هذه العملية ؛ وكان معنى ذلك هو الاعتراف بالأمر الواقع ، وإحترامه ، والاعتراف لليهود مؤقتا بالأراضى التى إحتلوها . وكان توقف العمليات الحربية يعتبر تمهيداً للوصول إلى نوع من التعايش السلمى بين العرب واليهود ، مما إستتبع قيام مفاوضات بين الجانبين . وباشراف الامم المتحدة فى لوزان . وكانت مشكلة الأراضى العربية واللاجئين العرب . هى أهم نقط الخلاف بين أصحاب الحق الشرعيين ، وبين قوة الاستعمار الاجنبى اليهودى ؛ وظهر فيها الضغط الغربى على المعسكر العربى حين أخذ قرار حظر تصدير الاسلحة والذخائر إلى الدول العربية شكل البيان الثلاثى فى سنة ١٩٥٠ . وكان رد العرب على ذلك هى معاهدة الضمان الجماعى وإتفاقية الدفاع المشترك بين العرب. والمهم هو أن كل ذلك لم يؤدى إلى تصفية لمشكلة فلسطين ، إذ أنها ظلت قائمة وحتى الآن ، وفى شكل مشكلة اللاجئين ، وفى شكل إعتداء إسرائيل على المناطق العربية ، وعلى الدول العربية ، وفى أشكال وأنماط وأطوار مختلفة.

(١) الهدنات الاربعة :

كان مجلس الأمن قد واصل تدخله ، وبصفته الهيئة التنفيذية لهيئة الأمم ،

فى مشكلة فلسطين ، وعلى أساس ضرورة وقف القتال بين الجانبين المتحاربين وضرورة الوصول إلى سلم دائم بينهما . وكانت الهدنة الأولى ، والهدنة الثانية هى نتاج لموقف مجلس الأمن فى هذه المشكلة ، وفى صالح اليهود .

وكان العرب من جانبهم ينظرون إلى هذه الهدنات على أنها تدعم أطماع اليهود على حسابهم ، ويواصلون الشكوى من موقف اليهود الذين رفضوا إحترام القرارات الخاصة بهذه الهدنات ، وواصلوا خرقهم المستمر لها . ولكن الأمر سينتهى بالعرب — رغم ثباتهم على مطالبهم — إلى قبول قرارات مجلس الأمن ، رغم إجحافها بحقوقهم . ولاشك أن ضعف القوات العربية الموجودة فى الميدان ، وخوف الحكومات العربية من إغضاب الدول الغربية ، وعدم وجود تماسك بين القيادات العربية والقاعدة الوطنية فى المنطقة ، كان كل ذلك يدفع المسئولين العرب إلى ضرورة إحترام قرارات الأمم المتحدة .

حقيقة أن الدول العربية كانت لها خمس جيوش فى فلسطين ، علاوة على كتيبة السعوديين الملحقة بقوات الجيش المصرى . ولكن مجموع القوات العربية فى الميدان لم يزد على ٤٠,٠٠٠ مقاتل ، وكانوا يواجهون مالا يقل عن ١٦٠,٠٠٠ مجند يهودى حسن التدريب . أما مسألة السلاح فان اليهود قد تمكنوا من سد النقص الموجود لديهم منه ، وخاصة فى المدفعية الثقيلة ، وفى السلاح الجوى ، ومنذ الهدنة الأولى . وظهر أثر ذلك بسرعة فى ميدان العمليات فى فلسطين نفسها ، وحين قامت الطائرات اليهودية بشن غاراتها على منطقة غزة ورفح والعريش ، وحين قامت بالاغارة على عمان عاصمة الأردن . هذا بالاضافة إلى أن خطوط مواصلات وتموين القوات العربية كانت أطول بكثير من خطوط اليهود ، وبشكل يضطر العرب إلى القيام بعمليات مجهدة ،

وتتعرض خطوط مواصلاتهم فيها للقطع بسهولة . وجاء موقف بريطانيا بمنع إمداد الدول العربية بالاسلحة والذخيرة عاملا يضعف القوات العربية المحاربة ، ويجبرها على شراء ما يلزمها عن طريق الوسطاء والسماسرة ، وبأى ثمن ممكن ، وبكميات صغيرة ، ويشك فى أمنها وفى درجة فاعليتها . وذلك فى الوقت الذى حصلت إسرائيل فيه على ما يلزمها من أسلحة وذخائر ، ودون أن تدفع أى ثمن .

وكان من الصعب على قادة الدول العربية ، وخاصة فى الاردن ومصر والعراق ، أن يرفعوا الصوت عالياً ضد دول المعسكر الغربى ، وخاصة فى الوقت الذى كان فيه النفوذ السياسى والاقتصادى لهذه الدول متفوقاً فى المنطقة وكان من الصعب على مصر أن تبيع القطن لغير بريطانيا : أما بترول العراق فكان حكراً لبريطانيا كذلك ، فى الوقت الذى أخذت فيه السعودية فى الانتعاش نظير تسليمها البترول للشركات الأمريكية . وكان هذا الترابط السياسى والاقتصادى بين الدول العربية الكبرى وبين دول المعسكر الغربى رباطاً يغل يد العرب ، أو قادة العرب ، ويحرمهم من حرية العمل ، ومن الإمكانيات اللازمة لهم فى حرب فلسطين . وأخيراً فان موقف القيادات العربية من القاعدة الوطنية فى بلادها كان يجبرها على عدم الإستمرار فى الحرب فى فلسطين ؛ فنلاحظ من ناحية إحتياج الحكومات العربية لقواتها داخل حدودها حتى تستخدمها فى الأمن الداخلى ، وفى تثبيت دعائم حكمها ، ويظهر ذلك بوضوح فى العراق ، وخاصة أمام مشكلة الأكراد فى الموصل ، كما يظهر فى مصر ، نتيجة لقلة استتباب الأمن الداخلى ، وعجز قوات الشرطة عن مواجهة مظاهرات الطلبة والعمال فى المدن الكبرى ، والاحتياج إلى قوات الجيش ، كقوات طوارىء فيها . وكانت حرب فلسطين فرصة سببت بتزايد نفوذ

وتنظيم عدد من الجماعات اليسارية واليمينية فى نفس الوقت فى العالم العربى . وإنتشر نشاط الشيوعيين نتيجة لزيادة ظهور المتناقضات داخل المعسكر العربى وفى داخل كل دولة من الدول العربية ؛ وزاد كذلك نشاط وأهمية جماعة الاخوان المسلمين ، نتيجة لإرسالها عدداً من المتطوعين والفدائيين إلى المنطقة الجنوبية من فلسطين . وكانت الحكومات العربية تخشى من إزدياد نشاط العناصر اليسارية ، وتخشى كذلك من إزدياد نشاط العناصر اليمينية . وكان من نتيجة إشتداد الصراع بين هذه الإتجاهات إزدياد موجة الاغتيال السياسى فى مصر ، وخوف حكومة القاهرة من إمتداد هذه الروح إلى بعض أفراد القوات المسلحة الموجودة فى فلسطين . وهكذا كان عامل «الأمن» سببا رئيسيا —يضاف إلى العوامل السياسية والعوامل الاقتصادية — لموافقة الدول العربية على تجميد مجهوداتها وعملياتها فى فلسطين .

ولكن علينا أن نعترف بأن هذا الاتجاه كان يخدم المصالح الفردية للقيادات العربية أكثر من خدمته للقضية العربية نفسها . وفى مجموعها ؛ ولكنه كان هو الحل الوحيد فى هذه المرحلة ، وخاصة أمام إزدياد المتناقضات داخل المعسكر العربى ، وظهور التناحر بين القيادات السياسية الموجودة فيه .

وكان مجلس الأمن قد عين الدكتور بانش وسيطا له فى فلسطين ، بعد مقتل الكونت برنادوت . واقترح بانش — بعد عمليات النقب — توقيع العقوبات على من يخرق الهدنة ، وإقترح دعوة العرب واليهود إلى عقد إتفاقية هدنة ، وإنشاء مناطق واسعة عزلاء من السلاح ، وتخفيض عـــدد القوات المسلحة . وكان مجلس الأمن قد أمر قبل ذلك بضرورة عودة المتحاربين إلى النقط التى كانوا يحتلونها قبل ١٤ أكتوبر . وكان اليهود قد رفضوا تنفيذ ذلك وبعد إجتياح اليهود لمنطقة النقب ، وافق مجلس الأمن على مقترحات الدكتور

بانش ، والتى تعنى السماح لليهود بالاحتفاظ بما إستولوا عليه أكثر مما كان لهم فى ١٤ أكتوبر ، وتثبيت حدود الهدنة الدائمة على هذا الأساس . وصــدرت قرارات مجلس الأمن فى ٦ نوفمبر سنة ١٩٤٨ بدعوة جميع الأطراف المشتركة فى النزاع لعقد هدنة تشتمل على جميع أنحاء فلسطين ، وتتضمن إنشاء خطوط دائمة للهدنة ، لا يجوز للقوات المتنازعة أن تتعداها ، وسحب القوات المسلحة ، وخفض عددها بصورة تكفل الاحتفاظ بالهدنة ، وتطورها إلى نظام سلم دائم فى فلسطين .

ولقد واصلت الهيئة السياسية للامم المتحدة فى نفس الوقت بحث المشكلة الفلسطينية ، وأيدت بريطانيا مشروع الكونت برنادوت ، كما أيدته أمريكا ، ولكن على أساس إعادة إعطاء النقب لليهود . وفى نفس الوقت واصل العرب تنفيذ مشروع برنادوت ، وأعلن اليهود أنهم لن يتخلوا عن النقب وساحل العقبة ، ولا عن نصيبهم فى البحر الميت ؛ كما أعلنوا رفضهم جعل ميناء حيفا ومطار اللد مناطق حرة . وبعد نقاش طويل وافقت الهيئة العامة فى ١١ ديسمبر سنة ١٩٤٨ على قرار بتأليف لجنة توفيق من ثلاثة أعضاء ، يختارهم الأعضاء الخمسة الدائمون ، وتقوم بالأعمال التى كانت قد أنيطت بالوسيط ، أو بأى أعمال أخرى قد يطلب مجلس الأمن أو هيئة الأمم منها القيام بها ، وتنمــى الصلات الحسنة بين إسرائيل وعرب فلسطين والدول العربية ، وأن تتخذ التدابير اللازمة لوضع الأماكن المقدسة تحت حماية الأمم المتحدة واشرافها ، وعلى أن تخضع منطقة القدس لنظام دولى . كما قررت ضرورة تحييد القدس حسب قرار التقسيم ، ووضعها تحت إشراف هيئة الأمم ، وقررت كـذلك السماح لمن يرغب من اللاجئين بالعودة إلى ديارهم ، ودفع تعويضات لمن لا يرغبون فى العودة ، ولكل من أصابهم ضرر فى ممتلكاتهم . وكلفت لجنة

التوفيق بالعمل على تسهيل أمر إعادة السكان وإستقرار اللاجئين .

ولقد فشل الدكتور بانش في إجبار اليهود على الانسحاب من الاماكن التي كانوا قد وصلوا إليها في النقب ، فتدخلت كل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية في الموضوع ، وعملت على إقناع المصريين واليهود بضرورة الإذعان لقرار وقف اطلاق النار . وفي وقت إشتد فيه الإشتباك في قطاع غزة ، وفي معركة دير البلح . ووافقت مصر على وقف القتال في ٨ يناير سنة ١٩٤٩ . وبدأت بذلك المحادثات للهدنة بين العرب واليهود .

كانت رودس هي المكان التي وقع عليه الإختيار لمحادثات الهدنة بين الوفود العسكرية العربية والإسرائيلية . وبدأت هذه المحادثات بين المصريين واليهود منذ ١٣ يناير سنة ١٩٤٩ . لكي تستمر بعد ذلك مع وفد الاردن ، ومع وفد لبنان . ومع الوفد السوري .

وإستمرت المحادثات المصرية الاسرائيلية مدة أربعين يوما وإنتهت باتفاقية هدنة رودس في ٤ فبراير سنة ١٩٤٩ . وتعهد فيها الطرفان بعدم القيام بأي عدوان ضد الآخر . ووافقا فيها على إقامة خطوط للهدنة . وتعهدا بعدم السماح لقواتهما باجتيازها ، وإعترفا بضرورة منع كل من الطرفين سفنه عن إجتياز المياه الاقليمية لسواحل الطرف الآخر . ونصت هذه الاتفاقية على إنسحاب القوات المصرية المحاصرة في الفالوجا إلى ما وراء الحدود المصرية ، وباشراف مراقبي الأمم المتحدة .

ولقد نصت هذه الاتفاقية على أنها مجرد إتفاقية عسكرية ، ولا يجوز لأي فريق أن يستغلها لأغراض عسكرية أو سياسية ، ولا أن يلجأ إلى القوة مرة جديدة من أجل تغيير مصير فلسطين . ولكنها نصت على أن الخط الفاصل المحدد بموجب هذه الاتفاقية لا يعتبر حدوداً سياسية أو إقليمية ، ولا يمس

الحقوق والمطالب التى تنتج عن تسوية مشكلة فلسطين تسوية نهائية .

ووضعت هذه الاتفاقية الخط الفاصل بين غزة ورفح ، ونصت على إحتفاظ المصريين بالسيطرة على الممر الساحلى الممتد من رفح إلى نقطة تبعد ثمانية أميال إلى الشمال من غزة ، وعلى أن ينزع السلاح من منطقة العوجا أو عوجا الغفير ونواحيها ، وعلى أن تخرج منها القوات المصرية واليهودية ؛وعلى أن تشكل لجنة مشتركة للهدنة من سبعة أعضاء ، ثلاثة من المصريين ،وثلاثة من اليهود ، وبرئاسة أحد كبار ضباط هيئة المراقبة الدولية . وذلك للنظر فى المشكلات الخاصة بتنفيذ الاتفاقية .

وإعتبرت هذه الاتفاقية نافذة فور توقيعها ، فلا تعرض على الهيئات النيابية للموافقة عليها ، وإن كانت قد نصت على إمكان تعديل أو إلغاء بعض أحكامها ، وذلك بعد فترة معينة ، وبطلب يوجه إلى الامين العام للامم المتحدة. وكانت مدتها سنة ، وتظل نافذة مالم يطلب تعديلها بعد ذلك .

وكانت هذه هى أولى الاتفاقيات بين العرب واليهود ، ولم تعترف بدولة إسرائيل ، ولم تعترف بما حدث فى فلسطين . ولكنها أقرت بالتراجع إلى خطوط معينة . ودون أن تعترف بالسلطة التى نشأت فيما وراء هذه الخطوط . كما أنها لم تتعرض للجانب السياسى أو الجانب القومى ، أو حتى للجانب الانسانى ، ولمسألة اللاجئين الفلسطينيين . ويمكن إعتبارها إعترافاً بالأمر الواقع ، وفى صمت Sub Silentio وتركت الحل لمرحلة كفاح قادمة . ومادامت مصر — وبصفتها أكبر دولة عربية — قد وافقت على عقد الهدنة الدائمة ، فليس هناك من حرج على بقية الدول العربية من أن تحذوا حذوها .

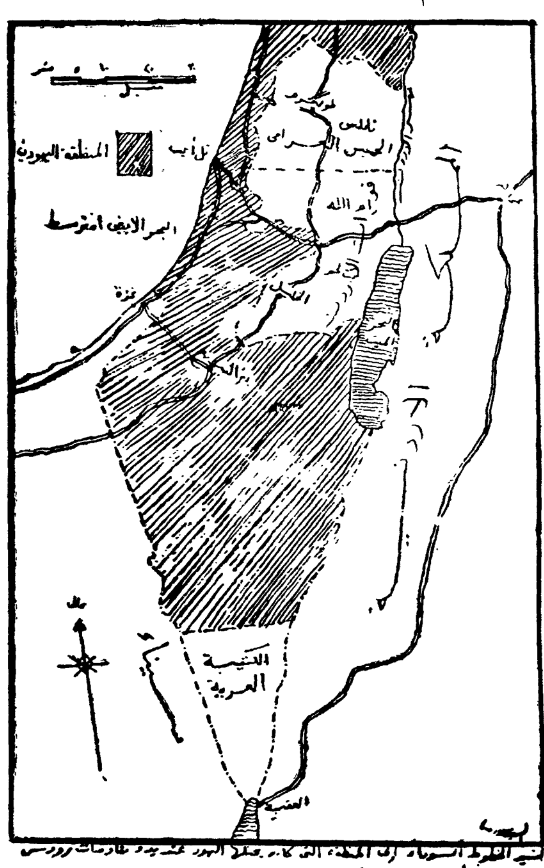
وبدأت المفاوضات فى رودس كذلك بين وفد الأردن واليهود.وحاول

اليهود فى أثناء هذه المفاوضات الحصول على مكاسب عسكرية جـــديدة ، ومكاسب جغرافية فى المنطقة التى تشرف عليها القوات الاردنية . وذلـك كوسيلة من وسائل الضغط على حكومة عمان وفى أثناء المفاوضات.ووقعت إصطدامات فى مثلث نابلس — جنين — طولكرم . وفى منطقة الخليل ، كما تمكن اليهود من إرسال طابور سريع إلى جنوب النقب . وإلى ذلك الجزء من ساحل خليج العقبة . حيث استولوا على أم الرشراش . وعملوا على إنشاءميناء آيلات هناك .

وتم توقيع الهدنة الأردنية الاسرائيلية فى شهر أبريل ، وإعترف فيها بمنع القوات المسلحة للفريقين من القيام بأى عمل عدوانى تقوم به ضد الفريـق الآخر . أو تتخطى به خطوط الهدنة . كما إعترفت بأنها لا تجحف بحقوق أى من الطرفين فى الحل النهائى لمشكلة فلسطين . وعينت هذه الاتفاقية خطوط الحدود فى قطاع القدس والخليل والبحر الميت فى الجنوب . ووافقت على أن تحل القوات الأردنية محل القوات العراقية . وخاصة بعد أن رفض العراق أمر الاشتراك فى مفاوضات رودس . ثم إتفق مع الأردن على سحب الجيش العراقى من جبهة القتال . وفوض وفد الاردن التحدث باسم القوات العراقية التى ستنسحب . ولقد ألحقت بهذه الاتفاقية خريطة لخط الهدنة فى القطاع الذى كانت تسيطر عليه القوات العراقية ، وإعترفت بحق السكان فيها فى البقاء فى مساكنهم . والمحافظة على ممتلكاتهم ومواشيهم . ودفع تعويض لمن ينسحب . ومنع القوات الاسرائيلية من الدخول إليها . وتنظيم شرطة عربية محليـــة للإحتفاظ بالأمن الداخلى هناك .

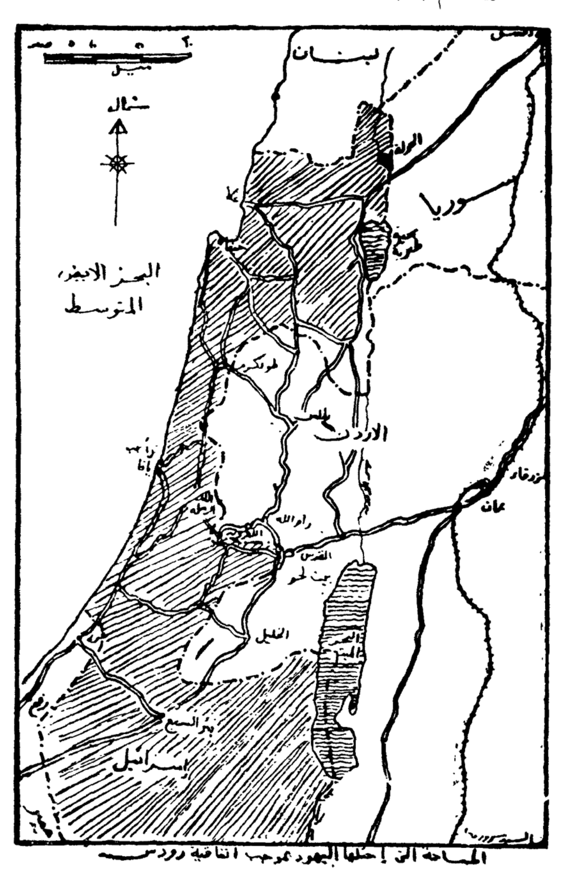
ونصت هذه الاتفاقية على أن تقتصر القوات العسكرية للفريقين عـلى قوات دفاعية . وفى المناطق الممتدة إلى مسافة عشرة كيلومترات من كلا

خريطة رقم (٩) :



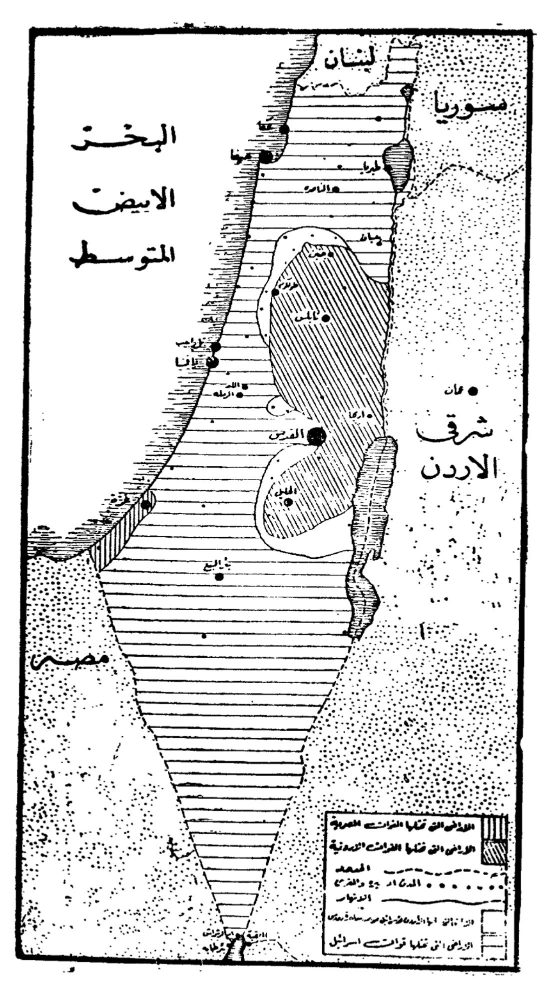
تبين الخطوط السوداء أن المنطقة التي كان يحتلها اليهود عند بدء مفاوضات رودس في ٢٤ فبراير ١٩٤٩

خريطة رقم (١٠) :



المساحة التي إحتلها اليهود بموجب اتفاقية رودس

خريطة رقم (١١) :



الأراضي التي سلمها الأردن لإسرائيل بموجب إتفاقية رودس

الجانبين لخطوط الهدنة . ونصت كذلك على تشكيل لجنة خاصة من ممثلين : أثنين عربيين ، ومثلهما من اليهود . وباشراف مندوب من الأمم المتحدة . ويكون مركزها القدس ، وذلك للنظر فى الشكاوى التى تنشأ عن خرق الهدنة وللوصول إلى تسوية مقبولة من الفريقين .

أما الهدنة اللبنانية فكانت قد تمت منذ ٢٣ مارس سنة ١٩٤٩ ، أى قبل أن يتم التوقيع على الهدنة مع الأردن . وكانت المباحثات الخاصة بها قد بدأت فى الناقورة . وجاءت تشبه نصوص الاتفاقيتين المصرية والاردنية فيما يتعلق بمنع القيام بأى عمل عدوانى أو مجاوزة الحدود أو المجال الجوى أو المياه الاقليمية ، وعدم إكتساب أى إمتياز عسكرى أو سياسى ، وعدم مساس الاتفاق بحدود الفريقين أو مواقعهما فى التسوية النهائية لمشكلة فلسطين . وجاء تشكيل لجنة الهدنة اللبنانية من خمسة أعضاء كذلك ، مثل اللجنة الاردنية ، وعلى أن يكون مركزها فى الناقورة ، على الحدود اللبنانية الاسرائيلية ، وجعلت الحدود الدولية بين لبنان وفلسطين هى خط الهدنة الفاصل بين الجانبين .

أما سوريا فانها قد ترددت طويلا فى الدخول فى مثل هذه المفاوضات مع اليهود ، ثم إستمرت المحادثات من شهر أبريل حتى ٢٠ يوليو ، خاصة وأن القوات السورية كانت قد إحتلت قبيل الهدنة مستعمرة مشمار هايردن ، وهى من أرض فلسطين المخصصة لليهود عبر نهر اليرموك ، وأصر اليهود على انسحاب السوريين منها لتكون الحدود الدولية بين فلسطين وسوريا هى حدود الهدنة . وتمسك السوريين بمواقعهم ، ولكنهم وافقوا بعد ذلك ، وتحت ضغط مراقبى الهدنة ، بعد إتفاق كل من مصر والاردن ولبنان ، على جعل خط الهدنة هو منتصف خط القتال والمواقع العسكرية . ونصت هذه الهدنة على تجريد المناطق الواقعة بين السوريين واليهود من السلاح ، وعلى جعلها منطقة

معزولة السلاح تحت إشراف مراقبي الأمم المتحدة ، وعلى أن يعود إلى المنطقة أهلها الأصليون ، ودون أن تدخلها أية قوات سورية أو يهودية . وأخلى السوريون مشمارهايردن ، وأخلى اليهود بعض المواقع التى كانوا قد إحتلوها من جانبهم . وإشتملت الاتفاقية على ملاحق ، خاصة بتخطيط الطرق ورسم خطوط وقف القتال . وغيرها خاصة بعملية إخلاء المنطقة المجردة من السلاح ، وملحق ثالث لتحديد المناطق التى توضع فيها القوات الدفاعية على جانبى المنطقة العزلاء . وملحق رابع لتعيين قدر تلك القوات . وكانت الإتفاقية السورية تشبه الإتفاقيات السابقة ، وأنشئت لجنة دائمة سورية — إسرائيليةللهدنة وأصبح مركزها فى جسر بنات يعقوب .

وبهذا تمت المرحلة الأولى من مراحل تصفية مخلفات الحرب فى فلسطين ، وهى عملية وقف إطلاق النار . وتثبيت خطوط دائمة على الخريطة لايقوم هذا الجانب أو ذاك بتعديها . حقيقة أن رسم هذه الخطوط جاء مخالفاً لمصالح العرب . ولكن القيادات العربية عجزت — مادياً وسياسياً — عن الحصول على أكثر من ذلك . وجاءت بعد ذلك المرحلة الثانية . والخاصة بالتوفيق بين العرب واليهود . وللوصول إلى سلم بين الجانبين .

(٢) مثاق لوزان وفشل التوفيق :

كانت الجمعية العمومية لهيئة الأمم المتحدة قد قررت فى ٩ ديسمبر سنة ١٩٤٨ تكوين لجنة للتوفيق بين العرب واليهود . وتشكلت هذه اللجنة من مندوبين عن تركيا والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا . وما أن تم توقيع الهدنة المصرية حتى قامت لجنة التوفيق بدعوة الحكومات العربية إلى مؤتمر يعقد فى بيروت . وعقد هذا المؤتمر فى ٢١ من مارس سنة ١٩٤٩ . ثم إجتمعت اللجنة بعد ذلك بوفد كل حكومة على إنفراد .

ولاشك أن محاولة الاجتماع بكل وفد على حدة كان يستند — من الناحية القانونية — إلى إستقلال كل دولة عربية ووضوح شخصيتها الدولية ، كما أنه كان يستند إلى «الهدنات» التى تمت بين كل من هذه الدول العربية واليهود . ولكنه كان يهدف فى نفس الوقت محاولة الوصول إلى ثغرات فى الصف العربى ، ثغرات يمكن النفاذ منها للوصول إلى تسوية ، وعلى حساب العرب .

وكان من الصعب على الحكومات العربية أن تتراجع عما إستقر عليه رأى العرب . حتى فى وقت هزيمتهم ، والتراجع عن القرارات التى إتخذتها هيئة الأمم المتحدة نفسها بشأن فلسطين . ولذلك فان الحكومات العربية كانت واقعة بالفعل تحت تأثير الرأى العام العربى ، وتحت تأثير قرارات الأمم المتحدة ، وفى وقت وضح فيه ظهور مشكلة اللاجئين فى فلسطين . ولقد طالبت الوفود العربية بما كان قد قرره مجلس جامعة الدول العربية قبل إنعقاد المؤتمر ، وهو ضرورة التمسك بتنفيذ قرار هيئة الأمم المتحدة ، والتمسك بحق اللاجئين فى عودتهم إلى وطنهم ، والمحافظة على حقوقهم وأموالهم .

لقد حاولت الدول العربية أن تتمسك بجامعتها فى وقت محنتها ، وتتمسك بحقوق أبناء البلاد فى ممتلكاتهم وأراضيهم . ولكن اليهود كانوا يرغبون فى زيادة مكاسبهم ، وشرطوا تنفيذ قرارات الأمم المتحدة بشأن اللاجئين وعودتهم إلى وطنهم بالتسوية النهائية لمشكلة فلسطين ، وأصروا على رفض تنفيذ قرار الأمم المتحدة مالم يسبق ذلك عقد صلح نهائى مع العرب .

وكان موقف العرب منطقياً وقانونياً ، ولا يتعارض مع قرارات الأمم المتحدة ، فى الوقت الذى كان فيه موقف اليهود يعنى وضع اشتراطات على تنفيذ قرارات الامم المتحدة . وبدلا من أن تتخذ اللجنة موقفاً حازماً ضد

اليهود . إستندت إلى هذا التباين بين وجهات نظر كل من العرب واليهود ، ووجهت دعوة إلى كل من الحكومات العربية وإلى إسرائيل لإرسال ممثليها إلى لوزان فى ١٦ أبريل للتباحث فى القضية .

وعقدت اللجنة عدة جلسات فى لوزان مع الفريقين . وتشبث اليهود بموقفهم فى أول الأمر . ولكنهم إضطروا إلى التراجع . نتيجة لرغبتهم فى الحصول على عضوية الامم المتحدة . وكانت إسرائيل قد تقدمت بطلب للانتساب إلى هيئة الأمم . وكانت الجمعية العمومية تبحث هذا الطلب . وكان مندوبو العرب هناك يعارضون فيه . وعلى أساس أن إسرائيل لا تحترم قرارات هيئة الأمم ، علاوة على قتل اليهود لبرنادوت . وعدم قيام إسرائيل بالتحقيق اللازم للوصول إلى الجناة . فطلبت الجمعية توكيداً من ممثلى اليهود بتنفيذ قرارات الهيئة بشأن عودة اللاجئين وتدويل القدس وتعقب قتلة برنادوت . وإضطر ممثلو اليهود إلى إعطاء هذا التوكيد . وحصلوا على الأغلبية اللازمة للتصويت على قبولهم فى الهيئة فى ١٢ مايو سنة ١٩٤٩ ، وأصبحوا بذلك شوكة فى جانب العرب . وفى المنظمة الدولية .

ولقد إستتبعت هذه العملية من اليهود أن يوافقوا كذلك فى لوزان ، وفى نفس اليوم ، على قبول قرارات الأمم المتحدة أساسا للمحادثات . ووقع اليهود على بروتوكول لوزان ، الذى إشتمل على قرارات الأمم المتحدة فى ١١ ديسمبر سنة ١٩٤٨ . والذى تضمن أن يكون التقسيم وحدوده ، مع بعض تعديلات تقتضيها إعتبارات فنية . وتدويل القدس . وعودة اللاجئين وحقهم فى التصرف فى أموالهم وأملاكهم . وحق تعويض الذين لا يرغبون منهم فى العودة — أن يكون ذلك هو أساس المحادثات . ووقعت الوفود العربية على ميثاق مماثل مع اللجنة فى نفس التاريخ .

ولكن اليهود بعد ما قبلت دولتهم عضواً فى هيئة الأمم ، وإستنفد التوكيد أغراضه ، حنثوا بوعدهم . وتنكروا للميثاق الذى وقعوه ، وراحوا فى أثناء المحادثات يطالبون بضم شقة غزة إلى دولتهم فى مقابل السماح بعودة اللاجئين فى تلك الشقة إلى قراهم فى القسم المحتل من قبلهم فى منطقة غزة ؛ وطالبوا بأن تشمل حدودهم اللبنانية منابع نهر الليطانى . وتمسك العرب بالحدود المقررة للتقسيم ، وتمسكوا — ما عدا الأردن — بتدويل القدس ؛ وقال اليهود بقصر التدويل على الأماكن المقدسة الواقعة فى المدينة القديمة التى هى فى حوزة العرب . وبألا يمتد إلى القدس كلها ، بحيث يشمل المدينة التى فى حوزتهم ، ورفضوا عودة اللاجئين . وجعلوها منوطة بعقد صلح نهائى . وطالبوا أخيراً بمفاوضة كل دولة عربية على إنفراد . فرفض العرب تلك المطالب . ولما طولب اليهود بتنفيذ الميثاق الذى وقعوه قالوا إنه وقع نظريا ، وإنه لا يقوم على أساس عملى (١) . وأمام هذا الموقف ، ومع عجز اللجنة عن التصرف ، إضطرت إلى وقف المؤتمر لمدة ثلاثة أسابيع ، حتى يتسنى للمندوبين العرب واليهود الاتصال بحكوماتهم . وكان هذا يعنى وضع لجنة الأمم المتحدة نفسها العرب أمام الأمر الواقع ، وإعطاء فرصة جديدة لليهود ، يزيدون فيها من مكاسبهم ، وأمام سمع الأمم المتحدة وتحت بصرها .

والواقع أن اليهود قد إنتهزوا هذه الفرصة وسنوا قوانين تهدف تصفية أملاك العرب فى المنطقة المحتلة من فلسطين : ذلك أنهم سنوا قوانين لحراسة أملاك العرب ، وأعطوا للحارس العام حق التصرف فيها وتصفيتها وإدارتها وبيعها ؛ وطاردوا كثيرين من العرب ، وأخرجوهم بالنار من قراهم إلى المناطق

---

(١) أكرم زعيتر : القضية الفلسطينية . القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٥٥ . ص ٢٤٧ .

العربية . وعملت كل من الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا على تشجيع إسرائيل فى ذلك الوقت ، ولو بطريق غير مباشر ، ولكن بطريق عملى ومادى وملموس . فوافقت أمريكا على إقراض اليهود مائة مليون دولار ، وأنشأت بريطانيا مع إسرائيل علاقات إقتصادية ، وفاوضت اليهود على تركة الإنتداب ، وإعترفت بمسئوليتهم عن المناطق التى يحتلونها . وشملت إتفاقية التصفية اليهودية البريطانية كل ما فى هذه المناطق من منشآت ومبان ومنقولات . وحين عادت لجنة التوفيق وعاد مندوبو العرب واليهود إلى لوزان . فى ١٨ يوليو ، وضحت صعوبة التوفيق بين حقوق العرب . وأطماع اليهود . وبين المنطق القانونى ومنطق القوة ، فتعثرت المفاوضات . وظهر فشلها .

ولكن لجنة التوفيق الدولية حاولت أن تستر فشلها فى الوصول إلى التوفيق بين الطرفين . وفشلها فى الوقوف فى وجه اليهود . بعد أن تراجعوا فيما وقعوا عليه فى مؤتمر لوزان . ورغم أنها تمثل الأمم المتحدة . ولاشك أن هذه اللجنة قد خضعت لضغط من الدول التى عملت على محاباة اليهود . بل إن مصالح الدول التى كانت تتألف منها كانت تتكامل مع مصالح اليهود وإسرائيل . ولذلك فانها قد وافقت على إقتراح العضو الأمريكى فيها . والخاص بتأليف لجنة فنية تابعة لها . لدراسة الأوضاع الأقتصادية فى البلاد التى تأثرت بحرب فلسطين . وتقديم توصيات للجنة التوفيق . حتى تتمكن من وضع برنامج كامل : أولا لمساعدة الحكومات المعنية بالأمر على السير ببرامج التعمير ، والإجراءات التى تتطلبها أوضاع أولئك الذين تبدلت أوضاعهم الإقتصادية بسبب العمليات العسكرية ، وثانيا لتسهيل عودة اللاجئين إلى ديارهم ، وإعادة إسكانهم وإنعاشهم الإقتصادى والإجتماعى . ودفع التعويضات لهم بموجب قرار الجمعية العمومية فى ديسمبر سنة ١٩٤٨ . بغية إدماج هؤلاء اللاجئين

فى حياة المنطقة الإقتصادية . وجعلهم جزءاً لا يتجزأ منها ، وعلى أساس تمكنهم من إعالة أنفسهم بأنفسهم فى أقرب وقت ممكن ؛ وثالثا لتأسيس حالات إقتصادية تؤدى إلى إستتباب السلام والإستقرار فى هذه المنطقة .

ولقد وضح من ذلك أن اللجنة تحاول دراسة إمكانية «توطين» العرب فى الدول العربية التى لجئوا إليها . وعن طريق إمكان «معاونة» هذه الدول العربية على القيام بذلك ضمن نطاق «التعمير» . وحتى مسألة تسهيل عودة اللاجئين إلى ديارهم فانها كانت غير واضحة . مادامت قد ربطت بمسألة «إدماجهم» فى حياة «المنطقة» الاقتصادية . ومن البديهى أن يكون هذا الإدماج مع الدول العربية . وفيها . وليس مع اليهود . ولقد ربطت هذه النقطة كذلك . بمسألة «إعادة إسكانهم وإنعاشهم الإقتصادى والإجتماعى» . وربطت بمسألة دفع التعويضات لهم . على ما أصابهم . وتعويضهم عن أوطانهم التى لا تعوض . ولا يقبل عنها عوض . وأما النقطة الأخيرة والخاصة بتأسيس حالات إقتصادية تؤدى إلى إستتباب السلام والاستقرار فى المنطقة ، فكانت تعنى كذلك «التوطين» وتقديم «المعونات» أو «التعويضات» وتشغيل اللاجئين . حتى وإن كان ذلك ضمنا .

وهكذا فشلت لجنة التوفيق فى التوفيق بين العرب واليهود ، وفشلت فى مسألة تدويل القدس . وعملت على جر المشكلة من أصولها إلى فروع ثانوية ، وإن كانت مشكلة اللاجئين قد أصبحت هى الأساس . وعجز قادة العرب عن تقديم تضحيات أخرى ، خاصة وأن خطر اليهود قد وضح مادياً على كل المنطقة ، وكانت حالة الحرب لاتزال موجودة فى القدس ، وفى غزة ، وفى الضفة الغربية ، حتى وإن كانت قد جمدت فى شكل هدنة .

(٣) القدس وغزة والضفة الغربية :

تشبث كل من العرب واليهود بالقدس ، وحاول اليهود أن يحصلوا على مكاسب فى قطاع غزة ، وكانت أطماعهم واضحة فيما بقى من أراضى فلسطين ، وهو ما يسمى الآن بالضفة الغربية .

وكانت القدس تنقسم إلى قسمين : القدس الجديدة ويحتلها اليهود ، والقدس القديمة وكانت فى أيدى العرب . ولقد إعتبر اليهود القدس الجديدة عاصمة لهم ، رغم أن معظم أحيائها كانت عربية ، وكذلك الحال بالنسبة لمعظم القرى المحيطة بها . كما أن معظم عقاراتها وأراضيها كانت فى أيدى العرب . وحاول اليهود أن يتخذوا القدس الجديدة نقطة وثوب على القدس القديمة . وبشكل يسمح لهم بالسيطرة على حى اليهود ، وحى النصارى ، ولكى يصلوا بعد ذلك إلى الحى العربى ، والذى يشتمل على قبة الصخرة ، والتى أرادوا أن يبنوا مكانها هيكل سليمان من جديد . وكان العرب من الجانب الآخر يرون ضرورة إحتفاظهم بمقدساتهم فى القدس . ويرون ضرورة الاحتفاظ بالقدس كنقطة أمامية لازمة للدفاع عن المواقع العربية فى المنطقة الوسطى من فلسطين ، ولازمة بالتالى للاحتفاظ بخطوط مواصلات هذه المنطقة مع شرقى الأردن . وهكذا ظهرت أهمية القدس الدينية والاستراتيجية فى الوقت الذى كان يمثل فيه إحتفاظ العرب بها أهمية سياسية لها قيمتها .

وكانت جميع قرارات هيئة الأمم بشأن فلسطين تنص على ضرورة تدويل القدس . وحين تألفت لجنة التوفيق فى خريف سنة ١٩٤٩ إقترحت فى تقريرها الذى رفعته إلى الأمم المتحدة : أولا تقسيم القدس إلى قسمين ، أحدهما عربى والآخر يهودى ، ويكون لكل منهما سلطات إدارية محلية ؛ وثانيا تعيين مندوب دولى وتكون مهمته ضمان زيارة الأماكن المقدسة ، والاشراف على

تجريد منطقة القدس من السلاح .. وعلى أن يساعده مجلس مؤلف من ممثلين عن السلطات العربية واليهودية ؛ وثالثا تشكيل محكمة دولية تعينها الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة بالاشتراك مع مجلس الأمن ؛ ورابعا تعضيد المندوب الدولى فى القدس بقوة حرس دولية ؛ وخامسا إستعانة كل من الادارتين المحليتين — العربية واليهودية — بقوة بوليس وطنية .

ولقد إستتبعت هذه الاقتراحات مباحثات طويلة ومناقشات فى اللجنة السياسية وفى الجمعية العمومية للأمم المتحدة . وأعلن فيها مندوب اليهود رفض حكومته لهذه الاقتراحات . ورفضها تجريد القدس من السلاح ، ورفضها إخراج القدس من نطاق الدولة اليهودية . وذهب إلى أبعد من ذلك ، وهدد بمقاومة مشروع تدويل القدس مقاومة سرية . ولكنه أعلن إستعداد حكومته للتعهد أمام هيئة الأمم المتحدة بصيانة الأماكن المقدسة ، والتعهد بعدم التفريق بين الاجناس والأديان فى زيارتها ، والموافقة على وجود مندوب دولى للاشراف على هذا الاتفاق . حقيقة أن هذا الاضرار من الجانب اليهودى على فرض شروط معينة على قرارات هيئة الأمم المتحدة لم يكن قانونياً ، وكان يتعارض مع تعهد اليهود بتنفيذ قرارات هذه الهيئة الدولية عندما قدموا طلبهم للانضمام إلى الأمم المتحدة . ولقد أثار هذا الموقف حنق كثير من ممثلى الدول فى الجمعية العمومية ، وفى اللجنة السياسية على السواء ، وخاصة مندوبى أمريكا اللاتينية . ولكن هيئة الأمم المتحدة عجزت عن أن تفرض إحترام قراراتها على اليهود .

ولقد قدم مندوبو سوريا ومصر ولبنان والسعودية واليمن تعديلات على مشروع لجنة التوفيق ، تضمنت ضرورة عودة سكان منطقة القدس إليها ، وإنشاء ممر دولى يربط القدس بيافا ؛ وشرحوا أنهم يقبلون التدويل إختياراً

لأهون الشرين ، علما بأن الحق والمنطق يقضيان بوجوب إبقاء القدس تحت السيادة العربية . ونلاحظ أن مندوب العراق لم يشترك فى تقديم التعديلات المذكورة . خاصة وأن حكومة بغداد كانت لا توافق على تدويل القدس . وأصرت على عروبة هذه المنطقة . بعد أن كانت قد رفضت عقد الهدنة مع اليهود . أما الأردن فانه لم يكن قد أصبح عضواً فى الأمم المتحدة . ورغم ذلك فقد دعى للحديث بصفته فريقاً له شأن بالموضوع . ويحتل قسما من القدس . وأعلن مندوب الأردن رفض حكومته تدويل القدس . ورفضها تجريد المنطقة من السلاح . وإستعدادها لحماية الأماكن المقدسة . وقدرتها على القيام بذلك . خاصة وأن العرب قد قاموا بهذا الإشراف منذ وجودهم فى فلسطين .

وكانت الدول العربية ترى أنه مادام معظم مدينة القدس قد خرج من أيدى العرب . وخضع لاحتلال اليهود . فان التدويل يمنع اليهود من إتخاذ هذه المدينة عاصمة لهم . ويسمح لعشرات الآلاف من العرب الذين خرجوا منها بالعودة إليها . وبشكل يسمح لهم باسترداد أملاكهم وعقاراتهم . وكانت الأردن ترى أن مركز مدينة القدس التى تحتل قواتها قسمها القديم هو مركز دفاعى خطير ضرورى للمملكة كلها . هذا علاوة على أن ما فى يد العرب — على ضآلة مساحته — ذو خطورة من الناحية الدينية ؛ كما أن اليهود لن يذعنوا لقرار التدويل . ولن تكرههم هيئة الأمم على الاذعان . وخاصة بعد أن عودت العرب محاباتها لليهود . ولذلك فان الأردن قد رأى أن التدويل سيكون تمهيداً لإستيلاء اليهود على كل القدس ؛ ومادام اليهود يصرون على ضرورة تهويد القدس . فعلى العرب أن يصروا على عروبها .

وبعد اللجنة السياسية عرض الأمر على الجمعية العمومية فى ٩ ديسمبر سنة

١٩٤٩ . فأيدت الاكثرية التدويل ، وحماية الأماكن المقدسة ، وتولى هيئة الأمم إدارة شئون المدينة عن طريق مجلس الوصاية ، وتكليف هذا المجلس باعداد دستور وتنفيذه فى الحال ، على أن تكون حدود المنطقة شاملة لبلدية القدس والقرى والمدن المجاورة . والتى تقع فى حدود بيت لحم جنوبا وعين كارم غربا وابى ديس شرقا وشعفاط شمالا ؛ وعلى أن يفرغ مجلس الوصاية من وضع النظام وإقراره وتنفيذه فى دورته المقبلة ، وأن يمنع إتخاذ أى إجراء من شأنه أن يحول دون تنفيذ الدستور . هذا وقد أقرت الجمعية العمومية فى نفس الوقت ميزانية لادارة هذه المنطقة الدولية الى بلغت ثمانية ملايين دولار. وكانت كل من إنجلترا وأمريكا قد صوتت ضد هذا القرار .

وظهر من موقف إنجلترا وأمريكا أن هاتين الدولتين ترفضان إتخاذ أى قرار ، أو المشاركة فى إتخاذ ما يتعارض مع أمانى اليهود وأطماعهم . وكان هذا الموقف تشجيعاً لليهود ، وبشكل واضح . وسرعان ما قام البرلمان اليهودى ، أو «الكنيسيت» بتحدى قرار الأمم المتحدة ، وقرر فى ١٣ ديسمبر إعلان القدس عاصمة لاسرائيل . ونقل مقر البرلمان والحكومة إليها.ورغم أن مجلس الوصاية قد أنذر اليهود بوجوب وقف نقل الادارات إلى القدس . إلا أن اليهود لم يجيبوا على ذلك ، ووضعوا العالم أمام الأمر الواقع . وإضطرت الدول التى لها علاقات دبلوماسية مع إسرائيل إلى تقديم أوراق اعتماد مندوبيها لليهود فى القدس بعد ذلك . هذا من ناحية التدويل .

أما فيما يتعلق بدستور القدس . فقد وضع مجلس الوصاية هذا الدستور فى ٤ أبريل سنة ١٩٥٠ . وكان هذا الدستور ينص على شمول التدويل مدينة القدس والمنطقة الداخلة فى حدود التدويل الوارد فى القرار ، وينص على تجريد هذه المنطقة من السلاح ، وينص على قيام حاكم عام تعينه هيئة الأمم على

رأس هذه الإدارة . وينص على قيام مجلس تشريعي يشترك فيه المسلمون والنصارى واليهود بمقاعد متساوية ليساعد الحاكم العام الذى له حق الفيتو . ولقد إشتمل هذا الدستور على أحكام تتعلق بالأماكن المقدسة وزيارتها ، وبالتعليم والاقتصاد . وتأليف سلطات محلية - عربية ويهودية - ذات إستقلال ذاتى لتصريف الشئون العمرانية والادارية والبلدية . وتمكن مندوبو العرب من حمل مجلس الوصاية على وضع ملحق يوجب على الحاكم العام عقب تطبيق الدستور المبادرة إلى اعادة النازحين عن القدس بسبب الحرب . واسكانهم ودفع التعويضات التى يستحقونها . وإعتبار كل من كان متوطنا فى منطقة القدس يوم إقرار التقسيم - أى فى ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٤٧ - من أهلها الذين يحق لهم التمتع بأحكام هـذا الملحق . وقرر المجلس مناشدة الأردن واليهود التعاون على تنفيذ هذا الدستور . ولكنهما رفضا . فاحيلت المشكلة من جديد إلى الجمعية العمومية . وهى عاجزة عن تنفيذ قراراتها . مادامت تفتقر إلى القوة المادية اللازمة لذلك . وتخضع لمصالح الكتل الدولية الموجودة فيها .

أما بالنسبة لقطاع غزة فانه كان قد تحمل ما يزيد على مائتى الف مهاجر إليه رغم فقر هذا القطاع وقلة إمكانياته . وإضطرت الحكومة المصرية إلى الاحتفاظ بقواتها العسكرية فى هذا القطاع حتى تقوم بواجبها فى الدفاع عنه . ولكن على أساس إحتفاظ هذه المنطقة بشخصيتها الفلسطينية . وإتخاذها قاعدة أمامية للعودة إلى أرض العرب فى فلسطين . ولكن بقاء القوات المصرية فى قطاع غزة كان يثير حنق الملك عبد الله . وكان يتخذه ذريعة للاحتفاظ بالضفة الغربية للاردن . وإن كان الملك عبد الله قد ذهب فى تعامله مع الضفة الغربية إلى مدى بعيد . أظهر أطماعه الشخصية والأسروية فى هذه المنطقة الفلسطينية .

ذلك أن الملك عبد الله قد قام بتوحيد الضفة الغربية للأردن مع الضفة الشرقية ، وألف منهما «المملكة الأردنية الهاشمية» . حقيقة أن عملية التوحيد هذه قد سارت على خطوات ، وبدأت بالغاء الجمارك والجوازات بين الضفتين وإستمرت مع منح الفلسطينيين جوازات سفر أردنية ، وأعقب ذلك حل البرلمان الاردنى ، ودعوة الضفتان إلى إجراء إنتخابات مشتركة . ولقد جعل الملك عبد الله للضفتين عدداً متساوياً من المقاعد فى البرلمان . واجتمع البرلمان الناتج عن هذه الانتخابات فى ٢٤ أبريل سنة ١٩٥٠ ، وإجتمع فى عمان ، وإتخذ قراراً أعلن فيه الوحدة التامة بين ضفتى الأردن — الشرقية والغربية — وإجتماعهما فى دولة واحدة . وذلك على أساس الحكم النيابى الدستورى . والتساوى فى الحقوق والواجبات بين المواطنين جميعاً . كما أعلن هذا البرلمان توكيد المحافظة على كامل الحقوق العربية فى فلسطين . والدفاع عن تلك الحقوق بكل الوسائل المشروعة ، وبملء الحق وعدم مس التسوية النهائية لقضيتها العادلة فى نطاق الأمانى القومية والتعاون العربى والعدالة الدولية . وهكذا جاء هذا القرار يحمل من الألفاظ المنمقة أكثر مما يحمل من نصوص دستورية واضحة ثابتة بشأن الأردن وبشأن فلسطين . والمهم هو أن الملك عبد الله قد حصل على مكاسب «إقليمية» لنفسه ولأسرته ولمملكته ، ولكن بدلا من أن يمتد الحكم من المناطق الأكثر حضارة والقريبة من البحر المتوسط صوب الصحراء ، إمتد حكم الصحراء على بلاد أكثر تقدماً وتطوراً من النواحى الإجتماعية والثقافية والمادية . وبنفس الطريقة إمتد النفوذ البريطانى من عمان إلى الضفة الغربية للاردن . ولقد إعترفت بريطانيا بهذا الاتحاد بين الضفتين ، وإعتبرت معاهدة التحالف المعقودة بينها وبين الأردن سنة ١٩٤٨ سارية على جميع أراضى الدولة . ولما كانت القدس القديمة مشمولة بقرار

التدويل الذى إتخـــذته الأمم المتحدة فى ٩ ديسمبر سنة ١٩٤٨ فان معاهـدة التحالف الأردنية البريطانية أصبحت سارية على هـذا الجزء الذى تباشر الاردن سلطتها الفعلية فيه من هذه المدينة . وحتى تباشر هيـئة الأمم سلطتها الفعلية هناك وإذا كان البريطانيون قد أخلوا فلسطين عمليـا فى سنة ١٩٤٨ لكى يتركـوا اليهود يتوسعون فيها صوب الداخل . فان نفوذهم قد عاد إليـها ، وعن طريق ملك الاردن ، ومن الشرق . بعد توحيد الضفتين .

وإذا كانت القيادات العربية قـد عجزت فى ذلك الوقت عن الالتجاء إلى القاعدة الشعبية فى العـالم العربى . وإظهار المتناقضات الموجودة أمامها . حتى يمكنها أن [illegible] [illegible]ئوليتها . فان هذه القيادات قد وافقت على هـذا التغيير الذى حـدث فى فلسطين ، حتى وإن واصلت التمسك بشعاراتها عن وحـدة فلسطين وضرورة تحريرها ، وبصفتها جزءاً لا يتجزأ من جسم الأمـة العربيـة ؛ وحدث ذلك فى الوقت الذى واصل فيـه الغرب رعايته وخضانته للـدولة اليهودية التى نشأت فى فلسطين .

(٤) البيان الثلاثى والدفاع العربى المشترك :—

كانت أسباب كارثة فلسطين متعـددة ، ومنها السياسى ومـنها العسكرى ومنها الاقتصادى . وعلاوة على تأييد بريطانيا والولايات المتحدة لليهود ، كانت ظروف العرب وأحوالهم مسئولة إلى حد كبير عن وقـوع هذه الكارثة : ذلك أن الدول العربية قد عجزت عن تعبئة قواها العسكرية ، ووضعها فى خدمة المعركة ؛ ولم تستخدم فى الاغراض الحربيـة إلا جزءاً ضئيلا من إمكانياتها ، ولم تكن ميزانيتها ميزانيات حرب ؛ بل نظرت إلى حرب فلسطين وعلى أنها نزهة حزبية . كما أنها لم تترك لشعوبها فرصة المشاركة فى المجـهود الحربى ، رغم إحتياج المعركة للمـجهود الشعبى . وعجزت الحكومات العربيةعن إنشاء

قيادة عسكرية موحدة . وحرمت بذلك نفسها من عنصر التنسيق اللازم بين الوحدات المحاربة فى ميدان المعركة . وجاءت الأطماع القيادية والخلافات الجوهرية بينها سبباً فى نشوء تضارب واضح إنعكس على الوحدات المحاربة أثناء المعركة . كما أن هذه القيادات عجزت عن تقدير قوة اليهود ، وإستهانت بها . وبشكل يسهل معه وصفها بالغرور ، ويفقدها إمكانيات كثيرة للنصر . وكان عدد القوات المحاربة العربية فى فلسطين يقل عن العدد اللازم للقيام بالمهمة الملقاة على عواتقها . هذا علاوة على نقص السلاح ، وعجز الامداد والتموين، وكان قصر المعركة على الوحدات العسكرية للدول العربية المستقلة يعنى تجاهل أبناء فلسطين أنفسهم . أو عدم تمكينهم من النزول إلى معركة كانت معركتهم قبل غيرهم . هذا علاوة على الأخطاء السياسية والتكتيكية التى حدثت مع الهدنة الأولى والهدنة الثانية . وفى كل مجال من مجالات فلسطين .

ولكن الصدمة كانت عنيفة على العرب ؛ ومع سرعتها أوضحت خطورة الصهيونية عليهم . وعلى كل دولهم . وشعر العرب بخطر تدفق اليهود إلى فلسطين . وخطر وصول أعداد لليهود هناك إلى مليونين ، أو إلى أكثر من ذلك . خاصة وأن بن غوريون كان يصرح عاليا بأن تعداد «شعب الله المختار» سيصل فى فترة العشر سنوات التالية إلى خمسة ملايين فى فلسطين . وشعر العرب بخطورة حدود اسرائيل عليهم وعلى وحدتهم ؛ وكانت أطماع اليهود تمتد من النيل إلى الفرات ، كما كتبوا ذلك على دار البرلمان اليهودى . وكان وصول اليهود إلى خليج العقبة يعنى فصل المشرق العربى عن مصر وعن بقية الاقطار العربية فى المغرب . أما من الناحية الاقتصادية فان نشأة هذه الدولة الدخيلة كان يعنى إستمرار الاستغلال الاقتصادى لبقية الاقاليم العربية المحيطة بها . سواء أكان ذلك فى المواد الخام ، المنتجة فى البلاد العربية ، أو فى المواد

المصنعة التى قامت إسرائيل أساسا لتوزيعها فى العالم العربى . وكان هـذا العامل الاقتصادى يهدد الطبقات الرأسمالية النامية فى العـالم العربى ، والتى كانت قـد بدأت فى تحويل جزء من نشاطها ، ومن رؤوس أموالهـــا ، من التجارة إلى الصناعة ، ويهددها فى عملية نموها . ويهددها فى مصـالحها المادية والفعلية .

وإذا كان العرب قد أجبروا — نتيجة لظروف حرب فلسطين — على الاعتراف باتفاقيات الهدنة ، وبخطوط ثابتة على الخريطة تفصل بين أراضيهم وبعضها ، حتى ولو كان ذلك مؤقتاً ، إلا أنهـــــم رأوا خطورة إسرائيل الاقتصادية على مصالحهم واضحة . ولم يكن فى وسع أحد أن يتناسى أهمية العامل الاقتصادى . ولذلك فان رأى العرب قد إستقر على ضرورة تحديد الأوضاع الخاصة باليهود فى فلسطين ، وعلى أساسين : الأساس الأول سياسى وعلى أساس أن لا صلح مع إسرائيل ، والأساس الثانى إقتصادى ، وهـو ضرورة مقاطعة اليهود مقاطعة إقتصادية .

ولقد إتخذت جامعة الدول العربية قراراً بالاجماع فى هذا الشأن ، وفى شهر أبريل سنة ١٩٥٠ ، وأمام جهود اليهود المختلفة لحمل الدول العربية على قبول الصلح ، وتحويل الهدنات إلى صلح دائم :

«إستنادا إلى الفقرة الأولى من المادة الثانية من ميثاق الجامعة العربية ، وبناءاً على الملحق الخاص بفلسطين ، وبالنظر إلى ما للقضية الفلسطينية من الأهميـة الحيوية لجميع دول الجامعة العربية ، وبما أن هذه الدول قد عملت مجتمعة فى تطورات هذه القضية ، ونظراً إلى الخطر المشترك الذى تتعرض له دول الجامعة دفاعاً عن فلسطين وعن نفسها ، قرر مجلس الجامعة بالاجماع :

«أولا : أنه لا يجوز لأى دولة من دول الجامعة العربية أن تتفاوض فى عقد صلح منفرد أو أى أتفاق سياسى أو عسكرى أو اقتصادى منفـرد مع

اسرائيل . أو أن تعقد فعلا مثل هذا الصلح أو الاتفاق معها . وأن الدولةالتى تقدم على ذلك تعتبر مفصولة عن الجامعة .

«ثانيا : تكليف اللجنة السياسية باقتراح التدابير التى يجب إتخاذها بشأن الدولة التى ترتكب مثل هذه المخالفة» .

ووضعت اللجنة السياسية مشروعاً بهذه التدابير . وكان يقضى بالمبادرة بابلاغ الامر إلى الامانة العامة . التى تبادر بدعوة اللجنة السياسية،وتطلب هذه إلى الدولة المنسوبة اليها المخالفة — وهى الصلح أو الاتفاق مع اسرائيل — بالاجابة عما نسب اليها ، وتحقق اللجنة السياسية فى الأمر . وتتخذ قرارها بموافقة أربعة أعضاء . وإذا ثبتت المخالفة تعتبر الدولة المخالفة منفصلة عن جامعة الدول العربية . وتقطع العلاقات السياسية والقنصلية مع الدولة المنفصلة . وتغلق الحدود معها وتوقف العلاقات الاقتصادية والتجارية معها ، ويمنع كل إتصال مالى أو تجارى مع رعاياها . وتتضافر للدول الاعضاء على المعونة المتبادلة لتنفيذ ذلك .

كان هذا القرار يعنى تجميد الوضع بالنسبة للقوة الدخيلة فى منطقة العالم العربى وتجميدها من الناحية السياسية . ويمكننا أن نضيف إلى ذلك أن أهم وسائل دفاع العرب عن وجودهم كانت تتمثل فى الحصار الاقتصادى القائم على المقاطعة . وعدم التعامل والتعاون ورفض الاشتراك فى المؤتمرات الاقليمية التى تمثل فيها إسرائيل .

وشعر العرب بضرورة توحيد جهودهم من الناحية العسكرية ، ومن الناحية الاقتصادية ، حتى يتمكنوا من الدفاع عن أنفسهم ضد هذا الخطر الجديد . وكانت اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية قد قررت فى أكتوبر

سنة ١٩٤٩ قيام عهد عسكرى بين دولها يدفع ما يهددها من خطر ، وأطلق على مشروع هذا العهد اسم «الضمان الجماعى» . وإنتهت المباحثات الخاصة به إلى الاتفاق على نصوص معاهدة سميت باسم معاهدة «الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى» ، وتم وضعها وتوقيعها مبدئيا بالأحرف الأولى فى ١٣ أبريل سنة ١٩٥٠ . ولاشك أن الدول الغربية التى كانت تحتضن إسرائيل شعرت بخطورة هذا التنظيم السياسى والاقتصادى العربى الجديد على اليهود ، إذ أنها أسرعت بإصدار البيان الثلاثى الذى عمل على حماية الدولة اليهودية من العرب .

وكان الأمر قد وضح فى أن الدول العربية ترغب فى زيادة تسليح جيوشها وخاصة أمام تسليح اليهود لأنفسهم . وكان السلاح يأتى من الغرب . ومن الدول الكبرى التى كانت قد فرضت إنشاء اسرائيل على العرب . ولذلك فان هذه الدول قد ماطلت فى أمر تقديم السلاح للعرب ، ثم أصدرت بيانا ثلاثيا فى ٢٥ مايو سنة ١٩٥٠ . وبمناسبة مرور سنة على عقد إتفاقيات الهدنة ، وإشتركت فيه كل من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا . وأبلغته إلى الدول العربية بعد عقد مؤتمر لوزراء خارجية هذه الدول الغربية فى لندن، ودراستهم لموضوع السلام والاستقرار بين الدول العربية واسرائيل . وموضوع شحن الأسلحة والذخائر إلى هذه الدول .

ولقد أشار هذا البيان الثلاثى إلى أن جميع الطلبات التى تقدمها هذه الدول العربية للحصول على أسلحة أو عتاد ستبحث على ضوء ما تحتاجه من قدر محدود لأغراض المحافظة على أمنها الداخلى والدفاع عن نفسها . وأكدت الدول الثلاث فى هذا البيان معارضتها لسباق التسلح بين الدول العربية وإسرائيل . وطالبت كل دولة يرخص لها بشراء السلاح باعطاء ضمان بأنها لا تنوى القيام بعمل عدوانى ضد أى دولة أخرى : «والحكومات الثلاث تنتهز هذه الفرصة

لتعلن إهتمامها البالغ بهذه المسألة . ورغبتها فى المعاونة عـــلى إعادة السلام والاستقرار إلى هذه المنطقة ، ومعارضتها لأى إستخدام للقوة ، أو أى تهديد بالالتجاء إلى القوة ، بين أى دولة من دول بذه المنطقة . والحكومات الثلاث تعلن أنها إذا تبينت أن أى دولة من هذه الدول تستعد لانتهاك حرمة الحدود أو خطوط الهدنة فانها لن تتردد تنفيذاً لالتزاماتها — بصفتها أعضاء فى هيئة الأمم المتحدة — فى أن تتدخل باسم هيئة الأمم ، وخارج نطاقها .» .

ولقد كان هذا البيان تدعيما جديدا للكيان اليهودى ، وضمانا لاسرائيل ، وتهديدا للعرب ، إذا ما فكروا فى إستعادة حقهم المسلوب . ومع صدور هذا البيان الثلاثى نشط اليهود فى الاعتداء على خطوط الهدنة ، وفى كل قطاع . وكانت مهزلة هدف الغرب من ورائها تحطيم ما بقى للعرب من كرامة . بعد أن أسلبوا العرب بلادهم وأراضيهم .

وإنعقد مجلس جامعة الدول العربية ، ورد على هذا البيان الثلاثى ،وأعرب عن حرص الدول العربية على إستتباب السلام والاستقرار فىالشرقالأوسط ، وحرصها على إحترام ميثاق الأمم المتحدة ، ولكنه شرح أن الدول العربية تهتم باستكمال تسليحها لشعورها بمسئوليتها فى حفظ الأمن الداخلى فى بلادها ، والدفاع الشرعى عن حياتها . والقيام بواجب حفظ الأمن الدولى فى هذه المنطقة ؛ وأنها تعرب عن نياتها السلمية من جديد ، وتؤكد أن السلاح الذى طلبته أو تطلبه إنما يستعمل عادة للاغراض الدفاعية ، وأن مستوى القوات المسلحة اللازم لكل دولة لأغراض الدفاع والقيام بنصيبها فى حفظ الأمن الدولى يرجع تقديره لها ، ويخضع لعوامل أهمها عدد السكان ومساحة البلاد وترامى حدودها وتنوعها.وكان هذا الرد لا يحمل الجديد ، ولا يقف مادياً وعملياً على أرجله أمام البيان الثلاثى . حقيقة أن جامعة الدول العربية إنتهزت

الفرصة لكى تذكر من جـــديد بأن أفضل الطرق وأضمنها لصيانة السلام والإستقرار فى الشرق الأوسط هو حل قضاياه على أساس الحق والعدالة ، والمبادرة إلى تنفيذ قرار الأمم المتحدة الخاص بعودة اللاجئين من فلسطين إلى ديارهم . وتعويضهم عن أملاكهم وأموالهم ، ولكن ذلك لم يكن كافيا ، من الناحية العملية ، لتغيير الموقف . وحقيقة أخرى هى أن الجامعة قد سجلت أنها قد تلقت توكيدات بأن تصريح الدول الثلاث وطريقة تقديمه وما نص عليه لا تعنى مطلقاً تقسيم هذه المنطقة إلى مناطق نفوذ . أو الاعتداء بأية صورة على إستقلال البلاد العربية وسيادتها . ولكن ذلك أيضا كان يعنى إعادة إثبات السيادة التامة الخارجية للدول العربية . أعضاء الجامعة . ودون حاجة إلى ذلك ، ودون كبير قيمة فى الميدان الدولى . ومع شعور دول الجامعة العربية بخضوعها لاشراف غربى فى عملية تزويد قواتها بالأسلحة والذخائر إضطرت إلى الاسراع بالتوقيع على معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى فى ١٧ يونيو سنة ١٩٥٠ . وكأنها أرادت أن تثبت قانونا ما عجزت عن القيام به من الناحية العملية .

ولكن علينا أن نذكر أنه إذا كانت الحكومات العربية قد ظلت تنتظر فى ذلك الوقت إمكانية حصولها على الأسلحة والذخائر من دول المعسكر الغربى . خاصة وأن تسليح قواتها كان تسليحا غربيا . وكانت مصالحها وطبيعة تكوينها يرتبطان بالغرب . إلا أن إتجاهاً جديداً بدأ فى الظهور فى ذلك الوقت . وخاصة مع الشعور بضرورة التسليح . وإنقسام العالم إلى معسكرين . شرقى وغربى . وأخذ يشير إلى ضرورة الحصول على السلاح بأى ثمن . ومن أى مكان . حتى ولو من عند الشيطان . وإذا كان هذا الاتجاه هو مجرد «أمل» فى ذلك الوقت . إلا أن كان الطريق الوحيد للخلاص من إحتكار السلاح الذى فرضه الغرب على العرب . وإستناداً إلى حرب فلسطين .

وإذا كانت معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى تحمل من المعنويات أكثر مما تحمل من الامكانيات العملية ، إلا أنها جاءت معبرة عن اتجاه الرأى العام فى العالم العربى فى ذلك الوقت . وعملت على أرضائه وعلى أعطائه الأمل فى إمكانية تنفيذها وجنى الثمار منها .

وكانت هذه المعاهدة تهدف تقوية الروابط وتوثيق التعاون بين دول الجامعة العربية . وتبلور حرص هذه الدول على إستقلالها ومحافظتها على تراثها المشترك ، كما تدل على الاستجابة لرغبة الشعوب فى ضم الصفوف لتحقيق الدفاع المشترك عن كيانها ، وصيانة الأمن والسلام وفقاً لمبادىء ميثاق جامعة الدول العربية ولميثاق الأمم المتحدة وأهدافها ؛ وكانت تعتبر تعزيزاً للاستقرار والطمأنينة . وتوفيراً لأسباب الرفاهية والعمران فى البلاد العربية . وأكدت المادة الأولى عزم الدول العربية المتعاقدة على فض جميع منازعاتها الدولية بالطرق السلمية ، سواء فيما بينها أو فى علاقاتها مع الدول الأخرى . ونصت المادة الثانية على أن «تعتبر الدول المتعاقدة كل إعتداء مسلح يقع على أية دولة أو أكثر منها أو على قواتها إعتداءاً عليها جميعا ، ولذلك فانها — عملا بحق الدفاع الشرعى الفردى والجماعى عن كيانها — تلتزم أن تبادر إلى معونة الدولة أو الدول المعتدى عليها . وأن تتخذ فى الحال منفردة ومجتمعة جميع التدابير ، وتستخدم جميع ما لديها من وسائل — بما فى ذلك إستخدام القوة المسلحة — لرد الإعتداء ولإعادة الأمن والسلام إلى نصابهما» . ونصت على ضرورة تشاور الدول المتعاقدة فيما بينها ، كلما هددت سلامة أراضى أية واحدة منها أو استقلالها أو أمنها ، وفى حالة خطر حرب داهم أو قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها ، تبادر الدول المتعاقدة فوراً إلى توحيد خططها ومساعيها فى إتخاذ التدابير الواقية والدفاعية التى يقتضيها الموقف . ونصت كذلك على تعاون

الدول فيما بينها لدعم مقوماتها العسكرية وتعزيزها وإشتراكها حسب مواردها وحاجاتها فى تهيئة وسائلها الدفاعية الخاصة والجماعية ، لمقاومة أى إعتداء مسلح . كما نصت على تأليف لجنة عسكرية دائمة من ممثلى هيئة أركان حرب الجيوش العربية ، لتنظيم خطط الدفاع المشترك وتهيئة وسائله وأساليبه ، وعلى أن ترفع هذه اللجنة العسكرية الدائمة تقاريرها إلى «مجلس الدفاع المشترك» . ويتألف مجلس الدفاع المشرك تحت اشراف مجلس الجامعة . ويختص بجميع الشئون المذكورة . ويتكون من وزراء الخارجية والدفاع أو من ينوبون عنهم وما يقرره بأكثرية ثلثى الدول يكون ملزما لجميع الدول المتعاقدة .

وكانت هذه البنود تشتمل على التعاون . وفى النطاق العسكرى . ولكن التعاون فى نطاق الدفاع ، لا فى نطاق الهجوم ، أى الاحتفاظ بالوضع القائم ، دون أية رغبة فى تغييره .

أما فى المجال الاقتصادى ، فان هذه المعاهدة قد نصت على ضرورة تعاون الدول العربية على النهوض باقتصاديات بلادها ، وإستثمار مرافقها الطبيعية ، وتسهيل تبادل منتجاتها الوطنية والزراعية والصناعية ، وعلى ضرورة تنظيم نشاطها الاقتصادى وتنسيقه وابرام ما يقتضيه الحال من إتفاقيات لذلك . كما نصت على إنشاء مجلس اقتصادى من الوزراء المختصين بالشئون الإقتصادية ، ليقترح على تلك الدول ما يلزم لتحقيق تلك الأغراض . وكان هذا الميدان يحتاج إلى عمل كثير . بعد وضع الخطوط العامة له بهذا الشكل .

كما أن المعاهدة قد إشتملت على بنود يمكن إعتبارها تحفظات بشأن الاوضاع الاقتصادية والعسكرية الموجودة بالفعل فى الدول العربية . فاذا كانت هذه المعاهدة قد إشتملت على مادة خاصة بتعهد الدول العربية بعدم عقد أى اتفاق دولى يناقض المعاهدة ، وبألا تسلك فى علاقاتها الدولية مايتنافى

مع أغراضها ، فان المعاهدة قد نصت علـــى أنه ليس فى أحكامها ما يمس الحقوق والالتزامات التى تترتب على ميثاق هيئة الأمم أو مسئوليات مجلس الأمن فى المحافظة على السلام الدولى . وكان ذلك يغطى ، بطريقة غير مباشرة جميع الاتفاقيات التى عقدت بين الدول العربية والدول الأجنبية ؛ والتى تحتفظ هيئة الأمم بنسخة منها فى سجلاتها .

وإشتملت المعاهدة على ملحق ، إعتبر جزءاً منها ،وكانملحقاعسكريا ، لتوضيح إختصاصات اللجنة الدائمة من حيث إعداد الخطط العسكرية اللازمة لمواجهة الأخطار والاعداءات . وتقديم الاقتراحات لتنظيم القوات العسكرية وتسليحها وتدريبها . وإستثمار موارد الدول الطبيعية والصناعية والزراعية الخ وتنسيقها لمصلحة المجهود الحربى والدفاع المشترك . وأصبحت القاهرة هىمقر هذه اللجنة الدائمة ؛ أما القيادة العامة لجميع القوات العاملة فى الميدان فقد أعطيت للدول التى تكون قواتها المشتركة فى العمليات أكثر عدداً أو عدة من الدول الأخرى . هذا إلا إذا تم أختيار القائد العام بطريقة أخرى ، وباجماع الدول .

وإشتملت المعاهدة كذلك على بروتوكول إضافى خاص بتأليف هيئة إستشارية عسكرية ، علاوة على اللجنة العسكرية الدائمة . وتشكيلهامنرؤساء أركان حرب الجيوش العربية كذلك . ولكى تشرف على اللجنة العسكرية الدائمة وتوجهها فى إختصاصاتها . وتعرض على هذه الهيئة الاستشاريةالعسكرية تقارير اللجنة الدائمة ومقترحاتها لاقرارها ، قبل رفعها إلى مجلس الدفـــاع المشترك .

وكانت معاهدة الدفاع العربى المشترك خطوة على الطريق ، حتى وإن كانت دفاعية ، ولا تدل على قرب تحرير فلسطين .

والواقع أن معاهدة الدفاع المشترك لم تكن كافية لردع اليهود ، أو حتى لإرهابهم ، سواء أكان ذلك من الناحية العسكرية أو الناحية الاقتصادية . ولا شك أن اليهود قد شعروا بعدم فاعليتها ، فى الوقت الذى أطمأنوا فيه إلى قوة الغطاء الذى أعطته لهم الدول الغربية . وظهر ذلك بوضوح فى مسألة إعتداءاتهم المتكررة على خطوط الهدنة ، وفى مسألة تجفيف الحولة ، كما ظهر فى موقفهم من مشكلة اللاجئين الفلسطينيين .

وكانت مسألة تجفيف اليهود لمستنقعات الحولة الواقعة فى المنطقة المجردة من السلاح قرب الحدود السورية إعتداءاً صارخا على إتفاقيات الهدنة ، وكانت إستهزاءاً واضحاً بقرارات العرب فى إنشاء دفاعهم المشترك . وإستمر اليهود فى عمليات التجفيف ، وحينما رفض العرب التنازل عن أراضيهم إعتقلهم اليهود ونكلوا بهم وهدموا بيوتهم وأخذوا فى إحتلال المنطقة المجردة ، وبشكل يعطيهم مكاسب على الحدود السورية من الناحية الاسراتيجية ، وبشكل يسمح لهم بالسيطرة على الحدود السورية نفسها . وتدخل مجلس الأمن فى الأمر ، وأيدت جامعة الدول العربية سوريا فى موقفها ، وأظهرت إستعدادها لمؤازرتها فى دفع العدوان اليهودى ، ووصل الأمر إلى تقرير إجتماع رؤساء أركان حرب الجيوش العربية للدول الموقعة على معاهدة الدفاع المشترك ، ولوضع الخطط اللازمة . ولكن مجلس الأمن أمر بوقف أعمال التجفيف ، حتى يتم الإنفاق على الأراضى التى تجرى فيها ، وأدان اليهود ، وطلب إعادة الأهالى العرب إلى قراهم . ولكن اليهود فسروا عملية وقف التجفيف بأنها تتعلق بالمساحة التى يملكها العرب فقط ، دون بقية المنطقة المجردة ، ولم ينسحبوا من هناك . وعجز مجلس الأمن عن إخراج اليهود . كما فشل مجلس رؤساء أركان حرب الجيوش العربية فى القيام بأى عمل إيجابى . والمهم هو أن معاهدة الدفاع العربى المشترك

لم تكن كافية . مع الأوضاع الموجودة فى العالم العربى فى ذلك الوقت، لإرجاع الحق إلى نصابه ، وحتى فى نطاق «الدفاع» .

(٥) اللاجئون :

تبلورت مخلفات حرب فلسطين فى مشكلة اللاجئين ؛ وكانت مشكلة عويصة ومحزنة فى نفس الوقت ، إذ أنها نتجت عن جميع العوامل السياسية والحربية والاقتصادية لحرب فلسطين . وظهرت فى شكل يمس الإنسانية ، ويمسها فى صميم قيمها وأخلاقها . وكان فشل العالم ، والأمم المتحدة فى إيجاد حل لها يدل على فشل المنظمات الدولية حتى الآن فى الوصول إلى المستوى اللائق بها . رغم إشتمال ميثاق الهيئة الدولية على نصوص تتعلق بها . وكانت مشكلة اللاجئين هى ثانى عملية تقع فى العالم ، ويندى لها جبين الانسانية بهذا الشكل . كانت الأولى هى عملية القضاء على الهنود الحمر أمام غزو وإستعمار العناصر البيضاء للقارة الأمريكية ؛ وكانت هى الثانية . وإذا كان الاستعمار الغربى قد تمكن من القضاء على سكان العالم الجديد ، فان نفس الاستعمار قد تمكن من إخراج مليون عربى من أراضيهم وديارهم ، وألقى بهم فى الصحراء وهددهم بنفس مصير الهنود الحمر . ولكن حيوية العرب ، وقوتهم فى الحياة وعلى الحياة مكنت هؤلاء العرب — رغم كونهم من اللاجئين — من العيش ، وجعلتهم أساسا لتحرير بلادهم وإستعادتها من المغتصبين . وهذا الفارق الواضح بين لاجئى فلسطين وبين الهنود الحمر هو الذى يدل على قوة العرب فى عصر يقظتهم ونموهم ، حتى وإن تكاتفت ضدهم نفس قوى الاستعمار والابادة التى واجهت سكان أمريكا الأصليين .

لم تقل فظائع اليهود ومذابحهم التى إقترفوها عما إقترفه المتوطنون الاوائل فى أمريكا مع الهنود الحمر . وكان اليهودى يقتل حتى لا يقتل ، ويستخدم

السلاح والارهاب والتشويه حتى يتمكن من إخلاء جزء معين من الارض من سكانه الاصليين . حتى وإن كان يتبجح فى نفس الوقت بأنهم من الساميين ، وأنهم لا يضمرون العداء للعرب. ولقد أدت عمليات الارهاب اليهودى، والتى قامت بها مجموعات منظمة ومدربة من العناصر اليمينية المتطرفة . الاستعمارية فى شكلها . والرجعية فى عقيدتها ، والهمجية فى وسائلها . إلى كارثة إجلاء مليون عربى من أراضيهم وإستيلاء الغاصب على ممتلكاتهم وأموالهم ومساكنهم وحدائقهم . وأدى ذلك إلى إلتجاء العرب إلى الأقطار العربية المجاورة . وإلى ذلك القسم الذى بقى عربيا فى فلسطين . والذى إنضم إلى الاردن . والتجائهم إليه فى حالة من البؤس والعوز والتشرد قل أن يشهد التاريخ مثيلا لها .

التجأ الكثير من عرب فلسطين — وغالبيتهم من النساء والاطفال والشيوخ ، وبعد ذبح وقتل وإغتيال رجالهم القادرين . التجأوا فى مجموعات كبيرة بعيداً عن أسلحة اليهود ، وخرجوا بما يقدرون على حمله وبما يستر أجسادهم ، ووصل منهم ٤٣٠,٠٠٠ إلى ما يسمى الآن بالضفة الغربية . والتى كانت القوات العراقية والقوات الأردنية مرابطة فيها . ولجأ ما يقرب من مائة الف لاجىء إلى الضفة الشرقية وإلى الملك عبد الله . وبلغ بذلك مجموعهم فى المملكة الاردنية ما يزيد على مليون لاجىء . وسجلت وكالة الغوث الدولية من بينهم ما يصل إلى ٤٩٦,٠٠٠ . وكان معظمهم من المنطقة الوسطى فى فلسطين . ووصل إلى لبنان ما يزيد على مائة وعشرة آلاف لاجىء . سجلت وكالة الغوث الدولية منهم مائة الف . والتجأ إلى سوريا مائة الف آخرون تسجل من بينهم خمسة وثمانين ألفا . وكان معظم اللاجئين إلى لبنان وسوريا من أبناء المنطقة الشمالية فى فلسطين . ومن أبناء منطقة الجليل الغربى. أما منطقة غزة الصحراوية القاحلة فإنها قد ضمت ما يزيد على مائتى الف مهاجر . وكان معظمهم من

بين سكان المنطقة الجنوبية من فلسطين ؛ هذا علاوة على خمسة آلاف فلسطيني التجأوا إلى مصر ؛ وكان هذا يدل على قلة نسبة من يقدر على السفر حتى الاراضى المصرية من بين أهالى المنطقة الجنوبية فى فلسطين . وبعد ذلك كتب على ما يقرب من مائتى الف عربى أن يبقوا داخل حدود دولة اسرائيل ، وكأنهم أسرى ، وليست لهم أية حقوق ، رغم أنهم فى أراضيهم . . .

لقد خلف هؤلاء اللاجئون مدناً بأكملها كانت لهم ، وخلفوا مدناً وقرى كانوا غالبيتها وكانوا سادتها ؛ وإضطروا إلى ترك ما يزيد على سبعمائة قرية لليهود ، بعد أن كانوا مالكيها ؛ وتركوا من المتاجر والعقارات والبضائع والمنقولات ما يزيد قيمته على الفى مليون جنيه استرلينى . وإذا كانت السياسة البريطانية فى فلسطين ، منذ بداية إصدار وعد بلفور ، قد عملت على تمكين اليهود من هذا الاقليم العربى ، فانها لم تمنح اليهود هناك إلا ستة فى المائة من مجموع أراضى وأملاك العرب فى فلسطين . وجاءت حرب فلسطين لكى تتم الكارثة ، ولا تبقى فى أيدى العرب إلا خمسة ملايين ونصف مليون دونم من الأراضى فى الضفة الغربية وأكثرها جبلية ، علاوة على ٣٠٠,٠٠٠ دونم فى قطاع غزة ومعظمها رمال ، وفى الوقت الذى سمحت فيه لليهود بالاستيلاء على عشرين مليون دونم.. وهنا تظهر العقدة فى مشكلة ضياع فلسطين ، وتعود بالتالى على العرب ، وعلى طبيعة تكوينهم فى هذه الفترة ، وإمكانياتهم ؛ إذ دخلوا إلى معركة أعطت اليهود أضعاف أضعاف ما أعطته بريطانيا لهم .

وتصرف اليهود فى الأراضى التى دخلوها بعد هجرة العرب منها والتجائهم إلى المناطق المجاورة تصرف المالكين ، أو تصرف الغزاة الفاتحين ، ومنحوا الكارن كايمت مليون دونم ، ومنحوا المزارعين الآخرين مليونا آخر ، وأسكنوا المهاجرين اليهود فى بيوت العرب وقراهم وسلموهم مزارعهم.وسن

اليهود قوانين للحراسة ؛ وللتصرف فى أملاك العرب بالبيع والشراء والاستغلال والتصفية . وأصدروا لذلك «قانون حراسة الطوارىء عن أموال الغائبين» فى سنة ١٩٤٩ . وهو الذى يقضى بتحويل كل حق وملكية للغائب ، فى أمواله وممتلكاته للحراسة العامة ، ولحراسة الطوارىء ؛ وبطريقة آلية .

حقيقة أن الدول العربية قد إهتمت بإيواء مئات الآلاف من اللاجئين ، وأنهم قد أقاموا لانفسهم خياما . وقرى من الاخشاب والصفائح . واستقروا فى المبانى والمدارس الموجودة . وحقيقة أن إستمرار الوقت قد أجبر بعض هؤلاء اللاجئين القادرين على بناء غرف وأوكار من الطين أو الخشب أو الحجارة لانفسهم . ولكن ذلك لا ينفى إستمرار بقاء ما يزيد على ثلاثمائة الف مهاجر فلسطينى يعيشون حتى الآن تحت الخيام .

حقيقة أن جامعة الدول العربية قد قررت إنشاء مجلس عال لاغاثة اللاجئين. ولكن هذا المجلس العالى يعمل طبقا لقرارات وإمكانيات جامعة الدول العربية من ناحية . ويحاول من ناحية أخرى إثبات مسئولية هيئة الامم المتحدة فى ظهور مشكلة اللاجئين ، وفى تحميل هيئة الامم المتحدة مسئولية الانفاق على هؤلاء اللاجئين ، وعن طريقه هو . ويربط بذلك بين الحالة الاجتماعية، وبين الوضع السياسى لذلك الطور الجديد من أطوار مشكلة فلسطين .

أما هيئة الامم المتحدة فانها قد أخذت بتقدير الكونت برنادوت ، والذى نص على الواجبات المترتبة على هذه الهيئة نحو اللاجئين ؛ فقررت حقهم فى العودة إلى بلادهم ، وتعويض من لا يرغب فى تلك العودة . ثم عادت وأوصت رئيس وكالة الامم المتحدة لاغاثة اللاجئين الفلسطينيين فى ٨ ديسمبر سنة ١٩٤٩ بالتباحث مع لجنة الاستقصاء الاقتصادية للشرق الأوسط — والتى نشأت كتفريع لعملية التوفيق بين العرب واليهود بعد ميثاق لوزان — وذلك

لوضع الخطط المشتركة وإيجاد الادارة اللازمة لتنفيذها ، وعلى أساس أن يكون الهدف هو توطين اللاجئين ، أى تصفية المشكلة السياسية لفلسطين على حساب المشكلة الانسانية . وهكذا تجسدت وسائل عمل جامعة الدول العربية ، وتحولت داخل النطاق السياسى ، فى الوقت الذى تحولت فيه مهمة الامم المتحدة تجاه اللاجئين من الناحية السياسية إلى تقرير تثبيتهم وتوطينهم إجتماعياً وإقتصادياً . ورغم ذلك فقد كان على كل من جامعة الدول العربية وهيئة الامم المتحدة أن يتعاونا سوياً ، ويتكاملا فى مجهوداتها حيال اللاجئين .

ويظهر هذا التناقض بين موقف «السلطات» العربية ، «والهيئات» الدولية . من عمل السياسة الدولية فى النطاق العملى لمحاولة إقناع اللاجئين بالتوطن فى البلاد العربية . ومن إصرار اللاجئين على المطالبة بعودتهم إلى بلادهم ، وتنفيذ قرارات هيئة الامم الخاصة بعودتهم وتعويضهم ، مع تمسكهم بحق أمتهم العربية فى عودة فلسطين كلها اليهم . وبين هذين الاتجاهين المتناقضين ، ودون إمكانيات مادية وإقتصادية لدى العرب ، ومجىء هذه المعونات من الامم المتحدة ، وعن طريق وكالة إغاثة اللاجئين ، يتأرجح اللاجئون ، ودون أن يستقروا على خطة للعمل ، وعلى أمل فى العيش .

وكانت لجنة التوفيق قد قررت تأليف لجنة فنية لمعالجة مشكلة اللاجئين . تألفت هذه اللجنة وعرفت باسم لجنة كلاب ، نسبة إلى رئيسها الامريكى الذى انضم اليه عضو فرنسى وعضو بريطانى وعضو تركى . وصرح كلاب بأنه يحاول وضع مشروع يكفل إسكان وتوطين اللاجئين ، وعلى شكل يتمكنون به من الاعتماد على أنفسهم . وعند ذلك أصر اللاجئون على موقفهم ، وأصروا على حقوقهم ، وضرورة عودتهم إلى أوطانهم . وهكذا بدأت هذه

اللجنة عملها دون أن تجد تعاوناً من العرب ، مادامت قد أقفلت على نفسها الابواب داخل نطاق تصفية الفلسطينيين ، وفى صالح اليهود .

وزارت لجنة كلاب البلاد العربية ، وأفهمتها حكومتا لبنان ومصر ، وبكل صراحة ، أنه ليس فى بلادها أى مكان لاسكان وتوطين اللاجئين . خاصة وأنهما من أكثر بلدان العالم إكتظاظا بالسكان . أما سوريا فانها قد رفضت الموافقة على توطين اللاجئين فى بلادها ، سواء إتسعت بلادها لهم أو لم تتسع ، وأصرت على حقهم فى العودة إلى ديارهم . مهما كانت القرارات النهائية للجنة الفنية . وكان هذا هو نفس الموقف الذى وقفته البلاد العربية من اللجنة ، وخاصة العراق والمملكة السعودية .

ويظهر من تقرير لجنة كلاب ، الذى قدمته فى ٦ ديسمبر سنة ١٩٤٩ إلى لجنة التوفيق ، لكى ترفعه بدورها إلى الأمم المتحدة ، أنها قد إقتنعت بعدم إمكان إيجاد حل لمشكلة اللاجئين بشكل منفصل عن الحل السياسى النهائى لمشكلة فلسطين : فيصعب إقامة مشروعات للانشاء والتعمير ، وعلى نطاق واسع فى المشرق العربى ، ومن أجل اللاجئين الفلسطينيين ، ما لم تتوطد دعائم الاستقرار السياسى بين العرب واليهود . كما أن اللاجئين أنفسهم لا يريدون حلا لمشكلتهم إلا فى عودتهم إلى ديارهم . أما الحكومات العربية فأنها تؤيدهم فى رأيهم ، وتربط المشكلة بالناحية السياسية أكثر من ربطها بالناحية الاقتصادية أو الاجتماعية . ورأت لجنة كلاب أن كل ما يمكن القيام به هو الإستمرار فى إغاثة اللاجئين بشكل عام ، وتشغيل القادرين منهم فى أعمال ومشروعات مؤقتة ، لمساعدتهم على حياة أفضل ، وخلاصهم من البطالة ، وحتى يتم الفصل والتنفيذ فى أمر عودتهم وإسكانهم فى بلادهم وأراضيهم .

كان هذا هو التقرير الفنى ، المتفرع عن لجنة التوفيق ، والذى عرض على الأمم المتحدة ، فأدى ذلك إلى قرار الجمعية العمومية فى ٨ ديسمبر سنة ١٩٤٩ بانشاء وكالة لاغاثة اللاجئين ، وتخصيص ٥٤ مليون دولار للاغاثة والتشغيل المؤقت حتى منتصف سنة ١٩٥١ . وقررت اللجنة السياسية للجامعة العربية التعاون مع اللجنة الدولية المسئولة عن إعاشة اللاجئين وتشغيلهم ، ودون أن يؤثر ذلك فى مصير اللاجئين ، وحقهم فى العودة إلى بلادهم .

وحين عاودت لجنة التوفيق إتصالها بممثلى العرب واليهود ، أصر العرب على ضرورة تنفيذ قرارات هيئة الأمم بشأن اللاجئين ، وتدويل القدس والتقسيم ، وهو ما سلم به اليهود فى ميثاق لوزان . ولكن اليهود رفضوا تدويل القدس وإعادة اللاجئين ، والتخلى عن شىء من الأراضى التى إستولوا عليها ؛ وعلقوا موافقتهم على عودة فريق من اللاجئين ودفع تعويض على عقد الصلح النهائى مع العرب ، وطالبوا بإجراء مفاوضات مباشرة بينهم وبين كل دولة عربية على حدة ؛ ورفض العرب ذلك . وحاولت اللجنة تشكيل لجان عربية يهودية للبحث فى المقترحات . ولكن كل من العرب واليهود وضعوا شروطاً معينة للاشتراك فى هذه اللجان . فلجأت لجنة التوفيق إلى الأمم المتحدة . وندد مندوبوا العرب بسكوت الهيئة عن إستهتار اليهود بقراراتها ؛ وعملوا على إستمالتها بالظلم الواقع على مليون لاجىء عربى بائس ؛ ولكن دون جدوى .

حقيقة أن الجمعية العمومية قد قررت فى ٩ ديسمبر سنة ١٩٥٠ مناشدة الدول المعنية للدخول فى مباحثات للوصول إلى تسوية سلمية للمشكلات الموجودة ؛ وأمرت لجنة التوفيق بتأسيس مكتب يضع تقديرات عن التعويضات اللازمة ويدفعها ، ويدرس التدابير اللازمة لحماية حقوق اللاجئين وأملاكهم ومصالحهم ؛ وأنها قد ناشدت الحكومات المختصة لكى تضمن اللاجئين ؛ فى

حالة عودتهم إلى ديارهم ، أو إعادة إسكانهم ، أى مناشدة إسرائيل والدول العربية ، أن يعاملوا اللاجئين من غير تمييز بينهم وبين بقية السكان ؛ وأنها قررت مبلغ ثلاثين مليون دولار لعملية الاسكان ، وإعادة الاسكان . ولكن لجنة التوفيق لم تصل إلى نتيجة إيجابية رغم تأسيسها للمكتب المطلوب . وإضطرت الجامعة العربية إلى توصية حكوماتها بإرسال مذكرات إلى الدول الكبرى ، وإستنكرت فيها «الاجراءات الظالمة التى تحول دون عودة اللاجئين إلى ديارهم . والتصرف فى أموالهم وأملاكهم . فى الوقت الذى تحرض فيه السلطات اليهودية يهود العالم على الهجرة إلى فلسطين» . ودون إعتبار العواقب السياسية والاجتماعية والاقتصادية التى لا يستطيع الشرق الأوسط أن يبقى فى معزل عنها . «ومنذ حلت هذه المأساة الإنسانية المروعة وقضية اللاجئين تدرج فى جدول أعمال هيئة الأمم المتحدة ، وكانت الهيئة فى كل عام تدعو إلى إحترام حقوق اللاجئين ، دون أن تمضى فى تنفيذ قراراتها ، وتيسر أمر إعادتهم إلى ديارهم ، وتمكينهم من العيش فى وطنهم ... والبلاد العربية لا تستطيع أن تتفرغ على الوجه الأكمل لتحمل نصيبها فى إقرار السلم العالمى ما دامت هذه المأساة الانسانية قائمة بين ظهرانيها ، وما رصد من أموال لاغاثة اللاجئين والقيام بمشاريع خاصة بهم لا يفى الحاجة ، ولا يعين على تحسين أحوالهم غذاء وكساء ومسكنا . وثلاثون المليون دولار المعينة فى قرار ٢ ديسمبر سنة ١٩٥٠ لتمويل صندوق التوطين لا تستطيع مواجهة مشاكل اللاجئين الكثيرة ... فلا لجنة التوفيق ولا وكالة هيئة الأمم استطاعت أن تحقق قرار هيئة الأمم فى ٩ ديسمبر سنة ١٩٤٨ الذى عهد إليهما باتخاذ التدابير اللازمة لتوطين اللاجئين وإعادتهم إلى الحياة الاجتماعية والاقتصادية العادية . وذلك لقلة المخصصات التى رصدت من قبل هيئة الأمم . والبلاد العربية بذلت جهد

استطاعتها إزاء هذه المأساة الانسانية الأليمة ؛ ولكنه مما يجاوز طاقتها أن تعالجها معالجة أساسية ؛ فلابد للاسرة الدولية من القيام بهذا العبء تحقيقا للأغراض التى قام عليها ميثاق الأمم المتحدة ... وأن اللاجئين ، والحكومات العربية معهم لا يرضون بأى مشروع للتوطين قبل أن يوضع برنامج شامل يحقق فى أقرب مدة معينة هذه المشروعات بكاملها ، مع الاحتفاظ بجميع الحقوق التى أكدتها قرارات الأمم المتحدة» (١) .

وهكذا أقفل العرب على أنفسهم الباب ، وفى نطاق جامعة الدول العربية ، وفى نطاق العمليات السياسية ، وداخل الأوضاع القانونية والحقوق ، رغم وقوفهم فى وجه قوة لا تعترف بالقانون .

وإذا كان المكتب قد قام بزيارة العواصم العربية لتقدير قيمة أملاك العرب وأموالهم التى أستولى اليهود عليها . فان العرب قد أصروا على ضرورة تنفيذ قرار السماح بالعودة إلى الاراضى المحتلة من فلسطين قبل أى شىء آخر ، وحتى يمكن حصر من لا يرغب فى العودة ، وبحث أمر تعويضه . أما اليهود فقد أصروا على شرط العودة بعقد الصلح ، وأضافوا إلى ذلك ضرورة خصم كل ما لحق اليهود من خسائر ، وما أنفقوه فى حرب فلسطين ، وما أنفقوه على الحراسة — خصم كل ذلك من التعويضات التى تمنح للعرب ، وما يبقى بعد ذلك يقسط على سنوات ، ولا يدفع إلى أصحاب الاملاك والاموال ، بل يوضع فى صندوق عام — ينفق منه بعد ذلك على توطين اللاجئين فى البلاد العربية التى التجأوا اليها . وإذا كان هذا الموقف يمثل إستهزاءاً بقرارات الامم

---

(١) أكرم زعيتر . القضية الفلسطينية . القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٥٥ ، ص ٢٦١ — ٢٦٢ .

المتحدة ونقضاً لما تعهد به اليهود فى مؤتمر لوزان ، فان ذلك كان هو الأمر الواقع ، وتحت سمع العالم وهيئة الامم وبصرهما .

وعلينا أن نعترف بأن اليهود كانوا عمليين أكثر من القيادات العربية ، وكانوا يسايرون الأمر الواقع . فى الوقت الذى إستند العرب فيه إلى «حقوقهم» ودون أن يجدوا القوة التنفيذية اللازمة لتنفيذ هذا القانون . وترك العرب لليهود بذلك الامكانيات اللازمة لبناء قوتهم . وفى الوقت الذى حصلت فيه اسرائيل على تعويضات الحرب من ألمانيا وبقية الدول النازية والفاشستية المنهزمة ، وتمسكوا بحقوقهم . وبطريقة أفلاطونية . وفى الوقت الذى إحتاجت فيه الدول العربية إلى الدعائم المالية اللازمة لبناء وتطوير إقتصادها .

ولقد أصبح مجال العمل فى موضوع «اللاجئين» الفلسطينيين خصباً أمام وكالات ومكاتب وهيئات وإدارات ولجان الامم المتحدة . وكم من مشروع قدم لتوطين اللاجئين فى أراضى الجزيرة فى سوريا . وهدف تحميل الدولة السورية عبء تصفية هذه المشكلة الانسانية والاقتصادية ؛ أو هدف إسكانهم وتوطينهم فى العراق أو فى سيناء . ورفض . وعلى نفس الأسس السابقة .

والمهم هو أن وكالة الاغاثة الدولية قد إستمرت فى تقديم مبالغ المساهمة فى إعاشة اللاجئين . وإستمر ذلك حتى سنة ١٩٥٤ . ثم مد إلى سنة ١٩٦٠ . ويلقى معظم الكتاب والمؤرخين العرب بعبء هذه المسئولية على كاهل الأمم المتحدة . وكأنهم يتنصلون من مسئوليتهم كعرب . ومن الخليج إلى المحيط ، عليهم أن يتحملوا مسئولية ما وقع على إقليم من أقاليمهم . وعليهم مسئولية تحريره وإعادته إلى البنيان الجغرافى والسياسى والاقتصادى للعالم العربى ..

* * *

لقد كانت الهزيمة مريرة على نفوس العرب . وعلى نفوس ذلك الشعب الذى إعتز بعزته وكرامته ، ورأى إمتهانه فى أعز إقليم من أقاليمه ، وفى قلب بلاده . وإذا كانت المتناقضات الموجودة داخل العالم العربى : الموجودة بين القيادات والقاعدة ، وبين الأطماع الأجنبية وأصحاب المصلحة الفعلية فى التغيير . كانت غير كاملة الوضوح قبل ذلك . فان هذه الحرب فى فلسطين ، بما إشتملت عليه من عمليات جذب ودفع عنيفة ، قد جمعت الحبوب فى جانب والقشور فى جانب آخر ، وعملت على زيادة تبلور الموقف داخل البلاد العربية وبين القوى الموجودة فيها .

حقيقة أن جامعة الدول العربية . بحكم تكوينها ، هى التى قد تولت أمر التنسيق بين العرب فى حرب فلسطين ، وأن هذه الحرب قد أدخلت قيادات مختلفة إلى الميدان . ولكنها إنتهت فى شكل تبلور المصالح والقوى وراء كل قيادة . وبشكل عمل على تفتيت كل معسكر عربى على نفسه ، وبشر بامكانية الوصول إلى تجمعات عربية جديدة من القوى ذات التكوين والمصالح المتشابهة. ولكن علينا أن نعترف بأن هذه العملية الخاصة بالتخلخل والانقسام الداخلى داخل المعسكرات العربية جعلت العالم العربى يعيش فترة تعتبر نكسة واضحة فى تاريخه . وخاصة أمام الهزيمة . وكم من صوت إرتفع فى العراق ، وكأنه يعتز بعراقيته . وفى سوريا ، وكأنها تفتخر بقوميتها ، وفى الأردن وكأنهم قد إرتبطوا بالملك عبد الله . وفى مصر وكأنهم يتشككون فى عروبتهم. ولكن هذا الشعور كان مؤقتاً . وكان نتيجة للهزيمة فى الحرب ، ونتيجة لضعف الامكانيات وزيادة التناقض والأصرار على الابقاء على المتناقضات ، وفى صالح مجموعة من الحكام هنا وهناك .

ولقد كانت حرب فلسطين إختباراً عنيفاً لجامعة الدول العربية ؛ ولكن

ما من أحد كان يشك فى هذا الوقت فى أن وجودها كان أحسن من عدمها ، خاصة وأنها كانت تمثل خطوة صوب الوحدة ، وصوب تحقيق الأمانى ، حتى وإن كانت تمثل وحدة القيادات التى زاد ظهور إنفصالها عن القاعدة الشعبية ، فى معظم أقاليم العالم العربى .

وكان تأثير حرب فلسطين متبايناً على الأقاليم العربية المختلفة : فماأن إنتهت الحرب حتى وقع الانقلاب فى سوريا ، وسيطرت عناصر عسكرية على الحكم وإستناداً إلى ضرورة وجود قيادة عسكرية حازمة . وإن كان ذلك يعنى فى نفس الوقت إقفال سوريا حدودها على نفسها ، وفى ظــــل قيادة جامدة ، ووقوفها موقف الدفاع ، وإستعدادها للخضوع لانقلابات عسكرية متتالية ، مادامت الطريقة قد أصبحت هى الانقلاب للسيطرة على الحكم .

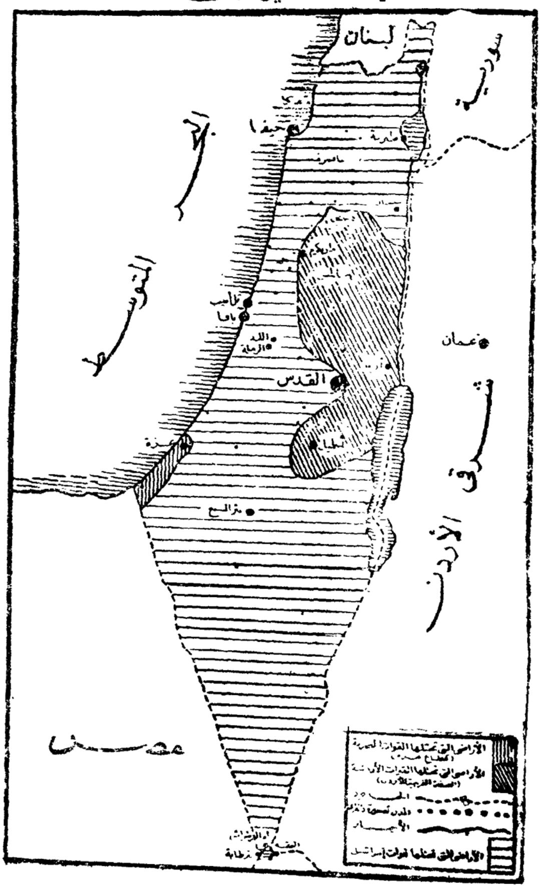
أما فى مصر . فلاشك فى أن الحنق قد زاد بين صفوف الضباط وصفوف العائدين من الحرب . وبدأت حفنة من الضباط المخلصين فى التفـــكير فى ضرورة تغيير الأوضاع فى بلادها . وإستتبع ذلك ظهور تعارض بين أبطال فلسطين ، وبين القيادة السياسية الموجودة فى ذلك الوقت فى مصر . ومادامت القيادة السياسية قد حاولت تدعيم حكمها والمحافظة عن إمتيازاتها فان ذلك كان مدعاة لانتشار العناصر اليمينية ، وانتشار ظاهرة الاغتيال السياسى فى بلد لم تكن تعرف فى تاريخها إلا بالتسامح والاعتدال .

أما فى العراق وفى الأردن فان الحكومات الهاشمية قد عملت على زيادة اعتمادها على الأجهزة البوليسية ، وحاولت كبت الأفواه ، وخنق الحركات ، حتى تتمكن من الإستمرار فى الحكم .

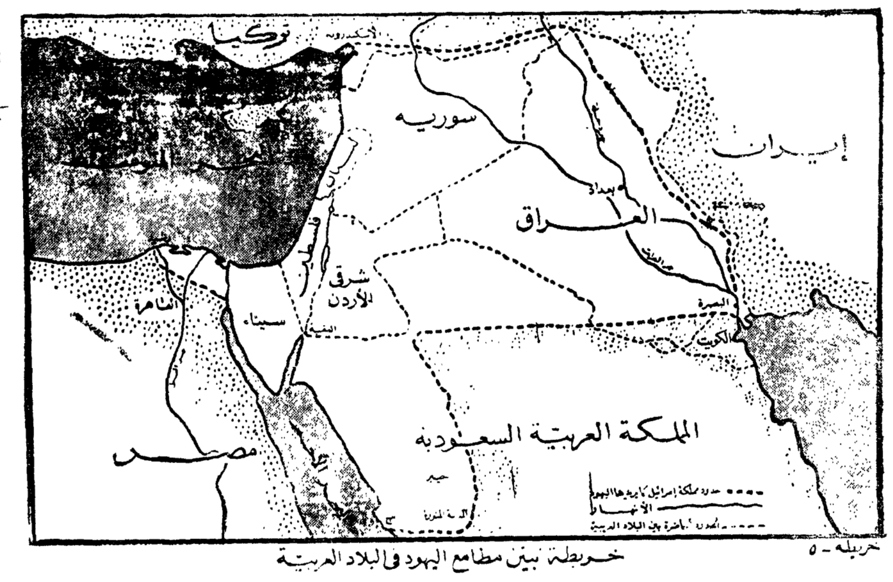
وهكذا أثرت حرب فلسطين على كل منطقة العالم العربى بشكل عام ، وعلى دول المشرق العربى بشكل خاص . وكان دوام الحال من المحال ، ما دامت المتناقضات قد زادت ظهوراً داخل بنيان العالم العربى ، وخاصة مع الحرب ، وبكل عنف . وكانت فلسطين سبباً أساسياً من الأسباب التى أدت إلى قيام ثورة يوليو فى مصر ، وإلى البدء فى طريق جديد ، ولتحرير مصر ، قلب العروبة ، من النفوذ الأجنبى ، وإتخاذها قاعدة لتحرير كل العرب .

خريطة رقم (١٢) :

خريطة فلسطين الآن



خريطة رقم (١٣) :



خريطة ـ ٥

خريطة تبين مطامع اليهود في البلاد العربية

الباب الثالث

ثورة يوليـــو والتحرير

الفصل الرابع عشر

عجز جامعة الدول العربية

إذا كانت سبع دول عربية قد فشلت فى ضمان حق عرب فلسطين فان ذلك كان يعود قبل كل شىء إلى ضعف إمكانيات العرب المادية وضعف إمكانياتهم السياسية ، علاوة على ضعف تنظيمهم الذى واجهوا به الاعداء . وكان هذا التنظيم السياسى يتمثل فى جامعة الدول العربية ، والتى حملت بطبيعة تكوينها من المتناقضات ما يعجزها على القيام بواجبها وهى فى ميدان المعركة . ورغم ذلك فقد كان من العسير على العرب أن يتخلوا عن جامعتهم أو يتراجعوا فى فكرتهم ، خاصة وأنها كانت لازمة كمنظمة دولية إقليمية لتجميع شمل العرب ، ومحاولة إظهار قوتهم ، ولازمة لاسماع صوت العرب فى كثير من المشكلات التى كانت تحتاج للبحث ، وتحتاج للتصويت فى المحالات الدولية . وقامت جامعة الدول العربية ، حسب قدرتها ، بالعمل فى «قضايا» ليبيا وتونس والمغرب الاقصى ، وكذلك فى المشكلة السودانية ، وإن كانت طبيعة تكوينها ، وما تحمله فيما بينها من متناقضات ، والقوى المواجهة لها ، قد أثرت على ما وصلت إليه من نتائج ، وفى كل هذه الميادين .

(١) الجامعة ومشكلة ليبيا :—

نزلت جامعة الدول العربية إلى ميدان العمل فى المشكلة الليبية بمجرد تأسيسها فى عام ١٩٤٥ . وكان هذا العام قد شهد إجتماع وزراء خارجية الدول العظمى فى مؤتمر لندن ، والذى إنعقد للبحث فى مصير المستعمرات الايطالية السابقة ، وبعد هزيمة دول المحور ، ولمحاولة وضع نظم جديدة للحكم فيها .

وكانت أطماع الدول الغربية واضحة في ليبيا ، خاصة وأن قوات الحلفاء كانت تحتل أقاليمها الثلاث نتيجة للعمليات الحربية . فكانت القوات البريطانية ترابط في أقليم برقة وعلى طوال الساحل الطرابلسي حتى تونس ، وإن كانت بعض القواعد الامريكية قد أنشئت في ذلك الوقت في الملاحة وقرب طرابلس عاصمة البلاد . أما الإقليم الداخلي في فزان ، والمجاور لجنوب تونس والاقليم العسكري الداخلي من الجزائر ، فقد كانت قوات الجنرال ديجول وفرنسا الحرة ترابط فيه وتتخذ من غات وغدامس ومرزوق قواعد لها في الاتصال بين الجزائر وبين أقليم تشاد . ولم يكن يخفى على أحد أن إجتماع وزراء خارجية هذه الدول سيؤدى إلى تقسيم ليبيا إلى مناطق نفوذ بين بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية وفرنسا ، خاصة وأن قوات الاحتلال الاجنبية في هذه الاقاليم كانت تتصرف فيها وكأنها من المستعمرات الخاضعة لها ، وتشرف على النشاط الادارى والقضائى والسياسى الموجود هناك .

ومنذ أول إنشاء جامعة الدول العربية إضطرت إلى التدخل بمذكرة لوزراء خارجية الدول العظمى ، شرحت فيها وحدة ليبيا وخطورة التقسيم على النواحى الاقتصادية والادارية والأمن ، ورغبة الأهالى أنفسهم فى هـــذه الوحدة . وشرحت هذه المذكرة قدرة الليبيين على إدارة شئونهم بأنفسهم ، وأنهم قد شاركوا ، طوال عهود التاريخ ، فى حكم أنفسهم بأنفسهم ، خاصة وأن الحكم العثمانى هناك كان يمنحهم استقلالا ذاتيا ، إذ أنه كان يمثل إتحادا بين ولايات وممالك عثمانية . ورأت جامعة الدول العربية أمكان قيام حكومة موحدة فى كل من برقة وطرابلس وفزان ، ودخولها عضوا فى جامعة الدول العربية ، وإمدادها بالمعونة التى تلزمها فى بادىء الأمر من البلاد العربية بشكل عام ، ومن مصر بشكل خاص .

وكانت الاساعات قد انتشر في الصحف في ذلك الوقت عن الإحتمال تقسيم ليبيا ، وبشكل يسمح بضم نصفها الغربي لايطاليا ، وجزء من جنوبها لفرنسا ، في الوقت الذي يعطى فيه نصفها الشرقي لبريطانيا ، واشاعات أخرى عن أنها ستوضع كلها تحت وصاية دولة واحدة من الدول الكبرى . وكانت هذه الاشاعات تنكر حقوق العرب ، وتنكر مجهوداتهم الكبيرة في معاونة الحلفاء حربيا في أثناء الحرب العالمية الثانية . ورفضت جامعة الدول العربية فكرة إحتياج ليبيا لمعونة أجنبية ووصاية خارجية ، وحتى إذا فرض احتياجها إلى ذلك . فان أحق الناس بهذه الوصاية هي الدول العربية ، ومن أبسط قواعد الانصاف أخذ رأى الأهالي في إختيار الاوصياء عليهم .

ولاشك أن الدور الذي كان قد لعبه عبد الرحمن عزام في ليبيا منذ الحرب العالمية الأولى ، وفي الكفاح ضد الاستعمار الايطالي هناك ، كان يجمع بينه وبين كثير من مجاهدي هذا القطر الصناديد ، وكان وجوده أمينا عاما لجامعة الدول العربية يجعل لليبيين سنداً قوياً وشخصياً في هذه الجامعة . ولم تكن هناك من القيادات السياسية في ليبيا في ذلك الوقت ما يمكنها من تزعم أقاليم ليبيا الثلاث ، والتحدث بأسمها وتمثيلها . وكان الاتجاه الجمهوري الواضح في أقليم طرابلس يخشى من رفع صوته كثيراً حتى لا يخسر تأييد جامعة الدول العربية من القاهرة له ، وكانت القاهرة ملكية في ذلك الوقت . أما قيادة السيد محمد إدريس المهدي السنوسي فكانت قياده دينية ، وتسيطر سيطرة تامة ، ومن النواحي الاقتصادية ، ومن النواحي المعنوية ، على كل أقليم برقة ، ولكنها كانت غير قادرة على تزعم رجـــال طرابلس ، الذين ناصبوها النقد منذ خروجها من ميدان المعركة ، وبعد اعطائها البيعة في سنة ١٩٢٣ . ولذلك فان هذه القيادة قد عملت مع البريطانيين ، وفي إنشاء القوات السنوسية المحـاربة

فى الصحراء الليبية ، وأعطت بذلك لنفسها ولحركتها رباطا له لون معين يرتبط ببرقة ، ويرتبط بالجيش السنوسى ، ويرتبط بالبريطانيين . أما إقليم فزان فان قوات الاحتلال الفرنسية الموجودة فيه كانت قد وصلت فى ذلك الوقت إلى ضم بعض القيادات الاقطاعية القديمة إليها ، وفتحت أمامها مجالات العمل والاثراء وخاصة فى التجارة فى السكر والشاى والارز والتموين . بين هذا الاقليم وكل من جنوب تونس والجزائر وإفريقية الفرنسية السوداء . ولذلك فان اقليم فزان قد بقى بدون قيادات وطنية تتمكن من قيادته ، سواء أكان ذلك فى تعاون مع قادة برقة وطرابلس . أو فى منافسة لها .

ولا ننسى أن اشراف مصر على إنشاء جامعة الدول العربية قد أعطاها دوراً قياديا واضحا فى كل منطقة العالم العربى . وإذا كان مصطفى النحاس هو الذى أتم بروتوكول الاسكندرية فإن أقالته بعد ذلك ربطت بين إنشاء هذه الجامعة وبين فاروق . وكان لملك مصر فى ذلك الوقت من الشباب ومن الطموح مايدفع به صوب توسيع منطقة حكمه ، سواء أكان ذلك فى الميدان السياسى وعلى أساس سيطرته على السودان وليبيا . أو حتى فى ميدان العمل الدينى الذى كان يسعى من ورائه إلى توسيع منطقة نفوذه . وظهر جليا أن مصر ترغب فى مد يد المعونة إلى ليبيا لتخليصها من الاستعمار . ولمنع الوصاية الأجنبية عليها ، وكانت مصر مستعدة فى نفس الوقت لكى تقبل وحدة ليبيا أو اتحادها معها . وكانت مستعدة — فى حالة وضع ليبيا تحت الوصاية — أن تقوم هى بهذه الوصاية . وإذا كان ضعف القيادات الليبية الموجودة فى ذلك الوقت يساعد مصر فى مشروعاتها ، ووجود جامعة الدول العربية يساعد على إبعاد النفوذ الأجنبى على ليبيا وزيادة الروابط بينها وبين مصر ، فان القوى الاستعمارية المواجهة كانت تقف فى وجه هذه الأمانى العربية . والتطلعات المصرية .

وعملت على ربط نفسها بالقيادات الإقليمية الموجودة هناك . وخاصة فى إقليم برقة ، لكى تحافظ على نفوذها ، ومصالحها ، وعمليات استغلالها فى المستقبل.

شرحت جامعة الدول العربية إذن أن رغبة الليبيين هى الرجوع إلى رأيهم واستفتائهم ، وذلك للانضمام إلى مصر . أو لاستقلالهم والحاقهم بذلك فى كتلة الأمة العربية ، عن طريق مصر أو عن طريق جامعة الدول العربية . وصرح عبد الرحمن عزام بأنه فى حالة اتفاق كلمه الليبيين على الاستقلال فان مصر تقبل قرارهم ، وتعترف بدولتهم كجارة شقيقة لها ، تدخل جامعة الدول العربية بحقوق لا تقل عن حقوق زميلاتها . ولاشك أن الاشاعات قد انتشرت فى ذلك الوقت عن وجود رغبة فى مصر أو لدى القصر للتوسع فى ليبيا . والبحث عن مصالح شخصية هناك . إذ أن عبد الرحمن عزام أسرع بنفى ذلك ولكنه طلب فى نفس الوقت اشراك مصر فى اللجنة التى تشرف على الاستفتاء فى ليبيا ، وبصفتها جارة لها ، وبصفتها قد قاست مثلها من احتلال الفاشستيين وعدوانهم على الصحارى والمدن والموانى . ولكن مصر لم تكن بمفردها فى *جامعة الدول العربية* . وكان النفوذ الهاشمى فى بغداد وعمان يحاول إثبات كفاءته بين القيادات العربية الأخرى ، وينظر بعين الحذر إلى مجهودات مصر وخاصة منذ أن قطعت خط الرجعة على الهاشميين ، ومنذ مرحلة إنشاء جامعة الدول العربية ، وفى موضوعى سوريا الكبرى والهلال الخصيب . ولذلك فان التنافس المصرى الهاشمى كان واضحا . واستتبع تقاربا واضحا بين القصر الملكى فى القاهرة وبين طويل العمر والسعوديين فى الجزيرة العربية . وكان موضوع فلسطين هو الموضوع الأول الذى يشغل بال الجامعة العربية . ولكن الجامعة كانت فى وضع لا يسمح لها بالتراجع أو التقاعس فى مشكلة ليبيا . ولذلك فان عبد الرحمن عزام قد قام بزيارة سريعة للرياض واتفق مع «الأمير»

فيصل على القيام باتصالات مع الدول الكبرى لايضاح وجهة النظر المصرية . ثم سافر بعد ذلك إلى العراق والأردن وسوريا ولبنان وبحث مع رجال الحكم فيها الموقف من خلال خطة الجامعة العربية وخطة مصر . وأيدت الدول العربية خطة مصر وخطة الجامعة بالنسبة لليبيا . ولاشك أن قيام الهاشميين بذلك كان يرجع أولا إلى بعد ليبيا عن أقاليمهم ، ومعرفتهم بعدم قدرتهم على منافسة مصر فى هذا الميدان . كما أنه كان يرجع ضمنا إلى رغبة الهاشميين فى زيادة نفوذهم فى الأقاليم السورية بشكل عام . وفى فلسطين بشكل خاص ، خاصة وأن مشاريعهم السابقة عن سوريا الكبرى والهلال الخصيب لم تكن قد إنتهت بعد .

وزار عبد الرحمن عزام لندن فى أكتوبر سنة ١٩٤٥ وتباحث مع ممثلى مؤتمر وزراء الخارجية فى لندن . كما إتصل ببونسو . المندوب السامى الفرنسى السابق فى سوريا ولبنان فى أثناء الحرب العالمية الثانية . وقابل أتلى رئيس الوزراء البريطانى وبيفن وزير الخارجية وهول وزير المستعمرات . وتحدث مع ماكنيل وكيل وزارة الخارجية البرلمانى ، وهاو وكيل الخارجية البريطانية للشئون الشرقية وجورج رندل وكيل الخارجية وباكستر مدير الشئون الشرقية . ولكن مساعيه لم تؤدى إلى نتيجة ما ، رغم أن بيفن أظهر إستعداده للنظر فى حقوق عرب ليبيا . ووعدت الحكومة الأمريكية بأنها ستنظر فى الأمر بعين الأعتبار . وصرح بيرنز وكيل الخارجية الامريكية بأن : «هناك من يطالب بوصاية إيطاليا على ليبيا . بينما تمسكت بريطانيا بالعهود التى قطعتها على نفسها للقبائل السنوسية من عدم عودة السيطرة الايطالية إلى بلادهم .» (١) وكان ديجول

---

(١) سامى حكيم : استقلال ليبيا بين جامعة الدول العربية والامم المتحدة . بيروت ، دار الكتاب الجديد . ١٩٦٥ . ص ٢٤ .

هو الذى يرغب فى إعادة ليبيا إلى الحكم الايطالى . وطالب مولوتوف بوصاية روسيا على طرابلس لمدة عشرة أعوام تنتهى بعدهـــا ليبيا بنيل الاستقلال . والواقع أن فرنسا كانت تخشى من قيام سلطة عربية مستقلة فى ليبيا تؤثر على حركة الوعى القومى فى كل بلاد المغرب العربى . أما روسيا فانها قداستخدمت مشكلة ليبيا كتكتيك لارهاب دول المعسكر الغربى ، ووسيلة لخروجها إلى البحر المتوسط .

وجاءت بعد ذلك مشروعات أخرى تلخصت من ناحية فى تجزئة البلاد واخضاعها لوصايات مختلفة ، انجليزية فى برقة وفرنسية فى فزان وإيطالية فى طرابلس . ولكن روسيا عارضت فى ذلك وأصرت على ضرورة الاحتفاظ بوحدة الإقليم . واعطائها فرصة للعمل للوصاية عليها بدلا من العناصر المجاورة والسابقة . وأدى ذلك إلى المشروع الأمريكى الذى تلخص فى إنشاء وصاية للدول الخمس الكبرى مضافا إليها مندوب عن عرب ليبيا ، ومندوب عن الايطاليين المقيمين فى البلاد ، ودولة أوربية صغيرة ينتخب منها المندوب السامى على ليبيا . وحاولت الجامعة العربية أن ترشح أحد اللبنانيين لشغل منصب المندوب السامى على ليبيا ، فلبنان دولة صغيرة ولكنها عربية ، وهى دولة عربية ويحكمها المسيحيون ، وهى أقرب إلى أبناء ليبيا من غيرها ، ولا يمكن إيجاد فواصل كبيرة بين أبنائها وأبناء الدول الصغرى فى أوربا . ولكن هذه المحاولة فشلت كذلك . وأصرت الجامعة العربية على ضرورة المطالبة بالاحتفاظ بوحدة ليبيا والمطالبة باستقلالها ، واختيار الليبيين لنظام الحكم الذى يرتضون . وقدمت المذكرات بذلك إلى الدول التى إشتركت فى مؤتمر الصلح فى ١٨ أبريل سنة ١٩٤٦ ، وشرحت فيها أن محاولة فرض حل بالقوة على أبناء ليبيا لن يمر بسلام ، وسيؤدى إلى قتال .

وأيد مؤتمر أنشاص ومؤتمر بلودان فى مايو ويونيو سنة ١٩٤٦ وجهة نظر العرب فى مشكلة ليبيا ، وشرح العرب فى مؤتمر الصلح المنعقد فى شهر سبتمبر من نفس السنة وجهة نظرهم ، ولكن هذا الموقف لم يؤدى إلى نتيجة إيجابية ، خاصة وأن المعركة كانت واضحة بين جامعة الدول العربيةمن جانب والدول الاستعمارية من جانب آخر . وكانت الجامعة تفتقر إلى ما للدول الاستعمارية من قوات عسكرية وإمكانيات مادية موجودة بالفعل فى ليبيا فى ذلك الوقت . وتبلور الموقف مع تصريح البريطانيين بأنهم قد وعدوا السنوسيين بعدم عودة السيطرة الايطالية إلى إقليمهم ، حتى وإن كان ذلك فى شكل إنتداب . ولكن التصريح البريطانى ذكر بعد ذلك وجود كثير من المعمرين الايطاليين فى طرابلس ، وذلك فى الوقت الذى أصرت فيه فرنسا على دورها فى مساعدة الاقاليم المجاورة لها على السير فى طريق التقدموالإزدهار وكان ذلك يعنى أن بريطانيا تصر على ضرورة بقاء العلاقات الموجودة بينها وبين السنوسيين ، وتشير إلى وجود الايطاليين فى طرابلس فى الوقت الذى تتحدث فيه فرنسا عن مهمتها «الحضارية» فى إقليم فزان . وإن كان المندوب الأمريكى قد طالب بوضع ليبيا تحت الوصاية فان مؤتمر وزراء خارجيةالدول الكبرى وإجتماعات الجمعية العمومية للأمم المتحدة قد انتهت بالتوقيع على معاهدة الصلح مع إيطاليا فى ١٠ فبراير سنة ١٩٤٧ ، وهى المعاهدة التى نصت على إرسال لجان تحقيق إلى المستعمرات الايطالية السابقة ، لمعرفةرغبات السكان فى مصيربلادهم : أى أن وزراء خارجية الدول الكبرى قد أغفلوا أهمية الجامعة العربية وأهمية الدول العربية فى مشكلة ليبيا . أما لجان التحقيق فقد تألفت من ممثلين عن روسيا وبريطانيا وفرنسا وأمريكا .

وكان من الصعب على جامعة الدول العربية أن تسكت على تجاهلها فى

مسألة مستقبل ليبيا . وظهر إتجاه فى أول الأمر بأن عودة ايطاليا إلىمستعمراتها يمثل أكبر خطر على القضية ، وطالب بضرورة الضغط على إيطاليا سياسيا حين تطلب الاعتراف بها ، حتى تجبر على التنازل عن أطماعها فى ليبيا . ولكن الأمر تبلور سريعا حين تنازلت إيطاليا عن مستعمراتها ، وأصبحت المشكلة بين أيدى الدول العظمى ، ولجنة التحقيق والامم المتحدة . فاستقر رأى جامعة الدول العربية على ضرورة الاتصال بلجنة التحقيق وشرح موقف الليبيين ومصالحهم فى الوحدة والاستقلال ، ثم القيام بنشاط سياسى بعد ذلك فى الجمعية العمومية للامم المتحدة لشرح وجهة نظر أبناء البلاد ومعنى ذلك أن الجامعة العربية قد واصلت نشاطها فى الميدان السياسى وأمام قوات متفوقة عليها فى الناحية السياسية ، وتستند إلى قوات احتلال موجودة بالفعل فى ليبيا . هذا فى الوقت الذى انقسم فيه الليبيون على أنفسهم .

وإذا كانت الهيئات السياسية فى طرابلس قد ساندت موقف جامعة الدول العربية . ونادت بدورها باستقلال ليبيا ووحدتها وانضمامها إلى جامعة الدول العربية ، فان الأمر كان على عكس ذلك فى إقليم برقة . ذلك أن السيد محمد إدريس المهدى السنوسى قد حل الهيئات السياسية فى اقليم برقة . وأقام بدلا عنها ، «المؤتمر الوطنى العام» الذى لم يكن حزبا سياسيا بالمعنى المعروف ، بل عبارة عن هيئة اشتملت على سبعين عضواً قام بتعيينهم ، وكانوا يمثلونرؤساء القبائل وسكان المدن فى برقة ، وأسند رئاسته إلى أحد أقاربه ، واقتصربرنامجه على وجوب تحقيق استقلال «برقة» ، وقيام حكومة دستورية باشراف الامير السنوسى ، وورثته من بعده ، وكان هذا تفتيتا للمعسكر الوطنى من وجهة النظر العربية . حقيقة أن المؤتمر قد وافق على وحدة ليبيا ، ولكنه اشترطها بشرطين : الأول هو أن تكون ليبيا ملكية وراثية تحت تاج الأمير السنوسى ،

والثانى هو أن لا يسمح بعودة الايطاليين بأى حال من الأحوال . واتضح الخلاف بين المؤتمر الوطنى فى برقة وبين الهيئات السياسية فى طرابلس، خاصة وأن هذه الهيئات كانت تنادى بالاستقلال والوحدة والانضمام إلى جامعة الدول العربية ، ولكنها تتجاهل إمارة السيد إدريس السنوسى ، فى الوقت الذى أعلنت فيه برقة اصرارها على الامارة ثم الاستقلال لاقليمها ، واشترطت لاقامة وحدة بين ولايات ليبيا أن يقبل أهل طرابلس النظام الملكى الوراثى ، وبغير هذا الشرط فلا وحدة ولا تأييد لاستقلال طرابلس . وكان هذا الموقف يشجع الدول ذات الاطماع الاجنبية على الفصل بين القوى الوطنية ، حتى تتمكن من الوصول إلى مآربها .

وحاولت الهيئات السياسية فى طرابلس أن تعالج هذا الموقف ، وتوحد جهودها مع البرقاويين ، وتتفق معهم على مستقبل البلاد . واتفقت مع السيد إدريس السنوسى على تشكيل هيئة مشتركة من الطرابلسيين والبرقاويين للوصول إلى النتائج اللازمة ، وقبلت لذلك أن تقصر الإمارة على شخص السيد إدريس . وتشكل الوفد البرقاوى ولكنه قد استبعد كل ما يؤيد وحدة ليبيا من بين صفوفه . وظهر أن السيد إدريس واللجنة البرقاوية يرغبون فى الوصول إلى نتائج سريعة ، ودون نقاش . وشرح رئيس الوفد البرقاوى إيمانهم بالوحدة وحاجاتهم إليها ، أكثر من الطرابلس ، ولكنه ذكر أنهم فى الوقت الذى يطالبون فيه بالوحدة لا يمكنهم أن يرتبطوا بطرابلسيين فى كل الأحوال وأن برقة إذا منحت وضعا خاصة فانها تقبله راضية به ، وإن كانت تستمر فى طلب الوحدة . وظهر أمام الطرابلسيين أن اللجنة البرقاوية لا تؤمن بضرورة الوحدة ، وتريد استغلال الموقف ، وتجعل طرابلس مادة للمساومة ، بحيث

تتنازل عنها إذا ما أعطيت ذلك الوضع المنفرد . ولذلك فان كل اتفاقية بين الطرفين تصبح اتفاقية صورية . ووضع أعضاء الوفد البرقاوى إضافة «بلا قيد ولا شرط» بعد مادة اعتراف الطرابلسيين بامارة السيد إدريس ، رغم أن الطرابلسيين كانوا قد اشترطوها بكونها حكومة دستورية.واتهم البرقاويون الطرابلسيين بسوء النية تجاه الأمير ، وظهر أن الاتفاق أمر صعب بين الطرفين ، خاصة وأن البرقاويين أشاعوا عن الطرابلسيين أنهم ينفذون سياسة عبدالرحمن عزام . والذى عرف عنه عداءه الواضح تجاه النظام السنوسى بأكمله . ثم قام البرقاويون بنشر بيان ذكروا فيه ضرورة العمل على الوصول إلى استقلال «برقة» وأعلان إمارة السيد محمد إدريس المهدى السنوسى بلا قيدولاشرط . وإنشاء حكومة وطنية لها جيشها وانظمتها تحت العلم الوطنى «المقدس» ، هذا علاوة على ترحيبها بتحقيق الوحدة مع شقيقتها طرابلس ، وإن كانت قد وضعت شروطا لهذه الوحدة ، وتتلخص فى ضرورة انطواء الطرابلسيين تحت إمارة السيد إدريس بدون قيد أو شرط . وأن تصح عزيمتهم على ذلك،وأن لا يستوطن برقة أى إيطالى . وأيد السيد الأمير اللجنة البرقاوية فى قراراتها .

وأمام هذا التضارب الداخلى فى ليبيا اضطرت جامعة الدول العربية إلى تنظيم الجبهة الداخلية فى طرابلس ، وأنشئت «هيئة تحرير ليبيا» وكان برنامجها يلخص فى ضرورة «السعى لاستقلال ليبيا بحدودها الطبيعية من الحدود المصرية إلى الحدود التونسية والجزائرية وإلى الصحراء الكبرى جنوبا ،والتعاون مع الجامعة العربية ، والتفاهم فى كل ما يحقق هذا الاستقلال ويصونه ،ويؤمن رفاهية الشعب الليبى وتقدمه ، وكذلك السعى بكافة الطرق المشروعة داخليا لتنوير الرأى العام وتوحيد الصفوف وتوجيه الجهود الوطنية واجتناب كل دواعى الجدل والشقاق والخلاف على نظام الحكم وطرائقه ، وأن يبحث كل

ذلك ممثلوا الشعب بعد الاستقلال ، للصالح العام والمحافظة على وحدة الكلمة في أثناء الكفاح للحرية ، وخارجيا بالدعوة في جميع الجهات للحصول على تأييد الرأى العام العربي والاسلامى والعالمى ، ذلك بنشر دعوة الليبيين بين كافة الأقوام فى جميع الميادين (١)» .

وفى هذا الجو المليء بالخلافات السياسية وصلت إلى طرابلس لجنةالتحقيق الدولية فى ٦ مارس سنة ١٩٤٨ ، واتفقت كلمة الاحزاب السياسية،وهيئة تحرير ليبيا على الاستقلال والوحدة والانضمام إلى الجامعة العربية . وأغفلت نهائيا إمارة السيد إدريس السنوسى على البلاد . أما فى برقة فقد اختلفتالآراء عنها فى طرابلس ، وفى الوقت الذى لم يعترف فيه الطرابلسيون بامارة السيد إدريس السنوسى ، اعترف بها أهالى برقة ، وفى الوقت الذى طالب فيه الطرابلسيون بالوحدة سكت أهالى برقة عن هذا المطلب الحيوى الاساسى . كما سكتوا عن المطالبة بالانضمام إلى الجامعة العربية . أما فى فزان فان التحقيق قد أثبت ضحالة الوعى السياسى ، ورغبة السكان فى الاستقرار وتنمية تجارتهم أو رد غارات المغيرين عن قطعانهم . وإقامة حكومة إسلامية أو الوصول إلى وحدة ليبيا والإنضمام إلى الجامعة العربية . وكان هذا الرأى يمثل أقليةلدى سكان هذه المنطقة .

وانتقلت المسألة بعد ذلك إلى الأمم المتحدة . وكان انقسام العالمإلى كتلتين شرقية وغربية يؤثر على المواقف السياسية وعلى المصالح الاقتصادية والاستراتيجية لدول هذا المعسكر أو ذاك . وظهر اتجاه واضح لدى بريطانيا وفرنسا وأمريكا للاحتفاظ بمنطقة برقة تحت الوصاية البريطانية ، واعادة

---

(١) سامى حكيم : استقلال ليبيا . ص ٦٤ .

طرابلس إلى النفوذ الايطالى . فى الوقت الذى تحتفظ فيه فرنسا باقليم فزان .
وأمام هذا التكتيك أصر مندوب الاتحاد السوفيتى على ضرورة الاحتفاظ بوحدة الاقليم ، وضرورة الوصول به إلى مرحلة الاستقلال ، ولو بعد فترة ، ولكنها محدودة ، ولتكن عشر سنوات . كما أن مندوب الاتحاد السوفيتى أشار إلى خطورة نقل القوات البريطانية من العراق وفلسطين إلى برقة ، وتدعيم وجودها بالقواعد الامريكية فى منطقة طرابلس . إذ أن هذه العملية تهدد الأمن والسلام فى العالم ، وتهدد منطقة الشرق الأوسط بأكمله . وأمام هذه الصراحة الفاضحة انضمت الولايات المتحدة الأمريكية علنا إلى المعسكر البريطانى الفرنسى الإيطالى ؛ وأعلن دالاس أن وجود قوات الحلفاء فى ليبيا واجب للدفاع عن إفريقية والشرق الأوسط ضد تغلغل النظام الشيوعى فيه ، ولازم من ناحية الاستراتيجية الدولية للاحتفاظ بالأمن والاستقرار فى هذه المناطق . ووضح أمام العرب أن كل من المعسكرين الشرقى والغربى لايوافق على الاعتراف الفورى باستقلال ليبيا ووحدتها . وكان هذا مدعاة لتوحيد جهود الليبيين أكثر من ذلك . وحين اعترض المندوب السوفيتى على سماع أقوال مندوب برقة أمام الجمعية العمومية . وبصفته يمثل شخصا . ولا يمثل اتجاها سياسيا ، اضطر ممثلوا طرابلس إلى التصريح بأنهم يقبلون أمارة السيد محمد إدريس عليهم ، وإن كان ذلك بشروط خاصة تتعلق بالسياسة الداخلية بين أهالى الاقليم . ولكن القوى الاستعمارية حاولت وضع عقبات جديدة فى وجه القوى الوطنية ، وتمثلت فى اتفاق بيفن سفورتزا عن إمكانية عودة المستعمرات الايطالية السابقة إلى النفوذ أو الوصاية الإيطالية ، حتى تتمكن إيطاليا من القيام بواجباتها نحو أهالى هذه المستعمرات ؛ وإن كانت الاتفاقية قد نصت على بقاء القواعدوالقوات الإيطالية فى منطقة برقة . وكانت صدمة

عنيفة للرأى العـــام العربى ، وظهر منها أن الهيئة الدولية لا تقيم كبير وزن للشعارات والمبادىء التى قامت باسمها ، وأنها تحاول «توزيع الاسلاب» وباسم الأمم المتحدة . وسكت من كان يبحث عن إمارة أو قيادة أو ملك ، وتناسى الوطنيون وجوده وانفجرت مشاعر الجميع بالاحتجاج على هذه القرارات التى اتخذت فى الأمم المتحدة ، والتى وافقت على اتفاقية بيفن سفورتزا . وتطور الموقف من الاضراب إلى الاشتباكات المسلحة ، وفى جميع المدن الليبية ، وحتى فى البادية . وظهر أن موقف القوات الأجنبية هناك هو موقف المحتل . وموقف الحاميات الأجنبية فى بلاد تطالب بالاستقلال . وحمل البريد والبرق آلاف العرائظ والاحتجاجات والبرقيات إلى الهيئات الرسمية وغير الرسمية ، وفى الامم المتحدة ، وفى العواصم الاوربية ، معلنـة احتجاجها على هـــذه القرارات الاستعمارية . ومطالبة بالأستقلال والوحدة . ومعلنة تصميمها على خوض معركة مسلحة للحصول على حقوقها .

وتحدث محمود فوزى فى الامم المتحدة وشرح أن عودة ليبيا إلى وصاية الدول الأجنبية تعنى نكسة فى تاريخ الأمم المتحدة ، وأن مشروع بيفن سفورتزا يعنى تجاهل الأمم المتحدة . خاصة وأنه قد «صنع فى لندن» ، ولكى يضع «ليك ساكس» أمام الأمر الواقع . وطالب برفض المشروع ، والعودة فى القرار الذى إتخذ . والتروى فى الامر . وظهر اتجاه فى الامم المتحدة لتأجيل مسألة المستعمرات الإيطالية السابقة . ووافقت عليه الاغلبية . وترتب على ذلك بقاء المستعمرات الإيطالية السابقة تحت الإدارة البريطانية ، وإلى أن تتفق الأمم المتحدة على تسوية جديدة لها .

لقد كان انتصارا للقوى الوطنية ، ولكن الدول الاستعمارية ذات الأطماع

والمصالح فى الاقليم كانت بالمرصاد . وبعد أيام من إحباط مشروع بيفن سفورتزا لجأت بريطانيا إلى مؤامرة فى ليبيا تهدف التقسيم ، وعلى أساس تقديم قيادة وطنية تساعد على تبلور الموقف فى أقليم معين ، وتثبت الانفصال حتى يقع التضارب بين القوى الوطنية وبعضها ، والبريطانيون فى البلاد . ذلك أن بريطانيا اعترفت فى أول يونيو سنة ١٩٤٩ بالأمير السيد محمد إدريس المهدى السنوسى أميراً على برقة ، وأعلنت — تحقيقا لرغبة سموه — عزمها على تأسيس حكومة مسئولة عن الشئون الداخلية فى برقة ، ويكون الأمير على رأسها . وفى نفس اليوم اجتمعت «الجمعية العمومية» للمؤتمر البرقاوى الذى عينه الأمير وحضر الاجتماع رئيس الإدارة البريطانية والسيد الأمين ، وأعلن الأمير نفس الشيء . وناشد البريطانيين علاوة على ذلك الاعتراف بحقه المشروع فى ممارسة كل «سلطاته الحكومية» وشرح أن هذه السلطات تشريعية وقضائية ، وعلى أمل استلام حكومته قريبا إدارة البلاد من البريطانيين . واعترفت الحكومة البريطانية بالأمير «الذى أجمع الشعب على زعامته» ، وذكرت أنها تتخذ هذه الخطوة فى سبيل تحقيق الحكم الذاتى وأنها توافق على تشكيل حكومة تكون مسئولة عن الشئون الداخلية ، وذلك تدعيما للروابط بين حكومة سمو الأمير ، وحكومة صاحبة الجلالة البريطانية فى لندن ، وتدعيما للود المتبادل بينهما . واردف رئيس الإدارة البريطانية ذلك باصدار بلاغ يخول به الأمير حق سن دستور لبرقة ، يذكر فيه أن الممثل البريطانى سيغير لقبه فيما بعد إلى المعتمد البريطانى ، كما ذكر أن بريطانيا تحتفظ بالشئون الخارجية ، والتجارة الخارجية ، وطرق تسييرها ، وكافة الإجراءات التشريعية والإدارية اللازمة لذلك ، وكذلك الدفاع عن برقة ، بما فيه صيانة الأمن والنظام ، إذا كانت السلطات المحلية غير قادرة على الاضطلاع بها ؛ هذا علاوة على احتفاظ

بريطانيا بالاشراف على الملاحة الجوية وتنظيمها وإستعمال الأراضى والمبانى وكل ما يتعلق بالقوات البرية والبحرية والجوية ، أو ما يتعلق بالبرق والبريد والتليفون .

نظر الوطنيون إلى هذه العملية على أنها إنشاء حكومة إنفصالية باشراف البريطانيين ، وفى قلب العالم العربى . وبقيادة عربية وإسلامية . وحاول الطرابلسيون التفاهم مع الأمير ، وعلى أساس الأحتفاظ بوحدة ليبيا ، ولكنه أصر على ضرورة تقديم إستقلال برقة ، حتى يمنع النفوذ الايطالى من الوصول إليها . وفى نفس الوقت أعلن مندوب الاتحاد السوفيتى فى الأمم المتحدة أن إنشاء حكم ذاتى فى برقة مرتبط بالسلطات البريطانية ، وأنها ضربة موجهة للامم المتحدة . كما أن ظفر الله خان مندوب الباكستان أعلن أنها مناورة بريطانية واستعمارية تجرى من وراء الستار . وفى غير إتجاه الأمم المتحدة . ولكن المهم هو أن هذه القيادة السنوسية قد ربطت مصالحها بالسياسة البريطانية ، وأثرت بذلك فى طبيعة القوى الوطنية والأجنبية الموجودة فى الميدان . وأسرع السيد السنوسى بالقيام بزيارة إلى بريطانيا لبحث علاقة حكومته بلندن . والتفاهم فى أمر النصوص التى ستوضع فى الدستور . وكانت زيارته لبريطانيا مظاهرة سياسية . إذ أن بارجة بريطانية وضعت تحت تصرفه . ووصل إلى تحقيق أمانيه من التحدث — وهو يشرب الشاى — مع وزير الخارجية البريطانية المستر ايدن . كما إجتمع بيفن وتحدث مع تشرشل . وشاهد الاحتفالات التى أقيمت من أجله . وذلك فى الوقت الذى أجمعت فيه الصحف على أن بريطانيا قد حصلت على مركز استراتيجى هام وقواعد بحرية من الدرجة الأولى ، وأخرى جوية . فى إقليم ليبيا .

وكانت بريطانيا تحاول الاحتفاظ بامتيازاتها فى برقة ، واتخاذها قاعدة لتمكين نفوذها فى كل ليبيا . ولاشك أن محادثات طويلة قد جرت فى لندن بهذا الشكل . ولكن وضعية مصر داخل الجامعة العربية ، وعلاقاتها بليبيا كان يجعل منها خطرا على النفوذ البريطانى هناك ، خاصة وأن مصر كانت تقف للنفوذ الأستعمارى عامة والنفوذ البريطانى خاصة فى ذلك الوقت بالمرصاد . وكانت مصر قد أثارت مشكلة الحدود مع ليبيا فى المجال الدبلوماسى . وعلى أساس أن ايطاليا قد حصلت من بريطانيا فى سنة ١٩٢٦ على واحة الجغبوب . كما أن نفوذ عبد الرحمن عزام . وهيئة التحرير الليبية ،كانت عقبات واضحة أمام النفوذ البريطانى هناك . ولذلك فان بريطانيا قد اتصلت بمصر وعرضت عليها الموافقة على توحيد الحكم فى كل من برقة وطرابلس وتحت إدارة الأمير السنوسى ، وعلى ترك القوات الفرنسية مؤقتا فى اقليم فزان ، وذلك للوصول إلى استقلال ليبيا فيما بعد . ولكن الحكومة المصرية رفضت الموافقة على هذا التكتيك إذ أنه كان يخدم المصالح البريطانية قبل خدمته لمصالح أبناء البلاد . وذلك رغما عن وجود موضوعات عديدة بين حكومتى القاهرة ولندن فى ذلك الوقت ، وتتعلق بالسودان وتتعلق بوجود القوات البريطانية فى مصر ،وتتعلق بالارصدة الاسترلينيةوبتسليح الجيش المصرى ، وكان من السهل اتخاذموضوع ليبيا أداة للمساومة فيها أو فى بعضها . وأثبتت مصر — حتى قبل الثورة — أنها لا تساوم على الأمانى والمصالح العربية ، خاصة وأن المخططات البريطانية فى برقة ، وفى مسألة وضع الدستور كانت واضحة ، وكانت تهدد المصالح الوطنية فى مصر .

وبذل العرب جهودا كبيرة فى الأمم المتحدة . وفى ظل الصراع بين الكتلتين الشرقية والغربية ، ووجد العرب فى مندوبى الاتحاد السوفيتى مؤيدين

لهم ضد الاستعمار . وفى أكتوبر سنة ١٩٤٩ اقترح المندوب الروسى منح ليبيا الاستقلال التام فورا ، وتصفية جميع القواعد العسكرية الموجودة فيها فى مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر . ولكن البريطانين والفرنسيين شرحوا ضرورة أبقاء السلطات البريطانية والفرنسية هناك . وكان العرب قد تمكنوا من الاتفاق مع إيطاليا ، والاتفاق معها على تأييد إستقلال طرابلس ، وعلى أن تجرى فيها الانتخابات اللازمة لإقامة حكومة وطنية . وتمهيد ابالتالى لخروج الادارة البريطانية من البلاد . ورغم الخلاف الواضح بين الليبيين وأنفسهم . أصرت مصر على ضرورة وحدة ليبيا وإستقلالها . وإذا كانت بريطانيا قد وقفت فى وجه المطالب المصرية فان مندوب روسيا قد أتهم علنا كل من بريطانيا وأمريكا بالعمل على إقامة قواعد عسكرية كبيرة هناك للسيطرة على النصف الجنوبى من البحر المتوسط ؛ وجاء بعد ذلك مندوب بولندا لكى يعلن أن الضرورة تحتم تشكيل مجالس من الدول الصغرى للأشراف على العملية . مادامت الدول العظمى تدافع عن مصالحها وضد مصالح الأمم المتحدة . وأمام اصرار المندوبين البريطانيين والفرنسيين إقترح مندوب بولندا إضافة عبارة «ليبيا الموحدة المستقلة» إلى الفقرة الخاصة بمنح ليبيا الاستقلال ، وعلى أن يتم هذا الاستقلال فى مدة لا تزيد عن شهر يناير سنة ١٩٥٢ .وصدر قرار الجمعية العمومية بأن ليبيا التى تشتمل على برقة وطرابلس وفزان تكون مستقلة ذات سيادة ، وعلى أن يسرى هذا الاستقلال فى أقرب فرصة ممكنة ، وعلى ألا يتجاوز ذلك أول يناير سنة ١٩٥٢ ، وعلى أن يوضع دستور لليبيا ، بما فيه شكل نظام الحكم ، عن طريق ممثلى السكان فى طرابلس وبرقة وفزان ، الذين يجتمعون ويتشاورن فى هيئة جمعية وطنية ؛ وتوفد الامم المتحدة مندوب لها

إلى ليبيا ليساعد أهلها فى وضع الدستور . وتأسيس حكومة مستقلة ، وعلى أن يقدم تقريراً سنويا إلى الامين العام للامم المتحدة .

وسرت الفرحة فى كل مكان بوصول ليبيا إلى استقلالها ، بعد عامين على الاكثر . وظهر أن البنيان الداخلى لليبيا سيكون هو الدولة المتحدة ، والتى تتكون من ثلاث دويلات ، لكل منها سيادة غير تامة ، وترتبط السيادةالتامة برئاسة هذه الدولة .

حقيقة أن ليبيا قد رأت أمامها الطريق لتحقيق أمانيها ، وإن كان ذلك على حساب الوحدة . وعن طريق الاتحاد ، ولكن ما يهمنا هنا هو أن جامعة الدول العربية لم تكن هى التى نجحت فى الانتصار فى هذه المعركة . بل أن تكتيكها الأول ، والخاص بوحدة ليبيا مع مصر . أو وضعها تحت وصايتها . قد فشل . كما أنها فشلت فى مسألة تقديم الوحدة على الاستقلال . حتى وإن كان داخليا فى اقليم برقة . حقيقية أن جامعة الدول العربية قد بذلت مجهودها وحسب أمكانياتها ، وفى توافق مع القوى الموجودة أمامها فى الميدان ،ولكنها قبلت حلولا مؤقتة . وخضعت لوجهة نظر القيادة الجديدة التى ظهرت فى برقة ، وكانت مرتبطة بالبريطانيين .وكان هذا النجاح البسيط . أو النجاح فى الميدان الشكلى . يمثل معركة ضد الاستعمار ، وكان يعوض الجامعة قليلا عما خسرته من هيبة فى ليبيا ، وحتى طبيعة الأوضاع الموجودة داخل الجامعة العربية فى ذلك الوقت .

(٢) الجامعة والمشكلة التونسية :—

كان صدى إنشاء جامعة الدول العربية قد وصل إلى كل بلاد المغرب منذ عام ١٩٤٥ وأثر فى الاقاليم المغربية تأثيرا كبيرا . ونلاحظ أن هذاالتأثير

قد تساوى فى كل الاقاليم المغربية ، وإن كانت أقاليم المغرب الاوسط قد تلهفته بفرحة وبفهم أعمق من بقية الاقاليم ، كما أن المناطق الشمالية من المغرب الاقصى قد تجاوبت معه وطنيا أكثر من الاقاليم الجنوبية التى عمدت فرنسا إلى إبعادها عن كل ما هو عربى .

وكانت فرنسا تستخدم سياسة الشدة فى تونس فى ذلك الوقت، وكانت تحاول ألا تعطى التونسيين شيئا أكثر من بعض الاصلاحات ، وعلى أساس أن تحصل منهم نظير ذلك على أعتراف بسيادة مزدوجة فى بلادهم . سيادة فرنسية تونسية . حقيقة أنها قد عمدت منذ سنة ١٩٤٥ إلى زيارة عدد الاعضاء التونسيين فى المجلس الاستشارى . وبحيث يصبحون متساوين مع عدد الفرنسيين ، أى ٥٣ عضو عن كل فريق . وعمدت إلى تشكيل لجنة عليا من سبعة أعضاء عن كل قسم لوضع الميزانية . كما أنها قررت زيادة عدد الوزراء التونسيين فى مجلس الوزارة . وكان من الواضح أن كل هذه الاصلاحات كانت تعمل وتنحصر فى النطاق الداخلى ، وتمس مشكلة تونس السياسية وإستقلالها ، بل جاءت على العكس من ذلك تهدف تحويل السيادة التونسية غير التامة إلى سيادة تونسية فرنسية . وكان الطريق الطريق طويل أمام التونسيين لكى يصلوا إلى مساواة — حتى فى نطاق السيادة المزدوجة — مع الفرنسيين . خاصة وأن إنتخاب التونسيين كان يجرى على مرحلتين ، أما إنتخاب الفرنسيين فكان بالاقتراع العام . وكان للفرنسيين علاوة على ذلك من يمثلهم فى مجلس الجمهورية فى باريس ، أى مجلس الشيوخ . علاوة على تمثيلهم فيما بعد ، ومنذ سنة ١٩٤٧ فى مجلس الاتحاد الفرنسى .

وعلاوة على ذلك فلم يكن للمجالس الاستشارية فى تونس سلطة حقيقية فى إدارة البلاد ، إذ أنه لم يكن لها حق مناقشة ميزانية الاستعمار الأوربى .

وحين رفض القسم التونسي مناقشة الميزانية فى سنة ١٩٤٧ احتجاجا على محاباة المستوطنين ، ضربت الاقامة الفرنسية العامة بهذا الموقف عرض الحائط ، واستصدرت مرسوما يبيح لمجلس الوزراء ، وهو خاضع للنفوذ الفرنسي ، حق اقرار الميزانية فى حالة إمتناع المجلس الاستشارى عن مناقشتها .

وكان من اللازم أن تقوم القيادات الوطنية التونسية بدورها فى الكفاح من أجل حرية البلاد واستقلالها . وكان من الطبيعي أن تقوى وتنشط . وهى عربية . نتيجة لإنشاء جامعة الدول العربية . الذى فتح أمالا كبيرة أمام العرب وفى كل مكان . ومع إعتزاز تونس بصفتها الاسلامية الأصيلة كانت هذه البلاد قلعة قوية للعروبة فى شمال افريقية . وكان من الضرورى أن ينزل الحزب الدستورى إلى الميدان . ولم يدخر عبد العزيز الثعالبي وسعا فى هذا السبيل . ولكن قوة تأثير إنشاء جامعة الدول العربية بلغت مرحلة أثرت حتى فى العناصر التونسية ذات الثقافة الأوربية . وجعلتها تتجه نحو جامعة الدول العربية ، ونحو القاهرة . وكان كسبا كبيرا لكل من تونس وللجامعةوللعروبة أن تعلن هذه العناصر ذات الثقافة الأوربية ولاءها لفكرة الجامعة العربية . وأثر ذلك فى الحبيب بورقيبة . زعيم الحزب الحر الدستورى الجديد،وجعله يتجه صوب مصر .

ويروى أنصار الحبيب بورقيبة بكل اعتزاز أنباء مغامرة زعيمهم للفرار من تونس سنة ١٩٤٦ ، والمخاطر التى تعرض لها فوق القارب الصغير الذى حمله بمحاذاةشواطىء تونس حتى طرابلس . وكيف أنه أكمل رحلته على ظهور الجمال حتى الحدود المصرية . لقد كانت مغامرة ، ولكنها تدل على ازدياد قوة الاتجاه العربى فى تونس .

ولقد تولى صالح بن يوسف قيادة الحزب نيابة عن بورقيبة أثناء غيابه

وتمكن الحزب الحر الدستورى الجديد من عقد مؤتمر وطنى كبير فى ٢٣ أغسطس سنة ١٩٤٦ ، واشترك فيه ممثـــــلون عن اللجنة التنفيذية للحزب الدستورى القديم ، كما اشتركت فيه نقابات العمال التونسية ، وأبناء الزيتونة وأعضاء اتحاد الموظفين. واتفق أعضاء الحزب القديم مع الأحرار الدستوريين الجدد على ضرورة تدعيم السياسة العربية ، ونبذ فكرة العمل ضمن اطار الحماية ، والمطالبة بالاستقلال التام . ولقد صدرت قرارات هذا المؤتمر فى شكل «ميثاق وطنى» أعلن سقوط نظام الحماية بعد أن ثبت قانونا وبالفعل إستنفاذه لأغراضه . وكان هذا هو أول مطلب فى تاريخ الحماية فى تونس ينبذ نظام الحماية ويؤكد صفة تونس العربية ، وضرورة انضمامها إلى جامعة الدول العربية بعد حصولها على الاستقلال .

وكان كل ذلك يدل على قوة تأثير فكرة الجامعة العربية على هذا الاقليم المغربى . وقام الحبيب بورقيبة بالكثير فى مصر . واتصل بالأمانة العامة للجامعة واتصل بالهيئات والجماعات . وعمل على تفهيم المشارقة بالكثير من مشكلات المغاربة . وعلينا أن نعترف بأن أبناء المشرق العربى فى ذلك الوقت كانـوا قليلى المعلومات عن بلاد المغرب العربى . رغم أنهم كانوا على استعداد لإمداد اخوانهم المغاربة العرب بكل ما يلزمهم لتحقيق أمانيهم .

وسرعان ما وصل إلى القاهرة الأمير عبد الكريم الخطابى ، الذى أعطى التجاؤه إلى مصر قوة جديدة لابناء المغرب العربى المكافح ضد الاستعمار ، وأعطى لمصر فى نفس الوقت اعترافا بأنها مركز الحركة العربية المناضلة. ولقد تعاون الحبيب بورقيبة فى القاهرة مع الأمير عبد الكريم الخطابى ، وعمل معه فى لجنة تحرير المغرب العربى . وكان الامير عبد الكريم الخطابى يعتبر من أشد

زعماء المغاربة بأسا على الفرنسيين وعلى الاستعمار الاوربى فى كل بلادالمغرب وظهر أن الحبيب بورقيبة قد عبر عن تحول كبير فى أتجاه حزبه ، وأن صفة العروبة قد أصبحت واضحة ثابتة عندالتونسيين ،وتدل رسائل الحبيببورقيبة فى ذلك الوقت على ميل واضح لفكرة التضامن العربى . وموافقة كاملة على العمل فى إطار العروبة . ولكن علينا ألا ننسى أن الفترة التى قضاها الحبيب بورقيبة فى القاهرة لم تكن تمثل إنشغال بلاد المشرق العربى بمشكلات المغرب العربى بالدرجة الأولى ، خاصة وأن مشكلة فلسطين كانت هى المشكلةالأولى فى المنطقة ، وكانت من أولى المشكلات المطروحة أمام الرأى العام العالمى فى ذلك الوقت . وكان معظم مجهود الجامعة العربية مركزا حول مشكلةفلسطين . كما أن العقبات التى بدأت فى الظهور أمام الجامعة العربية فى المشكلة الليبية كانت تقلل من اهتمام الجامعة بمشكلات المغرب . ولذلك فان المشكلة التونسية لم تحصل على الاهتمام الذى كان يأمل فيه الحبيب بورقيبة . وعاش زعيمالحزب الحر الدستورى الجديد فى ظروف مادية سيئة . وشعر بهوانه على الرأى العام العالمى . وبأن مشكلة بلاده لم تحظ بالاهتمام اللازم لها . وكان ذلكمن الاسباب الرئيسية التى جعلت الحبيب بورقيبة يفكر فى محاولة الاتصالبفرنسامن جديد؛ ويعتبر هذا فشلا واضحا لجامعة الدول العربية .

وكانت السلطات الفرنسية فى تونس مستعدة لاستخدام الشدةمع الوطنيين التونسيين ، وهاجمت قوات الاحتلال مكان اجتماع المؤتمر التونسى الوطنى فى سنة ١٩٤٦ وقبضت على عدد من الزعماء وممثلى النقابات العمالية.واستمرت المعركة بعد ذلك فى شكل اضطرابات بين عمال الشحن فى ميناء سفاقص ، وتدخل رجال السلطة وإراقة الدماء.ورغم ذلك قرر الحبيب بورقيبةأنيستمر فى اقليمه ، وفكر فى إمكانية التفاهم مع الفرنسيين مباشرة . ولقد ذهبالحبيب

بورقيبة إلى باريس سنة ١٩٥٠ ، رغم أن السلطات الفرنسية كانت لاتعترف بالحزب الحر الدستورى الذى كانت قد أمرت بحله منذ سنة ١٩٣٨ ، ورغم أنها كانت تصر على عدم إعترافها بأى مفاوض وطنى سوى الباى الذىعقدت معه أو مع أجداده معاهدة الحماية ، ذهب الحبيب بورقيبةإلىباريس،فىالوقت الذى كان الصحف الفرنسية تتهم فيه الحزب الدستورى الجديد بانتمائه إلى الشيوعية العالمية . وإضطر التونسيون نتيجة لذلك إلى جعل الاتحاد العام للعمال التونسيين ينضم إلى الاتحاد الدولى للعمال الأحرار ، وهو الذى تشترك فيه النقابات الامريكية . ويعتبر معاديا للنقابات الاشتراكية . وفشل الحبيب بورقيبة فى باريس . إذ أن روبير شومان وزير خارجية فرنسا أعلنأنحكومة باريس سترسم سياسة اصلاحية فى تونس . ولكن دون أخذ رأى الزعماء الوطنيين هناك . وأن الاستقلال الداخلى هو الغاية السياسية التى تدعى فرنسا لتحقيقها بالنسبة لجميع الدول التى تؤلف الاتحاد الفرنسى . ومن بينهاتونس. وكان معنى ذلك خفض تونس من مستوى الحماية إلى مستوى المستعمرات الفرنسية التى ستدخل — عن طريق الاستقلال الداخلى — إلى الاتحاد الفرنسى ، أو الكومنولث الفرنسى الجديد ، ويشتمل على دول ناقصة السيادة مجتمعة حول فرنسا . وتحت اشرافها . ورغم ذلك فان الحبيب بورقيبة قد أعلن إغتباطه بهذا التصريح . . . . . .

واستمر فشل الجامعة العربية فى مشكل تونس فى الظهور مع تلكالتجربة التى قامت بين فرنسا والتونسيين . حتى وإن كانت هذه التجربة قد فشلت فى الوصول إلى حل سليم . إذ أنها كانت تقوم بين عناصر تتعارض مصالحها مع بعضها . فلقد قام روبير شومان بتعيين مقيم عام فرنسى فى تونس من غير العسكريين ، وتألفت وزارة تونسية اشترك فيها بعضالدستوريين . ولكى

تتفاوض مع فرنسا . وكان الحبيب بورقيبة قد قدم نقطا سبعة إلى الحكومة الفرنسية فى باريس ، لكى تعتبر أساسا للمفاوضة . وكانت معتدلة ، وتمثل تراجعا واضحا عن الموقف الذى اتخذه الحزب فى سنة ١٩٤٦ . وكانت هذه النقط لا تمس مبدأ الحماية نفسه . وانما تطالب بالغاء جميع مظاهر الادارة المباشرة ، مثل موافقة سكرتير الاقامة العامة على المراسيم . والغاء وظائف المراقبين المدنيين الذين يشرفون على الأمن فى الاقاليم التونسية . وتحويل الاشراف على الأمن إلى سلطات تونسية ؛ ولم تذكر هذه النقط لفظ الاستقلال ، بل دارت حول فكرة السيادة التونسية وضرورة احترامها . وذلك عن طريق تقوية السلطة التنفيذية وتشكيل وزارة من التونسيين فقط . ولكنها لم تمانع فى اشتراك الفرنسيين فى المجالس البلدية . وأخيرا فان بورقيبة كان قد طالب بانتخاب مجلس نواب بالاقتراع العام لوضع دستور لتونس وتحديد العلاقة المقبلة مع فرنسا على أساس احترام مصالح الفرنسيين .

ورغم هذا التراجع فى موقف الحبيب بورقيبة ، فانه فشل فى الوصول حتى إلى انصاف الحلول . وذلك أن المستوطنين الفرنسيين عارضوا سياسة روبير شومان ، وارتفع صوت كولونا ، ممثلهم فى مجلس الشيوخ الفرنسى أو مجلس الجمهورية ، بضرورة احتفاظ فرنسا بحضارتها ومصالحها فى بلاد المغرب ، ونجح فى ضم كثير من العناصر اليمينية اليه . وتدعم موقف العناصر اليمينية الفرنسية بتضامن زعماء الاستعمار الفرنسى فى كل من الجزائر والمغرب مع المستوطنين الفرنسيين فى تونس . وأعلن الجنرال جوان ، المقيم العام الفرنسى فى المغرب الأقصى ، أن سياسة التنازل فى أية مستعمرة ستنقل عدواها إلى الاقاليم المجاورة . وطالب المستوطنون الفرنسيون فى تونس بضرورة توكيد

السيادة الفرنسية على البلاد ، وانذار الباى بضرورة إحترام المعاهدات ، وإقالة الموظفين الذين ينتمون إلى الحزب الدستورى من وظائفهم . وأعلن المقيم العام الفرنسى فى تونس أن المشكلة السياسية ليست ملحة فى تونس ، وأنه من اللازم البدء بالاصلاحات الاجتماعية والاقتصادية ، إذ أن حالة التونسيين فى هذين المجالين تستلزم كثيرا من الالتفات أكثر من الناحية السياسية . وكان فشلا واضحا للحبيب بورقيبة ، وتأكيدا لفشل جامعة الدول العربية هناك .

حقيقة أن تونس إضطرت إلى تقديم عدد جديد من الضحايا ، ولاثبات أن الوضع السياسى فيها يحتاج إلى تغيير سريع ، وقامت المظاهرات فى انفيداقيل ، مركز الاستعمار الأوربى ، وتدخلت سلطات الأمن . وسالت الدماء . ولكن الفرنسيين أنتهزوا الفرصة لأعلان الأحكام العرفية . وللقبض على الزعماء التونسيين . وحاولت فرنسا بعد ذلك أن تستمر فى التموية على الرأى العام التونسى ، حتى تستمر فى بقائها ، وتستمر فى عملية استغلالها الاقتصادى المنظم لتونس . وصدرت مراسيم باصلاحات جديدة فى ٨ فبراير سنة ١٩٥١ ، ولكنها كانت لا تختلف عن الخط السياسى الذى عمدت فرنسا إلى تطبيقه هناك ، إذ أنها أعطت للمستوطنين الفرنسيين حقا يماثل حق التونسيين فى إدارة البلاد ، وأبقت على تمثيلهم فى المجالس التشريعية والبلدية . ولكنها خشيت من انضمام بعض العناصر المتحررة من الفرنسيين إلى الوطنيين . فقررت فى هذه الاصلاحات أن يرأس المقيم العام التونسى بنفسه المجلس الاستشارى الكبير ، وقررت كذلك أن يحتفظ الأمين العام للاقامة العامة بالاشراف على جميع المصالح ، بدلا من أن يشرف مجلس الوزراء على ذلك ، وإن كانت هذه الاصلاحات قد فتحت الباب أمام التونسيين لشغل وظائف الدولة بنسبة نصف عدد الوظائف الكبرى وثلثى الوظائف المتوسطة ، وثلاثة أرباع

الوظائف الصغيرة . ورغم كل ذلك فان الحبيب بورقيبة قد أعلن موافقته على هذه المراسيم الخاصة بالاصلاح .

ولم تكن فرنسا جادة فى ادخال الاصلاحات . وما أن قدم محمد شنيق ، رئيس الوزارة التونسى ، مذكرة فى ٣ نوفمبر تتضمن الحد الأدنى للمطالب التونسية حتى رفضتها الحكومة الفرنسية فى ١٥ ديسمبر . وتجمدت بذلك الأوضاع بين البلدين ، وعلى أساس عدم اعتراف فرنسا بأى اصلاح لا يعترف باشتراك المستوطنين فى النظام السياسى الجديد الذى سينشأ فى تونس . واردفت فرنسا ذلك بتعيين الجنرال دى هوت كلوك مقيما عاما جديدا فى تونس ، ووصل اليها على ظهر بارجة حربية فى يناير سنة ١٩٥٢ ،وبدأأعماله بأن طلب إلى الباى اقامة وزارة محمد شنيق . وبدأت بذلك سياسة القمع والشدة تجاه التونسيين . وأمام هذا الضغط ،عقد الدستوريون مؤتمرا فى ١٧ يناير ، وأعلنوا فيه من جديد سقوط نظام الحماية . وبعد أن كانوا يستعدون للاعتراف بامتيازات المستوطنين صرحوا بأنهم سيصبحون جالية أجنبية ، لهم حقوق الاجانب العادية فى ظل الدولة التونسية المستقلة . وقامت السلطات بابعاد الحبيب بورقيبة إلى طبرق ثم إلى جزيرة صغيرة قرب ساحل تونس ، خالية من السكان وسيئة المناخ ،وتعرضت فيها صحته للتدهور ، وبقى فيها مدة عامين ونصف إلى أن تغيرت الأحوال فى الشرق والغرب على السواء.وواصل الفرنسيون سياسة القمع تجاه الوطنيين ، وخاصة فى مناطق الساحل الجنوبى الشرقى عند رأس بونا «فأطلقوا ذئاب الفرقة الأجنبية للتنكيل بقرى الصيادين التى تنتشر فى المنطقة وفى مدى أربعة أيام من ٢٨ إلى ٣١ يناير إرتكب جنود هذه الفرقة من الفظائع ما سجل صفحة سوداء فى تاريخ الاستعمار

الفرنسي بتونس» (١) . وكم من قرية دمرت وكم من إمرأة وطفل قتل ، هذا علاوة على إنتهاك الحرمات والأعراض .

وتحول الباى نفسه إلى المعارضة ، ورفض إقالة وزارة محمد شنيق ، وأرسل بخطاب إستنكار إلى رئيس الجمهورية الفرنسية . ولكن الرئيس الفرنسي إدعى عدم تدخله فى السياسة . وبشكل وضع الباى أمام الأمر الواقع ، وأجبره على الخضوع لتهديد المقيم العام الفرنسي ، وإقالة الوزارة . خاصة وأن السلطات كانت قد اعتقلت بالفعل معظم أعضائها . وتمكن الجنرال دى هوت كلوك من إسناد الوزارة إلى صلاح بن باكوش ، وهو من كبار الملاك الزراعيين فى تونس . وكان معظم أعضائها من نفس هذه الطبقة الاجتماعية . وإستمرت سياسة العنف ، خاصة وإن مجلس الأمن كان قد قبل وجهة النظر الفرنسية . ورفض نظر المشكلة التونسية ، بدعوى عدم اختصاصه. كما أن المجلس رفض إدراج المسألة من جديد فى جدول أعماله فى شهر أبريل .

وظلت الحالة كذلك فى تونس ، وخضعت العناصر الوطنية فيها لسياسة الشدة ، ودون أن يتمكن أحد من إمدادهم أو إعانتهم . رغم وجود جامعة الدول العربية ، واعانتهم حتى فى المجال السياسى . وهو نطاق عمل جامعة الدول العربية . رغم أن الموقف كان يحتاج إلى معونات مادية وتضحيات بشرية وامكانيات عسكرية . وسيظل الأمر كذلك إلى أن تنشب الثورة فى مصر ، وتعمل على تغيير الاوضاع فيها ، وتحاول تغيير الأوضاع فى بقية الأقاليم العربية . وكما عجزت جامعة الدول العربية فى ليبيا ، عجزت بالنسبة لتونس . وعجزت بالنسبة للمغرب الاقصى .

---

(١) د. صلاح العقاد : المغرب العربى ، الجزائر - تونس - المغرب الأقصى . القاهرة . الانجلو المصرية ، ١٩٦٢ . ص ٣٧٦ .

(٣) الجامعة ومشكلة المغرب :—

كان تأثير إنشاء جامعة الدول العربية واضحا على المغرب الاقصى . وإذا كانت فرنسا قد حاولت منع الاتصال بين منطقة حمايتها وبين بلاد جامعة الدول العربية ؛ إلا أن العناصر الوطنية فى هذا الاقليم ، وخاصة من المنطقة الشمالية ، تمكنوا من الاتصال بالجامعة ، خاصة وأن إسبانيا وافقت على المشاركة فى اللجنة الثقافية لهذه الجامعة ، وشهدت السنوات التالية لنهاية الحرب العالمية الثانية مجىء عدد من زعمـــاء المغرب السياسيين إلى المشرق العربى . ومشاركتهم اخوانهم العرب فى النشاط السياسى ، ومشاركتهم فى مشكلة فلسطين ، وتعريف عرب المشرق بمشكلات المغرب .

وكانت الاوضاع متأزمة فى المغرب بين القصر والاقامة العامة ، وأخذ السلطان يرسل احتجاجات متتالية إلى الحكومة الفرنسية نتيجة لتماديها فى حركة الاعتقالات . وحاولت الحكومة الفرنسية ، احتراماً منها لسيد البلاد ، وإعترافا منها بعدم فاعلية الاستمرار فى سياسة القوة ، وكانت فى حاجة إلى المغاربة كجنود من الدرجة الأولى تعتمد عليهم فى قواتها المسلحة ، وللاحتفـــاظ بامبراطوريتها الاستعمارية — حاولت أن تهدىء الرأى العام المغربى ، وذلك عن طرق تعيين مقيم عام جديد ، هو إريك لابون فى الرباط . وكان معروفا بميوله الاشتراكية ، وبنزعاته الاصلاحية . وبدأ باطلاق سراح معظم المعتقلين السياسيين ، ومن بينهم علال الفاسى الذى سيقيم بعد ذلك فى طنجة لـــفترة مؤقتة قبل أن يذهب إلى القاهرة .

ولكن مشروعات إريك لابون الاصلاحية كانت تتلخص فى ضرورة البدء بانشاء مجالس نيابية منتخبة فى المدن كمرحلة أولى للوصول إلى إصلاح

نيابى ، وإنشاء برلمان للمغرب . أو مجلس إستشارى له . ولكنها اشتملت على اشتراك المستوطنين الأوربيين مع الوطنيين على قدم المساواة فى هذه المجالس ، فاغضب بذلك المغاربة . أما فى الميدان الاقتصادى فقد حاول المقيم العام الفرنسى بمشروعات سنة ١٩٤٦ إشراك رؤوس الأموال الوطنية مع الحكومة الفرنسية فى تنفيذ المشروعات الكبرى الخاصة باستخراج المعادن وبشركات للطيران . ورأى أن سيطرة «الدولة» على وسائل الإنتاج تعتبر خطوة إشتراكية تطبق فى المغرب . ولكنه نسى الفواصل الموجودة بين المغرب وفرنسا . والتى تحول دون الوصول إلى هذه النتيجة . والتى تظهر الاتجاه الاشتراكى هنا بأنه استغلال إحدى الدول المسيطرة لاقتصاديات دولة خاضعة . وحاول إريك لابون أن يقدم الاصلاحات الداخلية . الاجتماعية منها والاقتصادية ، على الإصلاحات السياسية ؛ وشرع فى إقامة قرى جماعية لبعض الفلاحين المغاربة . وعلى أن تمدهم الحكومة بالآلات الزراعية الحديثة . ولكن المستوطنين الفرنسيين وقفوا فى وجه هذه الاصلاحات . وعلى أساس أنها ستحرمهم من الأيدى العاملة الرخيصة . وأتهموه بادخال نظام المزارع الجماعية . وعلى طريقة السوفيت . فى إقليم يعيش على الرعى والزراعة . ويخضع لاستغلال رأسمالى أجنبى . فى ظروف فولكلورية واضحة . وهكذا وقف المستوطنون فى وجه مشروعاته الاصلاحية . وكذلك فعل رجال الصناعة الفرنسيون ، خاصة وأنه كان قد أمر باستيراد كثير من الآلات الزراعية من الولايات المتحدة الأمريكية . ففشل اريك لابون فى الحصول على تأييد المغاربة . كما فشل فى الحصول على تأييد المستوطنين ؛ وتأييد أصحاب رؤوس الأموال والصناعة فى فرنسا نفسها . وكانت فرنسا تسير فى ذلك الوقت صوب حكم الاحزاب اليمينية . وجاءت مشكلة خطاب العرش فى طنجة لكى تعمل

الحكومة الفرنسية على تغيير إريك لابون ، وتعيين الجنرال جوان بـدلا منه فى المغرب .

وكان محمد الخامس يرغب منذ سنة ١٩٤٦ فى زيارة طنجة وبصفتها جزء لا يتجزأ من بلاده . وكانت فرنسا تعارض فى ذلك ، ولكنها عادت وقبلت الفكرة ، وحتى تقلل من النفوذ الاسبانى فى شمال المغرب . ولكن سلطة الاقامة العامة فى الرباط كانت تعارض فى زيادة نفوذ محمد الخامس ، وهناك من ينسب إليها أمر تدبير مذبحة الدار البيضاء فى ليلة سفر محمد الخامس إلى طنجة . وإن كانت هذه المذبحة لم تثنه عن القيام برحلته . وقيامه بها فى ظروف نفسية غير طبيعية . .

وكانت فرنسا قد إستندت إلى مسألة الافراج عن المعتقلين السياسيين المغاربة لكى تقرر أمر الأفراج عن الأمير عبد الكريم الخطابى من المنفى . حقيقة أنها كانت تسعى من وراء ذلك إلى إنهاء ظروف المعيشة الصعبة التى قاساها هذا الأمير فى جزيرة ريو نيون ، وتعود به للاقامة فى فرنسا نفسها . ولكن مما لاشك فيه أنها كانت تحاول إرهاب محمد الخامس بمجىء الأمير عبد الكريم الخطابى إلى قرب بلاده . وصدر القرار بذلك منذ شهر مارس سنة ١٩٤٧ . ولكن بدلا من أن يخضع محمد الخامس لعوامل الضغط والارهاب أخذ موقفا صريحا واضحا يمثل الاتجاه العربى التحررى فى بلاده ، وواجه به الاستعمار . وبدلا من أن يتحدث محمد الخامس فى طنجة عن دور فرنسا فى نشر الحضارة والمدنية ذكر أنه : «لاشك أن المغرب وهى بلد يربطه بالبلاد العربية الأخرى فى الشرق الاوسط أوثق الوشائج ، ترغب رغبة أكيـدة فى تعزيز هذه الروابط ، وخاصة بعد أن أصبحت الجامعة العربية عاملا هامـا للشئون العالمية» .

. لقد أكد محمد الخامس صفة عروبة المغرب ، واتفق فى ذلك مع حزب الاستقلال ، ومع كل العناصر الوطنية التى وقفت فى مواجهة الاستعمار الاجنبي فى بلاده . ولاشك أنها كانت صدمة للاستعماريين الفرنسيين ، وأدت إلى سوء العلاقات بين صاحب البلاد وأصحاب الحماية . وستضطر فرنسا إلى تعيين الجنرال الفونس جوان مقيما عاما لها فى المغرب . وعلى أساس إرهاب المغاربة بكسوة الجنرال التى يرتديها . وتبدأ بذلك فترة أربعة سنوات من حكم الشدة والقمع مع هذا المقيم الذى نشأ فى الجزائر . وكان يمثل ملاك الاراضى من الفرنسيين . وله عقلية معينة . ومصالح واضحة . تجاه العرب وضدهم .

وكان خطاب محمد الخامس فى طنجة يعتبر تدعيما لموقف جامعة الدول العربية فى المغرب . ودون أن تتمكن هذه الجامعة من القيام بشىء يذكر لتدعيم موقف الملك والشعب ضد الاستعمار الفرنسى هناك .

وجاءت مفاجأة جديدة للرأى العام حين كانت السفينة التى تقل الأمير عبد الكريم الخطابى تعبر قناة السويس . ثم اكتشف رجالها فجأة أن الامير وأسرته واتباعه قد اختفوا من على ظهر السفينة . وصدر بلاغ بعد ذلك بأن الأمير قد طلب الالتجاه السياسى إلى مصر . وأن حكومة القاهرة قد أعطته هذا الحق . وفشلت فرنسا فى استخدام الأمير عبد الكريم الخطابى ضد محمد الخامس . وأثبت محمد الخامس أنه يدافع عن حقوق بلاده فى وجه الاستعمار . وأعطى كل ذلك أهمية جديدة وقيمة أكبر لاسهم جامعة الدول العربية فى المغرب الاقصى .

أمام سياسة الكبت الذى أخذ الجنرال جوان فى تطبيقها فى المغرب انتقل علال الفاسى من مدينة طنجة فى نفس السنة إلى القاهرة . وشارك مع الحبيب بورقيبة فى لجنة تحرير المغرب العربى التى نشأت باشراف الامير عبد الكريم

الخطابى وتوجيهه . ولقد قامت هذه اللجنة بالكثير . ولكن على قدر استطاعتها وامكانياتها . حقيقة أن جامعة الدول العربية قد أيدت هذه اللجنة من الناحية السياسية . وببعض الامكانيات اللازمة للدعاية ، ولكن علينا أن نعترف بقلة هذه الامكانيات أمام المعركة التى كانت تنتظر بلاد المغرب العربى . وأمام الاعداء الذين كانوا يتفرسون هناك فى أبناء هذه الاقاليم .

وكان الجنرال جوان قد صمم على القضاء على كل الحريات الممكنةفى المغرب . وقدم مشروعات للاصلاح هدف من ورائها إلى التمويه على الرأى العام . وإلى تثبيت دعائم الحكم الفرنسى هناك . والوصول إلى سيادةمزدوجة فرنسية مغربية . كما كانت فرنسا تحاول أن تفعل مع تونس .

لقد حاول الجنرال جوان أن يزيد عدد الوزراء المغاربة من ثلاث وزارات تختص بشئون القصر والاوقاف ورئيس الوزراء — بخمس وزارات جديدة للمالية والصحة والاشغال العامة والعدل ، ولكن على أساس إنشاء وزارات أخرى يتولاها الفرنسيون ، وبشكل يخرج الوزارة المغربية من سلطة الملك ، ويضعها تحت إشراف الاقامة العامة . أما مشروع انشاء المجالس البلديةوالقروية فكان يقوم على أساس مناصفة المقاعد بين المستوطنين والوطنيين ٨ وكذلك أعادة مجلس الشورى الحكومى ، وبدلا من تشكيله من ثلاثة أقسام تمثل الهيئات الزراعية والصناعية ، وتمثل المستوطنين ، وكانا فرنسيين ، وقسم ثالث يمثل المغاربة المعينين ، بدلا من ذلك اقترح الجنرال تشكيله من قسمين ، فرنسى بالانتخاب العام . ومغربى ينتخب على درجتين . أما فيما يتعلق بادخال نظام لا مركزية الحكم فان الجنرال قد هدف من ورائه إلى سلب سلطة السلطان فى تعين الباشاوات والقياد . وكان الجنرال جوان يهدف من وراء ذلك إلى الوصول إلى تطبيق السيادة المشتركة ، الفرنسية — المغربية ، ويحاول الوصول

إلى إدخال المغرب ضمن نطاق الاتحاد الفرنسى ، أى مع مجموعة المستعمرات الفرنسية التى ستصبح مستقلة استقلالا داخليا ، ومرتبطة بفرنسا .

ولقد وقف محمد الخامس فى وجه الجنرال جوان ، ورفض التوقيع على المراسيم الخاصة بهذه الاصلاحات ، فاتهمته الاقامة بأنه يعرقل الاصلاحات ، ويعرقل تطوير بلاده وسيرها نحو إدخال النظم الديموقراطية ، وأنه يحاول الاحتفاظ لنفسه بالحكم المطلق . واردفت الاقامة ذلك بمحاولة لاثارة رجال الطرق الصوفية . وعلى رأسها سى عبد الحى الكتانى ، للوقوف فى وجه السلطان . ولكن هذه الوسائل العتيقة كانت أعجز من أن تقف فى وجه الحق.

وكان موقف محمد الخامس يدفع العناصر الوطنية إلى الوقوف فى وجه الاستعمار . وفى صيف سنة ١٩٥٠ إمتنع بعض أعضاء المجلس الإستشارى من المغاربة عن حضور الجلسات . وظهر أن هذه الحركة تهدد النفوذ الفرنسى . فعمدت فرنسا إلى دعوة محمد الخامس لزيارة باريس . ولم يتراجع محمد الخامس . وذهب إلى فرنسا فى أكتوبر . وقدم هناك مذكرتين إشتملتا على المطالب الوطنية . وطالب فيهما بضرورة إرضاء رغباته فى اطلاق الحريات العامة ، وتغيير طبيعة العلاقات الموجودة مع فرنسا . وكان هذا يعنى ضرورة إعادة النظر فى نظام الحماية . ووعدت فرنسا بتأليف لجنة لدراسة الموضوع . وارتفعت أصوات بعض الأعضاء المنتخبين فى المجلس الاستشارى منتقدة سياسة فرنسا الاستعمارية ، ومنتقدة ما يسمى الاصلاح ، وفى جلسات المجلس التى كان يرأسها الجنرال جوان بنفسه . ورغم أن المقيم العام قد استخدم الشدة حيالها ، إلا أنها أثبتت أصرار المغاربة على حريتهم واستقلالهم ، بعد أن كانوا قد أصروا على عروبتهم .

وزادت تأزم الأمر بين الفرنسيين وبين المغاربة، وعلى رأسهم محمد الخامس : وأخذت الاقامة العامة تتهم محمد الخامس بأنه سلطان حزب الاستقلال ، وأنه ليس سلطانا للبلاد . وانتقلت هذه الكلمة من أفواه الفرنسيين إلى أفواه بعض القيادات الاقطاعية المغربية ، التى إرتبطت مصالحها بالمصالح الفرنسية ، مثل سى تهامى الجلاوى ، باشا مراكش وسيد الجنوب ، والمتعاون مع الفرنسيين. وطلب جوان من السلطان أن يصدر بيانا يستنكر فيه أعمال حزب الاستقلال . ويصف رجاله بمخالفة الدين ؛ وحاول بذلك أن يضرب الحركة الاستقلالية فى المغرب ببعضها . بعد أن يقسم بين قياداتها . ولكن محمد الخامس رفض ذلك . ورفض اعلان الاستنكار لأى حزب . إذ أنه فوق الاحزاب. وكان فى وسع الفرنسيين أن يبدأوا فى محاكمة أعضاء حزب الاستقلال إذا ما ثبت عليهم أية مخالفة . وأمام هذا الرفض أنذر الجنرال جوان محمد الخامس بأن هذه المسألة ستؤدى إلى خلعه . وسافر الجنرال جوان إلى الولايات المتحدة الأمريكية . واتصل محمد الخامس برئيس الجمهورية الفرنسية ، إلا أنه تهرب من الموقف . فاضطر محمد الخامس إلى توقيع الاستنكار فى ٢٥ فبراير سنة ١٩٥١ ، وعلى أساس ألا يذكر صراحة اسم حزب الاستقلال فى تصريحه .

ولقد استمرت فرنسا فى تطبيق سياسة الشدة والعنف فى المغرب ، وحتى تجاه صاحب البلاد . ووقعت الحوادث بين الوطنيين والفرنسيين فى كل مكان. ورفعت مسألة المغرب إلى هيئة الأمم المتحدة ، خاصة وأن الاقامة العامة كانت قد ألقت القبض على مئات من الوطنيين . وحين ترك الجنرال جوان المغرب فى أغسطس سنة ١٩٥١ احتل مكانه مساعده الجنرال جيوم ، وسار على سياسة رئيسه ، واستخدم من الشدة أكثر مما استخدم سلفه . وظهرت هذه الشدة فى حوادث الدار البيضاء سنة ١٩٥٢ ، ونتيجة للمظاهرات التى قام بها العمال

احتجاجا على اغتيال الجماعات الارهابية الفرنسية للزعيم النقابى التونسى فرحات حشاد فى شهر ديسمبر . وكان تصرف سلطات الأمن تصرفا وحشيا . وظهر أن تطور الاوضاع فى هذا الاقليم العربى قد أخذ فى السير حثيثا صوب الاصطدام المسلح . ورفعت المشكلة المغربية من جديد إلى الامم المتحدة، وأخذ الفرنسيون يستعدون لضرب ضربتهم القوية ، بابعاد محمد الخامس عن البلاد .

لقد وصلنا بذلك إلى عام ١٩٥٢ ، وإلى بداية استخدام العنف والشدة وسيلة للتعامل بين الطرفين ، ولكن دون أن تتمكن جامعة الدول العربية من تقديم معونة كافية ، زيادة على تأييدها السياسى . وكان أضعف الايمان . ولكنا وصلنا إلى عام ١٩٥٢ ، وهو عام الثورة فى مصر ، وسيؤثر هذا العامل الجديد على الأوضاع فى المغرب ، مثلما يؤثر على الموقف فى المشرق . وبرجال جدد ، وبوسائل جديدة ، ومع وجود جامعة الدول العربية .

(٤) تراجع الفكرة العربية :

لقد كان لطبيعة تكوين جامعة الدول العربية ، وتضارب المصالح بين القيادات الموجودة فيها ، وتضارب المصالح الاقتصادية للدول الاستعمارية فى العالم العربى أثراً كبيرا فى تقليل أهمية جامعة الدول العربية فى السنوات التالية لحرب فلسطين ، والسابقة لنشوب الثورة فى مصر ، أى منذ سنة ١٩٤٨ حتى سنة ١٩٥٢ وجاءت هزيمة العرب فى فلسطين أساساً لنشأة تخلخل داخل المعسكرات العربية ، وإنصرفت الأذهان — مؤقتاً — عن معركة عربية واحدة إلى محاولة كل حاكم أن يعيد تثبيت الأوضاع وتركيزها فى منطقة حكمه .

ولقد قصرت جامعة الدول العربية نشاطها على المجال الدولى ، خاصةوأنها قد قامت أساسا على «دول» عربية ، وكان إستقلال الدول العربية أساسا

لإشتراكها فيها ، ولم يكن النشاط الدولى كافيا فى يوم من الأيام لتحمل المسئوليات الجسيمة التى كان العرب يأملون فيها من وراء إنشاء هذه الجامعة . وهكذا تكون طبيعة نشاط الجامعة العربية أساساً من أسس عجزها فى الميدان .

وإشتملت الجامعة العربية علاوة على ذلك على كتل سياسية واضحة كانت تمثل قيادات معينة ، لها طبيعة تكوين خاصة . ومصالح وأطماع محددة . إشتملت الجامعة العربية على كتلة الهاشميين بعلاقاتها الواضحة مع بريطانيا، وتماسكها على حساب جيرانها . حتى وإن كانوا من العرب فى سوريا مثلا ، حتى وإن كانوا من العرب الذين يواجهون هجوم الصهيونيين . كما حدث فى فلسطين . وفى نفس الوقت كانت هناك مصر داخل الجامعة ، وكانت قلب الجامعة . والممول الرئيسى للجامعة . وكانت تكافح ضد البريطانيين والنفوذ البريطانى . وإذا كانت حكومة مصر فى هذه الفترة قد حاولت ضرب النفوذ البريطانى بالنفوذ الأمريكى ، فان هذا كان يقربها من مصالح عبد العزيز آل سعود . الذى زاد إستغلال الأمريكيين لموارد بلاده الطبيعية ، وخاصة فى البترول . وكان هذا التعارض والتضارب بين الكتل السياسية الموجودة داخل الجامعة يتمثل من ناحية أخرى بين كل هذه الدول ، وكانت ملكية ، من جانب . وبين الاتجاه الجمهورى الواضح فى سوريا ولبنان من جانب آخر . وهكذا إشتملت الجامعة على متناقضات سياسية واضحة ، حاولت أن توحد بينها ، وعجز القادة فى نفس الوقت عن فهم أن محاولة توحيد المتناقضات تؤدى إلى تعادل بين قواها النهائية ، وبعد أن تجمع بين إيجابى وسلبى .

وإشتملت الجامعة العربية بدولها كذلك على متناقضات إقتصادية ، إذ أنها إشتملت على دول عاشت فيها مجتمعات على الرعى ، وعاشت فيها أخرى على مجتمعات زراعية ، ونشطت فيها التجارة فى بعض المدن ، وبدء فيها بعض

رجال الأموال فى النزول إلى محاولة التصنيع . هذا من الجانب الوطنى . وكان يواجه ذلك وجود نفوذ ومصالح إقتصادية واضحة للاجانب فى هذا الاقليم أو ذاك . خاصة وأن الإقتصاد الوطنى كان يمر فى مرحلة الرأسمالية التى كانت تتكامل ، رغم وجود الحدود ، ولكنها كانت تتكامل وعلى أساس عدم تصفية بقايا نظام الاستعمار الاستغلالى بعد . فكان الاقتصاد مرتبط بالفرنك وبفرنسا فى هذا الاقليم ، ويستتبع ذلك نفس الإرتباط فى الصادرات والواردات وفى المواد الخام ، وفى المواد المصنعة . وكان مرتبطا فى إقليم آخر بالجنيه الاسترلينى . حتى وإن كان ذلك لتدعيم الجنيه المصرى أو للاعتراف بالدينار العراقى ، أو لدفع حصيلة البترول ؛ وإرتبط فى أقاليم أخرى الاقتصاد بالدولار . وكان هذا الترابط الاقتصادى يعنى وجود مصالح فعلية إنجليزية أو فرنسية أو أمريكية داخل الوحدات . ذات السيادة . التى تجتمع سويا فى جامعة الدول العربية . ولاشك أن هذا النفوذ الاقتصادى كان يؤثر على إمكانيات السياسة للقيادات الموجودة هنا وهناك .

وكانت جامعة الدول العربية بما تشتمل عليه من دول تمثل تطوراً إجتماعياً داخل كل وحدة . وعاشت المجتمعات العربية مرحـــلة شهدت فيها وجود الطبقات الاقطاعية القديمة . وبدرجات من السلطة متفاوتة هنا وهناك ، وشهدت إلى جوارها وجود الطبقات الوسطى التى تعمل فى التجارة . وتعتمد على الملكية الفردية . وإن كان أغلبها يتهرب من دفع الضرائب ، وذلك فى الوقت الذى إشتملت فيه المجتمعات العربية على طبقات كبيرة وكادحة ومحرومة ، وتزايد وعيها مع الأيام رغم معيشتها فى ظروف تخلف ، وتحت ظروف ضغط . وإستغلال . وكانت هناك عملية نمو دائمة داخل الطبقات ، وتتمثل فى تلك التطلعات للترقى وللكسب ، ولكن دون أن تؤدى إلى وصول المجتمع إلى

الإفادة من مجهود الغالبية العظمى لأبناء البلاد ، إلا إذا كان ذلك لمصالح المستغلين. وكان تعدد الطبقات الاجتماعية فى العالم العربى ، وزيادة وضوح تضارب المصالح بين هذه الطبقات يصرف جزءاً كبيرا من المعركة داخليا ، ودون أن يتمكن المجموع من إدخار قوة لها قيمتها تواجه الاستعمار والاستغلال الخارجيين .

وكانت إمكانيات الدول العربية إمكانيات بسيطة ، ولذلك فان إمكانيات الجامعة العربية كانت بسيطة كذلك . وكانت بعض الدول الأعضاء تتأخر فى دفع أنصبتها من ميزانية الجامعة ، سواء أكان ذلك نتيجة لضعف إمكانياتها ، أو كان ذلك نتيجة لبعض الخلافات التى كانت تنشأ بين القيادات العربية ، وتؤثر على طريقة تمويل الجامعة ، ودون أن يعرف العرب الكثير عنها . وكان هذا العامل يغل يد الجامعة ويحرمها من القيام بكثير من الواجبات الملقاة عليها . هذا علاوة على قلة الخبرة وعدم تمكن الجامعة ، وبحكم تكوينها ، من الافادة من العناصر الثورية التى كانت موجودة فى العالم العربى فى ذلك الوقت .

وكانت قرارات الجامعة تصدر نتيجة لرغبات القيادات والملوك الموجودين فيها ، ولذلك فانها كانت قرارات سياسية ، وتشتمل على تغطية الموقف ، ووضعه داخل الاطار الدولى ، حتى وإن كان ذلك يتعارض مع رغبات الطبقات الكادحة ، أو الجماهير السياسية هنا وهناك .

وبعد حرب فلسطين فقد العرب كثيرا من الآمال التى كانوا يعلقونها على جامعتهم ، وزاد وضوح المتناقضات داخل الجامعة ، وزاد ظهور قصورها فى العمل . وكانت خيبة الأمل كبيرة مع هزيمة سبع دول فى حرب أصرت الجامعة على أنها لم تكن بحرب ، وعلى أنها كانت ضد بعض «العصابات»

الصهيونية . وهكذا فقدت الجامعة كثيرا من أهميتها لدى العرب ، وزاد عدد من شعروا بأنها كانت تمثل الحكام لا المحكومين ، وكان هناك فرق كبير بين الأثنين . وكان من طبيعة الهزيمة أن تؤدى إلى نوع من اليأس ، وخاصة فى الوقت الذى قلت فيه الوسائل . وتصدرت القيادات القديمة مسئولية البلاد. وأثر ذلك فى فكرة «الوحدة العربية» . مادامت الحرب قد أظهرت أن الملوك والقادة يحاربون بعضهم بعضا . وكان من نتيجة الهزيمة كذلك إزدياد ظهور المتناقضات داخل كل بلد عربى . وبين الحاكم والمحكوم . وبين المستغل . وظهرت عمليات تدل على وجود قلاقل ، وشعر الحكام بضرورة كبتها حتى يسيطرون على الموقف . ويواصلون سلطتهم وإمتيازاتهم . فتحولت المعركة من معركة عربية . وتهدف الوحدة . إلى معارك إقليمية وداخلية . ويضيع فيها مجهود الحاكم ضد المحكوم . ولاشك أن محاولة الحكام فى الفترة التالية لحرب فلسطين . تركيز الأوضاع الموجودة فى بلادهم ، كان على حساب قيامهم بأى نشاط على الصعيد العربى . أو حتى فى المجال الدولى . وكان هذا تفتتا فى البنيان العربى . وفى إمكانيات العمل أمام العرب . وانعكس فى شكل تراجع وتقلص لفكرة الوحدة العربية عند كثير من العرب . وعند كثير ممن كانوا يعملون من أجل العروبة والوحدة العربية . . . .

لقد كان النشاط الطلابى ، ونشاط العمال . يربط فى سنوات الحرب العالمية الثانية بين القضايا السياسية الاقليمية ، وبين قضية العروبة ووحدتها . وكانت مظاهرات العمال والطلبة التى تخرج فى الشوارع تربط بين نداءات الجلاء عن مصر وشعارات الاستنكار لوعد بلفور . والاستنكار لسياسة الانجليز فى السودان . وكانت الاجتماعات تعالج نفس هذه الموضوعات . ونشأت كثير من الجمعيات والروابط بين الطلاب فى ذلك الوقت وعملت على

ربط القضايا العربية ببعضها . ومنذ سنة ١٩٤٣ زاد وضوح هذا الاتجاه ، وفى مصر بشكل واضح . وعقدت الاجتماعات والندوات من أجل فلسطين ومن أجل تونس ومن أجل المغرب والسودان ، وألقيت المحاضرات عن أسس الوحدة العربية ، وتألفت جمعيات من بين طلاب الأقطار العربية ، وقامت بمجهود كبير فى هذا الميدان(١) ، وكانت المظاهرات التى تخرج للاحتجاج على السياسة البريطانية فى فلسطين والسودان تنتهى باشتباكات مسلحة مع قوات الاحتلال البريطانى . وكان إنشاء الجامعة العربية أملا بالنسبة للجميع . وإن كان المثقفون يعرفون بضرورة إنشاء تنظيم عربى آخر بعيداً عن الحكومات ، ويمثل الاتجاه الوطنى . ويعمل على تدعيم فكرة الوحدة العربية ، وعلى الأساس الشعبى . ومع بداية حرب فلسطين ، وإزدياد الشعور بالحاجة إلى مشاركة شعبية أكبر لأبناء فلسطين وهم يدخلون المعركة ، نشأ الاتحاد العربى ، وقام بكثير من النشاط السياسى ، علاوة على قيامه ببعض المجهودات فى الميدان الحربى اللازم لفلسطين .

ولكن فشل الجامعة العربية فى الحرب ، وقيام القلاقل داخل عدد من البلاد العربية نتيجة للهزيمة ، أدى إلى تراجع واضح عن النشاط للفكرة العربية بين الطلاب . ومع زيادة وضوح عجز الجامعة العربية عن العمل فى ميدان المغرب العربى ، وأمام النكسات التى وقعت فى بعض الاقاليم العربية ،

---

(١) من الأمثلة على ذلك رابطة العروبة التى نشأت فى جامعة الاسكندرية وكان من بين عناصرها : جمال بدر ، محمد على أبو ريان ، حميد عبد الجليل ، تيسير العظمة ، محمد اليطفى ، جلال يحيى .

وإستمرار اليهود فى عملية الاعتداء على العرب ، ظهرت فكرة إنشاء إتحاد للشعوب العربية ، وعمل من أجلها محمد على علوبة ؛ الذى كان رئيساً للاتحاد العربى . ولكن هذه المرحلة حدثت فى أواخر عام ١٩٥١ ، وأوائل عام ١٩٥٢ . وكانت مصر تمر بفترة عصيبة ، وتشهد حريق القاهرة ، وتعيش حتمية نشوب الثورة فيها . وأثرت هذه الثورة على الميدان العربى بطريقة فعالة .

الفصل الخامس عشر

مصر فى قاع الوادى

كانت الظروف الموجودة فى مصر – منذ نهاية الحرب العالمية الثانية بشكل عام . وبعد حرب فلسطين بشكل خاص تمثل زيادة ظهور المتناقضات داخل المجتمع المصرى وبشكل يمثل تفككا اجتماعيا واقتصاديا وله أصول طبقية ، وينعكس على البنيان السياسى للدولة . وكان على مصر فى مجموعها أن تواجه الاستعمار والاحتلال البريطانى لبلادها . وكان عليها مع المجموع العربى أن تعمل من أجل إيجاد حل لمشكلة فلسطين . وفى الوقت الذى أنقسم فيه العالم إلى كتلة ديموقراطية شعبية ، وكتلة ديموقراطيات رأسمالية . كان على الطبقات الحاكمة فى مصر أن تعمل من أجل أمانى ومطالب الجماهير المتزايدة والنامية . وتعمل ضد عدو أجنبى ، تكاملت مصالح الطبقة الحاكمة مع مصالحه حتى وإن كان ذلك من الناحية الاقتصادية ، واحتك المصريون فى ميدان الحرب فى فلسطين بجيرانهم واخوانهم العرب ، وبعد أن كانوا قد قبعوا واستكانوا فى عقد دارهم وفى قراهم ومدنهم مدة أجيال طويلة . ومع ظهور الاخطار الاستعمارية والرأسمالية على مجموع المصريين شعروا فى نفس الوقت بخطر جديد يهددهم يسمى الصهيونية . وأصبح عليهم أن يواجهوا الصهيونين فى فلسطين ، وفى وقت كانت فيه قوات الاحتلال البريطانية فى وضع يسمح لها بالتحكم فى خطوط إمدادهم وتموينهم فى جبهة القتال . لقد تعارض كل ذلك مع بعضه ، ولكنه تكامل فى مجموعه تأليفية ، وفيها كثير من النشاز ، كانت تسمى الاوضاع الموجودة فى مصر فى ذلك الوقت .

(١) بين بريطانيا وأمريكا :

إذا كان دارسي السياسة قد عهدوا تقسيم القوى السياسية الموجودة فى الميدان إلى يمين ووسط ويسار ، فإن هذا الوضع كان ينطبق سياسيا على مصر كذلك ؛ إلا أن عناصر التطرف من اليمين ، وعناصر التطرف من اليسار كانت قليلة فى عددها ، وكانت تنظر فى الفترة التالية للحرب العالمية الثانية على أنها مرتبطة بقوى أجنبية ، أو كانت هى القوى الاجنبية المتحكمة فى البلاد بالفعل . وأعوانهم الداخليين . وكان هذا يدل على الاعتدال الموجود عند المصريين . وإبتعاد طبيعتهم عن التطرف . وإن كان ذلك قد ارتبط بالأوضاع الاقتصادية الموجودة فى البلاد .

حقيقة أنه كانت هناك بعض «الشخصيات» التى ربطت بين مصالحها وخطها السياسى وبين بقاء البريطانيين فى البلاد . وكان لها نشاط سياسى ونشاط اقتصادى . ولكنها كانت قليلة فى عددها . وتمثل شذوذا فى المجتمع . ولا تمثل قوة حقيقية وطنية . هذا من ناحية اليمين المتطرف . وكذلك ينطبق القول على تلك المجموعة التى سمت نفسها بعد الحرب العالمية الثانية بالشيوعيين ، وكان يظهر للمصرى العادى أنها مرتبطة — فى ذلك الوقت — بموسكو قبل ارتباطها بأى شىء آخر . أما بقية القوى فكان تطرفها من اليمين يصل إلى حد كونها من كبار أصحاب الملكيات العقارية الزراعية . ويصل تطرفها من اليسار إلى حد مطالبتها بالغذاء والكساء من الجالس على العرش . وكانت تحاول إدخال تعديل أو إصلاح على النظام الرأسمالى الموجود فى البلاد فى ذلك الوقت.

وإذا كانت العناصر القيادية التى قامت بثورة سنة ١٩١٩ قد مثلت تكاملا بين كبار أصحاب الأراضى الزراعية ، وبين مجموعة الرأسماليين المتاجرة النامية ، فان الأوضاع التالية لنهاية الحرب العالمية الثانية قد شهدت ازدياد عدد من

يعملون فى التجارة وبرؤوس الأموال بشكل واضح ، وبالنسبة لعدد الملاك الزراعين ؛ أى أن البلاد فى مجموعها سارت فى طريق تطور النظام الرأسمالى صوب الرأسمالية المتاجرة ، خاصة وأن مساحة الأرض المزروعة كانت محدودة ، وكانت عيون كبار الملاك الزراعين وأفراد الاسرة المالكة تتجه صوب الارض الزراعية وملكيتها ، وبشكل يحدد من توسع المصرين من الملكية الزراعية .

ولكن تطور «القضية» الوطنية منذ سنة ١٩١٩ كان قد عمل على تفتيت القيادة السياسية الموجودة فى البلاد . وبعد أن كان حزب الوفد يمثل الأمة ، ظهرت إلى جواره مجموعة الاحرار الدستوريين ، ثم حزب السعديين ،وأخيراً ظهرت الكتلة الوافدية بعد إنشقاق مكرم عبيد عن الوفد . ومع هذا الانشقاق المستمر فى القيادات الوطنية حاول القصر أن يدعم من سلطته ، ويزيد من حدة التنافس بين الأحزاب ، ويزيد من عدد هذه الاحزاب ، حتى وإن تطلب الأمر إشرافه — بطريق غير مباشر — على انشاء أحزاب موالية له،مثل حزب الشعب مع اسماعيل صدقى . وهكذا ظهرت المعركة الحزبية فى مصر بين القيادات الحزبية وبعضها ، وبين مجموع هذه القيادات الحزبية والقصر . ولاشك أن جميع هذه الاحزاب كانت تعتمد على مجموعة كبار مــلاكى الاراضى الزراعية وعلى تمويل «الأعيان» لها ولمشروعاتها ومعاركهاالانتخابية . حقيقة أنها كانت تشتمل على نسب متفاوتة من ملاك الاراضى وأصحاب رؤوس الأموال ، ولكنها كانت كلها محصورة داخل النظام الرأسمالى وبدرجات نمو متباينة . وهكذا أثرت الاوضاع الاقتصادية فى البنيان السياسى لمصر ،وأثرت بالتالى على معاركه الوطنية تجاه المستعمر .

لقد كان من طبيعة تعدد الاحزاب ، وكانت برامجها متشابهة،إن كانت لها برامج محددة ، أن تتخاصم فيما بينها ، وفى الوقت الذى كان يستلزم وحدة الصف تجاه المستعمر الاجنبي . وكان من الطبيعى أن يسرع الدستوريون لتلقف الحكم فى الوقت الذى تقال فيه وزارة الوفد . وذلك نتيجة لتنافس بين هذه القيادات الحزبية ، التى كانت تتصف بالفردية أكثر من وصفها بأى شىء آخر . وجاء نزول القصر إلى المعارك الحزبية ، ولتفتيت القوى السياسية الوطنية ، وحتى لا يظهر فى الميدان شخص له هيبة سوى صاحب البلاد . كان من نتيجة ذلك أن كان رؤساء الاحزاب يسرعون تارة صوب القصر . وتارة أخرى صوب الإنجليز ، وأثبتوا بذلك أن كثيرا من معاركهم كانت شخصية ، وبعضها إنتهازية . وإن كانت قد وقعت باسم الوطنية .

كان القصر قد خشى من نفوذ الوفد بعد التوقيع على بروتوكول الاسكندرية فى سنة ١٩٤٤ الخاص بإنشاء جامعة الدول العربية ، وكان القصر لا ينسى لمصطفى النحاس أنه قد فرض فرضا . وبصفته رئيس حزب الأغلبية ، على الملك . ولذلك فان القصر قد انتهز الفرصة وأقال الوزارة الوفدية من جديد وبمجرد التوقيع على بروتوكول الاسكندرية . وادعى القصر أنه يحرص على أن تحكم البلاد وزارة ديموقراطية . ولقد أدى ذلك إلى أن شكل أحمد ماهر الوزارة الجديدة ، والتى تألفت من أحزاب غير وفدية . حقيقة أن هذه الوزارة قد أفرجت عن المعتقلين ، ولكنها كانت ضعيفة كذلك فى وجه بريطانيا ، فأعلنت أنها ستسير على سياسة التفاهم مع بريطانيا طبقاً لمعاهدة ١٩٣٦ . وقامت هذه الوزارة بحل مجلس النواب ، وأعلنت عن قرب قيام انتخابات ، وكان الوفد يعرف معنى إجراء انتخابات فى مصر ، فى ظل

وزارة غير وفدية وتناصبه العداء . فامتنع الوفد عن الدخول فى معركة انتخابية ؛ وكانت ضربة جديدة لحزب الوفد . وتدخلت الحكومة بالفعل فى هـذه الانتخابات وانتقمت بذلك من أعدائها الوفديين ، ودفعت البلاد ثمن هـذه الحزبية البغيضة غاليا . وكانت وزارة الوفد قد وضعت قانونا للاستثناءات ، وبشكل يمكنه أن يشجع الدافع الشخصى عند بعض الموظفين. وجاءت الوزارة السعدية والغت نظام الاستثناءات . وشعر موظفى الدولة أنه يمكنهم الكسب فى ظل وزارة حزبية معينة ، وعلى أساس أن يقبلوا «الاضطهاد» فى ظل وزارة حزبية أخرى . وأظهر كل ذلك النظـام السياسى الحزبى فى مصر فى شكل بغيض ، وساعد على فضح عيوبه ، وأمام الوطنيين .

وكان السعديون يمثـلون القطاع الرأسمالى أكثر من تمثيلهـم لأصحـاب الملكيات الزراعية . وأظهرت الحرب تفوق الولايات المتحدة الأمريكية ، ووصول قواتها وإمكانياتها إلى كل ركن من أركان العالم . وبعد مؤتمر يالتـا حضر روزفلت إلى مصر ، وقابل الملك ، وتفاهم معه فى أمر العلاقات المصرية الأمريكية . كما قابل روزفلت الملك عبد العزيز آل سعود ، وكانت مصالحه الاقتصادية المتمثلة فى شركة أرامكو للبترول والقاعدة الأمريكية فى الظهران ، يمثلان حجر الزاوية لبناء مقبل يزيد من نفوذ الولايات المتحدة فى المملكـة السعودية . وكانت الولايات المتحدة هى التى قامت بتمويل عملية الحرب ضد المحور ، ومولت بريطـانيا وفرنسا والصين وروسيا ، ومدتهـم بالمعدات والأسلحة والذخائر . وظهر أن النفوذ الأمريكى قد بدأ فى اكتساح العالم ، بعد أن تضعضع مركز كل من فرنسا وبريطانيا ، وظهرت القلاقل والعمليات التحررية فى مستعمراتها . فماذا كان ينشد روزفلت من مقابلته مع الملك ؟ .

كان على مصر أن تشترك فى إعلان الحرب على المحور قبل بداية شهر مارس سنة ١٩٤٥ حتى نتمكن من الاشتراك فى مؤتمر سان فرانسيسكو ، وتنضم إلى هيئة الأمم المتحدة . وبينما كان أحمد ماهر ينتقل من مجلس النواب ليعيد قراءة بيانه عن ضرورة إشتراك مصر فى الحرب ، أطلق عليه أحد الشبان الرصاص وقتله . وكانت هذه العملية تعنى وجود قطاع من الرأى العام فى مصر لا يرغب فى إعلان الحرب على المحور . ووجود بعض الشبان الذين يستخدمون القتل وسيلة للوصول إلى أهدافهم . وهو إتجاه يمينى متطرف ، حتى وإن كانت العلاقات المصرية البريطانية تظهر هذا العمل فى شكل وطنى . ولقد استغل الوفد هذه العملية ليظهر أن أحمد ماهر كان يرغب فى الزج بمصر فى ميدان حرب ليس لها فيها ناقة ولا جمل . وأدى ذلك إلى إشتداد العداوة بين الوفديين والسعديين . وأصر القصر على إتجاهه ، وألف النقراشى ، زميل أحمد ماهر ، الوزارة . وأعلنت مصر الحرب على دولتى المحور .

وكانت الحرب العالمية الثانية فرصة للشعوب الصغيرة ، أستمعت فيها إلى تأكيدات رسمية من الدول الكبيرة عن ضرورة حصولها على حرياتها واشتراكها فى بناء السلم العالمى ، ومع إنشاء هيئة الأمم المتحدة بجمعيتها العمومية ومجلس الأمن والمجالس الاقتصادية والإجتماعية ، تأثرت العلاقات الدولية إلى حد بعيد . وأصبح من الممكن لدولة صغيرة أن تجلس إلى جوار دولة كبيرة دون غضاضة ، ودون شعورها بمركبات نقص ، وأصبح من الطبيعى أن تقوم الأمم المتحدة نفسها بضمان استقلال أى بلد صغير ، ودون حاجة إلى وجود قوات احتلال فيه . وكان هذا أكبر مشجع لمصر ، فى هذه المرحلة ، للمطالبة بالجلاء ووحدة وادى النيل . ولكن سوء نية أنجلترا ظهر واضحا فى رفضها اعادة الحق إلى نصابه ، وارجاع ما اغتصبته إلى أصحابه . وبدأت المظاهرات تجوب

شوارع القاهرة والاسكندرية وعواصم الاقليم . وكانت تمثل العناصر الوطنية الصريحة فى البلاد ، وكانت فى مجموعها لا تنضم إلى هذا الحزب أو ذلك ، حتى وإن كان بعض الأعضاء المنظمين لها ينتسبون إلى بعض الأحزاب. ولكن المهم هو أن هذه المظاهرات كانت موجهة ضد العدو الخارجى ، ولكنها أخافت المسيطرين على السلطة فى البلاد من أن يظهروا بمظهر العاجز عن حفظ الأمن والنظام . فاضطرت الحكومة إلى أن تعمل على أن تقبض على الموقف بيد من حديد . وكانت حادثة كوبرى عباس الشهيرة التى ظهر منها جليا أن الشعب الذى كان يغلى كان فى واد ، والحكومة فى واد آخر ، وفى مواجهة بعضها بعضا ، وتطل عليهما وتشرف على حركاتهما قوات الاحتلال البريطانى من أعلا الجبل .

لقد اضطرت وزارة النقراشى إلى الاستقالة بعد هذه الحادثة ، وبعد أن كان موقفها صريحا مع بريطانيا ، ويتمثل فى ضرورة الوصول إلى الجلاء وتسوية مشكلة السودان ، كما كان صريحا مع المصريين فى أنها لن تدع لهم الفرصة للخروج على النظام . فكانت هذه الوزارة وطنية أمام بريطانيا ، ومتحكمة أمام الشعب وفى الشعب . وتألفت وزارة اسماعيل صدقى الثانية ، وكانت أقل شدة من الوزارة السابقة مع المظاهرات . وفى عهد هذه الوزارة بدأ الاصطدام بين المتظاهرين وبعض القوات البريطانية التى كانت تجوب شوارع القاهرة . فاشتد تبلور الموقف بعد أن سقط الجرحى والقتلى ، وزاد على المظاهرات أمر تشييع جنازات القتلى ، وتعيين يوم لذكرى الشهداء . وكانت هذه المناسبات أسبابا أدت إلى إصطدامات جديدة مع قوات الأمن ومع قوات الاحتلال .

حقيقة أن المظاهرات كانت تطالب فى القاهرة بوحدة وادى النيل-مصر والسودان ، وأنها قد تناسب تطور الأوضاع فى القطر الشقيق منذ الثورة المهدية ، وتحت حكم البريطانيين ،حتى وإن كان قد سمى نفسه بالحكم الثنائى ، وسمى السودان بالمصرى أنجليزى . ولكن هذا الاتجاه كان أقرب إلى الصحة ويستند إلى أسس تاريخية أكثر من محاولة الربط بين السودان وبريطانيا . وكان هناك قطاعا هاما من السودانيين ، وخاصة من المثقفين والعناصر المكافحة ضد الاستعمار : كانت تحاول الوصول -- بعد التخلص من الاحتلال — إلى انشاء وحدة وادى النيل كذلك . وزاد تبلور الموقف حينما حضر الوفد السودانى إلى مصر . وأعلن أن هدفه هو وحدة وادى النيل . ولقد اضطرت بريطانيا إلى أن تظهر رغبتها فى تغيير سياستها . وعينت السير رونالد كامبل سفيرا لها فى القاهرة بدلا من اللورد كيلرن . واستعدت للمفاوضة مع مصر للوصول إلى معاهدة جديدة . واستمرت هذه المفاوضات التى عرفت باسم مفاوضات صدقى — بيفن ، ولكن بريطانيا طالبت بضرورة ابقائها على قاعدة حربية فى وقت السلم والحرب فى منطقة قناة السويس ، وطبقاً لما أسمته بنظام الدفاع المشترك ، وأثر ذلك على سير المفاوضات . وكانت بريطانيا تحاول فى هذه المرحلة أن تفرض نظام الدفاع المشترك على معظم مناطق نفوذها الموجودة فى العالم العربى . وتقدمت بنفس الحجج لوزارة صالح جبر فى بغداد ، بعد أن كانت قد عرضتها على اسماعيل صدقى فى القاهرة . وكانت تحاول ارهاب القادة السياسيين فى المنطقة من خطر تغلغل النشاط والنفوذ الشيوعى فى العالم ، وخاصة بعد خروج قواتها من المنطقة . ولكن الرأى العام فى مصر ، وفى العراق ، رأى محاولة استناد البريطانيين إلى خطر محتمل ، ولكنه قد لا يحدث ، وذلك لكى تبقى قواتها بالفعل فى البلاد ، وبشكل يمثل تهديداً واضحاً للقوى الوطنية .

وكان هذا أساسا لرفض مشروع الاتفاق بين صدقى والانجليز .

وشعرت بريطانيا بأن قواتها العسكرية قد أصبحت مهددة بالمصريين ، حتى وإن كانوا عزلا من السلاح . فعلت على تأمين أرواح قواتها الموجودة فى مصر من ناحية ، ولتخدير الرأى العام الوطنى من ناحية أخرى ، وبدأت باجلاء قواتها عن القلعة ، وعن بعض معسكرات الاسكندرية .

وأعلن وفد المفاوضات المصرى عدم موافقته على المشروع البريطانى ، وأعلن سبعة من أعضائه رفضهم التام لهذا المشروع ، استنادا إلى أن حالة تهديد سلامة أى دولة من الدول المجاورة لمصر تجبر الدولتين المتعاقدتين — مصر وبريطانيا — على التشاور للقيام بعمل اللازم ، إلى أن يتمكن مجلس الأمن من اتخاذ قراراته فى الموضوع ؛ وكان هذا يعنى اتخاذ مصر قاعدة لأعمال حربية ، واحتمال عودة القوات البريطانية إلى احتلال أراضيها . أما عن مطلبى الأمة الأساسيين وهما ، الجلاء ووحدة وادى النيل ، فقد وقع اجماع الهيئة على أن تقدير ثلاث سنوات أجلا لإتمام الجلاء ، تقدير مبالغ فيه ، وأنه مستطاع ماديا فى فترة أقل من ذلك بكثير ، خاصة وأن معاهدة سنة ١٩٣٦ لم تسمح للبريطانيين بالبقاء إلا فى منطقة محددة ، وبقوات محددة ؛ كما أن هذا المشروع قد جرد الوحدة بين مصر والسودان من كل خصائصها ، وحاول الاحتفاظ بالحالة الراهنة فى السودان ، بل كان ينص على تخويل السودان حق اختيار نظامه المستقبل ، ويمهد بذلك السبيل لفصل السودان عن مصر .

كانت هذه الاسباب كافية لرفض مشروع صدقى بيفن. فعمد صدقى إلى حل وفد المفاوضات ، ولكنه اضطر بعد ذلك إلى الاستقالة ، إذ أنه كان قد فشل فى ارضاء القصر ، وفى ارضاء الشعب ، وحتى فى ارضاء انجلترا ؛

فاستند إلى أسباب صحية لكي يترك المجال لغيره ، وعاد النقراشي من جديد فى ديسمبر سنة ١٩٤٦ .

وكلما أسرعت الحركة الوطنية فى مصر سيرها ، وحاولت أن تزيد من قوتها ، زادت بريطانيا من وضع العقبات فى سبيلها ، ومن محاولاتها لحرمانها من الانتصار ، وقبل أن تصل اليه . وكانت مصالح بريطانيا فى استغلال السودان واضحة ، ولها قيمتها الكبيرة ، فزادت بريطانيا من سياسة فصل السودان عن مصر ، بتعيين روبرت هلو حاكما عاما عليه . ولم يكن من السهل على الحكومة المصرية ، وهى تمثل قيادة حزبية تخاصمت مع باقى القيادات ، وقل ظهور شعبيتها ، وفى وقت مرابطة قوات الاحتلال البريطانية فى البلاد ، لم يكن من السهل عليها أن تناضل وتكافح ضد القوى الاجنبية . وكان من الطبيعى أن ينحصر نشاطها ، وبصفتها الوطنية ، داخل نطاق الاصرار على «حقوقها» القانونية والتاريخية ، وأن تعرض «قضيتها» وتحاول كسب الرأى العام ، أو الرأى الدولى لها . وهكذا سارت الحكومة المصرية بالطريق القانونى ، وعرضت القضية على مجلس الأمن فى شهرى أغسطس وسبتمبر سنة ١٩٤٧ . وأشار رئيس الحكومة إلى أنه لا يرى ثمرة مرجوة من المفاوضات مع بريطانيا مادامت قواتها مرابطة فوق أرض مصر . ورغم عرضه لقضية بلاده بكل أمانة إلا أنه لم يصل إلى نتيجة إيجابية فى هذا الميدان . وإذا كانت مصر قد حاولت فى هذه المرحلة أن تلعب بين بريطانيا وأمريكا ، فانها قد فشلت فى ذلك . وإذا كانت الولايات المتحدة الامريكية قد حاولت أن تزيد نفوذها على حساب الامبراطوريتين الاستعماريتين البريطانية والفرنسية فى سنة ١٩٤٥ ، إلا أن الأحوال قد تبدلت فى سنة ١٩٤٧ . كانت الصين قد تحولت إلى ديموقراطية شعبية منذ سنة ١٩٤٦ ، وبدأت قواعد الاستعمار الأوربى

والأمريكي تظهر مهددة فى الهند الصينية وفى كوريا . وشهد عام ١٩٤٧ تلك الازمة الحادة فى برلين ؛ وجعل الموقف يتبلور فى العالم بين كتلتين رئيسيتين كتلة شعبية ، وكتلة رأسمالية . ولم يكن من المتوقع بعد توحيد صفوف الدول الرأسمالية والاستعمارية لمجابهة خطر انتشار الحركات الديمقراطية الشعبية أن تقف الولايات المتحدة الأمريكية إلى جانب مصر وضد بريطانيا . وكذلك الحال بالنسبة لمن كان يكافح ضد الاستعمار الفرنسى . فهذا التكتيك من الجانب الوطنى فى ذلك الوقت كان مخطئا ، ومن أساسه. ولكن طبيعة تكوين ومصالح الحاكمين كانت تجبرهم على البقاء فى نطاق المفاوضات مع الغربيين ، أو محاولة إيجاد توازن بين نفوذهم وبعضه . أما مسألة التطلع صوب معسكر الديموقراطيات الشعبية فقد كان أمراً يتعارض مع مصالحهم ، وكان بالتالى محرما ، ويحرم القوى الوطنية من الافادة من العداء الأصيل الموجود بين الكتلتين الرئيسيتين . ولكن مصر — مثلها فى ذلك مثل بقية الدول العربية فى ذلك الوقت — إستمعت إلى صوت المنطق الغربى ، رغم أنه كان استعماريا . واتبع القادة والحكام سياسة المطالبة للحصول على حقوقهم بالمفاوضة من دول المعسكر الغربى . وليس أدل على ذلك الخطأ من تصويت الأمم المتحدة نفسها فى نهاية نوفمبر سنة ١٩٤٧ بتقسيم فلسطين العربية ، ضاربة بذلك بحقوق الشعوب عرض الحائط . وكان هذا القرار الخاص بفلسطين يتمم موقف الأمم المتحدة فى المسألة المصرية ، رغم ما بذل فى عرضها من مجهود فى الصياغة ، ومجهود فى إظهار المبادىء . وبدلا من أن تتحمل الوزارة المصرية مسئولية ارضاء المطالب الوطنية فى مصر ضد البريطانيين ، حملتها الظروف مسئولية جديدة ، وفى نفس الوقت ، وضد الصهيونيين فى فلسطين .

(٢) الكفاح ضد البريطانيين :

كانت حرب فلسطين سببا فى زيادة الوعى العربى لدى عدد كبير من المصريين إذ أنها ساعدت على تبلور الموقف وتبادل الآراء والخروج عن العزلة الفكرية التى عاشتها البلاد ، وخاصة فى أيام الحرب العالمية الثانية. وشعرت مصر أنها ضحت بعدد كبير من شبابها فى هذه الحرب ، وشعرت أن بريطانيا مسئولة عن إنشاء إسرائيل ، مثل مسئولياتها عن تدهور الموقف السياسى . والحالة الاقتصادية داخل مصر نفسها . فبدأ الارتباط بين القضية المصرية والقضايا العربية فى الازدياد . وكان أبناء مصر يشعرون — وهم يحاربون فى فلسطين — بأنهم تحت رحمة القوات البريطانية المرابطة عند القناة ، والتى يمكنها أن تهدد خطوط مواصلاتهم ، وتقطع خط رجعتهم إلى بلادهم .

وعلينا أن نسجل لمأساة فلسطين أنها كانت ميدانا لتعليم بعض العرب الذين خرجوا من دولهم وأقاليمهم . واتصلوا باخوانهم وجيرانهم العرب . كانت تجربة تعلم فيها الضباط والجنود أنهم يرسلون للموت دون أن يزودوا بسلاح صالح . وتعلموا فيها أن النظم الموجودة فى الشرق متشابهة وعتيقة فى قدمها . وأن الدول العظمى تعمل على تسييرها . وايقنوا — وهم فى فلسطين — ضرورة العمل على تغيير الأوضاع الموجودة فى بلادهم . ضرورة التحرر واتخاذ هذا التحرر أساسا للوحدة أو الاتحاد ، وأساسا للعمل على تحرير غيرهم. وكانت الآراء الأولى لمن اشترك فى هذه الحرب غير كاملة الوضوح ، وكان ذلك نتيجة لوجود المستعمر . ووجود الرجعيين على رأس البلاد العربية . ولكنها زادت وضوحا مع الايام ، وفى عقول وقلوب تلك الحفنة المخلصة المؤمنة . وساعدت على تبلور الموقف . مبتدأة بالانجليز ومنتهية بالاعوان الداخليين .

وفى نفس الوقت ازداد الوعى القومى فى مصر بعلاقتها بالسودان . ومع ازدياد السياسة الاستعمارية البريطانية الخاصة بالسودنة ، وإزدياد المشروعات البريطانية لفصل جنوب السودان عن شماله ، ازدادت الحركة الشعبيـــة فى السودان فى مقاومتها لهذا التيار ، وازداد تمسكها بضرورة الوحدة أو الاتحاد مع مصر . وهكذا كان المصرى سنة ١٩٤٨ يفكر فى السودان وفى فلسطين وفى العالم العربى ، وكان بالتالى يفكر فى ضرورة مجابهة القوى المعادية فى هذه القطاعات ، سواء أكانت هذه القوى خارجية أو داخلية ،وتكاملت مصالحها مع العدو الخارجى .

ومما لاشك فيه أن الفشل كان يدعو إلى اليأس ، وكان يدعو إلى التطرف ؛ كما أن التغالى فى المحافظة على النظام كان داعيا لانحراف بعض العناصر صوب الفوضى . وكانت سيطرة الحكومة على السياسة الداخلية والخارجية ،وفشلها فى ذلك ، يدفع بعض العناصر إلى ضرورة العمل ، وبالطريقة الوحيدة الباقية أمامهم ، وهى استخدام العنف . كما أن الحرب والأسلحة قربت إلى بعض الأذهان فكرة استخدام السلاح لتغيير الأوضاع أو للتخلص من الاعداء . وساعد كل ذلك ، وخاصة بعد مقتل البطل أحمد عبد العزيز ، على محاولة بعض العناصر اتخاذ القتل والاغتيال وسيلة من الوسائل السياسية . وكان موقف القوى الموجودة فى الميدان يزداد فى تضاربه ، فى الوقت الذى زاد فيه الضغط باعلان الأحكام العرفية . وأصبحت الهتافات والصرخات لا تجدى ، فى الوقت الذى رابطت فيه قوات النظام ، واستنجدت بوحدات من الجيش من وقت لآخر ، لمواجهة جموع الوطنيين ، لقد أدى كل ذلك إلى موجة من القتل والارهاب ، وهى ظاهرة مرضية ، ونتيجة للظروف غير الطبيعية التى عاشتها البلاد فى هذه الفترة .

جاءت الانباء معلنة نجاح الفدائيين فى فلسطين ، وكان عدد منهم من المؤمنين المسلمين . ثم جاءت الانباء عن مقتل البطل أحمد عبد العزيز .ولاشك أن حكومة القاهرة خشيت فى ذلك الوقت من جماعة الاخوان المسلمين الذين أصبحت لهم قوات خارج الحدود ، كانت تدرب فى فترة أسبوعين ،وتقبل مواجهة الموت فى سبيل الله . ووضعت الحكومة صمامات أمن للفدائيين ، ثم أمرت بحل جماعة الاخوان المسلمين . وقتل النقراشى . واستمرت موجة القتل باغتيال حسن البنا .

وإذا كانت الوزارات قد تتابعت ، فانها تتابعت بسرعة دلت على عدم الاستقرار بين القيادة . ودل ذلك على غليان القاعدة التى تحاول مثل هذه القيادات أن تتربع فى أعلاها . وبعد وزارة حسين سرى عاد النحاس لكى يحكم البلاد بطريقته الخاصة والمتميزة عن طرق غيره . وزاد التضارب بين العوامل الموجودة مع بدء الاستثناءات من جديد ، واقصاء كثير من كبار الموظفين عن مناصبهم . واستغلال النفوذ ، وعقد الصفقات لغير الصالح العام. ومع مر السنين أصبح قطاعا من الرأى العام فى مصر يشير إلى رئيس الوفد على أنه رئيس الدكتاتورية البرلمانية ، وتحدث البعض حتى عن شعوذته السياسية.

حقيقة أن مصر قامت بالغاء معاهدتها مع بريطانيا ، وذلك فى شهر أكتوبر سنة ١٩٥١ ، ولكن هذا الالغاء لم يؤثر فى القوى الموجودة فى الميدان إلا من ناحية رفع الروح المعنوية للمصريين ، وشعورهم بأن الحكومة قد وافقت أخيراً على أن تعلن الرأى الذى كانوا قد صمموا — منذ سنوات — على ضرورة تحقيقه . وكان هذا الالغاء لمعاهدة سنة ١٩٣٦ بداية الكفاح ضد بريطانيا فى منطقة القناة : فبدأ العمال المصريون بالانسحاب من المعسكرات البريطانية ، وأضرب المتعهدون والموردون ، وبدأت المعارك ، وخاصة حين

تشكلت كتائب من الفدائيين تعمل فى منطقة القناة . ووقعت المعارك فى الاسماعيلية وفى بور سعيد ، واضطرت القوات البريطانية إلى عزل منطقة السويس واحتلالها واخضاعها لحكم بريطانى . وأخذت بريطانيا تهدد بمنع وصول البترول إلى القاهرة ، ولكن ذلك لم يفت فى غضد المكافحين ضد البريطانيين . وتعددت المعارك ، وخاصة فى الاسماعيلية التى قام البريطانيون بضرب محافظتها بالمدفعية وبالبنادق السريعة الطلقات . ولقد سقط كثير من أبناء مصر ، مدنيين وفدائيين وعسكريين . وزادت هذه الحالة من شعور المصريين بالمهانة ، وساعدت على خروج المظاهرات التى أخذت تنادى ضد الملكية وضد الأوضاع القائمة .

وزاد اضطراب الأحوال فى مصر بازدياد المظاهرات والوصول إلى حادث حريق القاهرة . ولقد حاولت الاتجاهات اليمينية أن تتهم القوات اليسارية فى هذا الحادث ، رغم أنه يدل على عملية تخريب وفى أجلى معانيها . وكان يوم ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ يوما عصيبا رفض فيه رجال النظام كبت المظاهرات الشعبية ، بل انضموا إليها ، وظهر فيه تخلخل بين قادة قوات النظام ، وبين القصر والوزراء . وتأخر مجىء الجيش إلى وقت سمح بوقوع الحريق . ومنذ هذا اليوم وضح أن الملك لا يمكنه الاستناد إلى الوزراء فى الأمور العاجلة الخطيرة ، ولا إلى قيادة الجيش . وكذلك الأمر فيما بين الوزراء والمحافظين وقواد وحدات النظام . إنها مرحلة خطيرة من مراحل التفكك والتحلل بين أعضاء جسد نشبهه دائما بالكائن العضوى الحى ، وهو الدولة . فيمكننا أن نقول هذه الدولة قد أشرفت على نهايتها ، ولم يكن فى وسع المتحكم فى مصيرها أن يسير بها إلى أبعد من ذلك .

(٣) انهيار سلطة القصر وسمعته :

حكمت مصر بعد حريق القاهرة عدد من الوزارات غير المستقرة والتى لم يكن لها أى برنامج ، ولذلك فإنها سميت بوزارات الموظفين . تعاقب منهم فيها على الحكم كل من النحاس وعلى ماهر والهلالى وحسين سرى ثم الهلالى من جديد . وكان هم هذه الوزارات استمرار تسيير شئون الحكم اليوميةالعادية قبل كل شيء ، أى بمعنى آخر ، استمرار وضعية الحكم فى مصر كما هى ، ولأطول فترة ممكنة . إنه إحتضار الحكومة .

ولكن البلاد كانت تغلى من أجل الجلاء ، وكانت فى ثورة معلنة على الاحتلال . وكان هذا يدل على أن قيادة عسكرية ، أو جماعية مسلحة ، ضرورية للعمل فى هذا الميدان . وكانت البلاد فى حالة ثورة على فساد الحكم والرشاوى والمحسوبيات والحزبية ، كما كانت تشعر بضرورة الوصول إلى عدالة اجتماعية لتحرير البلاد من الفقر . ولا ننسى أن المظاهرات كانت تجوب الشوارع منادية : «الغذاء والكساء يا ملك النساء» . وكانت البلاد تشعر بخطورة الجهل وسوء الحالة الصحية فى البلاد وعجز الميزان التجارى لمصر وعجز ميزانية الحكومة نفسها ، وافتقار البلاد إلى سياسة مخططة تعمل على زيادة الإنتاج . كانت الملكية العقارية موزعة بشكل لا يتمشى مع صالح مجموع الموطنين . ويهمنا من ذلك أن المظاهرات قد ربطت فى نداءاتها بين سوء الحالة ورأس الدولة .

لقد انتهى عصر «مولانا» و «أفندينا» «وصاحب العظمة» ، وأما الجلالة فلله وحده . ولقد امتازت حياة المتربع على الأريكة بمرحلة يمكننا أن نسميها بعدم النضج فى أول حياته ، تلتها مرحلة ثانية من الطموح والرغبة فى التوسع

والحصول على الألقاب وتبادل الأوسمة والهدايا مع الأباطرة والملوك . وكان فى أول حياته زوجا كما كان ملك . ولكن سرعان مابدأت الأخبار فى الانتشار ؛ وكانت فى أول الأمر تتعلق بأسرته ، أو بمعنى أدق بوالدته وأخواته ، وساعده النحاس على الخروج من هذا المأزق . ولكن سرعان ما توالت زياراته لأوربا ، وظهر أنه لا يختلف عن أى شاب طائش فى قضائه لسهراته الماجنة علنا ، فى الوقت الذى كانت فيه الرقابة تمنع دخول الجرائد التى تنشر صورة فى هذه المناسبات . ومع فساده فى الخارج بدأ الفساد فى الداخل . وكم من قصة رويت عن علاقاته غير الشريفة مع فتيات ، بل وزوجات رجال حاشيته وضباط جيشه . وكان فى ذلك الوقت قد تناسى أنه رمز البلاد .

لقد لاكت الألسن سمعته فى مشكلات مالية واقتصادية ، سواء فى أثناء حرب فلسطين ، وصفقات الأسلحة الفاسدة ، أو فى أثناء عملية شراء الأراضى الزراعية وضمها إلى تفانيشه ، ممن عليها من الأهالى . وانتشرت الأخبار كل يوم تعلن فشله بل إفلاسه وزرائه فى تصريف شئون البلاد ، فما بالك وقد بدأوا فى الخروج من المشكلات المصرية إلى المشكلات العربية . ثم جاء التحلل والتفكك الأخلاقى فى القصر وداخل الأسرة المالكة ، وحول الملك بالخصوص. لقد تناسى تقاليد الملك وتناسى شعور الأهالى بالضيق فى الميادين السياسية والاقتصادية والعسكرية ، وأشعرهم بالمهانة حتى فى الناحية الأخلاقية ؛ كل ذلك وهو يعيش فى هالة كبيرة ويخرج فى مواكب رسمية وكأنه سيغزو العالم . إنه الفساد والانهيار حتى قاع الوادى . ولم يكن من المستطاع أن تتقهقر الأحوال إلى أسفل من ذلك ، بل لقد كانت قوة الانهيار على سفح الجبل شديدة ، فلم

يستقر الحجر فى بطن الوادى ، واندفع مرتفعا على السطح المقابل . كانت هذه الظروف هى التى حتمت على مصر أن تثور ، ودفعتها كل العوامل فى هذا الطريق . وكان هدف الثورة الأول هو التخلص من رأس الفساد العسكرى والاقتصادى والاجتماعى والسياسى ، ثم التخلص من أعوانه ، حتى تتحرر البلاد ، وتبدأ فى انشاء صرح جديد لها ولجيرانها .

الفصل السادس عشر

الثورة والتحرر

حتمت الظروف السياسية والعسكرية والإقتصادية على مصر ، فى يوليو سنة ١٩٥٢ أن تغير قيادتها ، وتغير القائمين على شئون الحكم فيها . وكان هذا التغيير فى القيادة أساسا لتغيرات تتصل بالبنيان الإقتصادى — الإجتماعى للبلاد وتتصل ببنيانها السياسى وقوتها العسكرية . لقد كان هذا التغيير يعنى الثورة على الأوضاع السابقةالفاسدة،وبدأ التغيير من الرأس التى كانت تظلل كل مفاسد وتعفنات العهد البائد.إن روح التغيير والثورة قد إضطرت — نتيجة للأووضاع الداخلية والعوامل الخارجية — إلى أن تسير فى تنفيذ سياستها وتحقيق أهدافها على خطوات تدريجية ، مستفيدة فى ذلك من الأخطاء التى اعترضت طريق الحركة الوطنية فى مصر ، منذ مجيء حملة الجنرال بونابرت إلى البلاد سنة ١٧٩٨ ، وفى عصر محمد على ، والاخطاء التى اعترضت طريق ثورة أحمد عرابى ، فحركة الحزب الوطنى وثورة سنة ١٩١٩ ، وقد ساعد رجال الثورة على إتخاذ هذا السبيل وجود الأخطار الخارجية وذرائع رجال الإستعمار فيما يختص بأرواح الأجانب وممتلكاتهم فى مصر . ولكن هذه السياسة التدريجية كانت تهدف الوصول إلى تحقيق أمانيها تدريجيا بتفاديها الأخطار ، الواحد بعد الآخر ، والسير بالسفينة فى هذا الحقل من الألغام ، بكل مهارة ، وبأقل خسارة ممكنة . فما هو الطريق الذى سارت فيه الثورة لكى تصل إلى أهدافها وتدعم نفسها وتغير الأوضاع التى سادت من قبل ؟ .

١ — أسباب الثورة وحتميتها :

نشبت ثورة يوليو سنة ١٩٥٢ نتيجة لأسباب سياسية وعسكريةواقتصادية واجتماعية ، وكانت الأوضاع قد تعفنت وأصبح من الضرورى تغييرها .

أما من الناحية السياسية فقد كانت الحياة الدستورية فى البلاد لا تحمل من الدستور إلا الاسم . ولقد رأينا الظروف المتكررة التى ألغى فيها الدستور أو إستبدل . وكان هذا التغيير المستمر ، لحياة دستورية معينة ، وما يتبعه من فترات تعطل فيها العمل بالدستور ، أكبر دافع لفقد المصريين الثقة فى هذا النظام . وكان التنافس على السلطة بين ممثلى الأمة والقصر يدفع بالوطنيين إلى عدم الثقة فى كل منهما . وكانت رغبة القصر الملحة فى الاحتفاظ بنظام حكم أوتوقراطى قد دفعت ببعض رجال السياسة إلى مناهضتها فى هذه الخطة.وظهر الإنقسام واضحا بين القصر الأوتوقراطى وأنصار الدستور . وعمل القصر على تفتيت التكتل الوطنى الموجود فى البلاد ، وذلك باسم التخلص من دكتاتورية الأغلبية ، فزاد عدد الأحزاب ، وباطراد ، مما أدخل الفوضى فى الحياة السياسية الداخلية . وحارب القصر دكتاتورية الأغلبية باسم محاربته لعبادة الشخصية ، وكان يهدف فى حقيقة الأمر إلى ألا يعبد الشعب سوى المتربع على أريكة الحكم . ولقدساير عدد من رؤساء الأحزاب هذا الاتجاه،فأصبح هدفهم هو أرضاء القصر قبل كل شىء ، هادفين بذلك الوصول إلى الحكم وتحطيم دكتاتورية الأغلبية وإحلال دكتاتورية الاقلية فى مكانها . ومع تفاقم الاحوال اضطر حزب الاغلبية نفسه إلى أن يساير القصر حتى يكسب رضاه وينعم بأطول مدة فى الحكم ممكنة . لم تكن هناك مبادىء بل كان هناك هدف واحد هو الوصول للحكم ، والبقاء فيه أطول مدة ممكنة ، والعمل علىإستغلال المناصب الحكومية من الناحية المعنوية والمادية ، ناحية النفوذ والسيطرة ،

وناحية الاستثناءات والمحسوبيات والصفقات ، وأذونات الإستيراد والتصدير والمشروعات الكبيرة . أن هذا التهلهل السياسى الداخلى قد وصل بالبلاد إلى قاع المنحدر وجعل المصريين لا يثقون فى القصر ، ولا فى الاحزاب والوزراء. ولقد كانت الايام الاخيرة السابقة للثورة ، مع ما اشتملت عليه من عـدم إستقرار فى الحكم وسرعة تبديل وزارات الموظفين ، أكبر دليل على هـذا التهلهل السياسى ، كما كان موقف الشعب منها يدل على عدم الثقة فى رجال الحكم ، وعدم الثقة فى الاحزاب السياسية . وظهر أن غالبية العناصر الوطنية الصميمة قد تنحت عن فكرة الحزبية التى كانت تفرق البلاد ، وكانت البلاد فى حاجة إلى الاتحاد .

أما السياسة الخارجية فكانت قد فشلت تمام الفشل فى معالجة قضايا الجلاء ووحدة وادى النيل . وثبت أن هم الساسة المحترفين هو الوصول فيها إلى حل لا يخرج عن نطاق سياسة نهاية القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين . كانت المباحثات والمفاوضات قد ثبت فشلها وأصبحت الظروف تملى على مصر ضرورة النزول إلى ميـدان الكفاح لاستخلاص الحقـوق الوطنيـة من الغاصبين . وكم من مرة رأت فيها هذه العناصر الوطنية أن قوات الدولة نفسها تعمل على كبح جماحها ، أو منعها من محاربة الاستعمار . ولقد وضح من ذلك أن الحكومة قد وصلت إلى مرحلة يمكننا أن نسميها فيها ، بدون كبير خطأ ، أنها من أعوان الاستعمار . ولقد استمسكت الحكومات المتتالية فى قضية وادى النيل بالفرع دون الاصل ، بالشكل الخارجى للوحدة أو الإتحاد مع السودان ، دون اللب . ذلك أن القضية قد تحولت إلى وحدة «التاج» على مصر والسودان وكثوار ، علينا أن نعترف بأن هذا الشكل كان تدعيما لحكم رجعى ، متعاون مع الاستعمار ، على جنوب الوادى .

ولم تكن بريطانيا توافق على التنازل عن امتيازاتها فى البلاد مادامت حكومة القاهرة تسير معها على طريق المباحثات والمشاورات والمفاوضات. وتثبت من المباحثات المصرية البريطانية أن حجة وزارة لندن الاساسية لإبقاء قواتها فى منطقة القناة كانت هى الخوف من وجود أو تغلغل حركات ومنظمات شيوعية أو يسارية فى مصر . وكان مجرد التفكير فى إمكانية وقوع مثل هذا التغير يدفع بحكومة القاهرة . وهى من الوجهاء وكبار ملاكى الأراضى . وكبار رجال الاعمال . إلى عدم الاصرار فى المباحثات على ضرورة الجلاء البريطانى أكثر من ذلك. وزاد على ذلك ما تسميه السياسة الحديثة بالرقص على السلم ؛ وذلك بتخويف بريطانيا من إمكانية الارتماء فى أحضان الولايات المتحدة الامريكية . لقد سخر المعسكر الاستعمارى — الرأسمالى من محترفى السياسة فى مصر ، فى الوقت الذى انفض فيه من حولهم تأييد الشعب والأمة . وكان هذا التهلهل فى الميدان السياسى الداخلى . مع بقاء النفوذ الأجنبى فى البلاد . عاملا هاما يدفع إلى ضرورة تغيير الأوضاع .

أما من الناحية العسكرية فلقد كان لزيادة الاهتمام بالجيش منذ معاهدة سنة ١٩٣٦ ، والاهتمام بتخريج أكبر عدد من الضباط . ومحاولة تدريبهم وإعدادهم ، أكبر أثر فى وجود مادة خام يمكنها بأسلحتها وبأيديها أن تغير الاوضاع الفاسدة فى البلاد . كان من المفروض أن يبقى الجيش خاضعا للقائد الأعلى . وفى خدمته إلى النهاية ، ولكن ظروف هذا الجيش نفسه ساعدت على حدوث العكس . رأى الضباط أنهم يخضعون فى كل عملياتهم لبعثة عسكرية بريطانية . تتولى أمور إعدادهم وتدريبهم وتسليح جيشهم ومراقبتهم فى تحركاتهم وسكناتهم ؛ ولم يكن تفوق هذا النفوذ العسكرى البريطانى مما يرضى عناصر الضباط الشابة الوطنية . خاصة بعد أن أخذت تفكر وتشعر بما يشعر به الأهالى .

وجاءت حرب فلسطين ، وخرج الجيش لأول مرة فى تاريخه المعاصر عن حدود مصر وعمل فى ميدان مستقل عن أعين البعثة العسكرية البريطانية . واتصل الضباط باخوانهم العرب من الأردن وسوريا والمتطوعين من ليبيا والسودان . رأوا المخازى والتفكك والانهيار وسيادة الاقطاع والخنوع للاستعمار ؛ رأوا الارتجالية فى وضع خطط العمليات ، والاستهتار فى صفقات الاسلحة الفاسدة . والخنوع فى أثناء الهدنة الأولى ، وشعروا بمرارة الهزيمة مع الهدنة الثانية . شعروا بأنهم قد ألقى بهم ، وهم مكتوفى الأيدى ، فى بحر خضم ، وطلب منهم العوم . ولم يكن من السهل على العرب ،وفى كل فترات تاريخهم ؛ أن يقبلوا الهزيمة ، خاصة وإن كانت قد أمليت عليهم إملاء . لقد حاربوا بغير أسلحة كافية وفى جو مضطرب تمام الاضطراب فى عمليات الامداد والتموين . وقاموا بكل ما كان فى وسع جنود أبطال أن يقوموا به فى ميدان العمليات . ولكن الظروف الدولية والداخلية هى التى أملت عليهم هذه النتيجة وشعرت حفنة منهم بضرورة تغيير أوضاع بلادهم الداخلية ، كأساس للوصول إلى المكان اللائق بين الأمم ، واستخلاص الحق من مغتصبيه . وكانوا يشعرون وهم فى فلسطين ، بأن بقاء قوات الاحتلال البريطانية فى منطقة القناة ، يهدد بقطع خطوط مواصلاتهم مع القاهرة ؛ وآمنوا بضرورة إجلاء هذه القوات الاجنبية ، حتى يتمكنوا من استرداد كرامة بلادهم ، واسترجاع حقوق العرب فى فلسطين . ولقد قاسوا من قلة الاسلحة وتحكم البعثة البريطانية فى قطع غيارها . وزاد هذا التحكم مع حرب فلسطين كسلاح أسلطته الدول الاستعمارية عامة ، وبريطانيا خاصة ، على الجيش المصرى . حقيقة أنهم قد استمعوا ، بعد الغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ ، إلى خطاب هدد فيه الوفد بريطانيا بأن مصر ستحصل على الاسلحة حتى من عند الشيطان ، ولكن هذا لم يكن

إلا مجرد تهديد ، وكان يمثل رأى الجناح الايسر داخل هذا الحزب ، والذى لم تمكن له القوة الكافية لمعارضة اتجاه «الوسط» وعلى رأسه «الرئيس الجليل» الذى كان يفرض اتجاه «عبادة الشخصية» على كل الحزب ، ولا يعارضة الجناح الايمن الذى اشتمل على الوجهاء والأثرياء وكبار الرأسماليين . بل كان هذا الاتجاه يعجز حتى عن إقامة توازن داخل الحزب ، نظراً لقوة كل من الوسط واليمين فيه . فوضح أن مصر لن يمكنها أبدا أن تحصل على أسلحة من الشيطان أو غير الشيطان ، مادام محترفى السياسة يسيطرون على الحكم فيها . ولهم امتيازات مادية واجتماعية لا يفكرون فى التنازل حتى عن جزء منها . وأما التفكير فى إنشاء مصانع حربية فكان أملا هزيلا مادامت بريطانيا هى التى ستقوم بإنشاء هذه المصانع ، وهى التى ستقدم الخبراء والفنيين اللازمين لها . بل وهى التى تتحكم فى الافراج عن الارصدة الاسترلينية الموجودة لمصر فى لندن ، واللازمة لشراء المصانع . وهذه الاسباب العسكرية بالاضافة إلى الاسباب السياسية جعلت من الضرورى تغيير الاوضاع القائمة فى البلاد ، كوسيلة للوصول إلى الامانى القومية .

وأما من الناحية الاقتصادية فنلاحظ حدوث تغيرات كبيرة فى البلاد منذ الحرب العالمية الثانية ، وذلك نتيجة لوجود عـــدد كبير من قوات جيش الاحتلال وقوات الحلفاء المحاربة فى الشرق الأدنى ، وإنفاقها جزءاً كبيراً من رواتبها فى السوق المحلية . لقد عملت الحكومات المتتالية على الاحتفاظ بسياسة التسعيرة الجبرية حتى تضمن حصول المستهلك على السلع ، وبقدر طاقته . ولكن إغراق السوق الوطنى بكمية هائلة من أوراق النقد تسببت فى رفع أسعار معظم السلع . وجاء تراخى الحكومة فى تطبيق التسعيرة الجبرية عاملا مساعدا على زيادة إرتفاع الأسعار ، فى الوقت الذى بقيت فيه الرواتب محـــددة .

واضطرت الحكومة إلى إعطاء علاوة خاصة بالغلاء لموظفيها ، وكان ذلك تركيزاً لسياسة رفع الأسعار حتى داخل التسعيرة الجبرية . وعمل تمتع رجال الاعمال والتجار بكمية من رؤوس الأموال المتزايدة فى أيديهم على زيادة التباين وظهور الفوارق الواضحة بين موظفى الحكومة وبين التجار . وظهرت فى مصر طبقة جديدة ، طفيلية ، عرفت بأغنياء الحرب ، عملت مع القوات المحاربة ووضعت نفسها فى خدمتها . وبلغت مكاسبها درجة لا تتناسب مع ثروات أو دخول الطبقات الأخرى فى المجتمع . وهذا التغير الواضح فى الدخل مع أزدياد الاسعار ، وقلة السلع ، عملت مع غيرها من العوامل الاقتصادية على تغيير الأسس العامة الموجودة فى مصر فى الفترة الواقعة من سنة ١٩٤٥ إلى سنة ١٩٥٢ .

وكانت مصر قد بدأت فى محاولة سد العجز الموجود فى أسواقها المحلية منذ الحرب العالمية الأولى ، وذلك بالتفكير فى إنشاء بعض الصناعات المحلية اللازمة . وساعد على ذلك بدء ظهور الحركة الرأسمالية فيها ، وإن كانت هذه الحركة قد بدأت بكفاح طويل ومرير مع الرأسمالية الأجنبية ، التى كانت مسيطرة تمام السيطرة على البلاد . وبعد نهاية الحرب العالمية الثانية دلت الظواهر على استمرار ازدهار الحركة الرأسمالية فى مصر . وعلينا أن نذكر صراحة أن هذه الحركة كانت متداخلة مع كل الحركات الرأسمالية فى العالم ، ولا يمكن الفصل بينها إلا على أساس تخطيط جديد ، وفى عهد رجال يؤمنون بنظريات جديدة . ولذلك فان الأزدهار الذى ساد مصر بعد الحرب العالمية الثانية كان مرتبطا بتصدير الاقطان إلى فرنسا وبريطانيا ، وبمحاولة الوصول إلى كسب رجال الأعمال والصناعة الاجنبية حتى تتمكن الرأسمالية الوطنية من الحصول على مصانع جديدة وآلات لازمة لمسايرة تطور مصر الاقتصادى . وكان

ذلك الارتباط الاقتصادى يتنافى أو يتعارض ، أو على الأقل لا يتمشى مع سياسة الاستقلال التى كانت للعناصر الوطنية تطالب بها . وكانت أرصدة مصر فى الخارج تحت رحمة حكومة لندن ، تفرج عنها أو تجمدها حسب الظروف الدولية ، وتتخذها وسيلة ضغط على الحكومات المصرية المتتالية ، وخاصة تلك التى تجرؤ على المطالبة بحقوق البلاد . ومع هذه التغيرات المالية والاقتصادية ظهر عجز الميزانية المصرية الذى بلغ ١٤ مليون جنيه فى سنة ١٩٤٦ وارتفع إلى ٣٠ مليون جنيه سنة ١٩٤٨ وحافظ تقريباً على نفس العجز حتى سنة ١٩٥١ . وفى نفس الوقت كانت العوامل الاجتماعية وفقر الغالبية العظمى من المصريين تطالب بضرورة الوصول إلى تغيير ، وعدالة اجتماعية فى البلاد .

كان الشعب يقاسى من الفقر والجهل والمرض ، فى الوقت الذىعجزت فيه ميزانية الدولة وزادت الأرباح والمكاسب فى أيدى طبقات معينة طفيلية ، وصمم كبار الملاك على عدم التنازل عن حقوقهم وامتيازاتهم . كان مستوى المعيشة للشعب منخفضاً إلى درجة كبيرة بالنسبة للبلاد الأخرى . وفشلت الحكومة فى مواجهة زيادة السكان المضطردة ، سواء أكان ذلك فى ميادين تنمية الثروة الزراعية وزيادة مساحة الأراضى المزروعة وتنمية الثروةالحيوانية أو تحسين غذاء الشعب وحماية أسعار الحاصلات الزراعية . بل لقد فشلت الحكومة فى تحسين وسائل المواصلات ، وفى تنمية الثروة الصناعية واستثمار الثروة المعدنية والمائية والبترولية . ومع زيادة السكان زاد سخط الأهالى على الحكومة ، وبدأ التفكير فى تغيير نظام الحكم من أساسه .

افتقرت مصر قبيل الثورة إلى وجود نظام عدالة اجتماعية بين طبقات الشعب . وكان تحقيق مثل هذه العدالة من شأنهأن يبعد تبلور الشعب الطبقى،

وبالتالى أن يبعد كل إمكانية لنشوء صراع طبقى . ولقد كان من الواجب على الحكومة أن تتدخل فى هذا الميدان . وتعمل على تحسين حالة الطبقات الفقيرة من الناحية الاقتصادية الإجتماعية والثقافية، وذلك بتقليلها من الفوارق الموجودة بين الطبقات ، ولكن شيئا من ذلك لم يحدث . كانت مصر تشكو سوء توزيع ملكية الأراضى الزراعية . فقد كان هناك مليونين ونصف مليون من الملاك لأقل من ستة ملايين من الأفدنة الزراعية . ولكن ٨٤٪ منهم كان يمتلك ١١٪ من الأرض ، أى فدانين لكل منهم ، فى الوقت الذى كانت فيه ٠,٠٨٪ تمتلك ١٠٪ من الأرض . لقد كان من نتائج سوء التوزيع هذا جعل الغالبية العظمى من الملاك الزراعيين لا يمتلكون إلا ربع فدان ، مما لا يكفى لسد رمقهم فما بالك بمستقبل أولادهم . مع الزيادة المضطردة فى عدد السكان ؟ حقيقة أن الحكومات فكرت فى ضرورة استصلاح الأراضى البور وتوزيعها ، ولكن ذلك لم يكن حلا ناجحا فى شىء . وحقيقة ثانية أن توزيع ٦ مليون فدان على مليونين ونصف مليون من الفلاحين لم يكن يعنى الكثير ، ولكن المهم هو أن إصرار كبار الملاك على عدم التنازل عن ملكياتهم الزراعية كان تحديا واضحا لقوى الطبقة الشعبية التى بدأت فى الاستيقاظ . ولابد للتحدى من رد فعل ، وعلى قدر قوة التحدى تجىء قوة رد الفعل . فاذا أضفنا إلى ذلك عدم وجود خدمات إجتماعية وقلة المستشفيات وقلة المدارس ، للمسنا أسبابا هامة إجتماعية تطالب بضرورة التغيير . وإذا كانت هتافات المظاهرات : «الغذاء والكساء يا ملك النساء» قوية أو متطرفة فى معناها فقد كانت تدل على الأقل على إهمال الميدان الاجتماعى ، وعلى ضرورة إحداث تغيير فيه ، وبرجال جدد ، مادام رجال العهد البائد كانوا لا يفكرون فى التغيير . وجاء هذا التغيير من حفنة

صادقة مؤمنة ، كان لها من الأدوات والمقومات ما يسمح لها بالنزول إلى الميدان وتغيير الأوضاع .

(٢) الثورة :.

بدأ التفكير فى الثورة فى رأس عدد من الضباط الأحرار الموجودين بين صفوف الجيش . وبدأت هذه الآراء نتيجة لتجاوب هؤلاء الضباط مع الشعب فى الكفاح والأهداف . كانوا يتألمون لما تعانيه البلاد من عدوان الاستعمار وفساد نظام الحكم ، ومن خيانة ورشوة فى إدارة الجيش وتسليحه وتموينه . وبدأوا فى تأسيس هيئة لهم فى أواخر سنة ١٩٤٩ . وكان الرأس المفكر فيها هو البكباشى جمال عبد الناصر الذى إنتخب رئيساً لهذه الهيئة فى إنتخابات سنة ١٩٥٠ وسنة ١٩٥١ وسنة ١٩٥٢ التى أختاروا فيها اللواء محمد نجيب لكى يكون قائداً للحركة عند تنفيذها . والهيئة التأسيسية للضباط الأحرار هى التى تحولت فيما بعد إلى مجلس قيادة الثورة ، وكان أعضاؤها يمتازون بعمق عقيدتهم وشدة إيمانهم علاوة على الإقدام والشجاعة ورباطة الجأش . ولم يكن أحد منهم عضوا فى حزب سياسى ، فكانوا يمثلون الاتجاه الجديد المناهض للحزبية. كانوا يجتمعون من وقت لآخر لدرس الموقف ووضع الخطط ، ولكن فى سرية تامة وتكتل شديد.وفى ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ إجتمعوا وقرروا البدء بالعملية ، وقرروا ساعة الصفر لها ليلة الأربعاء ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢.وضعوا خطتهم على أن يبدأوا الثورة فى القاهرة وفى منطقة ثكنات الجيش بين العباسية ومصر الجديدة ، وعلى أن تشترك فيها وحدات من جميع أسلحة الجيش . وكانت تهدف إحتلال المراكز الهامة لأسلحة الجيش ، وقيادة ضباط من الأحرار لهذه الأسلحة ، أى الاستيلاء على الجهاز الحربى للحكومة ، كخطوة أولى لاحتلال القاهرة ، ومن القاهرة كل القطر .

ولقد أخذوا فى تنفيذ الخطة منذ منتصف الليل باعتقالهم لعدد كبير من كبار الضباط القدامى من قوات الاسلحة فى منازلهم أو مراكزهم أو فى الطرق المؤدية إليها ، ونقلوهم إلى الكلية الحربية . وأعتقلوا رئيس أركان حرب الجيش مع عدد كبير من اللواءات — قواد الأسلحة — الذين كانوا مجتمعين معه فى رئاسة الجيش . وحدث ذلك دون مقاومة تذكر .

ثم تحركت وحدات الجيش الموالية للحركة من ثكناتها بقيادة ما يقرب من مائتين من الضباط الأحرار ،وعززهذا التحرك عدد من الدبابات والمصفحات والسيارات التى إحتلت المراكز الهامة فى منطقة الثكنات . وسارت قوة لمحاصرة سلاح الحدود ، وحاصرت قوة أخرى المطارات . وإحتلت بعض السرايا المرافق العامة . مثل محطة السكة الحديدية ومصلحة التلغرافات والتليفونات والكبارى الهامة المؤدية إلى العاصمة . ولقد شعر القائد العام للقوات المسلحة وقتئذ بوجود حركة عسكرية فى القاهرة . ولكن الضباط الأحرار طمأنوه على أن كل شىء كان على ما يرام . وإحتلت قوة عسكرية دار الإذاعة فى القاهرة ، وسارت قوة ثانية لإحتلال محطة الاذاعة فى أبى زعبل . وفى الصباح الباكر دخل أحد الضباط الأحرار إلى أستوديو الإذاعة لكى يذيع أول بيان عن الثورة للشعب . وكان هذا البيان بلسان القائد العام للقوات المسلحة :

«إجتازت مصر فترة عصيبة فى تاريخها الأخير من الرشوة والفساد وعدم إستقرار الحكم ، وقد كان لكل هذه العوامل تأثير كبير على الجيش ،وتسبب المرتشون والمغرضون فى هزيمتنا فى حرب فلسطين . وأما فترة ما بعد هذه الحرب فقد تضافرت فيها عوامل الفساد ، وتآمر الخونة على الجيش ، وتولى أمره إما جاهل أو فاسد ، حتى تصبح مصر بلا جيش يحميها ، وعلى ذلك فقد

قمنا بتطهير أنفسنا وتولى أمرنا فى داخل الجيش رجال نثق فى قدرتهم وفى خلقهم وفى وطنيتهم ، ولابد أن مصر كلها ستتلقى هـــذا الخبر بالإبتهاج والترحيب» .

لقد أكد البيان أنه لن يقع ضرر على كبار رجال الجيش المعتقلين ، وأنه سيطلق سراحهم فى الوقت المناسب . كما أكد للشعب أن الجيش كله قد أصبح يعمل لصالح الوطن فى ظل الدستور مجرداً من أى غاية . وطلب من الشعب ألا يسمح لأحد من الخونة أن يلجأوا لأعمال التخريب أو العنف ، إذ أنها ليست فى صالح مصر . وأكد أن أى عمل كهذا سيقابل بشدة لم يسبق لها مثيل ، وأن فاعله سيلقى جزاء الخائن فى الحال ، وأن الجيش سيقوم بواجبه هذا متعاونا مع الشرطة . وطمأن البيان الأجانب على مصالحهم وأرواحهم وأموالهم وإعتبر نفسه مسئولا عنها .

علم المصريون بأنباء الثورة من محطة الإذاعة فانتشرت الفرحة وظهر الإرتياح والبشر على الأهالى . وحين بدأ قادة الثورة فى المرور فى شوارع العاصمة قابلتهم جموع الشعب بالتحية والتصفيق والهتاف .

كانت صدمة عنيفة لرجال القصر الموجودين فى الاسكندرية فى ذلك الوقت.وكانت هناك وزارة جديدة ألفها القصر منذ ساعات ، إضطرت إلى الاستقالة ، وخاصة بعد أن فهم الجميع أن الشعب ورجال الثورة يفضلون رئيس وزراء آخر . واستقر الرأى على على ماهر الذى قبل تشكيل الوزارة، بعد أن أفهمه الضابط طبيعة حركتهم . فألف الوزارة فى اليوم التالى،وأصبح حاكما عسكريا للبلاد .

وعملت الثورة منذ الساعة الأولى على الإحتفاظ بحرية تحركاتها،وفى جو

يسوده النظام ، فمنعت المظاهرات حتى لا تسمح بوقوع الفوضى أو بحدوث إعتداء على أرواح الأجانب أو ممتلكاتهم . ولقد نظر الملك إلى خطوات الثورة الأولى على أنها محدودة المدى ، ولكن هذه الفكرة تغيرت سريعا ، إذ أن قادة الثورة كانوا مصممين منذ الساعة الأولى على خلعه . ورسموا الخطة اللازمة وعملوا على تنفيذها فى حزم . وبأقل عدد من الضحايا . ولقد حاول الملك أن يحصل على حماية الولايات المتحدة الأمريكية عن طريق سفيرها فى مصر ؛ ولكن السفير طلب منه أن يتصل بحكومته قبل أن يعطيه الرد . وفى ذلك الوقت إنتقل القائد العام وفريق من قادة الثورة إلى الاسكندرية . وزحفت قوة من الجيش بمدافعها ودباباتها وأسلحتها وذخائرها لإملاء إرادة الثورة . وفى الثغر إنضمت القوات البحرية إلى الجيش . وصدرت الأوامر بمنع السفن من الدخول والخروج من الميناء ، كما صدرت الأوامر لليخت الملكى بعدم التحرك . وطلب قادة الثورة إستبعاد ستة أشخاص من الحاشية ، وإضطر فاروق إلى الأذعان . كما أذعن أمام تشكيل وزارة على ماهر . وبخطوات تدريجية — ولكن سريعة — وصل رجال الثورة إلى هدفهم الأول وهو تنحية الملك عن الحكم .

كان فاروق قد إنتقل من قصر المنتزة إلى قصر رأس التين . وفى يوم ٢٦ يوليو تقدم القائد العام بانذار إلى على ماهر يطلب فيه تنازل الملك عن العرش ، نظراً لما لاقته البلاد فى العهد الأخير من فوضى شاملة عمت جميع المرافق ، نتيجة لسوء تصرفه ولعبثه بالدستور ولامتهانه إرادة الشعب ، حتى أصبح كل فرد من أفراده لا يطمئن على حياته أو ماله أو كرامته . وكانت سمعة مصر قد ساءت بين شعوب العالم نتيجة لتماديه فى هذا المسلك حتى أصبح الخونة

والمرتشون يجدون فى ظله الحماية والأمن والثراء الفاحش والإسراف الماجن على حساب الشعب الجائع الفقير . لقد كان على الملك أن يتنازل عن العرش لأبنه قبل الظهر ، وأن يغادر البلاد قبل الساعة السادسة من مساء نفس اليوم، وحمله الجيش كل ما يترتب على عدم النزول على رغبة الشعب من نتائج . أبلغ على ماهر هذا الانذار للملك فى الساعة العاشرة ، وأصدر الملك الأمر الملكى رقم ٦٥ لسنة ١٩٥٢ مقررا تنازله عن العرش . وكان آخر أمر ملكى يصدره، وأطاح التاج من فوق رأس الملك والأسرة المالكة بأجمعها. وفى مساء نفس اليوم خرج فاروق من البلاد فوق اليخت «المحروسة» إلى نابلى . وأصبح رجال الثورة هم الذين يمثلون حماة السيادة ويرمزون لها فى البلاد .

والواقع أن فاروق كان يعقد فى إمكانية تدخل الولايات المتحدة الأمريكية فى صالحه . ولكنه أساء التقدير . رغم أن السفير الأمريكى قد رافقه حتى سلم اليخت كضمان لحياته الشخصية . أما بريطانيا فقد فوجئت بأنباء الثورة ، ورأت أن التدخل يعنى وقوع معارك طاحنة بين قواتها البريطانية من ناحية ، وقوات الجيش المصرى مع جموع الشعب من ناحية أخرى . ولذلك فان ونستون تشرشل — رئيس الوزراء — قد قرر أن المسألة مسألة داخلية لاتخص بريطانيا فى شىء . وأنه يصعب على بريطانيا التدخل فيها بأى شكل من الاشكال مادامت أرواح الرعايا الاجانب ومصالحهم فى أمن . وكانت الثورة قد إتخذت لهذه النقطة بالذات إستعدادها منذ أول الامر . وذلك باعطائها التأكيدات الرسمية ، وبعملها على منع المظاهرات وتشددها فى طلب سيادة الامن والنظام والهدوء فى جميع أنحاء البلاد . وقطعت بذلك الوسيلة الوحيدة التى يمكن لبريطانيا أو غيرها من الدول أن تتدخل على أساسها ضد الثورة ، كما حدث فى عهد عرابى . وكان إمتناع الدول الأجنبية يعنى أكبر إنتصار للثورة فى

هذه المرحلة ، إذ أنه ترك العملية تتم بينها وبين الخصوم الذين إختارتهم لمنازلتهم الواحد بعد الآخر ، حسب توقيتها هي .

ورغم تعيين مجلس للوصاية على العرش إلا أن الاتجاه الجمهورى قد بدأ واضحا من أول العملية ، وذلك بالغاء الرتب والألقاب . وجاء رؤساء الأحزاب جميعاً يهنئون الثورة بإنتصارها ، وكأنهم يستندون إلى تصريحاتها التى وصفت الملك بعدم إحترامه للدستور ، وبتصريحاتها التى أعلنت أن الجيش يعمل لصالح الوطن فى ظل الدستور ، إستندوا إلى ذلك وعجزوا عن فهم الاتجاه اللا حزبى لرجال الثورة ؛ وحاولوا التقرب ، بطريقتهم ، هادفين الوصول من جديد إلى الوزارة . لكن سرعان ما وضح الأمر أمامهم حين أعلن القائد العام فى ٣١ يوليو بيانا دعا فيه الأحزاب والهيئات إلى تطهير صفوفها . ورغم أن رجال الأحزاب لم يقابلوا هذه الدعوى بما تستحقه من الجدية ، إلا أن الثورة كانت قد قطعت مراحل هامة باخراجها الملك . وظهر أن إتجاهها هو جمهورى — لا حزبى .

(٣) استقرار الثورة :

أصبحت الثورة هى المسئولة عن مصائر البلاد ، وأخذت فى السير بها بين مجموعة من المصاعب الداخلية والخارجية ، والتى كانت تمثل رواسب لعهود مضت ، ومصالح وإمتيازات لأفراد وجماعات تقل أو تزيد درجة إستعدادهم للاستجابة مع الثورة ، والتضحية من أجل المجموع .

لم تتخلص الأحزاب فى عملية تطهير الصفوف إلا من بعض العناصر الثانوية ، وظهر من ذلك أنها مصممة على إبقاء تشكيلاتها الحزبية كما هى . ة وكانت هذه التشكيلات تقوم على الأشخاص لا على المبادىء ، فأخذت الثو ـ

بعد التحذير فى الانذار ، وأعلنت أنه سيكون لها بعد ذلك مع الأحزاب بشأن آخــــر .

وظهرت بعض حوادث الشغب بين العـــمال فى منطقة كفر الدوار ، وإضطرت الثورة إلى تطبيق برنامجها الذى يتلخص فى سيادة الأمن والنظام والمحافظة على الأرواح والأموال والممتلكات ، والمحافظة على هيبة قـوات الحكومة . فأخذت الأمر بالشدة ، ومنعت بذلك وقوع حوادث أخرى من هذا النوع .

وكانت الثورة مصممة من أول الأمر على إصدار قانون لتحديد الملكية الزراعية ولكنها رأت بعض التكتلات الهادفة إحباط هذا المشروع ، ورأت تباطأ من على ماهر فى إصدار القانون ؛ فرأت الثورة أن تتولى الأمر بنفسها ، ونحى على ماهر عن الوزارة لهذا السبب . وتألفت وزارة برئاسة محمد نجيب فى ٧ سبتمبر سنة ١٩٥٢ . وصرح رجل الثورة : «لقد جئنا بعلى ماهر إلى الحكم فوجدنا رابطة أصحاب الاملاك تطالب بالغاء مشروع قانون تحديدالملكية الزراعية بكل جرأة وبكل صراحة ، فرأينا أن حكم هذا البلد لا يمكـن أن يقوم على طبقة محترفى السياسة ومحترفى الحكم» . وصـــدر قانون الاصلاح الزراعى يوم ٩ سبتمبر ، كما صدر قانون تنظيم الاحزاب السياسية فى نفس اليوم .

أما قانون الإصلاح الزراعى فقد حدد نصاب الملكية الزراعية بمائتى فدان للفرد ،وله فوق ذلك أن يتصرف إلى أولاده فى مساحة أخرى لاتزيد على مائة فدان . أما الزائد عن هذا النصاب فتستولى عليه الحكومة فى فترة إنتقالية لمدة خمس سنوات . وقدر ثمن الفدان بعشرة أضعاف القيمة الايجارية ، وهى التى

تمثل سبعة أضعاف قيمة الضريبة المفروضة على الفدان . وتعطى الحكومة لمن تستولى على الفائض من أراضيهم قيمة هذه الأراضى والمنشآت الثابتةوالاشجار وذلك بسندات على الحكومة بفائدة قدرها ٣٪ تستهلك خلال ثلاثين سنة ، ويؤدى الملاك منها ضريبة التركات والضرائب الاضافية على الاطيان.وتوزع الاراضى المستولى عليها على صغار الفلاحين بمساحات تتراوح بين فدانين وخمسة أفدنة يؤدى ثمنها مع فائدة سنوية تبلغ ٣٪ ، على أقساط سنوية فىفترة ثلاثين سنة . وكان هذا القانون يهدف إنعاش الملكيات الصغيرة ومنع إزدياد إرتفاع أسعار الاطيان . كما أنه سمح بتحويل إجبارى لرؤوس الامـــوال المستثمرة فى الزراعة وإعدادها ، ولو على أقساط ،لاستثمارات تجاريةوصناعية؛ ومع إنتعاش الملكية الصغيرة تزداد الحاجة إلى التعاون الزراعى . وكانت تجربة هامة فى مصر . إلا أن تفتيت الملكية الزراعية دفع الحكومة سنة ١٩٦٣ إلى البدء بتجارب أخرى لتجميع القوة الانتاجية فى شكل اشتراكى — تعاونى ، وجاء هذا بعد تطورات أخرى كما سنرى فيما بعد .

أما قانون تنظيم الاحزاب السياسية فقد نص على ضرورة إبلاغ وزير الداخلية بذلك مع بيان عن نظام الحزب وأعضائه المؤسسين وموارده المالية . وأصبح على الاحزاب أن تودع أموالها فى المصارف ، وحظر على رئيس الحزب وأعضاء مجلس إدارته أن يكونوا أعضاء فى مجالس إدارة الشركات . وبلغ عدد الاحزاب التى تقدمت بطلبات لوزير الداخلية ستة عشر حزبا ، وكادت براجها أن تكون واحدة . وظهر جليا أن هذه الاحزاب كانتعامل إنقسام وتفكك ، وأن تكوينها قائم على الاشخاص لا على المبادىء .

ولقد إضطرت الثورة إلى ابعاد بعض المعارضين لها عن النشاط السياسى ،

خاصة وأنها قد رأت إزدياد «المؤامرات» ضدها . فمن مشكلة كفر الدوار وفيها العمال ، إلى مشكلة الاقطاعيين وعلى رأسهم لملوم . ومن ذلك إلى قضية حسين سرى عامر مدير سلاح الحدود ، وكل ذلك فى الوقت الذى بدأت فيه الدول الاستعمارية فى الضغط الاقتصادى على مصر . هجمات من اليسار ومؤامرات من اليمين . وضغط من الخارج . وكل ذلك فى وقت واحد . ولقد ألغت الثورة مجلس البلاط ثم أعلنت فى ١٠ ديسمبر سنة ١٩٥٢ سقوط دستور سنة ١٩٢٣ ، وشكلت لجنة خمسينية لوضع دستور جديد . يتفق وأهداف الثورة . وقررت هذه اللجنة بالإجماع أن يكون نظام حكم مصر جمهوريا ويتقرر عن طريق الاستفتاء العام . وعز على الثورة أن ترى إتصال بعض العناصر الحزبية بدول أجنبية . مستعينة بالمال والدسائس . فأعلنت فى ١٧ يناير سنة ١٩٥٣ حل جميع الاحزاب السياسية ، ومصادرة جميع أموالها صالح الشعب . وأعلنت قيام فترة إنتقال لمدة ثلاث سنوات ، حتى تتمكن من إقامة حكم ديموقراطى سليم .

وتمكنت الثورة من عقد إتفاق بشأن الحكم الذاتى وتقرير المصير للسودان مع بريطانيا فى ١٢ فبراير سنة ١٩٥٣ نص فيه على تحديد فترة إنتقال تمهيدا لانهاء الادارة الثنائية وتصفيتها . وإحتفظ الطرفان أثناء هذه الفترة الانتقالية بالسيادة على السودان للسودانين حتى يتقرر مصيره: إما بأن تختار الجمعية التأسيسية إرتباطه بمصر . وإما أن تختار الجمعية التأسيسية الإستقلال التام . ونص الاتفاق على ضرورة إنسحاب القوات المصرية والبريطانية من السودان فور إقرار البرلمان السودانى رغبته فى تقرير مصير بلاده . وكانت هذه خطوة إيجابية هامة ، ذلك أن السياسة البريطانية فى السودان كانت ترتكز من يومها على ثلاث دعائم : بريطانيا ومصر والسودان ، قوى ثلاث يمكن لاثنين

منهما أن يتكتلا ضد الثالث . أما هذه الاتفاقية فقد إستبعدت العامل البريطانى من الموقف ، ولم يبق هناك إلا السودان فى الجنوب ومصر فى الشمال ، فاما وحدة أو اتحـــاد ، أو استقلال وحسن جوار ، يقرر ذلك أبناء الجنوب ، وتوافق مصر على ذلك مقدما ، مادامت قد أختارت الحرية لنفسها، ومادامت قد فكرت فى تحرير الغير . والمهم هو أبعاد القوى البريطانية عن عملية التوازن المصطنع .

ولقد أعلنت الجمهورية فى يوم ١٨ يونية سنة ١٩٥٣ وإنتهى بذلك حكم أسرة محمد على التى تولت العرش لفترة تقرب من قرن ونصف قرن . وتولى محمد نجيب رئاسة الجمهورية مع احتفاظه بسلطاته السابقة فى أثناء الفـــترة الانتقالية . وظلت للشعب الكلمة الاخيرة فى نوع الجمهورية وأختيار شخص الرئيس عند الاقرار على الدستور الجديد . وصادرت الثورة أموال فاروق التى بلغت ٢٤ قصرا و ٤٨ ألف فدان مع اليخوت الملكية : فخر البحار وفيض البحار . مع الأموال المودعة فى المصارف . كما صادرت أموال وممتلكات أفراد الأسر المالكة السابقة ، رغم أن جزءا كبيرا منها كان قد خرج خفية من البلاد .

ولقد كتب للثورة أن تصطدم بجماعة الأخوان المسلمين ، وكانت الثورة قد ميزتهم على سائر الأحزاب ولم تطبق على جمعيتهم قانون الأحـزاب . ولكن التفاهم بينهم وبين الثورة لم يكتب له النجاح . وظهر إتجاه لإشراكهم فى الوزارة ولكنهم رشحوا أشخاصاً لم تقبلهم الثورة ، فوقع الجفاء . وبدأ التوتر بين صفوف طلاب الجامعة ، فاصدر مجلس قيادة الثورة قرارا بحل هذه الجماعة «لتآمرهم مع رجال السفارة البريطانية على قلب نظام الحكم» ،

وبتطبيق أمر حل الأحزاب السياسية على جمعيتهم . وكانت الثورة ترفض قيام أى وصى عليها . فرفضت طلب المرشد العام الخاص بضرورة عرض تصرفات الثورة عليه قبل إقرارها . ولم تكن جماعة الأخوان المسلمين تؤيد إنشاء «هيئة التحرير» ، ورأت الثورة عن طريق المخابرات أن خطة الأخوان قد إتجهت نحو بث نشاطها داخل قوات الجيش والشرطة . وبعد الإضطرابات فى الجامعة وصدور الأمر بحل الجماعة . إعتقلت الحكومة عددا من زعمائهم ، وأثبتت لجنة التحقيق أن هناك صلات بينهم وبين الشيوعيين . علاوة على الصلات والمؤامرات التى كانت تربطهم ببريطانيا . وأنهم كانوا يهدفون الاستيلاء على الحكم . والمهم هو أن هذا الإصطدام كان نقطة تحول فى تاريخ إستقرار الثورة فى البلاد . وجاءت النقطة الثانية معلنة إستقالة اللواء محمدنجيب فى شهر فبراير . ورغم عودته فى قراره . إلا أن الموقف إستمر فى تبلوره . ووقعت حوادث دامية فى السودان بمناسبة زيارته له فى أول مارس سنة١٩٥٤ وشكل الرئيس جمال عبد الناصر وزارة جديدة مع إحتفاظ محمد نجيب برئاسة الجمهورية . وجاءت مؤامرات جديدة . ووقع إشتباك بين الأخوانوالبوليس ثم وقعت محاولة لاغتيام رئيس الحكومة فى ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٥٤.وإنتهت هذه المشكلات بتحقيق أثبت وجود إتصال بين محمد نجيب والاخوان منذ شهر أبريل سنة ١٩٥٤ . فقرر مجلس قيادة الثورة فى ١٤ نوفمبر إعفاءه من جميع المناصب التى كان يشغلها . على أن يبقى منصب رئاسة الجمهورية شاغرا . وأن يستمر مجلس الثورة فى تولى كافة سلطاته بقيادة الرئيس جمال عبد الناصر .

وهكذا ضربت الثورة بيد من حديد فى حوادث كفر الدوار . كما عملت على التخلص من محترفى السياسة ورجال الأحزاب . ولم تسمح لجماعةالأخوان

المسلمين بفرض وصايتها على الثورة . ودعمت هذا الاتجاه بتركيز الثورة العمل على إستقرار مجلس القيادة وذلك بتنحية الأعضاء الذين تعارض وجودهم مع حسن سير قيادة الثورة .

(٤) الجلاء :

كانت بريطانيا قد شعرت منذ نشوب الثورة بتكتل قوى الشعب مع الجيش ، وبعدم إمكانية قيام أية مساومة مع القادة الجدد بشأن الجلاء. وشعرت بريطانيا علاوة على ذلك بأن الكفاح المنظم ضد القوات البريطانية فى منطقة القناة يستند فعلا إلى حكومة الثورة ويستمد منها العون والإرشاد . ولقد حاول الجانب المصرى أن يصل عن طريق المباحثات فى شهر أبريل سنة ١٩٥٣ إلى نتيجة فعالة مع بريطانيا فى هذا الموضوع ولكنه لم يجد منها الامراوغة ومماطلة ، فتوقفت المباحثات فى الشهر التالى . وأخذت بريطانيا فى التهديد والوعيد ، وفى القيام بعمليات ضغط منظمة على مصر وأخذت فى توجيه الانذارات المتتالية لحكومة القاهرة ، ولكن حكومة الثورة لم تكن مستعدة للتراجع فيما صممت عليه ، خاصة وأنه من أولى المطالب والحقوق الوطنية . وكانت بريطانيا بتحالفها مع الولايات المتحدة الأمريكية — تحاول الاستناد إلى القوة الامريكية للاحتفاظ باستراتيجيتها فى الشرق الأوسط كما هى . وكانت الولايات المتحدة الامريكية مضطرة إلى مسايرة بريطانيا ، كحليف له قيمته ، وكان ذلك على حساب مصر ؛ فتعددت حوادث التخريب فى المعسكرات البريطانية وإشتدت حركة المقاومة الوطنية رغم احتجاجات بريطانيا. وربطت بريطانيا بين هذه الحوادث وبين مستقبل العلاقات مع مصر ، وأيدتها الولايات المتحدة الامريكية فى هذا الموقف . وكانت بريطانيا والولايات المتحدة ينظران إلى مصر فى الفترة الممتدة من أبريل سنة ١٩٥٣ إلى أكتوبر سنة ١٩٥٤ على أنها

تجتاز فترة غير مستقرة ، وكانوا يتطلعون إلى وقوع انقلاب داخلى أو انقسام يضعف جبهة المقاومة ويفتح أمامهم الابواب للتدخل ، أو للمماطلة والتسويف فى أمر الجلاء . ولكن أعين الحكومة كانت يقظة ، ولم تصل بريطانيا إلى مبتغاها .

ولقد استؤنفت المفاوضات فى شهر يوليو سنة ١٩٥٤ مع السفير البريطانى فى مصر والقائد العام للقوات البريطانية فى منطقة القناة ، وحضرها قرب نهايتها وزير الحربية البريطانية ووكيل الخارجية البريطانية المساعد لشئون الشرق الأوسط . وقد إنتهت هذه المفاوضات بعقد اتفاقية أولى تضمنت المبادىء الرئيسية والخطوط العامة لعملية الجلاء ، ووقع عليها المفاوضون بالأحرف الأولى فى ٢٧ يوليو سنة ١٩٥٠ . أما الاتفاق النهائى فقد عقد فى ١٩ أكتوبر ونص على تقرير جلاء القوات البريطانية عن الاراضى المصرية جلاء تاما خلال فترة إنتقالية تبلغ عشرين شهرا من تاريخ عقد الاتفاق . ولقد أنهى هذا الاتفاق العمل بمعاهدة التحالف المعقودة سنة ١٩٣٦ والمذكرات الملحقة بها وكل الاعفاءات والامتيازات التى كانت تتمتع بها القوات البريطانية فى مصر . ونص الاتفاق على ضرورة الابقاء على أجزاء من القاعدة التى كانت للبريطانيين فى قناة السويس فى حالة صالحة الاستعمال وعلى تقديم مصر لبريطانيا ما قد يكون لازما لها لتهيئة القاعدة للحرب . وذلك فى حالة وقوع هجوم مسلح من أى دولة على أى بلد يكون طرفا فى معاهدة الدفاع المشترك الخاصة بالجامعة العربية أو على تركيا . وهذه التسهيلات تتضمن استخدام الموانى والبدء فى مشاورات لمجابهة الحالة الطارئة . ونص هذا الاتفاق على ضرورة احترام اتفاقية الآستانة الموقع عليها فى ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٨٨ والخاصة بحرية الملاحة فى قناة السويس ، التى هى جزء لا يتجزأ من مصر ،

والتى هى طريق مائى له أهميته الدولية من النواحى الاقتصادية والتجارية والاستراتيجية. ومدة هذا الاتفاق سبع سنوات يتشاور الطرفان المتعاقدان خلال السنة السابقة لنهايته على ما يلزم اتخاذه عند نهايته . وعلى بريطانيا أن تنقل أو تتصرف فيما قد يتبقى لها من ممتلكات فى القاعدة فى حالة ما إذا لم تتفق الحكومتان على مد العمل بالاتفاق .

لقد اضطرت بريطانيا إلى قبول هذا الاتفاق رغم أن رئيس الوزراء فيها فى ذلك الوقت كان هو ونستون تشرشل ؛ أما إيدن وزير الخارجية فقد أعلن أن الجلاء أفضل بكثير من الإبقاء على ثمانين ألف جندى محاصرين بشعب معادى لهم .

لقد كان نصراً كبيرا لمصر . خاصة وأن القاعدة البريطانية كانت أكبر قاعدة حربية فى الشرق الأوسط وتمتد من بور سعيد إلى خليج السويس . وتشتمل على الاستحكامات والمطارات والمنشآت العسكرية والمخازن الضخمة للذخائر والمفرقعات . علاوة على المعسكرات الممتدة فى منطقتها طولا وعرضا. ولقد تسلمت مصر بموجب هذه الاتفاقية منشآت عسكرية لا تقل قيمتها عن ٦٠ مليون جنيه . منها عشر مطارات ودار الأميراليه فى بور سعيد وبعض الموانى العسكرية والمعسكرات والثكنات والمصانع والمخازن والورش ومحطات توليد الكهرباء والسكك الحديدية والقاطرات والكبارى وخط أنابيب البترول من السويس إلى القاهرة . وقد تكلف هذا الخط الأخير على بريطانيا مبلغ مليونين ونصف مليون جنيه .

لقد كانت لحظة مجيدة فى تاريخ الوطن ، رنت اليها الأعين وخفقت لها

القلوب منذ سنوات طويلة . كانت نهاية لكفاح مرير ، كفاح شعب أعزل أمام قوات استعمارية غاشمة ، ولكنه تسلح بالصبر والإيمان .

وبدأ البريطانيون فى الجلاء عن مواقعهم فى الأوقات التى حددوها لذلك. وتم الجلاء عن بعض المواقع قبل المدة المحددة له فى الاتفاقية . ورفع العلم المصرى عن طول هذه المنشآت بعد جلاء آخر الجنود البريطانيين عنها، وكان آخر موقع منها فى يوم ١٣ يونيو سنة ١٩٥٦ حين رحلت بقية البريطانيين عن مبنى البحرية فى بور سعيد ، ورفع العلم المصرى على هذا المبنى فى يوم ١٨ يونيو الذى كان عيد الجمهورية وأصبح عيد الجمهورية هو عيد الجلاء .

وحاول بعض النقاد أن يربطوا بين الجلاء وبين معاهدة سنة ١٩٣٦ والتى كان محدداً لها عشرين سنة . ولكن هذا الربط يعتبر مغالطة واضحة ، إذ أن مدة العشرين سنة المنصوص عليها فى المعاهدة كانت تتعلق بإمكانية إختلاف الطرفين على إذا ما كان وجود البريطانيين ضروريا ، وعلى إذا ما كان الجيش المصرى قد أصبح فى حالة يتمكن فيها من أن يكفل بمفرده حرية الملاحة فى القناة ، وسلامتها التامة . فمعاهدة سنة ١٩٣٦ لم تنص على الجلاء بعد عشرين سنة ، فى الوقت الذى أصرت فيه على إستمرار التحالف بين الطرفين بشكل أبدى . أما إعطاء إتفاق أكتوبر سنة ١٩٥٤ لبريطانيا حق العودة للقناة فى حالات خاصة ولمدة سبع سنوات فكان لا يستدعى تصلب الجانب المصرى ورفضه للاتفاقية ، ذلك أن عودة البريطانيين ستخضع لإرادة مصر ، كما أن العودة بعد الجلاء ستكون أكثر صعوبة من إستمرار الإحتلال فى المنطقة .

وإذا كانت بريطانيا قد وافقت على إجلاء قواتها عن مصر ، فقد ظلت لها فى الشرق الأدنى مصالح كبيرة وحيوية . كان تغيير الاستراتيجية ، مع

إزدياد أهمية الطيران وتحسينه ، يجعل فى وسع بريطانيا أن تتحكم فى الشرق الأدنى من قواعدها الأخرى الموجودة فى قبرص وعدن وليبيا والعراق والأردن . ومع شعور بريطانيا بأزدياد أهمية مصر فى العالم العربى ومساندتها لحركات التحرر فى الشرق الأدنى ، عمدت إلى الاحتفاظ بما لها من قواعد سابقة فى المنطقة ، وتدعيمها من الناحية الحربية والحصول على مركز ممتاز فى بعض الدول العربية بشكل يسمح لها بعزل مصر أو بالنيل من موجة القومية العربية العارمة . ولكن مصر كانت للسياسة الاستعمارية بالمرصاد .

الفصل السابع عشر

الثورة والتحرير

إذا كانت بريطانيا قد وافقت فى عام ١٩٥٤ على الجلاء عن مصر . وبشروط معينة . فانها كانت قد مهدت للأمر باحتفاظها بقواعد عسكرية هامة لها فى المنطقة . سواء أكان ذلك فى شرق القناة وفى الاردن والعراق . أو فى غربها مع ليبيا . وكان من الصعب على مصر أن توافق على نشأة قواعد استعمارية جديدة فيما حولها . ولذلك فانها عملت على إنشاء قوى دفاعية وطنية فى المنطقة . وتستند إلى الاهالى والدول المتحررة فى المنطقة . وفى شكل اتفاقيات الدفاع المشترك . ولم تكن مصر ترغب فى اتخاذ الاتفاقيات وسيلة للهجوم . بل وسيلة للدفاع عن القوى الوطنية الموجودة . خاصة وأن الاتجاه العام فى مصر كان يسير بوضوح صوب الحياد عن كل من الكتلتين الشرقية والغربية . وإن كان ذلك صوب الحياد «الايجابى» . وإذا كانت مصر قد أصبحت قوة متحررة . وتدافع عن نفسها . وفى حياد . إلا أن ذلك لم يكن لمنعها عن مساعدة العناصر الثورية . وفى كل مكان من العالم العربى.وقامت قيادتها الثورية بما قدرها الله عليه . وما كان فى وسعها أن تقدمه للمناضلين الاحرار فى المغرب العربى ضد الحكم الفرنسى . وكانت معركة بين القوى المتحررة الثورية . وبين الاستعمار . معركة بالسلاح . وتطلبت المزيد من السلاح . وإذا كان السلاح يأتى من الغرب . فقد كان على مصر أن تكسر وتحطم احتكار الغرب للسلاح المصدر إلى العرب . ويمثل ذلك تطوراً واضحاً فى برنامج الثورة المصرية . وسيرها من التحرر . وفى معركة التحرير . ودل

هذا البرنامج على أنه خطوة أخرى وجديدة وفعالة أثرت فى تاريخ العالم العربى ، وزادت من ظهور الثورة فى شكل ثورى ، وأضعفت حجج من أعتقد فى أنها كانت مجرد انقلاب عسكرى .

(١) اتفاقيات الدفاع المشترك :—

كانت المصالح الاستراتيجية البريطـــانية فى الشرق الأوسط تتمثل فى ضرورة الاحتفاظ بعدد من القواعد العسكرية فى العراق والمملكة الأردنيـة ومصر ، للدفاع أولا عن خطوط المواصلات الامبراطورية ، سواء أكانت بحرية أو جوية ، وللاحتفاظ قبل كل شىء بالموارد الطبيعية للاقليم ، وخاصة بترول الموصل ومنطقة الخليج العربى . وكانت منطقة الشرق العربى تمثل فى مجموعها سهولا ممتدة فى شكل صحراوات . وتتخللها بعض وديان الانهار ، وتشرف عليها مجموعة من الهضاب فى الشمال ، وتتمثل فى تركيا وايران ، وتفصلها عن اتحـــاد الجمهوريات السوفيتية . وكان مـن الطبيعى أن تخشى بريطانيا — وخاصة بعد أزدياد التوتر بين المعسكرين الشرقى والغربى منذ سنة ١٩٤٧ — من إمكانية زحف القوات الروسية غير أقليم الهضاب إلى منطقة العالم العربى . إلى منطقة البترول ومنطقة الممرات الرئيسى لخطوط المواصلات الدولية ، واللازمة لاتصالها بالشرق الاقصى . وكانت المصالح البريطانية فى المنطقة تتطابق إلى حد كبير مع المصالح الامريكية ، سواء أكان ذلك فى بترول المملكة السعودية أو فى ضرورة مواجهة الخطر الروسى . ولذلك فان سياسة هاتين الدولتين فى منطقة المشرق العربى كانت تتلخص فى ضرورة احتفاظها بقواعد استراتيجية ، تدعم مناطق استغلالهما الاقتصادية فيها .

أما فرنسا فانها كانت تواجه نموا فى الحركات التحررية فى أقاليم المغرب

العربى ، وكانت تشعر كل يوم بزيادة ضعفها ، وبعجزها عن الاستمرار فى الاحتفاظ بأقاليم صمم أبناؤها على انتزاع حريتهم منها . وكانت مشكلة الشرق الاقصى قد انتقلت من الصبر فى مواجهة بريطانيا وأمريكا ، إلى الهند الصينية . واجبرت فرنسا على أن تضع الكثير من إمكانياتها ، ومما تستلمه من أمريكا ، فى ميدان معركة استعمارية . وكلما زاد شعور فرنسا بالضعف زادت تمسكا بهيبة امبراطوريتها ، وبعزتها وبرسالتها الحضارية . فزاد التعاون بين فرنسا وبين انجلترا والولايات المتحدة ، وكل ذلك فى مواجهة أزدياد خطر الشيوعية ، ومحاولة وقف تسربها إلى مناطق حكمهم واستغلالهم .

واضطرت بريطانيا إلى أن تعود إلى محاولة لاحياء حلف «سعد أباد» التى كانت قد أنشأته فى سنة ١٩٣٧ ، وضمت إليه كل من تركيا والعراق وايران . وعملت منذ سنة ١٩٥١ ، وفى توافق مع الولايات المتحدة الامريكية ومع فرنسا ، ومع تركيا ، على محاولة إنشاء حلف عسكرى فى منطقة الشرق الاوسط ، أو منطقة المشرق العربى . وباسم منظمة الدفاع المشترك عن الشرق الأوسط ، وكان يهدف ربط الدول العربية بعجلة الاستعمار . واشتملت المباحثات المصرية البريطانية الخاصة بالجلاء عن مصر فى أول مراحلها — وخاصة مع الجنرال سليم — على شرح وجهات نظر البريطانيين فى الخوف من تغلغل النفوذ الروسى فى المنطقة فى حالة جلاء القوات البريطانية عن قواعدها فى مصر . ولكن حكومة الثورة رفضت الخوف من «إمكانية» التهديد باحتلال أجنبى ، حتى توافق على الإبقاء على إحتلال موجود بالفعل . وأمام تشبث حكومة الثورة بموقفها الوطنى إضطرت بريطانيا إلى أن تزيد من قواعدها الموجودة فى ليبيا ، وتزيد من نفوذها فى دول عربية أخرى فى المشرق ، وخاصة فى العراق .

وبعد اتفاق البريطانيين على الجلاء من مصر وجدت بريطانيا دولا عربية أخرى لها نظام حكم وحكام يختلفون فى طبيعة تكوينهم وفى مصالحهم عن قادة الثورة فى مصر . وكانت بريطانيا قد عقدت مع المملكة العربية الليبية المتحدةمعاهدة صداقة وتحالف فى ٢٩يوليو سنة ١٩٥٣،وحصلت بذلك على إمتيازات استراتيجية فى المنطقة تعوضها عما فقدته فى مصر ، وخاصة فى ميدان الطيران . إذ أن مطارات طرابلس وبرقة كان فى وسعها أن تتكامل مع مطارات جبل طارق ومالطة وقبرص ، والمطارات البريطانية فى كل من الاردن والعراق . ثم نجحت الحكومة البريطانية ، ونتيجة لخوف الحكام الهاشميين فى بغداد من ظاهرة الثورة وإعلان الجمهورية فى مصر — من أن تضم المملكة العراقية إلى فكرة حلف تم التوقيع عليه بين تركيا والعراق فى ٢٤ فبراير سنة ١٩٥٥ . ولقد وقعه نورى السعيد مع عدنان مندريس . وسمى حلف بغداد .

ولقد نص هذا الحلف على ضرورة قيام تعاون بين الدولتين للمحافظة على سلامتهما والدفاع عن كيانهما ، وعلى أن يكون هذا الحلف مفتوحا لكى تنضم إليه أية دولة من دول الجامعة العربية . وكانت مصيدة بالنسبة للعالم العربى ، نجحت فى اقتطاع عراق العرب من المجموع العربى ، وفى ضمه إلى ذلك «الحزام الصحى» ، والذى يتمثل فى إقليم الهضاب اللازمة للدفاع عن سهول العرب ضد أى خطر من الشمال ، وللاحتفاظ بامكانيات العرب للبريطانيين والامريكيين . وتوقع العرب أن يسرع حكام الاردن بالانضمام إلى أبناء أعمامهم فى حلف بغداد ، خاصة وأن بريطانيا كانت قد ظلت فى أول الأمر بعيدة عن هذا الحلف ، حتى تظهره على أنه قد نشأ فى البلادالعربية أو عند الحكام العرب . ولكن خطورة هذا المشروع كانت أوضح من أن تحتاج إلى شرح أو فضح ، خاصة وأن تركيا كانت متحالفة مع الغرب ،

وكان العراق يشتمل على قواعد عسكرية بريطانية ، ويسلم بترولە للبريطانيين. ولم ينظر أحد إلى هذا الحلف على أنه تدعيم للقوى العربية بقوى إسلامية مجاورة بل ظهر على حقيقته المجردة استعماريا استغلاليا ، وبدون أى غطاء . وسرعان ما انضمت بريطانيا إلى هذا الحلف فى شهر أبريل . ثم انضمت إليه الباكستان وإيران الأمبراطورية ، والتى كان حكم الرجعية قد تدعم فيها بعد القضاء على حركة الدكتور مصدق التحررية . وظهر حلف بغداد على أنه حلف سعدأباد وإن كان باسم جديد ، وبعد أن تغيرت الظروف الدولية والاجتماعية والفكرية ، وفى كل العالم . وجاءت الولايات المتحدة الأمريكية لكى تبارك هذا الحلف . واشتركت فى لجنته الاقتصادية ولجنة مقاومة النشاط الهدام . وهى اللجان التى كانت تحتاج إلى معونات مادية . وتهم المخابرات الأمريكية . ودون أن تظهر أمريكا على أنها تهتم بالقواعد العسكرية بالدرجة الأولى .

وهكذا رسمت بريطانيا . مع الولايات المتحدة الامريكية أمر اقتطاع العراق من العالم العربى . وبعد أن زادت من نفوذها فى ليبيا . وحتى تبطل أهمية جلائها عن مصر . وكانت مصر قد دخلت فى ذلك الوقت قلبا وقالبا فى معركة التحرر العربى ، وأخذت تدافع عن فكرة الحياد الايجابى وعدم الانحياز وتدافع عنها . وكان من الطبيعى أن تسير القوى العربية غير المنحازة فى هذا الاتجاه . خاصة وأن تجاربها وإمكانياتها وأمانيها المشتركة كانت تتطابق مع تجارب مصر ومصالحها وأمانيها . وكانت عملية فصل العراق عن العالم العربى ، والصاقها بمنطقة الدول المنحازة تؤثر فى خريطة المنطقة بشكل واضح فاضح ، ولكنها سهلت عملية زيادة التقارب بين القوى العربية المنافسة للعراق وبين مصر . وكانت هذه القوى العربية تتمثل فى المملكة السعودية ، وتتمثل فى سوريا . والتى كانت تخشى من أطماع الهاشميين المستمرة فيها . وسهل ذلك

العملية على حكومة الجمهورية وحكومة الثورة فى مصر ، ولكى تكسب المملكة السعودية وتكسب سوريا ، وفى نطاق اتفاقيات الدفاع المشترك ، وانضمت إليها بعد ذلك اليمن .

وبدأت اتفاقيات الدفاع المشترك باتفاقية عقدت بين مصر وسوريا فى ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٥٥ . وتلتها اتفاقية مشابهة بين مصر والمملكة العربية السعودية فى ٢٧ أكتوبر . أى بعد أسبوع من التوقيع على الاتفاقية الأولى . وفى ١١ أبريل سنة ١٩٥٦ انضمت اليمن إلى الاتفاقية المصرية السعودية .

وكانت هذه الاتفاقيات الثلاثة متشابهة ، وتشبه اتفاقية الدفاع العربى المشترك التى عقدتها مجموعة دول الجامعة العربية فى سنة ١٩٥٠ ، وجاءت كرد لاصدار البيان الثلاثى . الانجليزى الامريكى الفرنسى الخاص بالشرق الاوسط . ولاشك فى أن اتفاقية الدفاع العربى المشترك والتعاون الاقتصادى كانت قد أصبحت غير ذات موضوع بعد انضمام العراق إلى حلف بغداد ، وأنها كانت تحتاج إلى إعادة صياغة . وأن القوات العربية كانت تحتاج إلى إعادة تنظيم من جديد . وفى ظل الظروف الجديدة التى نشأت فى المنطقة . وكان من الطبيعى أن يبدأ هذا التدعيم بمصر مع سوريا ، ثم يستمر بين مصر والسعودية ، ولكى يمتد بعد ذلك حتى اليمن .

وأظهرت هذه الاتفاقيات حرص الدول العربية على زيادة تقوية وتوثيق التعاون العسكرى اللازم لاستقلال بلادها والمحافظة على سلامتها ، ووفقا لمبادىء جامعة الدول العربية وميثاق الأمم المتحدة وأهدافهما .

ولقد أكدت الدول المنضمة إلى هذه الاتفاقيات أنها تعتبر «كل إعتداء مسلح يقع على أية دولة أو قواتها أعتداءاً عليهما» ولذلك فانهما عملا بحق

للدفاع الشرعى الفردى والجماعى عن كيانهما تلتزمان بأن تبادر كل منهما إلى معونة الدولة المعتدى عليها ، وبأن تتخذا فوراً جـميع التدابير،وتستخدما جميع ما لديها من وسائل — بما فى ذلك إستشدام القوة المسلحة لرد الإعتداء وإعادة الأمن والسلام إلى نصابهما . وتتعهد الدولتان فى هذه الاتفاقيات بألا تعقد أى منهما صلحا منفرداً مع المعتدى أو أى اتفاق معه دون موافقة الدولة الأخرى .

وشرحت هذه الاتفاقيات ضرورة تشاور الدول المتعاقدة فيما بينها ، وبناء على طلب إحداها . كلما توترت وإضطربت العلاقات الدولية بشكل خطير يؤثر فى سلامة أراضى أية واحدة منهما أو إستقلالها . وتبادر الدولتان على الفور باتخاذ التدابير الوقائية والدفاعية التى يقتضيها الموقف فى حالة ظهور خطر حرب داهم أو قيام حالة مفاجئة يخشى من خطرها . أما عند وقوع إعتداء مفاجىء على حدود أو قوات إحدى الدولتين فبالاضافة إلى الاجراءات العسكرية التى تتخذ لمواجهة هذا العدوان . تقرر الدولتان الاجراءات اللازمة لتنفيذ خطط هذه الاتفاقية .

وقررت هذه الإتفاقيات إنشاء مجلس أعلى . ومجلس حربى ، وقيادة مشتركة ، وأوضحت إختصاصات كل منهما . وكانت القيادة المشتركـة تشتمل على القائد العام ، وهيئة أركان الحرب . والوحدات التى يتقرروضعها لتأمين القيادة المشتركة وإدارة أعمالها . وتمارس هذه القيادة عملها وقت السلم والحرب على السواء . وهى ذات صفة دائمة . وأصبح القائد العام مسئولا عن تدريب وتنظيم وتسليح القوات الموضوعة تحت قيادته ، وكذلك عن إعداد وتنفيذ الخطط اللازمة لمواجهة جميع الاحتمالات المتوقعة من أى إعتداءمسلح يمكن أن يقع على إحدى الدولتين أو على قواتهما ، وكذلك أمر توزيع القوات

الخاضعة له فى السلم والحرب ، ووضع الميزانيات اللازمة لذلك . ونصت المادة التاسعة على وضع الدولتان المتعاقدتان تحت تصرف القيادة المشتركة فى حالة السلم والحرب القوات التى يرى المجلس الحربى ضرورة وضعها تحت قيادته . وظهر ذلك فى الاتفاقية المصرية السعودية ، وفى الاتفاقية المصرية السعودية اليمنية . ولكن الاتفاقية الأولى بين مصر وسوريا زادت على ذلك بأنها وضعت تحت تصرف القيادة المشتركة ، وفى حالة الحرب ، جميع القوات المحاربة التى تملكها كل من الدولتين ، وأعتبرت القوات المتمركزة على الحدود الفلسطينية داخلة حتما تحت إمرة القائد العام . وتركت للمجلس الحربى تحديد المنشآت والقواعد الضرورية وأسبقية إنشائها . وأكملتها المادة العاشرة بتقسيم نفقات المنشآت العسكرية بين مصر والجمهورية السورية ، بنسبة ٦٥٪ لمصر ، ٣٥٪ لسوريا . وشرح الملحق أن حكومة مصرلن تطالب الحكومة السورية بأى جزء من نفقات المنشآت العسكرية التى قد تقام فى الأراضى المصرية ، أو الأراضى الفلسطينية الواقعة تحت إشراف القوات المصرية .

وكان عقد هذه الاتفاقيات لمدة خمس سنوات ، وجاءت تدل على أن الخطر الأساسى الذى يهدد الدول العربية كان من داخل المنطقة، ويتمثل فى اسرائيل ، وذلك فى الوقت الذى أدعت فيه الدول الغربية بأن هذا الخطر يأتى من الخارج . ويستلزم دخول بعض الأقاليم العربية فى تحالف مع الدول الاسلامية ، ولكى تواجه خطر الشيوعية .

ولاشك أن هذه الاتفاقيات قد أثبتت أن القيادة الثورية فى مصر كانت قيادة واقعية وعملية ، وأنها تعرف مواقعها فى الميدان ، وتعرف طبيعة القوى

المعادية لها ، وتعرف كيف تضع الخطط اللازمة للدفاع عن المصالح الوطنية ، وبشكل واضح ولا يشتمل على لف ولا دوران . ولاشك كذلك فى أنتوقيع أتفاقيات الدفاع المشترك كانت ضربة قوية بالنسبة لحكام بغداد . وأظهرت خروجهم عن الصف العربى . وأرتباط مصالحهم بالمصالح الاستعمارية البريطانية أكثر من أرتباطها بالعرب . ومع الكبت واستخدام الشدة سيتبلور الموقف داخل المعسكر العراقى نفسه . وبشكل يبشر بالوصول إلى انفجار تحررى .

(٢) الحياد الايجابى وعدم الانحياز :

إذا كانت الدول الغربية قد حاولت عن طريق معاهداتها ومحالفاتها وأحلافها مع الدول غير النامية بشكل عام . ودول العالم العربى بشكل خاص أن تستمر فى السيطرة على امكانيات العرب . فان القيادات الثورية قد رأت بوضوح خطر هذا الاتجاه على بلادها من الناحية السياسية . ومن الناحية الاستراتيجية . ومن الناحية الاجتماعية . خاصة وأنها كانت تحاول السيطرة على «الجذور» الاقتصادية فى بلادها .

وإذا كانت دول الكتلة الغربية تحاول أرهاب الدول النامية من خطر توغل الآراء الاشتراكية والنشاط «الهدام» داخل أقاليمها . فان حجج الغربيين كانت ضحلة . وخاصة أمام قيام الغربيين بتنظيم عملية الاستغلال لهذه المناطق بالفعل .

واذا كانت دول الكتلة الغربية تحاول ضم الدول النامية اليها ، فان دول هذه الكتلة . وخاصة العناصر الثورية فيها . رأت خطورة هذا الاتجاه على مشروعات التنمية الاقتصادية . وبالتالى الاجتماعية فيها . وكان ضعف الدول

النامية يأتى من أنفصالها عن بعضها ، ونتيجة لتقسيم الاستعمار لها ، وتقسيمها إلى وحدات سياسية صغيرة ، وحرمانها من التعاون مع بعضها ، إلا عن طريق الدول المستعمرة . فكانت مصر مثلا تحصل على المطاط من أندونيسيا عن طريق هولندا ، وتصدر القطن اللازم لها عن طريق لندن وأمستردام، وفى الوقت الذى احتاج فيه أبناء أندونيسيا للقطن المصرى واحتاج فيه المصريون لمطاط أندونيسيا ، هذا على سبيل المثال . وكانت الدول الاوربية، وأصحاب رؤوس الأموال الأوربيين ، يحصلون على القدر الأكبر من هذه العملية ، وبصفتهم وسطاء ، بين المنتج والمستهلك ، ويرفضون التنازل عن مكاسبهم ومصالحهم .

ولما كانت السياسة الغربية ، وهى استعمارية فى لونها السياسى ، وإستغلالية فى طبيعة تعاملها مع الدول النامية . تحاول جر هذه الأقاليم داخل النطاق الغربى ، وهو الذى يقوم باستغلالها ، ووضعها فى خدمة سياسةعدوانية تجاه دول المعسكر الاشتراكى ، وفى حروب لم يكن للدول النامية فيها ناقة ولا جمل ، فان وضوح الرؤيا أظهرت أمام القيادات الوطنية الجديدةضرورة الابتعاد عن الصراع الموجود بين الكتلتين الشرقية والغربية ، إذ أن عليهمالكثير مما يقومون به ، قبل أن يشتركوا مع هذا الجانب أو ضد ذلك . وكان هذا هو ما يسمى الحياد بين الشرق والغرب . ولكن هذا الحياد لم يكن مجرد حياد أو حياد سلبى ، إذ أنه كان يستلزم — مع الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية المتخلفة — ضرورة إتخاذ موقف إيجابى فى المشكلات السياسية المتعلقة بكتلة الدول النامية ، وموقف إيجابى لتغيير واعادة صياغة العلاقات بين الدول الداخلة فى هذه الكتلة ، وعلى أسس ثابتة يتفق عليها الجميع ويعملون على تحقيقها . وزاد ظهور هذا الاتجاه فى مصر وبورما ، وسيلان والهندوأندونيسيا

وباكستان . وأدى ذلك إلى اجتماع المؤتمر الأفريقى الآسيوى فى باندونج من ١٨ إلى ٢٤ أبريل سنة ١٩٥٥ .

ولقد شارك فى هذا المؤتمر علاوة على الدول الداعية كل من أفغانستان وكمبوديا وجمهورية الصين الشعبية ومصر وأثيوبيا وساحل الذهب وايران والعراق واليابان والاردن ولاوس ولبنان وليبريا وليبيا ونيبال والمملكة السعودية والسودان وسوريا وتايلاند وتركيا وجمهورية فيتنام الشمالية الشعبية ودولة فيتنام الجنوبية واليمن .

وبحث المؤتمر الوضع الموجود فى آسيا وأفريقية . وناقش السبل والوسائل التى تستطيع بها الشعوب تحقيق أكبر درجة ممكنة من التعاون الاقتصادى والثقافى والسياسى . ولقد إعترف المؤتمر بالصفة العاجلة لتنمية التطور الاقتصادى فى المنطقة الآسيوية الأفريقية . ونتيجة للرغبة العامة الموجودة بين البلاد المشتركة للتعاون على أساس المصلحة المتبادلة وإحترام السيادة القومية . وإن كان ذلك لا يحول دون التعاون مع بلاد خارج المنطقة . وبما فى ذلك إستثمار رؤوس الأموال الأجنبية . وإن كان فى نفس الوقت لا يعادى المساعدات التى تحصل عليها بعض البلاد المشتركة فى المؤتمر من الخارج ، سواء أكان ذلك عن طريق إتفاقيات دولية أو ثنائية . ولكن المهم هو أن المؤتمر قد وافق على أن تقدم البلاد المشتركة فيه المعونة لبعضها بعضاً . وإلى أقصى حد عملى ممكن . سواء أكان ذلك على طريق الخبراء والمدربين . أو عن طريق تبادل المعرفة . كما أن المؤتمر أوصى بسرعة إنشاء صندوق خاص بالأمم المتحدة للتقدم الاقتصادى . وبضرورة رصد البنك الدولى للانشاء والتعمير لجزء أكبر من موارده للبلاد الآسيوية الافريقية .

وكانت هناك موارد ونصوص خاصة بتدعيم التجارة بين الدول،وزيادة التضامن بين البلاد المشتركة فى المؤتمر ، وتنويع تجارة الصادر عن كل بلد للبلاد الأخرى ، وتوصيات بشأن زيادة الاهتمام بالملاحة البحرية ، وإعادة النظر فى أسعار الشحن ، وكذلك تشجيع إنشاء بنوك وشركات تأمين قومية وأقليمية . وضرورة التشاور بين البلاد المشتركة إلى أبعد حد ممكن ، ودون أن يؤدى ذلك إلى إنشاء كتلة إقليمية ودولية ثالثة فى العالم .

وعالج المؤتمر موضوعات التعاون الثقافى ، وهاجم تأثير النفوذ الاستعمارى على إمكانية التعاون بين الدول النامية وبعضها ، وأصر على ضرورة زيادة التعاون فى الميدان الثقافى والعلمى بين الدول الافريقية والآسيوية .

أما فى الشئون السياسية فقد أيد المؤتمر المبادىء السياسية لحقوق الإنسان ولمبدأ تقرير الشعوب والأمم لمصيرها . كما إستنكر سياسة التفرقة والتمييز العنصرى .

وعالج المؤتمر عدداً من مشكلات الشعوب التابعة ، والمتصلة بعملية تصفية الاستعمار . وإتفق على الشرور الناتجة عن إخضاع الشعوب للاستعباد الأجنبى والسيطرة والإستغلال الأجنبى . وأيد المؤتمر حق شعوب شمال أفريقية فى كل من تونس والمغرب والجزائر فى تقرير المصير وفى الإستقلال . كما أيد موقف العرب فى فلسطين . ودعا إلى تطبيق قرارات الأمم المتحدة بشأنها . كما أيد موقف أندونيسيا فى قضية أيريان الغربية ، وأيد موقف اليمن فى قضية عدن والجنوب العربى .

ورغم كل ذلك فان هذا المؤتمر لم يكن يعنى أى عدوان ، ولم يكن يهدف تهديد السلم الدولى، بل كان يدعو إلى السلام ، وإلى التعاون الدولى ، وذلك فى ظل التعايش السلمى .

وهكذا كان مؤتمر باندونج خطوة على الطريق : فضحت أخطار إستمرار الاستغلال الغربى للبلاد النامية ، وضرورة تكتلها فى سبيل تحريرها . ووضع الأسس الأولى للتعاون الإقتصادى والثقافى . وفى سبيل التحرر الاقتصادى والثقافى كذلك ، بعد التحرر السياسى .

وكانت مصر تمثل فى هذا المؤتمر قطبا من الاقطاب ، بل كانت تمثل قارة بأكملها ، وتمثل قلعة حملت على أكتافها عبء تحرير نفسها، والمشاركة بكل إمكانياتها فى تحرير بقية العرب .

وإذا كان المعسكر الشرقى قد وصل فى ذلك الوقت إلى تسوية بشأن الهند الصينية مع المعسكر الغربى ، وفى ظل «التعايش السلمى» فان تجميد هذه الحرب الاقليمية كان لا ينفى إستمرار الحركات التحررية فى أجزاء أخرى من العالم . بل كان يعمل على تدعيمها . خاصة وأن هذا التعايش السلمى كان يحمل إعترافا من الغربيين الاستعماريين بالقوة الوطنية والثورية .

(٣) كسر احتكار السلاح :

وإذا كانت الدول الاستعمارية قد فرضت على دول المشرق العربى . حتى المرتبطة بها بمعاهدات صداقة وتحالف عسكرى . وتنص على ضرورة تزويد قوات هذه الدول بما يلزمها من أسلحة وذخائر — فرضت عليها — بالبيان الثلاثى الصادر فى سنة ١٩٥٠ إحتكاراً واضحاً ، وإشرافا على تزويدها بهذه الأسلحة ، فانها كانت تهدف من وراء ذلك إلى إبقاء الدول العربية فى وضع التابع للغرب . وبشكل يوازن بين مجموع قوات الدول العربية وقوات اسرائيل ، ويوازن بالتالى بين القوات الاقليمية الموجودة فى المنطقة، وبشكل يحرمها من كل أمكانية للتفرغ لقوى الاستعمار الاجنبية .

وكان من الطبيعى أن تحتاج الدول العربية المتحررة إلى مزيد من الاسلحة خاصة وأن انشاء الجيوش العربية القومية كان أولى مطالب الثورات التحررية وخاصة فى مصر .

وكانت قيادة الثورة المصرية قد أوضحت منذ أن تولت أمور البلاد ضرورة السير صوب التحرر ، وضرورة الوصول إلى التحرير ، وفى الداخل وفى الخارج . وفى حلقات ثلاث متداخلة ومتكاملة . هى الحلقة المصرية ، والحلقة العربية . وتحيط بها الحلقة الاسلامية الكبرى . وكانت مصر قد ألغت الاحزاب فيها وانشأت هيئة التحرير كتنظيم سياسى مبدئى يجمع بين العناصر الوطنية فى العمل السياسى وتحت شعار «الاتحاد والنظام والعمل» . وبعد هيئة التحرير جاءت الأنباء معلنة تكوين «جبهات تحرير» . وإن كانت المهمة الملقاة على عواتقها هى مهمة الكفاح المسلح . وظهرت هذه الجبهات فى كل من تونس والمغرب والجزائر . وكانت هى التشكيل السياسى والعسكرى الاساسى . والذى نجح فى تحرير هذه الأقاليم العربية من الاستعمار . ولاشك أن دور القيادة المصرية الثورية فى بث فكرة التحرير كان واضحا ، ولاشك كذلك فى أن دور عبد الكريم الخطابى ورجالات المغرب قد تكامل مع القيادة الثورية المصرية فى ذلك الوقت للوصول إلى هـــذه النتيجة ، وبالامكانيات البشرية والامكانيات العسكرية والمادية الموجودة لدى كل منهم .

وكانت نشأة جبهات التحرير الوطنى فى كل مكان تستلزم الحصول على كميات من الأسلحة والذخائر علاوة على تلك التى يحصل عليها رجال التحرير من أيدى الاعداء . ولاشك أن ظهور بنادق «لى أنفيلد» فى أيدى قوات جيوش التحرير فى كل من تونس والمغرب والجزائر كان أمراً يثير السلطات الفرنسية ، ويشعرها بأن هذه الاسلحة قد جاءت من دول لها تسليح انجليزى لجيوشها ،

ويمكنها أن تزود الثوار بكمية من أسلحتها . وكان من المنطق أن تحتاج الدول المتحررة فى المشرق العربى إلى أسلحة جديدة بدلا من تلك التى كانت لازمة لجبهات التحرير ، وفى كل مكان .

ومع زيادة الضغط الغربى على مصر ، وتبلور هذا الضغط فى شكل سياسى جمع كل من بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية وفرنسا . علاوة على وجود اسرائيل فى المنطقة ، كان من المنطق أن تقوم حكومة الثورة فى القاهرة بعملية لتحطيم احتكار الغرب للسلاح اللازم للعرب. ومادام استيراد الاسلحة من الغرب قد أصبح أمراً غير عملى ، فقد حتمت الظروف استيراد الاسلحة من بلاد الكتلة الشرقية .

وكانت مفاجأة للرأى العام العالمى أن يعلم فى صيف سنة ١٩٥٥ بأن مصر قد قررت استيراد الاسلحة من تشيكوسلوفاكيا . وكانت جرأة من القيادة المصرية الثورية : وكانت تدل على واقعية فى التفكير . وعلى سياسة عملية لازمة لتنفيذ برنامج ثورى ، ويتسع نطاقه للأحرار العرب ، حتى خارج الحدود المصرية .

وإذا كانت مصر فى حاجة فى ذلك الوقت إلى السلاح ، فقد كانت الجزائر فى حاجة ماسة إليه كذلك . وإذا كان الغرب قد ربط بين عملية تحرير بلاد المغرب العربى وبين حكومة الثورة فى القاهرة ، ووضع لذلك عمليات موحدة ، وتشمل الميدان السياسى والعسكرى والاقتصادى ، فان القيادات الثورية العربية قد إتخذت من عملية تحطيم احتكار السلاح المصدر اليها وسيلة لتحرير بلادها من الناحية السياسية ، وتمهيداً لتحريرها من الناحية الاقتصادية اللازمة فى معركة التنمية .

الفصل الثامن عشر

التحرر الاقتصادى وحرب السويس

تعتبر حرب السويس مرحلة من مراحل تحرير مصر من القيود الاقتصادية بعد أن تحررت من قيودها السياسية والعسكرية . ولكنها فى نفس الوقت تعتبر قمة لذلك المد الثورى الذى تمكن من انتزاع الحقوق الوطنية . وبقوة الحق بعد أن طال اغتصابها واستغلال الأجانب لها وهى قمة خضبت أرض البلاد وخضبت الثورة بالدماء . وأعطت للثورة المصرية لون الكفاح المسلح، ولون الثورة الواضح أمام الجميع . حقيقة أن حرب السويس قد حدثت نتيجة لتضارب المصالح الوطنية مع المصالح الاستعمارية بشكل واضح ، وجاءت فى وقت تأزمت فيه العلاقات نتيجة لتضارب المصالح . واستمرت فى شكل عمليات عنيفة من هذا الجانب أو ذاك . ولكن علينا أن نعترف بأن قادة الثورة قد نزلوا إلى هذه المعركة وبشكل عمل على الاسراع بيقظة الملايين من الاهالى ، سواء أكان ذلك فى العالم العربى ، أو حتى فى خارج العالم العربى . وكانت حرب السويس هى تلك الحلقة الثمينة التى تربط بين عملية التحرر السياسى وعملية التحرر الاقتصادى . وكانت الخطوة الأولى فى سبيل إنشاء قطاع عام، والخطوة الأولى كذلك فى سبيل التحرر الاجتماعى فى مصر .

(١) معركة التنمية وتضارب المصالح:

ارتبطت حرب السويس بمشكلة التنمية الاقتصادية فى مصر ارتباطا واضحا ، هذا علاوة على ارتباطها بالمشكلات السياسية والعسكرية التى كانت تسيطر على حياة العالم العربى فى ذلك الوقت .

حقيقة أن مصر كانت قد أعلنت ثورتها منذ سنة ١٩٥٢ ، ولكن علينا أن نعترف بأن مجال التنمية الاقتصادية فى مصر كان بسيطا ، وكان عليها — لكى تدخل العدالة الاجتماعية فى الاقليم — أن توفق بين سياستهاوبين إمكانياتها . ومادامت الأرض الزراعية فى مصر محدودة فى مساحتها . فقد كان عليها أن تأخذ من ذوى الملكية الكبيرة لكى تعطى المحرومين . وكل ذلك داخل نطاق الملكية الفردية للثروة العقارية . أى داخل نطاق النظام الرأسمالى نفسه .

وكان أملا يراود مصر أن تزيد مساحة الأرض المزروعة . وخاصة أمام تزايد عدد الشعب . وبصورة مستمرة ومذهلة . خاصة وأن الأراضى كان لا يمكن زراعتها أكثر من ثلاثة محاصيل فى العام . ولذلك فان مشروع الافادة من المياه الضائعة من النيل كان يعتبر أملا بالنسبة لتزايد السكان وبالنسبة لملايين الافواه التى تطالب بالقوت فى كل عام . كان مشروع إنشاء سدعال على النيل . وبشكل يسمح لمصر بزيادة الأراضى المزروعة فيها مليونى فدان . أو حتى مليون ونصف . هدفا من الاهداف التى لا يمكن لأى مسئول عن البلاد أن يتجاهلها .

وكان من الصعب على مصر أن تقوم بتمويل مثل هذا المشروع الضخم بميزانيتها وحدها . ولم يكن من السهل عليها كذلك أن تقبل قروضا أجنبية من دولة معينة تكون أساسا لربط سياسة البلاد ومستقبلها . وإنحيازها إلى هذا الطريق أو ذاك . وكان من حق مصر أن تحصل من البنك الدولى للانشاء ، والتعمير على قرض يساعدها على اتمام هذا المشروع الذى قدر لبنائه تسعة سنوات .

وكانت مصر فى ذلك تواصل معركتها من أجل التنمية ، ومن أجل رفع

مستوى الاهالى ، وتوفير الإمكانيات اللازمة لمواجهة زيادة السكان. وكانت مصر في ذلك لا تمثل أى اعتداء على مصالح الآخرين . ولكن طبيعة مصالح مصر في المنطقة ، وطبيعة مصالح وأطماع القوى الاستعمارية كانت متضاربة ، وأدى تسلسل الأحداث إلى وصولها إلى مرحلة أزمة واضحة ، تبلورت حول مشروع تمويل السد العالى .

كانت مصر الثورة تحاول ربط البلاد العربية ببعضها . ومساعدتها على التحرر من النفوذ الخارجى ومن الارتباط بالدول الاجنبية . والذى لم يكن فى مصلحة العرب . كما أن مصر كانت قد صممت على أن تقف فى جانب الحياد الايجابى . ودون انحياز إلى هذه الكتلة أو تلك . وإذا كانت معركة التحرر قد أجبرت مصر على ضرورة حصولها على السلاح . وبطريقة أدت إلى تحطيم احتكار الغربيين للسلاح . فقد كان ذلك أمراً طبيعياً ، وتعاقدت مصر على هذه الاسلحة ودفعت ثمنها من أموالها . ولكن كل ذلك كان يرهب بريطانيا ويرهب فرنسا . فى الوقت الذى أخذت فيه إسرائيل تحسب كل حساب لمصر ، وتحاول الافادة من الموقف .

أما بالنسبة لبريطانيا فان محاولتها أدخال العراق فى حلف بغداد كانت تلقى كل عداء من حكومة القاهرة . وكانت بريطانيا تحاول التوسع فى حلف بغداد وبشكل يسمح بضم المملكة الأردنية اليه . ولكن معاهدات الدفاع المشترك التى عقدت بين مصر وسوريا من جانب ، ومصر والمملكة السعودية من جانب آخر وضعت بريطانيا أمام الأمر الواقع . وكان فضح الصحافة والاذاعة فى القاهرة لمخططات الاستعمار فى العالم العربى تأثيرا كبيرا على المشروعات البريطانية . وبدلا من أن تنضم المملكة الاردنية إلى حلف بغداد ، ظهر أنها تسير صوب الكتلة العربية المتحررة ، وكانت بريطانيا تخشى على منطقة

نفوذها الاستراتيجي والاقتصادي فى العراق والأردن من زيادة النفوذالسعودى فى هذين الاقليمين ، وكانت ترى فى ذلك أزدياد للنفوذالامريكي على حسابها. وقبلت حكومة عمان أن تسرع بإقالة جلوب باشا ، وعلى أساس أن تقوم كل من مصر وسوريا والسعودية بدفع الاعانة الاقتصادية التى كان الاردن يتسلمها من بريطانيا . ولما كانت مصر وسوريا نفسها تحاول عقد القروض مع البنك الدولى فقد ظهر واضحا أمام بريطانيا أن السعودية هى التى ستمول الاردن بعد طرد جلوب باشا والتحرر من النفوذ البريطانى . ولاشكأن الولايات المتحدة كانت تنظر إلى القيادة الثورية فى مصر على أنها فى غاية الأهمية بالنسبة لكل العالم العربى . ولاشك أن أمريكا كانت لا تمانع فى زيادة مصالحها الاقتصادية والبترولية حتى وإن كان ذلك على حساب بريطانيا . والمهم هو أن مصالح بريطانيا قد تعارضت مع مصالح مصر المتحررة . وخاصة بعد جلاء القوات البريطانية عن قناة السويس .

أما بالنسبة لفرنسا فانها كانت لا تنسى للقاهرة رعايتها للجنة تحرير المغرب العربى ، والتى كان يعمل فيها الأمير عبد الكريم الخطابى ، وكانت لا تنسى لمصر رعايتها لرجال تحرير المغرب ، سواء أكانوا من تونس أو المغرب أو الجزائر . وكانت اذاعات صوت العرب من القاهرة تعتبر عاملا فعالا فى زيادة يقظة أبناء المغرب العربى والتفافهم حول جبهات التحرير ولاخراج فرنسا نهائيا من بلادهم . وزاد شعور فرنسا بالخوف من مصر حين علمت بوجود عدد من المغاربة يتدربون عسكريا فيها . وحين علمت بوصول بعض الاسلحة إلى شمال إفريقية . وأيقنت أنها قد أتت من مصر . وإذا كانت فرنسا قد اضطرت إلى التراجع فى أمر استقلال المغرب وعودة محمد الخامس إليه ، وفى أمر استقلال تونس . فانها كانت غير قادرة فى ذلك الوقت على الاعتراف

بضرورة استقلال الجزائر . ورأت أن حكومة القاهرة تعتبر عاملا فعالا يدعم من استمرار الثورة الجزائرية ضد حكمها الاستعمارى . وهكذا كانت المصالح الفرنسية متضاربة كذلك مع طبيعة الثورة فى القاهرة .

وكانت هناك إسرائيل التى اشتملت على مليون ونصف مليون من اليهود وحصلت على كمية من السلاح يسمح بتحويل جميع رعاياها إلى عناصر محاربة ، وكان هذا هو السبب الرئيسى الذى دفع باسرائيل إلى قلة الاكتراث بالعرب ، خاصة وأن البيان الثلاثى الذى صدر فى سنة ١٩٥٠ كان يسمح لها بتوازن فى التسليح يعادل تسليح كل الدول العربية مجتمعة . وكان لكسر حكومة الثورة لاحتكار السلاح تأثيرا كبيرا على إسرائيل ، وأكثر من تأثيره على كل من بريطانيا وفرنسا ، إذ أن اسرائيل شعرت بأنها قد أصبحت مهددة ، ومهددة بالزوال .

حقيقة أن بريطانيا وفرنسا قد خشيتا فى عام ١٩٥٥ من صفقة الاسلحة التشيكوسلوفاكية ، وخاصة عندما جاءت الأنباء بعد ذلك بأنها تشتمل على طائرات الميج والليوشين التى تتفوق على الطائرات الفرنسية والبريطانية ، وقد تؤثر فى موقف مصر فى المنطقة وفى علاقاتها بخطوط المواصلات الدولية ، سواء أكانت جوية أو بحرية عبر قناة السويس . ولكن مما لاشك فيه أن تأثير وصول هذه الاسلحة على اسرائيل كان أقوى . وبعد أن كانت اسرائيل قد اعتادت مهاجمة هذا الاقليم العربى أو ذاك ، وحاولت أن تقوم بالاعتداء على الحدود المصرية . واعتدى اليهود على خان يونس ، وبدعوى تسلل بعض الفدائيين إلى الاراضى الأسرائيلية . ثم عاد اليهود وهاجموا منطقة العوجا المنزوعة السلاح ، وبدعوى أنها تهدد الطريق الداخلى من سيناء إلى صحراء النقب . ولكن مصر ردت سريعا على هذا العدوان ، وبشكل أجبر إسرائيل إلى الالتجاء

إلى فرنسا لمساعدتها فى التسليح ، وخاصة أمام زيادة خطر مصر عليها. وكان من السهل على قادة اليهود أن يصلوا إلى إتفاق مع فرنسا بشأن تصدير السلاح إلى إسرائيل . وخاصة بعد أن شعرت فرنسا بخطورة القيادة الثورية فى القاهرة على بقائها وحياتها فى بلاد المغرب العربى .

وعلينا أن نذكر بعد ذلك أن هذا التناقض والتضارب بين طبيعة القيادة الثورية فى مصر ، ومصالح الدول الاستعمارية . وهى انجلترا وفرنسا واسرائيل . قد جمع بين هذه الدول وبين الولايات المتحدة الامريكية، والتى أخذت تنظر نظرة العداء لمصر بعد صفقة الاسلحة التشيكوسلوفاكية . وجاء موقف روسيا من مسألة تمويل السد العالى لكى يزيد من ترابط أمريكا مع بقية الدول الاستعمارية ضد مصر .

(٢) تأميم القناة:

كانت مصر تحتاج إلى كل إمكانياتها من أجل معركة التنمية فى بلادها . وكانت تفكر فى ضرورة زيادة نصيبها من حاصلات قناة السويس، وبصفتها الدولة صاحبة هذه القناة . وصاحبة الشركة التى تشرف على الملاحة فى هذه القناة . وكان واضحا أن الشركة العالمية لا تنفق المبالغ اللازمة لتحسين الملاحة فى القناة . رغم التزامها بذلك. وربما كانت الشركة تفكر فى عودة اختصاصاتها إلى حكومة القاهرة فى سنة ١٩٦٨، وجعلها هذا لا تقوم بواجباتها على الوجه الأكمل . ولكن مصر لم تكن تفكر فى سنة ١٩٥٥ فى تأميم القناة ولا فى ربط هذا التأميم بمسألة تمويل السد العالى . خاصة وأنها كانت قد التجأت إلى البنك الدولى للحصول على القرض اللازم للسد .

وكان مشروع إنشاء السد العالى يحتاج إلى ١٣٠٠ مليون دولار، ووافقت بريطانيا على تقديم جزء من هذا القرض ، وكذلك فرنسا ، وعلى أساس أن

تقوم مصر بطلب قرض آخر كبير من البنك الدولى ، يصل إلى مائتى مليون دولار .

وكانت مصر تخشى من أن يخيب البنك الدولى أملها فى تمويل هذا القرض. وخاصة بعد أن جاءت لجنة أمريكية بريطانية واقترحت تقديم سبعين مليون دولار فقط . ولتمويل السنة الأولى من إنشاء السد العالى . ثم إقترح بلاك تسليف مصر مبلغ المائتى مليون دولار ، وعلى أن تقدم مصر الدليل على قدرتها على تسديد هذا القرض فى مدى ستة عشر عاما ، وموافقة المهندسين الدوليين على المشروع الهندسى المتعلق بالسد . وتعهد مصر بعرض عقود العمل فى مناقصات دولية مفتوحة . والاتفاق مع الدول الأخرى ذات المصالح فى أعالى النيل . وأظهر الاتحاد السوفيتى فى نفس الوقت استعداده لتزويد مصر بالمال اللازم للمشروع كله . وبدلا من ينظر العالم الغربى والبنك الدولى لهذا التصريح على إنه حافز لهم بعدم التراجع عن تمويل المشروع ، استند بلاك إلى أن مصر لم تتفق بعد مع السودان على مياه النيل ، واقترح تقديم هذا القرض على شرائح أى دفعة على خمسة عشر سنة . ورأت مصر فى هذه الطريقة خطة مدروسة لتهديدها بوقف الشرائح عنها فى أى مرحلة من مراحل العمل ، خاصة وأن البنك كان سيقدم ربع التكاليف اللازمة للمشروع ، وهى تمثل الحد الادنى . واللازم لمصر بالعملة الصعبة ، وفى الوقت الذى تقدم مصر فيه ثلاثة أرباع المبالغ اللازمة .

وكان هذا الموقف يعتبر وسيلة من وسائل الضغط على مصر ، ولفرض الشروط عليها حتى تخضع لنفوذ الممولين .

وتبلور الموقف أكثر من ذلك مع تعدد زيارات الوزراء اليهود لباريس

واجتماعهم بالمسئولين والبريطانيين . وكانت أطماعهم تفرض عليهم النظر إلى حكومة الثورة فى القاهرة وخاصة بعد صفقة الاسلحة التشيكوسلوفاكية على أنها تمثل خطرا على النفوذ الاستعمارى فى كل منطقة الشرق الاوسط . ومع إعلان الحكومة السوفيتية إستعدادها لتمويل مشروع السد العالى تبلور الرأى فى الولايات المتحدة الأمريكية بأن موقف روسيا لا يزيد على كونه مناورة لأجبارهم على الدفع ، وأنهم إذا امتنع البنك الدولى عن تقديم القرض فستضطر روسيا إلى الامتناع كذلك ، وبشكل يؤدى إلى خيبة أمل المصريين ، وتقلقل الاوضاع فى البلاد ، وسقوط عبد الناصر . ودون أن تتكلف الدول الغربية الكثير للوقوف فى وجه الثورة بامكانيات عسكرية .

ولكن حكومة الثورة فى القاهرة كانت لا ترغب فى قطع صلاتها مع بقية دول العالم . رغم أتخاذها موقفا صريحا فى الحياد الايجابى وعدم الانحياز ، والوقوف إلى جانب الحركات التحررية فى العالم العربى . ووافقت حكومة القاهرة على التفاهم مع الدول الأخرى ذات المصالح فى مياه النيل . وعلى دراسة اللجنة الدولية لمشروع السد . ولكن أمريكا رفضت التمويل ، وعلى أساس ازدياد المعاملات المصرية مع المعسكر الشرقى . وكانت صدمة لمصر . وظهر بعدها أن حكومتى لندن وباريس قد اتخذتا نفس الموقف .

وكان أمام القيادة الثورية فى مصر أن تختار بين هذا الضغط الدولى والاقتصادى . والذى قد يؤدى إلى الانهيار . وفى الوقت الذى تستمر فيه شركات استعمارية فى إستغلال موارد البلاد وتصديرها للخارج ، وبين البحث عن الموارد الاصلية للبلاد والسيطرة عليها واستخدامها فى معركة التنمية . ومادامت العملية قد أخذت شكل التحدى السياسى . وبشكل سافر واضح . فقد أصبح على حكومة القاهرة أن تقوم بعملية رد فعل طبيعية . وتوقف عملية

الاستعمار والاستغلال عند حدما . وكانت ضرورة تحتم تاميم قناة السويس .

وفى عيد الثورة ، وفى ميدان أحمد عرابى بالاسكندرية ، وقف رئيس الجمهورية المصرية يشرح لجموع الشعب أنه قد مد يده للجميع ، وأن مصر قد إضطرت إلى أن تكافح من أجل قناة السويس ، وحتى تخلصهامن الاحتلال الأجنبى ، وحتى تم جلاء الاجانب عنها . وشرح أن للاستعمار أشكالمختلفة وأن القيادة الثورية لمصر قد آلت على نفسها أن تقاوم الاستعمار بجميع أنواعه، سواء أكان سافراً مسلحا ومصحوبا بالاحتلال ، أو مقنعا ويختفى وراء أعوان الاستعمار ويأخذ شكل المحالفات أو الاتفاقيات التى تعتبر بعض الدول ذيولا وأذنابا لغيرها . وتحدث عن الترابط بين معارك الوطن العربى بأكمله ، وشرح أنها معركة واحدة ، وأنها فى مصر تتمم تلك المعركة المستمرةفى أرض الجزائر منذ عامين . والتى اشتملت على أسلحة الدول الغربية كلها،وفشلت فى اخضاع عشرة ملايين من الجزائريين . وإذا كان الاستعمار يفرض على العرب أن يخضعوا لاسرائيل فقد انتهى هذا الوقت ، وانتهى مع تحطيم احتكار السلاح . واستعداد العرب للدفاع عن حقوقهم . ثم تحدث عن مشروع تمويل السد العالى ، وحاجة خطة التنمية الانتاجية وزيادة الدخل القومى لها ، خاصة وأن عدد المصريين سيصل إلى أربعين مليون نسمة بعد ثلاثين سنة . وشرح عملية الضغط التى قامت بها كل من بريطانيا والولايات المتحدة والبنك الدولى على مصر ، وفى الوقت الذى كانت تصل فيه المعونات الكبيرة إلى إسرائيل . ثم تحدث عن استعداد روسيا للاشتراك فى تمويل السد العالى ، وأخطار الموافقة على إستلام القرض على شرائح من البنك الدولى إذا ما توقف عن دفع هذه الشرائح فيما بعد . وبعد شرحه للتطور الاقتصادى لمصر ذكر أنه كان ينظر إلى بلاك ، ويتصور أن الجالس أمامه هو فرديناند ديلسبس . وبعد الحديث

عن عملية الاستغلال التى قامت بها الشركة العالمية لامكانيات مصر منذ البدء فى حفرها ، سواء أكانت هذه الامكانيات مادية أو بشرية ، ظهر أنه لم يكن من العيب الاقتراض لبناء البلاد ، وأعلن السيد رئيس الجمهورية أنه لن يكرر الماضى «وستعاد حقوقنا فى قناة السويس ... هذه القناة ملك لمصر ... فهى شركة مساهمة مصرية ... حفرها المصريون . ومات فى أثناء حفرها آلاف من المصريين ... أننا سنبنى السد العالى وسنحصل على حقوقنا ٣٥٠٠٠ مليون جنيه كل عام تأخذها شركة القناة . فلنأخذها نحن . ١٠٠ مليون دولار تحصلها القناة كل سنة فلنحصلها نحن لمنفعة مصر ... إننا سنقاتل لآخر قطرة من دمائنا ... وفى سبيل بلادنا وسنعتمد على سواعدنا وعلى دمائنا . فحين كنا أغنياء كنا متهاونين فى حقوقنا . وسنسترد هذه الحقوق خطوة خطوة . وسنبنى مصر القوية . وقد وقعت اليوم ووافقت الحكومة على القانون الآتى :

باسم الأمة :

مادة ١ — تؤمم الشركة العالمية لقناة السويس (شركة مساهمة مصرية) . وتنتقل إلى الدولة جميع مالها من أموال وحقوق . وما عليها من التزامات وتحل جميع الهيئات واللجان القائمة حاليا على إدارتها . ويعوض المساهمون وحملة حصص التأسيس عما يملكونه من أسهم وحصص بقيمتها مقدرة بحسب سعر الاقفال السابق على تاريخ العمل بهذا القانون فى بورصة الاوراق المالية بباريس . ويتم دفع هذا التعويض بعد اتمام إستلام الدولة لجميع أموال وممتلكات الشركة المؤسسة .

مادة ٢ — يتولى إدارة مرفق المرور بقناة السويس هيئة مستقلة تكون لها الشخصية الاعتبارية ، وتلحق بوزارة التجارة ، ويصدر بتشكيلها وتحديد مكافأة أعضائها قرار من رئيس الجمهورية .

مادة ٣ — تجمد أموال الشركة المؤممة وحقوقها فى جمهورية مصر وفى الخارج ويحظر على البنوك والهيئات الأفراد التصرف فى تلك الأموال بأى وجه من الوجوه ، أو صرف أى مبالغ أو أداء أى مطالبات أو مستحقات عليها إلا بقرار من الهيئة المنصوص عليها فى المادة الثانية .

مادة ٤ — تحتفظ الهيئة بجميع موظفى الشركة المؤممة ومستخدميها وعمالها الحاليين وعليهم الاستمرار فى أداء أعمالهم ، ولا يجوز لأى منهم ترك عمله أو التخلى عنه بأى وجه من الوجوه ، أو لأى سبب من الاسباب إلا بإذن من الهيئة المنصوص عليها فى المادة الثانية ...» .

لقد قررت مصر ألا تمكن من نفسها المستعمرين أو المستبدين ، وقررت أن تبنى بلادها بناءا قويا ، ومن أجل الشعب ، ولكى تهدم آثار الماضى والاستعباد والسيطرة والاستغلال . ولقد تمت بهذه العملية تحقيق الروح الحقيقى للسيادة . وقررت مصر أنها لن تنظر إلى المعونة الامريكية بل ستعمل وتنتج بعرق أبنائها الممزوج بدموعها وأرواح شهدائها .

ولم يكن الغرب الاستعمارى يتوقع من القيادة الثورية فى القاهرة أن تقوم بتأميم قناة السويس ، وتسيطر بذلك على مقدراتها ، وتحصل على الامكانيات اللازمة لعمليات التنمية الاقتصادية فيها . وكان رد فعل وطنى ، وفى غاية القوة على الضغط الغربى . وكانت تمثل الخطوة الثانية فى مصر الثورة بعد اخراج الملكية من البلاد . وكانت تمثل المحاولة الثانية فى الشرق الأوسط للتأميم ، وبعد محاولة الدكتور مصدق الجزيئة مع بترول إيران . ولكن هل كان فى وسع القوى الاجنبية المستغلة أن تسكت على هذه العملية وتتراجع وبشكل يزيد من اظهار ضعفها ؟ أو كان عليها أن تقوم برد فعل أقوى ، خاصة وأن مصالحها قد تضاربت بالفعل مع مصالح الوطنيين العرب ؟ .

(٣) الضغط والتهديد :—

تحت ضغط حمى رد الفعل الثورى فى مصر استعدت حكومات لنـدن وباريس لاستخدام العنف ضد الثورة المصرية ، مستعينة فى ذلك بعملائها فى منطقة الشرق الأوسط ، أى باليهود . وحاولوا أن يدعموا مشروعهم باشتراك الولايات المتحدة الأمريكية معهم ، وعلى تغطية مشروعهم تحت ستار مجموعة الدول التى تأثرت مصالحها الخاصة بالملاحة ، والمتعلقة ببواخرها التى تعبر قناة السويس ، بتأميم مصر لشركة القناة . وتصوروا إمكانية تكتيل عشرين دولة ومطالبتها بوضع القناة تحت الاشراف الدولى ، فاذا ما رفضت القاهرة الاقتراح تقوم فرنسا وانجلترا باستخدام القوة بعد ذلك ، وبدعوى حماية القناة ، وباسم هذه الدول ، وكان بينو ، وزير خارجية فرنسا ، يرغب فى استخدام العنف ، ومع السرعة فى نفس الوقت ، وأن يدفع بريطانيا إلى أن تصبح هى المعبر عن رغبة الدول المنتفعة بالقناة ، حتى يسرع بتوجيه ضربه لحكومة القاهرة يفيد منها فى معركة الجزائر . واتصلت حكومتى لنـــدن وباريس بالحكومة الامريكية ، وعلى أساس أن تأميم شركة قناة السويس يعتبر خطراً كبيراً يهدد السلم العالمى ، ولكن وصول إتحاد الجمهوريات السوفيتية إلى تجارب القنابل الهيدروجينية كان يجعل الولايات المتحدة تفكر كثيراً قبل البدء فى عملية حرب أقليمية جديدة ، وبعد موافقتها على تجميد الأوضاع مؤقتا فى الهند الصينية منذ صيف ١٩٥٤ . وأدى ذلك إلى عدم مطابقة وجهات النظر الأمريكية مع وجهات نظر الفرنسيين والانجليز بشأن تهديد تأميم قناة السويس للسلم العالمى .

وهكذ نفصلت الولايات المتحدة الامريكية عن انجلترا وفرنسا بشأن

الخطة الموضوعة للضغط العسكرى على مصر . وإن كانت أمريكا ستساير هـــاتين الدولتين فى سياسة الضغط والتهديد فى كل من المجالين السياسى والاقتصادى الموجه ضد حكومة القاهرة .

وكان جى موليه رئيس وزراء فرنسا ، وبينو ، وزير الخارجية ، وبورجيس مونورى ، وزير الدفاع ، قد قرروا أنه فى وسع فرنسا ، رغم حرب الهند الصينية ، أن تحشد قوة ضخمة ، وأن تقدم عـــدداً كبيرا مـن طائرات الميستير ، ولكن على أساس حصولها على قواعد قريبة من مصر ومن القناة . وكان فى وسع فرنسا أن تنقل الطائرات من ألمـانيا ، ورجال المظلات من الجزائر ، والمشاة من جنوب فرنسا ، وتأمر الأسطول الفرنسى بالتحرك من طولون ، ولكن على أساس مساعدة بريطانيا لها بالافادة من القـــواعد الاستراتيجية الجديدة التى أنشأتها بريطانيا فى قبرص بعد تصفية قواعد السويس. وكانت فرنسا تعلم بأمكان مساعدة إسرائيل لها فى اضافة الطائرات الفرنسية فى المطارات الاسرائيلية مادامت تستخدم فى ضرب مصر . ولم تكن بريطانيا تعارض فى وجود طائرات فرنسية عليها عملية استعادة منطقة القناة، وتساعدها فى القضاء على تلك القيادة الثورية التى هددت النفوذ البريطانى فى شرق الأردن وفى العراق ، وهددت الاستراتيجية البريطانية فى الملاحة فى قناة السويس ، وهددت بمنع وصول البترول إلى العالم الغربى ، وهددت مصالح التـــاج البريطانى . إذ أن نصيب بريطانيا فى سندات الشركة المؤممة كان فى غالبيته العظمى ملكا للدولة البريطانية .

وبدأت القيادة البريطانية فى وضع الخطط اللازمة للعمليات العسكرية فى تعاون مع أركان الحرب الفرنسية ، وتعاون مع بعض الوزراء اليهود. وكانت الخطة تشتمل على ضرورة توجيه الضربات الأولى إلى المطارات المصرية ،

وذلك تمهيداً لنزول جنود المظلات ، ثم إنزال القوات البرية من الوحدات البحرية ومن قطع الاسطول . وتقرر أن تضم هذه العملية خمسين ألفا من الجنود البريطانيين ، وثلاثين ألفا من الفرنسيين . وأن تقوم طائرات سلاح الاسطول البريطانى والطائرات الفرنسية بتغطية غارات طائرات الكانبرا النفاثة . وأن يقوم أسطول بريطانى فرنسى مشترك بتغطية وحماية عملية النزول فى منطقة القناة ، وذلك باسكاته للمدفعية الساحلية .

وقع هذا الاتفاق الفرنسى البريطانى ، وأكمل بذلك اتفاقيات أخرى فرنسية اسرائيلية فى الخفاء . وكان الرأى العام العالمى فى الايام الأولى من شهر أغسطس قد تردد أمام تهديد فرنسا وبريطانيا باستخدام العنف والشدة ضد مصر . أما البلاد المتحررة بشكل عام ، والبلاد العربية بشكل خاص ، فانها كانت قد وجدت فى خطاب تأميم شركة قناة السويس أكبر تعبير عن أمانيها ، وحتى عن أحلامها. ووجدت بريطانيا أنها لا تحظى بتأييد دول الكومنولث لاستخدام الشدة ضد مصر ، سواء أكان ذلك بالنسبة لكندا أو بالنسبة للهند ، ولم تحظى بتأييد فى هذا الطريق إلا من استراليا ونيوزيلندا . وأعلن نهرو أنه يخشى من أن تنتقل بريطانيا من خطأ كبير إلى خطأ أكبر وأبشع . وأعلن الملك حسين فى عمان ، ضرورة مقاومة العرب للاستغلال الاستعمارى ، وحتى نورى السعيد فى بغداد إضطر إلى التصريح بأنه يؤيد موقف مصر كل التأييد . وأدى ذلك إلى زيادة المعارضة الموجهة ضد حكومة لندن وضد حكومة باريس ، سواء أكانت هذه المعارضة على الصعيد العالمى أو داخل هذه البلاد نفسها . وأمام خوف حكومتى لندن وباريس من الانهزام فى بلادها أمام الرأى العام الأوربى ، عملا على تغطية الاستعدادات العسكرية ، وقدما للرأى العام العالمى وسائل الضغط الاقتصادى والسياسى على مصر ، وباسم «أصحاب

الحقوق» فى الشركة الدولية ، وباسم العمل نيابة عن المنتفعين بقناة السويس .

وفى هذا الجو المتوتر عمد البريطانيون والفرنسيون إلى الربط بين عملية تأميم الشركة وبين حرية الملاحة فى قناة السويس ، رغم أن الشركة كانت تختص بادارة الملاحة ، و كانت هناك إتفاقية القسطنطينية لسنة ١٨٨٨ تعترف بحرية الملاحة لسفن جميع الدول فى قناة السويس . وكانت مصر قد أعلنت إحترامها لشروط هذه المعاهدة . واجتمع ممثلو إثنين وعشرين دولة بحرية فى لندن فى الأسبوع الثالث من شهر أغسطس لكى ينظروا فى الاقتراح الانجليزى الفرنسى . والذى كانت أمريكا قد وافقت عليه . بشأن تعاون مصر مع الدول المنتفعة بالقناة . لانشاء سلطة دولية تتولى إدارتها . ولكن مصر كانت قد رفضت حضور هذا المؤتمر . وكانت تعلم بأن مندوب روسيا سيعترض على القرارات التى تعنى استمرار الاستغلال ، وتعلم أن كريشنا مينون لن يوافق على أن يعود الاستعمار إلى كبت الشعوب المتحررة من جديد ، ولا على إستخدام العنف والشدة ضد الوطنيين . وأختار المؤتمر منزيس رئيس وزراء إستراليا لكى يرأس وفداً يصل إلى القاهرة ويفهم حكومتها ضرورة إنشاء سلطة دولية لادارة القناة . وفى الوقت الذى كان فيه منزيس يهدد مصر بقيام الدول الغربية باستخدام القوة ضدها للمحافظة على حقوق المنتفعين . أعلن إيزنهاور فى أمريكا أنه لا يؤيد إستخدام الشدة ولا يوافق على الحرب. وكانت بريطانيا قد رفضت فى عام ١٩٥٤ أن تساير أمريـــكا فى سياستها الخاصة بالوصول بالعالم إلى حافة الحرب ، وذلك فى أثناء الازمة الهندية الصينية ، ولذلك فان أحداً لم يكن يتوقع أن توافق أمريكا فى سنة ١٩٥٦ على سياسة بريطانيا للوصول بالعالم إلى شفير الحرب ، وبشأن قناة السويس ، ومع تغير الاوضاع الاستراتيجية ، وتحسين القنبلة الهيدروجينية . وهكذا فشلت هذه المحاولة للقيام بالضغط على مصر ولتهديدها .

وسيطرت حكومة باريس بعد ذلك على خط سير الشركة السابقة لقناة السويس . وانفقت الأموال للقيام بالدعاية من أجل «حقوق» هذه الشركة واثبات أن جنسيتها فرنسية ، رغم تناقض ذلك مع نص عقد الامتياز . وحينما حاولت هيئة قناة السويس تحسين العمل فيها ، وعن طريق تدعيم عدد المرشدين قامت الشركة المنحلة باعطاء أجازات للمرشدين ، وصرف مرتباتهم كاملة ، وهم فى أوربا ، وكأنها تدخرهم لعملية جديدة . ولكن هيئة القناة تمكنت من تسيير العمل فيها . وقام عدد من ربانية السفن النرويجية بالذات بعبور القناة دون حاجة إلى مرشدين . فقررت الشركة المنحلة ، وبالتعاون مع السلطات الدبلوماسية الفرنسية والبريطانية أمر سحب المرشدين الاجانب من القناة ، حتى يظهر أمام العالم عجز مصر عن تسيير القناة . ولكن الهيئة كانت قد أعدت للأمر عدته ، واستعانت بعدد من ضباط البحرية المصريين ومن مرشدى البوغاز فى الاسكندرية ، علاوة على عدد من المرشدين الذين تعاقدت معهم فى الخارج . وكانوا من اليونانيين واليوجوسلافيين ومن الروس والألمان والنرويجين . وأختار الفرنسيون والبريطانيون ١٥ سبتمبر موعداً لسحب المرشدين من القناة . ووافقت مصر على رحيلهم . وفى نفس اليوم عبرت القناة أربعون سفينة ، أى بزيادة أربع بواخر عن المعدل اليومى للقوافل المارة ، وظهر أن لمصر هيئة من المرشدين لا تقل فى عددها وفى كفاءتها عن المرشدين الموظفين لدى الشركة المنحلة . وأعلنت مصر أنها تضمن الحرية المطلقة لجميع الدول فى عبور القناة ، ومستعدة لضمان هذه الحقوق فى معاهدة جديدة ، يستعاض بها عن معاهدة سنة ١٨٨٨ ، مادامت هذه الدول المنتفعة بالقناة تسلم رسوم العبور لمصر . وبعد أن كانت شركة اللويد للتأمين البحرى قد رفعت رسوم التأمين على السفن التى تعبر قناة السويس ، وكدلالة على قلة الثقة فى أمنها ، عادت وارجعت رسوم التأمين إلى ما كانت عليه .

ولكن فرنسا كانت تحاول أن تصل من وراء مشروع السيطرة الدولية على القناة إلى أضعاف هيبة الثورة فى مصر ، وإنزال الهزيمة بعبد العناصر ، وذلك أملا فى الاطاحة به . فما أن فشل مشروع الدول المنتفعة بالملاحة فى قناة السويس حتى عملت فرنسا ، مع انجلترا ، على نقل مشكلة قناة السويس إلى الأمم المتحدة . وكانت بريطانيا ، مع انتونى إيدن ، تعيش فى جو توهمت أنه جو هزيمتهم فى ميونيخ سنة ١٩٣٨ . أما فرنسا فانها كانت تحاول الاسراع فى توجيه ضربة للقاهرة حتى تفيد منها للجزائر . وشرح داج همر شولد المطالب الستة التى كانت تمثل الرأى العام فى مصر ، والتى كانت تتلخص فى حرية عبور القناة للجميع ، واحترام سيادة مصر على القناة ، وعزل عملية إدارة القناة عن سياسة كل الدول . وتقرير طريقة تحديد الرسوم بين مصر والدول المنتفعة بالقناة ، ورصد نسبة معقولة من الرسوم لتحسين القناة ، وإحالة أى خلاف تنشأ بين شركة القناة والحكومة المصرية إلى هيئة تحكيم . ولكن دورة مجلس الأمن انتهت باستخدام الوفد السوفيتى لحق الفيتو بالنسبة لمشروع القرار البريطانى الفرنسى الذى طالب بالإشراف الدولى ، وبالموافقة الاجماعية على المبادىء الستة .

وكانت كثير من السفن قد رفضت دفع رسوم المرور لهيئة القناة ، ولكن مصر تذرعت بالحكمة ولم تقم برفض عبورها القناة ، وتركت ذلك لتسويات مقبلة . وحتى لا تكون هى البادئة بعملية عدوانية . وظهرت مصر بذلك بمظهر رزين واثق من نفسه ومما يعمله ، بعد الموقف الثورى الواضح فى ٢٦ يوليو . وبدلا من أن يستمر الغرب فى محاولاته للمحافظة على بعض مصالحه ، وعن طريق التفاهم ، استعد لإستخدام العنف ضد مصر ،واستخدام

القوة العسكرية ، والاستناد فى ذلك إلى القواعد الاستعمارية فى قبرص ، والاعتماد على إسرائيل .

(٤) الحرب :

كانت مصر قد وافقت على الاجتماع بالدول الغربية فى جنيف فى ٢٩ أكتوبر لتسوية المشكلات الخاصة بالقناة ، سواء أكانت هذه المشكلات تتعلق بعبور القناة ، أو بدفع الرسوم . ولكن الدول الغربية كانت قد استعدت لاستخدام العنف ضد مصر . وفى نفس هذا التاريخ .

وكانت الاتصالات قد تمت بين عدد من وزراء إسرائيل وبين حكومتى لندن وباريس للقيام بخطة مشتركة ضد مصر . وكانت هذه الخطة تتلخص فى قيام اليهود بهجوم مباشر وسريع فى منطقة سيناء . وصوب القناة ، وعلى أن تعطى فرنسا لاسرائيل المعاونة الجوية والبحرية اللازمة . سواء أكان ذلك أمام المدن الساحلية . أو كان ذلك فى سماء سيناء نفسها . وحينما يتم وصول اليهود إلى قناة السويس . وبعد خمسة أيام تقريبا من بدء العمليات ، تتقدم انجلترا وفرنسا بانذار إلى كل من مصر وإسرائيل . والتى تصبح قواتهما مواجهة لبعضها على قناة السويس ، بضرورة انسحابها إلى مسافة عشرة أميال أى خمسة عشر كيلو مترا تقريبا عن القناة . وبشكل يسمح للبريطانيين والفرنسيين باحتلال منطقة القناة . والسيطرة على قناة السويس .

وكانت هذه هى الخطوط العامة للعدوان ، وكانت تستهدف استنزاف الجزء الأكبر من القوات المصرية ، وأنهاكها فى حرب ضد اليهود فى شبه جزيرة سيناء ، وياحبذا لو تم الأمر بالنسبة للبريطانيين والفرنسيين بالقضاء على الجزء الأكبر من القوات المصرية فى شبه جزيرة سيناء . ولذلك فان عملية القضاء على قوة الجيش المصرى كانت هدفا ثانيا للبريطانيين والفرنسيين .

وكان من اللازم أن تمهد عملية استيلاء اليهود على سيناء ، والقضاء على الجيش المصرى ، واحتلال البريطانيين والفرنسيين لمنطقة القناة لضعف حكومة القاهرة ماديا ومعنويا ، ويشكل يسهل معه الاطاحة بحكم الثورة ، وتوجيه ضربة قوية لتلك الحركة التحررية ، والتى كانت قد ظهرت نشوتها وانتعاشها واشتداد ساعدها مع عملية تأميم القناة .

ومع القوات المعدة فى قبرص ، ومع تلك الخطة المدروسة ، بدأ الهجوم الاسرائيلى على مصر فى مساء ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٥٦ . واتخذ الهجوم الاسرائيلى ثلاث خطوط واضحة : الأول يهاجم غزة ورفح والعريش ، ويستهدف السير صوب بور فؤاد وبور سعيد ، وكان يشتمل على لواء مدرع مع ثلاث لواءات من المشاة . والثانى يهاجم أبو عجيلة ، عن طريق العوجة والقسيمة ويحاول السير صوب الاسماعيلية ، وكان يشتمل على لواء مدرع ، ولواء من المشاة . أما الثالث فكان يهدف الوصول إلى السويس عن طريق زحف لواء من المشاة من الكونتيلا . وفتح الطريق أمامه بهبوط كتيبة من رجال المظلات على ممر ميتلا .

وكانت القوات المصرية موزعة على نقط الحدود مع إسرائيل ، وعلى مواقع ومراكز ساحل البحر المتوسط ، إذ أنه كان يصعب على مصر معرفة المكان المحدد للهجوم ، بل إن أحداً لم يكن يتوقع استخدام الشدة والعمليات العسكرية ضد مصر فى ذلك الوقت . ولم يكن أحد يتوقع كذلك فتح باب العدوان . وكان قطاع غزة يشتمل على قوة من الحرس الوطنى ، التى وقع عليها عبء الدفاع عن هذا القطاع دون أن تكون مزودة بعتاد ثقيل ، وتحملت هذه المسئولية مع الطلائع الأولى لجيش فلسطين . وكانت هناك كتيبتان فى رفح وكتيبتان فى العريش مع كتيبة من دبابات شيرمان الامريكية ، أما أبو عجيلة

فكان يتولى الدفاع عنها كتيبتان من المشاة . وهجم اليهود على ابى عجيلة ، كما تقدمت قوات يهودية أخرى من منطقة الكونتيلا الحالية . فتقدمت قوات من الجيش المصرى . وفى شكل قوة ضاربة ، صوب منطقة تجمع عند بيرروض سالم ، وذلك إستعداداً لمعركة فاصلة كان مقدرا لها أن تحدث يوم ٥ أو ٦ نوفمبر . كما تقدم لواء مشاة مصرى صوب ممر ميتلا ، ولكى يقوم بسده أمام اليهود .

واستمرت أبو عجيلة فى مقاومة الهجوم عليها من المواجهة ومن الخلف ، وصدرت الأوامر للقوة المصرية الموجودة فى رفح بالانسحاب . كما صدرت الاوامر بالانسحاب إلى القوة الرئيسية التى تجمعت فى بيرروض سالم ، فى الوقت الذى استمر فيه اللواء المصرى الموجود فى ممر ميتلا بالبقاء هناك .

لقد ظهر أمام القيادة المصرية أن عملية الهجوم الاسرائيلى على مصر كانت تستهدف فصل الجيش عن الشعب ، وتطويقه فى سيناء . والقضاء عليه هناك وفى أرض مكشوفة يصبح فيها تحت رحمة الطيران المعتدى . وظهر أن هدف الإعتداء هو القناة وليس الحدود . وأن هدفه هو القاهرة ، وحكومة القاهرة ؛ فصدرت الأوامر للقوات المصرية فى سيناء بضرورة الانسحاب مع ستر نفسها فى أثناء القيام بهذه العملية . وحتى تؤمن على أرواح رجالها .

وواصلت القوة الموجودة فى أبى عجيلة الصمود أمام القوات الاسرائيلية حتى تمكنت مجموع القوات الموجودة فى بيرروض سالم من الانسحاب . وكان نشاط العدو الجوى هو الذى يسيطر على السماء حتى يوم ٢ نوفمبر ، وأدى ذلك إلى خسائر كبيرة فى عربات الجيش المصرى . وتمكن جزء كبير من القوات الموجودة فى أبى عجيلة من الانسحاب منها ، ومن ستر عملية إنسحاب

القوات المصرية من العريش ، وواصلت بقية قوة أبى عجيلة المقاومة ، رغم ضربها بالطائرات والمدفعية ، وأدت واجبها كاملا ، وسترت الانسحاب حتى نهايته . وأنسحبت قوتها الرئيسية بعد أن دمرت معظم قطع المدفعية الموجودة فيها . وكانت هناك كتيبة مصرية فى ميناء شرم الشيخ ، وصدرت إليها الأوامر بالانسحاب . ولكن قائدها قرر أخذ الجرحى إلى الغردقة، ووجد أن انسحاب قواته قد يكون متعذراً ، فصمم على الدفاع عن موقعه، وخرجت القوارب تحمل الجرحى . وقابلتها سفن الاسطول البريطانى ، وركزت نيرانها على السفينة دمياط . وزحف اللواء التاسع اليهودى صوب شرم الشيخ، وركز اليهود قوة طيرانهم مع الطيران الفرنسى على هذا الموقع الذى ظل يقاوم مدة أسبوع كامل قبل أن يدخل فيه الإعداء .

وهكذا اشتملت المرحلة الأولى من الحرب على عملية عسكرية واحدة هى موقعة أبو عجيلة . وإن كانت عملية انسحاب القوات المصرية من سيناء تعتبر من أخطر العمليات ، وخاصة أمام طبيعة الأرض المكشوفة، وتفوق القوة الجوية الاسرائيلية والفرنسية هناك (١) .

وكان الهجوم الاسرائيلى يعتبر تمهيدا للهجوم الانجليزى الفرنسى. وكان استعداد البريطانيين والفرنسيين فى قبرص قد تم هناك ، وبامكانيات متفوقة ، سواء من ناحية الطيران أو الاساطيل البحرية ، أو قوات المدفعية والمشاة والمظلات . وفى الوقت الذى اضطرت فيه مصر إلى توزيع كتائب جيشها على طول سواحلها ، ومن رفح حتى حدود ليبيا ومن سيناء وخليج السويس جنوبا مع سواحل البحر الأحمر ، كانت القوات البريطانية الفرنسية تعمل على

---

(١) عبد الرحمن ذكى : سيناء أرض المعارك . القاهرة ، ١٩٥٧ . ص ٢٢٦ — ٢٣١ .

تركيز كل نيرانها على نقطة معينة من الساحل ، تقوم هى باختيارها ، ولكى تضرب فيها ضربتها . وكان هذا الموقف يصعب العمل كثيراً أمام القوات المصرية ، خاصة وبعد أن ظهر أن سواحل إسرائيل تحظى بحماية الأسطول الفرنسى ، حينما قامت الطرادة إبراهيم بالهجوم عليها ، وظهر أن الاسطول البريطانى مستعد كذلك للهجوم ، حينما اشتبك مــع الطرادة دمياط .

وتقدمت قوات الغزو البريطانية الفرنسية متجهة صوب بور سعيد . وكانت الحرب ، وبطريقة منظمة ، وبفاعلية شديدة . وكانت القوة الجوية البريطانية والفرنسية قد بدأت بضرب المراكز العسكرية المصرية والقواعد الحربية فى معظم أماكن الجمهورية . وكان الضرب شديدا ، وبشكل لا يسمح للقوات الجوية المصرية بالقيام بدور فعال . وبالاشتباك مع الطائرات المعتدية . وكان الاعداء يقومون بشن غارات جوية متتالية كل عشر دقائق . وبشكل لا يسمح باخراج الطائرات المصرية من حظائرها . مما أدى إلى إبعاد معظم الطائرات المصرية بعيداً عن عمليات القتال . خاصة وأن ما يقرب من خمسمائة ضابط طيار مصرى كانوا لايزالون تحت التدريب فى ذلك الوقت فى بولندا على استخدام طائرات الميج النفاثة . وهكذا وقع عبء المعركة بأكمله على القوات البرية ، وخاصة أمام طول السواحل المصرية وعدم كفاية الاسطول المصرى للدفاع عنها جميعا .

وكانت عملية الهجوم على بور سعيد قد بدأت بضرب المدينة ومنطقة القناة بالطائرات ، واستماتت المدفعية المضادة للطائرات فى الدفاع أمام المعتدين؛ ثم ظهرت سفن الحملة ، ومعها الاسطول البريطانى والاسطول الفرنسى ، وقامت بضرب السواحل فى منطقة بور سعيد بالمدفعية . وقامت بدك أحياء بأكملها من هذه المدينة الباسلة . وقبل أن يتمكن الجنود من النزول إلى الساحل

حاولت القوات المتعدية فى نفس الوقت احتلال بعض المواقع جنوب بور سعيد ، وذلك عن طريق الجو ورجال المظلات ، حتى تم حصر هذه المدينة الباسلة . وكانت قوة الجيش المصرى فى مدينة بور سعيد لا تزيد على كتيبتين علاوة على نصف كتيبة من بلوكات النظام ، وأمام قوات غزو وصل عددها إلى ٧٠,٠٠٠ جندى مدرب ومستعد لمعركة أختار موقعها ودرس أمكانياتها ، وركز عليها كل التركيز . وكانت عملية انتحارية بالنسبة لقوات الجيش المصرى فى بور سعيد أن تستمر فى الحرب ، ولكنها استمرت ، وخاصة أمام تبلور الشعور الوطنى . واشترك الاهالى أجمعين ، بما فيهم الصبية ، فى الدفاع عن مدينتهم . وإذا كانت القوات المعتدية قد تمكنت من احتلال بور سعيد ، فان عملية المقاومة الشعبية قد أخذت على عاتقها أمر الاستمرار فى الحرب . وفى جميع أحياء المدينة ، ومن فوق المنازل ، وفى كل ركن من شوارعها .

حقيقة أن قوات الجيش المصرى قد أصابتها خسائر واضحة فى سيناء ، وأن كثير من رجالها وصل إلى خط القناة فى حالة إعياء وإنهاك شديدين ، ولكن الجيش لم يكن إلا السلاح الأول الذى يقف أمام المعتدين ، وأثبت الشعب تصميمه على القتال . وتصميمه على الدفاع عن بلاده ، وبكل ما يمكن أن تصل إليه أيديه .

وكانت انجلترا وفرنسا قد إعترضتا على نظر مجلس الأمن فى المشكلة المصرية . وكانت الولايات المتحـــــدة الأمريكية مشغولة فى ذلك الوقت بانتخابات الرياسة . وكان الغرب قد عمل على شغل روسيا بمشكلة المجر ، التى كانت قد شهدت ثورة فيها ، هددت بوصول النفوذ الغربى بسهولة — عبر رومانيا . إلى البحر الأسود ، أى إلى المنطقة الحساسة فى بطن روسيا ، والتى تشتمل على مناطق زراعة القمح ، ومناطق إنتاج البترول .

وشعرت القوى الوطنية بأن الغرب يواصل السير فى سياسة التحدى،وفى استخدام العنف والشدة ، وحتى يفرض فرضا على المتحررين . وزادت القوى الوطنية من تماسكها ، والتف الشعب حول الجيش وحول الحكومة . وخطب رئيس الجمهورية فى جموع الشعب فى جامع الأزهر ، وتم الانصهار الشعبي بشكل واضح ، وأخذت الجموع تهتف «كلنا عبد الناصر» .

ولقد وقفت مدينة بور سعيد وقفة باسلة فى وجه العدوان.وحين حاولت السفن الحربية الفرنسية الاقتراب من البرلس تصدرت لها وحدات السلاح البحرى المصرى . وكذلك الحال فى الاسكندرية التى شهدت سقوط كثير من الطائرات المغيرة ، والتى عمل الأهالى فيها على مساعدة الجنود.وانتشرت روح الثورة الفعلية فى كل مصر ، وفى كل أنحاء العالم العربى.وشعر العرب فى مشارق العالم ومغاربها بأنها معركتهم ، وصمم كثير منهم على الاشتراك فيها بأنفسهم . وكم من رجال فى جبال المغرب والجزائر ، أو حتى فى سوريا والعراق ، وصمموا على السير على أقدامهم صوب مصر ، وللاشتراك فى المعركة مع المصريين . وحتى فى الهند ، وحتى فى الصين عقدت الاجتماعات لتأييد مصر ، واستعد المتطوعون لمساعدة المصريين ضد المعتدين . ولكن علينا أن نعترف بأن خطة الاستعماريين كانت قوية ، وبدأوا فى تنفيذها بعد دراسة ، وبامكانيات كبيرة . وكلما زاد تصمم الشعوب على التضامن مع مصر فى معركتها ، حاول المستعمرين أن يصلوا إلى أهدافهم قبل فوات الفرصة فيصلوا إلى الاسماعيلية مثلا حتى يمهدوا الأمر للاقتراب من القاهرة.ولكن المصريين كانوا يدافعون عن كل شبر من بلادهم ، وتجمعت قوات كبيرة من المتطوعين وخاصة من العمال والطلبة للدفاع عن القناة ، وللدفاع عن مصر .

وكان المعتدون يحاولون الوصول إلى إنشقاق داخلى فى مصر فى ذلك

الوقت . وكان الملك السابق قد أعلن من إيطاليا أنه لا يوافق على عملية التأميم، ثم إختفى دون أن يعلم أحد مكانه ، وانتشرت الاشاعات فى العالم عن ترتيب البريطانيين والفرنسيين فى أمر الاستعانة ببعض القيادات المصرية لتغيير نظام الحكم فى البلاد . وكانت القوات البريطانية والفرنسية قد أتت معها بعدد من المفتشين المدنيين الذين كانوا يسيطرون سابقا على الادارة فى المغرب وتونس، كما كانت قد استعدت بطبع أوراق عملة جديدة لتوزيعها فى المناطق التى تحتلها من مصر .

ولكن التماسك والانصهار تم بين القيادة والقاعدة الشعبية فى مصر ، بين الجيش والشعب . وأيد مصر أبناء العالم العربى ، والدول المتحررة فى العالم . وإذا كان مجلس الأمن قد فشل فى إيقاف القوات المعتدية عند حدها ، فان روسيا قد فهمت أنها معنية بهجوم بور سعيد . كما كان الإعتداء على المجر هجوما صريحا عليها . وعند ذلك أصدرت حكومة موسكو انذارها إلى حكومتى لندن وباريس ، وذلك بعد أن سيطرت على الموقف فى المجر ، وطلبت وقف العمليات الحربية . وهددت بضرب لندن وباريس بالصواريخ ، . وكان الغرب قد أخطأ فى تقديره للموقف ، وإعتقد أن عمليات الشرق الأوسط ستظل عمليات إقليمية مثل حرب الهند الصينية ، وحرب كوريا ، ولكن روسيا وضعف الغرب أمام مسئولياته ، ومادام الغرب يهدد مركز الحركات التحررية فى العالم العربى وفى إفريقية فان ذلك يعنى أن الحرب قد تصبح عالمية. وكان تكتيك الغرب قد قام أساسا على الاسراع فى العملية وانهائها قبل أن يفيق العالم من دهشته ، ولكن الحرب طالت فى مصر ، وتمكنت روسيا من العودة لمواجهة الموقف الدولى . وظهر الانقسام داخل الدول الغربية المعتدية نفسها . وكانت هناك طوابير طويلة من السيارات تقف إلى جانب مضخات

البترول بعد أن ظهر أن إغلاق قناة السويس يهدد باستنفاذ المخزون من البترول فى الغرب ، وكان لا يكفى إلا لمدة شهرين . كما أن أحزاب اليسار فى فرنسا والقوى العمالية فى بريطانيا وقفت إلى جانب مصر ، ووقفت فى وجه إعتداء حكوماتهم على مصر . وأدى ذلك إلى وقف العدوان عند حده ، وإلى تحطيم ذلك المخطط الحربى الذى وضع للقضاء على جيش مصر . ولانهاء القيادة الثورية فيها ، ولتوجيه ضربة قوية للحركة التحررية فى العالم العربى .

ولقد خضبت هذه الحرب أرض مصر بالدماء ، واجبرت الثورة المصرية — رغم نصاع بياضها — على أن تظهر وعليها الدماء . وبدلا من أن تنهزم القوة الثورية فى العالم العربى سارت من نصر إلى نصر . ومن تأميم للقناة إلى هزيمة للعدوان . وإثبات أن فى وسع العرب أن يدافعوا عن مصالحهم وعن بلادهم . وأثبات أن فى وسعهم استخدام مواردهم فى بناء بلادهم . وبدلا من أن يكون العدوان الثلاثى وسيلة لتحطيم القوى التحررية وجبهات التحرير فى شمال إفريقية ، جاء هذا الانتصار مدعما لحركة التحرير . وفى كل بلاد العالم العربى . ومدعما لفكرة الوحدة العربية نفسها .

الباب الرابع

كفاح المغرب العربي واستقلاله

الفصل التاسع عشر

جبهات التحرير

كانت جبهات التحرير قد قامت فى بلاد المغرب العربى ، فى الوقت الذى قامت فيه فكرة التحرير فى القاهرة ، وضد النفوذ الخارجى والداخلى . وشهد المغرب العربى قيام جبهات تحرير قوية ، أخذت على عاتقها أمر الكفاح المسلح ، وشهد المغرب ظهورها فى كل من تونس والمغرب والجزائر . وستكون هذه الجبهات هى التشكيل السياسى والعسكرى الاساسى الذى ينجح فى تحرير هذه الاقاليم العربية من الاستعمار . وستسير جبهات تحرير المغرب على خطوط فى توافق مع القيادة المصرية الثورية ، وستعمل على نشر فكرة التحرير ، وسيظهر فيها ذلك التعاون والتكامل بين العرب وقادتهم ، وبينهم وبين بعضهم بالنسبة للامكانيات البشرية ، والامكانيات العسكرية والمادية الموجودة لدى كل منهم .

وبدأت جبهة تحرير تونس فى عملها منذ سنة ١٩٥٣ حين ظهر أن الموقف قد تجمد فى هذا الاقليم العربى ، وأن التفاهم قد عز فيه بين العرب وبين الفرنسيين ، وأن الشدة والقمع هى سلاح المستعمرين . وظهر نشاط جبهة التحرير التونسى فى الاقليم الجنوبى من تونس ، ونظمت فى نفس الوقت عملية المقاومة التى أخذت فى إلقاء القنابل ، وقامت ببعض الاغتيالات داخل المدن. حقيقة أن فرنسا رفضت الاعتراف بهذه القوات الوطنية على أنها «جيش» يعمل من أجل تحرير بلاده ، وأصرت على وصفه بأنه من «الفلاجة» أى من العصابات ورجال المناسر . ولكن هذا لم يغير من الموقف فى شيء . واضطرت فرنسا

إلى زيادة قواتها العسكرية فى تونس ، وفى الوقت الذى احتاجت فيه إلى قوات عسكرية كبيرة فى الهند الصينية . واستخدمت فرنسا قوات من المجندين الجزائريين والمغاربة فى كبت حركة التحرير فى تونس ، ولكن سرعان ما تأزم الموقف فى المغرب نفسه ، وإحتاجت فرنسا إلى قوات استعمارية جديدة هناك ، ثم تأزم الموقف فى الجزائر ، واضطرت فرنسا إلى التراجع ، حتى وإن كان هذا التراجع مرحليا .

(١) جبهة تحرير المغرب الاقصى :

كانت مشكلة العرش قد نشأت فى المغرب الاقصى نتيجة لزيادة ضغط سلطات الحماية الفرنسية على محمد الخامس ، واستخدام القائد الموالى لفرنسا ، سى تهامى الجلاوى ، وسيلة لتحريك بعض رجال القبائل والزحف بهم لمحاصرة الملك فى الرباط . وكان من الصعب على الفرنسيين أن يعملوا بطريقة علنية ضد محمد الخامس ، خاصة وأنه كان يمثل السلطتين الزمنية والدينية فى نفس الوقت ، إذ أنه كان السلطان فى نفس الوقت الذى كان فيه أميرا للمؤمنين . وكان من الصعب على الفرنسيين انتزاع السلطة الزمنية منه ، مادام يحتفظ بالسلطة الدينية ويدين له الرعية بالولاء ويخطبون باسمه ويدعون له بعد الصلاة. ولذلك فان فرنسا قد حركت الجلاوى لمهاجمته من الناحية الدينية ، ولكى يترأس حركة تطالب بتعيين أمير جديد للمؤمنين . وبعد جمع بعض العرائض وقف الجلاوى موقف الند من محمد الخامس . وطالب فرنسا بتعيين أمير جديد للمؤمنين ، وأختار لذلك شخصية متقدمة فى السن ، وبشكل لا يسمح لها بالحركة أو حتى بالتفكير ، وهى شخصية محمد بن عرفة ، حتى يصبح ألعوبة فى أيدى الفرنسيين . وزحف رجال الجلاوى صوب الرباط ، وأذاعت فرنسا أن حياة محمد الخامس ونظام الحكم فى المغرب قد أصبح مهددا ، وجاءت

بقواتها لمحاصرة القصر . وهنا ، والقصر محاصر ، أجبر محمدالخامس على ترك بلاده،وحملته طائرة فرنسية إلى جزيرة كورسيكا ، تمهيدا لنقله إلى جزيرة مدغشقر . وأعلن المقيم العام الفرنسى خلعه ، وأعلن الجلاوىأنشيوخ البلاد قد اختاروا بن عرفة سلطانا عليهم . وكانت ضربة كبيرة للمغرب ، وضربة كبيرة للحركة التحررية فى العالم العربى ، وإذا كانت جامعة الدول العربية عاجزة عن العمل المادى . فان ذلك لم يمنع أحرار المغرب من العمل، وبامكانيات رجال ثورة . وضعوها فى خدمة العرب .

لقد ارتفع صوت علال الفاسى من إذاعة صوت العرب فى القاهرة ، وفضح هذه العملية ، وأعلن ولاء كل العناصر الوطنية لمحمد الخامس. وسرى نفس التيار فى بقية أنحاء العالم العربى والاسلامى ، ووقفت الحكومات العربية مصممة على الدفاع عن حق المغرب الذى أصبح يتمثل فى عودة محمد الخامس واستقلال بلاده . وأصبح محمد الخامس رمزا للكفاح الوطنى ضد قوى الاستعمار .

حقيقة أن المغرب الاقصى أمضى بضعة أشهر دون أن يتحرك ، وكان واقعاً تحت تأثير الصدمة ، وكان فى دهشة ، ولكنه كان الهدوء الذى يسبق العاصفة ، وتنازل بن عرفة عن سلطته التنفيذية لمجلس الوزراء ، وعن سلطته التشريعية لمجلس استشارى معين ، نصفه من الفرنسيين ونصفه من المغاربة شبه الموظفين ، كما تنازل عن حقه حتى فى الاعتراض على ما يتخذه هذا المجلس من قرارات تشريعية . وأصبح فى وسع دار الاقامة العامة أن تعدالمرسومات وتأمر بتوقيعها ، وتختمها بخاتم السلطان . ولم يمض أسبوعان على تولى بن عرفة حتى وقع على المرسومات التى قدمت له ، والخاصة بانشاء المجالس البلدية والمجالس القروية .

ولكن سرعان ما بدأت المقاومة فى المغرب ، وفى شكل عمليات مسلحة ، حتى وإن كانت فردية فى أول الأمر ، واشتملت على القاء القنابل اليدوية واطلاق الرصاص على المتعاونين مع الفرنسيين . وقام بهذه العمليات عناصر من الفدائيين الذين كانوا علـــى صلة وثيقة بحزب الاستقلال . وكانت هى المرحلة الأولى لكفاح المغرب المسلح . وسجل التاريخ من بين الشهداء فى هذه العمليات إسم الزرقطونى وعلال بن عبد الله الذى لم يتراجع عن القاء قنبلة على موكب بن عرفة عند خروجه من القصر لتأدية فريضة الجمعة فى المسجد المواجه للقصر . وتمت العملية بمنتهى السرعة وأمام دهشة الحرس السلطانى الاسود ، ودهشة الحرس الخاص للسلطان ، وهو من الضباط الفرنسيين . وكانت هذه العملية تحديا واضحا لسياسة فرنسا فى هذا الاقليم العربى. وكانت الدار البيضاء — وبصفتها مركزا هاما للعمال وللطبقة الكادحة الوطنية ، ومن أكبر مراكز التوطن الفرنسى — من أهم مراكز هذه العمليات . ورغم أن فرنسا قد استخدمت الشدة إلا أن تنظيم هذه المقاومة كان أقوى وأعمق من أن يصل إليه الفرنسيون ، وكان الدكتور الخطيب يخرج من سيارة الاسعاف وبصفته جراحا معروفا ، ويدخل إلى أماكن وقوع الحوادث ، ولإنقاذ المصابين ، وكان فى نفس الوقت أحد كبار قادة المقـــاومة فى المغرب ، والمشرف على المقاومة فى الدار البيضاء ، وسيصبح بعد قليل قـــائد جيش التحرير المغربى . وكم من رجال خدموا معه ، وأدوا واجبهم ، وبأعصاب هادئة ، وانتصروا أو استشهدوا فى سبيل بلادهم .

ولقد انتشرت الحركة فى البادية ، وأخذ المغاربة فى احراق مـــزارع المستوطنين الفرنسيين ومساكنهم ، وأدى ذلك إلى خروج كثير من الفرنسيين

من المغرب وعودتهم إلى فرنسا ، وبشكل أقلق الحكومة الفرنسية نفسها ،ومهد أمامها الطريق للتراجع .

حقيقة أن وزارة منديس فرانس كانت قد بدأت بتقديم بعض التنازلات لتونس ، وعن طريق الاعتراف بالاستقلال التونسى المرتبط بالسيادة المتكاملة مع فرنسا ، ولكن نفس الوزارة كانت تخشى من هجمات اليمنيين عليها فى حالة قيامها بتقديم تنازلات جديدة فى المغرب ، وعلى أساس أنها تعمل على تصفية الامبراطورية الفرنسية . وكان هذا هو السبب فى تردد الوزارة الفرنسية فى المغرب بعد أن كانت قد أخذت خطوة إيجابية مع تونس . ولكن نشوب الثورة فى الجزائر فى فاتح نوفمبر سنة ١٩٥٤ ، وضع فرنسا أمام الأمر الواقع ، وظهر أن عليها مواجهة ثلاث ثورات متكاملة فى شمال أفريقية ،وأن عليها أن تلعب ، حسب امكانياتها ، حتى تتمكن من البقاء فى هذا الاقليم المغربى أو ذاك . وكان من الضرورى على فرنسا أن تفكر فى الاحتفاظ بالجزائر ، حتى لو تطلب الأمر اعترافها باستقلال كل تونس والمغرب ،حتى بصفة مرحلية ،وحتى تتمكن من القضاء على الثورة الجزائرية ، ثم تعود بعد ذلك من الجزائر لنشر نفوذها شرقا وغربا ، وفى كل من تونس والمغرب الأقصى . والمهم هو أن فرنسا قد قررت ضرورة التراجع فى المغرب كذلك.

حقيقة أن عناصر المستوطنين الفرنسيين كانت تعمل على اجبار الحكومة الفرنسية فى ذلك الوقت على البقاء فى المغرب ، وقامت بتنظيم تشكيلات فاشستية ، كما نظمت عددا من العصابات التى أسمتها بوحدات مقاومة الارهاب . ولكن ذلك جعل الحكومة الفرنسية تخشى من امكانية ضغط العناصر اليمينية عليها فى فرنسا نفسها ، ولكى تقف فى المغرب إلى أبعد فترة ممكنة ، فتكون النتيجة هى ضياع الجزائر من فرنسا . ولذلك فان فرنسا قد اضطرت

إلى الوقوف فى وجه عمليات المستوطنين الفرنسيين فى المغرب . وشعرت فرنسا أن الأمر سيخرج من يدها ، وخاصة حينما تحركت قبائل رجال الاطلس المتوسط ، وزحف رجال زمور وزيان على الرباط ، وكانوا لا يضمرون ودا للفرنسيين ولا لأعوان الفرنسيين . وخشيت فرنسا من امكانية وجود تنسيق بشكل ما بين جيوش التحرير فى المغرب والجزائر وتونس ، وبشكل يوزع قواتها على خطوط طويلة ، وبشكل قد يؤدى إلى هزيمة فرنسا عسكريا وفى معركة واضحة ، كما حدث قبل ذلك فى الهند الصينية . وشعر جرانفال ، المقيم العام الفرنسى الجديد بعد الجنرال جيوم ، أن كل المغاربة يطالبون بعودة محمد الخامس ، فى الوقت الذى زاد فيه ظهور الاسلحة والبنادق الحديثة فى أيدى رجال جيش التحرير ، وعملهم بطريقة وتكتيك حربى حديث. وكانت اذاعات صوت العرب من القاهرة تخاطب الوطنيين ورجال التحرير فى كل مكان ، وخشيت فرنسا من أن تكون هذه الاسلحة الحديثة الموجودة فى أيدى رجال جيش التحرير قد وصلت من مصر ، ومن رجال الثورة فى القاهرة . فاضطرت فرنسا إلى التراجع ، حتى وإن كان هذا التراجع فى كل من تونس والمغرب وعلى أساس التفرغ للثورة الجزائرية . ولكن المهم هو أن هذا التراجع فى هذين الاقليمين العربيين كان مكسبا للعرب .

وكان تراجع فرنسا فى المغرب يتمثل فى عودة محمد الخامس إلى بلاده ، حتى وإن كانت فرنسا قد حاولت وضع صمامات الأمن اللازمة لكى تمنع من تهديد المغرب سلطتها الفعلية ونفوذها فى بقية أقاليم شمال افريقية .

وجاءت فرنسا بمحمد الخامس إلى نيس ، للتفاهم معه فى أمر عودته للبلاد . وصدرت تصريحات من الجلاوى أعلن فيها مشاركته بقية المغاربة فى عودة

محمد الخامس إلى عرشه ، ثم أعلن بن عرفه موافقته على الانسحاب من الرباط إلى طنجة . وسافر محمد الخامس إلى باريس . وتشكل مجلس وصاية على العرش ، ولحين عودة محمد الخامس إلى بلاده .

وبدأت المحادثات فى سان كلو . ولم يصر محمد الخامس كثيرا على التفصيلات ، إذ أنه كان يعلم — منذ محادثاته مع الجنرال كاترو قبل مجيئه من مدغشقر — أن فرنسا تحاول الاحتفاظ بماء وجهها . وانتهى الأمر باصدار تصريح لاسيل سان كلو فى ٦ نوفمبر سنة ١٩٥٥ ، والذى وافق فيه محمد الخامس على قرارات مجلس الوزراء الفرنسى فى اليوم السابق ، والتى تتلخص فى منح مجلس الوصاية كامل السلطة لإدارة شئون المغرب . وفى تأليف مجلس وزراء يمثل جميع الاتجاهات السياسية والاجتماعية فى البلاد ، وينص على استئناف المفاوضات مع فرنسا لتحديد علاقة المغرب كدولة مستقلة، مرتبطة فى تكامل مع فرنسا ومربوطة بها داخل نطاق التعاون المتبادل ، أى ما يسمى الاستقلال داخل حدود التكامل . وأخيراً النص على إقامة ملكية دستورية فى المغـــرب .

وكان استقبال محمد الخامس فى بلاده استقبالا شعبيا منقطع النظير ،وظهر فيه رجال جيش التحرير المغربى كقوات مغربية وطنية . وظل جيش التحرير يسيطر على مناطق بأكملها من البلاد . وكان بذلك وسيلة ضغط هامة على الفرنسيين ، واجبرتهم على الاعتراف بانهاء نظام الحمـــاية ، وبالاعتراف باستقلال المغرب ، ودون هذا التكامل الواضح مع فرنسا . وسينضم كثير من رجال جيش التحرير المغربى إلى القوات الملكية المغربية التى ستنشأ فيمابعد. وأصبحت كلمة الثورة حبيبة للمغاربة ، وأصبحوا يعتزون برجال الثورة

فى القاهرة مثل اعتزازهم بمحمد الخامس . وكسب العالم العربى دولة جديدة مستقلة وذات سيادة ، يدعم بها من كيانه ، وتساعد على تحرير بقية الأقاليم العربية ، وإن كان المغرب قد دخل تجربته الجديدة مع المستعمرين السابقين ، ومع جيرانه من العرب . ونتيجة لبدء ممارسته لعلاقاته الخارجية من جديد .

(٢) جبهة التحرير التونسية :

كانت تونس قد خضعت لتأثير إنشاء جيش التحرير التونسى فيها . ثم لنشوب الثورة الجزائرية فى أول نوفمبر سنة ١٩٥٤ . ومع تأزم الموقف أمام فرنسا وافقت هذه الدولة على التراجع فى تونس . ومهدت فرنسا للتسوية القادمة بنقل الحبيب بورقيبة من منفاه فى الجزيرة الصغيرة القريبة من الساحل التونسى إلى فرنسا نفسها . وتقدم منديس فرانس فى نفس خطاب طلب الثقة من مجلس الأمة فى باريس بوعد لحل المشكلة التونسية على أساس ديموقراطى ثم قام منديس فرانس برحلة سريعة ومفاجئة إلى تونس . وأعلن هناك أن حكومته قد وافقت على مبدأ الحكم الذاتى لتونس . وعلى أساس أن يتم تحديد العلاقات بين البلدين بمفاوضات مقبلة . وأعلن الحبيب بورقيبة «فرحته» بهذه السياسة ، واستعد للمفاوضة . وكان من الصعب على فرنسا أن تتجاهل الزعماء السياسيين التونسيين فى المفاوضة . ولكن الأمر كان صعبا أمام الفرنسيين باخراج الحبيب بورقيبة من المعتقل لكى يجلس على نفس المائدة ويفاوض الفرنسيين فى مستقبل بلاده . فاستقر الرأى على تشكيل وفد «رسمى» لتونس ، الأمر الذى تطلب تشكيل وزارة تونسية جديدة . وبرئاسة أحد المستقلين . للقيام بهذه المهمة . ووقع الاختيار على طاهر بن عمار ، وكان من كبار الملاك الزراعيين . وعلى أن يشرك معه ثلاثة من الدستوريين ، وبصفتهم وزراء دولة . علاوة على عدد من الوزراء المستقلين ، ولكى يفاوض فرنسا .

حقيقة أن فرنسا طلبت فى أول المحادثات واشترطت أمر تصفية جيش التحرير التونسى وتسليم رجاله باسلحتهم وذخائرهم كشرط لبدء المفاوضات ولكن رغم موافقة واستعداد الحبيب بورقيبة للتفاهم مع الفرنسيين على هذا الأساس ، كان من الصعب عليه أن يفرض نفسه على عناصر ووحدات جيش التحرير ، خاصة وأن صالح بن يوسف كان يتولى الإشراف الفعلى على هذه الوحدات ، ولا يوافق على نزع سلاحه قبل المفاوضة . وأمام هذا التعارض بين وجهتى نظر الزعيمين ، اضطرت فرنسا من الناحية العملية إلى عدم الاصرار على هذا الشرط . وبدأت المفاوضات . ووضعت الاقامة العامة شروطا جديدة لانهاء القتال فى تونس . وأصدرت بلاغا مشتركا مع الحكومة التونسية فى منتصف نوفمبر سنة ١٩٥٤ ضمن سلامة التونسيين بعد تقديم أسلحتهم وذخائرهم للسلطات وكان فى وسع المجاهد أن يسلمها إلى السلطات الفرنسية ، أو السلطات التونسية كما يشاء . ووافق الحبيب بورقيبة على ذلك ، ودل على كبير ثقته بالفرنسيين . وحرم نفسه من وسائل ضغط واضحة على السياسة الفرنسية كانت تسمح له بالحصول على مكاسب أكثر . وأوقع فيما بينه وبين صالح بن يوسف بهذا التصرف ، وفى الوقت الذى احتاجت فيه تونس مثل غيرها إلى وحدة فى القيادة ، خاصة وأن التونسيين كانوا سينتصرون بلون أدنى شك . وسيستمر الخلاف بين الحبيب بورقيبة وصالح بن يوسف ، وسيزيد هذا الخلاف على مر الأيام ، وبشكل يدعم وجهة نظر صالح بن يوسف ضد وجهة نظر بورقيبة .

وإذا كانت وزارة منديس فرانس قد سقطت فى ٥ نوفمبر سنة ١٩٥٥ فان ادجار فور قد حاول الحصول على مكاسب جديدة من الحبيب بورقيبة ، والتراجع فيما وعدت حكومة باريس به . ولكن اشتداد ساعد الثورة الوطنية

فى الجزائر جعل فرنسا تخشى من عودة وازدياد اشتعال الثورة فى تونس ، وعدم مقدرة بورقيبة والدستوريين على السيطرة على الموقف فى صالح فرنسا ، مادام هناك إنشقاق واضح فى قيادة الدستوريين . ولذلك فان ادجار فور قد وافق على مبدأ الاستقلال على مراحل ، وهو المبدأ المعتدل الذى كان الحبيب بورقيبة يوافق عليه . وأمام ضغط الاحداث فى شمال افريقية ، وتطور الأحداث فى أوربا نفسها ، تمت الصفقة ، وصدر بيان مشترك — فرنسى تونسى — يؤكد تصريح ٣١ يوليو سنة ١٩٥٤ ، ولكنه ينص فى نفس الوقت على احتفاظ فرنسا بالشئون الخارجية والدفاع الخاصة بتونس . ثم إستمرت المفاوضات بعد ذلك وإنتهت باتفاقيات ٣ يونيو سنة ١٩٥٥ ،وهى الاتفاقيات التى منحت تونس الاستقلال الذاتى أو الاستقلال الداخلى . والتى أعطت تونس القشر واحتفظت للفرنسيين باللب . ورغم ذلك فقد أصبحت تونس دولة مستقلة . رغم أن استقلالها كان داخليا ، واعتبر الحبيب بورقيبة هذا الاستقلال أحد مراحل الاستقلال الفعلى ، وقبله على أساس ضرورة تغييره وطبقا لاستراتيجيته المعروفة باسم البورقيبية . والتى تتمثل فى مبدأ «خذ ... وطالب» . ولكنها كانت خطوة تمثل نجاح الحبيب بورقيبة . ومهدت له الطريق إلى الحكم وإلى رئاسة الجمهورية .

وعاد الحبيب بورقيبة إلى تونس لكى يستعد للانتخابات ، وبصفته رئيس حزب الدستوريين . ولكن التنافس بينه وبين صالح بن يوسف زاد فى الظهور ، خاصة وأن بورقيبة كان يحاول نشر الدعاية لسياسته ، والتى تسير على مراحل ، وعلى حساب السياسة الوطنية الثورية التى سار عليها صالح بن يوسف ، وأجبرت الفرنسيين على تقديم تنازلات واضحة للتونسيين . وعمل بورقيبة على ابعاد صالح بن يوسف فى عملية إعادة تنظيم الحزب ، وظهر انشقاق بين العناصر

المحيطة ببورقيبة ، والتى كانت مستعدة للتفاهم مع فرنسا ، والعناصر التى التفت حول صالح بن يوسف ، وكانت تعتز بعروبتها واسلامها ، ولم تكن مستعدة لتقديم أى تنازل فيما يختص بمستقبل البلاد .

وفى أثناء هذا الانشقاق الداخلى فى تونس عاد محمد الخامس إلى عرشه فى الرباط ، وحصل المغرب على استقلاله التام . وكان ذلك مدعاة لاتفاق فرنسى تونسى فى ٢٠ مارس سنة ١٩٥٦ ، الغى ارتباطات الحماية ، ونص على الاستقلال .

وانتخبت جمعية تأسيسية فى ٢٥ مارس ، وكانت برئاسة الحبيب بورقيبة. وتألفت وزارة جديدة وكانت أول وزارة فى تونس المستقلة. ورغم تصريح بورقيبة فى يوليو سنة ١٩٥٥ بأن تونس ستظل ملكية دستورية ، فأن موقفه تغير بمجرد استلامه السلطة ، وأصدر مرسوما فى ٣١ مايو سنة ١٩٥٦ وضع به أمراء البيت المالك تحت سلطة القانون العام ، بعد أن كانوا يخضعون لمجلس البلاط . ثم أصدر مرسوماً جديداً فى ٣ أغسطس حرم فيه الباى من التشاور من رئيس الوزراء ، ثم الغى عيد العرش . وأجبر الباى على التوقيع على مراسيم تلغى بعض عمليات التعامل الخاصة ببعض ممتلكات الأسرة المالكة. وأصبح الباى بعد ذلك بدون حول أو قوة ، وقلت هيبته أمام تلك الطنطنة الكبيرة التى كان رجال الحزب يقومون بها للحبيب بورقيبة ، ولم يعد هذا الشيخ يمثل أمالا كبيرة لدولة ترغب فى النهوض وتمكنت من الحصول على الاستقلال . ثم اتهم بورقيبة الباى بأنه كان على صلات مع العناصر الرجعية ومثيرى الفوضى فى البلاد ، وكان يعنى بذلك رجال صالح بن يوسف ، ورجال العروبة والجهاد الاسلامى . وقررت الجمعية التأسيسية عزل الأسرة

الحسينية ، وإقامة نظام جمهورى ، واختارت الحبيب بورقيبة رئيساً للدولة فى الوقت الذى يحتفظ فيه بمنصب رئيس الوزراء . وتم وضع الدستور الذى نص على أن تونس دولة مستقلة دينها الاسلام ولغتها العربية ، ونظامها هو النظام الجمهورى ، ونص على أنها تهدف وحدة بلاد المغرب . كما نص على ضرورة إقامة النظام الديموقراطى والاعتراف بسيادة الشعب ، وعلى فصل السلطات، ومهد بورقيبة الطريق لإنشاء نظام جمهورى رئاسى ، وعلى أساس تجميع السلطات بين يديه ، ويستخدم فى ذلك الحزب وسيلة من وسائل السيطرة على الحكم . وهكذا استقلت تونس وافادت فى هذه العمليةمن نشاط جبهات التحرير وجيوش التحرير الوطنية ، حتى وإن كانت هذه العملية قد تمت بسيطرة بورقيبة على السلطة ، وفى تعارض مع رجال التحرير السياسيين والعسكريين .

(٣) جبهة التحرير الوطنية الجزائرية:

ولقد كانت مفاجأة للجميع أن يعلن فى فاتح نوفمبر سنة ١٩٥٤أنالجزائر قد أعلنت الثورة ، وصممت على تحرير بلادها من حكم الفرنسيين . كانت فرنسا قد عاشت داخل أوهام ، وأعتقدت أنها هضمت ومثلت الجزائر ، وأنها قد حولت هذا الاقليم العربى الاسلامى إلى إقليم فرنسى أوربى . ولكن ضغط الأحداث الداخلية والخارجية ساعد على نمو ونضج الشخصيةالجزائرية ، وبشكل منفصل تمام الانفصال عن الشخصية الفرنسية

كانت هناك حتمية لنشوب الثورة الوطنية فى الجزائر ، مادامت القوى الموجودة فى الميدان ،والأجنبية والوطنية ، كانت ذات مصالح متضاربة . وكانت عملية الاستغلال الاقتصادى والكبت السياسى تقابل عملية نمو ونضج

ومحاولة تحرر الجزائريين ، وفى وقت انتشرت فيه مبادىء الديموقراطيات وحقوق الشعوب فى تقرير مصيرها . وكانت السياسة الفرنسية قد جمدت بالنسبة للجزائر . وحين منحت فرنسا الجزائر قانونا أساسيا جاء هذا القانون أبعد ما يكون عن مبدأ الحرية ، وعن رغبة الأمة الجزائرية وآمالها : إذ أنه بنى على أساس أن الجزائر أرض فرنسية . ورغم تشدقه بالمساواة بين العرب والمستوطنين ذكر أن جنسية أهل الاقليم هى الفرنسية . ولكنه سمح للمسلمين بالاحتفاظ بقانون أحوالهم الشخصية ، وأصر على ضرورة تطبق نظام خاص فى الجزائر ، وواصل إخضاع الجزائر لحاكم عام فرنسى ، ووضع بذلك حدا فاصلا بين المقاطعات الفرنسية والمقاطعات الجزائرية . وحتى فى إنشاء المجلس الجزائرى أصر على أن يكون للمستوطنين الفرنسيين هناك ستين عضوا . وكانوا مليون نسمة . فى الوقت الذى أعطى فيه لعشرة ملايين من الجزائريين ستين عضوا آخرين . كما أن هذا الدستور قد فرق بين الجزائرى المتعلم فى المدارس الفرنسية ، والجزائرى الذى يعمل فى خدمة الادارة الفرنسية ، والجزائرى الذى خدم فى صفوف القوات الفرنسية ، وبين الوطنى الذى حصل على ثقافة عربية .

وشعر الجزائريون بخطورة هذا الدستور عليهم ، ولكن فرنسا صممت على تطبيقه بالقوة ، وضمنت بذلك لنفسها ، وتحت ضغط العناصر اليمينية فى فرنسا ، وبالاستناد إلى العناصر اليمينية فى الجزائر ، أن تستمر فى حكم الإقليم واستغلاله . وكان الجزائريون قد حملوا السلاح ، وحرروا فرنسا نفسها من المحتل الاجنبى ، وشعروا أن فرنسا لا تعطيهم حقهم ، وتعمل على كبت شعورهم الوطنى وتستخدم الشدة ضد مظاهراتهم السياسية . وفى كل عام . كما شعر الجزائريون ، أو قطاع هام من بين الجزائريين بأن فرنسا تحاول أن

تمنع أى صلة أو إتصال بينهم وبين إخوانهم العرب . فأدى كل ذلك إلى تبلور فى الموقف ، وأعلنت الجبهة الوطنية فى الجزائر ، ومنذ عام ١٩٥١ عزمها على مقاطعة الانتخابات ، وعدم الاشتراك فيها . وكان هذا يدل على أن الجزائريين قد رفضوا أنصاف الحلول ، واخذوا فى استجماع قواهم ، وفى شكل متبلور وبعيد عن الفرنسيين ، لكى يواجهوا بها القوات الاستعمارية فى بلادهم .

وزاد ظهور تبلور الموقف داخل حزب انتصار الحريات الديموقراطية ، خاصة وأن بعض عناصره الشابة الثورية بدأت فى الاتصال بلجنة تحرير المغرب العربى فى القاهرة . ومع اصرار قيادة هذا الحزب ، وكانت تقليدية وتؤمن بالاهمية الكبرى للزعامة وللشخصية ، حدث انقسام بين صفوف هذا الحزب ، وظهرت فيه مجموعة جديدة قررت ضرورة اعلان الثورة ، واستخدام الكفاح المسلح وسيلة لها أمام الفرنسيين . وكانت هذه المجموعة هى الأساس الذى ستنشأ عليه جبهة التحرير الوطنى الجزائرى ، بعد مؤتمر بروكسل فى يوليو سنة ١٩٥٤ .

ووضعت الخطة بكل إحكام ، وإنفجرت الثورة فى طول الجزائر وعرضها فى ساعة واحدة ، وانفجرت القنابل فى ٦٤ مدينة وقرية فى نفس الوقت . وكانت هذه الخطة من وضع «لجنة الثورة للاتحاد والتنظيم والعمل» ونجحت فى إشعار الأمة الجزائرية وفرنسا بأن الجزائر قد ثارت من أجل استرداد حريتها وحقوقها . ونجحت الثورة فى الاستيلاء على كميات كبيرة من الاسلحة والذخائر من أيدى الجنود الفرنسيين ، واضطرت السلطات الفرنسية إلى توزيع قواها فى طول البلاد وعرضها ، وكان هذا فى صالح الثوار . وأخذت السلطات الفرنسية فى القاء القبض على الوطنيين ، ولكن ذلك لم يؤثر فى عمل

المنظمات السرية . وشعرت فرنسا أنها تحارب قوى نظامية ، وشعرت بأنها عاجزة عن وقف عملياتهم . وكانت جيوش التحرير تعمل فى ذلك الوقت فى تونس ، وتعمل فى نفس الوقت فى المغرب الاقصى ، فزاد الخطر أمام الفرنسيين .

وهدفت جبهة التحرير الوطنية الجزائرية إلى «تدويل» قضية الجزائر ، والعمل على تحقيق وحدة المغرب العربى فى نطاقها الطبيعى ، الذى هو النطاق العربى الاسلامى . وأصبح عليها أن تعمل فى الداخل والخارج ، وأن تحارب وتكافح وتنظم صفوف الشعب ، فى نفس الوقت الذى تقوم فيه بالاتصالات الدبلوماسية لتدويل القضية الجزائرية ، واجبار فرنسا على الاعتراف بشخصيتها الواضحة . وكانت مهمة ثقيلة مرهقة ، وتتطلب معركة طويلة مضنية . ووضع رجال جبهة التحرير الجزائرية الأسس التى يمكن لفرنسا الاعتراف بها لتجنب الاستمرار فى الحرب . وكانت تقوم على أساس الاعتراف بالسيادة الجزائرية الكاملة ، وعلى أن تعمل فرنسا على إيجاد جو من الثقة يمهد للمفاوضات ، وذلك باطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين ، والغاء حالة الطوارىء . ثم كان على فرنسا أن تعترف رسميا بالشخصية الجزائرية ، وذلك بالغاء جميع القوانين التى أصرت على كون الجزائر فرنسية ، رغما عن الاسس التاريخية والجغرافية واللغوية والدينية والاقتصادية التى تستند إليها الشخصية الجزائرية .

حقيقة أن مصالى الحاج لم ينضم إلى جبهة التحرير ، وأعلن امكانية إيجاد حل «سياسى» ، بين الجزائر وفرنسا ، وقام بتأسيس «الحركة الوطنية الجزائرية» . وكان هذا الموقف يعمل على تقسيم القوى الوطنية ، وفى وقت الاشتباك مع العدو . ولكن مصالى الحاج لم يحظ بتأييد الكثيرين ، واقتصرت حركته

«الوطنية» على بعض العناصر الموالية له فى مصانع ومناجم فرنسا . أما بالنسبة للثورة فأنها قد استمرت فى اشتعالها وفى انتصارها .

وقسمت جبهة التحرير الوطنية الجزائرية البلاد إلى مناطق عسكريـــة للعمليات . فى جبل الاوراس . ومنطقة النمامشة . ومنطقة القبائل الكبرى ، ومنطقة الساحل ، ومنطقة وهران . واسلمت هذه المناطق إلى قيادة عسكريين لهم قيمتهم من الناحية العسكرية فى نفس الوقت . واستمرت العمليات فى شكل مهاجمة مراكز الفرنسيين العسكرية والاستيلاء منها على الاسلحـــة والذخائر والتموين . كما استمرت فى شكل عمليات ارهابية داخل المـدن الكبيرة . وأمام إنتشار الثورة قامت السلطات الفرنسية باستخدام عدد مـن المستوطنين فى الانتقام من العرب . بعد أن سلحتهم وكونت منهم فـــرق الميليشيا أو الدفاع الذاتى . وتركت لهم حرية العمل فى تعذيب المسلمـين واصطيادهـــم حسبما يشاءون . ولكن استمرار الحرب أجبرت كثيراً مـن الفرنسيين على ترك الجزائر عائدين إلى فرنسا .

وعلاوة على الفدائيين فى المدن ظهرت وحدات عسكرية منظمة لجيش التحرير الجزائرى . كجنود نظاميين ، لهم كسوتهم العسكرية ويحملون علم الجزائر فوق أكتافهم . وكان معظـم من قدماء المحاربين الذين شاركوا فى الحرب العالمية الثانية وفى معارك الهند الصينية . ثم انضم اليهم آلاف من المشاة الجزائريين الذين فروا باسلحتهم من وحداتهم الفرنسية وانضموا إلى جيش التحرير . ولقد اضطرت فرنسا نتيجة لذلك إلى سحب وحـــدات المجنـــدين الجزائريين والمغاربة من الجزائر إلى فرنسا ، وابدلتهم بوحدات من الجيش الفرنسى . وبوحدات فرنسية كانت خاضعة لمنظمة حلف شمال الاطلنطى . وإستمرت الثورة الجزائرية فى السير من نصر إلى نصر ، وخاصة بعد أن انضم

إليها معظم رجال السياسة الجزائريين . ونظمت هذه الجبهة صفوفها، ووفقت بين أعمالها الدبلوماسية والدولية من ناحية ، وبين العمليات العسكرية فى الجزائر من ناحية أخرى . وأصبحت القاهرة هى مركز هذه الجبهة فى الخارج. ووضح أن جبهة التحرير الوطنية الجزائرية قد ضمت كل رجال الأحزاب السياسية فى الجزائر ، وإن كانت السلطة الفعلية قد ظلت فى أيدى مجلس الثورة الجزائرية، والذى كان يسيطر على كل من جبهة التحرير وجيش التحرير ، وكان مركزه فى مكان ما بالجزائر نفسها .

وتمكن جيش التحرير الجزائرى من تحرير أجزاء كثيرة من بلاده ، وحرم على القوات الفرنسية السير فى كثير من الطرق الكبيرة ، ثم عمل على تنظيم الأراضى والمناطق التى حررها من الفرنسيين ، وأقام فيها إدارة حكومة منظمة . ووصل به الأمر فى أوائل سنة ١٩٥٦ إلى إقامة سلطة الدولة الفعلية على مناطق كثيرة فى شرق الجزائر ووسطها وغربها . وأصبح من الصعب على الفرنسيين التوغل فيها . وخاصة فى منطقة جبال الاوراس ، التى أقاموا فيها محطة إذاعة لاسلكية ، أخذت تحدث الجزائريين باسمهم وتدعوهم إلى مواصلة الكفاح .

واضطرت فرنسا إلى زيادة أرسال الامدادات إلى الجزائر لمحاولة قمع الثورة الشعبية فى هذا الاقليم . ووضعت الحكومة الفرنسية — وبالاشتراك مع سلطاتها الاستعمارية فى الجزائر — نظاما لتدريب المجندين واستخدامهم فى نوع جديد من الحرب ، هو حرب التدمير والتعذيب والإبادة . ولكن دون أن تصل فرنسا إلى نتائج فى هذا الميدان .

وزاد شعور العناصر اليسارية فى فرنسا بخطورة استمرار الثورة الجزائرية على الاقتصاد الفرنسى نفسه . ونزل جى موليه فى انتخابات سنة ١٩٥٥

بشعار جديد هو الاعتراف بالشخصية الجزائرية . ونجح «القسم الفرنسى فى الحزب الاشتراكى الدولى» فى هذه الانتخابات نتيجة لرفعة هذا الشعار . ولكن سرعان ما تغير موقف الحزب ورئيسه ، ونتيجة لضغط رجال الأعمال والرأسماليين واليهود والمستعمرين على الحكم . واتهم رجال الاستعمار جمهورية مصر بأشعال ثورة الجزائر . واستغل اليهود حركة التحرر الناشئة فى المشرق العربى ، مع ما تلاها من شراء الأسلحة من دول الكتلة الشرقية الذى أظهر إسرائيل بمظهر العاجز . لكى يضغطوا على حكومة الاشتراكيين فى باريس . ويدفعوا بها صوب الاصطدام بالعرب فى الشرق الأدنى وفى الجزائر فى نفس الوقت . وكان الحزب الاشتراكى الفرنسى يعارض الحزب الشيوعى ،فانضم إلى العناصر الرأسمالية والاستعمارية ، ورتبوا صفوفهم لمعركة مع العرب ومع العناصر اليسارية الشعبية .

وزار وزير الخارجية الفرنسية مصر فى أوائل عام ١٩٥٦ وتباحث فى أمر وقف المعونة العسكرية عن الجزائريين . ثم قام كل من ملك المغرب والحبيب بورقيبة بعرض أمر عقد مؤتمر فى تونس يضم قادة وزعماء الثورة الجزائرية ، وتمهيدا للتوسط بين الطرفين ، ولاعطاء فرنسا فرصة لستر عملية تقهقرها بلباقة . وحضر بعض زعماء الثورة الجزائرية إلى الرباط ، وتباحثوا مع ملك المغرب ، ثم إستعدوا للسفر سويا إلى تونس . ولكن إدارة المخابرات الفرنسية كانت قد أعدت عدتها مع قائد الطائرة المغربية الفرنسى الأصل . وبدلا من أن تصل طائرة القادة الجزائريين إلى تونس هبطت إلى مدينة الجزائر ، حيث كانت السلطات الفرنسية فى استقبالها بالمدافع الرشاشة . ونجحت فرنسا بهذه العملية فى وضع أيديها على خمسة من كبار قادة الثورة الجزائرية واستولت على كثير من أوراقهم ، وجندت الاخصائيين لحل رموزها ، ثم بدأت حملة

اعتقالات واسعة بين العناصر الوطنية الجزائرية فى كل من الجزائر وفرنسا .

ولقد كانت صدمة عنيفة للوطنيين الجزائريين . ولكنها كانت مقدمة للعدوان الثلاثى على مصر ، وبشكل ربط بين عملية الكفاح المسلح فى أرض المليون ونصف مليون شهيد ، وبين الدماء التى سالت فى منطقة قناة السويس .

الفصل العشرون

استمرار الثورة الجزائرية

استمرت الثورة الجزائرية رغم القاء فرنسا القبض على عدد من زعماء هذه الثورة ووضع أيديها على كثير من الثوار. وأمام شعور فرنسا بالضعف، ونتيجة لهزيمتها الواضحة فى معركة بور سعيد إضطرت فرنسا إلى أن تزيد من عمليات تفرسها فى الثورة الجزائرية، واستخدمت فى ذلك وسائل التدمير والتعذيب والابادة. وحين وجدت فرنسا أن الجزائريين مصممين على الاستمرار فى ثورتهم. عملت على محاولة فصل الصحراء عن الجزائر، وأظهار أهمية البترول بالنسبة للرأى العام الاوربى والامريكى، حتى تساندها العناصر اليمينية فى حربها ضد أحرار الجزائر. وكان لموقف الولايات المتحدة الامريكية من المشكلة الجزائرية تأثيرا كبيرا على استمرار فرنسا لسياسة القوة التى سارت عليها هناك.

(١) التدمير والتعذيب والابادة :—

وضعت الحكومة الفرنسية بالاشتراك مع سلطاتها الاستعمارية فى الجزائر نظاما للمجندين الفرنسيين ولتدريبهم واعدادهم لمواجهة ثوار الجزائر. واستخدمت فى ذلك سلاحا نفسيا، واتهمت المتحررين من بين المجند بالخور والفزع وعدم الرجولة. وعملت على تدريبهم، وبشكل أخرج من بينهم جنودا متطرفين. لا يراعون قوانين الحرب، ولا يهدفون إلا إلى إثبات رجولتهم وشخصيتهم أمام زملائهم القدماء. وسيلعب هؤلاء المجندون أكبر دور رأته الحروب الاستعمارية فى التعذيب والابادة.

وكان على الشعب الجزائرى أن يصمد فى الميدان ، وهو يرى قوات الاحتلال الأجنبية والسلطات الادارية وعناصر المستوطنين قد جن جنونهم وأصبحوا لا يقيمون أى وزن للقانون أو للقيم الانسانية .

وسارت فرنسا فى حرب الجزائر فى شكل حرب إبادة وتدمير . وقام المشاة الفرنسيون بهذه العملية نتيجة لجبنهم عن مواجهة الاهالى . وكانت القوات الجوية تعمل على تدمير القرى فى كل مكان عقب كل كمين يقع فيه الفرنسيون . وأبيدت قرى عربية جزائرية بأكملها، وكان الجيش الفرنسى ينتقم من الأهالى العزل ، ومن الشيوخ والنساء والاطفال الذين صمموا على الحياة الحرة الابية . وكم من قرية أحرقت ، وإدعى الفرنسيون انها كانت ملاذا للمجاهدين . وازدادت هذه العمليات إتساعا مع مرور الوقت . واخذت القوات الفرنسية تحاصر قرى جزائرية بأكملها ، ثم تضربها بقنابل الطائرات والمصفحات . وتتلوا ذلك باشعال النار فى بقاياها . ونظم العسكريون الفرنسيون تجويع المناطق بأكملها ، وذلك بمنع التجول فى الطرق المؤدية اليها ، ثم بمنع السكان من الخروج منها تحت التهديد باطلاق النار بمجرد رؤية أى كائن يتحرك . طبق الفرنسيون ذلك بكل قسوة ، وحتى الادوية منعوا وصولها إلى الجزائر ، وحدث كل ذلك فى الوقت الذى تشدقت فيه الحكومة الفرنسية بأن نفوذها وسلطتها قد عادا وسيطرا على الجزائر .

وأثرت الهزائم السياسية والشعور بالضعف والمهانة وسوء الحالة الاقتصادية فى فرنسا وفى كثير ممن اعتقدوا أن الجزائر هى أساس كل ما ينزل ببلادهم من مصائب . واتسمت حرب الجزائر بالفظاعة . وأصبح عدد من أولئك الشبان المجندين للخدمة فى الجزائر يفتخر بالأساليب التى شارك بها فى تعذيب المجاهدين الجزائريين ، وفى قتل الابرياء من الأطفال والنساء والشيوخ .

وأصبح المارسييز ، وهو نشيد الدفاع عن حرية فرنسا أمام الغزاة فى عصر الثورة الفرنسية ، نشيداً استعماريا يدل على تصميم الفرنسيين على البقاء فى الجزائر بقوة السلاح وبحرب افناء عامة ، رغم تصميم الشعب الجزائرى على انتزاع حريته وإستقلاله . وكم من تهمة وجهت إلى الجزائريين ، وإلى الثورة الجزائرية ، فاتهمت بأنها حركة دينية متعصبة ، تحاول اخضاع أوربا لحكم اسلامى، واتهمت بأنها حركة شيوعية ، وتناسوا أنها حركة عربية اشتراكية ، لا تهدف إلا الخير للجميع ، والخير حتى لفرنسا نفسها ، ولكن الخير لهم فى ظل الحرية ، وفى ظل الرفاهية .

وسارت السلطات الفرنسية على سياسة التعذيب بعد أن سارت على سياسة التدمير . وسارت وتفننت فى هذه الطريقة ، ودون رحمة أو شفقةأو إنسانية وشهد عليها كثير من أبنائها الذين نشروا مذكراتهم عن وسائلها تجاه هذا الشعب المجاهد ، سواء أكانوا من العسكريين أو رجال القانون ، وحتى رجال الدين : ولقد كتب شربير وسيمون وجان لاكولتر ، وموريسجارسون — نقيب المحامين فى فرنسا — عن هذه الأعمال ، وفضحوا تصرفات حكومة بلادهم أمام الرأى العام . وكتب الكاثوليكيون الاحرار ، وكانوا يهدفون إلى تدخل الرأى العام الفرنسى نفسه ، ووضع حد لهذه الأساليب التى تهدم قيمة فرنسا فى أعين العالم ، ووقف هذه الحرب المدمرة التى تقضى على زهرة شباب فرنسا وتفلس خزانتها . ولكنهم كانوا قلة من بين الفرنسيين ، وكان من الصعب عليهم الوقوف أمام تكتلات الاستعماريين والمستوطنين والصهيونيين . ولقد أثبت كل ذلك أن حكومة باريس لا تمثل الرأى العام الفرنسى ، بل تمثل مصالح حفنة من اليمنيين المتطرفين ولكن الحكومةظلت محافظة على موقفها ، واستمرت فى تطبيق سياستها .

وقام رجال السلطات الفرنسية فى الجزائر بالتفنن فى أنواع التعذيب . فكانوا يجردون الجزائريين من ملابسهم ، ويقيدون أيديهم وراء ظهورهم ، ثم يضعون رؤسهم فى الماء لارغامهم على الكلام . وكانوا يعلقون الجزائريين من أرجلهم فى أسقف الحجرات ويضربونهم على رؤسهم المدلاة إلى أسفل . وكانوا يضعون خراطيم المياه فى أفواه الوطنيين ، ويعلقوهم ، وإذا ما سقط أحدهم أجهزوا عليه ضربا ولكما وركلا بالأحذية . واستخدموا التيار الكهربائى لكى يمر بين رؤوس الوطنيين وأرجلهم وفى مواضع حساسة من أجسادهم . إستخدموا ذلك ضد الجزائريين العزل من السلاح ، وبمجموعات من الجنود ضد كل وطنى واحد . وكانت هناك الحرب والرصاص للقضاء على كل حالة ميئوس منها ، أو لوضع حد لخروج المعذب عن قواه العقلية بعد هذه المعاملة . وقام الفرنسيون بهذه العمليات بقلوب قاسية ، وتخصصوا فى أحترافها بدعوى عملهم فى استجواب ومعاملة المشبوهين . وتخصصوا فى نزع الأظافر وتلذذوا بسماع صياح الضحايا ، واجبروا الوطنيين على الهتاف بحياة فرنسا . هذا علاوة على التعذيب بالجوع والعطش حتى الموت ، وتهديد النساء فى أبنائهن ، والرجال بالاعتداء على زوجاتهم ، ونبذوا جانبا كل القيم الانسانية التى أمضى العالم حياته فى بنائها منذ آلاف السنين . وإرتكب الفرنسيون كثيرا مما يعجز القلم عن وصفه ، وكل ذلك للاحتفاظ بالجزائر لفرنسا . ولكن كل ذلك أدى إلى الفرقة الكاملة بين الفرنسيين والجزائريين ، وإلى تصميم الجزائر بأكملها على خوض المعركة حتى النهاية ، وإلى استعذاب الجزائريين الموت الشريف والاستشهاد فى ميدان المعركة .

وعملت فرنسا على محاولة منع إنضمام العناصر الشابة إلى الثورة . فجندتها للعمل فى بناء المدارس وإنشاء الطرق ، ولكن العمال الجزائريين كانوا يفرون

فى أول فرصة تسنح لهم ، وكانوا ينضمون إلى المجاهدين فى الجبال . وعملت فرنسا على منع العمال الجزائريين فيها من العودة إلى الجزائر ، ولكنهم كانوا يتصلون ببلادهم عن طريق زملائهم الموجودين فى ألمانيا ، وكانوا يسهمون فى دفع اشتراكاتهم لجبهة التحرير ، ويسهمون فى التطوع فى صفوف المجاهدين مهما طال الطريق ، عبر الدول المجاورة .

وأنشأت فرنسا نظام المربعات لتطويق أية منطقة تقع فيها أية حادثة أو كمين للدورياتها . وكانت الخطة تبدأ بقذف الطائرات لهذا المربع بالقنابل ثم يأتى دور المصفحات والدبابات وقاذفات اللهب . وبلغت القوات العسكرية فى الجزائر ثلاثة أرباع مليون جندى . استندت إلى ما يزيد على مائتى ألف من المستوطنين المسلحين والمنتظمين فى الميليشيا . وأصبح من السهل على الفرنسيين التصدى لأى مربع فى الجزائر إذا ما قام المجاهدون بمهاجمة إحدى القوافل والقضاء على رجالها . أو الاستيلاء على الامدادات منها . ورفضت فرنسا السماح لمراسلى الصحف برؤية ما يجرى فى هذه المنطقة المحاصرة من العالم . وإن كانت قرية سيدى يوسف الواقعة على الحدود الجزائرية ، وداخل حدود تونس قد ظلت شاهدا على ما يقوم به الفرنسيون هناك . ولم يتورع الفرنسيون عن ضربها أكثر من مرة بقنابل الطائرات ، ثم قذفها بالمدفعية وتطويقها بالدبابات ، وخطف الأهالى منها بدعوى أنهم من الجزائريين . ورأى العالم تدمير هذه القرية ، رغم وقوعها خارج الحدود الجزائرية وتحت سيادة دولة أخرى .

وأخيراً فان فرنسا قد أنشأت منطقة محرمة فى شرق الجزائر تمتد من عنابة فى الشمال مع الحدود التونسية صوب الجنوب . وأقامت خطا من الاسلاك الشائكة لمسافة اربعمائة كيلو متر ، وعلى مسافة تبعد من ثلاثين إلى خمسين

كيلو متراً عن الحدود التونسية ، وكان هذا هو خط موويس وزير الحربية الفرنسى الذى قرر تزويده بأجهزة الرادار التى تفتح نيران المدفعية بمجرد مساس أى شىء بالاسلاك الشائكة . وجاء بعده شابان دالماس الذى قرر اخلاء هذه المنطقة من السكان ، واعتبارها منطقة ضرب للمدفعية . وبلغ عدد سكان هذه المنطقة ما يقرب من ثلثمائة الف جزائرى . وكان قرار الحكومة الفرنسية يعنى التفنن فى أبادتهم . وحاول كثير من سكان هذه المنطقة الفرار أفواجا للنجاة من وابل القنابل والرصاص والحريق والاعتداءات الفاحشة والمجاعة ؛ إلا أنهم وجدوا أنفسهم مطوقين بين خط موريس وبين القوات الفرنسية المرابطة على الحدود التونسية . فلم يكن نصيبهم إلا التعذيب والموت مالم يسعدهم الحظ باجتياز الحـــدود والالتجاء إلى تونس . وكان معظمهم من النساء والشيوخ والأطفال ، أما من كان يقدر على حمل السلاح فقد انضم إلى أخوانه المجاهدين فى الجبال . وحاربوا بكل ما وجدوه من أسلحة . وما استطاعوا انتزاعه من الفرنسيين ، لتخليص بلادهم وتأمين حياة أبنائهم (١) ولكن العثور على البترول فى الجزائر أصبح عاملا يشجع الفرنسيين على البقاء هناك ، وعلى استمرار الحرب .

(٢) الصحراء والبترول :—

قام كثير من الباحثين والدارسين ، وخصوصا من ذوى الاتجاهات اليمينية بتقديم دراسات تدعم فكرة احتفاظ فرنسا بالجزائر ،واستعرضوا فيها الموارد النباتية والحيوانية والمعدنية لهذا القطر . وشرحوا أن فقد الجزائر سيصيب

---

(١) أنظر : المغرب الكبير : الجزء الرابع (الفترة المعاصرة) للمؤلف . القاهرة ، الدار القومية ، ١٩٦٦ . ص ١١٩٦ — ١٢٠٧ .

الاقتصاد الفرنسي بضربة عنيفة ، ويجعل فرنسا دولة من المرتبة الثالثة أو الرابعة تعتمد على غيرها فى المواد الخام وفى التسويق إلى درجة كبيرة .

وشجعت الحكومة الفرنسية نفسها عـــددا من المسرحين من القوات العسكرية على البقاء فى الجزائر لتدعيم سلطتها هناك ، وشجعت الشركات على دراسة الامكانيات الاقتصادية للجزائر ، وفى الصحراء الكبرى ، والتنقيب عن المعادن والبترول فيها ، وكانت فرنسا — من ناحية أخرى ، تتزعم حركة السوق الاوربية المشتركة ، وتحاول ادخال امبراطوريتها والجزائر داخل نطاق هذه المنظمة الاقتصادية .

وإذا كانت عملية تشجيع التوطين فى الجزائر قد فشلت أمام ازدياد عمليات جيش التحرير الوطنى الجزائرى ، فان عمليات التنقيب قد أعطت نتائج مباشرة ، خاصة وأنها قد أدت إلى أكتشاف البترول وبشكل يزيد من أهمية الجزائر ، ويجبر كثير من العناصر المترددة على اعادة النظر فى قيمة احتفاظ فرنسا بهذا الاقليم العربى كمنطقة استغلال هامة . واصرت فرنسا أمام الرأى العام العالمى على ضرورة قيامهـا بمهمتهـا فى الأخـــذ بيد الجزائر ومساعـدة الجزائريين على استغلال مواردهم الطبيعية ، وضمان مستقبل أفضل لابنائهم . وذلك فى الوقت الذى كان الفرنسيون يتحدثون فـــيه عن أن انتاج البترول سيصل فى سنة ١٩٦٠ إلى سد نصف حاجة فرنسا منه ، وعلى أساس تقـدير إنتاجه فى هذه السنة بأربعة عشر مليون طن . واستندت الحكومة الفرنسية إلى ذلك لكى توهم الشعب الفرنسى بقيمة الجزائر ، وتبرر مواصلتها لعمليـات الحرب هناك . وأدت هذه الدعاية الحكومية إلى وقوع حكومة باريس تحت تأثير العناصر اليمينية والاستعمارية المتطرفة وكبار رجال الأعمال وأصحـــاب رؤوس الأموال .

وكانت الحكومة الفرنسية تخشى من إمكانية وصول الجزائريين إلى إنتزاع استقلالهم ، فأخذت ترسم للمستقبل ، وقسمت الجزائر إلى منطقتين متميزتين : الأولى تقع فى الشمال وتمتد إلى مسافة مائتى ميل من الساحل . والثانية هى بقية الأقليم مع واحات الجنوب والصحراء . وضمتها إلى بقية المناطق الصحراوية المتصلة بموريتانيا وشمال السودان الغربى ومنطقة تشاد واسمتها باسم «المنظمة الاقتصادية لاستغلال الصحراء» . ورتبت فرنسا الأمر حتى لا تفقد إلا المنطقة الساحلية من الجزائر ، وكانت قد قررت الاحتفاظ بالمنطقة الداخلية وكأنها ملك لها ، وحتى المنطقة الساحلية فقد أخذت الحكومة الفرنسية فى إعداد مشروعات لتقسيمها إلى مناطق يكثر فى إحداها المستوطنون ويكثر فى الثانية اليهود . وإلى ثالثة شبه جرداء يمكن للعرب — إذا ما تشبثوا باستقلالهم — أن يعلنوها دولة لهم . ودرست هذه المشروعات على أنها مشروعات إجتماعية لحل مشكلات السكان ، ولكنها كانت مشروعات سياسية واضحة ، وتستند إلى أسس إقتصادية لا يمكن التعامى عنها .

وكان تشبث فرنسا بأن الجزائر فرنسية يدل على شعورها بالضعف أمام قوات جبهة التحرير الوطنية الجزائرية . ووضح ذلك من تشبث فرنسا بالصحراء ومن مد المياه الاقليمية للجزائر بعيداً داخل البحر المتوسط ، كما ظهر من تشبث فرنسا بضرورة القيام بالأخذ بيد الجزائريين . والعمل على تطوير شئونهم .

ولكن عملية البترول الجزائرية تطلبت كثيرا من وسائل الدفاع ، وخاصة لقوافل البترول . ولخطوط أنابيب البترول . وإتخذ رجال جيش التحرير الجزائرى من خط الانابيب ومن سكة حديد البترول هدفا واضحا لهجومهم ،

وفى أنحاء كثيرة منه . واستمر الجزائريون فى مهاجمة هذا المشروع بكل ما لهم من قوة ، رغم تفنن الفرنسيين فى الدفاع عنه . ولقد إرتبطت عملية بترول الجزائر من ناحية بالنفوذ الأمريكى فى شمال أفريقية . كما إرتبطت من ناحية أخرى بالعلاقات مع تونس،ومع الدول الافريقية المجاورة . ولكن كل ذلك كان لا يكفى لتغطية فشل فرنسا فى الاحتفاظ بالجزائر ، وفى الادعاء بأنها فرنسية ، سواء أكانت قد استخدمت فى ذلك عملية التوطين ، أو عملية البترول أو حتى ضم الجزائر إلى السوق الأوربية . وكان على فرنسا أن تستمر فى الحرب ، ومنعتها الحرب من أن تتمكن من استغلال موارد الجزائر .

(٣) استمرار الحرب :

استمر أبناء الجزائر المجاهدون فى كفاحهم الحربى والسياسى من أجل استقلال بلادهم ، وكانوا فى كل يوم يحرزون انتصارات جديدة على قوات تفوقهم عدداً وعدة . وشعر كثير من الفرنسيين بأنهم يخوضون معركة خاسرة تكلفهم مالا طاقة لهم به . ولا تخدم فى النهاية إلا أغراض وأطماع مصالح طبقة معينة من رجال المال والاستعمار ، وسياسة حكومية ربطت نفسها بعجلة الاستراتيجية العدوانية الغربية .

وظهر أن قطاعا هاما فى الرأى العام الفرنسى قد بدأ يفكر فى شرعية حقوق الفرنسيين فى الجزائر . وكان مؤتمر الحزب الاشتراكى المنعقد فى ليل قد قرر منذ سنة ١٩٥٥ ضرورة وضع نظام جديد فى الجزائر يترك لأبناء البلاد حق التشريع وحتى التنفيذ ، وإن كان قد اشترط ضرورة أرتباط الحكومة الجديدة بفرنسا باتفاقيات حرة تقرب بين اتجاهاتها فى المسائل الدولية الهامة ؛ كما قام الحزب الشعبى الجمهورى بالمطالبة بانشاء نظام فيدرالى، يشتمل على كل من الجزائر وفرنسا . ولكن الجزائريين رفضوا هذه العروض ، إذ

أنها لم تزد فى حقيقة الأمر فى طبيعتها عن أنصاف الحلول ، وأصروا على نيل الاستقلال كاملا غير مشروط أو مقيد بأى قيد . ووافقت الاحزاب الفرنسية على برنامج جهة التحرير الجزائرية وعلى مطالبها كاملة ، وكان هذا هو موقف الحزب الشيوعى الذى نادى علنا بضرورة الأعتراف باستقلال الجزائر وبضرورة إعطاء الكلمة لشعب الجزائر فى إدارة شئون بلاده الداخلية والخارجية . وكان الحزب الشيوعى الجزائرى من أول المنضمين إلى جبهة التحرير الوطنى الجزائرى .

ولكن الحكومة الفرنسية كانت تقف فى وجه هذا الاتجاه ، وكانت تبذل مجهودات ضخمة لمنع «تدويل» القضية الجزائرية ،وأصرت على اعتبارها مسألة فرنسية داخلية بحتة . وذلك رغم اصرار الدول الصديقة ، العربية والأفريقية والآسيوية على ضرورة حصول الجزائر على استقلالها ، ورغم تأييد الكتلة الشرقية لموقف الوطنيين فى هذه المعركة التى تزعمتها إحدى دول غرب أوربا . وربطتها بالسياسة والاستراتيجية الغربية . وكانت إثارة مشكلة الجزائر فى الأمم المتحدة فى كل دورة موضوعا أساسيا تتبلور حوله حركة تضامن الدول المتحررة ، ودول الكتلة الأفريقية الآسيوية ، ودول العالم الثالث .

وإضطرت الحكومة الفرنسية أمام ضغط الرأى العام الفرنسى نفسه ، والرأى العام العالمى إلى محاولة التمويه من جديد ، ومحاولة كسب الوقت وبشكل يسمح لها بالاحتفاظ بمركزها فى الجزائر إلى أطول وقت ممكن . وسقطت حكومة جى موليه ، وجاءت بعدها حكومة بورجيس مونورى ،التى أصبح عليها أن تعمل على تغيير بعض مواد الدستور ، وتضع قانونا أساسا جديداً

للجزائر . وعرض هذا القانون الاطارى على البرلمان الفرنسى ، وأعترضت عليه أحزاب اليمين وأحزاب اليسار فى نفس الوقت . وأدعت الأحزاب اليمينية أنه قانون يفيض كرما فى صالح الجزائريين على حساب فرنسا ، واعترض الشيوعيون بأنه لا يتفق مع الأمانى المشروعة للجزائريين ، ولا يضع حداً لهذه الحرب المستمرة . وسقطت حكومة بورجيس مونورى . وحدثت أزمة وزارية فى فرنسا . فاضطر البرلمان إلى الموافقة عليه فى أواخر يناير سنة ١٩٥٨ بأغلبية بسيطة .

ولقد نص هذا القانون فى مادته الأولى على أن الجزائر تعتبر جزءاً «مكملا» للاراضى الفرنسية . رغم اعترافه بوجود شخصية واضحة للجزائر . وهكذا بدأ القانون برفض المطالب الوطنية التى جاهد من أجلها الجزائريون . كما نص على ضرورة الوصول بالجزائر إلى مرحلة الحكم الذاتى . وذلك عن طريق مساواة كل القاطنين فى هذا القطر فى الحقوق الانتخابية . ولكنه عمل فى نفس الوقت على تفتيت الجزائر إلى مناطق صغيرة بشكل لا يسمح بتكتل الوطنيين فى صعيد واحد . كما أنه أعتبر أن حق المستوطنين يعادل حق النواب الوطنيين . هذا علاوة على نص هذا القانون على حق الوزير المقيم فى تعيين أعضاء المجالس . ومسئولية الحكومات المحلية أمامه . وعدم قدرة الجمعيات المنتخبة على إسقاط هذه الحكومات .

وكانت تصريحات الحكومة الفرنسية تؤكد أن حرب الجزائر لن تستمر لفترة طويلة . وأن المسألة لا تعدو «ربع الساعة الأخير» . وطال «ربع الساعة» هذا لمدة سنوات .

وكان الشعب الفرنسى يشعر بفداحة الضرائب التى يدفعها لخدمة مصلحة

حفنة من رجال المال والاستعمار ، وتزايد عدد هؤلاء الذين يعارضون فى استمرار الحرب . فخشى رجال الاستعمار من وقف فرنسا لمجهوداتها فى الجزائر ، وخاصة بعد أن نادى عدد من النواب بضرورة إنقاص ميزانيسة الحرب الفرنسية . فتكونت جمعيات لنشر الدعوة لاستمرار الحرب حتى النهاية ، وارتفعت فيها أصوات المتطرفين الذين نادوا بامكانية إخضاع حكومة باريس لقوات فتية يمكنها المحافظة على الامبراطورية . وترأس هذه الحركة كل من جاك سوستيل والجنرال ماسو ، وبدأت فى تكوين فروع لها فى كل الجزائر وفى كورسيكا وجنوب فرنسا ، وعملت على تسليح أعضائهاللاستيلاء على الحكم فى فرنسا نفسها . وإجبارها على مواصلة سياسة الحرب ، بسكل موارد فرنسا . حتى النهاية المحتومة .

ولقد تمخض كل ذلك النشاط عن مجيئ الجنرال ديجول إلى الحكم ، وموافقته مبدئيا على برنامج العناصر اليمينية ، وإن كان قد عمل على تقليم أظافرهم ، وعلى رسم سياسته الجديدة لكل من فرنسا والجزائر ، وبقيسة المستعمرات .

ولكن جبهة التحرير الوطنية الجزائرية اضطرت — أمام ازدياد نفسوذ العناصر اليمينية فى فرنسا — إلى نقل عمليات الفدائيين إلى أرض فرنسا نفسها . ثم إضطرت الجبهة بعد ذلك إلى إعلان إنشاء حكومة جزائرية مؤقتة ، تواصل بدورها الحرب ، وتدير شئون الجزائر . وتمثلها ، رغم أنف المستعمرين . واعترفت الدول العربية والأفريقية والآسيوية والصديقة بهذه الحكسومة الجمهورية المؤقتة ، وأعلنت تأييدها لها .

وحين وضع الجنرال ديجول دستوره فى النصف الثانى من شهر مارس ١٩٥٨ نص فيه من جديد على أن الجزائر جزء لا يتجزأ من الدولة الفرنسية ،

وعلى أن الجزائريين رعايا فرنسيون . وحاولت السلطات الفرنسية اتخاذ جميع الوسائل لاظهار الجزائريين أمام الرأى العالمى بأنهم يقبلون هذا الدستور الجديد، ولكن رجال جبهة التحرير واصلوا مجهوداتهم ، فاستمرت الحرب .

وكان نضوج الرأى العام فى فرنسا نفسها يزيد وضوحا فى كل يوم ، وبعد الاستفتاء على دستور ديجول . وعرض القضية الجزائرية على الأمم المتحدة، وإعلان الدول العربية والصديقة الوقوف إلى جانب الجزائريين — بعد ذلك أظهرت حكومة باريس إستعدادها للتفاوض مع ممثلى الشعب الجزائرى . كانت خطوة ، ولـــكنها لم تكن خطوة مخلصة . إذ أن الفرنسيين كانوا يفضلون التفاوض مع «مصالى الحاج» زعيم الحركة الوطنية الجزائرية. والذى كان مقيما فى فرنسا فى إقامة محددة منذ سنوات . على التفاوض مع جبهة التحرير الجزائرية . ودل ذلك على استعداد حكومة باريس للوصـــول إلى النتيجة المنطقية ، وإن كان هذا الاستعداد لم يكن تاما. ولذلك فان الحرب قد استمرت ، رغم وجود إمكانيات عسكرية ومادية كبيرة لفرنسا هنـــاك . واستمرت حتى الاستقلال .

الفصل الحادي والعشرون

إستقلال الجزائر

تزايدت عوامل الضغط الداخلية والخارجية بالنسبة للجزائر مع استمرار كفاح هذا الاقليم ، وفى شكل كان فى صالح القوى الوطنية المتحررة، وفى غير صالح القوى الاستعمارية التى حاولت الابقاء على الجزائر فرنسية ، أو الوصول إلى حل وسط ، يموه على الجزائريين ، ويستمر فى عملية التحكم فيهم واستغلالهم . وأدى كل ذلك إلى تطور الموقف مع إنشاء الحكومة الجزائرية المؤقتة ، كما ظهر أثره فى وصول الجنرال ديجول إلى الحكم ، والتمهيد بذلك للمفاوضات التى انتهت بالمشكلة إلى الاعتراف باستقلال الجزائر .

(١) ضغط العوامل الداخلية والخارجية :

كانت جبهة التحرير الجزائرية قد تركت الباب مفتوحا أمام كل قائد وكل مكافح يرغب فى الانضمام اليها ، ويشارك فى تحقيق الاهداف العامة المتفق عليها . ولذلك فان جبهة التحرير لم تكن حزبا سياسيا بالمعنى المفهوم، بل كانت تجميعا للقوى الوطنية ، وبشروط معينة ، وبأهداف محددة كل التحديد، وكان انضمام المكافحين لها ، من كل الاتجاهات السابقة لتكوينها ، يدل على نجاحها ، كما كان يدل على تطور خط السير السياسي للحركات والتنظيمات الموجودة فى الجزائر صوب اتجاه التحرير ، وباهدافه السياسية والاجتماعية والإقتصادية . ولقد انضم اليها زعماء جمعية العلماء ، وعلى رأسهم توفيق المدنى وأثبتوا بذلك أن فى وسع القوى الإسلامية أن تأخذ اتجاها يساريا ثوريا تحرريا رغم اعتزازها بشخصيتها العربية الإسلامية . كما انضمت اليها عناصر من

اليسار المتطرف ، وحتى من بين الشيوعيين . وأخيراً انضم اليها فرحات عباس ورجال أنصار البيان . ، وهم الذين كانوا يمثلون الوسط المعتدل ، والـذى كانت له ثقافة أوربية ، ولهم مصالح مع فرنسا ، وفى الاتجاه الغربى .

وكانت مفاجأة للرأى العام أن ينضم فرحات عباس إلى جبهة التحرير ، وكان قد تساءل فيما مضى عن وجود الشخصية الجزائرية ، ثم اعترف بها بعد سنوات ، ولكنه استمر فى اتصاله بالفرنسيين ، وحتى بعد اعلان الثورة ، وعلى أساس امكانية الوصول إلى حل سلمى للمشكلة الجزائرية . ولكن تطور الاوضاع ، وتبلور مصالح الجانبين الوطنى والاستعمارى ضد الآخر دفعت بفرحات عباس صوب جبهة التحرير . وبعد أن كانت جبهة التحرير تصف فرحات عباس ورجاله بأنهم لم يصلوا بعد إلى النضج اللازم لاشتراكهـم فى عمليات التحرير ، وتصف مصالى الحاج بأنه يستخدم سياسة أنصاف الحلول السلمية دون جدوى ، انضم فرحات عباس إلى جبهة التحرير فى ٢٣ أبريل سنة ١٩٥٦ . وأثبت ذلك أمام الفرنسيين فشل اعتمادهم على عناصر مسالمة لحل مشكلة الجزائر ، وبعيدا عن جبهة التحرير . وإذا كان البعض يتوقع صدور بيانات وبلاغات معتدلة من جبهة التحرير بعد انضمام فرحات عباس اليها ، فانهم قد فوجئوا بأن يكون أول تصريحات هذا الزعيم الجزائرى من القاهرة هجوما عنيفا على سياسة القمع والقتل للاهالى المسالمين . ورغم أن فرحات عباس لم يقفل الباب أمام امكانيات التفاوض فى المستقبل ، فانه قد أعلـن تصميم الجزائريين على مواصلة الحرب حتى النهاية ، والوصول بها حتى فرنسا نفسها ، وداخل بلادها ! وصرح أحمد بن بيللا بعد ذلك بأن فرحات عباس مسئول فى جبهة التحرير الوطنية . وأن تصريحاته تصريحات رسمية .

وإذا كانت فرنسا قد نجحت فى إصطياد الزعماء الجزائريين الخمسـة فى

حادثة الطائرة التى كانت تنقلهم صوب تونس . بعد بضعة أيام من تأميم قناة السويس فان القوى الجزائرية المجاهدة قد عقدت مؤتمرا حربيا سياسيا . فى مكان ما فى وادى السومام من ٢٠ إلى ٢٥ أغسطس ، وقرروا فيه الخطوط العامة لسياستهم المقبلة ، ولأهدافهم العسكرية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية . وظهر أمام فرنسا صعوبة القضاء على «حركة» الجزائر واخضاع الاقليم بالقوة . خاصة وأن فرنسا كان يزداد فيها الشعور بضعفها ، وكان الرأى العام والمنظمات الدولية قد أخذت فى الاعتراف بوجهة النظر الجزائرية حتى وأن كانت قد عجزت عن اصدار قرارات واضحة ومحددة فى هذا الشأن .

وكانت «القضية» الجزائرية قد أثيرت أمام مجلس الأمن فى أوائل سنة ١٩٥٥ ثم أعيدت المحاولة من جديد فى يونيو سنة ١٩٥٦ . وإذا كانت الجمعية العمومية للامم المتحدة قد عجزت فى أول الأمر ، ورغم طلب الدول الاربعة عشر . عن ادراج القضية الجزائرية فى جدول الأعمال . فان العدوان على مصر ، وربطه بمساعدة مصر لثورة الجزائر ، قد نقل موضوع العمليات العسكرية وربطه بالتسليح . وأظهر المشكلة الجزائرية وموقف فرنسا منها على أنه تهديد للسلم العالمى ، وعلى أنه تهديد من ناحية أخرى لحقوق الشعوب فى تقرير مصيرها ، وحقوق الإنسان . ونجحت الوفود الإفريقية والاسيوية فى الدورة التالية بمشروع معتدل ينص على حث الطرفين المتنازعين على الدخول فى مفاوضات لإنهاء النزاع على أساس حق تقرير المصير . ودون أن يشير هذا القرار إلى جبهة التحرير الجزائرية فانه قد اعترف بوجود شخصية جزائرية وضرورة التفاهم مع ممثليها . ورغم رفض فرنسا الاعتراف بجبهة التحرير فان الدورة الثانية عشر قد أوصت بتوسط كل من تونس والمغرب فى النزاع القائم

بين فرنسا والجزائر . أما الدورة الثالثة عشر فانها قد أوصت فرنسا صراحة بالتفاوض مع الحكومة المؤقتة للجزائر ، والتي كانت قد أنشئت فى القاهرة سنة ١٩٥٨ .

ولاشك أن تطور عرض القضية الجزائرية فى الامم المتحدة كان يدل على تدعيم وجهة نظر المجاهدين الجزائريين بالرأى العام ، والاعتراف الضمنى بأنهم يمثلون اقليما مستقلا عن فرنسا ، مادامت هناك توصيات بالمفاوضة بين الطرفين . وكان نفس العامل يعتبر عامل ضغط على الفرنسيين فى الوقت الذى انهكت فيه قوى فرنسا من ناحية الأموال والرجال وفى هذه الحرب الاستعمارية الطويلة المدى .

وكان مشروع بورجيس مونورى لحل مشكلة الجزائر عن طريق التكامل بين الجزائر وفرنسا قد فشل بعد أن فشل مشروع جى موليه لإستخدام القوة كوسيلة للوصول إلى حل . ومع استمرار فرنسا فى انفاق ٧٧٠ مليار فرنك سنويا فى حرب الجزائر ، وابقاء ٧٠٠,٠٠٠ مجند فرنسى هناك زاد سير الاحزاب اليمينية ، وحتى الحزب الاشتراكى الدولى الفرنسى صوب افلاس فرنسا ، وهددوا بسير بلادهم صوب هزيمة ساحقة فى الجزائر . ونلاحظ من ناحية أخرى أن استخدام بعض القواد الفرنسيين فى عمليات تبعد عن اختصاصاتهم العسكرية ، وتتعلق بالأمن وبالتحرى والمراقبة والاستجواب ، قد أدت إلى وقوف عدد من القواد الفرنسيين ضد هذا الإتجاه ، وعلى أساس أن هذه العمليات تحول المجند عن الهدف الذى جند من أجله . وشاهدت فرنسا فى ذلك الوقت استقالة عدد من الجنرالات الفرنسيين احتجاجا على «سوء استخدام القوات الفرنسية فى الجزائر» ولم يتراجع عدد منهم عن نشر مذكراته

ووصف فيها ما يحدث فى الجزائر ، رغم تقديمهم للمحاكمة بعد ذلك ، أو تحديد اقامتهم ، نتيجة لإفشائهم أسرار عسكرية ومهنية .

ووضح أن الانقسام فى الرأى العام بشأن الجزائر قد وصل إلى رجال القوات المسلحة ، وبشكل يزيد ظهور المتناقضات ، حتى داخل أجهزة الحكم الفرنسية . ومهد ذلك لوصول قيادة جديدة سياسية وعسكرية إلى السلطة .

وكان اصرار المستوطنين الفرنسيين فى الجزائر على إبقاء هذا الاقليم فرنسيا يزيد من اضعاف حكومة باريس . ويشكل ضغطا على فرنسا نفسها ، حتى تستمر فى عملياتها الحربية فى الجزائر. ومع تراجع قطاع هام من الرأى العام الفرنسى عن الاستمرار فى حرب الجزائر وقع انقلاب ١٣ مايو سنة ١٩٥٨ وقام به جنود فرقة المظلات الموجودة فى الجزائر ، وأدى ذلك إلى عودة الجنرال ديجول إلى الحكم . وكان هذا التطور فى المسيطرين على السلطة فى فرنسا نفسها يدل على الضعف ، وفى صالح الثورة الجزائرية .

(٢) الجنرال ديجول :

ساعدت العناصر العسكرية اليمينية ديجول فى الوصول إلى الحكم ، بعد أن رأت فى شخصيته الكبيرة واجهة يمكن العمل من ورائها باسم «إنقاذ الوطن». وكان عسكريا مثلهم ، ولا يقبل الشيوعية ، فى نفس الوقت الذى يعتز فيه بفرنسيته . وسار الجنرال ديجول على خطوات متزنة حتى يسمح بنضوج ووضوح العناصر المؤثرة فى الموقف . وكان لا يوافق على الخضوع حتى لاولئك الذين أوصلوه إلى الحكم. وكان تشكيل «لجان الأمن العام» فى كل من الجزائر وفرنسا ، والاستناد إلى أن الوطن الأم مهدد ، يسمح للجنرال ديجول بالسكوت عن إعطاء أى تصريحات بشأن الجزائر ، وحتى لا يصبح أداة فى

أيدى من أوصلوه للحكم . وعامل الجنرال ديجول الجزائر فى مشروع دستور الجمهورية الخامسة على أنها داخل فرنسا أو جزء من فرنسا ، وهو مشروع الدستور الذى ظهرت فيه فكرة الإدماج واضحة . وأعطى ديجول لاقاليم الاتحاد الفرنسى فى إفريقية السوداء حق تقرير المصير فى البقاء مرتبطة بفرنسا أو الانفصال عنها ، وكان على الجزائر فى نفس الوقت أن تدلى برأيها فى الاستفتاء الخاص بالموافقة على الدستور أو رفضه . وعلى أساس أن الجزائر أرض فرنسية . وكانت نتيجة الاستفتاء فى الجزائر تدل على تدخل السلطات الحكومية ضد الأهالى . وأعلن الجنرال ديجول فى قسطنطينة ضرورة البدء بخطة خمسية تهدف إفساح مجال العمل أمـــام الجزائريين . وتفتح الأبواب للدخول فى عملية تصنيع ، وتوزيع الأراضى على الفلاحين ، وزيادة الاهتمام بالتعليم . كميادين إقتصادية واجتماعية لازمة لتطوير الجزائر . وبصفتها جزء من فرنسا . وأعلن رئيس الوزراء الفرنسى أن هدف حكومته هو توحيد النقد والميزانية والتشريع بين فرنسا والجزائر . وكان معنى ذلك السير على سياسة الإدماج . وحتى النهاية . وأعلن فرحات عباس أن الجنرال ديجول يطلب إليهم الحضور إلى باريس وهم يرفعون الأعلام البيضاء ، ويطلبون الأمان ، ولكنهم لا يوافقون على ذلك . إذ أنه سيغضب المجاهدين الموجودين فى الجبال.

ورأى الجنرال ديجول فشل هذه السياسة فصرح فى ٦ سبتمبر ١٩٥٠ بحق الجزائر فى تقرير مصيرها ، حتى وإن كان فى ذلك إنفصالها عن فرنسا.وكان قد أحاط هذا المشروع بضمانات جعلته غير مقبول من جبهة التحرير الجزائرية. وكانت أخبار التعذيب وإستخدام الطلقات المتفجرة ضد الجزائريين قد إنتشرت فى كل مكان . وربما كان الجنرال ديجول قد حاول بتصريحه التمويه

على الرأى العام العالمى وعلى هيئة الأمم المتحدة ، ولكنها كانت خطوة على أى حال تهىء الرأى العام الفرنسى لقبول فكرة الشخصية الجزائرية المنفصلة، حتى وإن كان ذلك بشروط معينة .

وإشتمل مشروع ديجول على قيام إستفتاء حول مستقبل الجزائر . وإن كان قد أشترط مرور أربعة سنوات من الهدوء فى الجزائر . وفسر الهدوء بألا يقع أكثر من مائتى قتيل فى الجزائر فى السنة . وخير ديجول الجزائريين بعد ذلك بين ثلاث أمور: الأول هو الانفصال وأختيار نوع الحكومة التى يرغبون فيها ، وإن كان قد هاجم مثل هذا الاتجاه وشرح أنه سيوقع الجزائر فى الفوضى والإضطراب وعجز الميزانية . وسيمهد لوقوع الجزائر تحت الشيوعية ، وهو أمر لا يرضاه شخصيا للجزائر ، والثانى هو الادماج والمساواة فى الحقوق والواجبات بين الجزائريين والفرنسيين ، رغم إختلاف الأديان ، وأمام الوظائف ، وفى المرتبات ، والتأمين الاجتماعى . أما الثالث فهو نظام الاتحاد الفيدرالى ، وفى هذه الحالة يشكل الجزائريون حكومة جزائرية كل وزرائها من الجزائريين ، وتعتمد على تأييد فرنسا وإعالتها ، وترتبط برباط وثيق فى الاقتصاد والتعليم والدفاع والشئون الخاصة .

وحاول الجنرال ديجول بهذا المشروع أن يقسم بين الجزائريين وبعضهم، ويشعرهم بخطورة الانفصال عن فرنسا . وكانت تصريحات ديبريه رئيس الوزراء تتحدث عن أنه فى حالة الانفصال لن يكون هناك إلا التقسيم ، نظراً لوجود إختلاف بين المنطقة الشمالية والتى يسكنها الجزائريون ، والمناطق الجنوبية والتى تشتمل على البترول واللازمة من الناحية الاستراتيجية للاتصال بموريتانيا والسودان الغربى ونيجيريا وتشاد،أى أن الجزائر الجزائريةستصبح المنطقة الشمالية فقط ، وحتى الأطلس . وكانت فرنسا تمهد فى نفس الوقت

بالاتصال والتفاوض مع مصالى الحاج للوصول إلى هذه التسوية الدستورية .

وفى الوقت الذى أعلن فيه رجال جبهة التحرير استعدادهم لوقف القتال إذا ما كانت هناك مفاوضات حرة معهم ، وبصفتهم الممثلين الفعليين للجزائر ، أعلنت العناصر اليمينية الفرنسية عداءها لهذا التصريح ولبرنامج ديجول. ولكن إستلام ديجول لسلطاته بطريقة دستورية كان يظهر العناصر اليمينية فى قيامها بالضغط على أنها تستخدم طرقا غير مشروعة ، وخاصة إذا ما هددت هذه العناصر بنزع السلطة من ديجول نفسه .

وكان الجنرال ديجول قد أمر بحل لجان الأمن العام . ولكن بعض جنرالات الجيش صرحوا بامكانية عدم رضوخهم لأوامر الحكومة. ثم أخذت حركة من التمرد والعصيان تظهر فى مدينة الجزائر ، وشارك فيها المستوطنون والعناصر اليمينية الفرنسية فى فرنسا نفسها . وترأسها جورج بيدو. وإنتهى الأمر إلى محاولة القيام بانقلاب . وبقيادة أربعة من قواد الجيش الفرنسى . تهدف الاستيلاء على السلطة فى الجزائر ، والاستيلاء على السلطة فى فرنسا نفسها ، وبعد غزوها . وشعر ديجول أن اليمينيين يحاولون انتزاع السلطة منه . فى الوقت الذى يوافق فيه رجال التحرير على التفاوض من أجل وقف العمليات الحربية .

واضطر الجنرال ديجول إلى أن يتجه إلى الرأى العام الفرنسى نفسه لمواجهة المتمردين الذين حاولوا اجبار فرنسا على الاستمرار فى الحرب . وشرح ديجول أنه يمثل فرنسا . وأنه لا يمكن لأى قائد عسكرى أن يهدد بتغيير النظام فى البلاد دون أن يعتدى على فرنسا نفسها . وإذا كانت القوات الفرنسية فى الجزائر تهدد بغزو فرنسا واحتلالها برجال المظلات فان ديجول قد طلب إلى الفرنسيين عامة ، وإلى سكان باريس خاصة ، الخروج بسياراتهم جميعاً — فى حالة

أطلاق صفارات الانذار — والعمل على سد الطرق ، وعدم تمكين أى جندى فرنسى من المتمردين فى الجزائر من المرور فى الطرقات ، واثبات أن شعب باريس يمكنه أن يدافع عن جمهوريته ، وأمام كل من يعتدى عليها ، حتى وإن كان فرنسيا ، وحتى إذا كان يرتدى الكسوة العسكرية ، إذ أنهم من المتمردين ولا يجوز تركهم يتحكمون فى فرنسا . وفى نفس الوقت كان ديجول قد أعد عدته مع رجال المكتب الثانى ، وعدد من القريبين من الجنرالات المتمردين . وكذلك رجال الدرك ورجال المصفحات لقمع الحركة المتمردة فى مدينة الجزائر . وبعد سيطرة العسكريين على مدينة الجزائر ، ومع عدد من المستوطنين الفرنسيين والغوغاء ورجال الميليشيا إنتهى التمرد بعملية فياسكو كاملة . وإضطر الجنرالات إلى الفرار فى شهر أبريل (١) .

حقيقة أن تغير السلطة بهذا الشكل لم يكن كافيا للقضاء على أساليب الوحشية التى إستخدمها المستوطنون الفرنسيون ضد الجزائريين ، وخاصة ضد المدنيين والأهالى العزل . ولكن إستمرار هذه العمليات كان يثير الاشمئزاز فى فرنسا نفسها ، وفى كل يوم أكثر من اليوم السابق ، ويمهد للتفاهم والتفاوض بين الفرنسيين والجزائريين .

(٣) المفاوضات والاستقلال :

كانت الحكومات الفرنسية المختلفة تقوم ، حتى قبل وصول ديجول إلى الحكم ، بمفاتحات مع جبهة التحرير الجزائرية لكى تعرف شروط الثوار . وكان الاصرار من الجانب الوطنى على المطالب الأساسية للجزائريين يثبت

---

(١) المغرب الكبير : الجزء الرابع ، الفترة المعاصرة ، للمؤلف ... ص ١٢٤٣ .

للفرنسيين وجود برنامج ثورى واضح ، وعدم وجود أية نية للتراجع فيه . وإذا كانت الحكومة الجزائرية المؤقتة قد وافقت على الدخول فى مفاوضات حرة مع فرنسا فلم يكن ذلك إلا لكى تحتفظ فرنسا بماء وجهها وتتمكن من ستر عملية إنسحابها .

ومنذ صيف سنة ١٩٦٠ تحدث الجنرال ديجول عن ضرورة وقف القتال بين «الأخوة» وضرورة الوصول إلى «صلح الشجعان» وأظهر بذلك أنه يقدر شجاعة المجاهد الجزائرى مثلما يقدر قيام الجندى الفرنسى بواجبه الوطنى . وإذا كان ديجول سيتحدث عن مجرد وقف القتال ، فان هذا كان يستدعى التفاهم بين القوى المتحاربة ، ويشتمل ضمنا على إعتراف فرنسا بالحكومة الجزائرية المؤقتة ، وعلى أنها فى حالة حرب معها . إلا أن الجزائريين رفضوا الفصل بين النواحى العسكرية والسياسية . وأعلنوا رفضهم لفكرة التقسيم . ولحصول فرنسا وحدها على البترول ، وطالبوا باشتراكهم فى الاشراف على الاستفتاء الذى يقع فى بلادهم . وأدى ذلك إلى فشل الوفد الجزائرى الذى زار باريس فى نهاية صيف هذه السنة فى الوصول إلى حل مع الحكومة الفرنسية ، وإضطر ديجول فى سنة ١٩٦١ إلى البدء فى محادثات جديدة فى الشئون العسكرية والسياسية معاً ، وأدى ذلك إلى مفاوضات إيفيان التى كانت مرحلة هامة فى سبيل الوصول إلى إستقلال الجزائر .

حقيقة أن موضوعات المستوطنين ، والقواعد العسكرية والبحرية والجوية الفرنسية فى الجزائر ، وكذلك مسألة فترة الانتقال ، وأخيرا مسألة الصحراء والمناطق الجنوبية — كانت كلها عقبات بين الفرنسيين وحكومة الثورة الجزائرية . وطالبت فرنسا بضمانات تحفظ للمستوطنين إمتيازاتهم ، وطالبت بحقهم فى جنسية مزدوجة . ولكن الجزائريين رفضوا هذه المطالب ، وإقترحوا

تخيير المستوطن بين الجنسية الجزائرية ، وفى هذه الحالة يصبح مواطنا جزائريا له نفس الحقوق وعليه نفس الواجبات مثل بقية الجزائريين ، وبين الاحتفاظ بجنسيتهم الفرنسية ، وفى هذه الحالة يعاملون معاملة الاجانب فى دولة مستقلة .
وكان برنامج جبهة التحرير يستمر بعد الاستقلال السياسى مع عملية التحرير الاجتماعى والاقتصادى ، ومع ضرورة تطبيق الاصلاح الزراعى . وإصدار تشريعات إشتراكية تطبق على كبار الملاك . وكان معنى إحتفاظ الفرنسيين ، وهم طبقة كبار الملاك ، بجنسية مزدوجة يعرقل برنامج التحرير الاقتصادى والاجتماعى فى الجزائر . أما فيما يتعلق بالقواعد فان فرنسا أصرت ضرورة الاحتفاظ بقاعدة المرسى الكبير وبقاعدة برية فى قسطنطينة . ولكن الجزائريين إشترطوا ذلك بفترة مؤقتة وقصيرة وينص على مدتها . وأما فيما يتعلق بالفترة الانتقالية فقد حاولت فرنسا الاحتفاظ فى أثنائها بالسلطة فى الجزائر فى أيديها ، ولكن الجزائريين أصروا على ضرورة إشتراكهم على الأقل فى هذه السلطة ، وفى أثناء هذه الفترة المؤقتة . وأما مشكلة الصحراء والاراضى الجنوبية فقد طالبت فرنسا بفصلها عن الجزائر والاحتفاظ بها تحت السلطة الفرنسية ، فى الوقت الذى أصر فيه الجزائريون على أعتبارها جزءاً لا يتجزأ من الجزائر .
وكانت فرنسا قد وافقت على التنازل عن سيادتها على الجزائر نفسها ، فعرضت اقتراحا جديدا يذكر أن الاقليم الجنوبى والصحراء يصبح أرثا دوليا لكل الاقاليم المحيطة به ، ويمكن إجراء إستفتاء خاص به فيه منفصل عن الاستفتاء الذى سيحدث فى الجزائر . ولكن رجال جبهة التحرير أعلنوا أنهم سيتفاهمون مع الاقاليم المجاورة لهم فى شأن الصحراء ، وذلك فى محادثات منفصلة . وفوت الجزائريون على فرنسا المناورة الخاصة بتقسيم بلادهم والتى كانت تهدد بدفع تونس أو المغرب ضد الجزائر ، وهى لاتزال فى مرحلة لم تصل فيها إلى

الاستقلال الرسمى بعد . وأعلن كل من المغرب وتونس أنهم سيتفاهمون سويا ومع الجزائريين ، فى مسألة الثروات الاقتصادية الموجودة فى الصحراءودرجة مشاركتهـــــم فيها ، واضطرت فرنسا إلى أن تفرض ضمانات معينة خاصة باستخراج البترول وبنقله حتى البحر المتوسط .

ورفض الجزائريون أنصاف الحلـــول . ففشلت مفاوضات أيفيان فى المرحلة الأولى ، ووجد الجنرال ديجول أن أمامه الاختيار بين شيئين : الأول هو الاستمرار فى الحرب ، وبعد أن وصل إلى المرحلة التى أعترف فيها بكل ما سبق ، والثانية هى أخذ خطوة أخرى إلى الأمام ، ومقابلة الجزائريين والعمل على وقف الاستنزاف الاقتصادى والبشرى الذى تعرضت له فرنسا منذ سبع سنوات . وتم أعتراف فرنسا باستقلال الجزائر ، وإن كانت فرنسا قد احتفظت ببعض ميزات مؤقتة خاصة بحقوقها فى البترول ، وبضرورة تعويض الفرنسيين فى حالة استيلاء الدولة الجزائرية على أراضيهم أو تأميمها . ووافقت على وجهة النظر الجزائرية فى معاملة المستوطنين ، واعتبرت أن الجزائر قد ورثت أستقلالها من الحكومة الفرنسية ، وبشكل يسمح لها فى المرحلة الأولى بأخذ معونة اقتصادية وفنية من فرنسا . وكان فى وسع هذه المعـونة أن تساعد الجزائر على بناء بلادها ، واستخدام جزء منها فى عملية تصفيـة ممتلكات الفرنسيين هناك .

وخرج أحمد بن بيللا من السجن هو وصحبه الاربعة ، ووافق على هذه الشروط ، خاصة وأن الثوار الجزائريين اعتبروا أن اتفاقياتهم مع فرنســا اتفاقيات مرحلية ، يمكن تعديلها فى الايام التالية . وبمجرد تكوين الحكومة الجزائرية الشعبية والديموقراطية بدأت المفاوضات من جديد مع حكومةفرنسا ولتغيير الشروط الخاصةبالقواعدالعسكريةوبالمعونات الماليةوالاقتصادية والفنية.

وسمحت عملية خروج المستوطنين الفرنسيين بأعداد كبيرة من الجزائـر لحكومة الجزائر بالحصول على مزارع واسعة ، وخالية من الملاك ، واتخذتها أساسا لسياسة التطبيق الاشتراكى فى مجال الزراعة فى بلادها . وأثبت كل ذلك انتصار ثورة المليون ونصف مليون شهيد ، وبشكل فاق انتصارات كل من تونس والمغرب ، خاصة وأنها قد أردفت استقلالها السياسى بعملهـا للوصول إلى تحرير الطبقات الكادحة ، وتحريرهم فى الميادين الاجتماعيـة والاقتصادية . وأصبحت الجمهورية الجزائرية قوة رئيسية فى ميدان التحرر فى المغرب العربى، بل وفى كل العالم العربى ، والتحرر فى الميدان القومى ، والتحرر فى الميدان الاجتماعى والاقتصادى .

الباب الخامس

الحرية والاشتراكية والوحدة

الفصل الثاني والعشرون

المعركة السياسية في ظل القومية

كانت معركة السويس وانتصار العرب فيها ، علاوة على استمرار الثورة فى الجزائر ، من أهم العوامل التى تدفع المعركة العربية صوب مواصلة التحرر ، وفى ظل القومية . وظهر أن القاهرة تمثل قطبا هاما من أقطاب هذه الحركة ، إن لم يكن أهمها . وكانت سوريا من أشد الدول تعلقا بفكرة الوحدة العربية . والعمل من أجلها . وأدى ذلك إلى تقارب واضح فى الشعور الوطنى القومى فى هذين الاقليمين ، وخاصة بعد انتصارات مصر الثورة ، وفى معركة القناة . وإذا كانت ظروف سوريا منذ استقلالها ، ومنذ حرب فلسطين سنة ١٩٤٨ تدل على محاولات متتالية لتدعيم الحكم فيها ومحاولة ربطه بتحقيق الوحدة العربية ، وبشكل أو بآخر ، فان هذه العملية لم تتم بطريقة فعالة إلا مع مصر ، وإلا بعد معركة قناة السويس .

(١) سوريا والوحدة العربية :

كانت سوريا هى الاقليم الذى ظهرت فيه الحركة التحررية العربية منذ النصف الثانى من القرن التاسع عشر وللتحرر من حكم الاتراك ، وكانت هى الاقليم الذى شهد نشاط الجمعيات العربية وبروز فكرة الثورة العربية . وكانت قد أصبحت قلب العروبة النابض ، بعد الحرب العالمية الأولى ، وبعد دخول قوات العرب إلى دمشق ، واعلان استقلال العرب من عاصمتها . وكانت قد كافحت ضد الانتداب الفرنسى ، وقامت بالثورات ، وربطت نفسها دائما بفكرة الوحدة العربية . ومع المقدمات الأولى لنشأة جامعة الدول العربية

كانت سوريا قطبا هاما من أقطابها ، وكان لوجهات نظرها ، الجمهورية التحررية ، أثراً كبيرا فى كسب مصر إلى صفها ، وفى وقف عملية التوسع الهاشمى سواء أكانت من بغداد أو من عمان .

وأثرت حرب فلسطين فى سوريا أكبر تأثير . وكانت «الحرية» السياسية المفتوحة فى سوريا سببا أساسيا فى ظهور الرأى العام السورى فى شكله الناضج والذى لا يقبل الخضوع لأى ضغط أو توجيه ، ولا يخشى إلا وجه العروبة . وإذا كانت مصر قد شعرت بما حدث فى حرب فلسطين ، فلاشك أن شعور سوريابه كان أقوى . وكان من السهل على السوريين أن يتحركوا ، فى ظل جمهورى ، وبطريقة أسهل من تحرك المصريين الذين خضعوا لنظام ملكى ، وكأنه راسخ منذ عهود طويلة .

وتتالت الاحداث فى سوريا بعد حرب فلسطين ، وفى شكل تطورات فى رجال السلطة ، أخذت شكل الانقلابات المتتالية — ودلت هذه الحركةعلى رغبة فى التغيير ، وإن كانت قد دلت فى نفس الوقت على الافتقار إلىالاسس اللازمة للاستقرار فى ظل النظم الجديدة ، وحتى الافتقار إلى برامج وطنية توضع وتنفذ وتربط بخطة زمنية.ولاشك أن قيام القيادات العسكريةبالاستيلاء على السلطة ، ودون احترامها للبرامج الوطنية السياسية ، واهتمامهابالنظام،قد أثر فى حركة تطور سوريا ، وإلى حد بعيد .

شهدت سوريا أولى الانقلابات العسكرية بعد هجوم اليهود على القوات المصرية فى النقب وفى رفح والعريش . وكانت القوات السورية فى ذلكالوقت قد تكبدت الكثير من الخسائر فى المنطقة الشمالية الشرقية من فلسطين ، إذ أنها كانت منطقة تشتمل على التحصينات القوية ،ولكنها تمكنت رغمذلك من

الاستيلاء على بعض المستعمرات اليهودية القوية مثل مستعمرة مشمار هايردون. وكان شكرى القوتلى ، رئيس الجمهورية السورية ، أول من وقف فى ذلك الوقت وطالب ملوك العرب ورؤسائهم بضرورة ارسال النجدات إلى القطاع الجنوبى من فلسطين ، وحتى يتمكن المصريون من الخروج من مواقعهم المحاصرة فى الفالوجا وعراق سويدان وعراق المنشية . ولاشك أن مساوىء حرب فلسطين كانت قد وضحت أمام أذهان السوريين ،وتحدثوا عنها بكل صراحة وحرية ، وبطريقة فاقت انتشارها وتحليلها فى أى بلد عربى آخر . وأصرت سوريا ، حتى فى أثناء مفاوضات الهدنة فى رودس ، على عدم اخلاء المستعمرات التى كانت قد احتلتها فى فلسطين ، واحتفظت بذلك بخطها الوطنى والتحررى واضحا أمام الجميع .

وكانت أولى الانقلابات فى سوريا هو انقلاب حسنى الزعيم فى ٢٩ مارس سنة ١٩٤٩ وأفاقت دمشق فى هذا اليوم على أنباء الانقلاب . واعتقل شكرى القوتلى والوزراء وأدعوا فى سجن المزة .

وحاول مستشارو حسنى الزعيم أن يجدوا للانقلاب مبرراً دستوريا ، يقره مجلس النواب ، وسعوا لتشكيل حكومة جديدة فى ظل النظام الجديد . ولكن كثيرا من النواب رفضوا التعاون معه . وحصل حسنى الزعيم من شكرى القوتلى على استقالة من رئاسة الجمهورية ، ثم أطلق سراحه بعد شهر. وغادر شكرى القوتلى سوريا مع أسرته واستقر فى الاسكندرية .

وكان حسنى الزعيم يمتاز بالادعاء وبالغطرسة وبالتهور ، ولكنه أعتقد أنه سيسير بسوريا صوب حكم أفضل من الحكم السابق . وعلينا أن نعترف أن هذا التغيير فى القيادة السورية ، وفى ذلك الوقت ، كان مطمئنا للقيادات

الهاشمية فى كل من بغداد وعمان . وسارع الملك عبد الله بمباركة هذا الحكم ، وطار نورى السعيد إلى دمشق لمحاولة الافادة من هذا الانقلاب فى صالح الاتحاد مع العراق . وإذا كان حسنى الزعيم قد وافق تحت شعار الوحدةالعربية على أن يمد يده إلى بغداد وعمان ، فان هذه الخطوة كانت نكسة وخطوة إلى الوراء ، إذ أنها كانت تعنى تقهقر حكم جمهورى وخضوعه لحكم ملكى . يتصف بالاستبداد أكثر مما يحمل من معانى الحرية . ولذلك فان مجموعة من الضباط السوريين وقفت فى وجه حسنى الزعيم ، واضطرته إلى التراجع عما أقدم عليه .

وكان حسنى الزعيم شديد الاعتداد بنفسه ، ويصرح بأنه زعيم مضروب فى ثلاثة : زعيم بكنيته ، وزعيم برتبته ، وزعيم للسوريين . ولكنه كان متردداً ، وكان يحمل من صفات رجال النظام أكثر مما يحمل صفات رجال السياسة . وأدى موقفه من الوحدة أو الاتحاد مع الهاشميين إلى تهديدهاتين الدولتين العربيتين لحدود سوريا ، واضطراره إلى وضع القوات السورية المحاربة على حدود سوريا معهما ، وفى الوقت الذى كانت فيه الحدود الاسرائيلية تحتاج إلى تدعيم . وإضطره هذا الموقف إلى أن يتجه إلى الجانب الآخر ، وصوب لبنان . وأدت حادثة اعتقال أحد الضباط السوريين فىلبنان إلى حشد قوات جيشه من جديد على الحدود اللبنانية ، وكادت الازمة أن تؤدى إلى حرب ، لولا أن أطلقت حكومة بيروت سراح هذا الضابط . وانتهى الأمر بأن «تقوقع» حسنى الزعيم داخل قيادته لسوريا ، وفى ظل حكم تجمد ، واهتم بالتنظيم والضبط والربط أكثر من اهتمامه بالسياسة والانتاج . وسرح آلافا من الموظفين ، وعقد اتفاقيات مع شركة تاب لاين الامريكية . ومع بعض الشركات البريطانية . ومادام هذا القائد قد اعتمد على القوة فى

الابقاء على السلطة لنفسه فلم يكن هناك سلاحا الا القوة لتنحيته عنها . وقامت مجموعة من الضباط الاحرار بالتخلص منه . واشرق يوم ١٤ أغسطس سنة ١٩٤٩ لكى يعلم العالم أن الرصاص قد اخترق جثته ، وأن سامى الحناوى قد إستولى على السلطة .

وكان انقلاب سامى الحناوى هو ثانى الانقلابات ، وان كانت شخصية القائد مهزوزة ، وتمتاز بالطيبة،مما يبعدها عن صفات القائد العسكرى وعن صفات القائد السياسى . ودعا سامى الحناوى إلى الاتحاد مع العراق ، والف حكومة اشتملت على ممثلى معظم الأحزاب . ورأس هاشم الاتاسى هــذه الحكومة ، التى اتخذت قراراً بدعوة الشعب لانتخاب جمعية تأسيسية تضع دستورا جديدا . ولكن هذا الاتجاه الجديد لم يكن راغبا فى عودة شكـرى القوتلى إلى الحكم . وأدى ذلك إلى إمتناع الحزب الوطنى الذى يرأسه القوتلى عن الدخول فى الانتخابات . فخلا الجو أمام المرشحين الجدد . وتهيأ لوضع دستور اتحادى . واقرار فكرة الاتحاد مع العراق .

ولكن فكرة الاتحاد مع العراق لم تكن حبيبة إلى قلب السوريين ، مادام نظام الحكم فيه كان رجعيا ، ولذلك فان مجموعة من الضباط الاحرار حاولت أن تقوم بانقلاب جديد ، وتستولى على السلطة ، وفشلت خطة الحكومة فى وضع أيديها على هؤلاء العقداء الخمسة ، الذين أسرعوا من جانبهم فى القيام بحركتهم فى ١٩ ديسمبر سنة ١٩٤٩ ، وإنتزعوا السلطة من أيدى سامى الحناوى ومعاونيه وأودعوهم فى السجن وتولى أحد العقداء وهو أديب الشيشكلى أمر القيادة . وأدى ذلك إلى وقف مشروع الاتحاد مع العراق ، وإلى تاليف كتلة جمهورية داخل مجلس النواب السورى ، أخذت فى القيام بمجهودات وطنية. وتألفت حكومة برئاسة ناظم القدسى ، وانتخب هاشم الاتاسى رئيســا

للجمهورية . ولقد وضع ناظم القدسى مشروعا للاتحاد بين الدول العربية ، وطاف من أجله العواصم العربية ، واجتمع برؤساء حكوماتها ، ولكنه لم يحظ بأى تأييد .

وكان لسيطرة أديب الشيشكلى على الموقف من وراء الستار تأثيرا على استمرار نمو شخصيته ، وإزدياد أطماعه فى السلطة . وأخذ فى التخلص من عدد من المنافسين له ، وخاصة من الضباط الأحرار . فشهدت سوريامرحلة فوضى فى الحكم ، وأفاد الشيشكلى منها ، إذ أنها مهدت لاعتقال الوزراء وعدد من النواب ، وإلى استقالة هاشم الاتاسى رئيس الجمهورية . فخلا بذلك الجو أمام اديب الشيشكلى ، وحكم البلادحكما مباشرا ، واهتم بالنظام أكثر من اهتمامه بأى شىء آخر . ولكن استلامه السلطة بهذا الشكل غير الدستورى جعل ممثلو الاحزاب السياسية يجتمعون فى مدينةحمصويقررون معارضته . وزادت الايام من إظهار افلاسه فى الميادين الاجتماعيةوالاقتصادية والسياسية ، واستخدامه الشدة مع شعب لا يخضع للقوة.وكادت الثورة أن تشتعل فى جبل الدروز ، وا ضطر سلطان الاطراش إلى تركه إلى الاردن . وكان كل من أكرم الحورانى وميشيل عفلق وصلاح الدين البيطارقد أتفقوا على دمج حزبهما فى حزب واحد ، باسم حزب البعث العربى الاشتراكى ، والتجأوا إلى لبنان ، وهدد الشيشكلىباغلاق الحدود بين البلدين إذا لم تخرجهم الحكومة اللبنانية من أراضيها . فاضطروا إلى ترك لبنان والذهاب إلى روما . وكان لهذا التشكيل الحزبى الجديد أكبر الاثر فى سقوط أديب الشيشكلى .

حقيقة أن هذا التكتل الحزبى قد عمل على زيادة الوعى فى سوريا ضد أديب الشيشكلى ، ولكن من قام بالتغيير من جديد كان هو الجيش . ومرة أخرى تتحركبعض الوحدات الموجودة فى حلب وتعلن «الثورة» . وكانذلك

يدل من ناحية على ضعف القاعدة الشعبية والجماهيرية عن التحرك ، وخاصة أمام قوة الضغط الادارى ، والتى يمارسها من يسيطر على السلطة ، ودلت من ناحية ثانية على أن الجيش يعتبر نفسه جزءاً لا يتجزأ من الأمة ، وسلاحها الذى يتقدم الصفوف لاجراء التغيير ، حتى وإن كان فى ذلك ابتعاداً واضحاً من مهمته الرئيسية التى أنشأ من أجلها ، خاصة وأنه لم تكن له برامج سياسية محددة . وكان الأمر ينتهى به دائما إلى اعتبار السلطة هدفا ، وليست وسيلة للتغيير .

والمهم هو أن عهد أديب الشيشكلى قد انتهى ، واستقال من رئاسة الجمهورية وترك سوريا التى عادت اليها الاوضاع الدستورية من جديد كما كان عليه الحال حتى عام ١٩٥١ . ومع خروج الشيشكلى نصل إلى شهر مارس سنة ١٩٥٤ ، وكانت مصر قد سارت فى طريق الثورة ، وتدعمت الثورة فيها وسارت فى طريق التحرر والتحرير .

واشرفت سوريا على الانتخابات التى تمت وخرجت عنها تشكيلة متباينة فى مجلس النواب السورى ، وإن كانت روح التضامن قد وحدت بين الاحزاب السياسية ، وخاصة أمام خطر عودة الحكم العسكرى. واتفق الحزب الوطنى مع حزب الشعب وبعض المستقلين على تشكيل حكومة برئاسة فارس الخورى ووقفت هذه الحكومة فى وجه مؤامرات الاحلاف العسكرية فى سنة ١٩٥٤ ، سنة ١٩٥٥ . ولكن إئتلاف الحزب الوطنى مع حزب الشعب أصابه التفكك ، فاستقالت حكومة فارس الخورى ، وإئتلف الحزب الوطنى مع حزب البعث العربى الاشتراكى وبعض المستقلين ، وكانوا جبهة رشحت صبرى العسلى لتأليف الوزارة . وزاد ظهور الاتجاه للتقارب مع مصر ،

وللتقارب مع سياسة مصر . سواء كان ذلك فى المؤتمرات الدولية ومثل له مؤتمر باندونج ، أو كان ذلك مع الاتجاه إلى تحطيم احتكار السلاح ، وإتجاه سوريا كذلك صوب الكتلة الشرقية لتسليح قواتها. وعندما اشرفت مدة هاشم الاتاسى رئيس الجمهورية على الانتهاء . اتجهت الانظار إلى شكرى القوتلى من جديد. وأسفر استفتاء ١٨ أغسطس ١٩٥٥ عن فوز شكرى القوتلى. ونصل بذلك إلى القيادة السياسية التى إتحدت مع مصر .

(٢) الوحدة المصرية السورية :—

استلم شكرى القوتلى الحكم فى فترة زاد فيها تبلور الموقف بين الاتجاهات الحزبية . وبشكل يهدد الوحدة القومية . وامتاز هذا الوقت كذلك بزيادة الضغط الخارجى على سوريا . وزيادة تبلور أطماع العراق . فى ظل حلف بغداد . وفى الوقت الذى كانت فيه ميزانية سوريا وامكانياتها الاقتصادية ضعيفة . وكانت الخطوة الأولى الاساسية لمواجهة مثل هذا الموقف هى محاولة الوصول إلى تقريب وجهات نظر القيادات السياسية حتى تتعاون سوريا وتسير صوب «اتحاد قومى» . وكان شكرى القوتلى يعتمد على الحزب الوطنى . وبصفته قوة الوسط الموجودة فى سوريا أساسا فى هذه العملية . ولكنه كان مضطراً فى نفس الوقت إلى أن يمد يده إلى بقية الاحزاب ، وإلى حزب البعث العربى الاشتراكى لاتمام هذا الاتحاد القومى . فاضطره ذلك إلى أن يتحدث بعد أدائه القسم الدستورى الخاص باستلام رئاسة الجمهورية عن «ضرورة حصول الطبقات الكادحة على نيل حقها كاملا من العدالة الاجتماعية والكرامة الانسانية» ووفق بذلك بين موقفى الوسط ، وأمانى اليسار المعتدل ، وإن كان شكرى القوتلى يمثل فى ذلك الوقت قيادة الطبقة الوسطى المدعمة لاتجاه الوسط السياسى المعتدل . وكانت دعوة إلى نبذ المشادة الحزبية، ووقوف رجال الاحزاب

أمام تبعاتهم ، وتوحيد الصفوف والتعاون الحزبي حتى وإن كان ذلك لفترة معينة ، وحتى يتمكنوا من القيام بعمل ايجابي .

واجتمع ممثلوا الأحزاب والكتل النيابية فيما بينهم على ضرورة توحيد الكلمة ، ووضعوا ميثاقا لذلك اشتمل أولا على ضرورة مقاومة الاستعمار والصهيونية واسرائيل ، وعدم الاعتراف باغتصاب فلسطين ، ومقاومةالصلح معها . ومقاطعتها ، ومقاومة توسعها . ومناهضة الاحلاف العسكرية ، وعلى انتهاج سياسة الحياد الايجابي ودعم مقررات باندونج . واشتملت ثانيا على ضرورة توسيع الاتفاق الثنائي مع مصر بعقد اتفاق جديد يشتمل على الشئون الاقتصادية والسياسية والثقافية ، لتصبح هذه الاتفاقيات نواة الوحدة العربية الشاملة،وبحيث تشتمل مختلف النواحي التي يمكن توحيدها أو تنسيقها بين الطرفين . وكان هذا هو الجديد في الموضوع . إذ أنه كان خطوة ايجابية صوب مصر ،بعد أن كانتالمحاولات السابقة في اتجاهات أخرى ، وتفشل في الوصول إلى أية نتيجة . وشارك شكري القوتلي في مؤتمر الاقطاب الذي عقد في أسوان في ١١ مارس سنة ١٩٥٦ مع سعود ومع قائد مصر ، وكانتضربة شديدة وجهت إلى دعاة الأحلاف في تركيا أو العراق أو لندن أو واشنطون. وكلما زاد الضغط السياسي الخارجي على سوريا ، وظهرت خطورة التفكك السياسي الداخلي فيها ، وجدت سوريا في مصر الثورة عضداً قويا يساعدها ، ورمزاً ثوريا تتجه اليه أنظار العرب المخلصين .

وحطمت مصر القيود مع تأميم قناة السويس . وكانت مسئولية مصر قد زادت بعد عقد اتفاقيات الدفاع المشترك الجديدة ، وأصبح المشير عبدالحكيم عامر قائداً للقوات المصرية والقوات السورية والقوات الأردنية . ومع العدوان الثلاثي على مصر زاد حماس العرب في كل مكان ، ووضح في سوريا .

ووقفت حكومة سوريا إلى جانب مصر ، وقام العمـال العـرب السوريون بوقف تدفق البترول فى خطوط الانابيب صوب البحر المتوسط . وكانت عملية استراتيجية تكمل موقف الدفاع فى بور سعيد ، وتشعر العرب بوحدة الصف العربى ، وبرباط وثيق بين القناة والبترول . وطار شكرى القوتلى إلى موسكو ، ثم عاد واجتمع مع الملك حسين وعبد الإله وكميل شمعون فى مؤتمر لبنان الذى كاد أن يؤدى إلى إظهار التصدع فى موقف الدول العربية .وفى الوقت الذى هاجمت فيه قوات الاستعمار مصر . وتمكن من أن يصل المؤتمر إلى إصدار بيان ينص على تقارب وجهات النظر ، والتضامن مع مصر فى نضالها القومى ضد الاستعمار .

وكانت موجة الحماس الشعبى عارمة فى سوريا ، وللمحققات الثورية الوطنية التى حصلت عليها مصر الثورة فى معركة القناة . ولم يكن فى وسع أحد أن ينافس مصر . وخاصة وقت معركة القناة ، فى تمثيلها للرأى العام العربى التحررى والثورة . وإرتفعت الهتافات بالوحدة العربية فى دمشق كما إرتفعت فى القاهرة . وإذا كان الاستعمار الغربى قد فشل عسكريا فى معركة السويس . فانه قد حاول أن يعوض ذلك بضربة أخرى يوجهها إلى الاتجاه التحررى الذى ظهر فى ذلك الوقت فى سوريا بشكل واضح . وجعل منها تسير صوب مصر . وجاء الضغط الغربى على سوريا ، عن طريق تركيا . وعن طريق العراق . فتعاونت مصر مع سوريا ، وفى أكتوبر سنة ١٩٥٧ نزلت بعض القـوات المصرية المسلحة فى سوريا ، واستقبلها الشعب السورى بكل حماس . وفى نفس الوقت قرر مجلس النواب السورى توجيه دعوة إلى مجلس الأمة المصرى لزيارة سوريا العربية ، ولتبادل الرأى فى استعجال الزمن لدفع مشروع الاتحاد

بين مصر وسوريا . وأستجاب مجلس الأمة فى القاهرة للدعوة ، والف وفدا من أربعين عضوا ، ووصل إلى دمشق فى نوفمبر سنة ١٩٥٧ .

ولقد تبادل أكرم الحوراني ، رئيس مجلس نواب سوريا ، وأنور السادات وكيل مجلس الأمة المصرى رئاسة المجلس فى دمشق ، وأعد قرار بالاتحاد الفيدرالى بين مصر وسوريا فى لجنة الشئون الخارجية بالمجلس النيابى السورى ، وفى لجنة الشئون العربية بمجلس الأمة المصرى . وفى جلسة ١٨ نوفمبر سنة ١٩٥٧ صدر القرار بأن : «نواب المجلسين المجتمعين فى جلسة مشتركة يعلنون رغبة الشعب العربى فى مصر وسوريا فى اقامة اتحاد فيدرالى بين القطرين ، ويباركون الخطوات العملية التى اتخذتها الحكومتان السورية والمصرية فى سبيل تحقيق هذا الاتحاد ، ويدعون حكومتى مصر وسوريا للدخول فوراً فى مباحثات مشتركة بغية استكمال أسباب تنفيذ هذا الاتحاد .» ووافق مجلس الأمة فى القاهرة على هذا القرار المشترك ، وحضر وفد من النواب السوريين وشاركوا اخوانهم أعضاء مجلس الأمة فى جلساتهم فى القاهرة فى ديسمبر من نفس السنة .

وكانت مسألة رئاسة الدولة الموحدة الجديدة مشكلة من وجهة النظر الشكلية ومن وجة النظر الدستورية . ولكن وضوح القيادة الثورية فى مصر ، ونزولها إلى معارك كانت أهلا لها ، واستنادها إلى دولة كبيرة جعلت شكرى القوتلى يسير فى تفكيره من الاتحاد صوب الوحدة . وفى أول فبراير سنة ١٩٥٨ ، وفى جلسة تاريخية عقدت فى القاهرة بين القيادتين السياسيتين لمصر وسوريا ، قرر المجتمعون اتفاقهم التام ، وايمانهم الكامل ، وثقتهم العميقة فى وجوب توحيد مصر وسوريا فى دولة واحدة اسمها الجمهورية العربية المتحدة كما أعلنوا اتفاقهم الاجماعى على أن يكون نظام الحكم فيها ديموقراطيا رئاسيا ،

يتولى فيه السلطة التنفيذية رئيس الدولة، يعاونه وزراء يعينهم ، ويكونون مسئولين أمامه ، كما يتولى السلطة التشريعية مجلس تشريعى واحد . ويكون لهذه الجمهورية علم واحد يظل شعبا واحدا وجيشا واحدا فى وحدة يتساوى فيها ابناؤها فى الحقوق والواجبات ويدعون جميعا لحمايتها بالانفس والمهج والارواح . ويتسابقون لتثبيت عزتها وتأكيد منعتها . كما قرروا دعوة الشعب فى مصر وسوريا إلى استفتاء يقع خلال ثلاثين يوما على أسس الوحدة ، وشخص رئيس الجمهورية . وفى ٥ فبراير وقف كل من شكرى القوتلى أمام مجلس النواب السورى ، وجمال عبد الناصر أمام مجلس الأمة يعلنان قيام الجمهورية العربية المتحدة ، ويهنئان العرب بها ويعلنان أن بابها مفتوح لكل بلد عربى يريد أن يشترك معها فى وحدة أو اتحاد يدفع عن العرب الاذى والسوء ، ويعزز سيادة العروبة ويحفظ كيانها . وتحدث جمال عبد الناصر عن كفاح شكرى القوتلى ، وكتب رئيس الجمهورية السورية فى ٢١ فبراير سنة ١٩٥٨ لرئيس مجلس الامة فى القاهرة مقترحا عليه أن يكون «المواطن العربى الاول» فى الدولة الجديدة الذى يرشح «سيادة الرئيس جمال عبد الناصر رئيسا لها» ، وكان يمثل فى ذلك الرأى العام فى كل من سوريا ومصر .

وكان الاتفاق قد تم فى نفس الوقت على دستور فى فترة الانتقال يشتمل على مبادىء أساسية :

١ — الدولة العربية المتحدة جمهورية ديموقراطية مستقلة ذات سيادة ، وشعبها جزء من الأمة العربية .

٢ — الحريات مكفولة فى حدود القانون .

٣ — الانتخاب العام حق للمواطنين على النحو المبين بالقانون ، ومساهمتهم فى الحياة العامة واجب وطنى عليهم .

٤ — يتولى السلطة التشريعية مجلس يسمى «مجلس الأمة» تحدد أعضاءه ، ويتم اختيارهم بقرار من رئيس الجمهورية ، ويشترط أن يكون نصف الاعضاء على الاقل من بين أعضاء مجلس النواب السورى ومجلس الامة المصرى .

٥ — يتولى رئيس الجمهورية السلطة التنفيذية .

٦ — الملكية الخاصة مصونة ، وينظم القانون أداء وظيفتها الاجتماعية ، ولا تنزع الملكية إلا للمنفعة العامة ومقابل تعويض عادل وفقاً للقانون .

٧ — إنشاء الضرائب العامة أو تعديلها أو الغاؤها لا يكون إلا بقانون ، ولا يعفى أحد من أدائها فى غير الاحوال المبينة فى القانون .

٨ — القضاة مستقلون لا سلطان عليهم فى قضائهم لغير القانون .

٩ — كل ما قررته التشريعات المعمول بها فى سوريا وفى مصر تبقى سارية المفعول فى النطاق الاقليمى المقرر لها عند إصدارها ، ويجوز إلغاء هذه التشريعات أو تعديلها .

١٠ — تتكون الجمهورية العربية المتحدة من اقليمين هما سوريا ومصر .

١١ — يشكل فى كل إقليم مجلس تنفيذى يرأسه رئيس يعين بقرار من رئيس الجمهورية ويعاونه وزراء يعينهم رئيس الجمهورية بناء على اقتراح رئيس المجلس التنفيذى .

١٢ — تحدد اختصاصات المجلس التنفيذى بقرار من رئيس الجمهورية .

١٣ — تبقى أحكام المعاهدات والاتفاقيات الدولية المبرمة بين كل من سوريا ومصر وبين الدول الأخرى ، وتظل هذه المعاهدات والاتفاقيات سارية المفعول فى النطاق الاقليمى المقرر لها عند إبرامها ، ووفقا لقواعد القانون الدولى .

١٤ — تبقى المصالح العامة والنظم الادارية القائمة معمولا بها فى كل من سوريا ومصر إلى أن يعاد تنظيمها وتوحيدها بقرارات من رئيس الجمهورية .

١٥ — يكون المواطنون اتحاداً قومياً للعمل على تحقيق الأهداف القومية . ولحث الجهود لبناء الامة بناءاً سليما من النواحى السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، وتبين طريقة تكوين هذا الاتحاد بقرار من رئيس الجمهورية .

١٦ — تتخذ الاجراءات لوضع الدستور الدائم للجمهورية العربية المتحدة.

١٧ — يجرى الاستفتاء على الوحدة وعلى رئيس الجمهورية العربية المتحدة فى يوم الجمعة ٢١ فبراير سنة ١٩٥٨ .

لقد كان أملا جديدا فى أفق الشرق ، ظهر مع ظهور دولة كبرى «ليست دخيلة فيه ولا غاصبة ، ليست عادية عليه ولا مستعدية . دولة تحمى ولا تهدد ، تصون ولا تبدد ، تقوى ولا تضعف ، توحد ولا تفرق ، تسالم ولا تفرط ، تشد أزر الصديق ، ترد كيد العدو ، لا تتحزب ولا تتعصب ، ولا تنحرف ولا تنحاز ، تؤكد العدل ، تدعم السلام ، توفر الرخاء لها ولمن حولها ، وللبشر جميعا ، بقدر ما تتحمل وتطيق ...» .

وبعد الاستفتاء الذى كانت نتيجته معروفة سلفا ، ولايشك أحد فيها ، زار جمال عبد الناصر سوريا ، وكان استقباله الشعبى فى دمشق وحلب وفى كل مكان يفوق كل حسبان . وأدى صلاة الجمعة فى المسجد الأموى ، وزار قبر صلاح الدين الأيوبى . وشعر العرب بعودة عزتهم اليهم . وعمت الفرحة فى كل مكان . وزاد معها قوة مد الحركة التحررية العربية، وبشكل أثر على القوى الموجودة فى بقية الاقاليم ، واضطرها إلى أن تتحرك كذلك .

(٣) اتحاد الدول العربية :

كان وفد اللبنانيين أكبر وأهم وفد جاء إلى دمشق لتهنئتها بالوحدة مع مصر ، وبوصول رئيس الجمهورية المتحدة إليها . وكان هذا الوفد يمثل آمال القوميين العرب فى لبنان ، ويتمنى أن يصل اليوم الذى يجتمع فيه شمل كل العرب . وأعلن الرئيس أمامهم أن اليمن العربى كان سباقا للانضمام إلى الاتحاد ، وبمجرد إعلان الوحدة وإقامة الجمهورية العربية المتحدة وفتح الباب للدول العربية للدخول فى وحدة أو اتحاد .

وكان اليمن يعيش ظروف انعزل اوتخلف واضحة ، وكان قد اقفل على نفسه بلاده منذ زمن بعيد ، ورغم ذلك لم يتمكن من أن يفصل نفسه عن بقية الحركة العربية . حقيقة أن نظام الحكم فيه كان رجعيا ، ولكنه كان مضطرا إلى مسايرة بقية الدول العربية . وحقيقة أخرى هى أن محاولات قد قامت فيه لتغيير الأوضاع ، وأنها قد فشلت ، ورغم ذلك فقد إضطر إلى عدم تناسى العالم العربى ، الذى يكون جزء منه .

كانت الثورة قد نشبت فى اليمن فى ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٤٨ ، وشاركت فيها عناصر عسكرية وأخرى مدنية ، ونجحت فى القضاء على الإمام يحيى ، ولكنها أعلنت أمامه عبد الله بن أحمد الوزير ، الذى لم يتمكن من الاحتفاظ بالسلطة أكثر من خمسة وعشرين يوما ، عادت بعدها إلى سيف الإسلام أحمد الذى تولى الأمامة بعدها .

ثم نشبت الثورة من جديد فى ٢٥ مارس ١٩٥٥ إلا أنها فشلت كذلك . ورغم تجميد الأمام أحمد للاوضاع فى الداخل فانه قد رفع شعارات الحرية ضد الاستعمار البريطانى فى الجنوب العربى ، وشارك فى إتفاقيات الدفاع

المشترك مع العربية السعودية ومصر فى أبريل سنة ١٩٥٦ ، ثم وافق على الإتحاد مع الجمهورية العربية المتحدة ، داخل إتحاد الدول العربية فى ٨ مارس سنة ١٩٥٨ .

ولقد إشتملت المادة الأولى من الميثاق الخاص به على إنشاء هذا الإتحاد من الجمهورية العربية المتحدة ، والمملكة المتوكلية اليمنية والدول العربية التى تقبل الإنضمام إلى هذا الإتحاد ، كما نصت المادة الثانية على احتفاظ كل دولة بشخصيتها الدولية وبنظام الحكم الخاص بها . ونص الميثاق على المساواة بين المواطنين فى الإتحاد وعلى حقوقهم وحريتهم . كما نص على إتباع سياسة خارجية موحدة ، وعلى أن يكون للاتحاد قوات مسلحة موحدة . وعلى تنظيم الشئون الاقتصادية للاتحاد وفقا لخطط مرسومة .

أما السلطات فقد وضعت تحت إشراف المجلس الأعلى للاتحاد . والذى يتشكل من رؤساء الدول الأعضاء ، ويعاونه مجلس الاتحاد الذى يتألف من عدد متساو من ممثلى الدول الأعضاء . وتكون رئاسته بالتناوب . ويقوم المجلس الأعلى للاتحاد برسم السياسة العليا فى المسائل السياسية والدفاعية والإقتصادية والثقافية . ويصدر القوانين اللازمة لذلك ويعين القائد العام للقوات المسلحة للاتحاد . أما مجلس الإتحاد فيتبعه مجلس للدفاع ، ومجلس اقتصادى ومجلس ثقافى .

وتلى ذلك وضع الأسس اللازمة للميزانية ولإنشاء مؤسسة للنقد ، ولإصدار عملة يمنية جديدة . أما النظام الدفاعى واختصاصات القيادةالعسكرية فكانت تشبه إلى حد بعيد تلك التى وضعت فى معاهدات الدفاع المشترك .

وظهر واضحا امكان تعاون الدول «الجمهورية» مع الدول «الملكية» على

امكانية اتحادها ، وفى نظام تعاهدى فيدرالى ، يسوى بين المواطنين ، ويمنحهم نفس الحقوق نظير نفس الواجبات ، ويحقق لهم آمالهم فى الوصول إلى الوحدة ودون أن يؤثر «شكل» رأس الدولة فى العملية .

ولقد كانت دعوة مفتوحة لكل العرب للتقارب والتعاون وتحقيق الأمال مهما كانت النظم السائدة فى بلادهم .

كان ذلك حلا سياسيا لمشكلة القيادة ، وعمل فى «البناء الفوقى» السياسى ، وحقق الآمال . ولكن دون أن يرتكز إلى أسس ثابتة يمكنها تحمل ما قد يعترض هذا البنيان الفوقى من إهتزازات . والمهم أنه قد جاء نتيجة للوحدة المصرية السورية . وفى إقليم قل من يعتقد فى إمكانية تحركه . وكما أثر إنشاء الجمهورية العربية فى قيادة اليمن ، أثر كذلك فى العراق ، ولكن بطريقة أكثر فاعلية .

(٤) الثورة فى بغداد :

وضح تأثير الإتجاه الثورى العربى والإتجاه الوحدوى على العراق. وكان رفع شعارات الوحدة العربية سببا أساسيا فى استجابة العراقيين لهذه الشعارات وفى سيرهم مع المجموع الوحدوى . وكانت القيادة السياسية السابقة فى العراق تحكم هذا الإقليم بالحديد والنار ، حتى سمى حكمها بالحكم الأسود . وكانت الاسرة الهاشمية فى بغداد قد ربطت بين مصالحها والمصالح البريطانية ، وتعارضت بذلك مع موقف القيادة الثورية العربية فى مصر ، والتى قادت معركة التحرر ضد البريطانيين . وظهر الحكم الملكى فى العراق على أنه جامد فى وقت تحرك فيه العالم ، وعلى أنه رجعى واستبدادى فى وقت الحريات والديموقراطيات . وكم من مؤامرة كشفت لربط العراق بالمخططات الغربية ،

وكانت استعمارية . وكان دخول العراق حلف بغداد يضعف من نفوذ الحاكمين أمام شعارات العرب المتحررين . وأصبحت شخصية عبد الاله ، وشخصية نورى السعيد لها خطوط معينة ، وسمعة خاصة عند العرب ، وحتى فى العراق . وكان تهاون الحكام الرجعيين فى بغداد فى الدفاع عن المصالح الإقتصادية لبلادهم ، وفى الوقت الذى أممت فيه مصر القناة ، نقطة تزيد من فضح موقف الهاشميين هناك . وإذا كان الكبت والقوة هو وسيلة الحكام للاحتفاظ بسلطتهم ، فقد كان من اللازم كذلك استخدام القوة لنزع السلطة منهم . ولم تكن القوة موجودة فى ذلك الوقت إلا فى أيدى رجال الجيش فى العراق . ومن هنا بدأت الحركة ، ولتغيير الأوضاع فى هذا الاقليم العربى .

وكان لإنشاء الجمهورية العربية المتحدة كبير الأثر على الموقف فى العراق ، خاصة وأن الحدود بينها قد أصبحت مشتركة . وشعر كثير من الضباط العراقيين بحاجتهم إلى الشعور بالتحرر وبالزهو مثل اخوانهم السوريين والمصريين . وكانت هناك مجموعات من «الضباط الأحرار» قد بدأت تجتمع فى ذلك الوقت وتتناقش ، وتخطط ، وتتصل باخوانهم الأحرار حتى فيما وراء الحدود . وقرروا ساعة الصفر فى يوم ١٤ يوليو سنة ١٩٥٨ ، واستولوا على السلطة بعد أن قامت وحدات من الجيش العراقى باحتلال بغداد وبتطويق القصر الملكى وبضربه بالمدفعية . وأعلنت الجمهورية العراقية .

وظهرت الجمهورية العراقية من يومها الأول فى شكلها العربى ، وأعلنت اعترافها بالجمهورية العربية المتحدة بعد أن كان الحكم الرجعى فى بغداد يرفض الاعتراف بها . كما ظهرت الجمهورية العراقية كذلك فى أنها ستأخذ خط السير العربى التحررى ، وبشكل يهدم حلف بغداد ، بعد أن تخرج منه حكومة بغداد .

وكانت ضربة قوية بالنسبة للدول الغربية والاستعمارية ، والدول ذات المصالح الاستغلالية فى الاقليم . وأسرع الأسطول السادس الامريكى فى اليوم التالى بانزال قوات المشاة فى بيروت ، خشية أن تتحد منطقة المشرق العربى بأكملها مع القوة الثورية فى القاهرة . كما أسرعت بريطانيا بارسال قواتها البرية والجوية من قبرص إلى عمان ومعان والمفرق فى شرق الأردن . وكان كل ذلك يدل على أن الغرب لا يرضى بقيام تغيير ثورى فى المنطقة ، وبشكل يؤثر على مصالحه فيها . وكان على الجمهورية العربية المتحدة فى نفس الوقت أن تقف إلى جوار الثورة العراقية ، وأعلنت أن أى اعتداء عليها يعتبر إعتداء على الجمهورية العربية المتحدة .

وظهر أمام العالم أن العراق لن يبقى طويلا بعيدا عن الجمهورية العربية المتحدة . وسرت الأخبار بقرب انضمامه اليها ، وتكوينه «الاقليم الشرقى» منها . ولكن الأحداث تطورت بسرعة ، ونتيجة لتفاعل داخلى بين صفوف قادة الثورة العراقية نفسها . وبشكل أدى إلى مصادمات بين الاتجاه العربى الوحدوى وبين عبد الكريم قاسم ، الذى كان قد تولى الحكم فى العراق . وأدى ذلك إلى تغيير وجه الثورة العراقية ، وإلى انحرافها عن المبادىء التى قامت من أجلها ، وإن كانت قد خضعت فى ذلك للعوامل الداخلية ، ولقوى الضغط الخارجية . ودفع العراق والعالم العربى ثمن هذا الصراع الداخلى فى هذا الاقليم غاليا من وقته ومن أرواح أبنائه ، خاصة بعد أن أخذت حكومة عبد الكريم قاسم وضعا قوميا اقليميا ، ويتعارض مع طبيعة القوى الثورية الموجودة فى العالم العربى فى ذلك الوقت .

(٥) القومية العربية والاتجاه الاقليمى :

كان انشاء الجمهورية العربية المتحدة بين مصر وسوريا يعنى تكاملا بين

قوة «الوسط» الثورية فى القاهرة وبين قوة «الوسط» الوطنية فى سوريا . وتمت هذه الوحدة تحت شعار «القومية العربية» أى أنها قد تمت فى البنيان الفوقى السياسى ، وبين عناصر ثورية فى القاهرة ، ومعتدلة فى سوريا .

وكانت مصر قد نبذت فكرة تعدد الاحزاب فيها ، ونبذت حتى فكرة الحزبية . وعملت فى ظل «هيئة» للتحرير . ونص الدستور المؤقت للجمهورية العربية المتحدة على إنشاء «إتحاد قومى» للعمل على تحقيق الاهداف القومية . وكان معنى ذلك الغاء الاحزاب فى سوريا . وإذا كانت أحزاب الوسط قد وافقت هناك على أن تعمل فى ظل «الميثاق القومى» فان بعض الاحزاب اليسارية قد رفضت الانضمام اليها . ولذلك فان هذه الاحزاب اليسارية اعتبرت الوحدة أبعاداً لها عن ميدان العمل ، وخاصة فى الوقت الذى احتاجت فيه البلاد إلى برامج تقدمية لرفع مستوى الشعب ، وخاصة أمام ضغط الدول الغربية الاستعمارية . وانتهت هذه العملية بخروج صالح بكداش من سوريا ، وبدئه فى مهاجمة الاتجاه القومى ، واعتباره عائقا وضع فى طريق التقدم .

واستمرت العملية فى شكل صراع بين عناصر «الوسط» فى سوريا ، وكان يفتقر إلى ثورية الوسط فى القاهرة ، وبين اليساريين . وأدى ذلك إلى ضعف كل منهما . ونظرت روسيا إلى عملية خروج صالح بكداش على أنها معركة بين التقدميين وبين التنظيم السياسى الجديد ، وهو الاتحاد القومى.واتسع النقاش خارج حدود سوريا ، وأخذ شكل جدال حول القومية ، التى رفض التقدميون الاعتراف بها كمرحلة ، وبين العالمية التى رفض القوميون أن يصلوا اليها دون اعتزازهم بأنهم عرب .

وعلينا أن نعترف بأن الوحدة المصرية السورية ، وبالظروف التى تمت

فيها ، ومع الحزب الوطنى السورى ورئاسته ، التى تمثلت فى شكرى القوتلى ، كانت تعتبر سياسيا خطوة من مصر صوب اليمين . خاصة وأن حكومة القاهرة كانت قد وضحت فى شكلها الثورى مع تأميم القناة ومع حرب السويس ، وزاد ظهور شكلها التقدمى عمليا مع سيطرة الدولة على أموال وشركات الأجانب الموجودين فى مصر بعد العدوان الثلاثى ، ونزولها إلى الميدان بقطاع عام يعتبر أساسا لسيطرة الدولة على جزء من قطاع الانتاج والتجارة . وكان اتحادها بعد ذلك مع قيادات «وسط» فى سوريا ، أصرت على أن الملكية الخاصة مصونة . لا تنزع إلا للمنفعة العامة ومقابل تعويض عادل ، يدل على خطوة صوب «اليمين» . ولكن مما لاشك فيه أن العامل النفسانى ، والعامل المعنوى ، قد وصلا بالعرب وأحرارهم فى كل من مصر وسوريا فى ذلك الوقت إلى المرحلة التى عاشوا فيها تحقيق أحلامهم ، التى طالما فكروا فى الوصول اليها ، وعاشوها عمليا وسياسيا ، ودون أن يسمح لهم هذا الجو بالتنسيق بين الأسس الاقتصادية والمادية التى تتفق مع الخط السياسى الثورى الذى كان قد ظهر تبلوره فى القاهرة فى ذلك الوقت ، وكان فى وسع الوحدة كذلك أن تجمع بين عرب ، ثم تعمل بعد ذلك على محاولة الوصول إلى عدالة اجتماعية بينهم . والمهم هو أن هذا الوضع قد انعكس فى العلاقات الدولية ، وأثر فى العراق ، فى نفس الوقت الذى حدث فيه الانشقاق داخل قيادته الثورية .

كان عبد الكريم قاسم يعتبر نفسه محرر العراق ، ولكنه خشى من إزدياد نفوذ وحتى من وضوح الرؤيا أمام الضباط الأحرار ، والذين كانوا قد أوصلوه إلى الثورة ، وإلى رئاسة عملياتها فى بغداد . وبدأ الانشقاق بينه وبين عبد السلام عارف ، حين أصر عبد السلام عارف على ضرورة الوصول إلى الوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة . وخشى عبد الكريم قاسم من أن تخرج

السلطة من بين يديه ، ولم يكن أفقه يتسع لأكثر من مسئوليات رتبته فى قيادة الوحدات المحاربة . فاعتز بموقف عراق ، وفى وجه موجة قومية عربيةعارمة وأخذ فى ترديد ما يردده الغير من أن وحدة العراق مع الجمهورية العربية ستؤدى إلى سيطرة الغير على العراقيين ، وستؤدى إلى استغلال الجمهورية العربية لبترول العراق ، وأثبت بذلك أنه يدافع عن سلطته الشخصية . وفى ظل أفق ضيق ، ودون أن يفهم طبيعة القوة الثورية العربية .

ردد عبد الكريم قاسم إتهامات الغير للجمهورية العربية المتحدة . وفشل فى وضع برنامج له وللعراق ، رغم إدعائه بأنه قائد ثورة . وبعد الانفصال بينه وبين الاتجاه العربى الوحدوى ، أمعن فى إستخدام الشدة ، وادعى أنه يسعى لتوحيد العراق قبل أن يتحد مع الدول والأقاليم المجاورة . واتفق مع الاكراد . ولكى يصفى الاتجاه العربى الوحدوى ، ويضرب القوات العراقية المسلحة ، ذات القيادة العربية الوحدوية التى كانت موجودة فى ذلك الوقت فى الموصل . وعجز فى نفس الوقت — رغم ادعائه بأنه تقدمى — فى أن يقوم بأى مشروع للتأميم رغم أن البترول كان ميدانا خصباً وله قيمة كبيرة . وفى متناول يديه . ثم استند عبد الكريم قاسم بعد ذلك إلى «الأسس» التاريخية ، ولكى يحاول ضم الكويت إليه ، وكأنه ملك متوج يبحث عن ميراثه الدولى .

والمهم هو أن هذا الانحراف فى القيادة العراقية أدى بهذا الأقليم العربى إلى أن يعيش تحت حكم القوة لفترة سنوات ، ولكى يجبر العراق على أن يمثل الاتجاه الاقليمى ، والاتجاه الشعوبى ، وهو منه برىء .

وكان هذا الانقسام بين الاتجاه القومى العربى ، والاتجاه الاقليمى فى

صالح أعداء المنطقة ، وأعداء الحركات التحررية فيها . ولذلك فانه كان نكسة واضحة .

ولم يمض وقت طويل حتى أعلنت ثورة جديدة فى السودان ، وقام الفريق ابراهيم عبود بثورة «سلمية» هناك . وكان قائدا عاما للجيش السودانى ، فاستولى على السلطة ، وشكل مجلس أعلى للقيادة يتولى سلطات الحكم فى السودان. وعطل العمل بالدستور ، وحل البرلمان ، وحل الأحزاب السياسية الموجودة ، وألف وزارة جديدة بعيدة عن الأحزاب . وأعلن أن الفوضى والفساد قد انتشرتا فى جميع أجهزة الدولة نتيجة للازمات السياسية بين الأحزاب ، وجريا وراء الحكم حتى تدهورت الحالة ، وكاد السودان أن يتردى فى هاوية سحيقة. وأعلن الفريق ابراهيم عبود أنه يعمل على انقاذ الموقف . وأنه سيعمل على تحسين العلاقات مع الجمهورية العربية المتحدة لحل المسائل المعلقة . وإزالة الجفوة المفتعلة بين البلدين الشقيقين . ولقد تم بعد ذلك ، وبعد عام ، أى فى ٨ نوفمبر سنة ١٩٥٩ اتفاق بين الجمهورية العربية المتحدة وجمهورية السودان حول مشروعات النيل ومياه النيل . ولكن السودان عاش كذلك فترة من الزمن تحت حكم يمكن وصفها بالاقليمية ، إذ أن أفق القائمين عليه فى ذلك الوقت حجز نفسه داخل حدود السودان ، وعجز عن النزول إلى ميدان القومية العربية .

وكانت تجربة العراق مع عبد الكريم قاسم ، وتجربة السودان مع ابراهيم عبود ، ومع الاتجاه الاقليمى فى كل من هذين القطرين الشقيقين ، محسوبة على العرب ، وخاصة فى الوقت الذى حاولت فيه الدول الاستعمارية الخارجية ، والقوى الرجعية المتحالفة معهم من داخل الاقليم ، أن توجه ضربات إلى الاتجاه

التحررى فى المنطقة . وظلت المعركة السياسية فى ظل القومية ، العربيــة والاقليمية ، تمثل كثيرا من المتناقضات التى يصعب التوفيق بينها ، وحتى بدأت معركة جديدة هى المعركة الاجتماعية والاقتصادية التى تبلورت فى مصر مع التطبيق الاشتراكى . وأدى ذلك إلى إظهار القوى ذات المصلحة الفعلية فى التغيير ، ومراكز التحول فى البنيان الاجتماعى الاقتصادى ، واللازمة أساسا لقيام أى بنيان فوقى سياسى عليها بعد ذلك ، واللازمة كأساس للوحدة العربية من الناحية السياسية .

الفصل الثالث والعشرون

المعركة الاجتماعية الاقتصادية والتطبيق الاشتراكى

احتاجت الاوضاع الاجتماعية فى مصر إلى تعديل بل إلى تغيير كبير ومنذ الفترة السابقة لإعلان ثورة يوليو سنة ١٩٥٢ ، وقامت حكومة الثورة بمجهودات فى هذا السبيل إنتهت بحتمية لتطبيق النظم الاشتراكية فى مصر . وكانت هذه الخطوة محاولة جريئة للوصول إلى حلول جذرية فى الأسس التى بنى عليها المجتمع . وأعطت بنتائجها على البنيان السياسى فى مصر ، وفى الاقليم الشمالى ، وعملت على بلورة الموقف بشكل واضح فى كل العالم العربى .

(١) تطور الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية فى مصر :

تطورت وسائل الانتاج فى مصر ووصلت إلى مرحلة مليئة بالمتناقضات فى الفترة التالية للحرب العالمية الثانية ، وبشكل يطالب بالتغيير . وظهر ذلك فى كل الميادين سواء فى الملكية أو فى الزراعة أو الصناعة أو ميدان الأموال . وزاد تطور الموقف وتبلوره . وزاد وضوح المتناقضات فيه مع الزمن حتى كانت شعارات ما قبل الثورة تنادى بالغذاء والكساء .. يا ملك النساء.وكان على الثورة أن تجد حلولا للمشكلة الاجتماعية والاقتصادية من أول يومها .

كانت الملكية الزراعية فى مصر قد تطورت بشكل أظهر ملكيات عقارية زراعية واسعة مركزة فى أيدى عدد قليل من الملاك ، وبشكل سمح لأفراد الأسرة المالكة السابقة وحدهم بامتلاك خمس مساحة الأرض المزروعة فى مصر ، وسمح لأربعة فى المائة من كبار الملاك بامتلاك ثلثى الأرض الزراعية

فى البلاد ، وترك هذا من الجانب الآخر أعداداً كبيرة من الفلاحين زاد تفتيت ملكيتهم الزراعية من جيل إلى جيل ، وبالتوارث ، ومع الزيادة المضطردة فى السكان ؛ ولذلك فقد كان على الثورة أن تواجه الملكية الزراعية كميدان يحتاج لحل عاجل وسريع ، وحتّى تسمح بتمليك الفلاحين مساحات معقولة من الأرض . وتسمح بتحويل جزء من رؤوس أموال مجموعة كبار الملاك إلى قطاعات اقتصادية أخرى ، سواء أكان ذلك فى ميدان التجارة أو ميدان التصنيع . وكان هذا هو أساس قانون الاصلاح الزراعى الأول الذى صدر فى سنة ١٩٥٢ .

وكان على الدولة أن تسهم كذلك فى ميدان الصناعة ، خاصةو أن أصحاب رؤوس الأموال لم تكن لهم القوة اللازمة للنزول إلى ميدان الصناعة ، وبنوع خاص ذلك القطاع الذى لا يعطى عائد الا بعد فترة طويلة ، مثل مشروعات الكهرباء والحديد والصلب وغيرها . فأنشأت الثورة فى مصر المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى بقانون ٢١٣ لسنة ١٩٥٢ ، كما أنها اهتمت بميدان الإئتمان الصناعى لمساعدة الصناعات الناشئة . وبشكل يسمح بوقوفها على أرجلها فى الميدان .

ولكن علينا أن نعترف بأن هذه الحلول كانت كلها مؤقتة ، ومجرد خطوات على الطريق ، إذ أن الدولة كانت تعمل فى ظل نظام رأسمالى وكانت الامكانيات الرأسمالية فى أيدى مجموعة من أصحاب رؤوس الأموال تقوم بتنفيذ ما ترغب ، وإن كان ذلك بتشجيع من الحكومة . وكانت حكومة الثورة تقوم قبل كل شيء فى مرحلتها الأولى بعملية التحرير السياسية للبلاد ، ودون أن تكون لها الوسائل الفعالة لمواجهة جذور المشكلة الاقتصادية ، حتّى

إضطرتها الظروف إلى النزول إلى هذا الميدان بعد أن شعرت بضرورة سيطرتها على الامكانيات الاقتصادية ، وحتى تتمكن من تنفيذ ما تحتاجه البلاد .

وكانت أزمة تمويل السد العالى قد أظهرت أمام حكومة الثورة فى القاهرة قوة «العامل الاقتصادى» . وضرورة سيطرة الدولة عليه ، حتى تتمكن من تطوير المجتمع فى شكل ثورى . وجاءت بعد ذلك عملية تأميم قناة السويس تدل على مرحلة جديدة حاولت بها الثورة أن تسيطر على الإمكانيات الاقتصادية التى يقوم الاجانب باستغلالها فى البلاد ووضعها فى خدمة الوطن ومشروعاته . وحينما زاد تحدى الغرب الاستغلالى لمصر ، ووقع العدوان الثلاثى إضطرت حكومة القاهرة إلى وضع أموال وممتلكات رعايا الاعداء تحت الحراسة . وكانت هذه الأموال والممتلكات تتمثل فى عدد من البنوك والمصارف ، وشركات التأمين والتى كان لها رأسمال له قيمته . وهكذا أصبحت «الدولة» تسيطر على «قطاع عام» . وتضعه فى خدمة الاقتصاد الوطنى . وكانت هذه خطوة أساسية فى إعطاء الدولة مسئولية جديدة فى الميدان الاقتصادى .

ولكن نزول الدولة إلى ميدان التعامل الاقتصادى ، وبقطاع عام قوى ، أثر على التوازن الاقتصادى الموجود فى السوق المصرية بعد معركة السويس . وكانت هذه العملية تمثل منافسة قوية أمام أصحاب رؤوس الأموال ، والذين يدينون بمبدأ حرية التجارة ، ويقبلون دفع الضرائب التصاعدية ، ولكن على أساس حريتهم فى العمل . وبدلا من أن يتكامل أصحاب رؤوس الأموال مع القطاع العام الجديد والقوى ، حاولوا أن يعيدوا إلى سيطرتهم ذلك العدد من البنوك والشركات التى سيرتها الدولة داخل المؤسسة الاقتصادية ، وفى شكل قطاع عام .

وكانت الدولة محتاجة للسيطرة على جزء من المرافىء العامة ، وخاصة أمام زيادة مسئولياتها فى الداخل وفى الخارج ، وذلك مثل المواصلات البحرية والجوية وشركات الملاحة . واستتبع الأمر سيطرتها على جزء من التجارة الخارجية كذلك ، وخاصة فيما يتعلق بالقطن وكبسه وتصديره والتجارة فيه ، وشركات التجارة فى المحاصيل المصرية ، وشركات الاستيراد ، وحتى تسيطر الدولة على منتجاتها ، وتحكم الاشراف على العملة الصعبة اللازمة للبلاد .

ومع تنافس أصحاب رؤوس الاموال مع الدولة قاست الأسواق المصرية من عملية سحب جزء من رؤوس الأموال من السوق ، وفى الوقت الذى كانت تقوم فيه الدول الغربية — وعلى رأسها بريطانيا وأمريكا — بالضغط الاقتصادى المحكم على مصر . ولم يكن من الطبيعى أن تسمح الدولة بمثل هذه المنافسة ، وخاصة إذا ما وقعت فى وقت أزمات وضغوط سياسية ،وفى وقت زاد التحدث فيه عن القطن وتصديره ونقله ، وعن القمح ، عن قوت البلاد . وهكذا ظهرت حتمية إشراف الدولة على وسائل الانتاج ، وإشرافها على وسائل التجارة وإمكانياتها ، وبصفتها أسس لتطوير المجتمع ، وتحريره من عملية الاستغلال الداخلى والاقتصادى .

وكانت المؤتمرات الدولية الافريقية والآسيوية ، لدول العالم الثالث ، وللدول غير المنحازة قد شهدت ظهور ونمو فكرة التعاون بين الدول ،وفكرة ضرورة سيطرة الدول النامية على إمكانياتها ومقدراتها الاقتصادية ، وبصفتها جزء من معركة التحرر اللازمة لتدعيم معارك الاستقلال السياسى . وأدى كل ذلك إلى صدور قوانين يوليو الاشتراكية فى مصر .

(٢) قوانين يوليو الاشتراكية :ـ

جاءت قوانين يوليو الاشتراكية لتثبيت أوضاع ، واظهار وضوح اتجاهات كانت الدولة قد أخذت خطوات فيها منذ عدة سنوات .

فنلاحظ فى ميدان الأموال أن الدولة كانت قد نقلت ملكية البنوك والشركات الاجنبية المؤممة منذ يناير سنة ١٩٥٧ إلى المؤسسة الاقتصادية . ثم قامت فى سنة ١٩٦٠ بتأميم كل من بنك مصر ، والبنك الأهلى ، وأممت كذلك فى نفس السنة البنك البلجيكى والدولى بمصر ، والذى تحول فيما بعد إلى بنك بور سعيد . ثم جاء قانون ١١٧ لسنة ١٩٦١ لكى يؤمم جميع البنوك وجميع شركات التأمين .

أما بالنسبة لشركات التأمين فان القرارات الوزارية المنفذة للقانون ١٩٥ لسنة ١٩٥٩ كانت قد زادت درجة الاشراف والرقابة الحكومية عليها ، ورسمت تخصيص ٢٥٪ على الأقل من المال الموجود فى مصر للاستثمار فى سندات الحكومة أو السندات المضمونة ، و ٢٠٪ على الأكثر فى الاسهم ذات الايراد المتغير . ثم زاد الاتجاه نحو إعادة تنظيم استثمارات هذه الشركات لتوجيه أموالها إلى المساهمة فى تمويل مشروعات خطة التنمية الاقتصادية.وبعد أن كانت هذه الشركات قد تمصرت فى سنة ١٩٥٧ ، جاء وقت تأميمها تأميما كاملا بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ ، وأصبحت للدولة بذلك السيطرة التامة والاشراف الكامل على القطاع المالى ، عصب الحياة .

أما فى ميدان التجارة فان الحكومة كانت قد بدأت منذ سنة ١٩٥٧ بتشديد الرقابة على الوكالات التجارية ، وانتهت بتمصيرها بالقانون رقم ٢٤ لهذه السنة .وجاءت قوانين يوليو سنة ١٩٦١ لكى تخضع التجارة الخارجية

خضوعا تاما لسيطرة القطاع العام . وأصبح الهدف من التجارة الخارجية هو المصلحة العامة . أما بالنسبة للتصدير عامة وتصدير القطن خاصة فقد فرضت الدولة رقابتها واشرافها عليه باجراءات متتالية ، كان أهمها القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ الذى اشرك القطاع العام فى ملكية ٥٠٪ لهذه الشركات . ثم أنشئت المؤسسة المصرية العامة للقطن بالقرار الجمهورى رقم ١٩٨٨ لسنة ١٩٦١ وعهد إليها بالاشراف على شركات القطن علاوة على المؤسسة العامة لكبس القطن ، وأربع شركات لحلج القطن . وكانت هناك ضرورة لاعادة التوزيع الجغرافى لصادرات مصر ووارداتها . بعد أن تغيرت معاملاتها مع كل من دول الشرق والغرب . كما أن نمط الواردات المصرية كان قد تغير تبعا للسير على سياسة هدفت تحقيق نوع من الاكتفاء الذاتى ، والانتفاع بموارد البلاد المحدودة من العملة الصعبة . وكان على الدولة أن تحـد من إستيراد الكماليات وكذلك السلع التى لها مثيل فى الانتاج المحلى . وحتى تتمكن من استيراد المواد الخام اللازمة للصناعة . والمواد التموينية الاساسية للشعب . أما بالنسبة لقطاع التجارة الداخلية فان خروج عدد كبير من الاجانب كان قد أثر فى طبيعة تكوينه . وأدى العدوان الثلاثى إلى تمصير عدد من المحـلات التجارية الكبيرة والمتوسطة . وفرض الحراسة عليها . ونقلت ملكية هـذه المحلات إلى الجمعية الاستهلاكية التعاونية . ثم ضمت هذه الجمعية إلى المؤسسة العامة التعاونية الاستهلاكية . وجاء القرار الجمهورى رقم ١٨٩٩ لسنة ١٩٦١ يقضى بانشاء خمسة مؤسسات عامة فى هذا الميدان . هى المصرية التعاونية ، والاستهلاكية العامة ، ومؤسسة الصوامع والتخزين ، ومؤسسة المطـاحن والمضارب ، ومؤسسة الثروة المائية . ولكن علينا أن نذكر أن إنشاء هـذه المؤسسات لم يكن يهدف الغاء قطاع التجارة الخاص . بل يهدف اجبـار

القطاع الخاص على التوزيع بعمولة معقولة ، إذ أن القطاع العام لم يكن يشرف إلا على ٢٥٪ من عمليات السوق الداخلى (١) .

وكذلك الحال فى قطاع الزراعة إذ أن قانون ١٢٧ لسنة ١٩٦١ نص على تحديد الملكية بمائة فدان .

وهكذا تمكنت مصر من تثبيت الأسس اللازمة للتحرر الاقتصادى ، وبصفته الدعامة الرئيسية للتحرر السياسى ، وللتحرر الاجتماعى . وبعد أن كانت قد وضعت الأسس لالغاء الألقاب ، ومساواة المواطنين ، أخذت خطوات جريئة لمنع ، أو لمحاولة منع عملية الاستغلال الإقتصادى ، وإعطاء البلاد الامكانيات اللازمة للوصول إلى رفع مستوى الشعب . ودلت قوانين يوليو الاشتراكية على خطوة جديدة ورئيسية فى برنامج الثورة ، وجعلتها جديرة بأن تكون ثورة سياسية وإقتصادية واجتماعية فى نفس الوقت .

(٣) الحركةالانفصالية فى سوريا :—

كان لإصدار قوانين يوليو الاشتراكية فى مصر أثرا متباينا على كل من الإقليمين اللذين يكونان الجمهورية العربية المتحدة . وكانت الفرحة فى مصر كبيرة ، وشعر المصريون أنهم يتحولون بالفعل ويسيرون صوب الحرية الحقيقية . أما بالنسبة لسوريا فان الموقف فيها أظهر تضاربا بين أصحاب المصلحة الفعلية فى التغيير ، وبين العناصر والطبقات التى ارتبطت مصالحها باستمرار الأوضاع كما هى ، حتى يحافظوا على امتيازاتهم وعمليات استغلالهم ، وعلى حساب الشعب .

---

(١) أنظر الاشتراكية والفكر الاشتراكى ، للمؤلف . القاهرة دار القلم ، ١٩٦٦ الفصل الثامن عشر .

أما فى الميدان السياسى فان الأحزاب السورية لم تكن قد خرجت بطريقة فعليه من الميدان، حتى بعد حلها . أما إنشاء الاتحاد القومى فانه كان يضم كل العناصر «الوطنية» سواء عناصر كبار الملاك أو أصحاب رؤوس الأموال أو العمال والفلاحين ، كان يضم كل القوميين ، أى كل العرب، سواء من كان يقوم بعملية استغلال الغير ، أو من يخضع لعملية الاستغلال . ولهذا فان الاتحاد القومى لم يكن يمثل الخط الثورى المتحرر والتقدمى ، والذى كان من الطبيعى أن ينشأ فى ذلك الوقت . وإذا كان فشل الاتحاد القومى عن أداء رسالته قد وضح فى مصر ، فقد زاد وضوحه فى الاقليم الشمالى ، وبشكل فاضح .

وكانت عملية التقريب بين الإدارتين فى الإقليمين غير سهلة ، ونتج عن موقف صالح بكداش وجماعته صرف جزء من مجهود «الدولة» فى الإقليم الشمالى — وإتجاهها نحو اتجاه «الوسط» فى عملية صراع مع «اليسار» . وأفادت العناصر اليمينية من هذه العملية التى أنهكت كل من اليسار والوسط، واحتفظت هى — وكعناصر يمينية — بكل قوتها وكل إمكانياتها . وأخذت العناصر اليمينية فى الاقليم الشمالى تعرقل حتى مشروعات الإصلاح . وظهر ذلك فى ميدان الاصلاح الزراعى فى الاقاليم الشمالية . رغم إحتياجه بالفعل إلى إصلاح ، وإصلاح كبير . كما ظهر فى ميدان التجارة ، وفى بقية العمليات الاستغلالية.

وكانت جغرافية الصادرات والواردات للجمهورية العربية المتحدة قد تغيرت وزاد التعامل مع دول الكتلة الشرقية فى الوقت الذى إرتبطت فيه مصالح العناصر اليمينية بدول الكتلة الغربية ، وبالاسترلينى وبالفرنك وبالدولار.

وكان قطاع التجارة فى سوريا قطاعا هاما ، ويعمل فيه كثير من السوريين ، ولم يكن من السهل عليهم أن يقبلوا إشراف الدولة على عملياتهم

ماداموا يعتزون بحريتهم ، وكأن هناك فى العالم حرية مطلقة . ولذلك فان اصدار قوانين يوليو الاشتراكية قد أثر فى الموقف ، وتعارض مع مصالح العناصر اليمينية التى وجدت فيه تهديدا لمصالحها ولعمليات استغلالها، فوقفت منه موقف العداء .

وبدلا من أن تأخذ هذه المعارضة شكلا «دستوريا» وديموقراطيا، وداخل إطار القومية والوحدة العربية ، قامت هذه العناصر اليمينية بتحطيم البنيان الفوقى السياسى ، وتناست ، «الوحدة العربية» حتى تصل إلى الاحتفاظ بامتيازاتها وبعملياتها ، وعلى حساب الشعب .

وأظهرت عملية الحركة الانفصالية فى سوريا أن الوحدة السياسية لم تكن كافية لكى تصمد فى الميدان، مادامت جذور المجتمع الاقتصادية فى أيدى مجموعات تتضارب مصالحها مع بعضها . ولذلك فان مسألة التحرير الاقتصادى أصبحت أساسا بين الرجال الأحرار لكى يصلوا بعدها ، وعن طريقها ، إلى الوحدة التى يمكنها أن تعيش .

وجاءت الحركة الانفصالية فى سوريا ضربة شديدة إلى فكرة الوحدة العربية ، وإلى الجمهورية العربية المتحدة ، التى كانت قد وهبت نفسها لعزة العرب وكرامتهم . وتكاملت هذه العملية مع العمليات الاستعمارية والاستغلالية الاجنبية ، وعلى حساب العرب المتحررين . ولكنها كانت غير كافية لوقف سير عجلة التاريخ ، مادام هناك الملايين من العرب يسعون إلى التحرر الحقيقى ، وفى الميادين الاجتماعية والاقتصادية ، ولكى يبنوا على ذلك وحدتهم العربية المتينة .

(٤) التطبيق الاشتراكى فى مصر :—

كانت قوانين يوليو الاشتراكية هى الأساس لتطبيق الاشتراكية فى مصر ،

وأصبح على المصريين أن يتفقوا سويا على الخطوط العامة اللازمة لهذا التطبيق الاشتراكى ، وبالطريقة التى تتفق مع طبيعتهم وظروفهم وامكانياتهم ، خاصة وأن المصريين كانوا لا يرغبون فى استيراد نظرية اشتراكية معينة ، وكانت ظروفهم تختلف عن ظروف غيرهم ، وبشكل يحتم هذه العملية ، وقبل أن يضعوا نفسهم فى ظل نظرية ثابتة .

وشهد شهرى نوفمبر وديسمبر سنة ١٩٦١ اجتماع اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطنى للقوى الشعبية ، ومناقشتها طريقة التطبيق الاشتراكى فى البلاد . واشتملت هذه اللجنة على مائتين وخمسين عضوا . ثم تمت الانتخابات للمؤتمر الوطنى للقوى الشعبية فى يناير سنة ١٩٦٢ . واجتمع هذا المؤتمر فى شهر فبراير ، وكان يضم ١٥٠٠ عضو منتخب ، علاوة على ٢٥٠ عضو هم أعضاء اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطنى . وعرض رئيس الجمهورية على أعضاء المؤتمر ميثاق العمل الوطنى لمناقشته وتطويره ، وقبل الالتزام به .

واشتمل الميثاق على عشرة أبواب : الأول نظرة عامة ، والثانى عن ضرورة الثورة ، والثالث عن جذور النضال المصرى ، والرابع عن درس النكسة ، والخامس عن الديمقراطية السليمة ، والسادس فى حتمية الحل الاشتراكى ، والسابع فى الانتاج والمجتمع ، والثامن فى التطبيق الاشتراكى ومبادئه ، والتاسع عن الوحدة العربية ، والعاشر عن السياسة الخارجية .

وامتاز النظام الاشتراكى باصراره على ضرورة ملكية الدولة للصناعات الهامة والمرافق العامة ، كما امتاز باعتماده على التخطيط الشامل كوسيلة لتحقيق التوازن الاقتصادى ، ووسيلة للافادة من كل الامكانيات المادية والانتاجية الموجودة . وامتاز أخيرا بأن هدفه هو منع عملية الاستغلال والعمل

على رفع مستوى الشعب . ولذلك فان الاشتراكية تستند إلى فلسفة إجتماعية تنادى بضرورة تحقيق العدالة فى توزيع الثروة ، وتكافؤ الفرص أمام الجميع ، وعلى أن تتولى الدولة تقديم الخدمات اللازمة للمجتمع من تعليم واسكان ، وعلاج وضمان إجتماعى . والاشتراكية بذلك تختلف عن الرأسمالية فى أنها لا تترك ذلك الصراع من أجل بقاء الأصلح يسير المجتمع ، بل تعطى الكل للكل ، وتترك للدولة كل المهام التى تلزم المجتمع ، مادامت الدولة تسيطر على كل شىء ، ولكن فى خدمة المجتمع ولصالحه .

وتتميز التجربة الاشتراكية فى مصر بخصائص عامة تميزها عن غيرها من التجارب ، وإن كانت لا تمس صلب الاشتراكية وأساسها . وهى تتلخص فى إيمان هذه التجربة بالفرد وبشخصيته ، وإيمانها بالديمقراطية ، وكذلك إيمانها بالحلول السلمية لمشكلات الطبقات الاجتماعية ، وإيمانها بالأديان السماوية ، وهى نقط أربع تعتبر من الخصائص المميزة لتجربة مصر الرائدة فى هذا الميدان . والتى تميزها عن الاشتراكية المادية أو الماركسية . ويمكننا أن نضيف إليها وجود شرعية للتملك بصفة عامة ، وملكية الأرض بصفة خاصة ، وحق الميراث . ولكن ليس معنى ذلك — من ناحية أخرى — أن التطبيق الاشتراكى فى مصر هو تطبيق لمبادىء اشتراكية يمينية ، إذ أن الفرق كبير بين النظامين ، سواء أكان ذلك فى الفلسفة أو طريقة عمل أو أهداف كل منهما .

وبعد صدور الميثاق تقرر أن يكون «الاتحاد الاشتراكى» هو التنظيم السياسى المرتبط بالميثاق ، والذى يقوم بالنشاط فى مصر . وبدأ العمل لتشكيل لجان الاتحاد الاشتراكى ، وتم إنتخاب لجان الوحدات الأساسية ، ولجان الأقسام والمراكز والمحافظات ، وتمهيداً للانتخابات والاجتماع مجلس الأمة .

وأصبح الاتحاد الاشتراكى يمثل الاطار السياسى للعمل الجماهيرى، ويمثل تجسيد حى لسلطة الشعب ، وفيه تمثيل للعمال والفلاحين وتدعيم للتنظيمات النقابية والتعاونية – عليه أن يقود الجماهير ويعبر عن إرادتها ، ويوجه العمل الوطنى ، وخاصة بعد إنهيار تحالف الاقطاع والرأسمالية المستغلة ، وقيام تحالف العمال والفلاحين والمثقفين والرأسمالية الوطنية غير المستغلة بدلا منه .

وأصبح الاتحاد الاشتراكى مدرسة تتدرب فيها قوى الشعب العاملة على قيادة منظماتها داخل نطاق أهداف ومبادىء الميثاق الوطنى ، وقيادة سياسية لجماهير الشعب ولقواها العاملة تسير أمامه وتشق الطريق حتى ترشده إلى الإتجاه الصحيح ، ودون أى إنحراف .

وأثبت القوى الوطنية فى مصر بهذه العملية أنها جادة فى تطبيق الاشتراكية فى بلادها ، وأنها صاحبة المصلحة الفعلية فى التغيير الاقتصادى والاجتماعى ، رغم أن عناصر رجعية تمكنت من ضرب هذا الاتجاه التحررى ، والذى كان لا يتعارض مع الوحدة ، بل يدعمها ، وتمكنت من ضربه فى الاقليم الشمالى . ولكن أقاليم عربية أخرى ظهر فيها هذا الاتجاه الاشتراكى وبشكل يدعم موقف مصر ، ويدعم الاتجاه التحررى الأصيل فى كل العالم العربى . وظهر ذلك فى الجزائر ، رغم احاطتها من الغرب والشرق بقوى وقيادات لاتتطابق مصالحها مع التطبيق الاشتراكى .

والمهم هو ظهور ذلك الاتجاه للنزول إلى المعركة الاجتماعية والاقتصادية بشكل واضح فى مصر ، رغم القوى المضادة ، ووضوحه كذلك فى جمهورية الجزائر الديمقراطية والشعبية ، والتى كانت قد انصهرت فى حرب تحرير لمدة سبع سنوات ، قضت فيها على الفواصل الطبقية ، ووحدت بين الجزائريين

فى شكل مناضلين مكافحين ، لا ينسون هدفهم فى الوصول إلى التحرر الحقيقى بعد تحرر اقليمهم فى الميدان السياسى .

ورغم زيادة الضغط الأجنبى على العالم العربى بعد هذا التبلور فى القوى الوطنية فقد سارت القوى التقدمية فى طريقها ، وواصلت معركتها ، وحصلت فى كل يوم على انتصار جديد .

الفصل الرابع والعشرون

معركة القوى التقدمية فى العالم العربى

إذا كانت نكسة الانفصال تعتبر عملية هجومية من القوى الرجعية على القوى التقدمية فى مصر ، وإذا كانت الجزائر قد رأت تحرشات بهامن جيرانها فى الفترة التالية لاستقلالها ، ونتيجة لتطبيقها الاشتراكية فى إقليمها . فإن ذلك لم يمنع القوى التقدمية فى العالم العربى من التقارب . ومن مواصلة السير ، وانضم إليها فى كل يوم عناصر مكافحة جديدة . ومع زيادة تبلور الموقف فى العالم العربى بين قوى تقدمية وقوى رجعية ، كسبت الحركة التقدمية . وعلى طول الخط . وكسبت فى اليمن ، وكسبت فى العراق ، وتدعم موقفها بشكل واضح ، وإن كان ذلك يعطى مسئولية كبيرة على القوى التقدمية فى العالم العربى حتى تتفاهم مع بعضها وتتقارب ، وتضع برامج عمل موحدة يمكنها أن تصل عن طريقها إلى الوحدة العربية الفعلية . وبذلك نسير مع الانتصارات ومن اليمن .

(١) ثورة اليمن :

كانت الأمامة قد جمدت الاوضاع فى بلادها منذ قرون طويلة، وحاولت أن تتخذ من اتحادها مع الجمهورية العربية المتحدة — فى نطاق اتحاد الدول العربية — وسيلة لتثبيت أقدامها فى البلاد . وعلى حساب الشعب. ولكن عناصر كثيرة من أبناء اليمن كانت تتصل بمصر ، وتتصل بالعالم الخارجى ، ولو عن طريق عدن ، ورأت أمامها ضرورة التغيير . وإذا كانت حركة سنة ١٩٤٨ ، وعملية سنة ١٩٥٥ قد فشلت فان الثورة قد نجحت فى سنة ١٩٦٢ .

وكانت الأمامة قد أعلنت موقفا صريحا ضد التوسع الاستعمارى البريطانى فى الجنوب العربى ، وعقدت بعض الاتفاقيات مع الأتحاد السوفيتى وتشيكوسلوفاكيا وألمانيا الشرقية فى سنة ١٩٥٦ ، وعقدت إتفاقيات أخرى مع الصين الشعبية فى يناير سنة ١٩٥٨ لإنشاء مصانع لإنتاج السكر والزجاج والمنسوجات وتعليب الأسماك والفواكه ، ولبناء طريق بين صنعاء والحديدة . ووصلت فى شهر مارس سنة ١٩٥٨ إلى الاشتراك فى إتحاد الدول العربية . ولكن الامامة وقفت موقفا سلبيا من هذا الاتحاد وجمدته ، وحاولت منع العناصر التحررية اليمنية من العمل فى الخارج ، ومن القيام بأى نشاط حتى فى القاهرة . وإضطرت الجمهورية العربية المتحدة فى ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٦١ إلى حل هذا الاتحاد وتحميل المسئولين فى اليمن مسئولية الوصول إلى هذه النتائج .

وبعد وفاة الامام أحمد فى ١٩ سبتمبر سنة ١٩٦٢ أعلن إبنه البدر نفسه إماما على البلاد.ولكن الثورة اليمنية نشبت بعد أسبوع واحد وفى ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٦٢ . ولقد قام الجيش اليمنى بعملية انقلاب مفاجىء قضى به على النظام الملكى وأعلن قيام الجمهورية العربية اليمنية ، وأنهى بذلك صفحة سوداء فى تاريخ بلاده ، واسدل الستار على تاريخ الأئمة المظلم . حقيقة أن الإمام محمد ، وهو الأسم الذى أعطاه البدر لنفسه ، قد تمكن من الفرار ووصل إلى السعودية ، ولكن ذلك لم يمنع الثورة اليمنية من مواصلة السيطرة على الموقف .

وكان رئيس الثورة هو الزعيم عبد الله السلال الذى أسرع بارسال برقية إلى حكومة الثورة فى القاهرة ، التى أعلنت اعترافها الرسمى بحكومة الثورة فى اليمن ووقوفها إلى جانب اليمنين تسندهم وتناصر حقهم فى الحياة .

وظهر فى أول الأمر أن الأمام البدر سيحاول إستعادة سلطته ،عن طريق

تجميع بعض عناصر المرتزقة ، والعودة بهم إلى هناك . ولكن سرعانما وضح أن هناك عملية أكبر من ذلك ، خاصة وأن أعتراف مصر بجمهورية اليمن كان يعنى تدعيما لمعسكر «الجمهوريات» فى العالم العربى ، وتدعيما للقوى التحررية أمام قوى الرجعية والملكية . وتطابقت مصالح البدر مع مصالح حـــكام السعودية والمملكة الاردنية ، وبشكل أظهر معركة جديدة داخل العالم العربى ، وبين الوحدات والقيادات السياسية الموجودة فيه . وتكاملت مصالح الرجعية المتحكمة فى بعض الأقاليم العربية مع المصالح الأمريكية . وفى شكل تحالف جديدبين القوى الاستعمارية وهى رأسمالية . وبين قوى الرجعية . وكانت إقطاعية وقديمة فى شكلها وفى وسائلها .

لقد كان إعلان الثورة فى اليمن فاتحة عهد جديد أمام القوى التحررية العربية فى كل مكان . وإذا كان اليمن قد تحرك . فقد كان على كل عربى أن يتحرك .

واستمرت معركة اليمن مع تمويل السعودية لقوات البدر ،ومساعدتها له بالأسلحة ، وحتى بالطائرات . وظهر ذلك حين رفض أربعة من ضباط سلاح الطيران السعودى تنفيذ الأوامر الصادرة إليهم بنقل الأسلحة والذخيرة إلى منطقة نجران لإستخدامها ضد ثورة اليمن ، وحولوا طائراتهم صوب مطار القاهرة ، والتجأوا إلى مصر . وتلى ذلك لجوء عدد من الطيارين الاردنيين بطائراتهم إلى مصر بعد أن صدرت إليهم الأوامر بضرب جيوش الثورة اليمنية. ثم التجأ بحارة الباخرة السعودية «عرفات» بكامل طاقمهم إلى مصر كذلك . لقد وضحت المعركة .

وكانت الثورة اليمنية قد الفت مجلسا لثورتها من اليوم الأول ، وأعلنت

أن هدفها يتمثل فى القضاء على الحكم الفردى المطلق والنفوذ الأجنبى فى اليمن، كما يتمثل فى إقامة حكم ديمقراطى إسلامى أساسه العدالة الاجتماعية فى دولة موحدة تمثل إرادة الشعب وتحقق مطالبه . كما أعلنت دستورا مؤقتا تسير عليه فى فترة إنتقال ولمدة خمس سنوات ، حتى يتم إعداد الشعب وتهيئته وتمكينه من إرساء دعائم الحكم «الشعبى الديمقراطى» الكامل فى البلاد.ولكن مساعدة السعودية للبدر ، وإنضمام ملك الاردن لهذه العملية ، وبعد أعتراف الجمهورية العربية بها ، أخذ شكل تحدى واضح للجمهورية العربية المتحدة ، وللقوى التحررية فى العالم العربى كله . وكان لابد للتحدى من رد فعل . وانتهى الأمر بعقد اتفاق عسكرى بين الجمهورية العربية المتحدة والجمهورية العربية اليمنية فى ١١ نوفمبر سنة ١٩٦٢ ، وكان اتفاقا باسم الدفاع المشترك ، ويقضى بأن «الاعتداء على أية دولة منهما أو على قواتهما المسلحة هو إعتداء على الدولة الأخرى .» ومادامت المعركة معلنة فقد وضع هذا الاتفاق موضع التنفيذ فى الحال ، وشكلت قيادة مشتركة تعمل تحت القيادة العليا للزعيم السلال. وفى مؤتمر شعبى عقد فى صنعاء تحدث كل من الزعيم السلال وأنور السادات عن معنى هذا الاتفاق العسكرى الذى عقد بين البلدين. لقد نزلت مصر إلى المعركة.

حقيقة أن أرض اليمن لم تكن سهلة ، وأنها كانت تبعد عن مصر بثلاثة آلاف من الكيلومترات ، وأنها كانت تحتاج فى معركتها لكل شىء ، ولكن نزول مصر إلى المعركة غير من شكلها وغير من طبيعتها .

واتهمت الرجعية وأعوان الاستعمار مصر فى هذه العملية بأنها تسعى إلى إستعمار اليمن ، والحصول على موارده ، سواء أكان ذلك هو البترول أو البن اليمنى ، وأنها تحاول أن تفرض نفسها على اليمن وتقيم «امبراطورية» على حسابها. ولكن مصر كانت قد نزلت إلى معركة نقلت إليها جنودها وعتادهم ومايلزمهم،

حتى من الماء ، ولمسافة ثلاثة آلاف كيلو متر . ودل هذا على أنها لا تبحث عن موارد اليمن ، أو على أن اليمن لا تمثل موارد يمكن الاعتماد عليها فى التجارة ولا حتى الامكانيات الاساسية اللازمة لمعيشة المقاتلين .

وأعتقدت الدول الاستعمارية ، ومعها القوى الرجعية ، فى أن مصر ستعجز عن القيام بهذه العملية ، وفى هذه الظروف ، ولكن جبال اليمن . ومواقعها كانت ميدانا فريدا فى نوعه لتدريب القوات المصرية ، سواء أكانوا من المشاة أو المظلات والصاعقة والمدفعية والطيران .

وظهرت حجج أخرى بعد ذلك تتحدث عن خطورة هذه العملية على مصر ، مادامت قد أرسلت قواتها المحاربة بعيدا عنها ، وخاصة إذا ما تحركت إسرائيل من جديد ، ولكن القوات المصرية فى اليمن لم تكن تمثل إلا قسما صغيرا وبعض وحدات من القوات المسلحة . ولم يصل عددها إلى أكثر من خمسين الف مقاتل ، أما بقية القوات فكانت لاتزال فى مصر ، هذا علاوة على أن عملية أرسال القوات المصرية إلى اليمن دلت على إمكانية الافادة منهم بنفس الطريقة ، وبسرعة ، فى أى معركة تبعد عن معداتهم بثلاثة آلاف كيلو متر من جديد . وإذا كانت الحكومة السعودية تخشى من وجود قوة ضاربة فى اليمن . فان هذه القوة ستبقى هناك ، وتفصل بين السعودية وبين القواعد البريطانية فى الجنوب العربى ، وتضع السعودية بين قوتين ، فى اليمن وفى مصر ، وفى الوقت الذى سيعود فيه ظهور الوجه العربى لجمهورية العراق .

وإذا كانت مصر قد ضحت بعدد من رجالها ، وجزء من أموالها فى حرب اليمن ، فان هذه العملية كانت لازمة لها ، ولابعاد القواعد العسكرية الاستعمارية ، ولتهديد مراكز الرجعية العربية داخل العالم العربى نفسه.وأدى

ذلك إلى تبلور الموقف فى شكل معركة واضحة ومعلنة بين القوى التحررية والقوى الرجعية فى المشرق العربى ، وبشكل أثر على القوى المماثلة فى المغرب العربى . وتدعم بذلك موقف الجمهورية الجزائرية الشعبية والديموقراطية ، وأخذت عناصر إتحاد القوى الشعبية فى المغرب تنادى بضرورة التحرك، بعد أن تحرك اليمن . أثر هذا على الموقف فى بغداد، وعلى الموقف فى دمشق، وزاد تبلور فكرة الوحدة العربية ، ولكن على أسس جديدة .

(٢) ثورة ١٤ رمضان وميثاق الوحدة الاتحادية :—

عاش العراق تحت حكم عبد الكريم قاسم فترة أرهاب اتصفت بتراجع قيادته فى فكرة الوحدة العربية ، وحصر نفسها داخل النطاق الاقليمى لهذا القطر . وعجزت قيادته عن النزول إلى التطبيق الاشتراكى رغم استعارة وسائل دعايتها ، ومحكمة الشعب التى قادها صالح المهداوى ، لكثير من الشعارات التقدمية ، والتى كانت مجرد ألفاظ ، ولا تمت لواقع الحقيقة بأية صلة . وقاسى العراق تحت حكم عبد الكريم قاسم من المحاكمات ومن عمليات التطهير التى هدف من ورائها إلى إبعاد العناصر الوطنية عن مناصب الحكم وعن صفوف الجيش . وظهرت شخصية هذا القائد فى شكل رجل عسكرى يعيش فى وزارة الدفاع ، ولا تفارقه بندقيته الرشاشة ، وكأنه زعيم عصابة كتب على نفسه ألا يخرج من وكره . وكان يعتمد فى المدن على مجموعات من الجماهير يعمل على تسيرها بشعارات شعبية ، وإن كانت هذه الجماعات تتقاضى منه الرواتب وتحصل على الإمتيازات ، وكل ذلك دون أن يتمكن من القيام بأى تنظيم رغم إدعائه الشعبية ، وإدعائه العمل من أجل التقدم . وساءت الأحوال فى العراق إلى درجة كبيرة ، وأثر ذلك فى بقية أقاليم العالم العربى . وحين ظهرت مشروعات عبد الكريم قاسم لضم الكويت إلى العراق

وضح إبتعاده عن فكرة الوحدة العربية ،وإتخاذه طريقا إستعماريا ، ويستند على أسس تاريخية ، تعود إلى حكم الأتراك للمنطقة فى القرن التاسع عشر .

وكان من المحال أن تستمر الأحوال على هذا الحال ، مادام فى العراق رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه من أجل خير بلادهم ومن أجل العروبة .

وعجز الارهاب والمراقبة كما عجزت المخابرات عن السيطرة على كل العناصر الوطنية فى العراق . وبدأت حركة جديدة بين عدد من الرجال الثوريين فى الجيش نفسه ، وبالاتفاق مع ذلك العدد من قادة ثورة ١٤ يوليو سنة١٩٥٨ والذين أمتازوا بوضوح خطهم الوحدوى العربى ، وكانوا قد ابعدوا عن السلطة ، وعلى رأسهم عبد السلام عارف . ووضعوا خطتهم واتفقوا على ساعة الصفر وعلى أن تكون فى صبيحة يوم الجمعة ١٤ رمضان ، أى ٨فبراير سنة ١٩٦٣ . وإذا كان عبد الكريم قاسم يفكر دائما فى أن «المؤامرات» ، والانقلابات تحدث ليلا ، فقد كان عنصر المفاجأة فى هذه الثورة أنها ستبدأ فى التاسعة صباحا وستستمر فى وضح النهار . وإذا كان عبد الكريم قاسم يعتمد على سلاح الطيران وخاصة على أسراب الميج الموجودة فى مطار الحبانية وفى المطارات القريبة من بغداد فان ثورة ١٤ رمضان ستعمل بسلاح الطيران ولشل حركة الوحدات الموالية لعبد الكريم قاسم . وإذا كان عبد الكريم قاسم يعتمد على محطات الأذاعة كوسيلة من وسائل اتصاله بالجماهير وأعوانه فان ثورة ١٤ رمضان ستحاول انتزاع هذا السلاح من يده .

وسارت الأحداث بسرعة فى صبيحة يوم الجمعة ١٤ رمضان ، وفى يوم صيام تعاهد فيه العراقيون الأحرار على العمل ، وإما نصر العروبة أو الاستشهاد ، وقامت وحدات من سلاح الطيران العراقى بمهاجمة مقر وزارة

الدفاع ، الذى كان عبد الكريم قاسم يتحصن فيه ، كما قامت بشل حركة بقية سلاح الطيران ، والتى كانت موالية له . ثم إستمرت العملية بعد ذلك بفرقة مصفحة ، ثم بعدد من ألوية الجيش التى نزلت إلى العاصمة . ورغم استماتة عبد الكريم قاسم فى الدفاع إلا أن ساعاته كانت محدودة . وفى محطة الأذاعة حصل منه عبد السلام عارف على أعتراف بأنه لم يكن الرئيس الفعلى لثورة ١٤ يوليو ، وأنه لم يكن يعرف عنها أى شىء ، وعلى أن اتهاماته للجمهورية العربية المتحدة كانت على غير أساس ، إذ أنه وافق بعد إنضمامه للثورة على مبدئها الاساسى الذى يتمثل فى إنضمام العراق للجمهورية العربية المتحدة فى فترة لا تزيد على شهرين . وكان من الطبيعى أن يوافق على ضرورة الاتصال بين بغداد والقاهرة وبسرعة . وعلى حضور ضابط اتصال مصرى ، هو عبد المجيد فريد ، للبقاء فى رئاسة أركان الحرب العراقية نفسها . وإعترف عبد الكريم بأنه قد تنكر لكل ذلك . حقيقة أن عبد الكريم قاسم قد حاول الحديث عما قام به فى العراق ، والعمل من أجل الأهالى ، وبناء المساكن الشعبية ، وغير ذلك . ولكنه إعترف بتحويله الخط السياسى للثورة ، ودون موافقة رجال الثورة .

وحوكم عبد الكريم قاسم فى التو ، وصدر ضده الحكم بالاعدام رميا بالرصاص ، وحتى الموت . ونفذ فيه الحكم فى الغرفة المجاورة ؛ وفى محطة الاذاعة العراقية .

وكانت محطة الإذاعة قد انضمت إلى الثورة العراقية بمجرد الاتصال بها ، وكانت تذيع البلاغات العسكرية ، مع الاناشيد الحماسية ، وخاصة نشيد «الله أكبر» وظهر بذلك الوجه الحقيقى لثورة العراق ، وظهر بشكله العربى الوحدوى المؤمن .

وقد تولى الرئيس عبد السلام عارف رئاسة الجمهورية ، ورئاسة مجلس قيادة الثورة ، وكان من الطبيعي أن تعترف حكومة القاهرة بهذه الثورة ، وتؤيدها من يومها الأول ، مادامت تتشابه معها فى التكوين ، وتقف معها فى نفس الصف ، وتتخذ لنفسها نفس الأهداف .

وكان لثورة ١٤ رمضان أثراً كبيرا فى كل العالم العربى ، وجاءت انتصارا جديدا لحكومة الثورة فى القاهرة ، ودليلا على توالى انتصارات القوى الثورية والتقدمية فى العالم العربى . وأيدت ثورة اليمن . وظهر واضحا ذلك التقارب بين القاهرة وبغداد وصنعاء والجزائر .

وكانت ثورة ١٤ رمضان تعتبر دليلا واضحا أمام القوى التحررية فى كل مكان على أن خط السير الثورى يواصل السير رغم العقبات . ولم تكن سوريا أقل وعيا أو أقل عروبة من العراق . ومادام العراق قد تحرر . ففى وسع السوريين أن يتحركوا ويتحرروا كذلك .

ولم يمض شهر على ثورة ١٤ رمضان إلا وكانت سوريا تشهد انقلابا جديدا فى ٨ مارس سنة ١٩٦٣ قامت فيه العناصر التقدمية بالاستيلاء على السلطة من العناصر الرجعية الانفصالية ، والتى كانت قد ظهرت بأنها لاتمثل وجه سوريا العربى أى تمثيل . وكانت قنبلة جديدة ، وكانت انتصاراً جديدا للقوى التحررية العربية . وأصبح نفس العلم الذى يخفق على القاهرة ، يخفق على بغداد وعلى دمشق ، وإن اختلف فيه عدد النجوم . وكما أسرعت مصر الثورة بالاعتراف بثورة العراق ، اعترفت بثورة سوريا العربية .

حقيقة أن الأوضاع فى سوريا ، وكثرة الاتجاهات الحزبية الموجودة فيها، كانت تصعب عملية التوازن بين القوى وبشكل يدفع عناصر حزب البعث

العربى دفعا صوب الإسراع بالإتفاق مع الجمهورية العربية المتحدة ، وعلى أساس تدعيم اتجاهه فى سوريا ، وتحت شعار الوحدة العربية . ولم تكن حكومة مصر الثورة تمانع فى مد يدها لأى ثائر عربى يعمل تحت شعار الوحدة، ويتخذ لنفسه أهداف الثورة التحررية سياسيا واجتماعيا . وبدأت بذلك لقاءات القاهرة التى تمت بين ممثلين لثورة العراق ، وممثلين للثورة السورية ، مع قيادة مصر الثورية . وإنتهى ذلك بوضع ميثاق ١٧ أبريل سنة ١٩٦٣ وهو المعروف باسم اتفاق الوحدة الاتحادية . ووضع هذا الميثاق باسم الله وباسم الشعب العربى ، ودعم لقاء الثورات الثلاث فى القاهرة وبغداد ودمشق ، ونص على ضرورة الوحدة ، وضرورة اتخاذها أساسا فى حل مشكلة فلسطين . وكانت الوحدة تتطلب إنشاء قيادة سياسية واحدة تعترف بسيادة الشعب وتعمل بطريقة ديموقراطية ، وتطبق الاشتراكية . وكما كانت مصر قد رسمت أمر إعطاء نصف عدد مقاعد مجلس الأمة على الأقل للعمال والفلاحين ، وافقت حكومتا بغداد ودمشق على نفس الشيء واشتمل هذا الميثاق على نفس الأسس التى أظهرها ميثاق العمل الوطنى فى مصر ، فاعترف بضرورة الانطلاق الاقتصادى واعترف بالملكية الخاصة ، وأصر على ضرورة تحرير الفلاحين من الاستغلال سواء أكان ذلك بتحديد حد أعلى للملكية الزراعية ، أو بزيادة انتاجية الأرض وبتنظيم الاستثمار الفردى والجماعى بشكل يكفل العدالة . واعترف ميثاق الوحدة الاتحادية بضرورة الايمان برسالة الدين ، واعترف بالتخطيط الاقتصادى وضرورة العمل من أجل تسهيل المواصلات للوصول إلى وحدة شاملة .

ونص ميثاق الوحدة الاتحادية على إنشاء مجلس تشريعى منتخب بطريقة مباشرة فى كل قطر ، وإنشاء وزارة للقطر تكون مسئولة أمام المجلس التشريعى ،

وعلى انتخاب هذا المجلس رئيسا للقطر لمدة أربع سنوات ، وعلى أن يوافق على ذلك رئيس الجمهورية .

كما نص ميثاق الوحدة الاتحادية على إنشاء مجلس الأمة ، وعلى تشكيله من مجلسين : الأول هو مجلس النواب . والذى ينتخب بنسبة عدد السكان فى كل قطر . والثانى هو مجلس الاتحاد ، والذى يتكون من عدد متساو من الاعضاء من كل قطر ، وعلى أن يكون عددهم ربع أو ثلث عدد أعضاء مجلس النواب . ومجلس الأمة هو الذى ينتخب رئيس الجمهورية ونواب الرئيس ، وهو الذى يصدر القوانين . ويستجوب الوزراء .

ورئيس الجمهورية ينتخبه مجلس الأمة . ولمدة أربع سنوات ، وله ثلاث نواب (واحد عن كل قطر) ينتخبوا بنفس الطريقة التى ينتخب بها رئيس الجمهورية . وهناك مجلس الوزراء الاتحادى . وهو مسئول عن أعماله أمام مجلس الأمة . وهناك بعد ذلك مجلس للرئاسة . يتشكل من عدد متساو من الأعضاء من كل قطر من الأقطار . ويختار أعضاؤه بمعرفة الجهات التى لها السلطة التشريعية عند قيام الاتحاد . ويعاون رئيس الجمهورية فى تصريف أمور الدولة . وذلك بتعيين نواب رئيس الجمهورية . وتعيين رؤساء الاقطار وتعيين مجلس الدفاع القومى ومتابعة أعماله . ورسم السياسة العامة للدولة وتخطيطها . وتكليف الوزارة الاتحادية بتنفيذه .

وهكذا يظهر من البنيان أن الدولة الاتحادية لها اختصاصات واضحة فى السياسة الخارجية والأمن . والدفاع . والمالية . والاقتصاد ، والتخطط الاقتصادى والتنمية ، وشئون الاعلام . والتخطيط الثقافى ، وتخطيط التربية والتعليم . وكذلك فى العدل والمواصلات الاتحادية ، وبشكل يسير من الحكم

الاقليمى صوب الاتحاد . ويهدف الوصول إلى الوحدة بعد ذلك،وبخطوات متزنة وثابتة . وفى خط معين . وظهر أن هذه الدولة الاتحادية يمكنها أن تعبر عن آمال كثير من العرب . وتتخذ وسيلة عملية للوصول إلى الوحدة وبطريقة منهجية منظمة. ومع تطبيق الاشتراكية فى نفس الوقت . وكان انتصاراً كبيراً للعرب .

(٣) النكسة ومشكلة الحدود المغربية الجزائرية :

كانت حكومة مصر الثورة راغبة عن الاسراع فى الوصول إلى الوحدة بعد تجربة الانفصال فى سنة ١٩٦١ . وإذا كانت مصر قد إنصهرت كلها فى اتجاه واحد . وتخلصت من الاتجاهات الحزبية السابقة ، فان هذا الوضع كان لا ينطبق على سوريا . كما أن حكومة الثورة فى بغداد كانت لاتزال تواجه بعض المشكلات فى بعض مناطقها ، وخاصة مع الاكراد فى الشمال ، ومشكلات خاصة بالتنمية . وأخرى تتعلق بالمفهوم الاشتراكى عند كثير من العراقيين . وكانت كل هذه العوامل الداخلية تجعل مصر هى القائدة،وعليها أن تبطىء فى سيرها قليلا حتى تنظم خطواتها مع خطوات دمشق وبغداد ، أو تسرع بهم وبشكل قد يفوق سرعة التطور فى هذين الاقليمين .

وكانت هناك عوامل ضغط خارجية تتمثل فى المصالح الأجنبيةالموجودة فى الاقليم ، والتى تحاول منع الوحدة السياسية ، وتحاول وقف عملية التطبيق الاشتراكى فى العالم العربى .

ولاشك أن قيادة حزب البعث قد رأت فى اتفاقها مع حكومة الثورة فى القاهرة تدعيما لنفوذها ولسلطتها فى سوريا ، وفى الأيام الأولى للانقلاب على ثورة الانفصال ، ولكنها شغلت نفسها بالمشكلات الداخلية فى سوريا نفسها ،

واعتزت لقيادتها لهذا الاقليم ، وحاولت أن تحتفظ بالسلطة هناك ، . فأثر ذلك على تنفيذ ميثاق الوحدة الاتحادية .

وكانت مباحثات القاهرة قد أثبتت أن ثورتى بغداد ودمشق يعترفان بتمثيل المواطنين العرب بنسبة عدد السكان فى مجلس النواب ، ولكنهم أصروا على نسبة أخرى معينة لكل قطر ، ويتساوى فى ذلك ثلاثون مليونامن المصريين مع خمسة ملايين من السوريين ، وستة ملايين من العراقيين ، وعلى أساس أن سوريا والعراق يمثلان وحدات «دولية» على نفس قدم المساواة مع مصر . وكان فى هذا إعتزاز بالاتجاه السورى . والاتجاه العراقى ، وعلى حساب حق المواطن العربى . ووضح نفس الشىء فى «مجلس الرياسة» الذى يتكون من أعضاء متساوين من كل قطر . ووافقت مصر الثورة على ذلك كخطوة فى سبيل الاتحاد وفى سبيل الوحدة ، ولكن قيادة البعث فى سوريا اتخذت ذلك أساسا لاعتزازها «باقليميتها» السورية ، ومحاولتها الاحتفاظ لنفسها بالسلطة هناك .

وما أن تم التوقيع على ميثاق الوحدة الاتحادية فى القاهرة حتى كانت حكومة البعث قد أخذت اتجاها واضحا فى سوريا ضد مبادىء الوحدة العربية نفسها . وبعد أن كانت قد اتفقت مع القوميين العرب على الدخول فى هذه المفاوضات مع القاهرة ، تنكرت لهم وخرقت مبدأ الجبهة القومية . وأخذت قيادة البعث فى ضرب القواعد الوحدوية ، وعملت على ابعاد العناصر الوحدوية عن السلطة وعن مراكزهم وعن صفوف الجيش . كما تنكرت للديموقراطية ، وأخذت فى الاصطدام بالجماهير ، ومنعت المظاهرات بالقوة واستخدمت فى ذلك أسلحة الجيش ، واقفلت المدارس ، وعطلت الدراسة فى الجامعات.ولم

بمض وقت طويل حتى كانت قيادة البعث تتخذ لنفسها نفس الشعارات التى كانت العناصر الانفصالية تحارب بها مصر الثورة .

كانت هذه العملية نكسة واضحة فى الخط العربى ، وكانت متـأثرة بالأوضاع الداخلية والأوضاع الخارجية ، وفى وقت استمرت فيه مصر فى موقفها من مؤازرة ثورة اليمن ، وأمام قوى الرجعية من داخل المنطقة وخارجها.

ولقد استمرت هذه النكسة مع مشكلة الحدود التى ثارت بين المملكة المغربية وجمهورية الجزائر الديموقراطية والشعبية فى صيف سنة ١٩٦٣ .

وكانت حكومة الثورة فى الجزائر تلقى ضغطا عليها من الشرق والغرب ، ومن حكومة الحبيب بورقيبة فى تونس وحكومة المملكة المغربية من الغرب . وكان لاتخاذ الجزائر سياسة اشتراكية أثراً كبيرا فى تبلور الأوضاع بهـذا الشكل فى المغرب العربى . وإذا كانت حكومة الحبيب بورقيبة قد حاولت أن تظهر على أنها تسير على سياسة اشتراكية ، ولو أنها «اشتراكية دستورية» فان حكومة المغرب قد طورت علاقاتها مع الجزائر بشكل أدى إلى أزمة كبيرة . وكانت حكومة المملكة المغربية تخشى من الحركات التقدمية بشكل واضح ، وتخشى بالتالى من إمتداد الافكار الاشتراكية إلى اقليمها ، ومساس ذلك بملكية الأراضى ، ووصولها إلى الملايين الكادحة والفقيرة من الشعب المغربى. وحين ظهرت نداءات بعض عناصر اتحاد القوى الشعبية فى المغرب ، فى أثنـاء الانتخابات بضرورة التحرك ، إنتشرت الانباء عن ظهور «مؤامرة» ضـد شخص الحسن الثانى ، وصدرت الأوامر لعمل إعتقالات واسعة تجرى بين رجال اتحاد القوى الشعبية ، وفى صفوف الاتحاد العام للطلبة المغاربة . وإذا كانت السلطات المغربية قد تمكنت من القبض على عناصر كثيرة من بـين القوى التقدمية ، فانها قد فشلت فى القاء القبض على الأمين العام لإتحاد الطلبة

المغاربة ، الذى التجأ إلى الجزائر ، وفشلت فى وضع أيديها على المهدى بن بركة ، والذى ظهر بعد ذلك فى القاهرة . وأصبح أميناً مساعداً للمؤتمر الافريقى الآسيوى . وكان الصيف مشحونا بالحوادث ، وخاصة بعد خوف الجمهورية الجزائرية من عمليات تخريب تقوم بها العناصر اليمينية مع البدء بتطبيق الاشتراكية . وحدثت اتصالات بين القاهرة والجزائر . وزار الفريق على عامر جمهورية الجزائر ، وظهر أن هناك تعاون عسكرى بين الجمهوريتين ووضح أن القوى التحررية فى العالم العربى تتمثل فى القاهرة وفى الجزائر وفى بغداد وفى صنعاء .

وسرعان ما ظهرت المشكلات حول الحدود المغربية الجزائرية ، ووقعت الاشتباكات المسلحة فى مناطق لم تكن قد حددت بعد ، وكانت تشتمل على كميات كبيرة من خام الحديد .

وكانت القوات الفرنسية والامريكية قد تركت المغرب ، ولكن بعض الطائرات الامريكية استخدمت لنقل القوات الملكية على الحدود . وفى نفس الوقت الذى كانت فيه بعض وحدات سلاح الخدمات الطبية العربية موجودة فى الجزائر (١) . وكانت هذه نكسة أخرى فى المغرب العربى بعد نكسات المشرق العربى . وحدثت هاتين النكستين : الصدام الجزائرى المغربى ، والصدام اليمنى السعودى فى نفس الوقت ، رغم احتياج العالم العربى إلى قواه للبناء ، ورغم تحرش إسرائيل بالعرب فى عملية تحويل مجرى نهر الاردن . فهل كان من السهل على القوى العربية التقدمية أن تستمر فى صراعها مع قوى

---

(١) أنظر : د. جلال يحيى ، المغرب الكبير ، الجزء الرابع ، الفترة المعاصرة . الدار القومية . ١٩٦٦ . ص ١٢٦٣ — ١٢٦٤ .

الرجعية فى المشرق والمغرب ؟ أو توقف مرحليا هذا الصراع ، وحتى يتبلور الموقف أكثر من ذلك . ؟ وكانت الاجابة هى عقد مؤتمر القمة العربى .

(٣) مؤتمرات القمة العربية :

كانت مشكلة تحويل اليهود لمجرى نهر الاردن هى السبب الرئيسى لاجتماع مؤتمر القمة العربى الأول ، وإن كان هذا الاجتماع يمثل مناسبة كذلك لمحاولة تصفية الخلافات العربية الداخلية ، ولو مؤقتا ، أمام تهديد اليهود .

وكان اليهود يعملون على الافادة من مياه الاردن ، وحاولت مصر وقت وحدتها مع سوريا أن تتخذ خطوات فنية وسياسية فى الموضوع ، وعلى أساس ترك السلطات العسكرية العربية تضع تقريرا عن الوضع النهائى.وقرر العرب ضرورة منع المياه العربية التى تنبع من البلاد العربية من الوصول إلى إسرائيل ، سواء فى ذلك مياه نهر الحصبانى الذى ينبع من لبنان ، أو نهر بنياس الذى ينبع من سوريا ، ونهر اليرموك الذى يصب فى المنطقة الاسرائيلية . ولكن ترك العسكريين يقررون النواحى العسكرية النهائية فشل فى إعطاء نتيجة فعالة ، وخاصة بعد ظهور بعض الاتجاهات المختلفة بين الوفود العسكرية العربية . ووجد رئيس الجمهورية العربية المتحدة ضرورة عدم ترك هذا الموضوع بهذا الشكل ، وتحت رحمة قرارات يتخذها رؤساء أركان حرب الدول العربية ، إذ أنه موضوع سياسى قبل أن يكون موضوعا عسكريا . ومن الواجب إخضاع النواحى العسكرية للنواحى السياسية فيه . وصرح بأنه لا يسمح بتكرار ما حدث فى عام ١٩٤٨ ، وأنه يرى أن اجتماع على مستوى رؤساء الأركان لا يكفى ، وان اجتماع على مستوى مجلس الدفاع العربى لايكفى كذلك ، مادامت اسرائيل تتحدى العرب ، وتتبجح بأنها ستحول المياه رغم أنف العرب . ونادى بضرورة اجتماع الملوك والرؤساء العرب فى أقرب وقت

ممكن ، وبغض النظر عن وجود مشكلات وخصومات فيما بينهم . وأعلن أن على الجميع أن يستعدوا للجلوس سوياً ، ويبحثوا الأمر جماعياً ، ويمكنهم بعد ذلك أن يعتمدوا على مصر ، وعلى قوة مصر ، وشجاعة أبناء مصر ، لتقرير ما يرسمون . لقد أعلن استعداد مصر للقيام بواجبها كاملا حتى إن استدعى الأمر استقدام القوات الموجودة فى اليمن ، وتجنيد وتدريب قوات جديدة ، وصنع أسلحة حديثة . إن كل شىء موجود . ولكن على رؤساء العرب وملوكهم أن يجتمعوا ويواجهوا مشكلة تحويل نهر الأردن (١) .

واتصل رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالجامعة العربية لتدعو لاجتماع الملوك ورؤساء العرب فى أقرب وقت ممكن ، إذ أن القضية ليست هينة . وهى قضية مصير العرب أجمعين . وكانت إستجابة الملوك والرؤساء تدل على انهم يشعرون بفداحة المسئولية التى القاها هذا الجيل وهذا الزمن على كواهلهم ؛ ويشعرون بضرورة مجابهة الحقائق . وكانت قراراتهم وتوصياتهم بالاجماع تدل على أنهم يوافقون على تنفيذ توصيات قرارات اللجنة العربية الفنية الخاصة بتحويل روافد الأردن ، وأنهم مستعدون لتحمل ما ينتج عن تنفيذ هـذه المشروعات من نتائج . وتألفت لجنة لدراسة التفاصيل والإمكانيات ، وتقرير التكاليف وللاتصال بالملوك والرؤساء بعد نهاية المؤتمر . وجاء المؤتمر الثانى فى صيف ١٩٦٤ لكى يثبت استعدادهم لمواصلة العمل الذى بدأوه .

وكان هذان المؤتمران فرصة فريدة لجمع شمل الملوك والرؤساء العرب ومجابهة القوى العربية لبعضها فى الميدان . وكانت فرصة فريدة لمحاولة تصفية

---

(١) أنظر : د. جلال يحيى ، مشكلة فلسطين والاتجاهات الدولية . الاسكندرية ١٩٦٥ . ص ٢٧٥ — ٢٧٦ .

الجو السياسى بين مصر والسعودية ، على أساس وقف مساعدة السعوديةلقوى الرجعية فى جنوب الجزيرة العربية ، الأمر الذى أدى إلى المؤتمرات الخاصة بذلك . كما أن المشكلة المغربية الجزائرية تحولت إلى مؤتمر القمة الافريقى ، والذى قام أساسا على ضرورة الاحتفاظ بالحدود الافريقية كما هى ، حتى الا تواجه الدول الافريقية أكبر مشكلة فى العالم ، وهى إعادة النظر فى كل الحدود التى رسمها الاستعمار على خريطته ، مادامت تسير صوب الاتحاد والوحدة ، أى الاعتراف بترك مناطق الحديد داخل حدود الجزائر .

ولكن علينا أن نعترف بأن مؤتمرات القمة العربية كانت محاولات جديدة للتوفيق بين المتناقضات ، والجمع بين الرجعى والتقدمى فى جلسةواحدة،رغم تضارب المصالح بينهما . ولكنها كانت مرحلة ، ومجرد مرحلة ، من مراحل السير العربى .

ذلك أن مشكلة الحدود المغربية الجزائرية لم تصل إلى حل ، واصرت الحكومة المغربية على حقوقها التاريخية هناك ، وحتى على حقوقها التاريخية فى موريتانيا بأكملها .

أما بالنسبة لتونس ، والتى كان الحبيب بورقيبة يدعى فيها أنه يطبق اشتراكية دستورية فان رئيسها قد فاجأ العالم بدعوته إلى ضرورة تصفية مشكلة فلسطين ، والاتفاق مع اسرائيل ، وحتى الاعتراف بها . وربما كان الحبيب بورقيبة يحتاج بالفعل إلى معونات أجنبية ، ويحتاج اليها من الغرب ، ولكن هناك فرق بين احتياجات سيادته ، وبين المستقبل السياسى للاقليم العربى الذى يتشرف برئاسته .

وأما عن الحدود اليمنية السعودية ، فان عملية التسلل لم تتوقف فيها ،

وبشكل يجبر الجمهورية اليمنية على مواصلة العمليات هناك . وحتى إذا كانت المملكة السعودية تعتقد فى أن استمرار هـذه الحرب «يستنزف» مـوارد الجمهورية العربية المتحدة ، فانها تخطىء فى ذلك كل الخطأ ، إذ أنه لايمكنها أن توقف سير عجلة التاريخ . ولقد أثرت الثورة اليمنية على الوضعية الداخلية فى السعودية نفسها ، كما أثرت على الجنوب العربى ، وأجبرت بريطانيا على التفكير فى الانسحاب بطريقة أو أخرى ، من عدن نفسها . وليست السعودية أقوى من الاستعمار نفسه ، الذى قرر أن يخرج من المنطقة .

ورغم ذلك فان المملكة السعودية تواصل السير على سياسة معادية للقوى التقدمية وللقوى الثورية التحررية ، ويظهر ذلك من نزولها بشعارات الحلف الاسلامى ، والتى حاولت بها أن تضم عدداً من القيادات العربية المنحازة مع قيادات اسلامية . يتضح ارتباطها بالغرب الاستعمارى . وتدخل فى نطاق الأحلاف العسكرية الغربية .

لقد أثبتت مؤتمرات القمة . مرحليا . فاعليتها ، ولكنها أصبحت غير ذات موضوع . ودل ذلك على تبلور الموقف السياسى بوضوح داخل العالم العربى . بين القوى التقدمية الثورية . وبين القوى الرجعية المتعاونةمع الاستعمار.

(٥) ضرورة اللقاءات بين القوى التقدمية :

إذا كانت الرجعية المتحكمة فى بعض الاقاليم العربية تحاول الاحتفاظ بامتيازاتها ، وتستعين عـلى شعوبها بالاستعمار . وفى شكل متبلور واضح يواجه القوى التقدمية ، فان ذلك يحتم على هذه القوى التقدمية الثورية ضرورة الالتقاء ، ويحتم عليها ضرورة التفاهم ، وذلك لتنسيق مجهودها ، والتخطيط فيا بينها ، ولكى تواجه بذلك الاعداء الداخليين فى أقاليمها ، والقيـادات

الرجعية فى الاقاليم المجاورة ، وعمليات الضغط التى ينفق عليها الغرب الاستعمارى بدون حساب .

وكان من الواجب أن تستمر هذه اللقاءات بين القوى التقدمية . والا تقتصر على لقاءات القادة ، بل تصل إلى لقاءات لها فاعليتها بين التنظيمات السياسية الموجودة فى هذه الدول المتحررة . وإذا كان الاتحاد الاشتراكى فى مصر يسير بخطوات واسعة صوب إعادة التنظيم السياسى ، وتأهيل عدد من القيادات السياسية اللازمة لتكوين الاطارات . فمن الضرورى أن تسير نفس العملية فى بقية الاقاليم . وفى العراق . وفى سوريا إن رغبت ، وفى توافق مع عمليات جبهة التحرير فى الجزائر . وهذا التنظيم والتقريب بينها فى الاقاليم العربية المختلفة كان أساسى للبنيان الذى يأمل فيه العالم العربى بعد ذلك .

كما أن اختلاف درجات تطبيق الاشتراكية ، والميادين التى تطبق فيها من هذا القطر إلى ذاك ، كانت تحتاج إلى لقاءات أخرى بين المسئولين عن الفكر الاشتراكى فى هذه الاقاليم . وهناك مسألة القيادة الجماعية ، ومسألة «الاستغلال وغيرها ... تحتاج إلى اتفاق حتى يتدعم بنيان القوى الثورية التقدمية فى العالم العربى . ولاشك أن هذا كان سيؤدى إلى وحدة فى الفكر ، ووحدة فى العمل ، وبين القوى التقدمية فى كل العالم العربى ، وهو أمر لازم الوصول إلى محققات فعلية فى ميدان الوحدة ، وقبل أن تقوم الوحدة على أساس جغرافى فى المشرق العربى ، أو وادى النيل أو المغرب العربى .

ولازالت عجلة التاريخ تدور ، ويشهد العالم العربى دوران هذه العجلة بسرعة أكبر منها فى أى منطقة أخرى من مناطق العالم ، وفى مراحل متتالية .

بعض المراجع لزيادة الاطلاع

١ — المراجع العربية :

د. إبراهيم عبده : دولة الكويت الحديثة . القاهرة ، مجلة العرب ، ١٩٦٢ .

إحسان حقى : تونس العربية . بيروت ، دار الثقافة .

د. أحمد أحمد الحتة : تاريخ الزراعة المصرية فى عهد محمد على الكبير . القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٥٠ .

أحمد أمين : زعماء الاصلاح فى العصر الحديث . القاهرة ، النهضة المصرية ، ١٩٤٨ .

أحمد توفيق المدنى : هذه هى الجزائر . القاهرة ، ١٩٥٦ .

أحمد حسين (المحامى) : من وحى الجنوب . القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٥٨ .

أحمد حسين شرف الدين : اليمن عبر التاريخ . القاهرة ، ١٩٦٤ .

أحمد طرابين : الوحدة العربية (١٩١٦ — ١٩٤٥) . القاهرة ، معهد الدراسات العربية ، ١٩٥٧ .

أحمد طرابين : تاريخ قضية فلسطين ، منذ نشأة الحركة الصهيونية حتى نشوب الثورة الكبرى (١٩٣٦) . القاهرة ، معهد الدراسات العربية ، ١٩٥٨ .

أحمد عرابى : (مذكراته) كشف الستار عن سر الأسرار فى النهضة المصرية المشهورة بالثورة العرابية .

د. أحمد عزت عبد الكريم : تاريخ التعليم فى عصر محمد على . القاهرة ، ١٩٣٨ .

د. أحمد عزت عبد الكريم : تاريخ التعليم فى مصر (عصور عباس وسعيد واسماعيل) . أربعة أجزاء . القاهرة، ١٩٤٨

د. أحمد عزت عبد الكريم : التقسيم الادارى لسوريا فى العهد العثمانى . القاهرة ، حوليات كلية الآداب ، ١٩٥٨ .

أحمد فوزى : قاسم والكويت ، بترول ودخان . القاهرة ، ١٩٦١ .

أحمد فوزى : قاسم والنفط . لهو فى لهب . القاهرة ، ١٩٦٣ .

أحمد فوزى : ثورة ١٤ رمضان . القاهرة . دار الكتاب العربى ١٩٦٣ .

دم ، مدام جوليت : انجلترا فى مصر ، تعريب على فهمى كامل .

د. إدوارد سيدهم : مشكلة اللاجئين العرب . القاهرة، الدار القومية، ١٩٦٣ .

ارسكين تشايلدرز : الحقيقة عن العالم العربى ، تعريب خيرى حماد . بيروت ، المكتب التجارى . ١٩٦٠ .

د. إرنست أ. رامزور : تركية الفتاة ، وثورة ١٩٠٨ ، ترجمة الدكتور صالح أحمد العلى . بيروت ، مكتبة الحياة ، ١٩٦٠ .

د. أسد رستم : بيان بوثائق الشام (الموجودة فى قصر عابدين) أربعة مجلدات . بيروت ١٩٤٠ — ١٩٤٣ .

أسعد داغر : ثورة العرب . القاهرة ، ١٩١٦ .

أسعد داغر : مذكراتى ، على هامش القضية العربية .

إسماعيل سرهنك : حقائق الأخبار فى دول البحار (جزءان) .
القاهرة ، المطبعة الأميرية ، ١٣١٤ هـ .

أكرم زعيتر : القضية الفلسطينية . القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٥٥ .

الجنيدى خليفة : من وحى الثورة الجزائرية . بيروت . دار الثقافة ، ١٩٦٣ .

الحبيب تامر : هذه تونس . القاهرة ، ١٩٥٨ .

السيد عبد الرازق الحسنى : تاريخ العراق السياسى الحديث . ثلاثة أجزاء .
صيدا ، مطبعة العرفان ، ١٩٤٨ .

السيد فرج : جيشنا فى فلسطين . القاهرة ، ١٩٤٩

السيد مصطفى سالم : تكوين اليمن الحديث ، اليمن والأمام يحيى (١٩٠٤ - ١٩٤٨) . القاهرة ، معهد الدراسات العربية ، ١٩٦٣ .

الفريد ليلنتال : ثمن إسرائيل . القاهرة ، ١٩٥٤ .

الفضيل الورتلانى : الجزائر الثائرة . بيروت ، ١٩٥٦ .

د. آلما وتلن : عبد الحميد ظل الله على الأرض ، ترجمة راسم رشدى . القاهرة ، دار النيل ، ١٩٥٠ .

المهدى بن بركة : الإختيار الثورى فى المغرب . بيروت ، دار الطليعة ، ١٩٦٦ .

الناصرى ، أبو العباس أحمد بن خالد : الاستقصا فى تاريخ المغرب الأقصى .
الدار البيضاء ، دار الكتاب ، ١٩٥٥ .

الياس الأيوبى : تاريخ مصر فى عهد الخديوى اسماعيل (١٨٦٣—١٨٧٩) . جزءان . القاهرة ، ١٩٢٣ .

أمين الريحانى : ملوك العرب . (جزءان) . بيروت ، ١٩٢٥ .

أمين الريحانى : المغرب الأقصى ، رحلة فى منطقة الحماية الاسبانية. القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٥٢ .

أمين سعيد : الدولة العربية المتحدة . ثلاثة أجزاء .

أمين سعيد : الثورة العربية الكبرى . ثلاثة أجزاء .

إيفا هويك : سنوات فى اليمن وحضرموت . تعريب خيرى حماد . بيروت ، دار الطليعة ، ١٩٦٢ .

باسيل دقاق : عهد المهداوى ، بيروت ، ١٩٥٩ .

برهان الدجانى : التنمية الاقتصادية للأردن .
القاهرة ، معهد الدراسات العربية ، ١٩٥٧ .

بلنت ، ويلفرسكارن : التاريخ السرى لإحتلال انجلترا مصر . تعريب عبد القادر حمزة .
القاهرة ، البلاغ ، ١٩٠٧ .

بيير روندو : مستقبل الشرق الأوسط . بيروت ، المكتب التجارى ، ١٩٥٩ .

تحسين العسكرى : مذكراتى عن الثورة العربية الكبرى ، والثورة العراقية . بغداد ، ١٩٣٦ .

توفيق أحمد البكرى : مهدى الله . القاهرة ، ١٩٤٤ .

توفيق على برو : العرب والترك فى العهد الدستورى العثمانى

(١٩٠٨ — ١٩١٤) . القاهرة ، معهد الدراسات العربية ، ١٩٦٠ .

توماس آرنولد : الخلافة ، ترجمة جميل معلى .
دمشق ، دار اليقظة العربية ، ١٩٤٦ .

تيرينس روبرتسون : أزمة ، القصة السرية لمؤامرة السويس، تعريب خيرى حماد . القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٦٥.

جامعة الدول العربية : الوثائق الرئيسية فى قضية فلسطين ـ المجموعة الأولى (١٩١٥ — ١٩٤٦) .
القاهرة ، الأمانة العامة ، ١٩٥٧ .

جان بيشون : بواعث الحرب العالمية الأولى فى الشرق الأدنى ، تعريب محمد عزة دروزة .
بيروت ، الكشاف ، ١٩٤٦ .

جان جاك بيريبى : الخليج العربى ، تعريب نجدة هاجر وسعيد الغز .
بيروت . المكتب التجارى ، ١٩٥٩ .

جرجى زيدان : بناة النهضة العربية . القاهرة ، دار الهلال .

ج . سرفان شريبر : جندى فى الجزائر . بيروت ، المكتب التجارى، ١٩٦٠ .

جلال الدين الحمامصى : ماذا فى السودان . القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٤٥ .

د. جلال يحيى : الثورة المهدية وأصول السياسة البريطانية فى السودان ، القاهرة ، النهضة المصرية ، ١٩٥٨ .

د. جلال يحيى : التنافس الدولى فى شرق إفريقية .
القاهرة ، دار المعرفة ، ١٩٥٩ .
د. جلال يحيى : التنافس الدولى فى بلاد الصومال .
القاهرة ، دار المعرفة ، ١٩٥٩ .
د. جلال يحيى : الثورة العربية . القاهرة . دار المعرفة ، ١٩٦٠ .
د. جلال يحيى : السياسة الفرنسية فى الجزائر (١٨٣٠ — ١٩٦٠) .
القاهرة ، دار المعرفة ، ١٩٦٠ .
د. جلال يحيى : العلاقات المصرية الصومالية .
القاهرة ، لجنة الدراسات الافريقية ، ١٩٦٠ .
د. جلال يحيى : التسلط البريطانى على مصر ، الجزء السابع :
سواحل البحر الأحمر .
القاهرة ، لجنة الدراسات الافريقية ، ١٩٦٠ .
د. جلال يحيى : الاستعمار المقنع .
القاهرة ، لجنة الدراسات الافريقية ، ١٩٦٠ .
د. جلال يحيى : البحر الأحمر والاستعمار . (كتب ثقافية . عدد ٧٥) .
د. جلال يحيى : المغرب العربى والاستعمار . (كتب ثقافية عدد ١٦٤) .
د. جلال يحيى : أصول ثورة يوليو ١٩٥٢ . القاهرة ، الدار القومية ، ١٩٦٤ .
د. جلال يحيى : الاستعمار والاستغلال والتخلف .
القاهرة ، الدار القومية ، ١٩٦٥ .

د. جلال يحيى : التخلف والاشتراكية فى العالم العربى .
القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٦٥ .

د. جلال يحيى : مشكلة فلسطين والاتجاهات الدولية .
الاسكندرية ، منشأة المعارف ، ١٩٦٥ .

د. جلال يحيى : العالم العربى الحديث . الاسكندرية ، دار المعارف
. ١٩٦٦

د. جلال يحيى : الاشتراكية والفكر الاشتراكى .
القاهرة ، دار القلم ، ١٩٦٦ .

د. جلال يحيى : المغرب الكبير . الجزء الثالث . العصور الحديثة
القاهرة ، الدار القومية ١٩٦٦ .

د. جلال يحيى : المغرب الكبير . الجزء الرابع . الفترة المعاصرة .
القاهرة ، الدار القومية ، ١٩٦٦ .

د. جلال يحيى : الثورة والتنظيم السياسى .
القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٦٦ .

جلوب باشا : جندى مع العرب ، تعريب عفيف حسن الصمدى .
بيروت ، دار النشر للجامعيين .

جمال الدين الأفغانى ومحمد عبده .
العروة الوثقى والثورة التحررية الكبرى .
القاهرة ، دار العرب ، ١٩٥٧ .

د. جمال الدين الشيال : تاريخ الترجمة والحركة الثقافية فى عصر محمد على .
القاهرة ، ١٩٥٢ .

د. جمال الدين الشيال : الحركات الاصلاحية ومراكز الثقافة فى الشرق الاسلامى الحديث . جزءان .
القاهرة ، معهد الدراسات العربية ، ١٩٥٧ — ١٩٥٨ .

د. جمال الدين الشيال : رفاعة رافع الطهطاوى (١٨٠١ — ١٨٧٣) .
القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٥٨ .

جمال باشا : مذكرات جمال باشا . تعريب على أحمد شكرى .
القاهرة ، ١٩٢٣ .

جوان غيلسبى : الجزائر الثائرة ، تعريب خيرى حماد .
بيروت ، دار الطليعة ، ١٩٦١ .

جورج أنطونيوس : يقظة العرب ، تاريخ حركة العرب القومية ، ترجمة الدكتور ناصر الدين الأسد ، والدكتور إحسان عباس .
بيروت ، دار العلم للملايين ، ١٩٦٢ .

جورج فوشيه : جمال عبد الناصر فى طريق الثورة ، تعريب نجدة هاجر وسعيد الغز ، بيروت . المكتب التجارى ، ١٩٦٠ .

حافظ وهبة : جزيرة العرب فى القرن العشرين .
القاهرة ، لجنة التأليف والترجمة والنشر ، ١٩٥٦ .

حافظ وهبة : خمسون عاما فى جزيرة العرب .
القاهرة ، البابى الحلبى ، ١٩٦٠ .

د. حسن أحمد محمود : الاسلام والثقافة العربية فى إفريقية .
القاهرة ، النهضة المصرية ، ١٩٥٨ .

حسن الشيخة : عبد العزيز جاويش .
القاهرة ، المؤسسة العربية ، ١٩٦١ .

حسن حسنى عبدالوهاب : خلاصة تاريخ تونس . تونس ، ١٣٧٣ هـ .

د. حسن سليمان محمود : ليبيا بين الماضى والحاضر .
القاهرة ، سجل العرب ، ١٩٦٢ .

د. حسن صبحى : التنافس الاستعمارى الأوربى فى المغرب (١٨٨٤ ١٩٠٤) . القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٦٥ .

حسن مصطفى (عميد ركن) : المساعدات العسكرية الالمانية لإسرائيل .
بيروت ، دار الطليعة ، ١٩٦٦ .

د. حسين فوزى النجار : السياسة والاستراتيجية فى الشرق الأوسط .
القاهرة ، النهضة المصرية ، ١٩٥٣ .

د. حسين فوزى النجار : مع الأحداث فى الشرق الأوسط١٩٤٦—١٩٥٦.
القاهرة ، القاهرة الحديثة ، ١٩٥٧ .

د. حسين مؤنس : الشرق الإسلامى فى العصر الحديث .
القاهرة ، ١٩٣٨ .

حيدر شهاب : تاريخ أحمد باشا الجزار . بيروت ، ١٩٥٥ .

دوجلاس آى آشفورد : التطورات السياسية فى المملكة المغربية ، ترجمة الدكتورة عائدة سليمان عارف ، والدكتور أحمد مصطفى أبو حاكمة . بيروت ، الثقافة، ١٩٦٣ .

د. راشد البراوى : من خلف بغداد إلى الخلف الاسلامى .
القاهرة ، النهضة المصرية ، ١٩٦٦ .

رودلفوميكاكى : طرابلس الغرب تحت أسرة القرمانلى ، ترجمة
طه فوزى . القاهرة ، معهد الدراسات العربية ،
١٩٦١ .

روم لاندو : سلطان مراكش ، ترجمة عبد المجيد بن جلون .
القاهرة ، ١٩٥٢ .

روم لاندو : مراكش بعد الاستقلال ، تعريب خيرى حماد .
بيروت ، دار الطليعة ، ١٩٦١ .

روم لاندو : تاريخ المغرب فى القرن العشرين . ترجمة
الدكتور نقولا زيادة . بيروت ، دار الثقافة ،
١٩٦٣ .

د. زكى صالح : منشأ النفوذ البريطانى فيما بين النهرين .
بغداد ، مطبعة الرابطة ، ١٩٤٩ .

د. زكى صالح : مقدمة فى دراسة العراق المعاصر . بغداد، ١٩٥٣

ساطع الحصرى : البلاد العربية والدولة العثمانية .
القاهرة ، معهد الدراسات العربية ، ١٩٥٧ .

ساطع الحصرى : دفاع عن العروبة . بيروت ، دار العلم للملايين،
١٩٥٧ .

ساطع الحصرى : ثورة ١٤ تموز وحقيقة الشيوعيين فى العراق .
بيروت ، دار الطليعة ، ١٩٦٠ .

ساطع الحصرى : يوم ميسلون ، صفحة من تاريخ العرب الحديث. بيروت ، دار الاتحاد ، ١٩٦٥ .

ساطع الحصرى : أبحاث مختارة فى القومية العربية . القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٦٤ .

د. سامى الدهان : عبد الرحمن الكواكبى (١٨٥٤ — ١٩٠٦) . القاهرة ، دار المعارف .

ساطع الحصرى : الأمير شكيب أرسلان ، حياته وآثاره . القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٦٠ .

سامى حكيم : استقلال ليبيا بين جامعة الدول العربية والامم المتحدة . بيروت ، دار الكتاب الجديد، ١٩٦٥.

سامى حكيم : الضمان الجماعى العربى . القاهرة ،الانجلو المصرية ، ١٩٦٥ .

سامى منصور : فى مواجهة اسرائيل . القاهرة ، عالم الكتب ، ١٩٦٦ .

سليمان محمد النخيلى : تاريخ الحركة العمالية فى مصر . القاهرة ، النهضة العربية ، ١٩٦٣ .

د. سعد بسيسو : الصهيونية ١٩٤٥ .

د. سعد بسيسو : اسرائيل جناية وخيانة . حلب ، ١٩٥٦ .

سعد الدين الزبير : الزبير رجل السودان . القاهرة ، ١٩٥٢ .

سعد الدين الزبير : مذابح الاستعمار الفرنسى فى السودان ، امبراطورية رابح . القاهرة ، ١٩٥٣ .

سعد زغلول فؤاد : عشت مع ثوار الجزائر .
بيروت ، دار العلم للملايين ، ١٩٦٠ .

سلفاتور أبونتى : مملكة الإمام يحيى ، رحلة فى بلادالعرب السعيدة. «ترجمة طه فوزى» . القاهرة ، ١٩٤٧ .

د. سيد نوفل : الأوضاع السياسية لإمارات الخليج العربى ، وجنوب الجزيرة . القاهرة ، معهد الدراسات العربية ، ١٩٦١ .

سيف مرزوق الشملان : من تاريخ الكويت . القاهرة ، نهضة مصر ، ١٩٥٩ .

شهدى عطية الشافعى : تطور الحركة الوطنية المصرية (١٨٨٢—١٩٥٦). القاهرة ، ١٩٥٧ .

صبحى وحيدة : فى أصول المسألة المصرية .
القاهرة ، الانجلو المصرية ، ١٩٥٠ .

صبحى ياسين : طريق العودة إلى فلسطين . القاهرة ، مطبعة الحرية .

صبرى أبو المجد : نهاية إسرائيل . القاهرة ، ١٩٦٠ .

د. صلاح العقاد : الاستعمار فى الخليج الفارسى .
القاهرة ، الانجلو المصرية ، ١٩٥٧ .

د. صلاح العقاد : المغرب العربى . القاهرة ، ١٩٥٨ .

د. صلاح العقاد : تطور السياسة الفرنسية فى الجزائر .
القاهرة ، معهد الدراسات العربية ، ١٩٥٩ .

د. صلاح العقاد : المغرب فى بداية العصور الحديثة .
القاهرة ، معهد الدراسات العربية ، ١٩٦٢ .

د. صلاح العقاد : المغرب العربى ، الجزائر — تونس — المغرب الأقصى . القاهرة ، الانجلو المصرية ، ١٩٦٢ .

طاهر أحمد الزاوى : جهاد الابطال فى طرابلس الغرب . القاهرة ، ١٩٥٠ .

طاهر أحمد الزاوى : أعلام ليبيا . القاهرة ، عيسى البابى الحلبى ، ١٩٦١ .

عارف العارف : تاريخ غزة . بيت المقدس ، ١٩٤٣ .

عارف العارف : النكبة ، نكبة بيت المقدس والفردوس المفقود (١٩٤٧ — ١٩٥٥) جزءان . صيدا ، المكتبة العربية .

عبد الرحمن البزاز : العراق من الاحتلال حتى الاستقلال .
القاهرة ، معهد الدراسات العربية ، ١٩٦٠ .

عبد الرحمن البزاز : الدولة الموحدة والدولة الاتحادية . الطبعة الثالثة .
القاهرة ، دار القلم ، ١٩٦٦ .

عبد الرحمن الرافعى : تاريخ الحركة القومية . جزءان .

عبد الرحمن الرافعى : عصر محمد على .

عبد الرحمن الرافعى : عصر اسماعيل . جزءان .

عبد الرحمن الرافعى : الثورة العرابية والاحتلال الانجليزى .

عبد الرحمن الرافعى : مصر والسودان فى أوائل عهد الاحتلال(١٨٨٢ — ١٨٩٢) .

عبد الرحمن الرافعي : مصطفى كامل «باعث الحركة الوطنية» .

عبد الرحمن الرافعي : محمد فريد ، رمز الإخلاص والتضحية .

عبد الرحمن الرافعي : ثورة سنة ١٩١٩ . جزءان .

عبد الرحمن الرافعي : فى أعقاب الثورة . ثلاثة أجزاء .

عبد الرحمن الرافعي : مقدمات ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ .

عبد الرحمن الرافعي : ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ .

عبد الرحمن زكى : التاريخ الحربى لعصر محمد على الكبير .
القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٥٠ .

عبد الرحمن زكى : سيناء أرض المعارك . القاهرة ، النهضة ، ١٩٥٧ .

عبد الرحمن زكى ومحمود عيسى : الزيت فى الشرق الأوسط .
القاهرة ، دار الفكر العربى ، ١٩٥٠ .

د. عبد العزيز رفاعي : أحمد شفيق المؤرخ ، حياته وآثاره .
القاهرة ، الدار المصرية ، ١٩٦٤ .

د. عبد العزيز محمد الشناوى : السخرة فى حفر قناة السويس .
الاسكندرية ، منشأة المعارف ، ١٩٥٩ .

د. عبد العظيم أنيس : ملوك وباشاوات .
القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٦٦ .

عبد الكريم الفيلالى : المغرب شعبا وملكا . القاهرة ، دار الطباعة الحديثة .

د. عبد الكريم غرايبة : مقدمات تاريخ العرب الحديث .
دمشق ، مطبعة الجامعة ، ١٩٦٠ .

د. عبد الكريم غرايبة : سورية فى القرن التاسع عشر (١٨٤٠-١٨٧٦) .
القاهرة ، معهد الدراسات العربية ، ١٩٦٢ .

عبد الكريم كريم : نشأة دولة الشرفاء السعديين بالمغرب .
(رسالة للحصول على درجة دبلوم الدراسات العليا من جامعة الرباط سنة ١٩٦٣) .

عبد اللطيف اليونس : شكرى القوتلى ، تاريخ أمة فى حياة رجل .
القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٥٨ .

عبد الله التل : كارثة فلسطين ، مذكرات...قائد معركة القدس .
القاهرة ، دار القلم ، ١٩٥٩ .

عبد الله التل : خطر اليهودية العالمية على الاسلام والمسيحية .
القاهرة ، دار القلم ، ١٩٦٥ .

عبد الله الريماوى : القومية والوحدة فى الحركة العربية الحديثة .
القاهرة ، دار المعرفة ، ١٩٦١ .

عبد الله الريماوى : المنطق الثورى للحركة القومية العربية الحديثة .
القاهرة ، دار المعرفة ، ١٩٦١ .

عبد الله (الملك) : مذكرات الملك عبد الله . عمان ، ١٩٤٧ .

عبد المجيد بن جلون : هذه مراكش . القاهرة ، مكتب المغرب العربى ١٩٤٩ .

عثمان الكعاك : مراكز الثقافة فى المغرب .
القاهرة ، معهد الدراسات العربية ، ١٩٥٨ .

علال الفاسى : الحركات الاستقلالية فى المغرب العربى . القاهرة ١٩٥٤ .

علي البلهوان : تونس الثائرة . القاهرة ، ١٩٥٤ .

علي إمام عطية : الصهيونية العالمية وأرض الميعاد .
القاهرة ، القاهرة الحديثة ، ١٩٦٣ .

علي محمد علي : إسرائيل والشرق الأوسط . القاهرة ، القومية ، ١٩٦٣ .

علي محمد علي : نهر الأردن والمؤامرة الصهيونية . القـــاهرة ، القومية ، ١٩٦٣ .

عمر الدسوقي : محمود سامي البارودي : القاهرة ، المعارف ، ١٩٥٨ .

عيسى السفري : فلسطين العربية بين الانتداب والصهيونية، ١٩٣٧

عيسى ميخائيل سابا : الشيخ ابراهيم اليازجي. بيروت ، دار المعارف ١٩٥٥ .

غائب طعمه فرمان : الحكم الأسود في العراق . القاهرة، دار الفكر . ١٩٥٧ .

فؤاد الركابي : القومية ، حركتها ومحتواها .
القاهرة ، دار الكتاب العربي ، ١٩٦٣ .

د. فيليب حتي : تاريخ سورية ولبنان وفلسطين ، الجزء الثاني ،
ترجمة الدكتور كمال اليازجي .
بيروت ، دار الثقافة ، ١٩٥٩ .

د. فيليب حتي : لبنان في التاريخ ، ترجمة د. أنيس فريحة .
بيروت ، دار الثقافة ، ١٩٥٩ .

قدري قلعجي : أضواء على تاريـــخ الكويت . بيروت ، دار الكاتب العربي، ١٩٦٢ .

كامل اسماعيل الشريف : الإخوان المسلمون فى حرب فلسطين . القاهرة ، ١٩٥١ .

مارون عبود : رواد النهضة الحديثة . بيروت ، دار العلم للملايين ، ١٩٥٢ .

م. بروكس : البترول والاستعمار فى الشرق ، تعريب د. محمود الشنيطى . القاهرة ، القاهرة الحديثة ، ١٩٥٧ .

محمد أحمد الجابرى : فى شأن الله ، أو تاريخ السودان كما يرويه أهله . القاهرة ، ١٩٥٧ .

د. محمد البهى : الفكر الإسلامى الحديث وصلته بالاستعمار الغربى. القاهرة ، ١٩٥٧ .

محمد الفاسى : التعريف بالمغرب .
القاهرة ، معهد الدراسات العربية ، ١٩٦١ .

محمد أمين الحسينى : تصريحات ، حقائق عن قضية فلسطين .
القاهرة ، الهيئة العربية العليا لفلسطين ، ١٩٥٤ .

د. محمد أنيس : الدولة العثمانية والشرق العربى (١٥١٤—١٩١٤). القاهرة ، الانجلو المصرية .

د. محمد أنيس : مدرسة التاريخ المصرى فى العصر العثمانى .
القاهرة ، معهد الدراسات العربية ، ١٩٦٢ .

د. محمد أنيس : دراسات ووثائق ثورة ١٩١٩ ، الجزء الأول ، المراسلات السرية بين سعد زغلول وعبدالرحمن فهمى . القاهرة ، الأنجلو المصرية ، ١٩٦٣ .

محمد بن الأمير عبدالقادر : تحفة الزائر فى مآثر الأمير عبد القادر وأخبار الجزائر . جزءان . الاسكندرية ، ١٩٠٣ .

د. محمد جواد العبوسى : مشكلات التقدم الاقتصادى فى العراق . ج أ . القطاع الزراعى . القاهرة ، معهد الدراسات العربية ، ١٩٥٨ .

محمد حجى : الزاوية الدلائية . (رسالة للحصول على دبلوم الدراسات العليا من جامعة الرباط سنة ١٩٦٣) .

محمد خير فارس : المسألة المغربية (١٩٠٠ — ١٩١٢) . القاهرة ، معهد الدراسات العربية ، ١٩٦١ .

محمد رشيد رضا : تاريخ الاستاذ الأمام الشيخ محمد عبده . ثلاثة أجزاء . القاهرة ، دار المنار ، ١٣٦٧ هـ .

د. محمد رفعت رمضان : تاريخ الأورطة المصرية السودانية فى الكنغو الحرة . القاهرة ، لجنة البيان العربى ، ١٩٦٣ .

محمد شفيق غربال : الجنرال يعقوب والفارس لاسكاريس . ومشروع استقلال مصر سنة ١٨٠١ . القاهرة ، ١٩٣٢ .

محمد شفيق غربال : تونس الخضراء . القاهرة ، دار المعارف ١٩٤٣ .

محمد شفيق غربال : محمد على الكبير . القاهرة ، ١٩٤٤ . (أعلام الاسلام) .

محمد صادق عقل وهيام أبو عافية : أضواء على ثورة اليمن . القاهرة ، الدار القومية ، ١٩٦٣ .

د. محمد صبرى : الامبراطورية المصرية فى إفريقية .

د. محمد صبرى : الامبراطورية السودانية فى القرن التاسع عشر . القاهرة ، ١٩٤٨ .

محمد طاهر العمرى : تاريخ مقدرات العراق السياسية . الموصل ، مطبعة عيسى محفوظ ، ١٩٣٤ .

محمد عبد البارى : التيارات السياسية فى الشرق العربى . القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٥٧ (إخترنا لك) .

محمد على العبد : القدس مرة أخرى . بيروت ، مكتبة المعارف ، ١٩٦٠ .

محمد فائز القصرى : مأساة العالم العربى فى الربع الثانى من القرن العشرين . دمشق ، المطبعة التعاونية ، ١٩٥٩ . جزءان .

محمد فائز القصرى : حرب فلسطين عام ١٩٤٨ . جـ أ الصراع السياسى القاهرة ، دار المعرفة ، ١٩٦١ .

محمد فريد أبو حديد : سيرة السيد عمر مكرم . القاهرة ، لجنة التأليف والترجمة ، ١٩٤٨ .

محمد فريد (بك) : تاريخ الدولة العليه العثمانية .

د. محمد فهمى لهيطة : تاريخ مصر الاقتصادى فى العصر الحديث . القاهرة ، النهضة المصرية ، ١٩٤٨ .

محمد عزة دروزة : حول الحركة العربية الحديثة . ستة مجلدات (١٩٥٠ — ١٩٥٢) .

د. محمد فؤاد شكرى : الحملة الفرنسية وظهور محمد على . القاهرة ، ١٩٤٢ .

د. محمد فؤاد شكرى : الامبراطورية الافريقية . القاهرة ، ١٩٤٥ .

د. محمد فؤاد شكرى : مصر والسيادة على السودان . القاهرة ، ١٩٤٧..

د. محمد فؤاد شكرى : الحكم المصرى فى السودان . القاهرة ، ١٩٤٧ .

د. محمد فؤاد شكرى : السنوسية دين ودولة .
القاهرة ، دار الفكر العربى ، ١٩٤٨ .

د. محمد فؤاد شكرى : ميلاد دولة ليبيا الحديثة . القاهرة ، ١٩٥٧ .

د. محمد فؤاد شكرى : مصر والسودان ، تاريخ وحدة وادى النيل .
القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٥٨ .

محمد كمال عبد الحميد (عميد أ . ح .) : معركة سيناء ، وقناة السويس .
القاهرة . الوعى العربى . ١٩٥٩ .

د. محمد محمد حسنين : الاستعمار الفرنسى . القاهرة ، ١٩٦٢ .

د. محمد مصطفى صفوت : انجلترا وقناة السويس ١٨٥٤ — ١٩٥١ .
القاهرة . جمعية الدراسات التاريخية ، ١٩٥٢ .

د. محمد مصطفى صفوت : الاحتلال الانجليزى لمصر وموقف الدول الكبرى
إزاءه . القاهرة . دار الفكر العربى . ١٩٥٢ .

د. محمد مصطفى صفوت : مؤتمر برلين ١٨٧٨ وأثره فى البلاد العربية .
القاهرة ، معهد الدراسات العربية ، ١٩٥٧ .

د. محمد مصطفى صفوت : المسألة الشرقية ومؤتمر باريس .
القاهرة ، معهد الدراسات العربية ، ١٩٥٨ .

د. محمد مصطفى صفوت : مصر المعاصرة وقيام الجمهورية العربية المتحدة .
القاهرة ، النهضة المصرية ، ١٩٥٩ .

محمود أبو رية : جمال الدين الأفغانى . القاهرة ، دار المعارف ،
١٩٦١ .

محمود الخفيف : أحمد عرابى ، الزعيم المفترى عليه . القاهرة ، ١٩٤٧ .
محمود الشنيطى : قضية ليبيا . القاهرة ، النهضة ، ١٩٥١ .
محمود كامل (المحامى) : الدولة العربية الكبرى . القاهرة ، دار المعارف .
د. محى الدين السفرجلانى: تاريخ الثورة السورية .
دمشق ، دار اليقظة العربية ، ١٩٦٠ .
محي الدين رضا : طويل العمر ، الملك عبد العزيز آل سعود .
القاهرة ، البابى الحلبى .
مصطفى الشهابى (الأمير) : الاستعمار . جزءان .
القاهرة ، معهد الدراسات العربية ، ١٩٥٥ — ١٩٥٦ .
مصطفى الشهابى (الأمير) : القومية العربية .
القاهرة ، معهد الدراسات العربية ، ١٩٥٨ .
د. مصطفى خالدى وعمر فروخ : التبشير والاستعمار فى البلاد العربية .
بيروت ، ١٩٥٧ .
مصطفى عبد الرازق : محمد عبده . القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٤٦ .
مصطفى كامل (باشا) : تاريخ المسألة الشرقية . القاهرة ، ١٨٩٨ .
د. مكى شبيكة : السودان فى قرن (١٨١٩ — ١٩١٩) .
القاهرة ، لجنة التأليف والترجمة ، ١٩٥٧ .
د. مكى شبيكة : مختصر تاريخ السودان الحديث .
القاهرة ، معهد الدراسات العربية ، ١٩٦٣ .
مورو بيرجر : العالم العربى اليوم ، ترجمة محيي الدين محمد .
بيروت ، دار مجلة شعر ، ١٩٦٣ .

موسى العلمى : عبرة فلسطين . ١٩٥٠ .

ميخائيل مشاقة : مشهد العيان بحوادث سورية ولبنان .
القاهرة ، ١٩٠٨ .

ميشيل ايونيديس : فرق .. تخسر ، ثورة العرب (١٩٥٥—١٩٥٨)
تعريب خيرى حماد . بيروت ، دار الطليعة ،
١٩٦١ .

نبيه أمين فارس ومحمد توفيق حسين : هذا العالم العربى .
بيروت ، دار العلم للملايين ، ١٩٥٣ .

نجلاء عز الدين : العالم العربى ، ترجمة ، طبعة ثانية .
القاهرة ، عيسى البابى الحلبى ، ١٩٦٢ .

د. نقولا زيادة : ليبيا من الاستعمار الايطالى إلى الاستقلال .
القاهرة ، معهد الدراسات العربية ، ١٩٥٨ .

د. نقولا زيادة : تونس فى عهد الحماية من ١٨٨١ — ١٩٣٤ .
القاهرة ، معهد الدراسات العربية ، ١٩٦٣ .

د. نورالدين حاطوم : المراحل التاريخية للقومية العربية .
القاهرة ، معهد الدراسات العربية ، ١٩٦٣ .

هانز هولفريتز : اليمن من الباب الخلفى ، تعريب خيرى حماد .
بيروت ، المكتب التجارى ، ١٩٦١ .

هزاع المجالى : مذكراتى ، ١٩٦٠ .

وزارة الثقافة والارشاد : محاضر جلسات مباحثات الوحدة (١٧ أبريل
١٩٦٣) ، القاهرة ، كتب قومية ، ١٩٦٣ .

وزارة الخارجية المصرية : محاضر المحادثات السياسية والمذكرات المتبادلة بين الحكومة المصرية وحكومة المملكة المتحدة (مارس ١٩٥٠ — نوفمبر ١٩٥١) . القاهرة ، ١٩٥١ .

د. وليد قمحاوى : النكبة والبناء فى العالم العربى . جزءان . بيروت . دار العلم للملايين ، ١٩٦٢ .

يحيى بو عزيز : الموجز فى تاريخ الجزائر . الجزائر ، المطبوعات الوطنية ، ١٩٦٥ .

يوسف فهمى الجزائرلى : أرض البطولة ، الجزائر . الاسكندرية، ١٩٦٤ .

يوسف درمونة : تونس بين الحماية والإحتلال . القاهرة، ١٩٥٢ .

د. يوسف هيكل : القضية الفلسطينية : تحليل ونقد . يافا ، مطبعة الفجر ، ١٩٣٧ .

ب ـ المراجع الاوربية

ANTONIUS, George;

The Arab awakening, the story of the Arab national mouvement.
London, 1939.

ARMINJON, Pierre.

Etrangers et Protégés dans L'Empire Ottoman.
Paris, 1903.

ASHFORD, Douglas E.,

Political change in Morocco.
Princeton; Univ. Press, 1961.

AUMERAN, Gén. I.;

Paix en Algérie.
Paris, 1959.

AYACHE, Albert.

Le Maroc, Bilan d'une colonisation.
Paris, Editions Sociales, 1956.

AZOURI, N. ;

Le réveil de la Nation Arabe dans l'Asie Turque.
Paris, 1905.

BARBOUR, Nevill.

A survey of North West Africa; (the Maghrib.)
London, Oxford, 1959.

BEGIN, Menachem;

The Revolt. 1951.

BEN GURION, David;

Rebirth and destiny of Israel, 1954.

BENOIT — MECHIN;

Le loup et le Léopard; Ibn Séoud ou la naissance d'une Royaume.

Paris, 1955.

BERARD, Victor;

Le Sultan, L'Islam et les Puissances.

Paris, 1907.

BERARD, Victor;

La révolution turque.

Paris, 1909.

BERNADOTTE, Folke;

To Jerusalem, 1951.

BOURGUIBA, Habib.

La Tunisie et la France.

Paris, 1954.

BOURGUIBA, Habib.

Propos et entretions.

Tunis, 1960.

BREHIER; Louis;

L'Egypte de 1798 à 1900.

Paris, 1901.

BREMOND, général Ed.:

Yemen et Saoudia.

Paris, 1937.

BROCKELMANN, Carl.

History of the Islamic peoples.

London, Routledge & Kegan Paul, 1949.

BROMBERGER, Serge.
Les Rebelles algeriens.
Paris, Plon, 1958.

CACHIA, A. J. (Major)
Libya under the Second Ottoman occupation 1835-1911.
Tripoli. 1945.

CAMBON, Henri;
Histoire de la Régnce de Tunis.
Paris, 1948.

CAMBON, Henri
Histoire du Maroc.
Paris, Hachette, 1952.

CATARIVAS, David.
Israél. Paris, 1957.

CHILDERS, Erskine;
Common sense about the arab World.
London, 1960.

CHOURAQUI, André,
Théodore Herzl, inventeur de l'Etat d'Israel.
Paris, 1960.

DJUVARA, T. G.;
Cent projets de partage de la Turquie, 1281—1913.
Paris, Felix Alcan, 1914.

CLARK, Michael K.;
Algeria in turmoil; A history of the rebellion.
New York, 1959.

CROUCHLEY, A. E.,
The economic development of modern Egypt.
London, 1938.

CRUM, Bartley C.;

Behind the silksen curtain. 1947.

EARLE, E. M.;

Turkey, the great Powers and the Bagdad railway.

New York, 1935.

ETHRIDGE, W. S.,

Going to Jerusalem. 1950.

EVANS—PRITCHARD. E. E.;

The Sanusi of Cyrenaica.

Oxford, 1949.

FAVROD, Charles—Henri.

La révolution algérienne.

Paris, Plon, 1959.

GARAS. Félix.

Bourguiba et la naissance d'une nation.

Paris, 1956.

GILLESPIE, Joan.

Algeria, rebellion and revolution.

London, Ernest Benn, 1960.

GLUBB, John Bagot;

The story of the Arab Legion. 1948.

GLUBB, John Bagot;

A soldier with the Arabs. 1957.

GRANDVAL, Gilbert.

Ma mission au Maroc.

Paris. Plon, 1956.

HADDAD, George;

Fifty Years of modern Syria and Lebanon.

Beirut, 1950.

HARDY, Geroges.
Histoire de la colonisation.
Paris, Larose, 1928.

HOGARTH, D. G. ;
The Nearer East.
London. 1905.

HOLLINGWORTH, Clare,
The Arabs and the West. 1952.

HOURANI, A. H. ;
Syria and Lebanon.
Oxford, 1946.

HUREWITZ, J. C.,
The struggle for Palestine, 1950.

IONIDES, Michael,
Divide and lose, the Arab Revolt of 1955—58.
London, 1960.

JEANSON, Colette et Francis.
L'Algérie hors la loi.
Paris, Seuil, 1955.

JUIN, A. (maréchal).
Le Maghreb en feu.
Paris, Plon, 1957.

JULIEN, CH.—A. ;
Histoire de l'Afrique du Nord, (Tunisie, Algérie, Maroc.)
Paris, Payot, 1966.
Vol II.

JULIEN, CH.—A.;
L'Afrique de Nord en marche.
Paris, Julliard, 1953.

KIMCHE, John.

Seven Fallen pillars. 1950.

KOESTLER Arthur;

Promise and fulfillment. 1949.

LACOUTURE, Jean et Simone;

Le Maroc à l'èpreuve.

Paris, Seuil, 1958.

LA JONQIERE;

L'Empire Ottoman.

Paris, 1914.

LAMOUCHE, (col.)

Histoire de la Turquie.

Paris, 1934.

LANDAU, Rom.

Moroccan drama.

San Francisco, 1956.

LAWRENCE, T. E.

Seven pillars of wisdom.

London, 1935.

LELIENTHAL, Alfred.

What price Israël ? 1953.

LENCZOWSKI, George.

The Midde East in International Affairs.

LE TOURNEAU, Roger.

Evolution politique de l'Afrique du Nord Musulmane 1920—

1961.

Paris, Armand Colin, 1962.

LEVIN, Harry :

Jerusalem embattled. 1950.

LIE, Trygve;

In the cause of Peace. 1954.

LOYD, Lord.

Egypt since Cromer.

London, Macmillan, 1933.

LONGRIGG, Stephan H,;

Four centuries of Modern Iraq.

London, 1925.

LONGRIGG, Stephen H.;

Syria and Lebanon under the French mandate.

London, 1958.

MARLOW, J.;

The Anglo—Egyptian relations 1800—1953.

London, 1954.

MARRIOT, J. A. R.;

The Eastern Question. &

MARTIN, C.L.;

Les Israelites Algériens de 1830 à 1902.

Paris, 1936.

MCMICHAEL, Sir H. A.;

History of the Arabs in the Sudan.

MIEGE, Jean—Louis.

Le Maroc et l'Europe 1830—1894. (4 Vols.)

Paris, P. U. F. 1961—1963.

MILLER, William.

The Ottman Empire and its successors, 1801—1927.

Cambridge, University Press, 1927.

MILNER, Alfred;
England in Egypt.
London, 1893.

M. M. SAFWAT. (Dr.)
Tunis and the Great Powers; 1878—1881.
Alexandria, P. F. Baganis, 1943.

MOHAMMED FARID Bey;
La crise ottomanne actuelle;
(1911—1912) et (1914—1915)
Genève, 1913 et 1915.

MOHAMMED FARID Bey;
Les intrigues anglaises coutre l'Islam.
Genève, 1917.

MONTAGNE, Robert.
Naissance du Prolétariat marocain.
Paris, J. Peyronnet. 1951.

MONTAGNE, Robert.
Revolution au Maroc,
Paris, France—Empire, 1953

PAILLAT, Claude.
Le dossier secret de l'Algérie.
Paris, 1961.

PANETH, Philip.
Turkey, decadence and rebirth.
London, Alliance Press, 1943.

PEARS, Sir. Edwin;
Life of Abdul Hamid.
New York, 1917.

PHILBY, H. St. J. B.;
Arabia.
London, 1930.

PINON, René;
L'Europe et La Jeune Turquie.
Paris, 1911.

PINON, René;
L'Empire de la Méditerranée.
Paris, Hachette, 1912.

PINON, René,
L'Europe et l'Empire Ottoman
Paris, 1917.

REZETTE, Robert.
Les partis politiques Marocains.
Paris, Colin, 1955.

ROYAL Institute of International Affairs.
Great Britain and Egypt, 1914—1936.

ROYAL Institute of International affairs.
The Middle East.
London, 1955.

SIGARD, Jules,
Le Monde Musulman.
Paris, Larose, 1928.

SOREL, Jean—Albert;
Le mandat francais et l'expansion économique de la Syrie et du Lyban.
Paris, 1929.

STEPHANE, Roger.

La Tunisie de Bourguiba; Sept entrentions avec le Président de la République tunisienne.

Paris, Plon, 1958.

STORRS, Sir, Ronald;

Orientations.

London, 1943.

SYKES, Sir. Mark;

The Caliph's last heritage.

London, 1915.

TEMPERLEY, H.

England and the Near East.

London, 1936.

TERRASSE, Henri.

Histoire du Maroc.

Casablanca, Atlantides, 1950.

(2 Vols)

THEOBALD, A. B. ;

The Mahdiya.

London, 1953.

WAVELL, A. P. (col.).

The Palestine Compaigns. 3rd. ed.

London, 1935.

WEISMANN, Chaim.

Trial and error. 1949.

WILSON, Arnold T.,

The Persian Gulf.

London, 1951.

ZEINE N. ZEINE.

Turkish Arab relations and the rise of arab nationalism.

Beirut, 1958.

ZIADEH, Nicola A. ;

Syria and Lebanon.

London, 1957.

خرائط الكتاب

محتويات الكتاب

صفحة

الباب الثانى

حرب فلسطين ١٥١

صفحة

صفحة

صفحة

صفحة

الباب الرابع

الباب الخامس



طبع بمطابع جريدة السفير

